طبع بأمر من صاحب الجلالة أمير المؤمنين الملك محمد السادس نصره الله

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية





النكت

في تفسير كتاب سيبويه
وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه

تأليف
أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري
(410 - 476 هـ)

دراسة وتحقيق
الأستاذ رشيد بلحبيب

الجزء الأول

1420هـ - 1999م



طبع بأمر من صاحب الجلالة أمير المؤمنين الملك محمد السادس نصره الله

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

النكت

في تفسير كتاب سيبويه
وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه

تأليف

أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري

(410 - 476 هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ رشيد بلحبيب

الجزء الأول

1420هـ - 1999م

تقديـم

بسم الله الرحمـن الرحيم

الحمد لله رب العـالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد النبي المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن كتاب الإمام سيبويه في علم النحو وقواعد اللغة العربية يعد من أجل وأبدع ما ألف في هذا العلم، ومن أوسع وأعمق ما صنف فيه، ونال منذ تأليفه شهرة كبيرة وإقبالاً متزايداً حتى أصبح الكتاب إذا أطلق في مجال علم النحو والعربية ومؤلفاته العديدة لا ينصرف إلا إليه،

ذلكم أن مؤلفه هو إمام النحاة ورائدهم في عصره، أبو بشر عمرو بن عثمان بن عنبر الملقب بسيبويه، أحد أعلام الفكر الإسلامي وأبرز أئمة اللغة وأقطابها في وقته، ذاع صيته وانتشر، وارتفع ذكره واشتهر، واتفق السلف والخلف قديماً وحديثاً على إمامته وسبقه في تأسيس علم النحو، وتفوقه في تأصيل وضبط قواعد وعلوم اللسان العربي، الذي هو أحد العلوم الأساسية في فهم الإسلام، والذي قال عنه العلامة ابن خلدون : إنه يقوم على أربعة أركان : اللغة، والنحو، والبيان، والأدب، وهي ضرورية لأهل الشريعة، إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة، وهي بلغة العرب، ونَقَلَتُهَا من الصحابة والتابعين عرب، وشرح مشكلاتها من لغاتهم، فلابد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة.

ومن ثم كان للإمام سيبويه ولكتابه في علم النحو واللغة العربية حظوة مرموقة، ومكانة رفيعة، واهتمام كبير بين علماء عصره وبعده، باعتباره باكورة التأليف في هذا العلم، ويمثل مرحلة النضج والتصنيف فيه، فقالوا في الإشادة به والثناء عليه : إنه استطاع بغزارة مادته، وإحكام صنعته، واتساع شموليته أن يفصح عن المتشابه في آي القرآن، والمشكل من أحاديث الرسول عليه السلام، وأن يبين العويص من كلام العرب : شعره ونثره، وقال عنه العلامة ابن خلدون في مقدمته : «وأخذ سيبويه عن الخليل بن أحمد الفراهيدي تلك القواعد، فكمل تفاريعها، واستكثر من أدلتها وشواهدها، ووضع فيها كتابه المشهور الذي صار إماماً لكل ما كتب فيه من بعده».



واعتباراً للمكانة الكبيرة والمنزلة الرفيعة للإمام سيبويه في حياته، واستمرت له بعد وفاته رحمه الله، وكذا القيمة العلمية الهامة لكتابه، ولكونه طوداً شامخاً، وقمة عالية، ومنارة بارزة في علوم اللسان العربي من نحو ولغة وبيان وأدب، وغيرها من العلوم التي نبغ وبرز فيها، فقد حفلت كتب التراجم بالحديث عن شخصيته الفذة المتميزة، وحياته العلمية الزاخرة، وعن إمامته واجتهاده ومناظراته الفكرية في تلك العلوم العربية وتبيين قواعدها شرحاً وتفصيلاً، درساً وتحصيلاً، بسطاً وتأويلاً.

كما عني العلماء المتمكنون، واهتم الأساتذة الدارسون، والباحثون المتخصصون وأعلام النحو واللغة والأدب والبيان قديماً وحديثاً وإلى الآن في المشرق العربي، وفي الغرب الإسلامي بالأندلس وبين علمائها الأفذاذ بكتاب سيبويه، وتركزت جهودهم حوله رواية واستنساخاً، إقراء وتدريساً، شرحاً وتعليقاً، فكثرت حوله الشروح والتعاليق من علماء المشرق والأندلس في كل عصر وجيل، كل يريد أن يدلي بدلوه في هذا المجال، وراحوا يتفننون في تلك الشروح ويتوسعون، ما بين إطالة واختصار، وإطناب وإيجاز، واستكمال لما يبدو أحيانا من نقص في باب من أبوابه، أو توضيح لما يبدو غامضاً في موضوع من موضوعاته، أو فتح وبيان لما يكون مستغلقا ومستعصياً من كلام مؤلفه.

وركز البعض منهم على شرح وتبيين جانب من جوانبه رآه أجدر بالشرح والتعليق، وأولى وأحق بالبيان والتوضيح والتحقيق، وفي مقدمة هؤلاء أحد أقطاب اللسان العربي في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري وأبرز علمائه، الأعلم الشنتمري ذو التآليف الكثيرة القيمة، والشروح العديدة النفيسة، في مجال علوم اللغة والأدب، والذي أعجب بكتاب سيبويه أيما إعجاب، واهتم بدراسته وإقرائه غاية الاهتمام، ووضع عليه شرحين هامين من تلك الشروح الغنية الوفيرة التي ألفها غيره ممن سبقه في هذا المضمار :

أولهما : «النكت في شرح الخفي من شواهد سيبويه»، الذي هو موضوع هذه الدراسة والتحقيق.

وثانيهما : «شرح شواهد الكتاب»، المسمى «تحصيل عين الذهب»، والذي هو شرح للأبيات الشعرية الكثيرة التي وردت في الكتاب، واشتمل عليها، ومأخوذ ومختصر من كتابه الأول : «النكت»، الذي هو أغزر مادة، وأوسع مضموناً، باعتباره شرح ما هو غامض ومستغلق في كتاب سيبويه، سواء أكان من كلام الإمام نثراً، أم من الشواهد التي ضمها شعراً.

وقد ظل كتاب «النكت» هذا على أهميته وسعة موضوعه، وغزارة مضمونه وشمولة محتواه، وعلى قيمته العلمية الهامة بين التراث العربي الإسلامي في مجال علم اللسان



العربي راقداً في رفوف بعض الخـزانات العلمية محفوظاً فيهـا، مخطوطاً منذ تأليفه على مدى قـرون، إلى أن قيض الله له من ينقب عنه، ويـسر من يكشف عنه ويهتـم به، ويعمل على إخراجـه إلى نور الوجود، والمعرفة والاسـتفادة منه، فكان ذلكم هو الأسـتاذ الجليل الباحث المتمكن الدكتور رشيـد بلحبيب الذي قام بتحقيقه تحقيقاً علـمياً منهجياً، وقدم له بدارسة عنه وافية جامعة لكل ما يتصل بمؤلفه وعصـره وشيوخه وتلاميذه، ومستوعبة لما يتعلق بجوانبه ومـقارنته مع غيره من بقية الشروح الأخـرى، نال بها درجة الدكتوراه في الأدب العربي.

مـمـا ألقى ضوءا كـاشفـاً على هذا الكتاب من مـختلف المناحي المتـعلقة بـه، وعرف بالمجهود المشكور الذي بذله الأستاذ المحقق في إخراجه على الصورة الجديدة التي أصبح عليهـا بعد الدراسة والتـحقيق، وجـعلته جديراً بالطـبع والنشر بين أمهـات تراث اللسان العربي، وعطائه الإسلامي الغزير، ينضاف إلى ما تزخـر به المكتبات العامة والخاصة من المؤلفات القيـمة الجليلة، والدراسة المعمقـة المفيدة في هذا المضمار، مما سيـجده القارئ بتوسع وتفصيل في ثنايا الدراسة والتحقيق للكتاب وفصوله المختلفة.

وانطلاقـاً من الرعـاية المـولوية الكريمة لمثل هذه المصـنفـات والدراسـات العـربيـة والإسلامـية الأصيلة، ومن الرسـالة الدينية والعلمـية التي تضطلع بهـا وزارة الأوقاف والشؤون الإسـلامية في مـجال إحيـاء التراث الإسلامي من العلوم الشـرعية والعـربية والإنسانية.

يسعد الوزارة أن تعمل على طبع ونشر هذا الكتاب، وإخراجه إلى حيز الوجود لتعميم النفع به، وحـصول الاسـتفـادة منه للعلمـاء المتمكنين، والأسـاتذة الباحـثين والدارسين المتخصصين.

وتسأل الله العلي القدير أن يجـعله في سجل الأعمال الصالحـة، والحسنات الدائمة، والمآثر الخالدة، والمكارم الحميـدة لأمير المومنين جلالة سيدي مـحمد السادس، وأن يديم عليه نعمة الصحة والعافيـة، ويحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم، ويجري الخير على يديه للإسلام والمسلمين.

وأن يحفظه في صنوه وشـقيقه صـاحب السمو الملكي الأمـير المجيد مـولاي رشيد، وفي كافة أسرته الملكية الشريفة. إنه سبحانه سميع مجيب، ونعم المولى ونعم النصير.

وزير الأوقاف والشـؤون الإسلامية

الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري



شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يستأهله بعظمة ذاته، وسعة رحمته، وفضل جوده.. والصلاة والسلام على نبيه المصطفى وآله وبعد.

فهذا العمل يرجع فضل الإنجاز فيه - بعد الله سبحانه وتعالى - إلى أستاذي العالم الجليل محمود علي مكي، فهو الذي اقترحه عليّ بعد أن رأى إصراري ورغبتي في الاشتغال بالتحقيق، أسأل الله تعالى أن يجازيه - بما بذل من جهده ووقته وتوجيهاته - خير الجزاء-.

ويرجع فضل الطبع فيه إلى معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري الذي دأب على تشجيع البحث العلمي في التراث العربي الإسلامي بطبعه ونشره وتمكين الناس منه، فإليه أتقدم بخالص شكري وجميل عرفاني.

رشيد بلحبيب



مقـــدمــــة :

يعد كتاب سيبويه من الكتب الجليلة في علم العربية، فهو أول كتاب يؤلف في هذا العلم بهذا المستوى من النضج إذ استطاع أن ينتظم دستور العربية، كما استطاع بغزارة مادته وإحكام صنعته وشموليته - أن يفصح عن المتشابه من أي القرآن والمشكل من أحاديث الرسول ﷺ وأن يبين عن العويص من كلام العرب شعره ونثره.

وكان العالم بقدر ترقيه في الكتاب يترقى في علم التنزيل والتأويل لمشكلات الأقاويل، لهذا كان من الطبيعي أن تتجه جهود العلماء واهتماماتهم إلى هذا الكتاب رواية وانتساخا ودراسة وإقراء وشرحا وتعليقا.

فقد قرأه على الأخفش (ت 215 هـ) كلّ من أبي عثمان المازني (ت 249 هـ) وأبي حاتم السجستاني (ت 250 هـ) وأبي عمر الجرمي (ت 225 هـ). وأقرأه كل من هؤلاء أفواجا من الطلبة كان بعضهم يتجشم عناء السفر من أجل أخذ هذا الكتاب مشافهة وسماعا، وبخاصة بعد أن أصبح العالم لا يعد كذلك إلا إذا قرأ كتاب سيبويه وفهمه، فقد بلغ عدد الذين يقرأونه في حلقة أبي علي الفارسي (ت 377 هـ) وحدها أكثر من ثلاثين رجلا من أقاليم مختلفة.

وبما أن هذا الكتاب يمثل باكورة علم النحو كان طبيعيا أن يعتريه نقص في بعض الجوانب، وغموض في بعض القضايا حتى إن المصادر لتنقل إلينا أن بعضهم كان يقرأ الكتاب مرات لا يأخذ منه حرفا..

ومن هنا جاءت ضرورة الاهتمام بشرحه وتوضيح مشكله، وتقريب بعيده. وقد تصدى لهذا الأمر كثير من العلماء أمثال: الأخفش (ت 215 هـ) وأبي جعفر النحاس (ت 338 هـ) والسيرافي (ت 368 هـ) والرماني (ت 384 هـ) وابن الدهان (ت 569 هـ) حتى ليستطيع الدارس أن يقول: إنه لم يمض جيل من الأجيال دون أن يخلف لنا تراثا غزيرا متصلا بكتاب سيبويه.

وحركة التأليف هذه، لم تقف عند قرن معين، ولا انحصرت في إقليم محدد، وإنما استمرت عبر القرون وفي شتى الأقاليم والأمصار بانتقال الكتاب نفسه، فقد



جاء في طبقات الزبيدي أن الأقشتين (ت 307 هـ)، انتسخ الكتاب عن أبي جعفر الدينوري، وأخذه عن المازني، وورد في غيره من المصادر أن محمد بن يحيى الرياحي (ت 308 هـ) نشر الكتاب في الأندلس.

وعلى كل، فقد لقي الكتاب اهتماما خاصا من نحاة الأندلس، حيث عكفوا عليه بالحفظ والدراسة بين من قضى ردحا من الزمان لا يعرف سواه، ومن كان يختم قراءته كل خمسة عشر يوما، خاصة وأن مكانة الرجل العلمية كانت تضيع بمجرد ألا يكون من قراء الكتاب!

وتلت هذه المرحلة حركة تأليف نشيطة كان محورها الكتاب، فقد ألف الزبيدي (ت 379 هـ) في الاستدراك على أبنيته، وألف القرطبي (ت 401 هـ) في شرح عيونه، وشرح الكتاب ابنُ الصفار (ت 630 هـ) وابنُ خروف (ت 609 هـ) والشلوبين (ت 660 هـ) وابنُ الضائع (ت 680 هـ) وابن أبي الربيع (ت 688 هـ) وأبو حيان...

كما كان للأعلم الشنتمري اهتمام خاص بالكتاب، فقد ألف في شرح شواهده، كتاب «تحصيل عين الذهب» وهو مشهور متداول كما ألف في شرح الخفيّ منه كتاب «النكت».

وتذكر المصادر أن للأندلسيين حوالي أربعين مؤلفا في الشرح على كتاب سيبويه، إلا أن الموجود بين مخطوط ومطبوع لا يتجاوز أصابع اليد.

وإيمانا مني بعظمة الكتاب، وإدراكا مني لأهمية هذه الشروح في فهم سيبويه، عقدت النية على العمل على إخراج أحد هذه الشروح القيمة، وهو شرح «الأعلم» الذي يحمل عنوان «النكت في شرح الخفي من كتاب سيبويه»، ثم إني أعددت دراسة متواضعة حوله.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى: تقديم وأربعة فصول وخاتمة.

أما التقديم فقد أوجزت فيه مطالب الرسالة.



وجعلت الفصل الأول خاصا بحياة الأعلم ومصادر ثقافته وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته في النحو واللغة والأدب، وحاولت أن أقف عند مؤلفاته في النحو، وعند كل ما يحتاج إلى إضاءة وتنوير.

وخصصت الفصل الثاني للحديث عن روايات الكتاب وكيف انتقل إلى الأندلس، وعن دواعي الشرح ثم تحدثت عن شروح الكتاب في الشرق والغرب، وارتأيت أن أقف عند شرح السيرافي لاعتباره شرحا مطولا كاملا متقدما وللعلاقة التي تربطه بكتاب «النكت» الذي أعمل على إخراجه ودراسته.

ثم تحدثت في الفصل الثالث عن الأعلم وعلاقته بالكتاب: دراسته وتدريسه وشروحه عليه، فوقفت عند شرحه لشواهد الكتاب وبيّنت منهجه، ثم عند كتاب «النكت» وفصلت القول فيه وفي المنهج.

وجعلت الفصل الرابع خالصا للمقارنات بين شرحي الأعلم أولا ثم بين شرح النكت وشرح السيرافي والعلاقة بينهما وعن أسبابها ودواعيها وعن موقف القدامى من هذا كله، ثم عن العلاقة بين النكت والاستدراك لأبي بكر الزبيدي، ثم بين شرح الشواهد وشرح السيرافي.

وختمت عملي هذا بالحديث عن عمل «الأعلم» في «النكت»، وما يمكن أن يكون مأخذا عليه، واستعرضت أخيرا نتائج العمل.

وقد حاولت في عملي هذا أن أسير على خطة دقيقة ومنهج محدد على الرغم من الصعوبات التي اعترضت مساري:

- فالمخطوط يقع في عشر صفحات وخمسمائة صفحة (510) من الحجم الكبير وهو حجم هائل لمبتدئ.

- والاعتماد فيه على نسخة واحدة يجعل العمل شاقا ويضاعف مسؤولية الباحث.

- ثم الرطوبة والخروم التي تتخلل صفحات هذا المخطوط تضطر الباحث إلى الرجوع إلى مصادر عديدة قصد تقدير الطمس.



- والهوامش الكثيرة والطويلة التي عانيت في نقلها إلى صميم النص، أو إلى حواشيه أثناء التحقيق.

كل هذا دفع بي إلى إيجاز هذه الدراسة - خوفا من مزيد من الإطالة والإسهاب - فهي شبيهة برؤوس أقلام قد تفتقر إلى الربط والدقة في كثير من الأحيان.

وهذا لا يمنع رجائي أن أكون في مستوى الخطوة المتعثرة، وأن أكون قدمت بين يدي الدارس المختص عملا.. يفيد...

والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

﴿ ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير﴾



الدراسة
الفصل الأول

على هامش الدراسة :

ليس غرضي أن أتعرض في هذا الفصل إلى كل ما يتعلق بشخصية الأعلم من ظروف عصره ومرفقات ولادته.. بذلك الشكل التراكمي الذي عهدناه في مقدمات الرسائل دراسات كانت أو تحقيقات،لأن مصادر عديدة، فصلت في ذلك القول، فأغنتنا بما ورد فيها عن تلك التفاصيل[1].

وإنما غرضي أن أقدم ما يكفي الدارس لمعرفة صاحب الكتاب وعصره بشكل مختزل.. تلافيا لاجترار ما كتب، وسدا للفجوة التي يخلقها الإهمال الكلي لهذا التقديم.

التعريف بصاحب الكتاب :

هو يوسف بن عيسى بن سليمان أبو الحجاج الأعم الشنتمري[2]، وفي معظم مصادر ترجمته:

---

(1) من المصادر التي أفاضت في هذه التفاصيل:
- الأعلم وأثره في النحو مع تحقيق كتاب «شرح شواهد الجمل»، محمد محمود شعبان، (رسالة).
- أثر كتاب سيبويه في نحاة الأندلس وجهودهم في شرحه، محمد خليفة الدنا ع، (رسالة).
- شرح حماسة أبي تمام للأعلم ـ دراسة وتحقيق على المفضل حمودان، (رسالة).
- الاتجاهات النحوية في الأندلس ـ أمين علي السيد، (رسالة).
- أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس ـ علي الودغيري.
- الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، ألبير حبيب مطلق.
- تاريخ النقد الأدبي في الأندلس، محمد رضوان الداية.

أنظر في بيان هذه الكتب والرسائل الفهرست التفصيلي للمصادر.

(2) الصلة 2 ،643.



يوسف بن سليمان بن عيسى...[1]

وإنما قيل له الأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا شقا فاحشا[2].

قال الأعلم في شرح قول طرفة:

وأعلم مخروت من الأنف مارن   عتيق متى ترجم به الأرض يزدد

فقوله:الأعلم مخروت، والأعلم: المشقوق المشفر[3].

وقال في شرح أشعار الشعراء الستة: «الأعلم: المشقوق الشفة العليا»[4].

وقد كان الأعلم يعرف بهذا اللقب أكثر من معرفته بالاسم، ولعل هذا ما كان وراء الخلط الذي كان يقع بينه وبين الأعلم البطليوسي، مما جعل السيوطي: يذكرهما معا في «معرفة المتفق والمفترق» قال: الأعلم اثنان، أشهرهما يوسف بن سليمان الشنتمري، والآخر إبراهيم بن قاسم البطليوسي[5].

أما عن كنيته، فكانت أبا الحجاج، ولم يكن الأعلم والدا لأحد يحمل هذا الاسم، وليس ضروريا أن يكون والدا للحجاج حتى يكنى به، لأن العرب تفعل ذلك من غير سابق علاقة. وتكني بالحجاج من اسمه يوسف.

---

(1) فهرست ابن خير 314، نكت الهيمان 313، إنباه الرواة 4/56 ، نفح الطيب 4/32، وفيات الأعيان 7/81، بغية الوعاة 2/422، كشف الظنون 1/406، الأعلام 1/338، معجم المؤلفين 13/302، هدية العارفين 2/551، معجم المطبوعات العربية 1/459، دائرة المعارف الإسلامية 3/769، تاريخ الأدب العربي بروكلمان 5/352.

(2) وفيات الأعيان 7/81، معجم البلدان 20/60.

(3) ديوان طرفة بشرح الأعلم ص 26.

(4) شرح أشعار الشعراء الستة للأعلم 2/47، وانظر اللسان (علم)

(5) المزهر 2/453 - 454.



وكان الأعلم ينسب إلى شنتمرية لأنه أحد أبنائها، وشنتمرية هذه حصن من حصون الأندلس توجد الآن بدولة «البرتغال» في القسم المطل على المحيط الأطلسي جنوبا[1].

وهي مركبة من كلمتين:

«شنت»: وهي في الأصل الإفرنجي «سنت» قلبتها العرب فكتبتها مركبة مع غيرها من أسماء الأماكن بالأندلس مثل:

شنت أولالية، شنت برية، شنت ياقب...[2].

و«مرية» وهي: حصن من أعمال شنتبرية[3].

وتعرف هذه المدينة بشنتمرية الغرب أو شنتمرية بني هارون، لأن هناك شنتمرية الشرق أو شنتمرية بني رزين[4].

عصر الأعلم من الزاويتين: السياسية والثقافية:

عرف الوجود الإسلامي في الأندلس خلال القرن الخامس الهجري هزات عنيفة، وبخاصة: بعد سقوط الخلافة الأموية سنة 422 هـ - وبداية عصر ملوك الطوائف، الذي كان إيذانا بالفرقة والارتباك السياسي.

فقد توزعت االبلاد عدةُ ممالك تفاوتت قوتها وأهميتها ومساحتها ودورها في أحداث الأندلس، وكان بعضها يتربص ليمور ما بيد غيره من الأمراء مثلما كانت سلطات إسبانيا النصرانية[5].

---

(1) دائرة المعارف الإسلامية - الترجمة الفرنسية مادة (Santa)

(2) دائرة المعارف، البستاني 10/ 581.

(3) دائرة المعارف، البستاني 9/ 413 - 5/ 301.

(4) المغرب في حلي المغرب 1/ 395، الاعلام 2/ 233.

(5) التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة عبد الرحمن علي الحجي ص 412.



ولا غرابة في قيام الطوائف، لأن ذلك الخليط من الأجناس والأديان و الملل والأهواء التي كانت تضطرب بها الحياة الاجتماعية بالأندلس كان يدعو إلى الفرقة ويهيئ لقيام الدويلات.

وكان من العناصر البارزة عصرئذ - فضلا عن العرب والبربر والسود والأقليات اليهودية - المولدون والصقالبة الذين قاموا بدور في بلاد الأندلس يشبه الدور الذي قام به الفرس والأتراك في بلاد المشرق حيث أضعفوا الخلافة واستبدوا بالحكم[1].

وانعكس ضعف هذه الدويلات - التي أصبحت ملزمة بدفع الضريبة السنوية لألفونس السادس[2] - على الحياة الإجتماعية، حيث أثقلت الرعية بالضرائب، فأضرمت الثورات ضد الحكومات العربية في قرطبة وطليطلة وغيرهما.

وكان من المتوقع أن يكون أثر تلك الحال في الآداب العربية والأندلسية وفي الشعر خاصة، أثرا مبيراً أو سيئا على الأقل، ولكن الواقع كان عكس ذلك، فقد كان القرن الخامس الهجري - عصر ملوك الطوائف - عصرا عرفت فيه الأندلس أكبر إشراق وكثر الشعراء حتى ظهروا بين الناس[3].

ولعل من الأسباب التي دفعت هذه الحركة العلمية بقوة إلى الأمام ما كان من تنافس الأمراء على استقطاب العلماء الذين ازدانت بهم قصورهم. يقول أبو الوليد الشقندي (ت 629 هـ): «ولما ثار بعد انتثار هذا النظام ملوك الطوائف، وتفرقوا في البلاد، كان في تفرقهم اجتماع على النعم لفضلاء العباد، إذ نفّقوا سعر العلم وتباروا في المثوبة على المنثور والمنظوم»[4].

وتحولت قواعد الأندلس وحواضرها مراكز للعلم والمعرفة فقرطبة وإشبيلية وألمرية وطليطلة وبطليوس وبلنسية وغيرها، أصبحت عواصمَ ثقافية ضمّت العلماء والمعاهد والمكتبات الخاصة والعامة.

---

(1) نهاية الأندلس وتاريخ المتنصرين (عن البيئة الأندلسية وأثرها في الشعر، عصر ملوك الطوائف، سعد إسماعيل شلبي ص 32).
وانظر الإسلام في المغرب والأندلس، ليفي بروفنسال ص 124.

(2) الحركة اللغوية في الأندلس، ألبير مطلق 253.

(3) أدب الأندلس وتاريخها، بروفنسال ص 12-13.

(4) نفح الطيب 3 189.



والمتقصي لكتب التراجم والطبقات يشد انتباهه غزارة في عدد العلماء الذين ينسبون إلى هذا القرن في جميع المجالات العلمية، ووفرة في المؤلفات التي ألفوها[1].

وفي هذه الحقبة الزمنية أخذت دراسة النحو تزدهر بشكل ملحوظ، وأصبح نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، ويختارون من مذاهبهم...[2].

يقول محمد إبراهيم البنا: «فلم يُطِلّ عصر ملوك الطوائف إلا ومدرسة الأندلس النحوية قد استقرت وغدا شيوخها يقفون على قدم المساواة مع شيوخ المشرق، وأصبح من النادر أن نعثر على من يطلب العلم عن المشارقة، فقد اتضحت معالم الدراسة اللغوية في الأندلس واكتملت....[3]

ولا أدل على ذلك من أن أعلام اللغة والنحو في هذا العصر هم: ابن الإفليلي (ت 441 هـ) وابن سراج (ت 489 هـ) وأبو محمد بن حزم (ت 456 هـ) وابن سيده (ت 458 هـ) - والأعلم الشنتمري (ت 476 هـ) وأبو عبيد البكري (ت 487 هـ)[4] وغيرهم.

الأعلم : نشأته ووفاته :

في خضم هذه الظروف المنهارة سياسيا، والمشعة ثقافيا، ولد الأعلم في مدينة شنتمرية سنة 410 هـ على ما أجمعت عليه مصادر ترجمته، وقد شذ عن هذا الاجماع ابن خلكان[5] حيث ذكر أن ولادته كانت سنة 416 هـ، كما أُثْبِتَ على غلاف كتاب: «أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم»، أن ولادته كانت سنة 415هـ.

أما عن نشأته العلمية فلم تذكر لنا المصادر عنها شيئا، وعلى وجه التحديد قبل رحلته إلى قرطبة سنة 433 هـ، ونعرف بعد هذا التاريخ أنه كان قد أتم مرحلة

---

(1) انظر الحركة اللغوية في الأندلس:
ألبير مطلق من 123 إلى 235.
(2) انظر المدارس النحوية، شوقي ضيف 292.
(3) انظر: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، محمد إبراهيم البنا، ص10-11
(4) الحركة اللغوية في الأندلس، من 313 إلى 382.
(5) وفيات الأعيان 8/6.



التحصيل في قرطبة، حتى أصبح أحد المدرسين بها، كما انتقل إلى إشبيلية ودرّس بها أيضا[1]، ومعظم مؤلفاته ألفها بعد هذه الفترة. ولم ينقطع عن التدريس حتى آخر عمره حيث كف بصره[2].

وفي سنة 476 هـ انتقل رحمه الله، على ما أجمعت المصادر عليه، وقد شذ عن هذا الإجماع:

الفيروزابادي في البلغة[3] حيث ذكر أن وفاته كانت سنة 446 هـ.

وابن العماد في شرح شذرات الذهب[4] حيث ذكر أن وفاته كانت سنة 495هـ.

واليافعي في مرآة الجنان[5] حيث ذكر أن وفاته كانت سنة 496 هـ.

شيوخ الأعلم :

كانت رحلة الأعلم من شنتمرية إلى قرطبة من أجل طلب العلم، وكان مقامه بهذه المدينة مما أتاح له فرص الاتصال بشيوخها وهم فطاحل اللغة والأدب في عصره. وتذكر المصادر من شيوخ الأعلم:

1 ـ ابن الإفليلي: أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا[6] توفي 441 هـ - كان من أدباء قرطبة وأعلام اللغويين بها.

عرف بنقد الأشعار وتذوقه لها، وقد أخذ عن ابن الإفليلي عدد من التلاميذ كان أشهرهم الأعلم الشنتمري.

2 ـ ابن الحراني: أبو سهل يونس بن أحمد بن يونس بن عيسون[7]، كان بصيرا بلسان العرب، حافظا للغة قيما بالأشعار الجاهلية، وكان من أبرز تلاميذه: أبو مروان بن سراج وأبو الحجاج الأعلم.

---

(1) البغية 1/ 602.
(2) انظر سبب عماه: نكت الهميان 314.
(3) البلغة: 293 تحقيق محمد المصري دمشق وزارة الثقافة 1392 هـ.
(4) شرح شذرات الذهب 3/ 403، القاهرة، مكتبة القدسي 1350 هـ.
(5) مرآة الجنان 3/ 59، تحقيق عبد الله الجبوري.. مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى 1984.
(6) ترجمته: الصلة 1/ 94، إنباه الرواة 1/ 183، بغية الوعاة 1/ 186، الأعلام 1/ 59.
(7) ترجمة: الصلة 2/ 643، «أبو علي القالي» الوذغيري 397.



3 - ابن أفلج : الأديب أبو بكر مسلم بن أحمد بن أفلج النحوي القرطبي 456هـ[1] - كان رجلا جيد الدين حسن الخلق عالما بالعربية ورواية الأشعار، أخذ عنه الأعلم وتتلمذ عليه.

4 - ابن سراج: أبو مروان عبد الله بن سراج توفي 489[2] هـ.

وهو محيي علم اللسان بجزيرة الأندلس، كان يطلق عليه أصمعي الأندلس - عرف بالضبط والتحقيق في روايته للأشعار.

هؤلاء هم شيوخ الأعلم المباشرون، وعنهم أخذ معظم مادته العلمية، وهم شيوخ جمعتهم قرطبة، فكلهم منها، وكلهم من الجيل الذي جاء بعد القالي، وهم رواد الحركة العلمية في عصر الطوائف.

مصادر ثقافة الأعلم[3] :

يلاحظ المتفحص لفهرست ابن خير أن ثقافة الأعلم كانت موزعة بين أدب ولغة ونحو، وقد تلاقحت هذه العلوم لتخلق من الأعلم رجلا عالما يصدق عليه ما وصف به من أنه كان عالما بالعربية ومعاني الأشعار حافظا لجميعها كثير العناية بها حسن الضبط لها...».

وكانت ثقافته اللغوية مأخوذة من مصادر اللغة الأصيلة، التي كان لابد للدارس منها حتى يستوي عوده وينهض عالما، ومن هذه المصادر:

1 - الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام 224 هـ.

2 - الألفاظ لابن السكيت.

3 - إصلاح المنطق له أيضا.

4 - اختيار فصيح ثعلب - لثعلب الكوفي[4].

---

(1) ترجمته: الصلة 2/626، معجم الأدباء 12/235.

(2) المغرب 1/115، الصلة 346، إنباه الرواة 2/207.

(3) اعتمدت في استيفاء مصادر ثقافة الأعلم وبيانها على فهرس ابن خير 327-340.

(4) هكذا ورد اسم الكتاب والمعروف: الفصيح لأبي العباس ثعلب 291 هـ. والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور عاطف مذكور.



5 ـ نوادر أبي علي القالي.

وقد أخذ الأعلم هذه المادة اللغوية عن شيخه ابن الإفليلي.

فقد كان أستاذه في اللغة والنحو معا.

ـ أما ثقافته النحوية فقد كان أساسها:

1 ـ كتاب سيبويه.

2 ـ كتاب أبنية سيبويه لأبي بكر الزبيدي.

وأخذهما عن ابن الإفليلي.

وأما ثقافته الأدبية فشملت كتب الأدب العامة:

1 ـ أدب الكاتب لابن قتيبة.

2 ـ كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام.

3 ـ لحن العامة ومختصره للزبيدي.

4 – الكامل في اللغة والأدب للأبي العباس المبرد.

ـ وأما ثقافته الذوقية والتي علم بها أحوال الأدب فكانت روايته للأشعار القديمة:

1 ـ الأشعار الستة الجاهلية.

2 ـ شعر السليك بن السلكة.

3 ـ قصيدة عمرو بن كلثوم.

4 ـ قصيدة لقيط بن معمر.

5 ـ شعر الأسود بن يعفر.

6 ـ شعر حاتم بن عبد الله الطائي.

7 ـ شعر زيد الخيل الطائي.

8 ـ شعر طفيل الغنوي.

9 ـ شعر الحطيئة.

10 ـ شعر أبي تمام.

11 ـ شعر أبي الطيب المتنبي.

وعن شيخه أبي سهل الحراني أخذ الأعلم هذه المادة الأدبية وبخاصة رواية الأشعار.



هذه هي المصادر التي ذكرها ابن خير[1] والتي أخذها الأعلم عن شيوخه الجلة في طور تلمذته عليهم. وهي لا تعني أنها كل ما طالعه الأعلم وحفظه، ولكننا نجده نظر في شروح الأشعار وبخاصة شروح الحماسة.

يقول في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام: «وضمنته كل ما تضمنته الحماسات من الشعر كالحماسة القديمة المنسوبة إلى أبي تمام، وحماسة أبي الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني، وحماسة أبي أحمد عبد السلام بن الحسين بن طيفور القرميسيني البصري...»[2].

كما اطلع على شروح كتاب سيبويه وخبرها يقول في مقدمة كتابه النكت:

«وقد ألف المؤلفون في شرحه ـ كتاب سيبويه ـ وتفسيره، وأطالوا في كشف إعرابه عن الشيء وتعبيره...

فلم أر أحدا ممن تعاطى شرح هذا الكتاب شرح الأبيات الواقعة فيه شرحا يفيد أكثر من فائدة الكتاب فيها...»[3].

إلى غير هذا من المؤلفات التي كانت مشهورة في زمانه وكانت تفرض عليه الاطلاع عليها وهو في منصب الأستاذية.

وقد كانت هذه المادة التي درسها ورواها، وإحاطته بما أُلِّفَ ومن أَلَّفَ، كانت كفيلة بأن تجعل منه المؤلف والأديب واللغوي والنحوي، وقد ظهر ذلك جليا من خلال مؤلفاته المتنوعة والقيمة. ولم يكن الأعلم واسطة نقل غير فاعلة بل كان الشيخ الفاهم والناقد المدقق، فأوصل هذه الثقافة إلى تلاميذه بعد أن صبغها بذوقه، وعللها بحججه العلمية، فقد شرح معظم الأشعار التي رواها، وأفاد منها في شرح شواهد الكتاب ونسبتها.

وألف حول الكتاب كتاب «النكت»، وأفاد من كتاب أبي بكر الزبيدي «الأبنية» في الاستدراك على سيبويه...

---

(1) فهرست ابن خير 327-340-346-398. وغيرها.

(2) شرح حماسة أبي تمام للأعلم ص 3 (رسالة).

(3) النكت ص 2



تلاميذ الأعلم[1]:

لقد كان الأعلم واسطة في نقل ثقافة الجيل الثاني وما أخذه عن شيوخه إلى أجيال لاحقة ممن تتلمذوا عليه. وقد ذكرت المصادر عبارات تدل على تعدد من أخذ عن الأعلم وحضر حلقاته العلمية بإشبيلية.

جاء في الصلة: «أخذ الناس عنه كثيرا»[2].

وفي الوفيات: «صارت الرحلة إليه في زمانه»[3].

وفي البغية «ورحل إليه الناس من كل وجه»[4].

وفي فجر الإسلام: «وقد استفاد منه كثيرون من أهل الأندلس، وكانوا يرحلون إليه»[5].

وفي نشأة النحو: «ساعدته قوة الحافظة على بعد السمعة فكانت تضرب إليه أكباد الإبل»[6].

وقد كان الأعلم يعد واحدا من ثلاثة كان الأندلسيون يعدونهم أدباء عصرهم بلا منازع وهم: أبو مروان بن سراج بقرطبة، والأعلم بإشبيلية، وغانم بمالقة[7].

ولعل هذا ما رغب أفواج الطلبة في حضور حلقاته التي كان يعقدها بإشبيلية. وانقسم تلاميذ الأعلم إلى خاصة وعامة، أما عن الخاصة فيقول ابن بسام: «وكان الأستاذ أبو الحجاج الأعلم يومئذ زعيمَ البلد وأستاذَ ولد المعتمد فعوّل عليه في رحلته، وانقطع إليه بتفصيله وجملته، وكانت له في أثناء ذلك همة تترامى به إلى العلا...»[8].

---

(1) انظر تفصيل هذه النقطة: الأعلم وأثره في النحو ص 48 وما بعدها.

(2) الصلة 2/ 643.

(3) الوفيات 7/ 281. وإنباه الرواة 4/ 60.

(4) بغية الوعاة 2/ 356.

(5) فجر الإسلام 3/ 91.

(6) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة 176.

(7) البغية 2/ 241.

(8) الذخيرة القسم الثاني المجلد الأول ص 47.



أما تلاميذه من العامة فمنهم من كان دؤوبا على الدرس ولزم الأعلم وروى عنه معظم مروياته، وهؤلاء تذكر المصادر منهم أربعة:

1 - ابن فندلة: أبو بكر محمد بن عبد الغني بن عمر 533 هـ. صحب الأعلم كثيرا واختص به[1].

2 - ابن أخضر: أبو الحسن علي بن عبد الرحمن التنوخي (514 هـ) كان من المداومين على حلقات الأعلم[2].

3 - ابن حجاج اللخمي: الوزير أبو الوليد إسماعيل بن عيسى من أهل إشبيلية[3].

4 - الشيخ الخطيب أبو بكر محمد بن إبراهيم بن غالب القرشي العامري[4].

وتذكر المصادر جردا من اللذين تتلمذوا على الأعلم، إلا أن ملازمتهم له كانت دون من سبقوهم، ومنهم:

1 - ابن أبي الدوس النحوي: محمد بن أغلب من أهل مرسية.

2 - عبد الجليل بن وهبون المرسي أحد شعراء الدولة العباسية.

3 - ابن علوش: محمد بن علي بن إبراهيم اللخمي من أهل إشبيلية.

4 - ابن القصيرة: أبو بكر ابن القصيرة.

5 - ابن عمار الأندلسي الإشبيلي: أبو بكر محمد بن عمار المهري.

6 - ابن ننتان: عبد الله بن ننتان النحوي: أبو محمد.

7 - ابن الطراوة: أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي.

8 - عبد المجيد الفهري: عبد المجيد بن عبد الله بن عبد ربه.

9 - منصور المغراوي المالقي: منصور بن الخير بن علي الأحدب المالقي.

10 - محمد بن إبراهيم العامري: محمد بن إبراهيم بن غالب العامري.

---

(1) الصلة 2/ 582.

(2) البغية 424.

(3) فهرس ابن خير 314.

(4) فهرس ابن خير 314.



11 - محمد بن مسلمة: محمد بن محمد بن عبد الله بن مسلمة القرطبي.

12 - أبو علي الغساني: الحسين بن أحمد الغساني والجياني القرطبي[1].

هذه مجموعة من الأسماء التي ذكرتها المصادر... ولاشك أن هناك أجيالا أخرى تتلمذت على الأعلم وأخذت عنه، وتأثرت بطرق الشرح عنده وأفادت منها.

مؤلفات الأعلم :

خلف لنا الأعلم تراثا ضخما في شرح الأشعار واللغة والنحو، ويظهر من خلال مؤلفاته استثمار واضح للمصادر التي درسها وأفاد منها.

وقد ذكر أصحاب التراجم للأعلم ستة عشر مؤلفا، منها الموجود بين مطبوع ومخطوط، ومنها المفقود، ومنها ما نطمئن إلى نسبته ومنها ما نشك فيه.

وهي مؤلفات موزعة حسب تخصصات الأعلم نعرض لها مقسمة حسب تلك التخصصات.

1 ـ مؤلفاته في اللغة :

تذكر مصادر ترجمة الأعلم لأبي الحجاج في هذا المجال أربعة أجزاء" جزء فيه «معرفة الأنواء»، و«مختصر الأنواء» و«جزء فيه معرفة حروف المعجم» «جزء فيه الفرق بين المسهب والمسهب».

وهذه الأجزاء مهما كان حجمها لا تكفي للدلالة على ثقافة الأعلم اللغوية إذا أغفلنا شروحه التي تعد من غير استثناء ذخيرة لغوية هامة أودع فيها جهوده ومحفوظاته، فدلت على ثقافة معجمية واسعة غنية بظواهر اللغة كالترادف والاشتراك والتضاد، وقضايا الوضع والارتجال والفصيح والغريب...

وما أقصده بمؤلفاته في اللغة هي تلك الرسائل الأربعة لأنها لغوية صرف. وحتى يتضح مضمونها فهذا تعريف موجز بها.

---

(1) انظر هذه الأسماء في الصلة 2: 388 - 571 - 582 والأعلم وأثره في النحو ص 48، وما بعدها.



أ ـ جزء فيه معرفة الأنواء :

ذكره ابن خير في فهرسه[1] وهذا الجزء مفقود، لم أعثر على نقول عنه لأعرف مضمونه، ولكن يبدو أنه لا يبعد عن منهج من ألف في مجال الأنواء، أمثال أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء (207 هـ) الذي ألف كتابا سماه «الأيام والشهور والليالي»، وألف المرزوقي 421 هـ كتاب «الأزمنة والأمكنة» وألّف ابن الأجدابي 950 هـ كتاب «الأزمنة والأنواء» وهي مؤلفات تعد في الفلك[2] تتخللها الأشعار والأمثال.

قال أبو عبيدة معرفا الأنواء: «الأنواء ثمانية وعشرون نجما معروفة المطالع في أزمنة السنة كلها من الصيف والشتاء والربيع والخريف، يسقط منها كل ثلاثة عشر ليلة نجم في المغرب من طلوع الفجر، ويطلع آخر يقابله في المشرق من ساعته، وكلاهما معلوم مستمر، وانقضاء هذه الثمانية وعشرين كلها مع انقضاء السنة ثم يرجع الأمر إلى النجم الأول مع استئناف السنة المقبلة. وكانت العرب في الجاهلية إذا سقط منها نجم وطلع آخر، قالوا: لابد من أن يكون عند ذلك مطر أو رياح، فينسبون كل غيث يكون عند ذلك إلى ذلك النجم، فيقولون مطرنا بنوء الثريا والدبران والسماء...»[3].

والحديث عن كتاب الأنواء للأعلم يبقى من قبيل الفرض لانعدام النص الصريح بين أيدينا، وعلى أيّ فهو يمثل نوعا من ثقافة الأعلم المتنوعة، وهي الثقافة اللغوية المتصلة بالفلك. والتي تتخلل بعض شروحه، يقول مثلا في شرح قول الفرزدق:

يا من رأى عارضا أسر به ... بين ذارعي وجبهة الأسد

وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد، وأنواؤه أحمد الأنواء، وذكر الذراعين، والنوء إنما هو للذراع المقبوضة منهما لاشتراكهما في أعضاء الجسد»[4].

---

(1) فهرس ابن خير 423 وانظر مصادر ترجمة الأعلم.

(2) فصول في فقه العربية
رمضان عبد التواب ص 254.

(3) لسان العرب (مادة (نوا)، 1/176.
وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يقال مطرنا بنوء كذا.

(4) تحصيل عين الذهب 1/92. والخزانة 2/320.



ب - جزء فيه مختصر الأنواء :

ذكره ابن خير في فهرسه[1] وذكر أن الأعلم لقنه لتلاميذه أمثال ابن فندلة. وعلمنا به لا يتجاوز العنوان والنسبة.

ج - جزء فيه معرفة حروف المعجم :

أورده ابن خير في فهرسه[2]. وهو مفقود أيضا. ونستطيع أن نتصور مضمونه من خلال بعض العبارات في هذا المجال، يقول الزجاجي في الإيضاح: «أما حروف المعجم فهي أصوات غير متوافقة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف».

وقال أيضا: «هي أصل مدار الألسن عربيها وعجميها»[3].

وقد ذكر ابن رشيق للفراء كتابا سماه: «حروف المعجم»[4].

د - الفرق بين المسهِب والمسهَب

أورد المقري هذه الرسالة كاملة في نفح الطيب[5]. وهي عبارة عن سؤال وجهه المعتمد للأعلم لما بلغه أن الأعلم يقول في المسهَب بالفتح والكسر، وأن ما ذهب إليه ابن قتيبة في أدب الكاتب. والزبيدي في مختصر العين: أسهب الرجل فهو مسهب أكثر الكلام بالفتح خاصة[6].

فقال له «بيّن لي أبقاك الله ما تعتقد فيه وإلى أي كتاب تسند القولين لأقف على صحة ذلك؟»

---

(1) فهرسة ابن خير 315.

(2) فهرسة ابن خير 423، ومصادر ترجمة الأعلم.

(3) الإيضاح في علل النحو 54.

(4) العمدة 1/100.

(5) نفح الطيب 4/77.

(6) قال ابن منظور: «وقد اختلف في هذه الكلمة، فقال أبو زيد: المسهَب الكثير الكلام، وقال ابن الأعرابي: أسهب الرجل: أكثر الكلام، فهو مسهَب بفتح الهاء ولا يقال بكسرها وهو نادر». اللسان (سهب) 1/476.



وكان جواب الأعلم: «المسهَب بالفتح لا يوصف به البليغ المحسن ولا المكثر المصيب قال: «والدليل على أن المسهِب بالكسر للبليغ المكثر من الصواب أنهم يقولون للجواد من الخيل مسهِب بالكسر خاصة لأنها بمعنى الإجادة والإحسان، وليس قول ابن قتيبة والزبيدي في المسهَب بالفتح هو المكثر من الكلام بموجب أن المكثر هو البليغ المصيب، لأن الإكثار من الكلام داخل في معنى الذم لأنه من الثرثرة والهذر، ألا تراهم قالوا: رجل مكثار، كما قالوا: ثرثار ومهذار»[1].

ويُنهي الأعلم حديثه ـ بعد أن جمع من الأدلة والشواهد ما قوى به رأيه ـ بقوله: «وهذا ما عندي والله تعالى الموفق للصواب ثم بمنظومة لخص فيها السؤال والجواب تقع في خمسة عشر بيتا[2].

وهو من خلال هذه المسألة يبدو واثقا من نفسه لا يتردد في تخطئة ابن قتيبة والزبيدي.

2 ـ مؤلفات الأعلم الأدبية (الشروح) :

كان الأعلم عالم بالعربية واللغة ومعاني الأشعار حافظا لجميعها كثير العناية بها حسن الضبط لها مشهورا بمعرفتها وإتقانها»[3].

كما اشتهر شارحا لهاته الأشعار، سابرا أغوار المعاني متذوقا للطف العبارات.... وتذكر له المصادر شروحا عديدة: كشرحه لحماسة أبي تمام شرحا مطولا، وشرحه لأشعار الشعراء الجاهلين شرحا جيدا، وشرحه لشعر أبي تمام، وقصائد الصبا في شعر أبي الطيب...

وهذه الشروح منها ما ضاع ومنها ما بقي بين مخطوط ومطبوع. وهذه نظرة عجلى في كل شرح على حدة.

---

(1) ذهب أبو علي القالي إلى ما ذهب إليه الأعلم، يروي ابن بري عن القالي قوله: قال أبو علي البغدادي: رجل مسهَب بالفتح إذا أكثر الكلام في الخطأ، فإن كان ذلك في صواب فهو مسهب بالكسر لا غير» اللسان (سهب) 1/476.

ولعل لفظه «مسهب» من الأضداد ومعناها الإكثار

(2) نفح الطيب 4/79.

(3) وفيات الأعيان 7/81.



أ ـ قصائد الصبا في شعر أبي الطيب :

ذكره ابن خير[1] وذكره الأعلم في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام[2]. ولعله غير شرح ديوان المتنبي الذي أعان شيخه ابن الإفليلي على شرحه. والأول مفقود ـ والثاني موجود منه نسخة بخزانة القرويين، وحُقّق ضمن متطلبات جامعة فاس لنيل درجة الماجستير[3].

ب ـ شرحه لشعر أبي تمام :

أطلق عليه ابن خير وعلى شرحه لشعر أبي الطيب اسم «الشعران»[4].

وقد ذكره الأعلم أيضا في مقدمة الحماسة[5].

توجد قطعة من هذا الشرح بالمكتبة الوطنية بتونس ضمن نوادر المغفور له حسن حسني عبد الوهاب تحت رقم 18377، وتوجد منه نسخة ـ أقرب إلى الكمال ـ في خزانة القرويين بفاس تحت رقم 1839، ضاع من هذه النسخة أولها، وضاع من نسخة تونس آخرها، وكلا النسختين مكملة للأخرى[6].

ج ـ شرح حماسة أبي تمام :

سماه الأعلم «تجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلي بالقلائد...»[7] توجد منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط تحمل رقم 101 ق وقد حققت ضمن متطلبات جامعة القاهرة سنة 1983 لنيل درجة الدكتوراه حققها: على المفضل حمودان.

وهو شرح ضخم بذل فيه الأعلم جهدا واضحا.

---

(1) فهرس ابن خير 402، ونفح الطيب 184/3.

(2) مقدمة شرح الحماسة ص 2

(3) تقدم بها الأستاذ: محمد بو حمدي سنة 1985، لكلية الآداب، جامعة محمد بن عبد الله، فاس.

(4) فهرس ابن خير 316.

(5) مقدمة شر الحماسة، ص 2.

(6) يعمل الأستاذ علي المفضل حمودان على تحقيقه معتمدا على النسخة التونسية وثلاث نسخ مغربية، وقد قطع فيه شوطا يذكر

(7) شرح حماسة أبي تمام، تحقيق على حمودان، ص 1.



د ـ ديوان الحماسة :

كما ذكرت المصادر أن الأعلم رتب حماسة أبي تمام على حروف المعجم[1]. وقد وقع التباس لدى كثير من الدارسين فلم يميزوا بين شرح الحماسة وديوان الحماسة، وعدوهما كتابا واحدا.

وقد ذكر خير الدين الزركلي[2] أن هناك نسخة من شرح الحماسة في المكتبة الأحمدية بتونس، يقول خالد عبد الكريم جمعة: «وقد اطلعت على هذه النسخة فوجدتها ديوان الحماسة» مرتبا على حروف المعجم برواية الأعلم. مع شروح قليلة جدا لبعض الألفاظ في الهوامش[3].

هـ ـ شرح أشعار الشعراء الستة الجاهليين :

يشتمل هذا الكتاب على منتخبات من أشعار امرئ القيس، والنابغة الذبياني، وعلقمة بن عبده، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة بن العبد، وعنترة بن شداد العبسي.

طبع هذا الكتاب تحت عنوان «العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين» بعناية المستشرق فيلهم الورد في لندن سنة 1870. وفي باريس 1902[4].

كما طبع تحت عنوان «شرح الشعراء الستة للشنتمري».

بعناية ديروف في ميونخ سنة 1892[5].

---

(1) ذكر الصفدي في نكت الهميان 314، أن الأعلم شرح الحماسة شرحا مطولا «ورتب الحماسة كل باب منها على حروف المعجم».
وقال ياقوت في معجم الأدباء 20/60.
«وشرح الحماسة شرحا مطولا ورتبها على حروف المعجم».

(2) الأعلام 9/308.

(3) مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد التاسع والعشرون ص 562.
وقال علي حمودان إن ديوان الحماسة هو الصورة الأولى لشرح الحماسة قام بجمعه وترتيبه قبل أن يشرع في الشرح. انظر شرح حماسة أبي تمام مقدمة التحقيق.

(4) المستشرقون. نجيب العقيقي 2/720.

(5) المستشرقون 2/755



وطبع بعناية محمد عبد المنعم خفاجي في القاهرة أكثر من مرة والطبعة المتداولة تحمل عنوان «أشعار الشعراء الستة الجاهليين»

تحقيق لجنة التراث العربي - منشورات دار الآفاق الجديدة[1].

وطبعت بعد ذلك دواوين الشعراء الستة بشرح الأعلم طبعات مستقلة.

أ - طبع ديوان امرئ القيس بتحقيق محمد بن أبي شنب بالجزائر.

ب - وطبع ديوان النابغة الذبياني بعناية هر تويج دير نبورج في باريس 1869[2].

ج - وطبع ديوان علقمة الفحل ضمن مجموعة سنة 1933.

كما طبع بعناية محمد بن أبي شنب الجزائري، وطبع سنة 1925 بعناية فركاني، كما نشر في حلب بتحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب ومراجعة فخر الدين قباوة.

د - وطبع ديوان زهير بن أبي سلمى بعناية المستشرق الكونت دى لند برج في ليدن 1889[3] - كما طبع بتحقيق فخر الدين قباوة في حلب طبعات متعددة (1970 - 1973 - 1980).

هـ - وطبع ديوان طرفة بن العبد بعناية مكس سلفسون في شالون 1900 - وطبع ضمن مطبوعات المجمع اللغوي العربي بدمشق، بتحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب سنة 1975.

و - وطبع ديوان عنترة بتحقيق محمد سعيد مولوي ضمن مطبوعات المكتب الإسلامي ببيروت.

وقد أمكنني أن ألحظ - من خلال الاطلاع المتواضع على هذه الشروح - أن للأعلم منهجا خاصا في أعماله، وهو منهج مطرد في جميعها لا يكاد يتخلف ألخِّصُ خطواته في النقط التالية :

---

(1) يشتمل الشرح على 136 قصيدة (2548) بيتا من الشعر.

(2) المستشرقون 1 213.

(3) المستشرقون 1 894.



1 ـ يقدم الأعلم لشروحه بمقدمة يوضح فيها منهجه في الشرح في دقة متناهية، مستعرضا للطرق التي وصل بها الشرح إليه، والمصادر التي اعتمدها، والغرض من عمله، وغالبا ما يكون خدمة للغة القرآن الكريم.

يقول مثلا في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام: «وضمنته كل ما تضمنته الحماسات من الشعر كالحماسة القديمة المنسوبة إلى أبي تمام، وحماسة أبي الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني، وحماسة أبي أحمد عبد السلام بن الحسين بن طيفور البصري...»[1].

وقال أيضا في مقدمة شرحه لشعر أبي تمام: «واعتمدت من الرواية فيه على رواية أبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي بن الإفليلي من أشعار القراطيس التي اجتلبها أبو علي وذكر أنها بخط أبي تمام...»[2].

2 ـ يذكر عنوان كتابه وسنة تأليفه ولمن ألفه وموضع التأليف أحيانا، وبهذا يكون الأعلم قد أغنى الدارس عن الارتماء في مصادر الأدب القديمة لتحقيق هذه المسائل وسهل عليه وَجَنَّبَه متاهة البحث، بل وحسم ما يمكن أن يكون موضوعا للخلاف.

3 ـ يبدأ شرحه بتقديم تعريف موجز للشاعر وذكر بعض أخباره وتتبع نسبه وذكر قبيلته.

4 ـ يذكر مناسبة الشعر ودواعي الإنشاد معتمدا في ذلك على كتب الأخبار المتواترة.

5 ـ يشرح اللغة، وشرحه يشمل الغريب النادر والسهل المتداول ويمكن القول إن هذا الجانب ـ الشرح اللغوي ـ يشغل المساحة الشاسعة والنصيب الأوفر من شروح الأعلم، بحيث يكشف لنا عن ثقافته ومخزونه اللغوي الغني

(1) مقدمة شرح الحماسة ص 2

(2) مقدمة شرح شعر أبي تمام، ورقة 2.



6 ـ يحدد المعاني الدقيقة في البيت، وقد يستعين بالأبيات السابقة أو اللاحقة لاستكمال الصورة إذا كانت غير واضحة في البيت الواحد.

7 ـ وقد يشرح القصيدة بيتا بيتا، وقد يشرح مجموعة أبيات دفعة واحدة ولا يُفصِّل الحديث في كل منها على انفراد.

8 ـ لا يكرر شرح الألفاظ التي تَقَدَّم شرحها، وقد يحيل في تناوله لمعنى معين على معنى شبيه به في قصيدة متقدمة.

9 ـ يذكر الأوجه البلاغية التي يضمها البيت: كالصور المجازية وأساليب الاستعارة والكناية ويفصل الحديث أحيانا في أنواعها.

10 ـ قد يفاضل بين شاعر وشاعر أو بيت وبيت ويصدر أحكاما تأثرية كأن يقول: وهذا أفخر بيت قالته العرب...

11 ـ يستعين في شرحه بالشواهد القرآنية والشعرية وأمثال العرب وكلامها ليعضد قوله ويرجح ما يذهب إليه وبخاصة إذا كان الموقف موقف مفاضلة.

12 ـ يقف عند البيت الذي اختلفت الروايات فيه، ويذكر تلك الروايات ويقلب لكل رواية معناها.

13 ـ يقف عند القضايا النحوية في الأبيات فيبيّن موضع الشاهد، ويذكر أن هذا البيت أو ذلك من شواهد النحو على الظاهرة المعينة، ويعلل لبعض القضايا، ويلتمس لها التخريجات، وهو مولع بالتعليل لا يكاد يتخلص من ثقافته النحوية و لا يستطيع إخفاءها.

والاهتمام بالجانب النحوي عند الأعلم واضح جدا من خلال شروحه والنماذج عليه كثيرة[1] أكتفي بنموذج واحد هو:

قال في شرح الحماسة في بيت:

أولاك بنو خير وشر كليهما   جميعا ومعروف ألم منكر

---

(1) انظر شرح الحماسة 13/1 -20-29-33-36-49-58-73.



أجري كليهما على خير وشر توكيدا لهما وهما نكرة، والنكرة لا تؤكد ومخرجه على تقديرين:

أن ينزل خيرا وشرا منزلة الخير والشر لأن اسم الجمع معرفته كنكرته في الفائدة.

أو يكون قوله: كليهما بدلا من خير وشر.

والكوفيون يرون تأكيد النكرة المتبعضة فيقولون:

أكلت رغيفا كله فيجوز على مذهبهم أن يكون كليهما في البيت توكيد»[1].

وكذلك يهتم بالجانب الصرفي يقول مثلا:

في فتو هجروا ثم أسروا ليلهم حتى إذا انجاب حلوا

الفتو: جمع فتى، وكان الوجه فتيا، لأن ذوات الواو تصير في الجمع إلى الياء كعصا وعصي، فكيف ذوات الياء - وهو نادر غريب - وقد يجوز أن يكون أصل فتى الواو، فيغير إلى الياء لأنها أختها وأخف منها، فيكون قولهم: فتية وفتيان في الأصل: فتا يفتو وإن لم يستعمل، كما أن صبية وصبيان من صبا يصبو...»[2].

بهذا أستطيع أن أقول إن شروح الأعلم للأشعار غنية بالمادة النحوية والتعليلات.

هذه جملة ملاحظات أمكن تسجيلها من خلال الاطلاع على شروح الأعلم، وكان بودي أن أقف عند كل ملاحظة وعند كل مؤلف، ولكن خشية الإطالة، التمست الإيجاز في رصد هذه الملاحظات. وهي لا تحتاج إلى دليل وسند لأن الاطلاع على أي شرح يؤكد مصداقيتها واطرادها.

3 ـ مؤلفاته في النحو :

لقد ذيل اسم الأعلم في معظم المصادر التي ترجمت له بوصف «النحوي»، وقد كان فعلا - من خلال ما نقله ابن خير في فهرسه - نحويا بارعًا، وصاحبَ علة

---

(1) شرح الحماسة 1/365.

(2) شرح الحماسة 1/387.



كما ذكر ابن مضاء[1]. ويظهر ذلك أيضا من خلال مؤلفاته - في هذا المجال - التي تعددت وتنوعت، فقد ألف في قواعد النحو، وشرح شواهده، وعالج قضاياه.

وهذا استعراض لتلك المؤلفات:

1 ـ كتاب المخترع :

سماه الأعلم في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام: «المخترع في إذاعة سرائر النحو»[2]. وأطلق عليه ابن خير اسم «المخترع في النحو»[3] وقد درّس الأعلم كتابه هذا ورواه عنه تلاميذه يقول ابن خير «قرأت كتاب المخترع منها على الشيخ الوزير أبي بكر محمد بن عبد الغني بن عمر بن فندلة وأجازني سائرها»[3].

والكتاب مفقود لم أعثر له على أثر ولا على نقول يمكن أن توضح لنا طبيعته.

2 ـ المسألة الرشيدية :

ذكرها ابن خير في فهرسه[4]. والرسالة مفقودة، وقد عثرت على نقل عنها، أورده أبو القاسم الكلاعي في كتابه: «إحكام صنعة الكلام».

قال: « ... أخبرنا شيخنا أبو عبد الله بن أبي العافية قال: لما ألف شيخنا أبو الحجاج رسالته المعروفة بالرشيدية حاول ابن سراج استنقاصه فيها فتعقب عليه قوله في اسم الله عز وجل إنه اسم منقول من الجنس إلى العلمية وإن أصله: إله، فشنع عليه ابن سراج من هذا غير تشنيع...»[5].

من خلال هذا النص يظهر لنا أنه تعرض فيها إلى:

1 ـ أن اسم الله عز وجل اسم منقول من الجنس إلى العلمية..

2 ـ أن أصله: إله.

وقد تعرض الأعلم للقضيتين معا في كتابه النكت[6].

---

(1) الرد على النحاة 137.

(2) شرح حماسة أبي تمام ص 2.

(3) فهرس ابن خير 312.

(4) فهرس ابن خير 315.

(5) إحكام صنعة الكلام 68.

(6) قال في القضية الأولى «فالله اسم منقول من الجنس العام إلى الجنس الخاص» ص 7.
وأما أصل اسم الجلالة «الله» فانظره في ص 671-1217.



3 ـ المسألة الزنبورية :

ذكرها ابن خير بعنوان «المسألة الزنبورية المقترنة بالشهادة ازورية»[1]. والمسألة مطبوعة في كتاب نفح الطيب في خمس صفحات[2] مضمونها أن أحد المتعلمين سأل الأعلم عن:

1 ـ حقيقة هذه المسألة التي أحاط بها الغموض.

2 ـ علة تعرض سيبويه لمناظرة الكسائي أو الفراء.

3 ـ نسب سيبويه هل هو صريح أو مولى.

4 ـ عن سبب لزومه للخليل بعد أن كان يطلب الحديث والتفسير.

5 ـ عن كتابه الجاري بين الناس هل هو أول كتاب ضاع كما زعم بعض الناس؟

والجواب عن هذه الأسئلة هو محتوى الرسالة، إلا أن الأعلم ركز في جوابه على القضية النحوية «كنت أظن أن العقربَ أشدُ لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها».

وذكر أولا الخلاف الواقع في الجواب قال: «وجواب سيبويه فإذا هو إياها في بعض الأقاويل، وزعم آخرون أنه قال: فإذا هو هي».

ثم يتتبع الأعلم الوجوه الممكنة والاحتمالات الجائزة في الجواب الأول ثم في الثاني، ثم ينتهي إلى تخطئة الفراء والكسائي ويصوب سيبويه ثم العكس.

وقد أفاض الأعلم في الجواب عن هذه القضية التي لم تتجاوز الصفحة الواحدة في مصادر كثيرة[3].

وتظهر من خلال هذه المسألة براعة الأعلم في التوجيه ودقته في الاستنباط والتعليل، مع اعتماده على ما قالت العرب ثم بالقياس يقول مثلا: «والكوفيون

---

(1) فهرس ابن خير 314.

(2) نفح الطيب 4 79 -84.

(3) مجالس العلماء ص 9.
الإنصاف 2 702، مغني اللبيب 1 88، معجم الأدباء 13 185.



يجرون النصب كما تقدم، وهو غلط بين وخطأ فاحش لا تقوله العرب ولا تَعَلّقَ له بقياس فاعلمه»[1].

والأعلم وإن كان يحاول أن يتسم بالموضوعية في تحليله إلا أن انتصاره لسيبويه واضح.

4 ـ شرح شواهد الكتاب :

سماه الأعلم: «تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب»[2].

وسماه ابن خير: «عيون الزهد في شرح أبيات كتاب سيبويه[3].

توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية عاشر أفندي رقم 764/1.

ومنه صورة بمعهد المخطوطات العربية 110 أدب (31 نحو)[4].

طبع الكتاب بأسفل كتاب سيبويه طبعة بولاق 1316 هـ.

(وسأتحدث عن منهجه فيما يستقدم من الصفحات بإذن الله).

5 ـ النكت في شرح كتاب سيبويه :

وسأتحدث عنه بتفصيل في الفصل القادم إن شاء الله - وهو الكتاب الذي أعمل على إخراجه محققا.

هذه الكتب التي ذكرتها لاشك في نسبتها إلى الأعلم، لأن جميع المصادر ذكرتها له، وذكرها هو في مقدمات مؤلفاته.

---

(1) راجع المسألة نفح الطيب 4 79-84 وورد في آخرها أنه أملاها سنة 476 هـ.

(2) الكتاب 1 7.

(3) فهرس ابن خير 314، وعد كوركيس عواد هذا كتابا ثانيا للأعلم خطأ لما لاحظه من اختلاف العنوان، سيبويه إمام النحاة ص 40.

(4) انظر نسخه الخطية تاريخ الأدب العربي بروكلمان 1 542. وحقق ضمن متطلبات جامعة محمد بن عبد الله، لنيل درجة الماجستير حققه الأستاذ إبراهيم أزوغ سنة 1985.
وهو محفوظ بخزانة الكلية تحت رقم 2649.



وهناك ثلاثة كتب تنسب إليه، لم يرد ذكر أحدها في مؤلفات الأعلم ولا في فهرس ابن خير، لذا فهي موضع شك، اثنان منها مفقودان وهما:

6 ـ شرح كتاب الجمل ـ في النحو[1].

7 ـ شرح أبيات الإيضاح.

ويبدو أن هذا الأخير موجود، يقول محقق ديوان السموأل: «وجدنا في بعض مخطوطات مكتبتنا الشرقية القديمة في «شرح أبيات الإيضاح للأعلم الشنتمري» ص 117 بيتين من هاته القصيدة...»[2].

ولست أدري أي المكتبات يقصد !.

8 ـ شرح شواهد الجمل :

لقي كتاب الجمل شهرة واسعة في الشرق والغرب، فازدحم العلماء على شرحه والتعليق عليه حتى وضع له في المغرب مائة وعشرون شرحا[3].

وقد ذكر بروكلمان ثمانية عشر شرحا له[4]. ذكر من بينها شرحا منسوبا للأعلم الشنتمري، وأشار إلى أنه توجد منه نسخة بـ: لا للي تحت رقم 3255 - وتوجد منه صورة بمعهد المخطوطات المصورة بالقاهرة تحمل رقم 55 أدب.

وقد قام الباحث محمد محمود شعبان بتحقيق هذا الشرح في رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه سنة 1972.

والرسالة محفوظة بجامعة الأزهر رقم 173، وتوجد منها نسخة في كلية آداب بالقاهرة يحمل الجزء الأول رقم 1920 وهو قسم الدراسة، والجزء الثاني يحمل رقم 1900.

---

(1) معجم الأدباء 20/60، وفيات الأعيان 7/81، كشف الظنون 1/604، هدية العارفين 2/551، معجم المؤلفين 13/302.

(2) ديوان السموأل ص 32، عن شرح شواهد ابن السيرافي 1/527.

(3) شذرات الذهب 2/357، الإيضاح في علل النحو 4.

(4) تاريخ الأدب العربي 2/173.

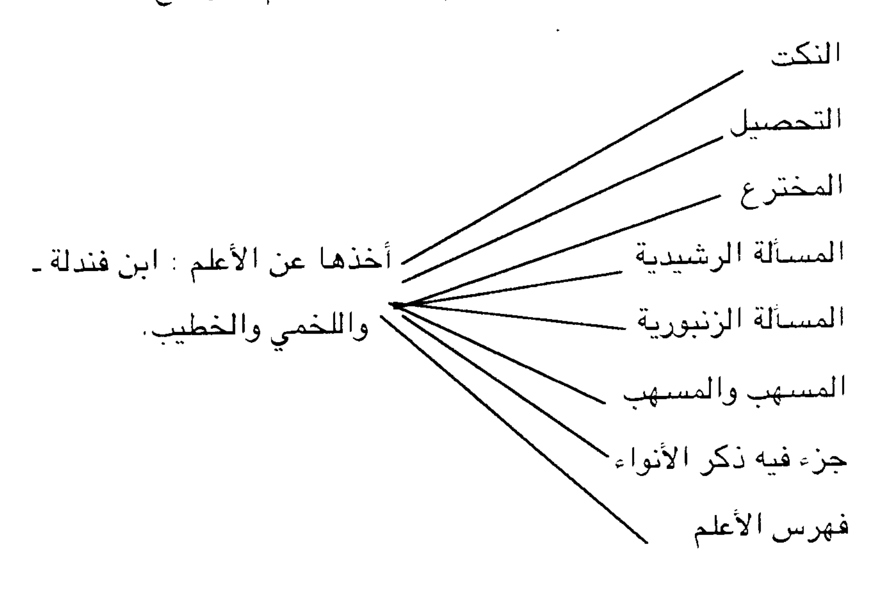


والرسالة تحمل عنوان «الأعلم وأثره في النحو مع تحقيق كتاب شرح شواهد جمل الزجاجي».

وبعد تقليب النظر في هذا الكتاب تبين لي أنه يختلف اختلافا كبيرا عما قرأته للأعلم، ولم أستطع الاطمئنان إلى نسبته إليه[1]، وقد اجتمع لدي من الحجج ما جعل إحساس الشك هذا يقوى، وإليك هذه الدلائل:

1 - إن هذا الشرح لم يذكره الأعلم في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام، وقد ذكر مؤلفاته كلها[2]. كما لم يشر إليه في أي موضع من مؤلفاته، ولا أشار فيه إلى مؤلفاته - كما فعل مثلا في شرحه لشواهد الكتاب إذ أحال على كتاب النكت تسع مرات - مع العلم أنها توجد شواهد مشتركة بين شرح شواهد الكتاب وهذا الشرح.

2 - لم يذكر ابن خير هذا الشرح في فهرسه[3]. وقد ذكر مؤلفات الأعلم كلها وذكر تلاميذ الأعلم الذين أخذوا كتبه، وإليك هذا الرسم الموضح:

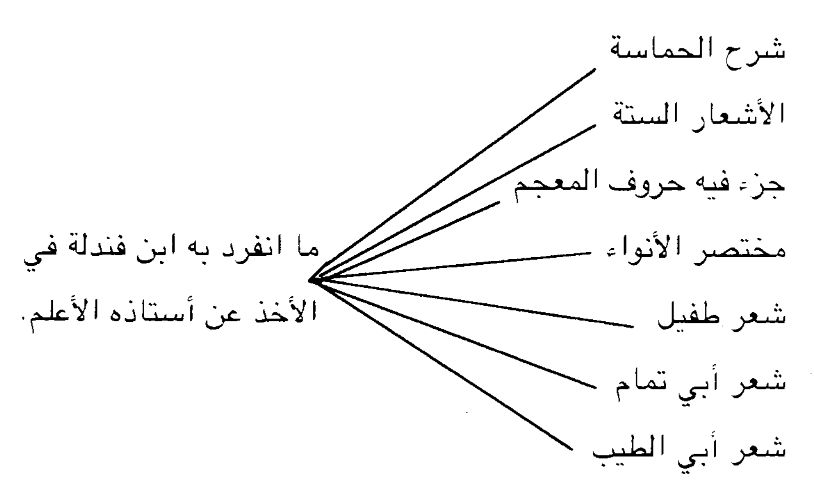


(1) قد شك قبلي على حمودان في هذه النسبة، انظر شرح حماسة أبي تمام للأعلم ص 84.

(2) شرح حماسة أبي تمام ص 2.

(3) فهرس ابن خير 330-398-393-399--402-403.





من خلال هذه الجداول لمؤلفات الأعلم كما ذكرها ابن خير، وبالطريقة التي أخذها عنه تلاميذه، يتأكد لنا الشك في تلك المؤلفات الثلاثة وعلى رأسها شرح شواهد الجمل، إذ من المستبعد أن تكون للأعلم مؤلفات يغفلها ابن خير، وقد تتبع روايات هذه المؤلفات من تلاميذه حتى وصلت إليه.

3 - منهج "الأعلم" في هذا الشرح :

أ - خلو هذا الكتاب من مقدمة فهو يبدأ مباشرة بعد البسملة بشرح أول بيت:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداوة وآفة الجزر

وقد عودنا الأعلم في مؤلفاته الموجودة المطبوع منها والمخطوط، بل وحتى في رسائله الصغيرة الحجم، أن يضع بين يدي قارئه مقدمة تطول أو تقصر يمهد بها لعمله، ويشرح فيها منهجه ويذكر لمن ألف الكتاب ومتى وأين. وهذه قاعدة مطردة لم يخل منها كتاب له.

ب - يبدأ مؤلف هذا الكتاب بالبيت من الشعر مجردا من نسبته إلى قائله وهذا أمر غريب حقا لمن درس مؤلفات الأعلم وخبر منهجه، فقد وجدته شديد العناية بالشواهد فهو يبحث لها عن النسبة السليمة - وجهده في نسبة عدد كبير من شواهد الكتاب يذكر - بل وينسب الشاهد إلى قبيلة الشاعر إذا تعذر معرفته... ومن كان حرصه على الشاهد بهذا الشكل يصعب أن ينسب إليه عمل لا أثر فيه لهذا الاهتمام.



ج ـ ينهج مؤلف هذا الكتاب نهجا غريبا أيضا، مخالفا تماما لمنهج الأعلم في شروحه، وعلى الأخص في شرحه لشواهد الكتاب، وهو أقرب المؤلفات إلى هذا الشرح موضوعا ومادة، وقد صرح بهذا محقق الكتاب قال: «وقد نهج في هذا الكتاب منهجا يغاير منهجه في شرح شواهد سيبويه»[1].

وقال في موضع ثان «وهو منهج لم يسبق إليه»[2].

وهذا المنهج يبدأ بذكر البيت وإعرابه كلمة كلمة، ثم يقوم بتصريف الأفعال، وشرح بعض المفردات الغريبة، ثم يُقَطِّع البيت ويبيّن تفعيلاته وبحره.

وهذا نموذج منه: قال:

ألا يازيد والضحاك سيرا   فقد جاوزتما خمر الطريق

الإعراب : ألا: حرف تنبيه ـ يا: حرف نداء ـ زيد منادى مفرد مبني على الضم. الضحاك: معطوف على موضع المنادى كأنه قال:

أدعو زيدا والضحاك. سيرا: فعل أمر، والألف ضمير الاثنين في موضع رفع لأنه فاعل. فقد: الفاء حرف استئناف. قد: حرف توقع وتقريب. جاوزتما: فعل وفاعل. خمر: مفعول به. الطريق: مجرور بالإضافة.

التصريف : سار يسير سيرا فهو سائر والظرف مسير، وأصل سار: سير فتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

جاوز يجاوز مجاوزة فهو مجاوز والمفعول مجاوزة بفتح الواو.

اللغة : الخمر: كل شيء يستر الإنسان من شجر وغيره يقول لصاحبيه: قد جاوزتما المكان الذي فيه قُطّاع السبل فسيرا آمنين واتركا ما أنتما عليه من وجل.

العروض : البيت من الوافر ـ تقطيعه ـ تفعيله ـ ترقيمه ـ علله.

ألا يازى دوضضححا كسيرا   فقد جاوز تماخمرط طريقي

مفاعيلن مفاعيلن فعولن   مفاعيلن مفاعيلن فعولن

//0/0/0 //0/0/0 //0/0   //0/0/0 //0/0/0 //0/0

---

(1) شرح شواهد الجمل 58.

(2) شرح شواهد الجمل 64.



معصوب معصوب مقطوف . معطوف سالم مقطوف[1]

يقول محقق الكتاب في مجال تقييمه «وهو مرجع هام لطلاب العربية دلل فيه مؤلفه على عمق فكرته وغزارة مادته وسعة حصيلته اللغوية» وقال أيضا: «والكتاب يكون ذخيرة لغوية هامة للمتأدب والدارس، وبهذا يعطينا الأعلم فكرة واضحة عن مشاركة طيبة في الجمهور اللغوي»[2].

ولا أظن أنك تخالفني حين أقول: إن هذا إطراء لا يقبله واقع الكتاب، وليس المؤلف بالمستوى الذي يصوره مقدمه.

4 ـ الفرق بين مؤلفات الأعلم وهذا الشرح :

فبينما تُميِّزُ مؤلفات الأعلم قوة و أصالة، يغلب على هذا الشرح ضعف وضآلة، ويشعر الدارس أنه أمام مستويين مختلفين متباعدين، بل أمام رجلين لا يمكن أن يشتركا في أصول ثقافية وقاعدة علمية موحدة... فرق بين عالم أصيل ومبتدىء، بين عالم ومعلم.

وهذا نموذج للمستويين اعتمدت فيه على بيت مشترك بين هذا الشرح وشرح شواهد الكتاب قال:

«ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

أماما : اسم أضحى موضعه الرفع ولكنه رخمه ضرورة»[3].

وفي شرح شواهد الكتاب: «الشاهد فيه ترخيم أمامة في غير النداء وتركها مفتوحة، وهي موضع رفع بأضحت.

وكان المبرد يرد هذا ويزعم أن الرواية فيه :

وما عهدي كعهدك يا أماما.

---

(1) شرح شواهد الجمل 106

(2) الاعلم وأثره في النحو 58.

(3) الاعلم وأثره في النحو مع تحقيق كتاب شرح شواهد الجمل له محمد محمود شعبان ص 170.



وابن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير أنشده هكذا، سيبويه أوثق من أن يتهم فيما رواه. وقال أبو الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد...»[1] من خلال هذا النموذج يتضح الفرق الشاسع بين التأليفين:

- اهتمام بالنسبة مقابل إهمال مطلق لها.

- اهتمام بموضع الشاهد مقابل إعراب كلي من غير تركيز.

- مناقشات عميقة مقابل عموميات ومسلمات.

من خلال هذا الاستعراض العاجل لبعض الأدلة التي دعمت لي إحساس الشك في نسبة هذا الكتاب للأعلم، ومن خلال الاطلاع على هذا الشرح تبين لي:

- أن هذا الكتاب أقرب إلى ملزمة وضعت للمبتدئين في مرحلة التحصيل المبكر بحيث يعلمهم كيف يعربون البيت ويصرفون فعل سار ويقطعون البيت.

- أنه لا يحمل أمارات شخصية نحوية بعينها يمكن أن ينسب إليها.

- أن تعدد الشروح لشواهد الجمل التي تجاوزت المائة والعشرين شرحا خلق اضطرابا في نسبة هذه الشروح كلها.

- لا أستبعد أن تكون نسبة هذ الكتاب طارئة متأخرة على تأليفه وأن الاعتماد على ورقة الغلاف في تحقيق النسبة كثيرا ما أدى إلى الخطأ والخلط.

- أن لقب الأعلم كان يطلق على صاحبنا وعلى الأعلم البطليوس فليس ببعيد أن يكون وقع بينهما خلط، لأن للبطليوس أيضا كتابا شرح فيه شواهد الجمل[2].

9- وآخر كتاب للأعلم هو فهرسة ما رواه عن شيوخه:

ذكره ابن خير قال: «وفهرسة الشيخ الأستاذ أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الأعلم رحمه الله، روايتي عن الوزير أبي بكر محمد بن عبد الغني بن عمر بن فندلة قراءة مني عليه...»[3].

وهذا الكتاب مفقود أيضا.

---

(1) شرح شواهد الكتاب للأعلم.
الكتاب 1/ 343.

(2) المغرب 1/ 369، بغية الوعاة 1/ 185.

(3) فهرس ابن خير: 432.



الفصل الثاني
الكتاب ورواياته :

شغل كتاب سيبويه النحاة العرب واستحوذ على اهتماماتهم بما حواه من غزير المادة وعميق الفهم، ومن البواعث الموضوعية لهذا الاهتمام، أن الكتاب يمثل محاولة التأليف البكر في هذا العلم، وفي الوقت نفسه يمثل نضج الفكر النحوي عند العرب. زيادة على فضل هذا العلم نفسه الذي وضع لتقويم الألسن ودفع اللحن عنها، واعتباره وسيلة من وسائل فهم النص القرآني.

وكان من الطبيعي جدا أن ينتشر هذا الكتاب ويعم الأفاق ويملأ حلقات ومجالس العلم لدى الخاصة والعامة.

وتذكر المصادر العربية أن أبا العباس المبرد هو صاحب الفضل الأكبر في نشر هذا الكتاب بعد الأخفش، فقد قرأه عليه جمع كثير من العلماء منهم: أبو إسحاق الزجاج ت 310 هـ وابن السراج ت 316 هـ وأبو الحسن بن ولاد ت 332هـ وابن درستويه ت 347 هـ وابن كيسان ت 299 هـ وأبو بكر مبرمان ت 345 هـ وغيرهم.

ومن مظاهر الشغف بالكتاب تلك الرحلات التي كان يتجشمها الطلاب إلى العلماء المشهورين بتدريسه، لأخذه عنهم مشافهة وسماعا، فقد بلغ عدد الذين يدرسون الكتاب في حلقة أبي علي الفارسي ت 377 هـ وحدها أكثر من ثلاثين رجلا[1].

وبعد أن انتشر الكتاب في مجالس الدرس ببغداد انتقل إلى مصر نقله الدارسون الذين جاءوا إليه من البصرة وبغداد، أو الذين هاجروا إلى العراق ثم عادوا إلى مصر.

---

(1) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد عبد الكريم جمعة 110.



ولم تقف العناية بالكتاب عند حدود المشرق ومصر بل اجتازت البحر إلى الأندلس.

2 ـ النحو في الأندلس وانتقال الكتاب :

اهتم الأندلسيون بعلم النحو منذ وقت مبكر، واشتغلوا بتعليمه إلى النشء. يقول عبد الرحمن بن خلدون: «وأهل صناعة العربية بالأندلس أقرب إلى تحصيل هذه الملكة وسليقتها وتعليمها من سواهم لقيامهم فيها على شواهد العرب وأمثالهم والتقيد في الكثير من التراكيب في مجال تعليمهم، فيسبق إلى المبتدئ كثير من الملكة أثناء التعلم فتنقطع النفس لها، وتستعد إلى تحصيلها وقبولها»[1].

ومن أسباب هذا الاهتمام المبكر باللغة العربية عامة والنحو خاصة، الحاجة إلى تعليم اللغة إلى الناشئة من الأندلسيين وغيرهم ممن أسلم واصطنع لغة القرآن لغته.

ـ اعتبار اللغة العربية لغة الدين، وقواعدها وسيلة لفهم نصوص القرآن والأحاديث وضبط الألسن[2].

ـ حاجة الدولة إلى علماء وكتاب متخصصين، لصياغة الخطب وتنشيط الحركة العلمية، والحفاظ على لغة رسمية للدولة.

ـ شعور الأندلسيين بأنهم لا يقلون عن غيرهم من إخوانهم بالمشرق في درجة الكفاءة، والالتحاق بالركب ـ ركب النحاة ـ إن لم يكن في مقدرتهم التفوق[3].

انطلاقا من هذه الأسباب ازدهر علم النحو في الأندلس، يقول المقري: «والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب الخليل وسيبويه لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكنا في علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز ولا سالم من الازدراء»[4].

---

(1) المقدمة 3/1266.

(2) انظر الحركة اللغوية في الأندلس 45-48.

(3) انظر الاتجاهات النحوية في الأندلس 94، والأعلم وأثره في النحو ص 32، وما بعدها.

(4) نفح الطيب 1/206.



رحلة الكتاب إلى الأندلس :

بدأت رحلة الرجال من الأندلس إلى المشرق قصد التزود بالثقافة والاتصال بالمشايخ، يقول ألبير مطلق: «فإن هؤلاء الراحلين من أندلسيين ومشارقة هم الذين غذوا الدراسات اللغوية والنحوية في الأندلس، لا بما جلبوه من علم مروي فحسب وإنما بالكتب التي هاجرت معهم»[1].

فقد لقي جودي النحوي ت 198 هـ الكسائي والفراء[2].

وأدرك الغازي بن قيس ت 199 هـ الأصمعي ونظراءه[3].

ولقي الأقشتين أبا جعفر الدينوري والمازني[4].

كما هاجر علماء مشارقة إلى الأندلس وأقاموا حلقات العلم ودرسوا ماجلبوه من كتب من هؤلاء: أبو علي القالي، وصاعد البغدادي وأبو محمد الأعرابي والعجلي...

وتذكر لنا المصادر أن أبا جعفر البغدادي مثلا أدخل كتب ابن قتيبة والجاحظ إلى الأندلس.

وأن وهب بن نافع أخذ كتب أبي عبيد القاسم بن سلام وهو أول من أدخلها إلى الأندلس.

وأن قاسم بن ثابت وأباه أول من أدخلا كتاب العين. وهذه الأخبار كثيرة لا يخلو منها كتاب أندلسي[5].

وكان في مقدمة هذه الكتب وأهمها كتاب سيبويه الذي سعوا إليه جاهدين. يقول الشيخ الطنطاوي: «كان لكتاب سيبويه عندهم منذ فجر النهضة العلمية

---

(1) الحركة اللغوية في الأندلس 62.

(2) طبقات الزبيدي 268.

(3) نفسه 277.

(4) نفسه 305.

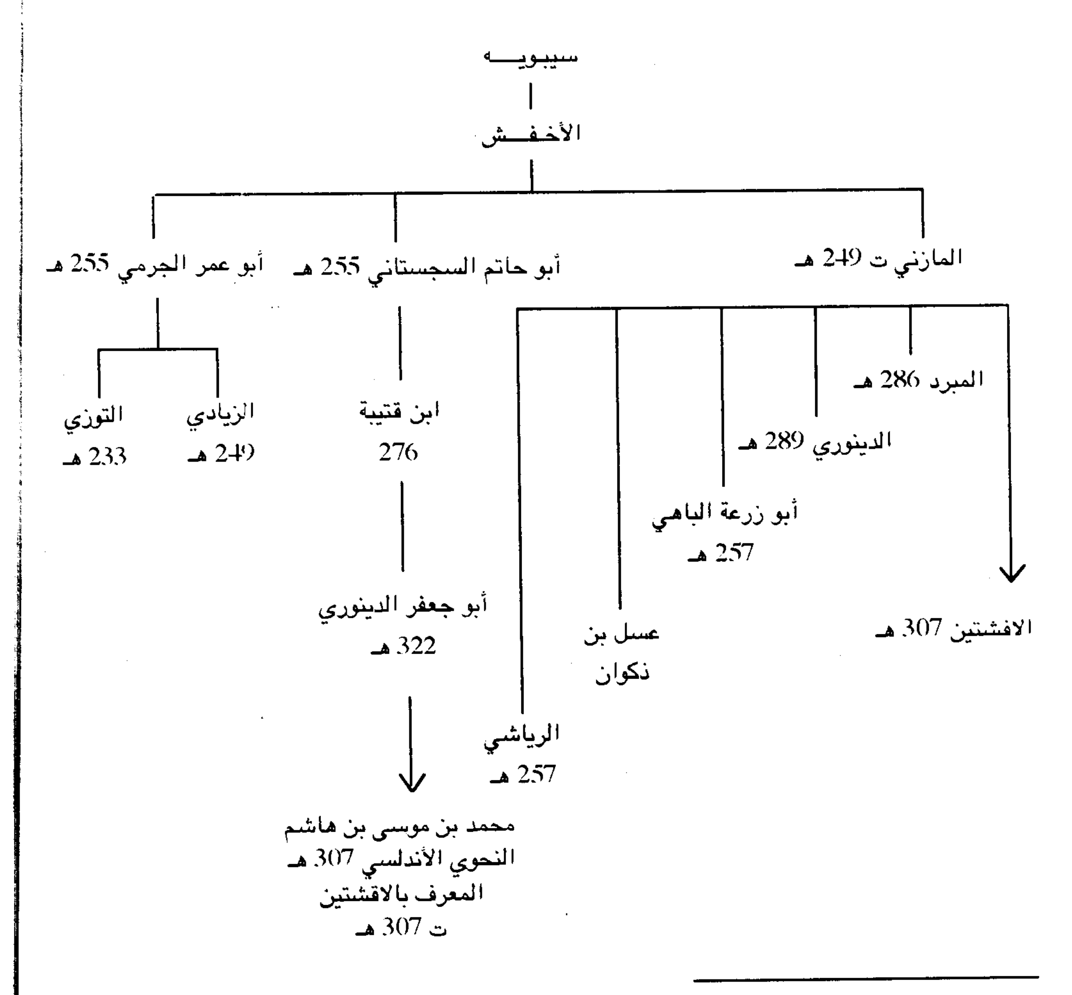
(5) انظر تفصيل هذا الحركة اللغوية في الأندلس، ألبير مطلق 62 وما بعدها.



المكانة المقدسة فجدوا وتحملوا المشاق والأخطار في ارتحالهم من بلادهم إلى المشرق للحصول على صورة منه، وإنها لمشقة لا تسهل إلا على هؤلاء الذين أحبوا العلم للعلم»[1].

لقد وصل كتاب سيبويه إلى الأندلس من طرق متفرقة وإن كانت المصادر تكاد تجمع على أن الأقشتين هو أول من انتسخه وحمله إلى الأندلس[2].

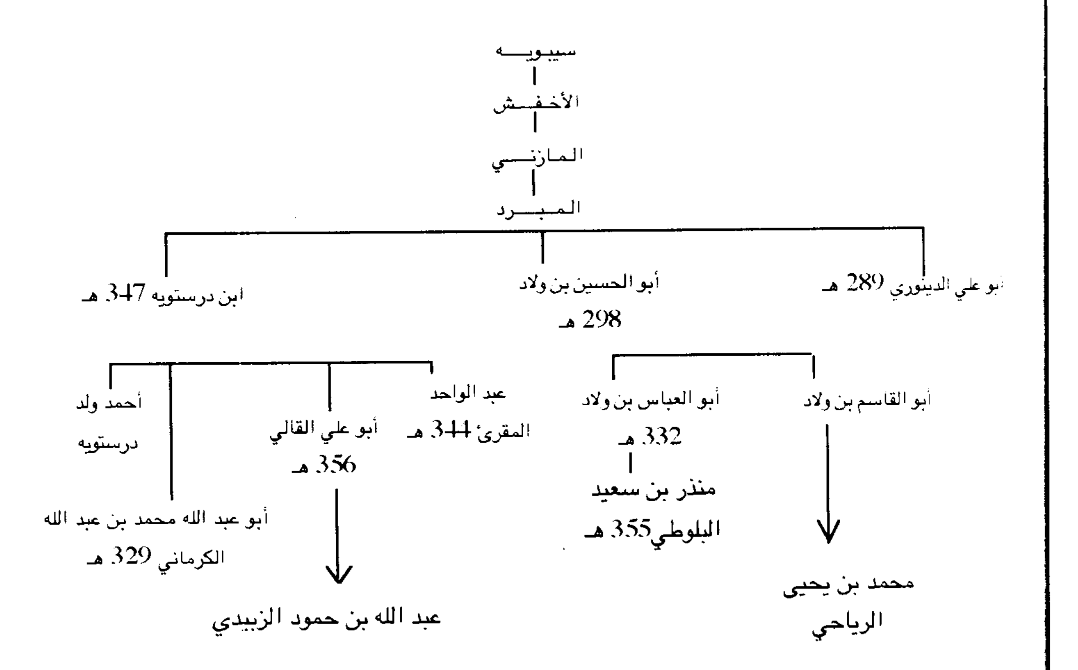
وهذه بعض الجداول توضح كيف وصل الكتاب إلى الأندلس :

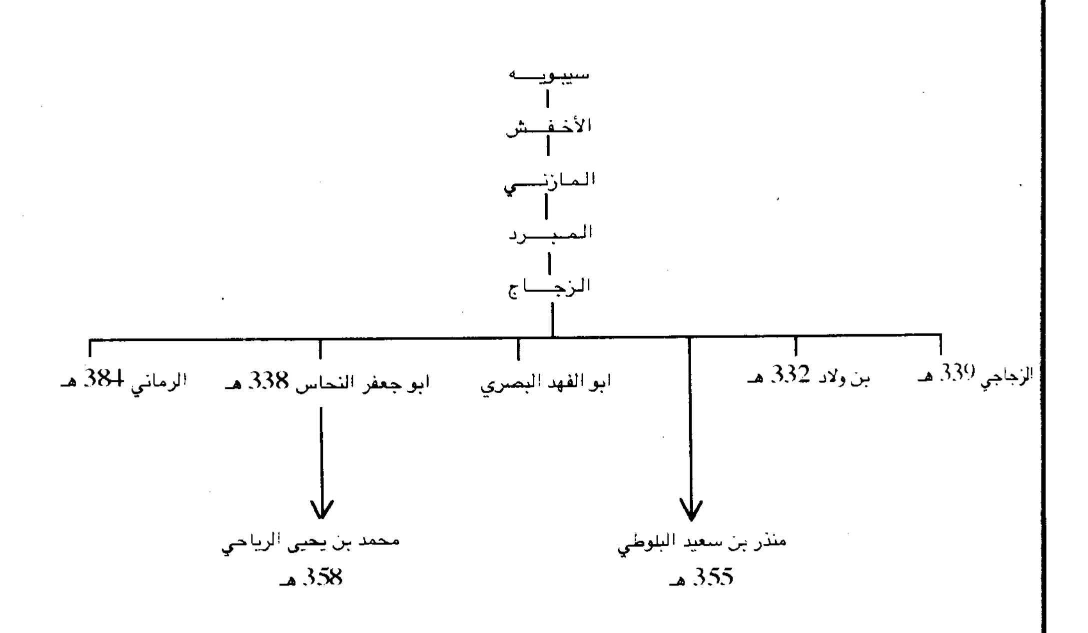


---

(1) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة 221.

(2) طبقات الزبيدي 282.


سيبويه
الأخفش
المازني
المبرد
ابن درستويه 347 هـ
أبو الحسين بن ولاد
298 هـ
أبو علي الدينوري 289 هـ
أحمد ولد
درستويه
أبو علي القالي
356 هـ
عبد الواحد
المقرئ 344 هـ
أبو العباس بن ولاد
332 هـ
أبو القاسم بن ولاد
منذر بن سعيد
البلوطي 355 هـ
أبو عبد الله محمد بن عبد الله
الكرماني 329 هـ
عبد الله بن حمود الزبيدي
محمد بن يحيى
الرياحي


سيبويه
الأخفش
المازني
المبرد
الزجاج
الرماني 384 هـ
ابو جعفر النحاس 338 هـ
ابو الفهد البصري
بن ولاد 332 هـ
الزجاجي 339 هـ
محمد بن يحيى الرياحي
358 هـ
منذر بن سعيد البلوطي
355 هـ

يتضح لنا من خلال هذه الرسوم البيانية أن هناك خمس قنوات وصل الكتاب عبرها إلى الأندلس، فقد وصل عن طريق:

- محمد بن موسى بن هاشم الأقشتين (ت 307 هـ)
- وعن طريق منذر بن سعيد البلوطي (ت 355 هـ).
- وعن طريق محمد بن يحيى الرباحي (ت 358 هـ)
- وعن طريق عبد الله بن حمود الزبيدي.

وهذا مما يدل على العناية الفائقة التي أولاها الأندلسيون للكتاب، وسبل الحصول عليه.

ومنذ أن وصل الكتاب إلى الأندلس بدأ اهتمام به فاق الحد، فقد كان أبو عبد الله حمدون بن إسماعيل المعروف بالنعجة يحفظ الكتاب كما يحفظ القرآن[1].

وكان خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش يستظهر كتاب سيبويه[2].

وعكف عبد الملك بن سراج أبو مروان النحوي على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاما لا يعرف سواه[3].

وكان عبد الله بن عيسى بن وليد يختم كتاب سيبويه كل خمسة عشر يوما[4].

هذا ناهيك عمن طالع الكتاب أو أفرغ له وقتا للنظر في مسائله، فقد كان فيهم أئمة في الكتاب وحده يدافعون عن آراء صاحبه وينتصرون لها ضد المعارضين[5].

---

(1) طبقات الزبيدي 256.
(2) البغية 1 243.
(3) البغية 1 312.
(4) إنباه الرواة 2 27.
(5) انظر الاتجاهات النحوية في الأندلس 124 (رسالة)



قال أبو حيان: «ومما برعوا فيه علم الكتاب انفردوا بإقرائه منذ أعصار دون غيرهم من ذوي الألباب أثاروا كنوزه وفكّوا رموزه، قربوا قاصيه، وراضوا عاصيه، وفتحوا مغلقه وأوضحوا مشكله...»[1].

مما جعل الزمخشري يرحل في شبيبته من خوارزم إلى مكة لقراءته على نحوي أندلسي هو عبد الله بن طلحة[2].

دواعي شرح الكتاب :

كان من الطبيعي أن يعتري كتاب سيبويه - وهو يمثل باكورة هذا العلم - نقص في بعض الجوانب، وغموض في بعض القضايا، وأن يحاط بصعوبات وعقبات اعترضت قُرّاءَهُ منذ الفترات الأولى لتأليفه، ولدينا شهادات لعلماء النحو الأقدمين في هذا المجال.

يقول ابن كيسان: «نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ فاختصر على مذاهبهم»[3].

وابن كيسان يذكر صعوبة الكتاب ومصدرها ويؤكد الضرورة الملحة لشرحه. ونظرا لذلك كان يقال لمن قرأ الكتاب هل ركبت البحر؟.

كما روى المبرد عن المازني أنه قال: «قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة، فلما بلغ آخره قال لي: أما أنت فجزاك الله خيرا، وأما أنا فما فهمت منه حرفا»[4].

ويمكن أن نلخص بعض مظاهر الصعوبة في الكتاب ونرجعها إلى مايلي:

1 - وجود ما يشبه الخلط في ترتيب أبواب الكتاب. يقول علي النجدي ناصف: «إن هناك أبوابا تبدو في مواضعها غريبة مقحمة لم أستطع أن أجد تأويلا

---

(1) البحر المحيط 1/3.
(2) المدارس النحوية 294.
(3) الخزانة 1/179.
(4) إنباه الرواة 248.



لمقامها حيث تقيم، وأحتمل أن يكون مرد ذلك إلى اختلاط في أوراق الكتاب من بعد صاحبه»[1].

2 ـ إن سيبويه كان يسعى إلى الوضوح في عباراته، ولكنه لم يكن ليوفق في بعض الأحيان، فيأتي قوله غامضا وعباراته مستغلقه[2]، حتى تكون كالأحاجي والطلاسم يحار فيها الفهم ويزيد عنها القاريء عجزا وكلالا[3].

تأمل قوله مثلا : «وأما قول عدي بن زيد :

أرواح مـــودع أم بكـــور   أنــت فانظـر لأيّ ذاك تصيـر

فإنه على أن يكون في الذي يرفع على حال المنصوب في الذي ينصب على أنه على شيء هذا تفسيره»[4].

3 ـ تلقانا في مواطن مختلفة من الكتاب ظلال من الغموض والإبهام، وذلك الأمر يرجع إلى إيجاز سيبويه في مواضع تفتقر إلى البسط[5].

4 ـ تراجم الأبواب طويلة ومعقدة تتجاوز أحيانا نصف صفحة ولا يتسع المقام لذكرها: انظر مثلا «هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول...»[6].

هذا زيادة على الغموض في القضايا النحوية، والعبارات التي نقلها عن العرب والأبنية الصرفية وغريب اللغة...

فقد قال الأعلم في شرحه للكتاب :

ـ في (باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال).: «هذا الباب فيه صعوبة ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين».

(1) سيبويه إمام النحاة 159-160.
(2) الرماني النحوي، مازن المبارك 119.
(3) سيبويه إمام النحاة 159 وما بعدها .
(4) الكتاب 1 70.
(5) المدارس النحوية 62.
(6) الكتاب 1 176



وكذلك قال الزجاج: «هذا باب لم يفهمه إلا الخليل»[1].

- وقال في : (باب الهمز) «للهمزة أحكام تكلم عنها سيبويه وفي كلامه غموض وإشكال،،،»[2].

- وقال أيضا في : (باب تحقير بنات الياء والواو): «هذا الفصل من كلامه فيه إشكال وخلاف»[3].

وقد اختلف القدامى في هذا التعقيد بين من جعله مقصودا ومن التمس لسيبويه العذر - قال الكلاعي: «ثم جرى ذكر الكتاب وذكر تعقيد ألفاظه وإبهام معانيه. قال أبو عمر: ذكر في تعقيد ألفاظه ثلاثة أقاويل :

- أحدها : أنه تعمد ذلك.
- والثاني : أنه كان مبلغ تلك الطائفة من البسط والبيان.
- والثالث : أنه صنعته وذلك لكنته.

فقال شيخنا: إنه لا يصح من هذه الأوجه الثلاثة إلا وجه واحد. قيل له: نعم لا ريب فما هو؟. فقال: تعمد ذلك لترتاض به الأذهان وتتجوز فيه الأفهام، وأما ما ذكر من أنه مبلغ تلك الطائفة من البيان، فأمر لا يعضده العيان ولا البرهان، لأن كتب الخليل ومن في طبقته موجودة غير مفقودة، وهو غاية من البسط، وأما ما ذكر من اللكنة فقول أيضا كذلك لأن اللكنة في اللسان لا في القلم»[4].

وقال في موضع ثان: «ومما يستحب في التواليف البيان والبسط، وقد يتعمد في بعضها استبهام المعنى وتعقيد اللفظ، وإنما ذلك لامتحان الخواطر وانتهاء البصائر، وهذا كان مقصد سيبويه في الكتاب[5].

ولا نبالغ إذ نقول إن كتاب سيبويه وجدت فيه ثغرات وصعوبات، وسواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة، فقد كانت هي الباعث الأساس إلى تناول هذا الكتاب بالشرح والبسط والتعليق.

---

(1) النكت 479.
(2) النكت 1247.
(3) النكت 1201.
(4) إحكام صنعة الكلام 233.
(5) نفسه 234.



شروح الكتاب وطبيعتها[1] :

تزخر المكتبة العربية، ومصادر التراجم بصفة أخص بحشد هائل من الأسماء التي ارتبطت بكتاب سيبويه بنوع من التأليف «حتى إننا لنستطيع أن نقول : إنه لم يمض جيل من الأجيال دون أن يخلف لنا تراثا غزيرا متصلا بالكتاب، وذلك أن حركة التأليف حول الكتاب لم تقف عند قرن معين ولا انحصرت في إقليم محدد، وإنما استمرت عبر القرون وفي شتى الأقاليم والأمصار حتى ملأت شروح الكتاب فارس والأندلس وما بينهما من البلاد...»[2].

وهذه قائمة بأسماء طائفة ممن خدموا الكتاب وساهموا في الحركة الفكرية حوله حسب نوع عملهم:

1 ـ من شرح الكتاب :

عكف على شرح الكتاب عدد كبير من العلماء وهذا جرد من الأسماء مرتبة حسب وفيات أصحاب الشروح :

- ابن مسعدة : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215 هـ)
- ابن السراج : أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت 316 هـ)
- النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338 هـ).
- مبرمان : أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل (ت 345 هـ)
- ابن درستويه : أبو محمد عبد الله بن جعفر (ت 347 هـ).
- السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)
- الزبيدي : عبد الله بن حمود بن عبد الله (ت 372 هـ)
- ابن سيد : أحمد بن أبان الأندلسي (ت 382 هـ)
- الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384 هـ)

---

(1) اعتمدت في هذا العنصر بالدرجة الأولى على كتاب كوركيس عواد: «سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنا»، من 36 إلى 69. وقد رتبت أسماء الشراح ترتيبا ألفبائيا.

(2) الرماني النحوي 134.



ـ المعري : أبو العلاد أحدد بن عبد الله (ت 449 هـ)

ـ الفهري : أبو القاسم عبد الله بن الجد (ت 515 هـ)

ـ ابن السيد : عبد الله بن محمد البطليوسي (ت 521 هـ)

ـ ابن الباذش : علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (ت 528 هـ)

ـ الزمخشري : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538 هـ)

ـ ابن أبي الركب : أبو بكر مصعب بن محمد الخشبي (ت 544 هـ)

ـ ابن المامون : أحمد بن علي النحوي (ت 582 هـ)

ـ ابن خروف : علي بن محمد الحضرمي (ت 609 هـ)

ـ الكلاعي : محمد بن عبد الغفور بن محمد الأندلسي (ت 610 هـ)

ـ الصفار : أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد البطليوس (ت 630 هـ)

ـ ابن الحاجب : عثمان بن عمر المالكي النحوي (ت 646 هـ)

ـ ابن الحاج : أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي (ت 651 هـ).

ـ الخفاف : أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامى (ت 657 هـ)

ـ الأصبحي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد (ت 776 هـ).

2 ـ من شرح شواهده :

كما اهتم عدد من العلماء بشواهد الكتاب، فألفوا في شرحها وبيان موضع الشاهد فيها، ومن هؤلاء:

ـ المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (ت 280 هـ)

ـ الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت 311 هـ)

ـ النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد (ت 338 هـ)

ـ مبرمان : أبو بكر محمد بن علي (ت 345 هـ)

ـ ابن السيرافي : أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (ت 385 هـ)

ـ الإسكافي : أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت 420 هـ)



- الهروي : أبو سهل محمد بن علي بن محمد (ت433 هـ)
- الأعلم الشنتمري : أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت 476 هـ)
- الزمخشري :" أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538 هـ)
- الدقيقي : تقي الدين أبو عبد الغني سلمان (ت 613 هـ)
- العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسن (ت 616 هـ)
- الزواوي : أبو الحسن زيد الدين يحيى ابن معط (ت 628 هـ)
- الشلوبين الصغير : محمد بن علي بن إبراهيم الأنصاري (ت 660 هـ)
– الكوفي : عفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور (ت 682 هـ).

3 ـ من شرح أبنيته :

كما ضيق بعض العلماء مجال شروحهم، فاختصوا بشرح أبنية الكتاب وصيغه الصرفية، ومن هؤلاء :

- الجرمي : أبو عمر صالح بن إسحاق (ت 225 هـ)
- السجستاني : أبو حاتم سهل بن محمد (ت 250 هـ)
- ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (ت 679 هـ)
- الزبيدي : عبد الله بن حمود بن عبد الله (ت 379 هـ)
- ابن الدهان النحوي : سعيد بن المبارك بن علي (ت 569 هـ)

4 ـ من شرح نكته وعيونه :

واختص بعض العلماء أيضا بشرح دقائق الكتاب وغوامضه، ومن هؤلاء:

- الزيادي : إبراهيم بن سفيان أبو إسحاق (ت 249 هـ)
- مبرمان : أبو بكر محمد بن علي (ت 345 هـ).
- الرماني : أبو الحسن علي بن عيسى (ت 384 هـ)
- القرطبي : أبو نصر هارون بن موسى (ت 401)



- الأعلم الشنتمري : أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت 476)

- ابن هشام : محمد بن أحمد اللخمي (ت 570)

- الجذامي : أبو بكر محمد بن علي ابن الفخار (ت 723 هـ)

5 ـ من ألّف في الاعتراض على الكتاب :

واتجه عدد من العلماء إلى تتبع هفوات الكتاب وآراء صاحبه، وما خالفهم فيه، ومن هؤلاء :

- المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285)

- ابن الطراوة : سليمان بن محمد المالقي (ت 528)

- ابن عصفور : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (ت 663 هـ)

6 ـ من ألف في الانتصار لسيبويه :

وألف في الدفاع عن سيبويه:

- ابن ولاد : أحمد بن محمد بن ولاد (ت 332 هـ)

- ابن درستويه : أبو محمد عبد الله بن جعفر (ت 347 هـ)

- ابن الضائع : أبو الحسن علي بن محمد الكتامي (ت 680 هـ)

- ابن أبي بردة.

7 ـ وعلق على الكتاب :

- أبو علي الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت 377 هـ)

- والشلوبين الكبير : أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي (ت 645 هـ)

- ابن الزبير : أبو جعفر أحمد بن إبراهيم (ت 708 هـ).

- والغرناطي : أبو جعفر أحمد بن إبراهيم (ت 708 هـ).



هذا وقد اختصر الكتابَ أبو عمر الجرمي وإبراهيم بن محمد اليمني (ت 500هـ)، وشرح أغراضه المبرد والرماني، وشرح الجرمي غريبه.

وشرح الجواليقي أمثلته وكذلك فعل المعري[1].

وقفه عند شرح السيرافي[2]:

كان ذلك بيانا للموضوعات التي اهتم بها من ألف حول الكتاب، سردتها بشكل مجمل تلافيا للتطويل وكثرة الهوامش. وارتأيت أن أقف عند شرح واحد يعد من أجل الشروح وأضخمها وأكملها، وهو شرح أبي سعيد السيرافي نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربطه بشرح الأعلم «النكت».

يعد هذا الشرح من أطول الشروح وأكثرها أهمية، وتوجد منه أكثر من عشرين نسخة خطية في مختلف مكتبات العالم ذكر بروكلمان أكثرها[3].

وأقدم نسخة بين أيدينا هي نسخة موفق الدين عبد اللطيف البغدادي (ت 629 هـ) كتبت سنة 579 هـ، وهي نسخة ناقصة تقع في خمسة مجلدات.

تبدأ بأول الكتاب وتنتهي عند باب (الزيادة من غير موضع حروف الزوائد)[4] وهذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية (137 نحو)، ومنها صورة في مكتبة آداب القاهرة تحمل رقم 26181.

ومنه أيضا نسخة كاملة تقع في ثلاثة مجلدات.

---

(1) انظر شراح الكتاب: الاتجاهات النحوية في الأندلس 115 (رسالة).
أبو سعيد السيرافي وأثره في الدراسات النحوية ص 132 .(رسالة).
شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص 57 وما بعدها.
أثر كتاب سيبويه في نحاة الأندلس وجهودهم في شرحه. (رسالة).

(2) أبو سعيد السيرافي النحوي، كان عالما بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن، والفرائض والحديث، من مؤلفاته شرحه لكتاب سيبويه شرحا لم يسبق إلى مثله. توفي 368 هـ انظر ترجمته طبقات الزبيدي 185، االفهرست 93، بغية الوعاة (1 407- 408)، مقدمة أخبار النحويين البصريين.

(3) تاريخ الادب العربي 2 136.

(4) يقابله من الكتاب ص 229 من الجزء الثاني.



عدد صفحات المجلد الأول عشرون وسبعمائة وألف (1720)، والثاني أربع وثلاثون وألف (1034) والثالث ست وتسعمائة (906). ولا ينتهي بآخر باب في الكتاب. وإنما أضاف السيرافي إليه بابين آخرين هما: (باب أفردته بعد الفراغ من إدغام كتاب سيبويه وتفسيره لذكر ما ذكر الكوفيون من الإدغام)[1] و(باب في إدغام القراء)[2].

وقد طبعت فقرات من شرح السيرافي على هامش الكتاب طبعة بولاق.

وطبع باب ما يحتمل الشعر محققا في كتاب مستقل[3] كما حققت بعض أجزائه رسائل جامعية قدمت لجامعة الأزهر وهي خمس رسائل لنيل درجة الدكتوراه[4].

وصف عام لشرح السيرافي :

1 ـ يبدأ السيرافي شرحه من غير تقديم، بأول باب في الكتاب وهو (باب علم ما الكلم من العربية).

ولم يسر على خطة موحدة ولا منهج محدد، بل كان يشرح كلام سيبويه بما يناسبه من قوة وضعف، فيطيل أو يقصر بحسب أهمية الباب وضرورة الشرح.

2 ـ يذكر ترجمة كل باب بشرحه، ويحافظ على هذا السمت من أول الشرح إلى أخره، كما يذكر النص المراد شرحه، مقدما له بعبارات مثل: «قال سيبويه»، و«قال» و«قوله».. ويشرح كل ما يعرض له في الكتاب من أشعار وأمثال ولغة.

3 ـ يذكر كلام سيبويه ويشرحه، وقد يقدم له بما يقربه كما يظهر ذلك في باب الهمز حيث يقول : «للهمزة أحكام تكلم عنها سيبويه، وفي كلامه غموض وإشكال،

---

(1) شرحه 3/ 434. (دار الكتب).
(2) شرحه 3/ 442. (دار الكتب).
(3) بتحقيق، رمضان عبد التواب بعنوان: الضرورات الشعرية دار النهضة العربية، بيروت 1984.
(4) انظر فهرس المصادر المعتمدة، (الرسائل)، وطبع منه أيضا جزء بتحقيق رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية للكتاب.



وأنا أقدم جملة موجزة من تخفيف الهمز والبدل على مذهبه توطئ كلامه إن شاء الله. اعلم أن الهمزة...»[1].

أو كما فعل في (باب من الإضافة..) حيث قال: اعلم أن الباب في كل ما كان صنعة أو معالجة[2].

أو باب ما يحقر على غير بناء مكبره حيث قال: «هذا الباب من نوادر التصغير وشواذه، وجميع ما وضع...[3]

4 ـ قد يشرح بعض الباب ويستغني عن الباقي مكتفيا بقوله: وباقي الباب مفهوم، أو هذا وما أشبهه بيّن إن شاء الله... انظر مثلا (باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع)[4].

5 ـ قد يعيد كلام سيبويه نفسه ـ من غير إضافة ـ بلفظ مخالف يقول مثلا: «ذكرت مسائل سيبويه في الباب بألفاظ فيها بسط وتقريب وأقمتها مقام الشرح لها»[5].

6 ـ لم يلتزم في شرحه بنصوص الكتاب بل وجدته يستطرد، فيذكر ما ليس من الكتاب رغبة منه في التفصيل وإعطاء كل نقطة حقها، فزاد بابين على أبواب الكتاب وهما (باب أفردته بعد الفراغ من إدغام كتاب سيبويه وتفسيره لذكر ما ذكره الكوفيون من الإدغام) و(باب في إدغام القراء)، كما استدرك على أبنية الكتاب صيغا فاتته، وزاد من الأشعار أضعاف ما في الكتاب، يقول مثلا في باب وجوه القوافي في الإنشاد: (واعلم أنني لو اقتصرت على تفسير ألفاظ سيبويه فيما ذكره من القوافي لسقط كثير مما يحتاج إليه فيها لأنه لم يستوعب ذكرها ولا قصد إلى استيفاء معرفتها وما يتعلق بها، فعملت على أن أتقصى ذكرها وما يتعلق بها من شرح كلامه»[6].

---

(1) شرح السيرافي 5/ 3 (مخطوط).
(2) شرحه 4/ 169. (رسالة).
(3) شرحه 4/ 223. (رسالة).
(4) شرحه 4/ 223. (رسالة).
(5) شرحه 3/ 173.
(6) شرحه 6/ 409.



7 ـ اعتناء السيرافي بالشواهد الشعرية، فهو زيادة على شرحها ينسب منها ما لم تعرف نسبته، ويورد الروايات المختلفة في الشاهد الواحد، ويورد ما يتقدم على الشاهد وما يتأخر عنه وقد يذكر أسباب الشعر.

8 ـ وشرحه غني بذكر الأعلام الذين سبقوه، وبصفة خاصة المبرد حيث ذكره فيما يزيد على ثلاثمائة موضع، ورد عليه ادعاءاته والأخطاء التي وجهها لسيبويه. كما ذكر المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين. وذكر من أعلام المدرسة الكوفية الفراء والكسائي وثعلبا...

9 ـ الانتصار لسيبويه واضح جدا من خلال هذا الشرح، ونزعة السيرافي البصرية ظاهرة بشكل جليّ، فهو نادرا ما يخالف سيبويه ويعبر عن رأي البصريين بقوله ـ «وقال أصحابنا» و«مذهب أصحابنا...»

10 ـ أسلوب السيرافي واضح، إلا أنه يصل أحيانا إلى درجة الإسفاف أو التعقيد بسبب الإسهاب والإطالة التي تخرج عن حد المعقول إلى التزيد المقصود.

وعلى أي فهو يستعمل الأسلوب الحواري حيث يكثر من عبارات «إن اعترض معترض»، «إن قال قائل» ، وإن سأل سائل «فالجواب» فالقول عندنا»...

كما يكثر السيرافي من التعليل وكثرة الأوجه في الظاهرة الواحدة والتماس الأعذار والمبررات التي تصل إلى درجة التمحل والتمارين النحوية العقلية، وثقافته المنطقية والفقهية واضحة جدا من خلال هذا الشرح.

تلكم جملة ملاحظات على هذا الشرح الجليل، وقد أحجمت عن ذكر الأمثلة لكل ظاهرة خوف الإطالة والتكرار.



الفصل الثالث
الأعلم والكتاب

لم تكن حركة التأليف حول الكتاب ضجّة مؤقته ولا محصورة في إقليم محد
بل سَرَتْ إلى مختلف بلاد العالم الإسلامي.

وقد كان للأندلسيين النصيب الأوفر في خدمة الكتاب حيث انصرف عد
كبير منهم إليه يتدارسونه ويعلقون ويستدركون عليه. قال أبو حيان: «ومما برع
فيه علم الكتاب، انفردوا بإقرائه منذ أعصار دون غيرهم من ذوي الألباب، أثار
كنوزه وفكوا رموزه، قربوا قاصيه وراضوا عاصيه، وفتحوا مغلقه وأوضحوا مشك
وأنهجوا شعابه، وذلّلوا صعابه، فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب إذ هو المط
على علم الإعراب والمبدي من معالمه مادرس، والمنطق من لسانه ما خرس»[1].

يقول علي النجدي ناصف: «وقد رجعت إلى بغية الوعاة وكشف الظنو
أتتبع دارسات الكتاب واستوعبها إحصاء وعدا، فإذا للأندلسيين وما يسامتها م
بر المغرب قرابة أربعين، وللعراق وما يليه قرابة خمس وعشرين، ولمصر أربع
غير، وليس هذا التفاوت بعجيب...»[2].

هذه الشهادات تؤكد لنا اهتمام الأندلسيين بالكتاب، فقد تعددت وقفا
العالم الواحد على الكتاب وتعددت بذلك شروحه، والأعلم الشنتمري من أولئك الذ
أغرموا بالكتاب، فالمصادر تذكر أنه أخذ الكتاب عن شيخه ابن الإفليلي وأبي بـ
ابن أفلج ولقنه إلى تلاميذه: أبي الحسن بن أخضر وأبي بكر بن فندلة[3] وبعد
خبر الكتاب وتمرس عليه ألف كتابين الأول في شرح نكته. والثاني في شر
شواهده.

---

(1) البحر المحيط 3/1.

(2) سيبويه إمام النحاة 192.

(3) فهرس ابن خير 471



1 ـ شرحه لشواهد الكتاب : وصف عام له :

يبدأ الأعلم مؤلفه هذا بمقدمة يوضح فيها ـ كعادته ـ منهجه والغرض من هذا التأليف.

يقول : «هذا كتاب أمر بتأليفه وتلخيصه وتهذيبه وتخليصه المعتضد بالله أبو عمرو عباد بن محمد بن عباد... أمر أدام الله عزه باستخراج شواهد كتاب سيبويه وتخليصها منه، وجمعها في كتاب يخصها ويفصلها عنه مع تلخيص معانيها وتقريب مراميها وتسهيل مطالعها ومراقيها وجلاء ما خفي منها من وجوه الاستشهادات فيها»[1].

وقد جمع الأعلم هذه الشواهد وشرحها متبعا في ذلك ترتيبها حسب ورودها في الكتاب، قال: «وألفته على رتبة وقوع الشاهد في الكتاب، وأسندت كل شاهد منها إلى بابه أولا، ثم إلى شاعره إن كان معلوما آخرا»[2].

ألف الأعلم كتابه هذا ما بين سنة (456-457 هـ) وبلغ مجموع ما شرح ستين وألف بيت (1060).

وقد اهتم الأعلم اهتماما واضحا بنسبة الشواهد التي لم تنسب في الكتاب، وقد بلغت الأبيات التي نسبها الأعلم واحدا وستين بيتا وهذا توضيح لعمله:

أبتدِئُه بعبارة سيبويه قبل البيت ثم بذكر البيت ثم بذكر نسبة الأعلم :

- قال الشاعر :

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراتها ندب له وكلوم.

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لابن أحمر»[3].

---

(1) الكتاب 1/3.

(2) الكتاب 1/7.

(3) الكتاب 1/57.



- قـولـه :

إنـي بحبـلك واصـــل حبـلـــــي   وبريـش نبلك رائــش نبلــي.

قال الأعلم: «أنشد لامريء القيس ويروى للنمر بن تولب»[1].

- قـال الشاعـر :

تهدى الخميس نجادا في مطالعهـا   إما المصاع وإما ضربة رغب.

قال الأعلم : «وأنشد... لمزاحم العقيلي»[2].

- وقـال :

لا تنكـر القتـل وقـد سبينـــا   في حلقكـم عظم وقد شجينـا

قال الأعلم : «وأنشد للمسيب بن زيد مناة الغنوي»[3].

- ومن ذلك قول الشاعر :

أخـاك أخـاك إن من لا أخـالـه   كساع إلى الهيجا بغير سـلاح

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لإبراهيم بن هرمة القرشي»[4].

- وأما قول الشاعـر :

لقـد كذبتـك نفسـك فأكذبنهــا   فإن جزعا وإن إجمـال صـبـر

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لدريد بن الصمة»[5].

- وقـال :

وكـان وإياهـا كحـران لـم يفـق   عن المـاء إذ لاقـاه حتى تقددا.

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لكعب بن جعيل»[6].

(1) الكتاب 1/83.
(2) الكتاب 1/87.
(3) الكتاب 1/107.
(4) الكتاب 1/129.
(5) الكتاب 1/134.
(6) الكتاب 1/150.



- أنشد بعضهم :

فما أنا والسيرفي متلف   يبرح بالذكر الضابط

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لأسامة بن حبيب الهذلي»[1].

ومثله قول الشاعر :

أهاجيتم حسان عندي ذكاءه   فغى لأولاد الحماس طويل

قال الأعلم: «وأنشد في الباب لحسان»[2].

- قوله :

وداهية من دواهي المنو   ن يرهبها الناس لا فالها

قال الأعلم: «وأنشد في الباب للخنساء»[3].

- وقال :

هدير هدير الثور ينفض رأسه   يذب بروقيه الكلاب الضواريا

قال الأعلم: «وأنشد في الباب للنابغة الجعدي»[4].

- قول الشاعر :

لوحها من بعد بدن وسنق

تضميرك السابق يطوي للسبق

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لرؤبة»[5].

- ومثله :

ناج طواه الأين مما وجفا

---

(1) الكتاب 1 153.
(2) الكتاب 1 158.
(3) الكتاب 1 159.
(4) الكتاب 1 178.
(5) الكتاب 1 179.



قال الأعلم : «وأنشد في الباب للعجاج»[1].

- كقول الشاعـر :

وأنـت مكانـك مـن وائـل مكـان القـراد من است الجمـل

قال الأعلم : «وأنشد في الباب للأخطل»[2].

- وقال آخر من بني أسد :

فلاقى ابن أنثى يبتغي مثل ما ابتغى من القوم مسقى السمام حدائده

قال الأعلم : «هو أشعث بن معروف الأسدي»[3].

- كما قال :" بنا تميما يكشف الضباب.

قال الأعلم :" «وأنشد في الباب لرؤبة»[4].

- قولـه :

على حين أن كانت عقيل وشائظـا وكانت كلاب خامرى أو عـامـر

قال الأعلم : «وأنشد في الباب للأخطل»[5].

- قولـه :

لا سـافـر التـي مدخـول ولا هيـج عـاري العظام عليه الودع منظوم

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لابن مقبل»[6].

- وأما قول الشاعـر :

ألا يابيـت بالعلـيـاء بيـت ولـولا حـب أهلك مـا أتـيـت

---

(1) الكتاب 1 /180.
(2) الكتاب 1 /207.
(3) الكتاب 1 /239.
(4) الكتاب 1 /255
(5) الكتاب 1 /259.
(6) الكتاب 1 /262.



قال الأعلم : «وأنشد في الباب لعمرو بن قنعاس»[1].

ـ مثل ذلك :

أيام جمل خليلا لو يخاف لـهـــا صرما لخولط منه العقل والجسـد

قال الأعلم: «وأنشد في الباب للأخطل»[2].

ـ فمن ذلك قول الشاعر :

فقلتم تعال يا بـزي بــن محـــزم فقلت لكــم إني حليـف صــداء

قال الأعلم : «وأنشد في الباب ليزيد بن محزم»[3].

ـ وقال أيضا :

ومنهـل ليـس لـه حـــوازق ولضـفـــادي جـمــه نقـانــق

قال الأعلم : «ويقال هو مصنوع لخلف الأحمر»[4].

ـ قول الشاعر :

يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

قال الأعلم : «وأنشد... للنابغة»[5].

- وذلك قولهم :

كلينـي لهم يـا أميمـة ناصـــب

قال الأعلم : «وأنشد في الباب للنابغة»[6].

ـ قــال :

فلسنــا بالجبــال ولا الحديــدا.

---

(1) الكتاب 1 312.
(2) الكتاب 1 329.
(3) الكتاب 1 335.
(4) الكتاب 1 344.
(5) الكتاب 1 346.
(6) الكتاب 1 346.



قال الأعلم : «وأنشد في الباب بعده قول عقيبة الأسدي»[1].

ـ كما قال :

رب ما تكره النفوس من الأمـ ـر له فرجة كحل العقال.

قال الأعلم : «وأنشد في الباب بعده قول أمية بن أبي الصلت»[2].

ـ قوله :

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لعمرو بن معد يكرب»[3].

ـ وقال :

لولا حارثة الأمير لقد أغضبت من شتمي على رغم

قال الأعلم : «وأنشد في الباب للنابغة الجعدي»[4].

ـ وقال الشاعر :

فكأنها هي بعد غب كلالها

أو أسفع الخدين شاة إران

قال الأعلم : «وأنشد... للبيد»[5].

- قول الشاعر :

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا

فقلت لهم هذا لها ها وذاليا

قال الأعلم : «وأنشد في الباب للبيد»[6].

ـ قال الشاعر :

---

(1) الكتاب 1 352.
(2) الكتاب 1 362.
(3) الكتاب 1 365.
(4) الكتاب 1 368.
(5) الكتاب 1 378.
(6) الكتاب 1 379.



ليس إياي وإياك ولا نخشى رقيبا

قال الأعلم : «وأنشد في الباب في مثله لابن أبي ربيعة»[1].

- ومن ذلك قول الشاعر :

إليك حتى بلغت إياكا.

قال الأعلم: «وأنشد لحميد الأرقط»[2].

- قال الشاعر :

قدني من نصر الحبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لأبي نخيلة»[3].

- قال الشاعر :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا

قال الأعلم : «وأنشد.... لعمر بن أبي ربيعة»[4].

- وقال :

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

قال الأعلم: «وأنشد في الباب لجميل بن معمر»[5].

- وقال:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

قال الأعلم : «وأنشد في الباب للمسيب بن علس»[6].

- وقال الشاعر :

---

(1) الكتاب 1 381.
(2) الكتاب 1 383.
(3) الكتاب 1 387.
(4) الكتاب 1 390.
(5) الكتاب 1 422.
(6) الكتاب 1 455.



وما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

قال الأعلم: «وأنشد... لفروة بن مسيك»[1].

- قول الشاعر :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هنالك كل من يحفى وينتعل

قال الأعلم: «وأنشد بعده قول الأعشى»[2].

- وأنشد الأخفش :

سقى الله أمواها عرفت مكانها جرابا وملكوما وبذر والغمرا

قال الأعلم : «وأنشد لكثير»[3].

- قال الشاعر :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تغذ دعد في العلب

قال الأعلم: «وأنشد لجرير»[4].

- قال الراجز :

ودابق وأين مني دابق.

قال الأعلم: «وأنشد.... لغيلان بن حريث»[5].

- قال الشاعر :

غلب المساميح الوليد سماحة وكفى قريش المعضلات وسادها

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لعدي بن الرقاع العاملي»[6].

- وقال الشاعر :

---

(1) الكتاب 1 455.

(2) الكتاب 1 480.

(3) الكتاب 2 7.

(4) الكتاب 2 22.

(5) الكتاب 2 23.

(6) الكتاب 2 26.



من سبأ الحاضرين مأرب إذ يبنون من دون سيله العرما

قال الأعلم: «وأنشد في الباب للنابغة الجعدي»[1].

- وقال:

أضحت ينفرها الولدان من سبإ كأنهم تحت دفيها دحاريج

قال الأعلم : «وأنشد في الباب للنابغة أيضا »[2].

- قول الشاعر :

صدت كما صد عما لا يحل له

ساقي نصارى قبيل الفصح صوام

قال الأعلم : «وأنشد في الباب للنمر بن تولب»[3].

- وقال :

أو كتبا بين من حاميما قد علمت أبناء إبراهيما

قال الأعلم : «وأنشد في الباب للحماني»[4].

- قال الشاعر :

ليت شعري وأين مني ليت ليتا وإن لوا عناد

قال الأعلم : «وأنشدلأبي زبيد »[5].

- وقال بعضهم :

وجن الخازباز به جنونا

---

(1) الكتاب 2 28.

(2) الكتاب 2 28.

(3) الكتاب 2 29.

(4) الكتاب 2 30.

(5) الكتاب 2 32.



وقال الأعلم : «وأنشد في الباب لابن أحمر»[1].

ـ كما أنشدنا من نثق بعربيته :

ألم يأتيك والأنباء تنمى   بما لاقت لبون بني زياد

قال الأعلم: «وأنشد في الباب لقيس بن زهير»[2].

ـ قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها   فإن جزعا وإن إجمال صبر

قال الأعلم : «وأنشد بعد هذا بيت دريد بن الصمة»[3].

ـ قول الشاعر :

وكيف لنا بالشرب إن لم تكن لنا   دوانيق عند الحانوي ولا نقد

قال الأعلم : «وأنشد للفرزدق وقيل هو أعرابي وقيل لذي الرمة»[4].

ـ وقال الشاعر :

رأيت سعودا من شعوب كثيرة   فلم أرسعدا مثل سعد بن مالك

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لطرفة»[5].

ـ وقال الراجز :

صبية على الدخان رمكا.

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لرؤبة»[6].

ـ قال الشاعر :

فقال فريق القوم لما نشدتهم   نعم وفريق ليمن الله ما ندري

---

(1) الكتاب 2 52.
(2) الكتاب 2 59.
(3) الكتاب 2 67.
(4) الكتاب 2 71.
(5) الكتاب 2 97.
(6) الكتاب 2 139.



قال الأعلم : «يــروى لنصــيــب»[1].

- سمعنا من العرب من يقول :

وهل ينعمن من كان في العصر الخالـي.

قال الأعلم : «وأنشد لامرئ القيس»[2].

- وقــال :

ويقلن شيب قــد عــــــلا ك وقــد كبــرت فقلــت إنــــه

قال الأعلم: «وأنشد لابن الرقيات»[3].

- وقد قال بعض العرب :

ما بال عيني كالشعـيب العــين.

قال الأعلم : «وأنشد لرؤبـــة»[4].

- قال الشاعر :

فلست لإنسيّ ولكن لمــلأك تنزل من جـو السمـاء يصـوب

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لعلقمة بن عبدة»[5].

- قال الشاعر :

عيوا بأمرهم كـمـــــا عـيت ببيضتهـا الحمـــامــه

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لعبيد الأبرص»[6].

* كما يلاحظ أن الأعلم نسب بعض الأبيات إلى شعراء غير الذين ذكرهم صاحب الكتاب دون أن يشير إلى نسبتها في الكتاب :

---

(1) الكتاب 2 147.

(2) الكتاب 2 227.

(3) الكتاب 2 279.

(4) الكتاب 2 372.

(5) الكتاب 2 379.

(6) الكتاب 2 387.



وهذه بعض الأمثلة على هذه الظاهرة :

- قال سيبويه : فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

قال الأعلم : «وأنشد في الباب للمرار الفقعسي»[1].

- وقال سيبويه : ومثل ذلك قول الشاعر وهو عبد بني عبس.

قد سالم الحيات منه القدما.

قال الأعلم «وأنشد في الباب للعجاج»[2].

- قال سيبويه : وإنشاد بعضهم للحرث بن نهيك :

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح

قال أعلم : «وأنشد في الباب للبيد»[3]

* كما يورد الأعلم تعدد النسبة في الشاهد الواحد دون أن يرجح الصواب، يقول مثلا: في قول الشاعر:

إذ هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل

وأنشد في الباب لعمر بن أبي ربيعة، وقال الأصمعي هو لطفيل الغنوي[4].

وقال أيضا في قول الشاعر:

بدا لي أني لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

قول صرمة الأنصاري، ويروى لزهير[5].

---

(1) الكتاب 1 12.

(2) الكتاب 1 145.

(3) الكتاب 1 145، وانظر 1 293 - 1 486 - 2 9 - 2 24.

(4) الكتاب 1 40

(5) الكتاب 1 154.



وقال أيضا في قول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثلـــه   عـار عليك إذا فعلت عظيـم

للأخطل، ويروى لأبي الأسود الدؤلي[1].

* وهناك أبيات نسبها سيبويه إلى قبيلة قائليها، وحدد الأعلم النسبة وعزاها إلى قائليها، من ذلك :

قول سيبويه :

ومثله قول رجل من عمان :

إذا أكلت سمكا وفرضـا

ذهبت طولا وذهبت عرضـا

قال الأعلم : «وأنشد في الباب للعماني الراجز»[2].

وقوله : وهو قول الأنصاري :

فكفى بنا فضلا على من غيرنـا   حب النبي محمـد إيانـا

قال الأعلم: «وأنشد للأنصاري حسان»[3].

وقوله: وقال الأنصاري :

يا مال والحق عنده فقفوا   تؤتون فيه الوفاء معترفا

قال الأعلم : «وأنشد في الباب لعمرو بن الإطنابة الأنصاري»[4].

هذا وقد نسب الأعلم أبياتا ـ لم تنسب في الكتاب ـ إلى قبائل قائليها مثل قوله :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت   حمامة في غصون ذات أوقال

---

(1) االكتاب 1 424.

(2) الكتاب 1 82.

(3) الكتاب 1 269.

(4) الكتاب 1 450.

وانظر 2 141.



قال الأعلم : «وأنشد لرجل من كنانة»[1].

* هذا فيما يتعلق بنسبة الشواهد، أما فيما يتعلق بأسماء الشعراء فقد وجدته يذكر أو يعرف بالشعراء غير المشهورين، وهذه أمثلة للتوضيح:

قال المتلمس ـ واسمه جرير بن عبد المسيح الضبعي[2].

وقال مقاس العائذي ـ واسمه مسهر بن النعمان[3].

وقال ابن أحمر ـ عمرو بن أحمر بن العمرد الباهلي[4].

وقال الكحلبة ـ الكحلبة اليربوعي واسمه هبيرة بن عبد مناف[5].

* كما سعى الأعلم إلى توثيق الشواهد، وذكر تعدد الرواية في البيت الواحد قال مثلا في قول الشاعر :

فكــرت تبتغيــه فوافقتــه   علـى دمه ومصرعـه السبـاعــا

قال : وغير سيبويه يرويه :

فكـرت ذات يــوم تبتغيــه   فألفت فوق مصرعـه الســباعــا[6]

وقال في قول العجاج :

يــا عُمــر بن معمــر لا منتــظــــــر

ويروى : يا عمر بن معمر فتـى مضـر[7]

* كمـا سعـى إلى إتمـام أنصـاف الأبيـات والشطور، وقد أتم مـا يزيد على أربعة وعشرين شطرا منها :

---

(1) الكتاب 1 /369.

(2) الكتاب 1 /17.

(3) الكتاب 1 /21.

(4) الكتاب 1 /38.

(5) الكتاب 1 /372.

(6) الكتاب 1 /143.

(7) الكتاب 1 /314.



قوله : تنكرت منا بعد معرفة لمى.

وتمام البيت: (وبعد التصافي والشباب المكرم)[1]

وقوله: خصم أبر على الخصوم ألندد.

وصدر البيت (يضحى على جزم الجذول كأنه)

* كما كان يكتفي أحيانا بذكر صدر البيت أو عجزه مستغنيا عن الباقي مما جاء تاما في الكتاب.

* كما لم يشرح شواهد عديدة.

وكان يلجأ إلى ذكر ما قبل البيت الشاهد أو ما بعده في مواضع عديدة ليتضح له معنى البيت العام.

* والملاحظ أيضا أن شرح الأعلم قد حوى أبياتا ليست من شواهد الكتاب - فيما نعلم -، وبعضها من نسخ أخرى، وقد يذكر أن البيت من إنشاد سيبويه أو من زيادة غيره.

يقول مثلا: «ومما أنشده الأخفش في الباب قول الفرزدق»[3].

وقال أيضا: «وفي بعض النسخ في آخر الكتاب مما يحمل عن المازني أنه ألفاه مثبتا فيه قول الفرزدق...»[4].

* وعلى أي يمكن أن أجمل خصائص هذا الشرح في النقط الآتية :

1 - يبدأ الأعلم بذكر ترجمة الباب، يقول مثلا: «وأنشد سيبويه رحمه الله في باب ترجمته « هذا باب ما يحتمل الشعر » للعجاج[5].

---

(1) الكتاب 1 336.
(2) الكتاب 2 112.
(3) الكتاب 1 14.
(4) الكتاب 2 424.
(5) الكتاب 1 8.



2 ـ يذكر ترجمة الباب في أوله ثم يورد الشواهد التي تدخل تحت الباب من غير ترديد ترجمته، واكتفاء بقوله وأنشد، وقوله... وهذه قاعدة مطردة في شرحه من أوله إلى آخره.

3 ـ يذكر نسبة الشعر كما أشرت سابقا إلى قائله أو قبيلته.

4 ـ يبين موضع الشاهد في البيت والاحتمالات الممكنة فيه ويذكر روايات البيت إذا كان مما تختلف الرواية فيه، وقد يذكر رواية سيبويه والرواية التي تسقط الشاهد، ويورد آراء النحاة، وأكثرهم ذكرا المبرد. فهو يحتج لسيبويه غالبا مستخدما أساليب الاقناع من علل وقياس وسماع.

5 ـ يذكر القضايا الخلافية، ويتدخل بين الحين والآخر بقوله «والقول عندي»، و«الوجه عندي».

6 ـ يشرح اللغة: أي ما ورد في البيت من ألفاظ صعبة، وهذا الجانب اللغوي يشغل حيزا واسعا في شرحه.

7 ـ يشرح المعنى العام موضحا ظروف القصيدة وسببها، ويربط البيت بسابقه ولاحقه، وعلاقة المعنى بالقاعدة النحوية.

8 ـ لا يعيد شرح الشواهد المكررة، وقد ينبه على ذلك بقوله:

«قد تقدم تفسيره» ـ وقد يتجاوز من غير إشارة.

9 ـ يحيل على مصادر نحوية أثناء الشرح وبخاصة على شرحه لكتاب سيبويه الذي يحمل عنوان «النكت» وذلك بقوله مثلا: «وقد فصلت القول في الشاهد في كتاب النكت، أو «وقد بينت ذلك في كتاب النكت»[1].

10 ـ تتفاوت شروحه للشاهد طولا وقصرا وعمقا وسطحية حسب الأهمية فقد يزيد كلامه في الشاهد الواحد على الصفحة، ويكتفي في شواهد أخرى ببيان موضع الشاهد أو شرح لغته ليس غير.

(1) انظر مثلا الكتاب 1/48.



11 ـ اعتمد على نسخ متعددة من الكتاب، يدل على ذلك ترديده لعبارات مثل «وفي النسخ». «ومما زاده الأخفش وهو مثبت في النسخ» فيذكر روايات الأخفش[1] والمازني[2] والجرمي[3]، ممن لم ترد رواياتهم في الكتاب بطبيعته (طبعة بولاق والطبعة المحققة).

وعمل الأعلم في هذا الشرح دقيق ومحكم، وغني بالمادة اللغوية والنحوية والأدبية، مع إدراكه العميق للقضايا وتوجيهه للخلافات وذكائه في التماس الأعذار لسيبويه في مهارة ودقة.

ويعد شرح الأعلم هذا من الشروح الجليلة لشواهد الكتاب وطبعه في أسفل الكتاب دليل على ذلك، كما يدل على قيمته اعتماد المتأخرين عليه أمثال ابن هشام في المغني، والسيوطي في الهمع، والبغدادي في الخزانة[4].

كما استعان به كوستافيان الألماني في ترجمة الكتاب إلى الألمانية[5] وعلى الرغم من أهميته هذا الشرح فلم يسلم من انتقادات، فقد ألف محمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت 577 هـ) كتابا سماه «إصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل»[6].

وكثيرا ما رد ابن الصفار والبغدادي وغيرهما بعض تفسيرات الأعلم.

2 ـ كتاب النكت[7]**:**

يبدأ كتاب النكت بمقدمة طويلة ـ نسبيا ـ عرض فيها الأعلم ـ على عادته ـ منهجه والخطوات المتبعة في شرحه والغرض المتوخى منه.

---

(1) انظر الكتاب 1/29 - 70-120.

(2) انظر الكتاب 1/108 - 2/356.

(3) الكتاب 2/308.

(4) 1 الخزانة 1/19، 1/160، 236-373-380-391...

(5) مقدمة الكتاب الطبعة المحققة 1/16.

(6) نكت الهيمان 313.

(7) لاستكمال المعلومات انظر «وصف المخطوط» ص 133.



ـ بعد حمد الله والصلاة على نبيه، ذكر الأعلم فوائد العلوم، وذكر أن كتاب سيبويه يعد عمدة الدراسات النحوية «فهو أجمع ما في اللسان العربي لإقامة حدوده ومعرفة أصوله وفروعه وفهم منظومه ومنثوره»[1]

كما يرى أن الفهم العميق لهذا الكتاب يؤهل صاحبه للنظر الصحيح في كتاب الله وحل مشكله، يقول : «ولم نر هذا اللسان العربي منذ وضع هذا الكتاب يدور إلا عليه ولا يرجع المختلفون فيه إلا إليه، فكم من متشابه من كتاب الله تعالى شرح، وحديث من مشكل رسوله أوضح، وعويص من الكلام أبان عنه وأفصح...»[1].

ثم يتحدث بعد هذا كله عن الشروح السابقة وكيف أنها لم تف بالطلب يقول: «فلم أر أحداً ممن تعاطى شرح هذا الكتاب شرح الأبيات الواقعة فيه شرحا يفيد أكثر من فائدة الكتاب فيها، وإنما غايته أن يذكر بعض غريب البيت أو يدل على موضع الشاهد فيه باديا كان أو خفيا»[2].

من أجل هذا حاول الأعلم أن يتجاوز ـ في تأليفه هذا ـ هذه الثغرات، ويشرح تلك الشواهد شرحا أكثر فائدة قال: «وقد بينت من معانيها في ذاتها، وشرح غريبها وغامض إعرابها ما أرجو أن يكون كافيا إن شاء الله»[2].

كما لاحظ الأعلم أن شروح الكتاب السابقة كانت دون المستوى المطلوب من الإيجاز والدقة والاستدراك.

فأراد أن يتجاوز ما يمكن تجاوزه قال :

«ـ فأردت أن أجمع ما فرقوا

ـ وأقصر ما طولوا

ـ وأقلل ما كثروا فيه واختلفوا

ـ وأنبه على ما أغفلوا

ـ وأستدرك ما أهملوا من شرح بيت أو تفسير غريب»[2].

---

(1) النكت ص 1.

(2) النكت ص 2.



والأعلم بهذا يكون قد ألف كتابا مختصرا محكما، حشد فيه ما فات غيره واستدرك فيه ما فات سيبويه نفسه، وتخلص من الزيادات والإسهابات التي لا حاجة للشرح ولا للدارس بها.

والأعلم لم يشرح الكتاب كله،. وإنما حاول حصر القضايا المشكلة التي تستوقف الدارس لكتاب سيبويه فسلط عليها الضوء وأنار حوالكها يقول: «فهذا الكتاب جواب لمن قرأ كتاب سيبويه وفهم بعض كلامه وتفطن لشيء من مقاصده وأغراضه ثم طالب نفسه بمعرفة عيونه والإشراف على غوامض فنونه، فينبغي للطالب أن يطالع الباب من كتاب سيبويه ويحصر المواضع المشكلة منه ويمثل في ذهنه الألفاظ العازبة عنه ثم ينظر في هذا الباب من هذا التأليف فإنه خالص إلى لباب السؤال مشتمل على عامة الجواب إن شاء الله.

وعلى عادة الأعلم أيضا، عندما أكمل هذا التأليف قدمه إلى المعتضد بالله أبي عمرو عباد بن محمد بعد إطراء شديد وتمجيد ومبالغة في ذكر أفضاله والجميل من خصاله.

يقول: «ولما هذبت هذا الكتاب على ما رغبته وصح لي منه ما طلبته.. نقدت ملوك عصرنا وأرباب الدول في دهرنا لأطرزه باسم أرجحهم وزنا... فسبق أول البرية من لا يختلف العالم فيه، ولا له في الملوك شبيه: الملك المعتضد بالله...»

وقد أحس الأعلم بأن مؤلفه هذا سيكون عرضة لسلسلة من الانتقادات لذلك حاول أن يجد تبريرا وردا للمتطاولين عليه حيث ذكر أن الحكمة مقسومة على العباد لم تؤثر بها أزمنة دون أزمنة ولا خصت بها أمكنة دون أخرى، وأن ميدان التفاضل في الاجتهاد وحسن الارتياد، وجعل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رب مبلغ أوعى من سامع» فصلا في هذا المقام.

ثم ذكر سنة تأليفه لهذا الكتاب وموضع التأليف قال: «وكنت قد ألفت هذا الديوان سنة أربعين وأربعمائة بمدينة قرطبة».



وصف عام لكتاب النكت :

بعد المقدمة بدأ الأعلم شرحه بالكلام على إضافة الاسم إلى الله عز وجل في قولنا بسم الله الرحمن الرحيم»[1]، وهذا الباب ليس من أبواب الكتاب وإنما هو من إضافات الأعلم.

ويلي هذا الباب في الصفحة السادسة (باب علم ما الكلم من العربية)[2] وهو أول باب في كتاب سيبويه، وبه يبدأ شرحه للكتاب.

وينتهي كتاب النكت بباب (ما كان شاذا مما خففوا)[3] وهو آخر باب في الكتاب أيضا.

وكما سبق أن أشرت لم يقف الأعلم عند كل أبواب الكتاب وإن كان قد وقف عند معظمها، لأن غرضه لم يكن الإتيان على الكتاب بالشرح، بل بشرح نكته وعيونه.

وهذه مجموعة من الملاحظات التي توضح لنا المنهج الذي اتبعه الأعلم في شرحه معززة بالشواهد:

1 ـ تراجم الأبواب :

لم يرد في كتاب النكت الحديث على أبواب عديدة من أبواب كتاب سيبويه فقد وردت ترجمة ستة وثلاثين وثلاثمائة باب (336) من مجموع واحد وسبعين وخمسمائة (571) ترجمة، ولم يشرح الأعلم كل باب ذكر ترجمته، فقد وجدته يذكر الترجمة لا يشرح منها حرفا واحدا مثل ما فعل في (باب نظير ضربته ضربة)[4].

ـ وقد يذكر الترجمة ويشرحها وحدها دون أي قضية في الباب مثل ما فعل في (باب ما يصير إذا كان علما في الإضافة...)[5].

---

(1) النكت ص 4.
(2) النكت 11، ويقابله في الكتاب 1 2
(3) النكت 1677، ويقابله في الكتاب 2 428.
(4) النكت 1381.
(5) النكت 1147.



و : باب الاسم الذي تتبين فيه العدة...[1]

- وقد يذكر الترجمة ويتبعها بعبارات مثل قوله في (باب أفعل منك): «جميع ما في هذا الباب مفهوم من كلام سيبويه إن شاء الله»[2]. وقد يتجاوز هذا الكلام الباب الواحد مثل ما فعل في باب (إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور).

حيث قال: «هذا الباب والذي بعده مفهوم من كلام سيبويه إن شاء الله»[3] وقد يرى أن مجموعة من الأبواب مفهومة مثل ما فعل في (باب ما ضوعفت فيه العين واللام...) قال: هذا الباب وما بعده إلى باب «ما الياء فيه والواو ثانية...» بينة من كلام سيبويه إن شاء الله[4]. وما بين الباب الأول إلى الثاني مما ذكره سبعة أبواب[5].

- وقد لا يشرح من الباب إلا اللغة مثلما فعل (باب مصادر بنات الأربعة) حيث قال: ومن غريبه...[6]

وكما فعل في (باب تكسير الواحد للجمع) حيث قال: والذي ذكره في هذا الباب وما بعده من أبواب الجمع تجري مجرى اللغة ولا تحتاج إلى تفسير..[7] وقد يشرح من الباب الأبيات الشعرية الواردة فيه فقط.

وقد فعل ذلك في أبواب كثيرة منها:

- باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع...[8].

- باب صار فيه الفاعل... بمنزلة الذي فعل في المعنى...[9]

---

(1) النكت 1229.
(2) النكت 1026.
(3) النكت 1163.
(4) النكت 1570.
(5) انظر الكتاب من 2 253 إلى 359.
(6) النكت 1381.
(7) النكت 1277، وانظر 1202 - 1242 - 1570.
(8) النكت 300.
(9) النكت 311.



- باب الإضافة إلى كل شيء لامه واو أو ياء...[1]

وينهي الباب بقوله: وباقي الباب مفهوم.

وقد يذكر الباب ويشير إلى أنه ترجمة لما يأتي من الأبواب

فعل ذلك حين ترجم لباب «ما يكون منصوبا على إضمار الفعل...»

قال: «هذا الباب ترجمة لأبواب تأتي بعده مفصلة»[2].

أما تعامله مع لفظ ترجمة الكتاب، فكان مختلفا أيضا فهو يذكر ترجمة الباب كما وردت في الكتاب بالحرف في بعض الأحيان وفي مواضع أخرى أوردها، وقد اعتراها التغيير الناتج عن التصرف بالاختصار، مثلما فعل في (باب الأبنية)، أما ترجمة الباب في الكتاب فهي (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل)[3] فقد اكتفى الأعلم بقوله (باب الأبنية)[4].

كما لا يذكر الترجمة كاملة إلا نادرا، فهو غالبا ما يكتفي بصدرها فقط، وقد يشوه الترجمة بتصرفه فيها مثلا في إحدى الترجمات قال (هذا باب أتم فيه الاسم على مثال، فمثل به لسكون ما قبله وما بعده كما أن المضعف إذا سكن ما بعده)[5].

قارن هذه الترجمة بما جاء في الكتاب (هذا باب أتم فيه الاسم لأنه ليس على مثال الفعل فيمثل به، ولكنه أتم لسكون ما قبله وما بعده كما يتم التضعيف إذا أسكن ما بعده)[6].

وهناك نماذج كثيرة لتغيير الأعلم المخل بالترجمات، أشرت إليها أثناء التحقيق.

---

(1) النكت 1128.

(2) النكت 390.

(3) النكت 1493، الكتاب 2/315.

(4) الكتاب 2/315

(5) النكت 1579.

(6) الكتاب 2/366.



2 ـ نصوص الكتاب :

يذكر الأعلم نص الكتاب المراد شرحه مقدما له بقوله: «قال سيبويه» أو «قال» أو «قوله» أو «معنى قوله» ثم يذكر النص كاملا ـ إذا كان قصيرا.

أما إذا كان طويلا فهو يذكر صدره ومنتهاه وبين الجزئين يستعمل عبارات مثل «إلى قوله» أو «إلى» وكثيرا ما يذكر نصوص سيبويه بالمعنى دون اللفظ قال الأعلم : «ومعنى قوله: ولا يكون من هذا فعل استثقالا أن تلزمهم الزيادة[1].

أما لفظ سيبويه فهو: «وليس لبنات الخمسة فعل كما أنها لا تكسر للجمع لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها»[2].

وكثيرا ما يورد هذه النصوص مشوهة بسبب ما يعتريه من نقص بعض الألفاظ، وقد يتخلل لفظ سيبويه جمل اعتراضية تفسيرية من لفظ الأعلم ـ مثل نص الكتاب. «فإنما كففت في الفعل ـ يعني النون ـ لأنك حين ثنيت...»[3] ما بين العارضتين ليس من لفظ سيبويه.

وقال سيبويه : « ـ ومثل ذلك من الصفات ـ أما صديقا...».

ما بين العارضتين ليس من لفظ سيبويه.

كما يتخلل لفظ سيبويه في كتاب النكت ألفاظ راجعة إلى اختلاف النسخ: مثلا جاء في النكت: قال سيبويه «لا يكون في متى نحو الدهر والليل لأن كم الأول...»[4] ونفس هذا الكلام في الطبعة المحققة من الكتاب[5].

أما في طبعة بولاق فالنص هو: «لا يكون في متى نحو الليل والنهار والدهر لأن كم هو الأول»[4] وغير هذا كثير مما لم أغفله، وأنا بصدد تحقيق كتاب النكت ومقابلة نقول الأعلم عن الكتاب بما في طبعتيه.

---

(1) النكت 1554.

(2) الكتاب 2 340.

(3) النكت 348.

(4) الكتاب 1 218.

(5) الكتاب 1 111.



3 ـ التقديم للأبواب :

قبل أن يبدأ الشرح ـ في أبواب عديدة ـ وجدته يورد مقدمة يوطئ بها للحديث عما يريد شرحه، أو يبسط فيها ما من شأنه أن يقرب الفهم.، أو يقدم مجموعة من القضايا بشكل موجز ومكثف حتى إذا بلغ النقطة المراد شرحها بسط فيها القول.

يقول مثلا في باب الهمز: «للهمزة أحكام تكلم عنها سيبويه وفي كلامه غموض وإشكال، وأنا أقدم جملة موجزة من تخفيف الهمز والبدل على مذهبه توطئ كلامه إن شاء الله. اعلم أن الهمزة...»[1]

وقال في (باب بناء الأفعال التي هي أعمال...)

«اعلم أن هذا الباب وما يتلوه إلى باب الإمالة يذكر سيبويه فيها المصادر واختلافها وما يتعلق بالفعل من أبنية الفاعلين والمفعولين.....»[2].

وقال في (باب ما يكون واحدا للجمع): «هذا الباب في أسماء الأجناس وكل اسم منها...»

4 ـ عدم الاكتفاء بشرح ما جاء في الكتاب :

والأعلم لا يلتزم بما ورد في الكتاب أثناء شرحه، بل وجدته يزيد بعض الأبواب مثل ما فعل في (باب إضافة الاسم إلى الله)[3] إذ لا يوجد في الكتاب.

كما وجدته كثير الاستطراد بحيث يخرج عن نص الكتاب إلى قضايا لها علاقة بنقطة الانطلاق، ويتضح هذا بشكل جلي في (باب ما يحتمل الشعر)[4] حيث أورد تراجم فرعية لا وجود بها في الكتاب وهي: (باب الحذف ـ باب البدل ـ باب التقديم والتأخير ـ باب تغيير الإعراب من وجهه ـ باب تأنيث المذكر وتذكير المؤنث)[5]

وأورد شواهد كثيرة في كل باب لا وجود لها في الكتاب.

---

(1) النكت 1247.

(2) النكت 1339.

(3) النكت 4.

(4) النكت 66.

(5) النكت ص 74 إلى 100



5 ـ الشواهد الشعرية :

اعتنى الأعلم عناية خاصة بشواهد الشعر، فقد شرح تسعا وعشرين وألف بيت (1029) هذا فضلا عن الشواهد المكررة والأبيات التي أتى بها للتمثيل، والمرفقة بالشاهد النحوي قبله وبعده.

ومن هذه الشواهد تسعون بيتا ليست من شواهد الكتاب.

وقد اعتنى الأعلم بنسبة عدد كبير منها مما ليس منسوبا في الكتاب، مع تصحيح نسبة بعضها:

قال في قول الشماخ :

أتتني تميم قضها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سربالها

ليس للشماخ وإنما هو لمزرد أخيه[1].

وقال في قول الجعدي:

وذكرت من لبن المحلق شربة والخيل تعدو بالصعيد بداد

إنه لعوف بن عطية يهجو لقيط بن زرارة وكان قد أسر أخاه معبد بن زرارة بنو عامر[2]. كما اهتم الأعلم بتصحيح الروايات والتنبيه على الصواب فيها.

قال مثلا في قول الشاعر:

أتوا ناري فقلت: منون أنتم؟ فقالوا: الجن قلت عموا ظلاما

قال: «وهذا الشعر ينسب إلى سمير بن الحارث، وبعضهم يرويه (عموا صباحا) وهو غلط، لأن هذا البيت من قصيدة قافيتها الميم وهي مشهورة»[3]

---

(1) النكت 470.

(2) النكت 1077.

(3) النكت 851.



وقال في قول الشاعر :

ورثت أبـي أخلاقـه عاجل القرى وعبـط المهـاري كـومها وشنـونـها

«ولم يذكـر قـائل هذا البيت في كتـاب سيبـويه، وفي أكثـر النسخ وشنونها بنونين، وفي نسخة مبرمان وشبوبها بباءين، وبعض الناس ينسبه إلى الفرزدق»[1].

كما نبه على الأبيات المصنوعة، قال في قول الشاعر :

هـم القائلون الخيـر والآمـرونـه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

وهو مصنوع لطرفة[2].

كما وجدته يذكر البيت برواية ويشرحه بأخرى :

فقد ذكر قوله :

فـكـرت تبتغيـــه فـوافقتـــه على دمـــه ومصــــرعه السباعـــا

برواية فوافقته، وشرحه برواية فصادفته[3].

كما أورد قول الشاعر:

أتتني تميم قضها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سربالها

برواية «تميم» وشرحه برواية «سليم»[4].

وكذلك فعل في قوله:

إذا لـم تـزل فـي كل دار عرفتـها لها واكـف من دمـع عينك يسجـم

إذ ذكره برواية «يسجم» وشرحه برواية «يسكب»[5].

كما أخطأ الأعلم في نسبة بعض الأبيات، فقد نسب قول الشاعر:

أصحـوت اليـــوم أم شاقتـك هـــر

لامـريء القيــس وهــو لطرفـــة[6]

(1) النكت 531.

(2) النكت 318.

(3) النكت ش 241 ص 400.

(4) النكت ش 312 ص 470.

(5) النكت ش 653 ص 914.

(6) النكت ش 12 او ص 74، وانظر ديوان طرفه ص 96.

وكذلك نسب قوله :

تعرض إعراضا لدين المفتن

لذي الرمة وهو لرؤبة[1]

وكذلك جمع بين بيتين من الرجز عدهما من قصيدة واحدة، لاتّحادِ حرف الروي فيهما : وهما :

قوله : ياصاح ما هاج الدموع الذرفن.

وقوله : من طلل كالأتحمي أنهجن.

وهما من قصيدتين مختلفتين[2].

كما أورد الأعلم بعض الأبيات التي لم ترد في الكتاب، وقد وردت في بعض النسخ :

يقول مثلا في آخر شرحه «وفي بعض النسخ في آخر الباب زيادة»

وأورد قول الشاعر :

وما غلب القيس من سوء سيرة ولكن طفت علْماء غرلة خالد

وقول الآخر :

فما أصبحت علّرض نفس برية ولا غيرها إلا سليمان بالهاد[3]

وعلى أي يمكن أن ألخص منهج الأعلم في شرحه للشواهد في النقط الآتية:

1 - يذكر نسبة البيت في الشعر.

2 - يذكر موضع الشاهد والغرض الذي أنشد سيبويه البيت من أجله، كأن يقول مثلا: «ومما احتج به سيبويه على أن ما وذا جميعا بمعنى الذي قول الشاعر:»[4].

---

(1) النكت 1374، وانظر ديوان رؤبه 161.

(2) النكت ش 972-973، ص 468، وانظر ديوان العجاج ص 7 وملحقات الديوان ص 82.

(3) النكت 1681، ش 1028-1029.

(4) النكت 857.



3 ـ يشرح غريب اللغة.

4 ـ يذكر معنى البيت وسبب إنشاده كأن ينهي كلامه بقوله، وصف امرأة، أو وصف وعلا، أو ذكر ماء...».

وقد يطنب في ذكر أخبار الشعر، وقد يكتفي بذكر موضع الشاهد فقط.

وقد يكتفي بشرح لغة البيت فقط.

6 ـ الاستدراك على سيبويه :

وجدت الأعلم في شرحه هذا كثير الاستدراك على سيبويه، وبخاصة في باب الأبنية، فقد ذكر ما يزيد عن مائة بناء مما فات سيبويه، فهو يذكر أبنية الكتاب أولا حتى إذا أنهاها قال «ومما جاء في الباب لم يذكره سيبويه»[1]. و«مما جاء به غير سيبويه»[2].

«ومما جاء من هذا لم يأت به سيبويه[3]، كما استدرك عليه في غير الأبنية، قال مثلا : «وقع في الباب من كلام سيبويه أن أعيا حي من العرب من جرم، والمعروف عند أهل النسب أن بني أعيا من بني أسد وهو أعيا بن طريف بن عمرو ابن قعين من بني أسد»[4].

كما قال «وقد جاء منه غير الذي ذكره سيبويه قالوا طبي وأطباء»[5].

وقال أيضا : «وقد جمع فاعل اسما على أفعلة ولم يذكره سيبويه، وذلك قولهم: واد وأودية»[6].

كما يُلاحظ أيضا أن الأعلم لا يتردد في نسبة الخطأ إلى سيبويه ـ وإن كان في مؤلفه منتصرا له ـ.

---

(1) النكت 1514.

(2) النكت 1504.

(3) النكت 1523-1524.

(4) النكت 1129.

وانظر جمهرة أنساب العرب 195.

(5) النكت 1286.

(6) النكت 1315.



يقول مثلا في التعليق على قول الراجز: «كأنها بعد كلال الزاجر»

وأما الاستشهاد بهذا الشعر فسهو وغلط، لأن الإدغام لا يصح في البيت من أجل اجتماع الساكنين»[1].

وقال أيضا: «فيجب على هذا أن يكون آراض غلطا وقع في الكتاب، وأن يكون الصواب أرض وأراض»[2].

وقال أيضا: «كلام سيبويه في هذا مختل، وقد أنكر وذلك أنه جعل الميم عوضا من الألف التي بعد أول حرف منه وذلك غلط»[3].

كما وجدته يدفع عن سيبويه بعض ما نسب إليه من أخطاء يقول مثلا: «توهم بعض الناس أن قوله» ليس في عشر ألف «غلط وقع في الكتاب... والذي أراد سيبويه بذكر الألف: إبطال ما يتكلم به بعض العوام من قولهم: أحد عشر...»[4].

ويلاحظ الدارس أن المؤلف قد اعتمد على نسخ عديدة من نسخ الكتاب، وقد صرح بهذا في غير موضع :

يقول مثلا: بعد أن ذكر الغبسة «وفي بعض النسخ: العيسة من الأعيس»[5] وقال : «وقالوا أَمْر علينا فهو أمير، وفي بعض النسخ أَمَر علينا كنبه، والفتح أجود وأفصح...»[6].

وقال في «غزويت»: «وفي بعض النسخ: عزويت بالعين غير معجمة[7].

وقال أيضا: «ووقع في كتاب مبرمان في الحاشية: الضاد الضعيفة يقولون في إثرد: إضرد يقربون الثاء من الضاد حكاه أبو سعيد»[8].

---

(1) النكت 1655.
(2) النكت 1317.
(3) النكت 1376.
(4) النكت 1268.
(5) النكت 1348.
(6) النكت 1351.
(7) وانظر أيضا 1152-1377-1546
(8) النكت 1641.



ويلاحظ الدارس أيضا اهتمام الأعلم بإيراد القضايا الخلافية بين البصريين والكوفيين، وهو دائم الانتصار للبصريين حتى يمكن للدارس أن يحكم ببصريته، والقضايا المثارة ههنا موجودة في كتب الخلاف كالإنصاف، وقد تجاوزت العشرين قضية: منها الاختلاف في اشتقاق الاسم، والاختلاف في رافع المبتدأ، والعامل في الاستثناء...[1].

كما ركز الأعلم على إيراد النقط الخلافية التي كانت بين المبرد وسيبويه، فقد ذكر المبرد في أكثر من مائة وأربعين (140) موضعا في «النكت»، وأورد الأعلم نقد المبرد في موضعه من الشرح ورد عليه بآراء العلماء تارة وبالحجة والدليل ثانية، معتمدا في ذلك على أساليب التعليل والقياس والسماع.

يقول مثلا في الرد على المبرد: «وسيبويه أعلم بما حكى وهو غير متهم فيما نقله[2].

وقال أيضا: «ومن أكبر الحجة لسيبويه حكايته أن ذلك قول العرب»[3].

كما يعد كتاب «النكت» كتابا غنيا بالأعلام النحاة، فقد ورد ذكر سيبويه والخليل ويونس وأبي الخطاب والأخفش الصغير والأوسط والمبرد والمازني وابن دريد ومحمد بن حبيب ومبرمان...

كما ذكر من نحاة الكوفة الكسائي والفراء وابن السكيت وثعلبا وغيرهم وناقش آراءهم وأغنى كتابه بتنوع فكرهم وحججهم. كما استعان بشروح بعضهم وبخاصة السيرافي.

أسلوب الكتاب :

لقد حاول الأعلم قدر الإمكان إحكام عمله، فقد جاء كتابه مركزا موجزا في الغالب الأعم، واعتمد الدقة في النقل وعزا الآراء إلى أصحابها، كما اعتمد الضبط

---

(1) انظر مثلا النكت 67-79-170-409-488-489.

(2) النكت 1286

(3) النكت 1171



فكان يذكر الكلمة ويذكر إعجامها بالحروف فمثلا قال في «تغنثك» بالثاء المنقوطة ثلاث نقط»[1].

واعتمد الأعلم في شرحه على الأسلوب التقريري بالدرجة الأولى وكان ينوع وسائل الإقناع فيجري حوارا مفتعلا مثل قوله: «وإن قيل»، «وإن سأل سائل» «وإن قال قائل» «وإن اعترض معترض» «فالجواب...» وكان الأعلم يفترض معارضا يرد زعمه، فيرد عليه.

كما اعتمد على أساليب القياس والسماع، أما العلة، فقد أولاها من العناية في كتابه هذا ما يجعلنا نقرر بأن هذا الكتاب غني بالتعليل (فهو يذكر في الظاهرة الواحدة ما يزيد على ست علل..)[2] ولعل هذا ما دفع ابن مضاء إلى القول: «وكان الأعلم رحمه الله على بصره بالنحو مولعا بهذه العلل الثواني ويرى أنه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل»[3].

كما يتدخل الأعلم حين يستعرض الآراء في ظاهرة بعينها فيقول:

«والقول عندي» و«علة ثانية» ويتدخل برأيه فيوجه وينتقد ويرد الادعاءات.

وشرح الأعلم للأبواب يتراوح طولا وقصرا حسب أهمية الباب وغناه بالقضايا «النكت» التي تحتاج إلى تفسير، فقد يصل شرحه للباب إلى صفحات طوال وقد يقتصر على اللفظة الواحدة.

وقد يشرح قضايا غامضة يصح نعتها بالنكت:

كمناقشته في بداية شرحه (هذا) من قول سيبويه وإلى أي شيء أشار؟[4] ثم هل مجرى مصدر أو ظرف للمكان أو للزمان؟ وعلة ذكر سيبويه للمجاري - الثمانية ولماذا لم يذكر أربعة مجار؟[5].

---

(1) النكت 435.
(2) انظر علل رفع الفاعل 113.
والعلة في عدم تصغير علامات الإضمار 1205 وما بعدها.
(3) الرد على النحاة 137.
(4) النكت 11-12.
(5) النكت 20.



والحديث عن علامات الإنكار[1].

والمقارنة بين تاء التأنيث وهاء التأنيث في باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين[2].

كما يشرح بعض القضايا البسيطة ويسهب فيها إسهابا مملا[3] انظر مثـ (باب الهمزة)[4].

حيث تحدث عن كتابة الهمزة في الأول والوسط والمتطرفة...

وقد صرح الأعلم نفسه بأنه يشرح الواضح البين، قال مثلا في باب (ما كا شاذا مما خففوا في ألسنتهم). «كلام سيبويه في هذا الباب بيّن. وأنا أذكر بعض ما أتى به لأبسطه وأزيده بيانا»[5] وهو بهذا يكون قد خالف ما وعد به من شر عيون الكتاب وغوامضه.

وعلى الرغم من كل هذا فالأعلم يصرح بما لم يستطع شرحه ولم يجد معنى يقول مثلا: «ووقع بعد هذا في النسخ مالّ ومُلاّن ولم يعلم له تفسير»[6].

وقال أيضا: «ووقع في الكتاب التذير ولم يعرف له معنى في اللغة»[7].

وقال أيضا: «ووقع بعد هذا وذكر حانياء وحواني ولا يعلم تفسيره»[8].

كانت هذه مجموعة من الملاحظات أمكن تسجيلها من خلال مطالعة كتا «النكت»، وقد تلافيت الإكثار من النماذج خوفا من الإطالة، وما سجلته يعد م المسائل المطردة التي تكررت في الشرح، وهناك جزئيات أهملتها نظرا لندرتها قلة أهميتها، أو لكونها عابرة غير مقصودة، ولا تكوّن خِصّيصَة منهجية.

---

(1) النكت 859.
(2) النكت 1134.
(3) انظر مثلا ص 519.
(4) النكت 1247.
(5) النكت 1677.
(6) النكت 1315.
(7) النكت 177
(8) النكت 1318.



الفصل الرابع

1 ـ بين "النكت" و"شرح الشواهد" :

تكشف النظرة المقارنة للمؤلفين أن هناك علاقة وثيقة بينهما، علاقة أصل بفرع أو علاقة مصدر عام بآخر خاص، فقد جاء في مقدمة كل من التأليفين أن السبق التاريخي كان لكتاب «النكت»، حيث صرح الأعلم أنه ألفه سنة 440 هـ بقرطبة[1]، في حين ذكر في نهاية «شرح الشواهد» بأنه أنهى تأليفه سنة 457 هـ[2] وكان الشروع فيه سنة 456 هـ وبهذا يكون تأليف «تحصيل عين الذهب» قد استغرق سنة واحدة، وهي مدة قصيرة لتأليف كتاب بدرجة الدقة التي توافرت للتحصيل.

ولكن الواقع أن الأعلم استخلص كتابه: «شرح شواهد الكتاب» من «النكت»، لأن كتاب «النكت» هذا شرح لبعض قضايا الكتاب وشرح الشواهد الواقعة في الكتاب. يقول الأعلم في مقدمته: «فلم أر أحدا ممن شرح هذا الكتاب شرح الأبيات الواقعة فيه شرحا يفيد أكثر من فائدة الكتاب فيها، وإنما غايته أن يذكر بعض غريب البيت أو يدل على موضع الشاهد...»[3].

قال الأعلم: «وقد بنيت من معانيها في ذاتها، وشرح غريبها وغامض إعرابها ما أرجو أن يكون كافيا»[3].

والمتفحص لكتاب النكت يلاحظ أن الأعلم بالغ وغلَّب جانب الاهتمام بالشواهد على حساب نصوص الكتاب، فقد شرح تسعا وعشرين وألف بيت (1029)، نسب منها ما لم ينسب وبين مواضع الشاهد فيها...

---

(1) النكت 4.

(2) الكتاب 2 424.

(3) النكت 2



وهي نفس العملية التي صرح بأنه سيقوم بها في شرحه للشواهد المسمى «تحصيل عين الذهب» من تقريب مراميها و تسهيل مطالعها ومراقيها وجلاء ما غمض وخفى منها من وجوه الاستشهادات فيها ليقرب على الطالب تناولها... وألّفته على رتبة وقوع الشاهد في الكتاب...»[1].

فقد كان هيكل كتاب «تحصيل عين الذهب» ومادته جاهزة في طيات كتاب «النكت»، وما أن طُلب من الأعلم إفراد كتاب خاص بشرح الشواهد حتى هبّ إلى استخلاصه من كتاب «النكت».

يقول الأعلم: «هذا كتاب أمر بتأليفه وتلخيصه وتهذيبه وتخليصه المعتضد بالله المنصور بفضل الله أبو عمرو عباد بن محمد بن عباد... أمر أدام الله عزه وأعز سلطانه ونصره باستخراج شواهد كتاب سيبويه... وتخليصها منه وجمعها في كتاب يخصصها ويفصلها عنه....»[2].

والذي أمر الأعلم باستخلاص شواهد الكتاب، وإفرادها في كتاب، هو الذي أهدى إليه الأعلم كتاب النكت من قبل.

يقول الأعلم في مقدمة النكت «ولما هذبت هذا الكتاب على ما رغبته... نقدت ملوك عصرنا... فسبق أول البرية... الملك المعتضد بالله أبو عمرو عباد بن محمد....»[3].

وليس يبعد أن يكون المعتضد قد أدرك أن كتاب النكت هو شرح للشواهد بما يشتمل عليه من أخبار الشعراء وشرح غريبها وبيان مواضع الشاهد فيها.

ولهذا استغرقت عملية الاستخلاص هذه مدة ما كانت لتسمح بتأليف كتاب في شرح شواهد الكتاب من البداية.

فقد أسقط الأعلم نصوص الكتاب بشرحها، واكتفى في التحصيل بالإحالة على بعض المواضع من «النكت» التي لم يستطع ذكرها في التحصيل فقال فيه «وقد بيّنت هذا مفصلا في كتاب النكت»[1] وغير هذا من العبارات.

---

(1) الكتاب 1-4-5.

(2) الكتاب 1 3.

(3) النكت 3.



والنماذج التي توضح ما ذهبت إليه أكثر من أن تعد، بل إن أثر كتاب النكت وعباراته مسيطرة على شرح الشواهد من أول شاهد إلى آخر شاهد، ولعل من الأنسب أن نتحدث عن بعض الفروق بين التأليفين، وما إذا استطاع الأعلم أن يضيف شيئا في كتابه «شرح شواهد الكتاب».

1 ـ تخلص الأعلم من عدد كبير من الشواهد التي لم ترد في الكتاب ووردت في النكت، لأن تأليفه هذا قد خصصه لشرح شواهد سيبويه دون غيرها.

2 ـ اهتم الأعلم بنسبة الشواهد في «تحصيل عين الذهب» أكثر من عنايته بها في النكت، وهذه نماذج لبعض تلك لأبيات:

ـ نسب قول الشاعر :

ش 181 : الحافظو عورة العشيرة ولا يأتيهم من ورائنا وكف

في النكت لرجل من الأنصار، وهو في التحصيل لقيس بن الخطيم[2].

ـ وقوله :

ش 223 : أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

قدم له في النكت: بقول الشاعر، وهو في التحصيل لإبراهيم بن هرمة.

ـ وقوله :

ش 226 : لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالما أبدا وإن مظلوما

قول الشاعر، وهو في التحصيل لليلى الأخيلية[4].

---

(1) انطر مثلا 1، 32 - 70-102-148-173..

(2) النكت: 316، الكتاب 1 95.

(3) النكت 378، الكتاب 1 129.

(4) النكت 382، الكتاب 1 132



ـ وقوله :

ش 229 : لقد كذبتك نفسك فاكذبنها   فإن جزعا وإن إجمال صبر

قول الشاعر، وهو في التحصيل لدريد بن الصمة[1].

ـ وقوله:

ش 242 : لن تراها ولو تأملت إلا   ولها في مفارق الرأس طيبا

قول الشاعر: وهو في التحصيل لعبيد الله بن قيس الرقيات[2].

ـ وقوله:

ش 259 : أزمان قومي والجماعة كالذي   منع الرحالة أن تميل مميلا

قوله، وهو في التحصيل للراعي[3].

ـ وقوله :

ش 261 : فلم أر مثلها خباسة واحد   ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله

في النكت من غير نسبة، وهو في التحصيل لعامر بن جوين[4].

ـ وقوله :

ش 263 : فما أنا والتلدد حول نجد   وقد غضت تهامة بالرجال

من غير نسبة، وهو في التحصيل لمسكين الدرامي[5].

ـ وقوله :

ش 265 : تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي   بجارية بهراً لهم بعدها بهرا

من غير نسبة، وهو في التحصيل لابن ميادة[6].

---

(1) النكت 386، الكتاب 1 134

(2) النكت 400، الكتاب 1 144.

(3) النكت 419، الكتاب 1 1 154.

(4) النكت 420، الكتاب 1 155.

(5) النكت 421، الكتاب 1 155.

(6) النكت 422، الكتاب 1 157.



- وأورد قوله :

ش 271 : وداهيـة مـن دواهـي المنـو ن يرهبـها النـاس لا فالـها

من غير نسبة وهو في التحصيل للخنساء[1].

- وقوله :

ش 272 : إلى إمـام تغـادينا فواضلـه أظفـره الله فليهنـئ لـه الظـفـر

من غير نسبة وهو في التحصيل للأخطل[2].

- وقوله :

ش 329 : وأنـت مكانـك من وائـل مكـان القـراد من أسـت الجمـل

من غير نسبة وهي في التحصيل للأخطل[3].

- وقوله :

ش 203 : وجدى بها وجد المضل بعيـره بنخلة لم تعطف عليه العواطف

من غير نسبة وهو في التحصيل لمزاحم العقيلي[4].

- وقوله :

ش 321 : ربمـا تـكره النفـوس مـن الأمـ ـره فرجـة كحـل العقـال

من غير نسبة وهو في التحصيل لأمية بن الصلت[5].

- وقوله:

ش 324 : فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها

من غير نسبة وهو في التحصيل للبيد[6].

(1) النكت 426، الكتاب 1 159.
(2) النكت 427، الكتاب 1 160.
(3) النكت 507، الكتاب 1 207.
(4) النكت 462، الكتاب 1 184.
(5) النكت 498، الكتاب 1 270.
(6) النكت 500، الكتاب 1 202.

3 ـ في معنى الأبيات :

كما عمد الأعلم في «تحصيل عين الذهب» إلى التدقيق في إيراد المعاني، فأجمل ما كان مسهبا، وتخلص من العبارات التي كان يشوبها الغموض، واهتم بإيراد خبر الشعر وظروف الإنشاد كلما انتهى من إيراد موضع الشاهد، في حين اقتصر في كتاب «النكت» في مواضع عديدة على موضع الشاهد وشرح بعض الألفاظ الغريبة... فقد قال مثلا في كتاب «النكت» معلقا على قول زهير:

تعلمن ـ ها لعمر الله ـ ذا قسما

فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك

«أراد تعلمن هذا قسما» ومعنى تعلمن: اعلمن»[1].

وقال في شر ح الشواهد: «الشاهد فيه تقديم ها التي للتنبيه على ذا وقد حال بينها بقوله: لعمر الله والمعنى: تعلمن لعمر الله هذا ما أقسم به... يقول هذا للحرث بن ورقاء الصيدناوي وكان قد أغار على قومه فأخذ له إبلا وعبدا فتوعده بالهجاء إن لم يرد عليه ما أخذ له»[2].

4 ـ كما نلاحظ أن الأعلم قد استدرك بعض القضايا التي ذكرها في النكت في معاني الشعر: فقد قال مثلا في النكت في قول الشاعر :

يحسبه الجاهل ما لم يعلما.

شيخا على كرسيه معمما.

«يصف جبلا أحاط به الماء»[3].

وقال في التحصيل: «يصف جبلا قد عَمَّهُ الخصب وحَفَّه النبات»[4].

وقال في النكت في قول الأخطل :

لما أتـوها بمصباح ومبزلهم   سارت إليهم سؤور الأبجل الضاري

---

(1) النكت 1220.

(2) الكتاب 2 145. وانظر ش 894-256-257.

(3) النكت 1233.

(4) الكتاب 2 152



«المبزل : شيء يصفى به الشراب»[1].

وقال في التحصيل: «المبزل حديدة يستبزل بها الدن»[2].

وما ذكره أخيرا يتفق مع ما في لسان العرب (بزل)

قال ابن منظور: «ومنه يقال للحديدة التي تفتح مبزل الدن»[3].

وقال أيضا في النكت: «الفاسج: التي لم تحمل وهي فتية»[4].

وقال في التحصيل: «الفاسج التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب»[5].

5 ـ كما وجدته يذكر الرأي معزوا إلى صاحبه في «النكت» ويتبناه في «التحصيل» دون أن يشير إلى صاحبه، يقول مثلا في التعليق على قول الشاعر

صبية على الدخان رمكا

ما إن عدا أصغرهم أو زكا

«قال المبرد: إنما هو ما إن عدا أكبرهم، لأن المعنى يوجب ذلك لأنه أراد صغيرهم، فإذا كان أكبرهم بلغ إلى الزكيك من المشي، فمن دونه لا يقدر على ذلك»[6].

وقال في التحصيل: «ووقع في الكتاب: ما إن عدا أصغرهم والصواب ما إن عدا أكبرهم، أي: لم يعد كبيرهم أن يدب صغرا وضعفا فكيف كبيرهم»[7].

كما تراجع عن بعض آرائه في النكت، يقول مثلا معلقا على قول الشاعر :

---

(1) النكت 1360.

(2) الكتاب 2 231.

(3) اللسان (بزل) 11 53.

(4) النكت 1184.

(5) الكتاب2 119.

(6) النكت 1211.

(7) الكتاب 2 139.



«أنا ابن التارك البكري بشر   عليه الطير ترقبه وقوعا»

"فجعل « بشر» عطف بيان «للبكري» ولا يصلح أن يكون بدلا"[1].

وذهب في التحصيل إلى أنه يجوز أن يكون بدلا قال:

وأجرى « بشرا» على لفظ «البكري» عطف بيان عليه أو بدلا منه[2].

وقال ابن هشام في هذا: «وتجوز البدلية في هذا عند الفراء»[3].

وإذا كان الأعلم قد استخلص كتابه من النكت، فلم يكتف بما ورد في مصدره المنقول عنه، بل حاول أن يستدرك ويتجاوز بعض ما يمكن أن يتجاوزه، كما حاول أن يتقن عمله لأن الذي طلب بتأليف هذا الكتاب المعتضد، والأعلم كان يسعى إلى أن ينال رضاه وقربه، وهذا الطلب في ذاته حافز للتجويد والإتقان، زيادة على المدة الزمنية الفاصلة بين التأليفين والتي بلغت سبع عشرة سنة، كانت قد أتاحت للأعلم معارف جديدة وتعمقا أكثر و اكتشافات وظفها في كتابه اللاحق فألغى ما تبين له أنه حشو، ووسّع ما كان قد قصر فيه ووثق بعض الأخبار، حتى ليمكن للدارس أن يحكم على «التحصيل» بالدقة والإحكام إذا ما قورن «بالنكت»، على مستوى المنهج والضبط وإن كان في عمومه لا يبعد عنه على مستوى المادة.

2 ـ بين النكت وشرح السيرافي :

يعد شرح السيرافي للكتاب من الشروح الجليلة، وقد سبقت الإشارة إلى أنه شرح كامل ما ترك في الكتاب شيئا إلا شرحه حتى أثار السيرافي بعمله هذا حفيظة أمثال أبي على الفارسي.

وشرح السيرافي هذا ـ نظرا لسبقه الزمني ـ أصبح من المصادر المعتمدة في النحو واللغة، إذ قلما نعثر على مؤلف يخلو من ذكر السيرافي، وبخاصة شروح

---

(1) النكت 2 312.

(2) الكتاب 1 39.

(3) أوضح المسالك 3 37. وانظر شرح السيرافي 2 791.



الكتاب، سواء في الشرق أو في الغرب. وقد ظلت علاقة تلك المصادر بشرح السيرافي علاقة تأثر في قضايا محدودة. حتى ألف الأعلم كتابه «النكت» فتغيرت تلك العلاقة.

وأنا بصدد تحقيق الكتاب، كان المنهج يفرض علي أن أعود إلى شرح السيرافي هذا، وقد تبين لي منذ الوهلة الأولى تلك العلاقة الغريبة بين الكتابين، وهي علاقة لا تقتصر على التأثر في الآراء...، بل تتجاوز ذلك إلى الأسلوب والمنهج من أول الكتاب إلى آخره، وتبين لي أن ما سماه الأعلم «بالنكت» إنما هي قضايا مستخلصة من شرح السيرافي المطول.

ومن الغريب حقا أن لا يشير الأعلم إلى طبيعة عمله في مقدمة كتابه مثلما فعل الزبيدي في اختصاره لكتاب «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي.

ومثلما فعل ابن الخراط الإشبيلي في اختصاره «لاقتباس الأزهار» للرشاطي، بل أضلنا بالمقدمة التي شرح فيها منهجه وذكر ثغرات الشروح السابقة كما حاول إخفاء هذه الحقيقة بالباب الأول الذي زاده وهو باب (إضافة الاسم إلى الله عز وجل في قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم.

وما إن يتجاوز الدارس هذه المقدمة وذلك الباب حتى يفاجأ بأول باب وهو (علم ما الكلم من العربية) في الكتاب وشرح السيرافي، حيث يبدأ التشابه والتطابق ويكفي أن أقول : إنني اعتمدت شرح السيرافي كنسخة ثانية لتحقيق النكت ومقابلة النصوص حيث توصلت إلى تصحيح عبارات عديدة أصابها التلف من جراء الرطوبة والخروم المنتشرة في كتاب «النكت» من أوله إلى آخره.

وما كنت لأتوصل إلى تصحيحها لولا هذا الشرح.

وتبين لي بعد ذلك أن الأعلم كان يقصد شرح السيرافي حين ذكر في مقدمته أنه «أراد أن يجمع ما فرقوا، ويقصر ما طولوا ويقلل ما كثروا فيه واختلفوا»[1].

---

(1) النكت 2.



فقد استطاع أن يتخلص فعلا من إسهابات السيرافي، لكنه لم يستطع أن يتخلص من لفظ السيرافي في نقله «للنكت»، وحتى يتأكد الدارس من هذه الحقيقة أسوق أول نص من «النكت» وآخر نص منه، وما يقابله في شرح السيرافي، وإن كان كتاب «النكت» كله نصا ناطقا بهذه الحقيقة:

يبدأ كتاب «النكت» بعد المقدمة والباب الذي زاده الأعلم بباب «هذا علم ما الكلم من العربية».

- وقال السيرافي: «هكذا موضوع كتابه الذي نقله عنه أصحابه. ويسأل في ذلك عن أشياء فأولها: أن يقال إلى م أشار سيبويه بقوله هذا، والإشارة بها تقع إلى حاضر؟

- يقول الأعلم: «هكذا موضوع كتابه الذي نقله أصحابه بتنوين علم. ويسأل في ذلك عن أشياء منها أن يقال: إلى م أشار بقوله هذا والإشارة إلى حاضر؟

فالجواب في ذلك: أن يكون أشار إلى مَا في نفسه من العلم وذلك حاضر...

والثاني أن يكون أشار إلى متوقع قد عرف وانتظر وقوعه في أقرب وقت فجعله كالحاضر تقريبا لأمره كقول الله عز وجل ﴿**هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون**﴾.

والثالث: أن يكون وضع الإشارة ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه كقولك: ما شهد عليه الشهود المسمون وهم لم يشهدوا...»[1].

فالجواب عن ذلك أنه يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدهما أن يكون أشار إلى ما في نفسه من العلم وذلك حاضر...

والثاني: أن يكون أشار إلى متوقع قد عرف وانتظر وقوعه...

والثالث: أن يكون وضع كلمة الإشارة غير مشير بها ليشير لها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه كقولك: هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا وإنما وضع ليشهدوا وما شهدوا بعد..[2].

---

(1) شرح السيرافي 1/ 2 - 3.

(2) النكت 1/ 1.



وينتهي كتاب النكت بقوله: «واعلم أن هذه النون لا تحذف في مثل بني النجار وبني النمر وما أشبهه لأن لام المعرفة إذا ظهرت بانَ مخرجها فظهرت النون واللام كأنهما من جنس واحد لما بينهما من التجاوز، لأن النون تدغم في اللام فصارتا كأنهما سينا مسست ولا ما ظللت.

فإذا أدغمت لام المعرفة في حرف آخر باين ذلك الحرف النون. وأيضا فإن لام المعرفة إذا أدغمت فأبدلت للإدغام فقد أعلت، فكرهوا حذف ما قبلها لئلا يدخلوا علة على علة فاعلم ذلك. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم»[1].

ويقابله من شرح السيرافي: «ولا يحذف في بني النجار وبني النمر وما أشبه ذلك، لأن لام المعرفة إذا ظهرت بَانَ مخرجها فظهرت النون واللام وكأنهما من جنس واحد لما بينهما من التجاوز لأن النون تدغم في اللام فصارتا كأنهما سينامسست وأحسست، ولا ما ظللت. وإذا أدغمت لام المعرفة في حرف آخر باين ذلك الحرف النون وأيضا فإن لام التعريف إذا أدغمت فأبدلت الإدغام فقد أعلت، فكرهوا حذف ما قبلها لئلا يدخلوا علة على علة[2].

إلا أن شرح السيرافي لم ينته حيث أَنْهَى الأعلم نكته، وإنما زاد على ذلك بابين لم يَرِدَا في الكتاب وهما (هذا باب أفردته بعد الفراغ...)[3]. و(هذا باب في إدغام القراء)[4].

ولست في حاجة إلى مزيد من النماذج لإثبات هذه الحقيقة فقد أشرت في تحقيق «النكت» إلى ما يقابل أبوابه في شرح السيرافي حتى يمكن العودة إليها هناك.

ويعرض للدارس سؤال في هذا المقام هو: هل كان شرح السيرافي معروفا في الأندلس؟ ولماذا لم يصرح الأعلم بطبيعة عمله؟

---

(1) النكت 1683.

(2) شرح السيرافي 3 ورقة 434، (مخطوط دار الكتب).

(3) شرح السيرافي 3 434. (مخطوط دار الكتاب).

(4) شرح السيرافي 3 442. (مخطوط دار الكتاب).



يقول ابن خير في فهرسته: «كتاب شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن ابن عبد الله السيرافي رحمه الله، وكتاب الإقناع في النحو من تأليفه أيضا، حدثني بهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن معمر المذحجي رحمه الله عن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي عن أبي الحسن علي بن إبراهيم التبريزي عن أبي الحسن علي بن يحيى الربعي عن أبي سعيد مؤلفه رحمه الله»[1].

من خلال هذا النص يتضح لنا أن شرح السيرافي هذا انتقل إلى الأندلس، ودرسه علماء النحو فيها، إلا أن ابن خير نفسه الذي ذكر مصادر ثقافة الأعلم كلها وعمن تلقاها وإلى من لقنها من تلاميذه لم يذكر أن شرح السيرافي هذا كان أحد تلك المصادر.

ومن جهة ثانية أحجم الأعلم عن ذكر السيرافي في كتابه إلا في مواضع تعد على رؤوس الأصابع، كما أحجم علماء عصره وبخاصة من كانت نار الخصومة بينه وبينهم متقدة مضرمة أمثال ابن أبي العافية الذي كان يتتبع عوراته، وابن سراج الذي نسب إليه الكفر وأكثر من التشنيع عليه[2] احجموا عن استغلال هذا الأمر لمزيد من التشنيع .

يبقى أن نستنتج من هذا كله أن شرح السيرافي وإن وصل إلى الأندلس إلا أنه كان غير منتشر في الأوساط العلمية ولذا لم تتح فرص مقابلته بكتاب النكت وإلا فقد كان سيكون موضوعا خصبا للتشنيع على صاحبه.

ومن المحتمل أن طول شرح السيرافي هو الذي صرف الأجيال عن دراسته ومقابلته بما سواه من الشروح.

والظاهر أيضا أن الأعلم استغل عدم انتشار شرح السيرافي فاستخلص نكته منه ولم يكلف نفسه تغيير أسلوبه، بل وجدته كلما حاول ذلك ارتبك عليه الأمر.

---

(1) فهرس ابن خير 312.

(2) إحكام صنعة الكلام 68.



يقول الأعلم في مقدمة النكت: «وكنت قد ألفت هذا الديوان سنةأربعين وأربعمائة بمدينة قرطبة وطرزته باسم من لم يوف قدره لقلة معرفته، ولا اعتمل في التماس فائدته لِنُبُوّ طبعه وكسل همته...»[1].

يستطيع الدارس أن يفهم من هذا النص أن الأعلم قدم كتابه هذا هدية، فرُدَّت عليه بالرفض، ووصف الأعلم الراد «بنبو الطبع وكل الهمة» وليس ببعيد أن هذا المُهدَى إليه كان يعلم طبيعة «النكت» وحقيقته أو كان كما وصفه الأعلم فعلا، وليس ببعيد أن الأعلم كان يصبو إلى مكانة في أحد القصور فاستعجل فأراد أن يقدم عملا علميا يؤهله لاستحقاق تلك المكانة، فأخفق، وبخاصة إذا علمنا أن تأليف هذا الكتاب كان مبكرا وكان صاحبه في مرحلة الشباب.

وعلى كل فلا بأس من استعراض بعض الملاحظات المتعلقة بشرح الأعلم والفروق الموجودة بينه وبين مصدره: شرح السيرافي.

1 - يبدأ الأعلم بمقدمة وباب ليس من أبواب الكتاب، في حين يبدأ السيرافي من أول باب في الكتاب من غير تقديم وينتهي الأعلم بباب (ما كان شاذا مما خففوا على ألسنتهم...).

وهو آخر باب في الكتاب، في حين زاد السيرافي بابين على هذا.

2 - التراجم : يذكر السيرافي الأبواب كاملة كما جاءت في الكتاب، في حين يقتصر الأعلم على صدر الترجمة، أو يلخصها بلفظ قريب ونادرا ما يذكر الترجمة كاملة.

3 - يذكر السيرافي النص المراد شرحه قصيرا كان أو طويلا، وقد يصل إلى نصف صفحة، في حين يذكر الأعلم النص القصير أما ما طالت عبارته فيذكر بدايته ويقول «إلى قوله» ثم يذكر نهاية النص.

4 - يذكر السيرافي وجوها عديدة في الظاهره الواحدة، يختار الأعلم منها ما يشاء ويهمل الباقي، وقد يصل شرح الباب إلى أربعين صفحة عند السيرافي ويذكره الأعلم في سطور معدودة مكتفيا فيه بما كان من قبيل النكت.

---

(1) النكت 4.



مثل (باب متصرف رويد) عند السيرافي من ص 1002 إلى 1022 ذكره الأعلم في سبعة أسطر[1].

5 ـ يتصرف الأعلم في كلام السيرافي بالقفز على بعض العبارات مثل ما فعل في هذا النص :

يقول السيرافي: «وليس في الباب غير هذين الحرفين صفة دعا بها، وذلك أن هنيئا مريئا صفتان ـ تقول: هذا شيء هنيء مريء، كما تقول: هذا جميل صحيح وما أشبه ذلك من الصفات على فعيل، فدعى بهما للإنسان وليستا مصدرين ولاهما من أسماء الجواهر كالتراب والجندل فأفرد لها بابا آخر، ويكون التقدير في نصبها كأنه قال: ثبت لكم ذلك هنيئا مريئا، وذلك لشيء تراه عنده مما يأكله ويستمتع به أو يناله من الخير، فاختزل الفعل وجعل بدلا من اللفظ بقولهم هناك، ويدل على ذلك أنه هنأ في الدعاء»[2].

ـ قال الأعلم: «وليس في الباب غير هذين الحرفين، وإنما أفرد لهما بابا لأنهما صفتان يدعى بهما، ألا ترى أنك تقول هذا شيء هنيء مريء»[3].

وهذا نموذج ثان لتصرف الأعلم في لفظ السيرافي.

ـ يقول أبو سعيد: «وبعض أصحابنا يختار قول الخليل، رأيت ذلك في سياق كلام نسب أوله إلى أبي العباس المبرد فيما حكاه محمد بن علي مبرمان، والحجة في ذلك أن المنادى المعرفة...»[4].

قال الأعلم: «وبعض النحويين يختار قول الخليل، وحجته أن المنادى المعرفة...»[5].

6 ـ نلاحظ أيضا أن الأعلم لا يكرر ما تقدم القول فيه، في حين نجد السيرافي كثير الإطناب والتكرار.

---

(1) شرح السيرافي 2: 1002، النكت 373.

(2) شرح السيرافي 3: 86.

(3) النكت 427.

(4) شرح السيرافي 6: 371.

(5) النكت 450.



ففي باب

هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام.

يقول الأعلم : «وجملة ما في هذا الباب قد تقدم في تضاعيف الأبواب المتقدمة»[1].

في حين شرحه السيرافي في صفحات طوال، ولم يحجمه أن ما سيقوله قد قيل في تضاعيف الأبواب السابقة[2].

7 ـ وعموما الاختلاف بين أصل السيرافي، ونقل الأعلم لا يتجاوز تغيير الترادف مثل جعل

«موقع» مكان «موضع»[3].

«سهم» مكان «سيف»[4].

«من حالة» مكان «في حالة»[5].

«لاجتلاب» مكان «لاجتذاب»[6].

«مبتويا» مكان «مبتولا»[7].

«بدخول» مكان «بحلول»[8].

«بعس من خمر» مكان «بظرف من خمر»[9].

---

(1) النكت 437.
(2) شرح السيرافي 3. 108، وما بعدها.
(3) النكت 464.
(4) النكت 393.
(5) النكت 445.
(6) النكت 465.
(7) النكت 492.
(8) النكت 1490.
(9) النكت 967.



8 ـ وقع الأعلم في تشويه نصوص السيرافي وبخاصة حين كان يحاول أن يعبر عنها بلفظه كما كان يقفز على سطور يصبح المعنى بدونها مبهما مطلسما، وهذه بعض النماذج:

وقال السيرافي : «فإن لها عندهم آثارا»[1].

وقال الأعلم : «وعليها عندهم آثارا»[2].

ومثال آخر :

قال السيرافي: "لأن الميم لا يكون ما قبلها إلا مضموما، فإذا سكناه لم يلتق ساكنان، والهاء قد يكون ما قبلها ساكنا كقولنا: ألقى عصاه»[3].

وقال الأعلم : "لأن الميم لا يكون ما قبلها ساكنا كقولنا : ألقى عصاه».

ومثال أخير :

قال السيرافي: «ولولا ما ذكرنا من التوصل إلى هذا لما احتاجت...»

قال الأعلم: «ولولا ما احتيج إليه من التوصل إلى هذا بما فيه الألف واللام لما احتاجت...»[4].

9 ـ إغفال ذكر السيرافي إلا في النادر :

قال : «هذا تفسير السيرافي وغيره»[5].

وقال أيضا : «وهو قول السيرافي» على هامش الصفحة [6].

وقال أخيرا : «ووقع في كتاب مبرمان في الحاشية: الضاد الضعيفة يقولون في إثرد : إضرد. يقربون الثاء من الضاد حكاه أبو سعيد»[7].

---

(1) شرح السيرافي 3، 426.

(2) النكت 592.

(3) شرح السيرافي 6، 387.

(4) شرح السيرافي 3، 285، النكت 525.

(5) النكت 142.

(6) النكت 904.

(7) النكت 1641.



10 ـ انتحال آراء أبي سعيد ومسايرته فيها :

«لما ذكرته لك».... «لما ذكرته لك»...[1].

«على ما ذكرنا»... «على ما ذكرنا»...[2].

«ونحن لا نقول»... «ونحن لا نقول»...[3].

«وكذلك سائر ما ذكرناه في الباب»[4].

«وكذلك سائر ما ذكرناه في الباب».

كما يلاحظ أيضا أنه كان ينسب آراء السيرافي إلى ضمير الغائب ولا يجرؤ على ذكرها له :

قال الأعلم: «وقال غيره: وهذا حقه أن يكون....»[5].

قال السيرافي: «وهذا حقه أو يكون...»[6].

قال الأعلم: «وقال غيره: لو خففنا نمرا...»[7].

قال السيرافي: «لو خففنا نمرا...»[8].

كما حاول الأعلم أن يتخلص من بعض عبارات السيرافي المنسوبة إلى ضمير المتكلم بنسبتها إلى الغائب أو المبني للمجهول:

قال السيرافي	وقال الأعلم
«وعندي فيه وجه آخر...»	وفيه وجه آخر....[9].
«وإنما أردت بقولك...»	وإنما أراد بـ...[10].

(1) النكت 451.
(2) النكت 874.
(3) النكت 868.
(4) النكت 961.
(5) النكت 1142.
(6) شرح السيرافي 4 164.
(7) النكت 1126.
(8) شرح السيرافي 4 154.
(9) النكت 1396.
(10) النكت 335

وهذا القول أعجب إليّ وأقوى....	وهـذا القـول أقـوى...[1].
ورأيت بعـض أصحابنـا...	وذكر بعض النحويين...[2].
والأولى عندي أن يجعـل...	ويجـوز أن تجعـل...[3].
والـقـول عـنـدي....	والقول فيه ما قاله سيبويه...[4].
عـنـد أصحابنـا...	عـنـد البصـريـين...[5].
عـنـد أصـحـابـنـا...	عـنـدهـم...[6].
والذي عندي أن أبـا الحسـن	وكـان الأخـفـش...[7].
والأقـوى عـنـدي...	والأقـوى...[8].

وهذه الظواهر أكثر من أن تعد.

11 ـ كما يلاحظ الدارس أن الأعلم وقع في أخطاء «تقنية» وهو بصدد النقل فنسب كثيرا من النصوص التي قالها السيرافي إلى سيبويه، وقدم لها بقوله: «قال سيبويه» أو «قوله» أو «قال» وهي العبارات التي درج على إدراجها قبل إيراد نصوص سيبويه، ظنا منه بأن ما أورده هو نص الكتاب المراد شرحه، وقد أحصيت ما يزيد على عشرين موضعا أخطأ الأعلم فيها هذا النوع من الخطأ.

وهذه بعض النماذج :

ـ جاء في كتاب «النكت» وقال: وقال سيبويه: «وفي الحكاية...»

---

(1) النكت 1403.
(2) النكت 1454.
(3) النكت 445.
(4) النكت 443.
(5) النكت 858.
(6) النكت 859.
(7) النكت 882.
(8) النكت 964.



و«قال» الأولى تعود على السيرافي، فهو الذي قال في شرحه وقال سيبويه...»[1].

- وجاء في النكت : «وقوله : «وأجاز سيبويه في الشعر...»[2] هذا كلام السيرافي.

- وجاء في النكت أيضا » قال : وقال سيبويه...»[3]

كما نقل الأعلم شرح السيرافي لبعض النصوص وظنه من كلام سيبويه مثلا:

- جاء في النكت»[4] قال: ومثله في الرفع : (بيت من الشعر) قال السيرافي: ومثله في *الرفع*...[5]

ولفظ سيبويه: وهذا شبيه رفعه ببيت سمعناه ممن يوثق بعربيته يرويه لقومه»[6].

- وجاء في النكت «قال: ومن ذلك قولهم... دواليك: قال عبد بني الحسحاس»[7] - قال السيرافي : «ومن ذلك قولهم...»[8].

ولفظ سيبويه: «ومثله - إلا أنه قد يكون حالا وقع عليه الفعل قول الشاعر وهو عبد بني الحسحاس»[9].

- وجاء في النكت «قال: ولو قلت أن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي...»[10]، هذا الكلام لا أثر له في الكتاب في هذا الباب، وهو في شرح السيرافي[11].

---

(1) النكت 1069.
(2) النكت 987.
(3) النكت 1069.
(4) النكت 425.
(5) شرح السيرافي 3/ 82.
(6) الكتاب 1/ 158.
(7) النكت 450.
(8) شرح السيرافي 4/ 134.
(9) الكتاب 1/ 175.
(10) النكت 1062
(11) شرح السيرافي 4، ورقة 108



12 ـ تخلص الأعلم من الشواهد الكثيرة التي وردت في شرح السيرافي واكتفى بشرح شواهد الكتاب وبعض ما ورد في شرح السيرافي (حوالي خمسة وثمانين (85) بيتا مما ذكر في شرح أبي سعيد) التي تجاوز عددها الآلاف.

13 ـ الاعتناء بالعلل، واقتناصها من شرح السيرافي الذي بالغ في ذكرها.

وقد عرف الأعلم في مصادر النحو بتصيده للعلل، وفرحه بها يقول ابن مضاء القرطبي: «وكان الأعلم ـ رحمه الله على بصره بالنحو مولعا بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل»[1].

وإذا علمنا أن كتاب «النكت» غني بالعلل، وأنها مستخلصة من شرح السيرافي، علمنا أن الأعلم عالة على صاحب الشرح في هذا الجانب، وبهذا أفسر تلازم اسْمَيْ السيرافي والأعلم في مصادر النحو المتأخرة، وهذه نماذج من همع الهوامع:

ـ في معرض الحديث عن الموصول وجملة الصلة:

«وجوز قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف وصلها...»[2].

ـ وفي باب المجرورات:

ذكر المؤلف: «قيل (و) بمعنى (ربما) إذا اتصلت مع (ما) قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم...»[3].

وجاء في مغني اللبيب

"العاشر: مرادفة لربما ـ يعنى من"

«قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم»[4].

وغير هذا كثير مما يؤكد تلازم اسْمَيْ السيرافي والأعلم في ظواهر نحوية وتعليلات عقلية، والسبب في ذلك كون كتاب السيرافي المصدر الأول للأعلم منه أَخَذَ وعليه اعْتَمَدَ.

---

(1) الرد على النحاة 13.
(2) همع الهوامع 1 281.
(3) همع الهوامع 4 215.
(4) مغني اللبيب 1 357.



عمل الأعلم في النكت :

يبقى لنا أن نجيب عن سؤال وجيه، وهو : ما هي الإضافات والجديد في كتاب النكت؟

بعد أن تبين لنا - بالنماذج - كيف استخلص الأعلم نكته من شرح السيرافي، نود أن نشير إلى الدور الذي قام به الأعلم في هذا التلخيص وعن منهجه في عمله، وعن الأشياء التي تخلص منها والاستدراكات التي صرح بأنه سيضيفها، قال الأعلم في مقدمة «النكت» بعد أن لاحظ أن الشروح السابقة لا تفي بالطلب :

«فأردت أن أجمع ما فرقوا، وأقصر ما طولوا وأقلل ما كثروا فيه وَ اختلفوا وأنبّه على ما أغفلوا وأستدك ما أهملوا من شرح بيت أو تفسير غريب» - وقد كان يقصد بالدرجة الأولى شرح السيرافي فهل وفى بوعده هذا؟

1 - اختصار عمل السيرافي :

مما لاشك فيه أن شرح السيرافي الذي يقع مخطوطا في ستين وستمائة وثلاثة آلاف صفحة (3660) ، شرح ضخم جدا، وقد كشف لي الاطلاع المباشر عليه أنه مليء بالاستطرادات والإسهابات المملة، وبالتكرار المضني، يقول مازن المبارك : على أن هذا الإسهاب الزائد لم يكن ليفيد القارئ أو ليزيد الشرح إيضاحا بقدر ما يزيده إغراقا في الفروض النظرية ويبعد به عما يتطلبه واقع اللغة من النحو والقواعد...»[1]

وقد أكثر السيرافي من إيراد الأمثلة والأشعار حتى أصبح كلامه سهلا سانجا، ولعل هذا ما دفع بعضهم إلى القول: «النحويون في زماننا ثلاثة: واحد لا يفهم كلامه وهو الرماني، وواحد يفهم بعض كلامه وهو أبو علي الفارسي، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ وهو السيرافي»[2].

---

(1) الرماني النحوي 145

(2) معجم الأدباء 14، 75.



ولعل بسط السيرافي وكثرة الإسهاب لديه هو ما دفع بابنه إلى القول «وضع أبي النحو في المزابل في الإقناع»[1].

وقد كان الأعلم من دون شك مدركا لهذه الحقيقة، وكان يرى ضرورة تصفية هذا الشرح من الإسهابات التي لا موجب لها ومن التحملات والتمارين النظرية التي يرفضها منطق النحو واللغة معا ـ وهذا هو التبرير الوحيد المقبول لعمل الأعلم ـ وقد قام الأعلم فعلا باقتناص نكته من هذا السفر وبلغ مجموع ما انتقى عشر صفحات وخمسمائة صفحة (510) من أصل ستين وستمائة وثلاثة آلاف صفحة (3660)، ويكون بهذا العمل قد قدم لنا كتاب أبي سعيد في صورة مقبولة وحجم معقول ـ نسبيا ـ ويكون قد قدم إلينا أيضا زبدة ما فيه. وعمل من هذا النوع ـ من غير شك يكون قد كلف صاحبه قراءة ذلك الشرح قراءة واعية، وتمثلا سليما، ومن غير شك أن الأعلم حقق بعض ما كان يصبو إليه من تقليم وتشذيب تلك الزيادات في شرح السيرافي، ومن غير شك أيضا أنه حقق بعض ما حققه الزبيدي في اختصاره لكتاب «العين» للخليل وابن الخراط الإشبيلي في اختصاره لكتاب «الرشاطي»: اقتباس الأزهار. فقد وصف اختصار الزبيدي واختصار ابن الخراط بأنهما أفضل من الأصل. ولست في المستوى بحيث أزعم أن اختصار الأعلم أفضل من الأصل.

2 ـ شرح الأعلم شواهد شعرية كثيرة أهملها السيرافي في بابها، وهذه نماذج منها:

ش 158 : مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبا إلا ببين غرابها[2]

ش 160 : بينا نحن نطلبه أتانا معلق وفضه وزناد راع[3].

---

(1) معجم الأدباء 8/ 149، بغية الوعاة 1/ 212.

(2) النكت 300.

(3) النكت 301.

ش 163 : أتاني على القعساء عادل وطبه

برحلي لئيم واست عبد تعادله[1]

ش 165 :مستخفى حلق الماذي يحفزه بالمشرفي وغاب فوقه حصد[2]

ش 166 : تراها من يبيس الماء شهبا مخالط درة منها غرار[3]

ش 322 : سرى بعد ما غار الثريا وبعدما كأن الثريا حلة الغور منخل[4]

ش 323 : نحن الفوارس يوم المنو ضاحية جنبى فطيمة لا ميل ولاعزل[5]

ش 338 : كأن نسج العنكبوت المرمل[6].

ش 776 : ألام على لو ولو كنت عالما بأذناب لو لم تفتني أوائله[7]

ش 917 : قالت سليمى : لا أحب الجعدين.

ولا السباط إنهم مناتين[8].

ش 930 : سرت إليه من أعلى السور[9]

- كما اهتم الأعلم بنسبة بعض الشواهد التي لم ينسبها السيرافي.

وهذه أمثلة مها :

ش 215 : نظارة حين تعلو الشمس راكبها

طرحا بعيني لياح فيه تحديد[10]

---

(1) النكت 303.
(2) النكت 304.
(3) النكت 304.
(4) النكت 499
(5) النكت 499.
(6) النكت 518.
(7) النكت 1067.
(8) النكت 1327.
(9) النكت 1361.
(10) النكت 361.



لذي الرمـــة.

ش 286 : أعبدا حل في شعبي غريبا

ألؤما لا أبا لك واغترابا[1]

لجرير :

ش 301 : ناج طواه الأين مما وجفا طي الليالي زلفا فزلفا[2]

للعجاج :

ش 318 : ألا ياليل ويحك نبئينا فأما الجود منك فليس جود[3]

عبد الرحمان بن حسان.

ش 348: وارتعن حين أردن أن يرميننا

نبلا بلا ريش ولا بقداح[4]

لابن ميادة :

ش 351: مررت على وادي السباع ولا أرى

كوادي السباع حين يظلم واديا[5]

سحيم بن وثيل .

هذه الأبيات - وغيرها كثير - وردت في شرح السيرافي مجردة من النسبة فنسبها الأعلم إلى أصحابها المنصوص عليهم.

- كما اهتم الأعلم بإتمام ماورد شطرا أو قطعة بيت في شرح السيرافي، وهذه أمثلة على ذلك :

---

(1) النكت 442.

(2) النكت 456.

(3) النكت 483.

(4) النكت 534.

(5) النكت 541.



ش 328 : أنصب للمنية تعتريهم رجالي أم هم درج السيول

ذكر السيرافي قطعة منه وأتمه الأعلم[1].

ش 331 : ظللنا بمستن المرور كأننا لدى فرس مستقبل الريح صائم

ذكر السيرافي عجزه وأتمه الأعلم[2].

ش 202 : ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

ذكر السيرافي عجزه وأتمه الأعلم[3].

ش 203 : دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني

ذكر السيرافي صدره وأتمه الأعلم[4].

- كما اهتم الأعلم بشرح كل بيت - وبيان موضع الشاهد فيه في حين قد يذكر السيرافي مجموعة شواهد، ويعلق عليها بجملة واحدة، مثلما فعل في (ش 354-355-356-357).

قال بعد أن أوردها «وهذه كلها شاهد في تذكير اسم الفاعل وفاعله مؤنث»[5].

في حين وجدت الأعلم يفرد كل واحد منها بالشرح.

كما اهتم الأعلم اهتماما واضحا بشرح الغريب من اللغة وبخاصة في الشعر فقلما يمر عليه بيت لا يشرح لغته ويبين معناه ويذكر سببه وظروف إنشاده.

- كما وجدت الأعلم يذكر بعض الأبيات التي تلي الشاهد أو تتقدم عليه لم ترد في شرح السيرافي[6].

---

(1) النكت 505.

(2) النكت 512.

(3) النكت 857.

(4) النكت 858.

(5) شرح السيرافي 3 /332.

(6) انظر مثلا ما بعد الشاهد 85-243-338-340.

هذا فضلا عن المقدمة التي وضعها لكتابه على عكس السيرافي،

وزيادة باب في إضافة الاسم إلى الله عز وجل لا أثر له في شرح السيرافي.

كما زاد بعض الآراء لعلماء أمثال المبرد والزيادي والأخفش وزاد تعليلات كثيرة لم ترد في شرح السيرافي، وقد قدم لها بقوله : (وعلة ثانية، أو والقول عندي...).

مثال هذه الزيادات قال السيرافي «قال سيبويه: تحسب وتضع لا يكون فيه...»[1].

قال الأعلم: «ووقع في آخر الباب قال أبو الحسن الأخفش: تحسب وتضع لايكون فيه...»[2]

وغير هذا كثير. أحلت عليه في هوامش التحقيق.

معارضة السيرافي : لمّ يكتف الأعلم بالنقل والمسايرة بل رد كلام أبي سعيد حيث ذكر تقديرا في شرح كلامِ سيبويه «فهو كائن ومكون».

قال: «هذا تقدير السيرافي وغيره، وهو مدخول لأن الجملة التي هي تفسير الأمر المضمر في كان خبر عنه في الحقيقة...»[3].

استدراك على سيبويه والسيرافي معا، وذلك في باب الأبنية حيث ذكر عشرات الأبنية التي لم ترد في الكتاب ولا في شرح السيرافي، وذكر صيغها وأمثلتها وشرح الغريب منها.

وحاول أن يتخلص من عبارات السيرافي، إلا أن هذه المخالفات ضئيلة جدا إذا ما قيست بمجموع العمل.

---

(1) شرح السيرافي 6، 286.

(2) النكت 1419.

(3) النكت 142.



مآخذ على الأعلم :

ومع أن الأعلم حاول أن يقدم كتاب «النكت» خاليا مما عابه على شراح الكتاب إلا أنه وقع في بعض الثغرات، ولا بأس من تسجيل بعض المآخذ عليه في كتابه هذا :

1 ـ ضللنا بمقدمته المصطنعة، ولم يصرح بطبيعة عمله خلافا لما توجبه الأمانة العلمية.

2 ـ مبالغته في الشرح اللغوي حيث شرح الصعب الغريب والسهل المألوف.

3 ـ الإسهاب في بعض القضايا، والإطالة المملة على عكس ما وعد به من أنه سيوجز.

4 ـ شرح بعض قضايا الكتاب التي لا يصح أن نقول عنها إنها نكت مثل حديثه عن كتابة الهمزة وإسهابه في ذلك.

5 ـ بالغ في شرح الشواهد على حساب النص ـ نص الكتاب ـ وأطال في ذكر أخبارها.

6 ـ انتحال آراء السيرافي مع الإحجام عن الإشارة إلى ذلك.

7 ـ تشويه نصوص الكتاب والسيرافي.

8 ـ ساير السيرافي في بعض الأخطاء التي وقع فيها مثل قول السيرافي «وكان ـ عامرا ـ قد أتى النبي صلى الله عليه وسلم هو وأربد بن ربيعة أخو لبيد ليغتالاه»[1].

ونقل الأعلم هذا الخطأ في شرحه[2].

والصواب أن أربد هذا ابن قيس لأنه أخ لبيد لأمه وليس لأبيه حتى ينسب لربيعة[3].

---

(1) شرح السيرافي 3/118.

(2) مجمع الامثال 2/57.

(3) النكت 442.



بين النكت والاستدراك[1] :

سار الأعلم مع شرح السيرافي خطوة خطوة ينتقي منه نكته، ويرفض إسهاباته، ويختار من شرح اللغة ما يريد، ويشرح ماأغفل من كل ذلك حتى إذا وصلنا إلى باب الأبنية، ترك الأعلم السيرافي، وانتقل إلى كتاب وثيق الصلة بمحتوى هذا الباب، وهو «الاستدراك» للزبيدي.

وكنت قد أشرت في مصادر ثقافة الأعلم إلى أنه درس هذا الكتاب ودرّسه[2] وخبر محتواه وأدرك قيمته في مجال الأبنية.

يبدأ الزبيدي كتابه :

1 - بإيراد أبنية الكتاب.

2 - استدراك ما فات سيبويه.

3 - شرح غريب الباب.

وحين نعود إلى كتاب النكت نجد أنه - في هذا الباب – يذكر:

1 - أبنية الكتاب ويشرح غريبها

2- يذكر ما استدرك على سيبويه

ويذكر الأبنية بنفس ترتيب الزبيدي وبنفس شرحه اللغوي ويذكر ما استدركه الزبيدي بالحرف وبنفس الشرح اللغوي أيضا، ويكفي أن أقول إنني اعتمدت عليه في تصويب كثير من الأبنية المحرفة في النكت وبخاصة مما استدرك به على الكتاب. وأستطيع أن أقول إن باب الأبنية في النكت يقابله «الاستدراك» للزبيدي، باستثناء بعض الفروق الضئيلة.

---

(1) كتاب الاستدراك على أبنية سيبويه لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة 379 هـ، طبع الكتاب بعناية جويدي بروما سنة 1890. وقام بإعداد دراسة حوله ألبير مطلق: الحركة اللغوية في الأندلس 135.
(انظر ترجمة الزبيدي: وفيات الأعيان 7/4، معجم الأدباء 1 180، بغية الوعاة 1 34، بروكلمان 2 280).

(2) انظر : ص 13 من الدراسة.



وهذه بعض النماذج التي تدل على النقل الحرفي :

جاء في كتاب الاستدراك: «قال أبو بكر: وقد جاء أيضا من هذا الباب مما لم يأت به سيبويه : إفعلّة قالوا هو إكبرّة قومه إذا كان أقعدَهم في النسب، وفعنلاء قالوا : حبنطاء بمعنى حبنطى للعظيم البطن، وفعيلاء قالوا : حفيساء للرجل القصير، وحيفس..."[1].

وجاء في النكت : "ومما جاء به غير سيبويه من باب زيادة الهمزة : إفعلة وذلك قولهم : هو إكبرة قومه إذا كان أقعدهم في النسب، وفعنلاء وذلك : حبنطاء للعظيم البطن. وفعيلاء وذلك حفيسأ للقصير من الرجال...»[2]

وجميع العناوين التي ذكرها الأعلم مما لم يأت به سيبويه يقابلها في الاستدراك عنوان «الزيادة».

انظر من الاستدراك ص 21 ومن النكت 1543

انظر من الاستدراك ص 22 ومن النكت 1524

انظر من الاستدراك ص 23 ومن النكت 1527

انظر من الاستدراك ص 27 ومن النكت 1534

انظر من الاستدراك ص 31 ومن النكت 1551

وكذلك اعتمد الأعلم على الزبيدي في الشرح اللغوي لهذه الأبنية.

قال الأعلم : «تفسير غريب الباب : من ذلك الأفكل: الرعدة.

والأيدع : دم الأخوين. والأجرد : نبت يخرج عند الكمأة ويستدل به عليها»[3].

وقال الزبيدي : «تفسير غريب الباب : قال أبو بكر : الأفكل : الرعدة.

والأيدع : دم الأخوين وهو الشيان. والإجرد : نبت واحدته إجردة وهي تنبت بين ظهراني الكمأة ويستدل بها على موضعها من الأرض...»[4].

---

(1) الاستدراك ص 8.

(2) النكت 1504.

(3) النكت 1499 - 1504.

(4) الاستدراك 8، وانظر 21-23..



وهذا نموذج لما أخذت من الاستدراك لتعديل نص الأعلم.

قال في النكت: «والعدبس: الجمل القوي الضخم الرجل القوي على الأسفار»[1]

وقال الزبيدي: "والعدبس: الجمل القوي الضخم. **والعملس**: الرجل القوي على الأسفار»[2]

هذا ناهيك عن التحريفات والتصحيفات.

وأشير إلى أن الأعلم تخلص من:

1 - النماذج الشعرية التي أتى بها الزبيدي.

2 - من نسبة الآراء إلى أصحابها عند شرح الأبنية لغويا.

3 - من ذكر وزن أو صيغ الأبنية الواردة في الكتاب والاكتفاء بالأمثلة، في حين كان الزبيدي يلتزم بذكرها.

وفيما عدا هذه الملاحظات كان اعتماد الأعلم على الزبيدي واضحا كل الوضوح واعتماده عليه يفترض أن يكون نابعا من:

1 - اعتقاده أن كتاب «الاستدراك» خير ما يمكن الاعتماد عليه في باب الأبنية، وأن شرح السيرافي لا يفي بالطلب في هذا الجانب.

2 - محاولة إخفاء الاعتماد الكلي على شرح السيرافي، باعتماده على مصدر آخر.

بين شرح شواهد الكتاب وشرح السيرافي

تبين مما مضى أن كتاب النكت مستخلص من شرح السيرافي، وأن شرح الشواهد مستخلص من النكت، بقي لنا بعد هذا أن نقرر أن شرح الشواهد مستخلص من شرح السيرافي. وقد توافرت لدي نصوص كثيرة جدا منقولة من شرح السيرافي في كتاب «النكت» وهي بالحرف في «شرح الشواهد».

---

(1) النكت 1553.

(2) الاستدراك 35.



قال في النكت : «لأن الشاعر المجيد قد يبني القافية علي ما يوجبه الإعراب ويجري باقي الشعر على تقديره ذلك الإعراب، وإن كان لا يظهر ولا يلفظ به كقول الحطيئة :

شاقتك أظعان لليلى   دون ناظرة بواكر.

وهذه القصيدة موقوفة. ولو أطلق أبياتها كلها لكانت مرفوعة. وكقول الكميت:

قف بالديار وقوف زائر   وتأنَّ أنك غير صاغر

فلو أطلق أبيات هذه القصيدة لكانت مخفوضة كلها»[1].

هذا النص «مثلا ـ تجده في شرح شواهد الكتاب»[2].

وفي شرح السيرافي[3]، مع تغيير بسيط في بعض الكلمات.

وبهذه الخلاصة يكون الأعلم عالة على أبي سعيد السيرافي في مؤلفين شهـ بهما (النكت ـ وشرح شواهد الكتاب). ومن السيرافي استوحى شهرته.

ولا أكتم الدارس أن مكانة الأعلم النحوية التي تحدثت عنها الأجيال مر تلاميذه ومصادر ترجمته قد أصابها شيء من الفتور لديّ، وبخاصة على مستو التأليف النحوي أما على مستوى «المشيخة» فقد كان كثير الحفظ قوي الحجـ حاضر الإجابة، مستوعيا لأبواب النحو، ولكن هذه الخصال لم تترجم إلى عل مكتوب «أقصد في النحو».

ولعل هذا الحكم يتغير إذا اكتشفت مؤلفاته المفقودة مثل «المخترع فر إذاعة سرائر النحو» وغيره.

---

(1) النكت 516.

(2) الكتاب 1 215.

(3) شرح السيرافي 3 255.



نتائج البحث :

تتلخص نتائج هذه الرسالة في النقط الآتية :

1 - محاولة تقديم كتاب من كتب الأعلم الشنتمري المخطوطة محققا بمنهج واضح ودقيق.

2 - إعداد دراسة حوله كشفت النقاب عن طبيعته وبينت مادته وعلاقته بغيره من المؤلفات.

3 - تذييل هذا العمل بالفهارس العلمية الضرورية التي تتيح للباحث إمكانية الاستفادة من الكتاب.

4- إثارة بعض القضايا المتعلقة ·

1 - باسم الأعلم والاضطراب الواقع فيه.

2 - بنسبة بعض المولفات للأعلم والشك في تلك النسبة ومحاولة ردها.

3 - بالفصل بين مؤلفين للأعلم ظنهما عدد كبير من الباحثين كتاباً واحداً ومحاولة توضيح ذلك.

5 - اكتشاف واقع وطبيعة كتاب النكت وكيف أنه مستخلص من شرح السيرافي الضخم وبيان ذلك بالأدلة والنماذج.

6 - بيان العلاقة بين شرح الأعلم لشواهد الكتاب، وكتاب النكت وكيف أن الأول مستخلص من الثاني.

7 - التوصل إلى اكتشاف العلاقة بين قسم الأبنية من كتاب النكت وكتاب «الاستدراك على أبنية الكتاب لأبي بكر الزبيدي»، وكيف أنه مصدر الأعلم الأول في هذا المبحث.

8 - بيان العلاقة بين شرح الشواهد للأعلم وشرح السيرافي، كنتيجة منطقية لعلاقة «النكت» بشرح السيرافي.



على هامش التحقيق

1 - تحقيق الاسم.

2 - تحقيق العنوان.

3 - تحقيق النسبة.

4 - وصف المخطوط.

5 - المنهج المتبع في التحقيق.

6 - نماذج من المخطوط.

1 ـ تحقيق الاسم :

هو يوسف بن عيسى بن سليمان، أو ابن سليمان بن عيسى أبو الحجاج الأعلم الشنتمري.

يلاحظ من تتبع المصادر التي ترجمت للأعلم اضطرابا واضحا في تقديم الأب عن الجد أو تأخيره عنه.

ففي كتاب الصلة ورد اسمه: يوسف بن عيسى بن سليمان[1] وهو أقدم كتاب ترجم له، وعنه أخذت مصادر وكتب التراجم المتأخرة.

إلا أن الملاحظ أن معظم تلك المصادر أوردت الاسم بتقديم سليمان على عيسى[2] خلافا لما ذكره ابن بشكوال.

وبعض تلك المصادر أوردت الاسم في بعض المواضع عيسى بن سليمان، وفي بعضها الآخر: سليمان بن عيسى، واكتفت في مواضع أخرى بذكر اللقب أوالكنية مكتفية بهما عن باقي الاسم.

ولعل هذا الاضطراب هو الذي حير بروكلمان إذ وقف على يوسف بن سليمان وجعل لفظة (عيسى) بين قوسين[3] إذ لم يعرف أتتقدم على سليمان أم تتأخر عنه؟

وبناء على هذا الاضطراب، ذهب بعض الباحثين إلى تركيب ما جاء في الصلة (عيسى بن سليمان) وما ورد في غيره (سليمان بن عيسى) رغبة في معرفة المزيد من نسب الأعلم، فكانت الخلاصة :

---

(1) الصلة 2 . 643.

(2) انظر مصادر ترجمة الأعلم ص 3 من هذه الرسالة.

(3) تاريخ الأدب العربي 5. 352 - 353.



عيسى بن سليمان بن عيسى. يقول محقق شرح حماسة أبي تمام للأعلم: «ولعل من الأفضل أن نزعم أن اسم ذلك الوالد واسم من سلفه من أصوله كان :

عيسى بن سليمان بن عيسى وقد يقوي هذا الزعم ما ورد في الصلة من أنه: عيسى بن سليمان، وما ساقته مصادر أخرى من أنه: سليمان بن عيسى، يمكن أن يُحمل على أنه إسناد إلى جده»[1].

وذهب غيره إلى عكس هذه المعادلة حيث بدأ بما ورد في المصادر الأخرى وثنى بما أورده صاحب الصلة فكانت الخلاصة: سليمان بن عيسى بن سليمان[2]، وهي خلاصة مخالفة لسابقتها كما ترى.

والخلاصتان لا تبعدان عن الافتراض الذي لا يستند إلى أساس علمي، زيادة على الجمع العشوائي بين ما جاء في مصادر مختلفة.

والفصل في هذه المسألة يبقى من قبيل الفرض أيضا لأن المصادر التي ترجمت للأعلم أو ذكرت اسمه لا تسعفنا بمعرفة المزيد من أصل الأعلم ونسبه.

وإذا أمكن لي أن أعلل سبب هذا الاضطراب، فإنما مرجعه إلى أن الرجل لم يكن معروفا باسمه ولا باسم جده خلافا لما زعمه محقق شرح الحماسة[3]. وإنما عرف بلقبه «الأعلم» فابن هشام في المغني لم يزد في مواضع عديدة على ذكر «الأعلم»، وفي همع الهوامع مثلا، ورد ذكر «الأعلم» في واحد وعشرين موضعا وهي كل المواضع التي ذكر فيها[4].

أما كتاب النكت ـ وغيره من مؤلفات الأعلم ـ فيحمل اسمه على هذه الصورة: يوسف بن سليمان بن عيسى.

ونحتفظ بالاسم على هذه الصورة استئناسا، إلى حين التعرف إلى مؤلفات الأعلم المفقودة كفهرست ما رواه عن شيوخه وكتاب المخترع... عسى أن تقدم لنا جديدا.

---

(1) شرح حماسة أبي تمام ص 6 (رسالة).

(2) ورد الاسم بهذه الصورة بهامش كتاب الصلة، «والنص في الطبعة الأوربية: يوسف بن سليمان بن عيسى بن سليمان» 2 /643.

(3) شرح حماسة أبي تمام ص 7.

(4) همع الهوامع مثلا: 1 /40 - 86 - 125 - 161.



2 ـ تحقيق العنوان :

تعددت صور عنوان هذا المخطوط، فقد سماه صاحبه في الورقة الأولى وهي ورقة الغلاف «كتاب النكت في تفسير على كتاب سيبويه رحمه الله وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه»[1].

وسماه في مقدمة شرحه للحماسة : «النكت في تبيين الخفي من كتاب سيبويه»[2].

وسماه في شرح شواهد الكتاب «النكت» في تسع مواضع.

أما ابن خير فقد اطلق عليه اسم : «النكت في كتاب سيبويه»[3]

وسماه الزركلي «النكت على كتاب سيبويه»[4].

ولم تزد جميع مصادر ترجمة الأعلم على تسميته «بالنكت» وكذلك كتب النحو[5].

ويلاحظ الدارس أن العنوان الأقرب للصواب هو عنوان المخطوط ـ نفسه، وأن المصادر الأخرى سواء مؤلفات الأعلم أو مصادر ترجمته قد تصرفت في العنوان بالاختصار، وتلك سنة جارية في العناوين المطولة.

وصورة العنوان كما استقر عليه الباحث هو: «كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه» مع حذف «على» الواردة في العنوان، لأنها تبدو مقحمة في المعنى وزائدة في المخطوط إذ كتبت فوق ورقة استخدمت لإصلاح خرم به.

وأشير إلى أنني سأكتفي أثناء إحالتي على هذا الكتاب بلفظة «النكت» مستغنيا عما تبقى من العنوان.

---

(1) النكت ص 141.

(2) شرح الحماسة ص 2.

(3) فهرس ابن خير 314 - 535.

(4) الأعلم 8 233.

(5) انظر مثلا: الوضع الباهر 35، والأشباه والنظائر 1 303.



3 ـ تحقيق النسبة :

توافر لدي من الأدلة على أن كتاب النكت للأعلم ما لم يتح لي أدنى فرصة للشك في هذه النسبة.

ومن هذه الأدلة :

1 ـ يحمل كتاب النكت اسم مؤلفه ـ بنفس خط المخطوط ـ كاملا.

2 ـ كتب على ورقة الغلاف مصنف هذا الكتاب له كتاب شرح فيه أبيات كتاب سيبويه سماه «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب».

3 ـ ذكر الأعلم كتابه النكت في تحصيل عين الذهب، وفي مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام ـ والقضايا التي أحال عليها واردة في النكت، فمثلا قال في الكتاب «وقد بينت علة هذا على مذهب سيبويه في كتاب النكت»[1] والحديث عن شاهد ورد في النكت[2] ـ زيادة على النصوص المشتركة بين النكت والتحصيل والتي نقلها الأعلم بالحرف في كتابه التحصيل.

4 ـ ذكرت مصادر ترجمة الأعلم كتاب النكت منسوبا إليه.

5 ـ آراء واقتباسات من كتاب ألنكت في مصادر مختلفة موضعها واضح في النكت[3].

من خلال هذه الأدلة تبين لي أنه لا موضع لأدنى شك في هذه النسبة على الرغم من أن نحاة كثيرين ألفوا في شرح كتاب سيبويه كتبا حملت عنوان النكت ـ أمثال الزيادي (ت 249 هـ) ومبرمان (ت 345 هـ) والرماني (ت 384 هـ) وابن هشام اللخمي (ت 570 هـ) ـ وعلى الرغم من اشتراك «الأعلم» مع غيره في هذا اللقب.

---

(1) الكتاب 1 148.

(2) النكت 409.

(3) الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر 35 ـ الأشباه والنظائر 1 303.



4 ـ وصف عام للمخطوط :

اعتمدت في تحقيق كتاب النكت على الأصل الوحيد المحفوظ في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 142 ق.

وتوجد في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة صورة عنه غير مفهرسة.

يبلغ عدد أوراقه 255 ورقة، أي 510 صفحة بما في ذلك ورقة الغلاف التي يبدأ منها الترقيم. وإذا استثنيناها يبقى العدد 509 من الصفحات. ويبدو أن الأرقام طارئة على المخطوط، ومقياس الصفحات 27 x 24 سم.

عدد سطورها 27 سطرا[1].

متوسط عدد كلمات السطر الواحد 14 كلمة إلى 16 كلمة، نسخت بخط نسخي قديم جيد ومحكم.

أهم الملاحظات المميزة لهذه النسخة :

1 ـ على صفحة الغلاف بخط تمليك «ملك لله تعالى بيد سيدي محمد بن ناصر[2] كان الله له آمين».

وعنوان الكتاب واسم مؤلفه. وكتب في أسفل الورقة « مصنف هذا الكتاب له كتاب شرح فيه أبيات كتاب سيبويه سماه تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب».

وعلى هذه الصفحة أوراق لازقة غير شفافة غطت معظم ما كتب عليها.

عليها ختم الخزانة العامة (مخطوطات الأوقاف) رقم 142 ق.

---

(1) باستثناء الصفحة الأخيرة فإن عدد سطورها 18 سطرا.

(2) هو محمد بن ناصر الدرعي، رأس العلم والعمل والولاية.
عالم جليل عارف بالله. توفي سنة خمس وثمانين وألف (1085)
انظر ترجمته: الاعلام للزركلي 7: 293. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري 7: 108.



2 - لا تحمل هذه النسخة اسم ناسخها ولا تاريخ النسخ[1]. ولا مكانه والملاحظ أن الناسخ قد بذل جهدا واضحا في تجويدها.

3 - تعرض القسم الأول من المخطوط للطمس والتلف بسبب:

1 - آثار الرطوبة.

2 - أكل أرضة.

3 - العلاج الذي أتلف سطورا بكاملها بسبب الورق غير الشفاف الذي استخدم لذلك.

فالرطوبة مثلا تبدأ من الصفحة الأولى إلى ص 48 أتلفت السطور الأولى من الصفحات، ويتراوح التلف ما بين سطر وثلاثة أسطر، أما الصفحات الخمسة الأولى فهي ملطخة في معظمها.

وأكل الأرضة من الصفحة الأولى حتى ص 72، وسط السطر الثالث من كل صفحة. زيادة على الخروم المتفرقة التي تتخلل المخطوط.

4 - العناوين وتراجم الأبواب وبداية الفصول وبداية كلام سيبويه (قوله - قال الشاعر...) كتبت بخط واضح مميز.

5 - على حواشي المخطوط تعليقات :

أ - بنفس خط الناسخ : وهي مما استدركه الناسخ إذ يبدو أنه عرض هذه النسخة على نسخة أخرى كاملة، والزيادات تتراوح بين لفظه واحدة، إلى صفحة كاملة، تحوي شاهد الشعر، أو نسبة بيت، أو ذكر أحد النحاة...

ب - بخط مخالف وهو لأحد القراء إذ يذكر «أخبرنا شيخنا محمد بناصر...» وهي تعليقات بخط رديء، تبدو هزيلة وبسيطة.

---

(1) وكل ما استطعت أن أتبينه أنها كانت تدرس على يد الشيخ محمد بن ناصر الدرعي في القرن الحادي عشر الهجري



6 ـ وقع تكرير كلمات عديدة (في نهاية الصفحة وبداية الصفحة الموالية[1]) أووسط الصفحة نفسها، وقد يبلغ التكرار كلمة أو كلمتين وأطول تكرار عدد سطوره ستة.

7 ـ يكتب الآيات القرآنية دون أن يفصلها عن غيرها من الكلام وقد لا يذكر قبلها لفظ الجلالة، بل يكتفي بقال وقوله...

كما كتب الشواهد الشعرية : سطرا واحدا دون فصل بين شطري البيت، وقد يتم بقية السطر بكلام منثور. وقد يذكر ثلاثة أبيات من الرجز في سطر واحد.

8 ـ يتخلل المخطوط تحريفات وتصحيفات وقع فيها الناسخ، وهذه بعض الأمثلة، مرتبة كما يلي :

اللفظة مصححة وصورتها كما جاءت في الأصل ورقم الصفحة:

تلقني	يلتقي	ص 91
علا	عملا	ص 92
سلى	سلمى	ص 36
وأخيه	واجبه	ص 107
زرعت	ذرعت	ص 107
لن تراها	لو تراها	ص 112
قروت	قررت	ص 113
وواجبه	والواحد	ص 119
لا فالها	لاقبالها	ص 120[2].

وهي عديدة، صححت ما استطعت منها أثناء تحقيق النص.

---

(1) وهو ما يعرف بالتعقيبة أو الرقاص

(2) أرقام الصفحات تشير إلى موضع اللفظة في الأصل المخطوط.



9 ـ هناك أغلاط في النسخ منها الكتابية والإملائية والصرفية :

ـ كتابة الألف الممدودة مقصورة، والعكس : أعيا : أعيى

يأبى: يأبا ـ ... فليهنئ : فليهنأ. اللهى : اللها.

ـ حذف الألف من بعض الأعلام مثل الحارث تكتب الحرث[1] ومالك : ملك[2] ـ وإبراهيم : إبرهيم[3].

إهمال الهمزة الممدودة المتأخرة: هؤلاء: هؤلا[4] ـ السماء: السما ـ القراء: القرا...

ـ تسهيل الهمزة : فليهنأ : فليهنا. يومئذ : يوميذ.

ـ زيادة الألف بعد الأفعال المنتهية بواو مثل : يغدو يكتبها يغدوا[5] وقد يحذف الألف اللاحقة لواو الجماعة مثل : قالوا[6] ـ وقد يضيف هذه الألف إلى الأسماء المجموعة عند إضافتها مثل: الحافظو عورة العشيرة، يكتبها : الحافظوا[7] وقد يحذف هذه الألف إذا كانت غير منطوقة مثل: يا ابن: يكتبها : يابن[8] ـ فالداهية: فالداهية[9] بلاد ابن قادر: بلاد بن قادر[10].

هذه مجموعة ملاحظات أمكن تسجيلها، وقد أغفلت كثيرا منها هـهنا ونبهت عليها أثناء تحقيق النص.

---

(1) النكت 92.

(2) النكت 111- 114.

(3) النكت 368.

(4) النكت 87.

(5) النكت 272.

(6) النكت 129.

(7) النكت 88

(8) النكت 123.

(9) النكت 119.

(10) النكت 302.

(أرقام الصفحات المذكورة أعلاه تشير إلى موضع اللفظة في الأصل المخطوط).



5 ـ المنهج المتبع في التحقيق :

يقتضي المنهج العلمي أن يقدم الكتاب المعد للتحقيق في أقرب الصور التي أرادها له مؤلفه، وأن يُؤدى الكتاب أداء صادقا كمّا وكيفا بقدر الإمكان، لذلك توخيت في بحثي هذا الدقة في العمل والأمانة في الأداء والالتزام بالمنهج الموحد.

ورسمت الخطوات المنهجية الآتية :

1 ـ المحافظة على النص كما ورد في النسخة الأصلية الوحيدة، كما راعيت في أثناء النسخ ترتيب فقرات الكتاب وإيضاح عناوين الأبواب بخط واضح وتمييز كلام سيبويه بوضع خط تحته حتى يستطيع القارئ أن يميزه عن شرح الأعلم له، واستعملت النقط والفواصل والأقواس والمزدوجات وما يستعمله المحقق حسبما جرت به سنن المحققين وأعراف التحقيق.

2 ـ اعتمدت في إكمال النصوص التي اعتراها طمس من مظانها ومن مؤلفات الأعلم ومصادر النحو عامة، وحين يتعذر ذلك كنت أقدرها تقديرا وأضع ما زيد على النص بين معقوفتين وأحيل عليه في الهامش.

3 ـ غيرت ما رجحت أنه سهو أو تحريف أو تصحيف وقع فيه الناسخ، وأثبت ما اعتقدت أنه الصواب، وأشرت إلى ذلك في الهامش وإلى صورته الأصلية.

4 ـ أثبت ما زيد من الهامش واعتقدت أنه من صميم النص في المتن أما ما كان من تعليق القراء فقد أثبته في الهامش محيلا على موضعه.

5 ـ عمدت إلى تخريج الآيات القرآنية ـ بعد وضعها بين قوسين مزهرين، وأشرت في الهامش إلى موضعها من المصحف مبتدا برقم الآية ثم اسم السورة ورقمها.

واعتمدت في تخريج الآيات التي ذكر لها المؤلف وجها من وجوه القراءة على كتب القراءات وكتب إعراب القرآن وكتب التفسير.

6 ـ خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث.

7 ـ خرجت الأمثال العربية من كتب الأمثال.



8 ـ حاولت قدر الإمكان تخريج النصوص التي ذكر المؤلف أسماء قائليها من كتبهم و من الكتب التي نقلت عنهم.

أما نصوص سيبويه فقد خرجتها من كتابه معتمدا على طبعتيه، وقارنت بين الروايات وأشرت إلى الفروق والاختلافات.

كما عمدت إلى توثيق بعض المسائل النحوية الواردة في النكت بما يشبهها أو يتصل بها من الكتب النحوية.

أما المسائل الخلافية فقد خرجتها من الإنصاف والهمع وكتب الخلاف.

والقضايا اللغوية، وشرح الألفاظ من كتب اللغة والمعاجم. وذكرت (مادة اللفظة مع رقم الصفحة.

9 ـ خرجت شواهد الشعر أولا من دواوين أصحابها ثم المجاميع والجمهرات الشعرية، ثم من كتب النحو وأخيرا من كتب اللغة والمعاجم. واتبعت الترتيب التاريخي في سرد المصادر والمراجع إلا في حالات نادرة مثل وجود علاقة بين مصدرين كالعلاقة التي تجمع بين كتاب سيبويه وشرح الأعلم.

أ ـ نسبت الأبيات غير المنسوبة، ووثقت نسبة المنسوب منها.

ب ـ أتممت ما كان شطرا أو جزءا من بيت.

ج ـ ذكرت الروايات الواردة في البيت.

د ـ بينت موضع الشاهد معتمدا في ذلك بالدرجة الأولى على كتاب الأعلم في شرح شواهد الكتاب، ثم على غيره.

هـ ـ شرحت بعض الألفاظ التي تحتاج إلى الشرح.

10 ـ ترجمت باختصار شديد لبعض الأعلام الذين وردت أسماؤهم في النكت من النحاة والشعراء.

11 ـ عمدت إلى ضبط الآيات والأحاديث والأشعار والأمثال والأبنية الصرفية ونصوص الكتاب حرصا على سلامة النص.



12 ـ اختصرت عناوين بعض الكتب المطولة، وبينت ذلك في فهرس المصادر والمراجع بتفصيل.

13 ـ ذيلت هذا العمل بفهارس عامة للرسالة:

أ ـ فهرس الآيات: حسب ورودها في القرآن ابتداء برقم الآية واسم السورة ثم رقمها.

ب – رتبت الأمثال والأعلام والأحاديث ترتيبا ألفبائيا.

ج ـ الأشعار: رتبتها حسب البحور متبعا في ذلك الترتيب العروضي المعروف[1] ـ ورتبت القوافي حسب حركة الروي مبتديا بالمقيد ثم المنصوب ثم المرفوع فالمجرور. ثم جعلت لكل شاهد رقما خاصا به، أما المكرر فقد احتفظت له بالرقم الأول.

وجردت الأبيات التي أتى بها الأعلم للتمثيل من الترقيم، ورتبت القوافي بعد ذلك متبعا أرقامها وموضعها من الكتاب.

د ـ رتبت الأبواب المشروحة حسب ورودها في النكت مع بيان موضعها فيه وفي الكتاب وفي شرح السيرافي.

هـ ـ رتبت الألفاظ ترتيبا ألفبائيا مع ذكر جذر الكلمة وموضعها.

و ـ رتبت المصادر مبتدئا بالمخطوطات تليها المصادر والمراجع ورتبتها حسب أسماء مؤلفيها ترتيبا ألفبائيا. ويليها الرسائل الجامعية التي رتبتها حسب أسماء الباحثين المتقدمين بها، تليها الدوريات.

وأثناء التحقيق اكتفيت بذكر اسم المصدر دون ذكر لمؤلفه.

---

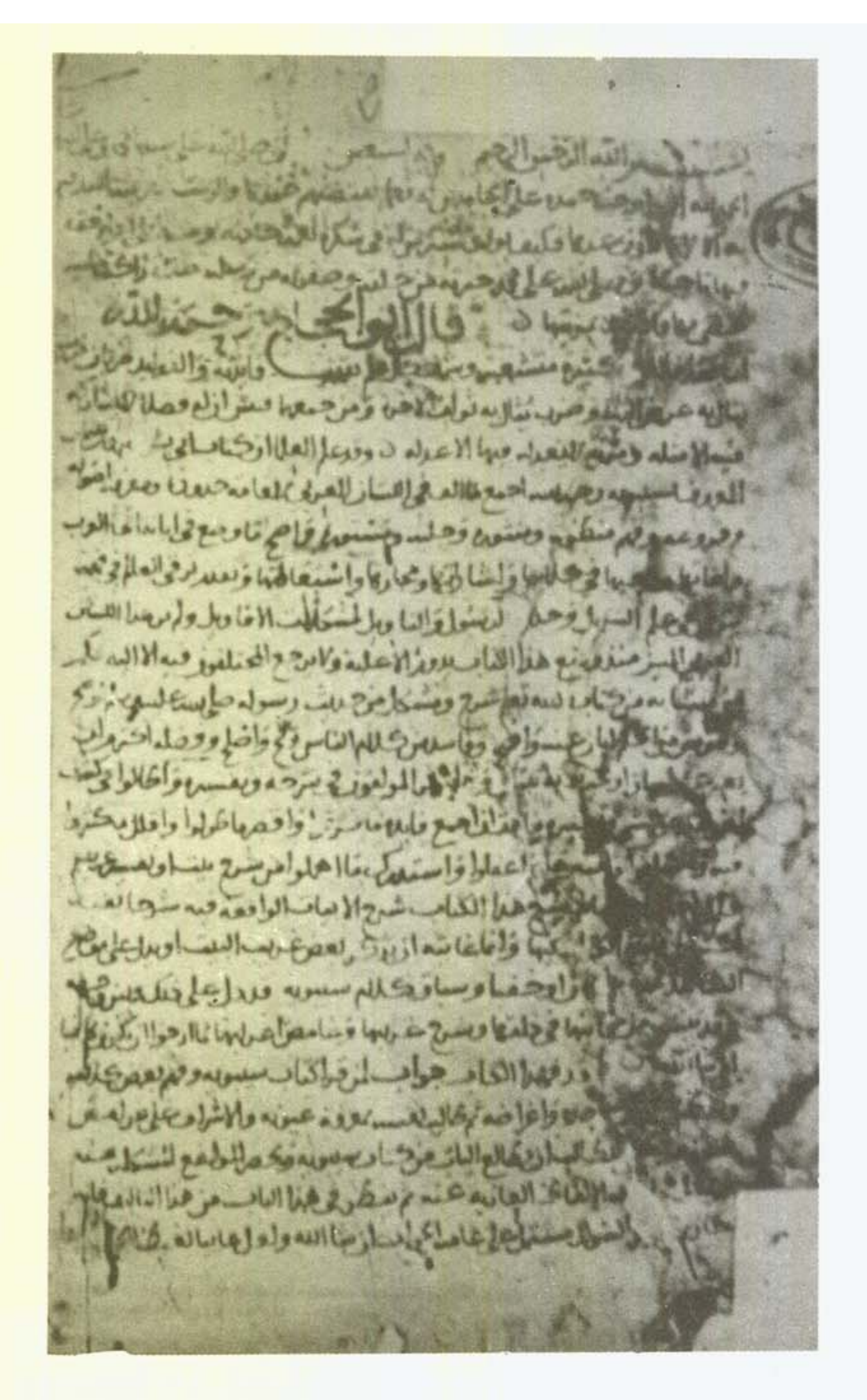
(1) باستثناء بحر الرجز الذي أخرته على ما يأتي بعده من البحور.



لوحات
من المخطوطة

الصفحة الأولى من كتاب النكت، وهي صفحة الغلاف، عليها ختم الخزانة العامة، وخط تمليك، وملصقات غير كاشفة أتلفت بعض السطور.





الصفحة الأولى من المخطوط وعليها رقم (2) وبها آثار رطوبة كاد يضيع معها نصف الصفحة.

الصفحة الثانية وعليها رقم (3) وبها آثار رطوبة وهوامش على شمالها بنفس خط الأصل.



هذه الصفحة نموذج لبيان طريقة الهوامش ويشغل هذا الهامش هذه الصفحة والصفحة الموالية لها.



هذا نموذج لتعليقات بخط مخالف لخط الناسخ، وهي لأحد القراء قرأ المخطوطة على سيدي محمد بناصر الدرعي.

آخر صفحة من كتاب النكت تحمل رقم (510) وعليها ختم الخزانة العامة بالرباط.



على هامش النص المحقق

1 ـ لقد حقق من كتاب النكت (باب ما يحتمل الشعر)

حققه الباحث خالد عبد الكريم جمعه ونشر في مجلة معهد المخطوطات العربية (المجلد التاسع والعشرون الجزء الثاني شوال 1405 ربيع الآخر 1406) من الصفحة 557 إلى 603.

وقد أفدت كثيرا من هذا العمل العلمي، كما استطعت أن أسجل بعض الملاحظات عليه وأتمم بعض النصوص فيه :

1 ـ جاء فيه : «لأنه لم يكن غرضه... إلى ذلك» ص 576.

وصوابه : «لأنه لم يكن غرضه القصد إلى ذلك» النكت 66.

2 ـ وجاء فيه : «وهذا جعفر و...» ص 578.

وصوابه : وهذا جعفر فاعلم» النكت 68.

3 ـ وجاء فيه: «قد كان يذهب» ص 588.

وفي الأصل : «لقد كان يذهب» النكت 86.

4 ـ وجاء فيه : «من كاف المؤنث شيئا» ص 590.

وصوابه : «من كاف المؤنث شينا» النكت 90.

5 ـ وجاء فيه : «اعلم أن الشاعر يضطر حتى...» ص 592.

وفي الأصل : «اعلم أن الشاعر ربما يضطر...» النكت 94.

6 ـ وجاء فيه : «لتوطئها الفعل» ص 594.

وفي الأصل : «ليوطئوها للفعل» النكت 96.

7 ـ وجاء به : «أنه ثبت فقتل صار ماله إلى الوارث» ص 600.

والصواب : «أنه إن ثبت قتل فصار ماله إلى الوارث» النكت 108.



8 ـ وجاء فيه : «ما كان ينبغي أَن يدخل» ص 602.

والصواب : «وكان ينبغي أَن لا يدخل» النكت 109.

9 ـ وجاء فيه : «وقد كانت قديمة... الاستعمال» ص 672.

والصواب : «وقد كانت قديمة العهد بالاستعمال» النكت 111.

إلى غير هذا من الملاحظات التي أحجمت عن إيرادها كأن يغير لفظة ولا يشير في الهامش إلى الصورة التي كانت عليها في الأَصل.

والعطف بالواو بدل الفاء والعكس، والخلط في حروف المضارعة بين الياء والتاء والنون، وغير ذلك مما حاولت إصلاحه أثناء التحقيق.



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، ﷺ سيدنا محمد وعلى آله.

الحمد لله الذي أوجب حَمْدَه على الحامدين له، نعما تقتضيهم حمدها، وألزمت معرفة العارفين به آلاء لا يحصون عدها. فكيف يُؤَدَّى شكر من له في شكره نعمة حادثة، (ومنَّة)[1] على أداء حقه فيها باعثة[2] وصلى الله على محمد خيرته من خلقه، وصفوته من رسله، صلاة زاكية تامية نحظى بها (ونسعد)[1] بمزيتها.

قال أبو الحجاج رحمه الله :

أما بعد، فالفوائد كثيرة مُتشعِّبة، وشرف كل علم بقدر فائدته، والفوائد ضربان :

ضرب يُنال به عرض الدنيا، وضرب يُنال به ثواب الآخرة. ومن جمعهما، فَبَيِّنٌ أنّ له فضلاً لا يشاركه فيه إلا مثْلُه، ومزيةً لا يَعْدِلُهُ فيها إلاّ عِدْلُه.

وقد علم العلماء أنّ كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه - رحمه الله - أجمعُ ما ألف في اللسان العربي لإقامة حدوده، ومعرفة أصوله وفروعه، وفهم منظومه ومنثوره، وجليِّه ومستوره، وأصحُّ ما وضع في إبانة أنحاء العرب ولغاتها، ومراميها في كلامها وإشاراتها، ومجازها واستعاراتها. وبقدر تَرَقِّي العالم في فهمه، يترقى في علم التنزيل وحديث الرسول، والتأويل لمشكلات الأقاويل.

ولم نر هذا اللسانَ العربيّ المبين منذ وُضِع هذا الكتاب يدور إلا عليه، ولا يرجع المختلفون فيه إلا إليه، فكم من متشابه من كتاب الله تعالى شَرَحَ، ومشكل من حديث رسوله - صلى الله عليه وسلم - أَوْضَحَ، وعويصٍ من الحكم أبان عنه وأفصح، وفاسد من كلام الناس رَقَّحَ[3] وأصلح. وفضلُه أكثر من أن يعبر عنه لسان، أو يُحيط به (تبيان)[4].

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل. رسمته بأقرب الحروف إلى الأصل.

(2) في الأصل: باحثة. وهو تحريف.

(3) رقح : أصلح. والترقيح: الإصلاح. اللسان (رقح) 2/ 451.

(4) ما بين القوسين مطموس في معظمه. رسمته بأقرب الحروف إلى الأصل.



وقد أكثر المؤلفون في شرحه وتفسيره، وأطالوا في كشف إعرابه عن الشيء وتعبيره، فأردت أن أجمع فائدة ما فرّقوا، وأقصر ما طوّلوا، وأقلّل ما كثروا فيه واختلفوا. و(أُنَبِّه على ما)[1] أغفلوا، وأستدرك ما أهملوا من شرح بيت، أو تفسير غريب.

فلم أر أحدا ممن (تعاطى)[1] شرح هذا الكتاب، شرح الأبيات الواقعة فيه شرحا يفيد أكثر من فائدة الكتاب فيها. وإنّما غايته أن يذكر بعضَ غريب البيت، أو يدل على موضع الشاهد فيه (باديا)[1] كان أو خفيا. وسياق كلام سيبويه قد دلّ على ذلك وبيّن وجهه.

وقد بيَّنْتُ من معانيها في ذاتها، وشرح غريبها وغامض إعرابها، ما أرجو أن يكون كافيا إن شاء الله.

وبعد.

فهذا الكتاب جوابٌ لمن قرأ كتاب سيبويه وفهم بعض كلامه، وتفَطَّن لشيء من (مقاصده)[1] وأغراضه، ثم طالب نفسه بمعرفة عيونه، والإشراف على غوامض فنونه. (فينبغي)[1] للطالب أن يطالع الباب من كتاب سيبويه، ويحصُرَ المواضع المشكلة منه، ويمثل في (ذهنه)[1] الألفاظ العازبة عنه، ثم ينظر في هذا الباب من هذا التأليف، فإنّه (خالص إلى لباب)[1] السؤال، مُشتمِل على عامة الجواب إن شاء الله.

ولعل عائبا يغيظه (الجواب)[1] - /ص2/ فأكثر[2] الناس، لاسيما في أهل بلدنا، وخاصة أهل زماننا يعيبني لتأخر زماني وخمول مكاني - فقد قضى الرسول ﷺ بقوله: (رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ)[3].

---

(1) ما بين القوسين مطموس في معظمه. رسمته بأقرب الحروف إلى الأصل.

(2) في الأصل: في أكثر.

(3) ورد الحديث في صحيح البخاري في باب العلم 1: 62 وباب الحج 2: 163. وبعده (ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه) - وورد في سنن الترمذي كتاب العلم 5: 42. وبعده (فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه).



إن المتأخر قد يكون أفقه من المتقدم، والتالي يوجد أفهمَ من الماضي، والحكمةُ مقسومة على العباد، لم تُؤثر بها الأزمنة، ولا خُصّت بها الأمكنة، بل هي باقية إلى يوم القيامة يؤتيها الله من يشاء من عباده.

والعلم ضالَّةٌ لا يوجدها إلاّ جد الطالب، وظهر لا يركبه إلا استظهار الرّاغب، وعَقَبة لا يصعدها إلا الصّابر الدائب، ودرجة لا يرتقيها إلاّ الباحث المواظب.

وإنّما يتفاضل الناس بالاجتهاد والدؤوب[1] وحسن الارتياد. ومن أَدْمَنَ قرع الباب[2] فيوشك أن يدخل، ومن واصل السير فأَحْرِ به أن يصل.

ولما هَذّبت هذا الكتاب على ما رغبته، وصحَّ لي منه ما طلبته. وكَمُلَ بعون الله على ما أحببته، نقَدْتُ ملوك عصرنا. وأربابَ الدول في دهرنا، لأَطرِّزه باسم أرجحهم وزنا، وأفهمِهم معنى، وأكثرِهم يُمنا وأوسعِهم فضلا ومنّاً وأعظمِهم فخرا وأكبرهم خطرا وقدرا، وأسيرهم ذكرا وأشرفهم نسبا، وأزكاهم حسبا، وأعزِّهم نفسا وأبا، وأفضلِهم طريقة ومذهبا، وأنداهم يداً وأقدمِهم سُؤْدَداً وأكرمِهم محتدا، وأطيبهم مولدا.

فسبق أوّلُ البرية من لا يختلف العالم فيه، ولا له في الملوك مثيل ولا شبيه، الملك المعتضد بالله أبو عمرو عباد بن محمد[3] أطال الله عمره كما رفع ذكره، وأدام مُلكَه كما حسن ملكه، ومكّن يده كما كثّر في الناس يده.

ولو ذُهب إلى عدّ محاسنه وإحصاء مناقبه، لنفد الحصى قبل إحصائها، ولم يفِ العددُ باستيفائها.

---

(1) في الأصل : والدوب بتسهيل الهمزة .

(2) معناه : لازمه ولم ينفك عنه ـ اللسان (دمن) 13 159.

(3) هو والد المعتمد، تولى أمر إشبيلية سنة 433 هـ وتوفي سنة 461 هـ كان قويا مهيب الجناح، استولى على عدد من الإمارات الواقعة غرب الأندلس فعظم سلطانه (ترجمته: الذخيرة القسم الثاني مجلد 1 23 - 41 ، الصلة 432، المعجم 95، الحلة السيراء 2 29، البيان المغرب 3 193).
عاش الأعلم في ظله وأخلص في حبه وإليه أهدى معظم ما ألف. انظر: مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام ص 1، ومقدمة شرحه لشواهد الكتاب 1 3، ومقدمة شرحه لشعر زهير ص 7.



وإن من الحق أن يُصان قدرُه عن مدح لسان قصير، وثناء يسير، فالشمس لا تحتاج إلى الوصف بالضياء، والبحر لا يفتقر إلى التعريف بالأنداء، والصبح أشهر من أن يقام عليه دليل، والسماء أبين من أن تَبين بتمثيل. ورفعت قدره - أعزه الله - عن أن اسمه باسمه، وأعلمه بمعلمه، إذ كان شرارة من ذكائه، وقطره من سمائه فطرزته باسم الحاجب سيف الدولة أبي الوليد إسماعيل[1] ابنه، مدَّ الله أمده، كما أطاب مولده، ليقرب له بعيدَ ما يلتمسه من الأدب. ويجتنيه من كُتُب، ثمرة لسان العرب. وأهديته إليه ليكون (مكثِّرا)[2] لقليله وشافعا في قبوله وعونا في تحسينه وتجميله. والله يُبقِي بهجة الدنيا ببقائه (ويُعلِي)[2] العلم بتمادي علوه وسنائه وسلامة حوبائه بمنه وفضله.

(وكنت قد ألّفت هذا الديوان سنة)[2] (أربعين وأربعمائة بمدينة قرطبة وطرزته باسم من لم يوف قدره لقلة معرفته، ولا أعتمل في التماس فائدته لنُبُوِّ طبعه وكسل همته. ثم لم أزل بعد أنظر فيه، وأتكرر عليه، وأحشد الفوائد فيه إلى حين تطريزي له باسم من هو أحق به لمعرفته بقدره...)[3].

وهذا حين نبدأ بشرح ما شرطناه والله نستعين.

التكَلُّمُ على إضَافَة الاسم إلى الله عزَّ وجَلّ

في قولنا /3/ : "بسم الله الرحمن الرحيم" ولزوم الألف واللام له واتصاله به، ووقوع (الرحمن)[2] بعده - وإن لم يكن (مما)[2] قصدناه بهذا التأليف - لما في ذلك من الفائدة، ثم نأخذ فيما قصدنا إليه.

(1) هو اسماعيل بن محمد بن عباد قاضي اشبيلية، يكنى أبا الوليد، كان معتنيا بالعلم. توفي باشبيلية. (الصلة 102)

(2) ما بين القوسين مطموس في معظمه.

(3) ما بين القوسين مزيد من الهامش، وبقيته مطموسة في الأصل. مقدارها ثلاثة أسطر.



أما إضافة «الاسم» إلى «الله» عز وجل[1]، فعلى جهة التوكيد والمبالغة في الاختصاص. وذلك أن الاسم واقع على كل لفظ دالّ على مُسمّى، كقولنا: رجل وفرس وزيد وعمرو ونحو ذلك[2]، فكل لفظة من هذه الألفاظ يقال لها: اسم لوقوعها على نوع ما، واختصاصها به من سائر الأنواع.

فإذا قال قائل: «هذا اسم زيد».، أو «اسم رجل»، وهو يريد هذا الاسم الذي هو: «زيد»، والاسم الذي هو: «رجل» فقد أضاف الاسم هذا اللفظ إلى زيد، هذا اللفظ الآخر وهو هو. فجرى هذا ونحوه على إضافة الشيء إلى نفسه[3].

ولا يصح ذلك في الحقيقة لأن الشيء لا ينفصل من نفسه. وإنما تصح إضافة الشيء إلى غيره لانفصاله منه، إلا أن الإضافة قد اتسعت فيها العرب. فأضافت الشيء إلى نفسه في بعض المواضع تأكيدا واختصاصا لاختلاف اللفظين ولضرب من التأويل، لأن اختلاف اللفظين يخرجهما إلى مشابهة ما أضيف فيه أحد الاسمين إلى غيره، حيث لم يتفقا في اللفظ، كما لم يتفق المختلفان في لفظ ولا معنى، فصار قولك: «هَذَا اسمُ زيدٍ» إذا أردت هذا الاسم الذي هو زيد بمنزلة قولك: «هَذَا غُلامُ زيدٍ».

وأما الضرب من التأويل الذي ذكرناه، فإن قولهم: «هذا اسمُ زيدٍ» تأولوا فيه: هذا الاسم الذي هو زيد، ثم اختصروا، وحذفوا، وأضافوا الاسم إلى زيد وإن كان هو هو، كما قالوا: «هذا حسنُ الوجه» و«مسجدُ الجامع» فأضافوا الحُسن إلى الوجه، والمسجد إلى الجامع - والحَسَنُ هو الوجه، والمسجد هو الجامع - لمَا أرادوا من الاختصار والإيجاز مع اختلاف اللفظين الذي قدّمنا ذكره.

---

(1) قال العكبري: «فإن قيل كيف أضيف الاسم إلى الله، والله هو الاسم؟
قيل: في ذلك ثلاثة أوجه:
أحدهما: أن الإسم هنا بمعنى التسمية، والتسمية غير الاسم لأن الاسم هو اللازم للمسمى، والتسمية هي التلفظ بالاسم.
والثاني: أن في الكلام حذف مضاف تقديره. اسم مسمى الله.
والثالث: أن «اسم زيادة» إملاء ما من به الرحمن ص 4

(2) انظر تعريف الاسم: الكتاب 1 / 2، المقتضب 1 / 3.

(3) هكذا في الأصل. ويبدو أن في العبارة خللا



فمعنى قول القائل: «بسم الله» إنما يريد: أبدأ بالاسم الذي هو الله، ومعناه كمعنى : أَبدأ بالله، وأستفتح بالله.

والدليل على صحة ذلك قوله تعالى : ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾[1] فإنما معناه: تبارك ربك، وأضيف الاسم إلى الرب تأكيدا لاختلاف اللفظين، و الاسم هو الرب لا غيره، ولو كان غيرَه لكان المستحقَ للوصف بالبركة الاسم دون الرب، وهذا ممتنع.

ومثل ذلك قول الشاعر[2] :

1 ـ إلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السلام عَلَيْكُمَا[3] .

إنما يريد: ثم السلام عليكما.

وكذلك قول الآخر[4] يصف إبلا واردة أو حُمراً :

2 ـ تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشِّيبِ في مُتَثَلَّمِ[5]

إنما يريد: دعا بعضهن بعضاً إلى الورود بصوت الشرب ومص الماء وهو: شِيبٌ شِيبْ[6] . فالمعنى: تداعين بالشِيب، وبالاسم الذي هو الشِيب، فأضاف ـ كما ترى ـ الاسم إلى الشِيب وهو هو، كما أضاف (الأول)[7] إلى السلام، (ومثل)[8] هذا أضيف الاسم إلى الله فاعلمه.

---

(1) من الآية 78 من سورة الرحمن 55.

(2) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري الصاحبي، أدرك الإسلام وأقام بالكوفة إلى أن مات بها (ترجمته: الشعر والشعراء 1/274، طبقات الشعراء 48، المؤتلف 174).

(3) ديوانه 214، من أبيات يقولها لابنتيه حين حضرته الموت، وعجزه (ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر).
وانظر الشاهد في الخصائص 3/29، المنصف 3/135، إملاء ما من به الرحمن 1/4، شرح المفصل 3/14، الخزانة 1/104 - 4/337).
قال ابن جني : «كأنه قال: ثم السلام عليكما» الخصائص.

(4) هو ذو الرمة : غيلان بن عقبة، يكنى أبا الحارث، توفي 117 هـ. (ترجمته: الشعر الشعراء 1/524، شرح شواهد المغني 2/617، الخزانة 1/106).

(5) ديوانه 609 من قصيدة يمدح بها إبراهيم بن هشام.
وعجزه (جوانبه من بصرة وسلام) ورد البيت في شرح المفصل 3/13 - 14، الخزانة (1/104 - 4/343). اللسان (شيب) 1/514، (بصر) 4/67.
أورده البغدادي شاهدا على أن أسماء الأصوات إذا ركبت جاز إعرابها. والمتثلم: المتكسر المتهدم.

(6) الشّيب بالكسر: حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب، اللسان (شيب) 1/514.

(7) ما بين القوسين مزيد من الهامش.

(8) ما بين القوسين مطموس في الأصل. وهو من تقدير المحقق اعتمادا على بقايا الحروف.



وأما لزوم الألف واللام «اللهَ» عزّ وجلّ، فـ«الله»: اسم منقول من الجنس العام إلى الجنس الخاص، وذلك أن قولنا: «إله» يقع على كل (معبود)[1] /ص4/ عام[2]، لفضله عليه واستحقاقه للتسمية دون غيره. فألزموه الألف واللام للاختصاص والعلامة الموضوعة للمعرفة المحضة فقالوا: «الله»، كما أدخلوا الألف واللام على أحد النجوم لفضله عليها، (وشُهْرتِه)[1] فيها، وهو: «الثُّرَيَّا»، فقالوا: النجم، فصار علماً لها دون سائر النجوم، كما صار «الله» علما الباريء جل وعز دون سائر الآلهة المعبودة دونه سبحانه وتعالى.

ولما وضعوه علما خاصا، أكدوا العلامة والاختصاص بأن حذفوا الهمزة حذفا لازما حتى لا يشركه في الاسم المختص من الجنس غيره، إذ[3] كان قولنا: "إله" يحتمل أن يقع على إله من الآلهه المعبودة دونه إذا[4] كان معبودا.

ولَمّا حذفوا الهمزة لهذا المعنى حذفا لازما، جعلوا إثبات الألف واللام لازما ليكون ذلك عوضا لازما من حذف لازم، فصارت الألف واللام كأنها من نفس الكلمة لذلك[5]، لم [6]يعاقبها حرف النداء، فقطعت معه في الوصل، وقيل: يا أَللّه، فهذا بَيّن صحيح، فقف عليه فإنه من أصحّ القول فيه، وألطف الاعتلال له.

وأما وجوب تقديم «الرحمن» على «الرحيم»، فمن حيث وجب تقديم «الله» على «الرحمن»، وذلك أن أصل الإخبار والوضع للحديث إنما هو للأسماء الأعلام المشاهير نحو: زيد وعمرو والحارث والعباس[7] وما جرى مجراها.

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل. وهو من تقدير المحقق اعتمادا على بقايا الحروف.

(2) في الأصل: العام. بالتعريف. وفي اللسان (له) 13/467: «الاله: الله عز وجل، وكل ما اتخذ من دونه معبودا: إله عند متخذه».

(3) في الأصل: إذا.

(4) في الأصل: إذ.

(5) قال الشيخ مكي بن أبي طالب: «الأصل في اسم الله جل ذكره: إلاه، ثم دخلت الألف واللام فصار: الإلاه، فخففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام الأولى ثم أدغمت اللام الأولى في الثانية ولزم الإدغام والحذف للتعظيم والتفخيم وقيل: بل حذفت الهمزة حذفا، وعوض منها الألف واللام ولزمتا الاسم» - مشكل إعراب القرآن 1/7 - وانظر في أصل لفظ الجلالة النكت 671 حيث سيفصل الأعلم الكلام فيه.

(6) في الأصل: فلم.

(7) حرف السين ساقط من الأصل. أثبته المصحح في هامش الصفحة.



«فـالله»، هذا اللفظ هو الاسم العلم الموضوع أولا للدلالة على الباري واختصاصه من غيره. فوجب تقديمه لِمَا ذكرنا من استحقاق الاسم الخاص لذلك.

و«الرحمن» اسم خاص له جل وعز، مشتق من الصفة التي يستحقها دون غيره، وهي وصفه بالرحمة.

واستحق أن يُشتقَّ له اسم من هذه الصفة دون غيره كما استحق أن يسمى باسم من الجنس[1] لما قدمنا من فضله على كل جنس، وفضل صفته على كل صفة.

فقيل له «الرحمن» وهو أحد الرحماء لأنه أرحمهم كما قيل له: «الله» لأنه أحد الآلهة. إلا أنه المستحق للإلاهية[2] دونها.

«فالرحمن» اسم غالب له، منقول من صفته بمنزلة قولنا: الحارث والعباس ونحوهما من الأسماء الغالبة المنقولة من الصفات الواقعة. فلما كان «الرحمن» اسما خاصا مقصودا به قصدَ التسمية والوضع للعلامة، لا قصدَ النعت والصفة، وجب تقديمه على «الرحيم»، لأن «الرحيم» لم يُقصد به ذلك القصد، وإنما هو صفة من صفاته، واسم من أسمائه التي هي غير منقولة من جنس ولا غالبة من وصف.

وأما وجوب وقوع «الرحمن» بعد «الله» فلأنه وإن كان اسما خاصا، غالبا، منقولا من صفة غالبة، فـ«الله» منقول من جنس عام، والصفات بعد الأجناس، والنعوت بعد الأسماء، فوجب وقوعه بعد «الله» وقبل «الرحيم» لذلك.

فثبت لله تعالى اسمان خاصان علمان:

أحدهما: منقول من جنس.

والآخر: منقول من وصف.

---

(1) قال ابن أبي العافية: «لما ألف شيخنا أبو الحجاج الأعلم رسالته المعروفة بالرشيدية، حاول ابن سراج استنقاصه فيها فتعقب عليه قوله في اسم الله عز وجل: إنه اسم منقول من الجنس إلى العلمية، وأن أصله إله... ونسب إليه الكفر إذ جعل اسمه تعالى وجل من أسماء الأجناس وإنما هو اسم مخصوص لم يتسم به أحد سواه جل وعز...» إحكام صنعة الكلام 67.

(2) هكذا في الأصل. والمعروف: الألوهية.
قال ابن سيده: «والإلاهة والألوهة والألوهية: العبادة» اللسان (أله) ولم يذكر: الإلهية.



فكان ذلك بمنزلة اسمين /5/ خاصين لمسمى واحد، كقولنا: النجم و(الثريا)[1]. وسائر أسمائه (تعالى)[1] صفات لم يقصد بها قصد هذين الاسمين.

والدليل على صحة (هذا: أننا)[1] نجد سائر أسمائه بعد هذين الاسمين (معرفة ونكرة)[1]، سواء كانت مخصوصة به أو مستعملة لغيره، فتقول: اتق الله فإنّه ربٌّ عظيم، ملكٌ جبّار، سبُّوح قُدّوس، فتنكّرها كما ترى، وكذلك سائرها.

ولا يجوز هذا في «الرحمن» كما لا يجوز «في الله» لا تقول: إنّ الله رحمان، كما لا تقول: إن ربَّكَ إله تريد: الله، ولا: إنّ ربك (رحمان)[1] على هذا التأويل، فقد تبيَّن الفرق.

ويؤكد الفرق أنه لو لم يُقصد به قصد التسمية، وكان على أصله من الصفة لاستغنى به عن الإتيان «بالرحيم» بعده، إذ القصد بهما معنى واحدا، فلا معنى لتكريرهما إذاً، وأحدهما يغني عن الآخر.

ومما يؤَكِّد الفرق بينه وبينها[2]: أنه لما وضع علامة خاصة[3]، غُيِّرَ عن بنائه وأصله، وهو قولنا: «راحم»، فقيل: «الرحمن»، كما فعل «بالسِّمَّاكِ» حيث غُيِّر عن سَامِك، و«بالدَّبَرَان» و«العَيُّوق»[4] ونحوهما من الأسماء المختصة الموضوعة للعلامة المنقولة من الصفة.

فإن قال قائل: غُيِّر «الرحمن» من «الراحم» كما غُيِّر «الرحيم» منه لمعنى المبالغة.

قيل: إخراجه (على)[5] هذا البناء - ومثله معلوم مطرد - كقولنا: عالم وعَلِيم، وسامع وسَمِيع، وقَادِر وقَدِير ونحوه.

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل في معظمه.

(2) في الهامش: (الرحمان وسائر أسمائه جل وعز).

(3) في الأصل: خاصا.

(4) السماك والدبران والعيوق كلها نجوم، انظر اللسان (سمك) 10/443، (دبر) 4/271، (عوق) 10/280، وانظر أصلها الاشتقاقي، النكت 176.

(5) ما بين القوسين مطموس في الأصل.



وفَعيل أحد الأبنية (الخمسة التي يخرج إليها فاعل بمعنى التكثير دون غيرها من الأبنية وهي: فَعُول وفعَّال ومِفْعال وفَعيل وفَعِل، وليس فَعْلان منها، ولا يخرج إليها من فاعل على هذا المعنى، ألا ترى أنّ فَعْلاَنَ لم يجيء متعديا في شيء من الكلام كما يتعدى فَاعِل وفَعِيل، وجميع هذه الأبنية)[1] التي أخرج الفعل إليها لمعنى التكثير[2].

فإن قال قائل: إنما قدم «الرحمن» على «الرحيم» حيث كان على بناء: يختص بالله عز وجل.

فالجواب: أنه لو كان صفة لا آسماً خاصا، لم يلزم تقديمه على «الرحيم» إذ هو صفة مثله، كما لم يلزم تقديم «الملك» على «القدوس» في قوله عز وجل: ﴿**هُوَ اللَّهُ الذي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هوَ المَلِكُ القُدُّوسُ**﴾[3] . لأن «القدوس» لا يُستعمل لغير الله، و«المَلِكُ» قد يُستعمل لغيره تعالى: وقد قدّمه على القدوس كما ترى، وإنما وجب ذلك حَيث لم يقصد «بالقُدُّوس» قصدَ العلامة والاختصاص بالتسمية، كما قصد بالرحمان ذلك. فقد سقط الاحتجاج بهذا، ووجب الأخذ بما قدمناه من الحجة، وبينّاه من العلة، وبالله التوفيق.

قال سيبويه :

(1) ما بين القوسين مزيد من الهامش.

(2) تعرف هذه الصيغ بصيغ المبالغة، ومنها أيضا: فَعّال وفعِيل. انظر المقتضب 2 114 - 117.

(3) من الآية 23 من سورة الحشر 59.



هذا بابُ عِلْمٍ، مَا الكَلِمُ مِنَ العَرَبِيَّةِ[1].

هكذا موضوع كتابه الذي نقله (عنه)[2] أصحابه بتنوين «عِلْمٍ».

ويُسئل في ذلك عن أشياء منها : أن يقال : إلى م أشار بقوله: «هذا، والإشارة إلى حاضر؟.

فالجواب في ذلك :

* **أن يكون** أشار إلى ما في نفسه من العلم وذلك حاضر.

* **والثاني** : أن يكون أشار إلى متوقع قد عرف (وانتظر)[3] وقوعه في أقرب وقت، فجعله كالحاضر تقريبا لأمره، كقوله عز وجل: «هذِهِ جَهَنَّمُ التِي يُكَذِّبُ بِهَا المُجْرِمُونَ»[4] .

* **والثالث** : أن يكون وضع الإشارة ليشير بها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه كقولك : هذا ما شهد عليه الشهود المسمون، وهم /6/ (لم يشهدوا بعد)[5].

---

(1) الكتاب 1/2، شرح السيرافي 1/2 (رسالة)، شرح عيون كتاب سيبويه ص 3.

(2) زيادة من شرح السيرافي.

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل، صوابه من شرح أبي سعيد.

(4) الآية 42 من سورة الرحمن 55.

(5) قال السيرافي : «قال سيبويه : هذا باب علم ما الكلم من العربية، هكذا موضوع كتابه الذي نقله عنه أصحابه. ويسأل في ذلك عن أشياء فأولها أن يقال: إلى مَ أشار سيبويه بقوله «هذا» والإشارة بها تقع إلى حاضر؟ فالجواب عن ذلك أنه يحتمل ثلاثة أوجه...»
شرح السيرافي 1/2 - 3، وذكر الأوجه الثلاثة.
أوردت هذا النص ليتبين القارئ - ما أثبت في الدراسة - من أن نكت الأعلم مستقاة من شرح أبي سعيد من أول كلمة إلى آخر باب.
- قال أبو نصر القرطبي: «والاشارة إلى السؤال الذي هو سبب العلم وباب التوصل إليه وذلك لأن أول كلامك الذي به تعطف الكلم عليك النداء ثم الاستفهام الذي هو سبب الخبر فكأن رجلا تأمل كلام العرب فرآه ثلاثة أنواع مختلفة المعاني...» شرحه ص 5. =



ومما يسئل عنه أن يقال: ما موضع «ما» من الإعراب؟[1] فالجواب في ذلك:

أنها في موضع رفع بالابتداء، و«الكلم» «خبرها» والجملة في موضع نصب «بالعلم» على أن يكون التقدير: أن تعلَمَ أيَّ شيء الكلمُ من العربية؟.

أو تكون الجملة في موضع رفع على تقدير: أن يُعلم. ومعنى «ما» على هذين التقديرين: الاستفهام.

وإنما لم يعمل ما قبلها في لفظها من قبل أن الأسماء المستفهم بها نائبة عن ألف الاستفهام، والألف يُقطع ما بعدها مما قبلها حتى يكون لها صدر الكلام، كما يكون «لِمَا» النافية، و«إنّ» المؤكدة، وسائر الحروف الداخلة على (الجمل)[2].

ووجه ثان من وجوه «ما»: أن تكون بمعنى «الذي» وتكون صلتها «هو الكلم»، وحذفت «هو» اختصارا، وذلك جائز في كلامهم.

ووجه ثالث: أن تكون «ما»: صلة، ويكون دخلوها كخروجها، إلاّ أنّها تؤكد المعنى الذي تدخل فيه، وتنصب «الكلم» وترفعه على تقدير: أن تَعلمَ وأن يُعلم.

ويجوز إضافة «علم» وترك التنوين منه، وتكون «ما» مقدرة على وجوهها الثلاثة[3].

(=) - وقال الصفار: «فأول ما يسئل عنه في هذه الترجمة: لم أشار «بهذا»، وليس ثم مشار إليه؟. و«هذا» إنما وضعت لأن يشار بها، وإنما يكون هذا الكلام بتقدير أنه وضع الترجمة قبل الباب. وإلا فإذا قدرت وضعها بعد الفراغ من الباب فلا سؤال لأنه أشار حينئذ للباب...» شرحه، ورقة 2 مخطوط.
- وقال أبو علي في التذكرة: «لو كانت هنا غير مشار بها لوجب إعرابها لأن العلة في بنائها إنما هي في التوغل في الإبهام حتى أشبهت بذلك الحرف، لأنها وضعت على أن يشار بها لكل شيء، فإذا ذهبت الإشارة، فأي وجه للبناء؟ فينبغي أن تعرب...»
انظر حواشي شرح السيرافي 1 3.

(1) قال أبو نصر: «وموضع ما إذا نونت علم: النصب لأنه مفعول به ولكن الاستفهام له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله، ولا يتقدمه من الأفعال إلا التي تلغى، وهي أفعال الشك والعمل، ولفظه لو أنه اسم متمكن الرفع بالابتداء. فإن حذفت التنوين كان الموضع في الأصل على ما ذكرت لك. وبعده الخفض بالإضافة...»، شرحه ص 7.

(2) ما بين القوسين مطموس في الأصل في معظمه.

(3) انظر هذه الوجوه الثلاثة في شرح السيرافي 1 3 وما بعدها.



ويسئل عن «**الكَلِمَ**»، فيقال: لِمَ لَمْ يقل : الكلام أو الكلمات؟

فالجواب: أنّ «الكلام» مصدر مبهم لا يخص شيئا من شيء، و«الكَلِمُ» جمع كلمة. وإنما أراد أن يبيّن الاسم والفعل والحرف وهي جمع، فعبّر عنها بأشكل الألفاظ بها. ولم يقل : «الكلمات» لأن الكلم أخف منها في اللفظ فاكتفى بالأخف عن الأثقل.

ووجه ثان : أن «الكَلِمَ» اسم ذات الشيء، (و «الكلام» اسم الفعل المتصرف من «الكلم» بمنزلة : الفعل من الافتعال، واسم ذات الشيء)[1] في الرتبة قبل ما صرف منه.

فذكر «الكلم» الذي هو الأقدم في الرتبة، وترك «الكلام» الذي هو فرع. ولو ذكره ما كان مَعِيباً ولكنه اختار الأفصح الأجود لمعناه الذي أراده.

ويُسئل عن قوله : «**الكَلِمُ مِنَ العَرَبِيَّةِ**» لم قاله ؟ والكلم أعمُّ من العربية، لأنه يشملها والعجميةَ، و«مِنْ» للتبعيض، والذي يتصل بها هو البعض الكثير. الذي يذكر منه البعض القليل؟

والجواب : أنه ذكر «الكَلِمَ» التي هي شاملة عامة، وهو يريد بها الخصوص، وذلك معروف في كلامهم، ثم بيّن المخصوص المراد خشية اللّبس، فقال: «مِنَ العَرَبيّة» تبيينا[2] لما أراد.

ووجه ثانٍ : أنّه أراد «بالكلم»: الاسم والفعل والحرف، فعدّ هذه الجملة - التي هي: اسم وفعل وحرف - بعضَ العربية. والدليل على ذلك أنّ ليس مَنْ من أحاطَ علماً بحقيقة الاسم والفعل والحرف، أحاط علماً بالعربية كُلِّها.

ودليل هذا التأويل الثاني قوله : «**هذا بابُ علمٍ**» ولم يقل: هذا كتاب علم.

وأما إدخال الفاء في الكلم»، فلأنها جواب للتنبيه في قوله: «هذا» فكأنه قال: انظر وتَنَبَّه، فالكلم : اسم وفعل وحرف.

---

(1) ما بين القوسين مزيد من الهامش، وهو مثبت في شرح السيرافي.

(2) في الأصل: تبينا.



ووجه ثان : أن الجمل تفيد معنى، وترجمة الباب مفيدة معنى ما، وكل جملة يجوز أن تجاب بالفاء كقولك : زيد أبوك فقم إليه.

ومما يُسأل عنه قوله : «**حرفٌ جاءَ لِمَعْنىً**» والأسماء والأفعال أيضا جئن لمعان /7/.

والجواب : أنه أراد لمعنى (في الاسم والفعل، وإنما تجيء الحروف مؤثرة)[1] في غيرها في النفي والإثبات وغير ذلك من (المعاني)[1]. والأسماء والأفعال (معانيها في أنفسها)[1] قائمة صحيحة، الدليل على ذلك أنه إذا قيل : ما الإنسان؟ كان الجواب : الحي الناطق (الكاتب)[1].

وإذا قيل : ما معنى «قام»؟

قيل : وقوع قيام في زمان ماض، فعُقل معناه في نفسه دون أن يتجاوز به إلى غيره، وليس كذلك الحرف لأنه يعقل معناه بغيره.

ووجه آخر : وهو أن قوله : «**جاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ باسمٍ وَلاَ فِعْلٍ**»[2] أي لمعنى ذلك المعنى.

«**ليسَ باسمٍ**»، أي : ليس بدال عليه الاسم.

«**ولا فِعْلٍ**» ، أي : ليس بدال عليه الفعل.

ووجه ثالث : أن الحروف على ضربين:

- حروف معان: كإلى، ونعم، وثم وما أشبه ذلك.

وحروف لا معنى لها وهي حروف المعجم.

ومتى قرنت بالاسم والفعل، لم يأتلف الكلام. فقال: «**جَاءَ لِمَعْنىً**» ليفرق بينه وبين مالم يجيء لمعنى.

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل. وصوابه من شرح السيرافي 1 12

(2) قال أبو نصر: «قوله: «جاء لمعنى» يعني بهذا أن كل كلمة جاءت لمعنى في غيرها فهي حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

وقوله : «ليس باسم ولا فعل» بيان أن هذا الحرف ليس من الاسم أو الفعل. إذ الاسم أيضا حرف، إلا أنه لم يجيء في الكلام لمعنى في غيره، وكذلك الفعل». شرح عيون الكتاب ص 8 - 9.



ولم يحدّ سيبويه الاسم حَدّاً ينفصل به من غيره، وذكر منه مثالا اكتفى به عن غيره فقال : «**الاسمُ : رجلٌ وفرسٌ**»[1] .

واختار هذا، لأن أخفَّ الأسماء الثلاثيةُ، وأخفها: ما كان نكره للجنس.

وحدُّ الاسم على الحقيقة أن يقال : «كل شيءٍ دَلَّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل فهو اسم»[2] .

فهذا الحدّ لا يخرج منه اسم، ولا يدخل فيه غير اسم.

وقوله : «**أُخِذَتْ من لَفظ أحْدَاث الأسْمَاء**»[3] يعني أن الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء، وأرادَ بالأسماء: أصحاب الأسماء وهم الفاعلون.

وقوله : «**وبُنِيَتْ لمَا مَضَى**» إلى قوله : «**لم يَنْقَطِع**»[4] اعلم (أنّ) سيبويه[5] ومن نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة :

ماض ومستقبل وكائن في وقت النطق به.

---

(1) قال الزجاجي : «وأما سيبويه فلم يحد الاسم حدا يفصله من غيره. ولكنه مثله فقال: الاسم رجل وفرس» الإيضاح في علل النحو/ص 49.
وانظر تعريف سيبويه 1/2، وقد تبعه جماعة من النحويين.
قال المبرد : «أما الأسماء: فما كان واقعا على معنى نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك» المقتضب 1/3.

(2) نفسه تعريف أبي سعيد.
- وقال الأخفش : «الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني».
- وقال أبو بكر بن السراج: «الاسم ما دل على معنى. وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص»
- وقال الزجاجي : «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم» الإيضاح 49 - 50.
- وقال الأعلم: «وذلك أن الاسم واقع على كل لفظ دال على مسمى كقولنا: رجل وفرس وزيد ونحو ذلك».
- وقال الجرجاني: «الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» التعريفات 24.
وانظر: الصاحبي 89، شرح المفصل 1/22.

(3) قال أبو نصر: «أخذت من لفظ أحداث الأسماء» معناه: أن كل كلمة مأخوذة من حدث مستعمل أو غير مستعمل لعلة، ثم بنيت الزمان فهو فعل، وليس ببعيد أن يوجد الفعل على مثال لم يستعمل...» شرح عيون الكتاب ص 9.

(4) تمام النص : «وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن ولم ينقطع» 1/2

(5) ساقطة من المتن - مثبتة فوق السطر.



وطعن طاعن في هذا فقال: أخبرونا عن الحال الكائن أَوَقَع وكان فيكون موجودا في حيز[1] ما يقال عليه كان؟ أم لم يوجد بعد فيكون في حيز[1] ما يقال عليه لم يكن؟. فإن قلتم: هو في حيز[2] ما يقال عليه: لم يكن، فهو مستقبل، وإن كان في حيز[2] ما يقال عليه كان فهو ماض،. ولا سبيل إلى ثالث، فدلوا على صحة هذا؟

فالجواب في ذلك أن الماضي هو الذي أتى عليه زمانان أحدهما: زمان وجوده وزمان ثان يقال فيه: وجُد وكان، ونحو ذلك.

فالذي يقال: وُجِدَ الفعل فيه: هو زمان غير زمان وجوده، فكل فعل صحّ الإخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان حدوثه فهو ماض.

والمستقبل هو الذي يحدث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله، فقد تحصل لنا الماضي والمستقبل.

وبقي قسم ثالث[3]: وهو الذي يكون زمانُ الإخبار عن وجوده زمانَ وجوده، وهو الذي قال فيه سيبويه: «وَمَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ».

---

(1) في الاصل: خبر، وصوابه من شرح السيرافي 1 20 والإيضاح 87.

(2) في الأصل: خبر، وصوابه من شرح السيرافي 1 20

(3) قال الزجاجي «الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا: ماض ومستقبل فالمستقبل ما لم يقع بعد ولا اتى عليه زمان ولا خرج من العدم إلى الوجود، والفعل الماضي ما تقضّى وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك، زمان وجد فيه وزمان خبّر فيه عنه، فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته».
وقال أيضا: «ففعل الحال في الحقيقة مستقبل لأنه يكون أولا، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي،فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك زيد يقوم الآن» الإيضاح 87
وقال أبو علي في المسائل العسكرية 98 معرفا فعل الحال: « فهذا الضرب وإن كان شيء منه قد مضى وشيء منه لم يمض فإنه عند العرب ضرب من ضروب الفعل غير الماضي وغير المستقبل وعلى هذا عندهم حكم هذه الأفعال التي تطاول أوقاتها وتخرج إلى الوجود شيئا فشيئا».
وقال ابن يعيش. «وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال: إن كان قد وجد فيكون ماضيا وإلا هو مستقبل وليس ثَمّ ثالث» شرح المفصل 7 4
قال أبو سعيد: «والحجة فيه أن الأفعال المستقبلية تقع بها العدات ثم توجد بعد تقدم الميعاد وانتظار الموعود، فيكون حالا، ثم يأتي عليه غير زمان وجوده فيكون ماضيا.
والقول الثاني أن الحال هو أول الأفعال، ويكون الأقرب إليه في الترتيب المستقبل وتاليه الماضي» 1 21. ونقل هذا الكلام الزجاجي في الإيضاح 85.
وقال «فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي».



هذا بَابُ مَجَارِي أَوَاخِرِ الكَلِمِ مِنَ العَرَبِيّةِ[1] /8/ .

(أما قوله : «مَجَارِي» إنما أراد بها حركات)[2] أواخر الكلم[3]، والدليل على ذلك قوله : «وهي (تَجْرِي عَلَى ثَمَانِيَّة مجارٍ)[4] : على النَّصْبِ والرَّفْعِ[5]، وما بعدهما من الثمانية.

وقوله : «وهيَ تجْرِي» : كناية عن أواخر الكلم، كأنه قال : باب حركات أواخر الكلم.

وأواخر الكلم تجري على ثماني حركات. وسمى الحركات «مجاري» وهن يجرين والمجاري يُجرى فيهن[6] .

فإنما ذلك لأن الحركات لما كانت أواخرُ الكلم قد تنتقل من بعضها إلى بعض كما تنتقل فيهن الحركة من حرف إلى حرف، جاز أن تُسمى الحركات «مجارى» من حيث أواخرُ الكلِم.

الكتاب 1 2، شرح السيرافي 1 25.

ما بين القوسين مطموس في الأصل في معظمه.

(1) قال ابن منظور: «غرض صاحب الكتاب في قوله : مجاري أواخر الكلم أي : أحوال أواخر الكلم

(2) وأحكامها والصور التي تشكل لها، فإذا كانت أحوالا وأحكاما فسكون الساكن حال له كما أن حركة

(3) المتحرك حال له أيضا».

وقال ابن جني: سمى بذلك لأن الصوت يبتدئ بالجريان في حروف الوصل منه» اللسان (جرى) 14 141.

ما بين القوسين مطموس في الأصل في معظمه.

في الكتاب: «... على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف. وهذه المجاري

(4) الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب» 1 2 - 3.

(5) قال أبو نصر: «المجاري أعراض تلحق أواخر الكلم السالمة غير المعتلة بعد الاعتماد عليها فتصير أحوالا مصيرا فيها، والكائنة فيها والجارية عليها هي أواخر الكلم» شرح عيون الكتاب ص 12

(6) وفي شرح الصفار: «وقوله: وهي تجري، لا يتصور على هذا التقسيم أن يعني به أواخر الكلم، لأن أواخر الكلم لا تجري. فلما كان الأمر على هذا المقسم إنما هو على حذف مضاف وكأنه قال: وعلاماته تجري على ثمانية مجار» انظر حواشي شرح السيرافي 1 25.



ووجه : أن تكون المجاري جمع مجرى في معنى جري، والمصدر قد تلحق الميمُ أولهَ كقولك : مضرب ومفرّ.

فإن قال قائل : لمَ جُمع والمصادر لا تُجمع؟

قيل له : قد تُجمع المصادر إذا كانت مختلفة كقولهم : العُلوم، والأفهَام وأشباه ذلك. فجعل جَرْيَ كل واحدة من الحركات خلاف جَرْي صواحبها لأنهن مختلفات في ذواتها.

ويروى عن المازني[1] أنه غلط سيبويه في قوله : «**علَى ثمَانية مَجَار**»، وزعم أن المبنيات حركاتُ أواخِرِها كحركات أوائِلِها، وإنما الجريُ لما يكون في شيءٍ يزول عنه، والمبني لا يزول عن بنائه، فكان ينبغي أن يقول : على أربعة مجار : على الرفع والنصب والجر والجزم، ويَدَعُ ما سواهن[2].

والجواب في ذلك : أن أواخر الكلم لا يوقف على حركاتهن وإنما يحركن في الدَّرج، وليس كذا صدور الكلم وأواسطها فجاز أن تَصفَ حركاتِ أواخر الكلم من الجري بما لا تصف به أوائلَها وأواسطَها، لأن حركاتِ الأوائل والأَواسط لوازم في الأحوال كلها.

ووجه ثان : أن أواخر الكلم هي مواضع التغيير، فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليهن وإن كان بعض حركاتهن لازما في حال.

وقوله : «**وإنَّمَا ذكرُ ثمَانيَةَ مَجَارٍ**» إلى آخر الفصل[3].

غلّطه جماعة من النحويين في قوله: «لأفْرُقَ بينَ ما يدخلُهُ ضربٌ من هذهِ الأرْبَعَة».

---

(1) هو أبو بكر عثمان بن محمد المازني، إمام النحو في عصره، توفي 249 هـ (ترجمته: أخبار النحو بين البصريين 85، طبقات الزبيدي 87، الفهرست 84، بغية الوعاة 1 463).

(2) انظر رأيه في شرح أبي سعيد 1 27.
واللسان (جرى) 14 141.

(3) تمام النص: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب» 1 3.



وقال من قبل[1] : أن ما يدخله ضرب من هذه الأربعة هو حرف، لأن هذه الأربعة - أراد بها الحركات والسكون، وما يدخله ضرب منها حرف.

ثم قال : «**وبَيْنَ ما بُنِيَ عَليه الحرفُ بنَاءً لا يَزُولُ**»[2] .

والذي يُبنى عليه الحرف، هو حركة البناء، فكأنه في التمثيل لا فرق بين الحرف والحركة. والفرق بينهما بيِّن لا لبس فيه وإنما الوجه أن يفرق بين حركة الإعراب وحركة البناء.

والجواب : أن سيبويه، إنما أراد : لأفْرُقَ بين إعراب ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين الحركة التي يُبنى عليها الحرف بناء لا يزول، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وقوله : «**وحُرُوفُ الإعْرَابِ للأسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ والأفْعَالِ**[3] **المُضارِعَةِ**» إلى قوله : «**الزَّوائِدُ الأرْبَعُ**»[4] .

إن قال قائل : ما الأسماء المتمكنة؟

قيل له : كل اسم معرب فهو متمكن /9/ ثم ينقسم قسمين[5] :

---

(1) لم يسبق هذا القول في الكتاب، ولم يرد من بعد.

(2) قال أبو نصر: «وقد يحتمل أن تكون «ما» الأولى كناية عن حرف الإعراب و«ما» الثانية كناية عن حرف البناء. ويكون الحرف في قوله «وبين ما يبنى عليه الحرف» كناية عن الاسم والفعل والحرف...» شرح عيون الكتاب ص 17.

- وقال : «وقد يحتمل أن يكون الحرف في هذا الوجه الثاني كناية عن علامة الإعراب والبناء فيسمى المجاري حروفا كما قال الكسائي: العربية على ثلاثة أحرف على الرفع والنصب والخفض، فسمى الرفع والنصب والخفض حروفا.

وقد يحتمل أن يريد: لأفرق بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين حركة ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول فحذف» ص 18.

(3) في الكتاب: وللأفعال.

(4) تمام نص الكتاب: «وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع» 1 3.

وهذه الزوائد هي: الهمزة والتاء والياء والنون.

(5) قال الزمخشري: «والاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف، ونوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل... ويسمى غير المنصرف، واسم المتمكن يجمعهما، وقد يقال للمنصرف الأمكن». شرح المفصل 1 56.

- وقال ابن يعيش متحدثا عن الاسم المستوفي للتمكن: «وهذا الضرب من الاسماء سمي المتمكن الأمكن، فالمتمكن أعم من الأمكن، فكل أمكن متمكن والتمكن رسوخ القدم في الاسمية، وقولنا : اسم متمكن أي راسخ القدم في الاسمية ، وقولنا اسم متمكن أي: هو بمكان منها أي: لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب» شرح المفصل 1 56 - 57.



- قسم مستوف للتمكن (كله)[1] وهو المنصرف.

- و(قسم)[1] ناقص عن هذا، (وهو غير)[1] المنصرف.

وكان بعضهم[2] يسمي الاسم المستوفي للتمكن: الاسم الأَمْكَن، ويسمي كل (ما استحق الإعراب متمكنا)[1].

فإن قال قائل: كيف صارت هذه الحروف في الأفعال المضارعة أولى بها من غيرها؟

قيل له: أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين وهي المأخوذة منها الحركات فأما الألف فلا سبيل إلى زيادتها أولا لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يبدأ بساكن فأبدل منها أقرب الحروف إليها وهي الهمزة مع أنها تزاد أولا كثيرا، فكانت أولى الحروف بالوضع مكان الألف.

وأما الواو، فإنها لا تزاد أولا في حكم التصريف لثقلها فأبدل منها حرف يبدل منها كثيرا وهو التاء[3].

واحتاجوا بعد هذه الحروف إلى رابع فكان أقرب الحروف من حروف المد واللين: النون، وذلك أنها تجري في الخيشوم كما تجري حروف المد واللين في مواضعها.

قوله: «**وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ جَزْمٌ**» إلى قوله: «**وذَهَابَ الحَرَكَةِ**»[4].

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(2) في شرح أبي سعيد: «وكان بعض أصحابنا...»

(3) مثل السيرافي هذا الإبدال بقوله: تالله في والله، وتخمة وهي الوخامة وتهمة وتقى وتراث، شرحه 1/37، وانظر الإبدال لابن السكيت 139.

(4) نص سيبويه: «وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة» 1/3. وانظر شرح السيرافي 1/40.

- وقال أبو نصر في شرح هذا الكلام: «يعني الأسماء المضارعة للأفعال وهي التي لا تنصرف، وإنما طلب فيها الجزم حين منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ليكون عوضا من الجر، وذلك أن الأسماء التي لا تنصرف متمكنة لحقتها علل فثقلت من أجلها فضارعت الأفعال بذلك. فمنعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل. وذهاب التنوين علامة لثقلها، وهو الغرض فلا معنى لحذف الحركة بعد ذهاب التنوين» شرح عيون الكتاب 19 - 20.

- وقال ابن يعيش: «وحكى عن المازني أنه قال: لم يدخل الأسماء الجزم لأنه لا يكون إلا بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى نحو لم ولما وإن للمجازاة وما جرى مجراهن - فاعرف ذلك إن شاء الله». شرح المفصل 1/73.



إن قال قائل: هلاّ حذفتم الحركة وحدها بدخول الجزم وأبقيتم التنوين، ثم حركتم الحرف المجزوم لالتقاء الساكنين؟

قيل له : هذا يفسد من وجهين :

- أحدهما : أن التنوين فرع، وإنما أتي به لقوة المتحرك فإذا دخل ما يحذف الحركة كان أولى بحذف التنوين.

- والوجه الثاني : أنّا لو حذفنا الحركة، ثم حركتها لالتقاء الساكنين لعاد إلى لفظ غير المجزوم. فلم يكن لتُدخِل عاملا على اسم فيحدث فيه ما لا يسلم له أبداً.

فإن قال قائل: فهلاّ أذهب الجزم التنوين في المنصرف، وحذف الحركة مما لا ينصرف؟[1] .

قيل له : لو فعل ذلك لكان الاسم المنصرف كغير المنصرف مع أن التنوين يصحب الحركة، والعوامل إنما تغير الحركات فإذا لم يغيّر الجزمُ الحركةَ، كان أجدر أن لا يغير التنوين. ولو حذفت الحركة للجزم من غير المنصرف لأشبه المبني.

قوله: « **والنَّصْبُ في المُضارِعِ منَ الأفْعَالِ** » إلى قوله : « **ليْسَ ذَلِكَ في هَذِهِ الأفْعَالِ** »[2] .

إن قال قائل : بِمَ ترتفع هذه الأفعال المضارعة؟

قيل له : بوقوعها موقع الأسماء وإن اختلف إعراب الأسماء[3] .

---

(1) قال أبو سعيد 1/39، «قيل له يمتنع من هذا شيئان :
أحدهما : أن التنوين لو حذف الجزم لالتبس ما ينصرف بما لا ينصرف.
والوجه الثاني: أن التنوين شيء يصحب الحركات كلها، والعوامل إنما تغير الحركات التي تختلف بها الكلم».

(2) نص الكتاب بتمامه : «النصب في المضارع من الأفعال: لمن يفعلَ، والرفع سيفعلُ، والجزم لم يفعلْ». وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال» 3/1.

(3) قال المبرد : «اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة، فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها، ولا تنصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب ولا تنخفض على كل حال» المقتضب 5/2.
وقال ابن الأنباري في الإنصاف 550/2 : «اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو : يقوم زيد ويذهب عمرو - فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة - وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله. وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم».
انظر تفاصيل هذا الكلام وحجج كل فريق المسألة 74 من الإنصاف. وشرح المفصل 12/7.



فإن قال قائل : لم وجب ذلك؟

قيل له : من قبل أن وقوعها موقع الأسماء ليس بعامل لفظي، إذ كانت عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال فأشبه الابتداء الذي ليس بعامل لفظي.

فإن قال قائل : فَلِمَ رفعتم الفعل بعد «السين» و«سوف» ولا يقع الاسم بعدهما؟

قيل له : «السين» و«سوف» إذا دخلا على الفعل صارا من صيغته بمنزلة الألف واللام إذا دخلا على الاسم، لأنهما إذا دخلا، خلّصاه للمستقبل بعينه كتخليص الألف واللام الاسمَ للواحد بعينه.

ولم يدخلا لتغيير معنى،. وإنما دخلا لتحصيل المعنى لنا وتعريفه إيانا دون أن يتغيّر المعنى في نفسه.

والعوامل هي التي تدخل على الألفاظ بعد حصول معانيها، فتقرها على ما عرفت به من معانيها.

فإن قال قائل : لم يجعلوا في إعراب الأفعال الجزم دون الأسماء؟

قيل له : لمّا كان الاسم هو المستحقَ للإعراب /10/ (في أصل الكلام استحق جميع الحركات لقوته فضارع)[1] الفعل الاسمَ، فجرى مجراه، واستحال دخول الجر عليه، (فجعل مكان الجر)[1] الجزم ليكون معادلا للاسم في إعرابه لتمام مضارعته له.

قوله : «**وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ المُضَارِعَةِ جَرٌّ كَمَا أَنَّهُ ليسَ فِي الأَسْمَاءِ جَزْمٌ**».

اعتل في هذا الفصل بما استغنينا عن ذكره لبيانه[2].

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل- صوابه من شرح أبي سعيد.

(2) مما اعتل به سيبويه : أن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في الأفعال» 1 3.
واعتل أبو سعيد لذلك بعلل ملخصها :
- أن الجر إنما يكون بأدوات يستحيل دخولها على الأفعال، وبالإضافة المحضة، وليس لدخول ذلك على الأفعال معنى يعقل.
- أن المضاف إليه يتعرف به المضاف أو يخرج به من إبهام إلى تخصيص.
- أن الفعل لا يكون إلا نكرة.
- أن الفعل والفاعل جملة، ولا يجوز أن تقول: هذا غلام زيد يقوم.
- أن الفعل إنما هو اللفظ الدال على حدث في زمان ماض أو غير ماض» شرحه 1 84 - 85.



واعتل الأخفش[1] فيه بعلتين :

إحداهما بيّنة، والأخرى غامضة فنبيّنها لذلك.

زعم أن الأفعال أدلة على غيرها، يعني: على فاعلها ومفعوليها، وزعم أن المضاف إليه مدلول عليه فقال :

«والأفعال أدلة، وليست بمدلول عليها، فلا يُضاف إليها لأن الإضافة إلى المدلول عليه لا إلى الدليل»[2].

فإن قال قائل : ما معنى قول سيبويه : «**لأنَّ المَجْرُورَ دَاخِلٌ في المُضَافِ إلَيْهِ**»، وإلى مَ عادت الهاء في «إليه»؟

فالجواب في ذلك: أن قوله : «**لأنَّ المَجْرُورَ**» يريد: المضاف إليه وهو الثاني.

«**دَاخِلٌ في المُضَافِ إلَيْهِ**» : يعني : (داخلا)[3] في الأول، الذي قد أضيف إلى المجرور. والهاء تعود إلى المجرور، فكأنه قال: لأن الثاني المجرور داخل في الأول المضاف إلى الثاني.

قوله : «**وأمَّا الفَتْحُ والضَمُّ والكَسْرُ والوَقْفُ**» إلى قوله : «**لَيْسَ غَيْرُ**»[4]

إن قال قائل : ما معنى قوله : «**لَيْسَ غَيْرُ**»؟ وما موضع «**غَيْرُ**»؟

---

(1) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي من تلاميذ سيبويه وعنه روى الكتاب توفي 221 هـ. (أخبار النحويين البصريين 66، طبقات الزبيدي 72، بغية الوعاة 1 /590.

(2) وعلل الأخفش ملخصة في قوله: «ليس الجر في هذه الأفعال، لأن الأفعال أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه، وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك فهو الشيء بعينه، وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه، وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة...

وقال أيضا: ولا يدخل الأفعال الجر لأنه لا يضاف إلى الفعل، والمضاف إليه يقوم مقام التنوين، وهو زيادة في المضاف كما أن التنوين زيادة، فلم يجز أن تقيم الفعل مقام التنوين، لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل، فلم يحتمل الفعل زيادتين، ولم يبلغ من قوة التنوين وهو واحد أن يقوم مقامه اثنان. كما لم يحمل الاسم الألف واللام مع التنوين. قال الزجاجي : وهذه علة جيدة ـ الإيضاح في علل النحو 109 111

(3) ما بين القوسين مزيد من شرح السيرافي.

(4) نص الكتاب بتمامه : «وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير» 1 /3.



قِيل له : «ليس» دخلت هـهنا للاستثناء، واسم «ليس» (مضمر)[1] في النية. وموضع «غير» منصوب بخبر «ليس» كأنك قلت: ليس شيء غير ذلك[2] فلما حذف المضاف إليه بنى على الضم.

قوله : «وللحُرُوفِ التِي لَيْسَتْ بأَسْمَاءٍ ولاَ أَفْعَالٍ» إلى قوله : «حَيْثُ وأَيْنَ وكَيْفَ»[3].

اعلم أن الأسماء المبنية كلها لا يخرج بناؤها من أن يكون: لمضارعة الحروف، أو للتعلق بها، أو لوقوع المبنى موقع فعل مبني. أو لخروجه عما عليه نظائره.

والمبنيات كثيرة، ونُفسِّر منها ما وقع في هذا الباب من الأسماء خاصة، فمنها «حيثُ».

اعلم أن فيها أربع لغات[4]، يقال فيها: حَيْثَ وحَيْثُ وحَوْثَ وحَوْثُ، وهي مبنية في جميع وجوهها لعلتين:

- إحداهما: أنها تقع على الجهات الست، وعلى كل مكان وكل هذه الجهات تقع مضافة إلى ما بعدها، فأبهمت حيث وقعت عليها كلها. فشبهوها لإبهامها في الأمكنة بـ«إذ» المبهمة في الزمان الماضي كله. فلما كانت «إذ» موضحة بالجمل،

---

(1) ما بين القوسين مزيد من شرح السيرافي.

(2) قال أبو سعيد : «تقول أتاني زيد ليس إلا، وأتاني القوم ليس إلا، أي: ليس إلا هذا الذي ذكرت. وأما الزجاج، فإنه كان يقول: إذا قلت: ليس غير: أو: لا غير فأدرجته نونته ويكون التقدير: مما جاء لمعنى ليس فيه غير وهو يريد غير ذلك المعنى» عن شرح أبي سعيد 1/98 بتصرف.

(3) نص الكتاب : «وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال، ولم تجيء إلا لمعنى فالفتح في الأسماء قولهم: حيث وأين وكيف» 1/3 - 4.

(4) قال المبرد : «فمن جعل حيث مضمومة - وهو أجود القولين - فإنما ألحقها بالغايات نحو: من قبلُ، ومن بعدُ... ومن فتح فللياء التي قبل آخره وأنه ظرف بمنزلة: أين وكيف»، المقتضب 3/178 وانظر 2/52.
- قال أبو سعيد : «وقد حكى الكسائي عن بعض العرب أنهم يكسرون حيث فيقولون: من حيثِ لا يعلمون، فيضيفونها إلى جملة ويكسرونها مع ذلك.
قال : والأمر في هذه اللغة عندي أنهم شبهوها بأسماء الزمان إذا أضيفت إلى غير متمكن، فيجوز بناؤها وإعرابها كقوله عز وجل (ومن خزى يومئذ) 1/103.
- وقال ابن يعيش : «في حيث أربع لغات: حيثُ بالضم وحيثَ بالفتح وحوثُ وحوثَ شرح المفصل 4/91.
وانظر هذه اللغات منسوبة إلى أصحابها. اللسان (حوث) 2/13. (حيث) 2/140.



أوضحت «حيث» بها، ومنعت الإضافة، فصارت بمنزلة: «قبلُ» و«بعدُ» إذ حذف المضافان إليهما فبنيت كما بنيتا.

ـ والعلة الثانية : أن «حيثُ» لمّا خالفت أخواتها حين أضيفت إلى الجمل، بُنيت لمخالفتها أخواتها، ودخولها في غير بابها، واستحقت أن تُبنى على السكون فتجنبوا اجتماع الساكنين، فكان يجب أن يكسر آخرها على حكم التقاء الساكنين، فتجنبوا الكسرة استثقالا لها مع الياء.

فإن قلت :فقد قالوا: «جَيْرِ»[1] و«وَيْبِ»[2] فكسروا.

فإنما ذلك : لقلة استعمالها وكثرة استعمال «حيثُ»، والعرب تخص الكثير الاستعمال بأخف الألفاظ.

وأما من ضم «حيثُ» فإنما ضمها لما كانت مستحقة للإضافة ومُنِعَتْهَا كما فُعِل «بقبلُ» /**11**/ و«بعدُ».

أما «أَيْنَ»: فإنه اسم من أسماء (المكان، وهو يستوعب الأمكنة كلها متضمنة لمعنى)[3] الاستفهام.

ووجب أن يُبنى على السكون لوقوعه موقع حرف[4] الاستفهام، إلا أنهم حركوها بالفتح لالتقاء الساكنين، وآثروا الفتحة (من أجل)[3] الياء التي قبلها، ولكثرة دورها في (الكلام)[3].

---

(1) نقل ابن منظور عن سيبويه قوله في «جير»: حركوه لالتقاء الساكنين وإلا فحكمه السكون لأنه كالصوت. وبعضهم يقول جيرَ بالنصب». اللسان (جير) 156/4.
قال المرادي: «جَيْرِ بكسرالراء وفتحها والكسر أشهر» الجنى الداني 433 - وانظر مغنى اللبيب 1 162

(2) نقل ابن منظور أن حكاية الكسر رواية ابن الأعرابي وثعلب (ويب) 805/1.

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل ـ صوابه من شرح السيرافي.

(4) في شرح السيرافي، وشرح المفصل 104/4، (موقع همزة).



وأمّا «كيفَ»: فإنها يستفهم بها عن الأحوال[1]، ووقعت موقع ألف الاستفهام، فوجب بناؤها على السكون، فحركوا آخرها كما فعلوا بـ«أين».

قوله : «والكَسْرُ فيهَا نَحْوُ: أُولاَءِ وحَذَارِ وبَدَادِ».

إن قال قائل : لم وجب الكسر في «أولاء»؟

قيل له : من أجل أنه إشارة إلى ما (بحضرتك)[2] مادام حاضرا، فإذا زال لم يُسمَّ بذلك. والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها. فلمّا لم يلزم (فيها ما)[3] وضع له، صار بمنزلة المضمر الذي يعتقب الذكر إذا جرى، ولا يؤتى به قبل ذلك، فلما وجب بناء المضمر، وجب بناء المبهم. ووجب بناؤهما لأنه لا شيء إلا وحروف المعاني داخلة عليه، فلما كان الضمير والإشارة داخلين على الأشياء كلها كدخول الحروف، وجب بناؤهما.

فإن قلت : فأنت قد تقول: «شيء» فيكون واقعا على الأشياء كلها، فهلاّ وجب بناؤه؟

فالجواب عن ذلك : أن «شيئا» هو اسم للمسمى لازم له في أحواله كلها، والكناية والإشارة والحروف، أعراض تعترض في الأشياء، وليس شيء منها إلا[4] يزول، فافترق المعنيان وتباين الحكمان.

فإن قال قائل : لمَ استوى المذكر والمؤنث في «أولاء»؟

فالجواب : أن «أولاء»[5] وقع على جمع أو جماعة، والجمع والجماعة تقع على الرجال والنساء والحيوان، والجماعة والمذكر والمؤنث، فوقع على ذلك كله «أولاء»، فاستوى المذكر والمؤنث.

---

(1) قال ابن هشام: «وعن سيبويه أن كيف ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف، ورتبوا على هذا الخلاف أمورا: أحدها أن موضعها عند سيبويه نصب دائما، وعندهما رفع مع المبتدأ نصب مع غيره، الثاني: أن تقديرها عند سيبويه، في أي حال أو على أي حال، وعندهما تقديرها في نحو (كيف زيد؟) أصحيح زيد...» مغني اللبيب 1/272، وانظر الصاحبي 243.

(2) ما بين القوسين مطموس في الأصل، صوابه من شرح السيرافي.

(3) ما بين القوسين مطموس في معظمه.

(4) في الأصل . لا، وصوابه من شرح أبي سعيد.

(5) قال المبرد : «وتقول في الجمع الحاضر: هؤلاء وأولاء، وهؤلاء وأولا يمد جميعا ويقصر المد والمد أجود» المقتضب 4/278

وقال أبو سعيد : «فأما أولاء ففيه ثلاث لغات : أشهرها : ألاء ممدود مكسور على مثال : غراب، وألى مقصور على وزن: هدى وقد زادوا فيه هؤلاء». 1/115 من شرحه. وانظر شرح المفصل 3/136.



وأما «حَذَارِ»[1]، فإنه وقع موقع فعل الأمر، وهو مسكن فاستحق مثل حال الذي وقع موقعه، والتقى في آخره ساكنان فحرك بالكسر لعلتين:

- إحداهما : أن «حَذَارِ» مؤنثة، والكسر من علم التأنيث.

- والثانية : أنه كسر على حد ما يوجبه التقاء الساكنين من الكسر.

وأما «بَدَادِ»[2] فاجتمع فيها العدل والتأنيث والتعريف. فزعم سيبويه أن الذي أوجب بناءهما: مشابهتهما لفعَالِ التي تقع في الأمر. ومشابهتهما إياها وقوعهما موقع غيرهما وأن لفظهما واحد، وأنهم معرفتان ومؤنثتان.

وزعم المبرد[3] أن الذي أوجب بناءها: أنها لو كانت مؤنثة معرفة غير معدولة، لكان من حكمها ألا تصرف فلما عُدِلت، زادها العدل ثقلا، فلم يبق بعد منع الصرف إلا البناء[4].

---

(1) قال المبرد : «اعلم أن الأسماء التي تكون على هذا الوزن (أي فَعَال) على خمسة أضرب، فأربعة منها معدولة، وضرب على وجهه. فذلك الضرب هو ما كان مذكرا أو مؤنثا غير مشتق، ويجمع ذلك أن تكون مما أصله النكرة، فأما المذكر فنحو قولك : رباب وسحاب وجمال، وأما المؤنث فنحو قولك: عناق وأتان وصَنَاع...» المقتضب 3/368.

وقال أبو سعيد : «وأما حذار وبداد فإنّ ما كان على بنائهما مما يستحق البناء على الكسرة على أربعة أقسام:

- الأول : ما وضع موضع الفعل نحو: حذارِ ونزالِ.
- الثاني : ما كان واقعا موقع المصدر نحو: فجارِ وبدادِ.
- الثالث : ما كان معدولا عن صفة غالبة نحو قولهم: حلاق وفساق.
- الرابع : ما كان معدولا عن فاعله كقولك: حذام وقطام».

شرحه 1/127، بتصرف.

(2) قال سيبويه : «فهذا كله معدول عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل لأنه معدول عن أصله كما عُدل نظار وحذار وأشباههما عن حدهن، وكلهن مؤنث فجعلوا بابهن واحدا 1/4.

وانظر (باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث) الكتاب 2/36 والنكت 327.

وجاء في اللسان : «قال الجوهري: وإنما بني للعدل والتأنيث والصفة، فلما منع بعلتين من الصرف بني بثلاث لأنه ليس بعد المنع من الصرف إلا منع الإعراب.

قال ابن الأثير : يروى بكسر الباء»، اللسان (بدد) 78/34.

(3) أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي البصري، رأس نحاة البصرة في زمانه توفي 285 هـ (ترجمته: أخبار النحويين البصريين 105، طبقات الزبيدي 101، الفهرست 87، نزهة الألباء 1/269).

(4) قال المبرد : «ولما كان المؤنث معدولا عما لا ينصرف، عُدل إلى ما لا يعرب لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصا منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب. لأن الحركة والتنوين حق الأسماء. فإذا أذهب العدل التنوين لعلة أذهب الحركة لعلتين».

وقال : «فإن نكرت شيئا من هذا أعربته وصرفته... ولو سميت به مذكرا أعربته ولم تصرفه» المقتضب 3/374.



وهذا قول مدخول من قبل أن الشيء إذا اجتمع فيه علتان - تمنعان (من)[1] الصرف - أو ثلاث أو أربع، كانت القصة واحدة في منع الصرف، ولا يتجاوز العلل إلى البناء لأن البناء يقع بمشاكلة الحروف والوقوع موقعها.

ومنع الصرف إنما يكون لاجتماع علتين فصاعداً من العلل التي تمنع الصرف، فهذا يبيّن لك ما ذكرناه من صحة قول سيبويه وفساد قول غيره.

قوله: «والضمُّ نَحْوُ حيثُ وقبلُ /12/ (وبعدُ)».

وأما "حيثُ" فقد مر تفسيرها[2]

ما «قبلُ»[3]، و«بعدُ»: فإنّ أصلهما في الكلام أن تكونا (مضافتين فحذف)[3] ما أضيفتا إليه، واكتفي بمعرفة المخاطب، فصار بمنزلة بعض الاسم، ثم حذف المضاف إليه فوجب أن تبنيا، لأن بعض الاسم مبني،

فإذا نُكّرا لحقهما الإعراب، لأنهما لم يتضمنا معناهما مضافتين، ولا عَرَف المخاطب معناهما مضافتين، فلم يصيرا كبعض الاسم وبنيتا على الضم من بين الحركات لأن كل واحدة منهما لَمّا كانت منصوبة ومخفوضة (في حال)[4] الإضافة والتمكّن، أعطيت في حال البناء حركةً لم تكن لها في حال التمكن وهي: الضمة.

وعلة ثانية: أنّ «قبلُ» و«بعدُ» قد حذف منهما المضاف إليه وضمنتا معناه، فحركا أقوى الحركات وهي الضمة ليكون عِوضا من الذاهب[5].

قوله: «والوَقْفُ: مَنْ[6]، وكَمْ وقَطْ وإذْ».

أما «مَنْ» فهي اسمُ يُستفهم بها عن ذوات مَنْ يعقل[7]. وهي متضمنة حرف الاستفهام، فبُنِيت من أجل ذلك.

---

(1) مزيدة من شرح السيرافي.
(2) النكت ص 164-165.
(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل - صوابه من شرح السيرافي.
(4) ما بين القوسين مطموس في معظمه.
(5) هذا كلام أبي سعيد 1/144، وانظر مغني اللبيب 1/205.
وسيفصل الأعلم في هذا أكثر فيما يستقدم من الصفحات.
(6) في الكتاب: (والوقف نحو: من...)
(7) في شرح السيرافي: «عن ذوات من يعقل من ذوات الثقلين والملائكة».



- وتقع في المجازاة موقع حرف الجزاء، وهو «إن» فتُبنى لوقوعها موقعه.

- وتقع بمعنى «الذي» لذوات من يعقل، فتحتاج في هذا الموضع من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه «الذي»[1] فهي بعض الاسم، وبعض الاسم لا يكون إلاّ مبنيا.

وأما «كَمْ»: فهي مبنية على السكون لتضمنها[2] معنى الألف إذا كانت استفهاما[3]، ومعنى «رُبّ» إذا كانت خبرا. وهي تقع أبدا في صدر الكلام كما تقع الألف، و«رب».

فإن قلت: لم وقعت «رُبّ» صدرا وهي من حروف الجر وحروف الجر لا يقعن صدرا؟[4].

فالجواب أن «رب» ضارعت حرف النفي، وهو «لا» التي تنفي الجنس ومضارعتُها لها إنما تقلل، والتقليل شبيه النفي فجُعلت صدرا كما جُعلت «لا».

وأما «قط»: فهي مبنية على السكون[5] لأنها اسم وقع موقع فعل الأمر في أول أحواله، وذلك قولك: «قَطْكَ دِرْهَمَانِ»، تريد: لِيَكْفكَ دِرْهَمَان. أو اكْتَفِ بِدِرْهَمَيْنِ ونحو ذلك من التقدير في معناها. قد تقول: قَدْكَ درهمان، وهما بمعنى «حسب».

---

(1) وقد زاد الكسائي في معاني «من» وجها رابعا، فزعم أنها تكون صلة، وأنشد:

آل الزبير سنام المجد قد علمت ... ذاك العشيرة والأثرون من عددا

أراد: الأثرون عددا، فجعل من بمنزلة ما في الصلة».

عن شرح أبي سعيد بتصرف 1/ 152. وانظر وجوه (من) في مغني اللبيب 1/ 431.

(2) في الأصل: «لتصرفها» وما أثبته من الهامش.

(3) «وكم عند الكسائي والفراء مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت ميمها بكثرة الاستعمال». الجنى الداني 261. وانظر الفرق بين كم الخبرية وكم الاستفهامية. مغني اللبيب 1/ 243. وذكر ابن هشام خمس نقط للالتقاء بينهما.

(4) قال ابن هشام مقارنا بين «قد» و«رب»: «وتنفرد رب بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرا...». مغني اللبيب 1/ 181، وانظر المقتضب 2/ 54.

وانظر لغات «رب» وهي سبع عشرة لغة، الجنى الداني 447.

(5) قال ابن هشام: متحدثا عن معاني قط: «والثاني أن تكون بمعنى حسب وهي مفتوحة القاف ساكنة الطاء. يقال قطني وقطك وقط زيد درهم، كما يقال: حسبي وحسبك وحسب زيد درهم إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين، وحسب معربة». مغني اللبيب 1/ 233. وانظر المقتضب 1/ 45.



فإن قلت : فَهَلاَّ بنيت «حسبك» إذ كانت في معناهما؟

فالجواب في ذلك أن «حسب» اسم صحيح أُريدَ به معنى الفعل بعد أن وقع متصرفا، ولم يقع في أول أحواله موقع الفعل كما فعل «بقط».

والدليل على ذلك أنك تقول: أحسبني الشيء إحسابا، أي: كفاني.

وهذا (عطاؤكم)[1] حساب، أي كاف. فمعنى «حسبك»: أي كافيك في أصل موضوعه من جهة اللغة لما بيناه من تصرفه، فلذلك لم يُبْنَ فاعرفه.

وأما «إذ»، فإنها مبنية على السكون لوقوعها على الأزمنة الماضية كلها[2].

واحتياجها إلى إيضاح يُصحح معناها، ويُفهَم به موضعها كاحتياج «الذي» إلى الصلة، فهي بعض الاسم لاحتياجها إلى ما يوضحها، وبعض الاسم مبني.

وقوله في الأفعال الماضية «فَلَمْ يُسَكِّنُوهَا كَمَا لَمْ يُسَكِّنُوا منَ الأَسْمَاءِ» إلى قوله «بِمَنْزِلَةِ غَيرِ المُتَمَكِّنِ»[3].

أي : لم يُسكّنوا الأفعال الماضية كما لم يسكنوا / **13** / من الأسماء التي حكمها البناء، ما كان (مضارعا للمتمكن نحو: من علُ، ولا ما كان متمكنا في)[4] حال، ثم بُني لعلة دخلته نحو قولهم: أوّلُ، ويا حكمُ.

اعلم أن «عَلُ» معناه: فوق، وفيه لغات :

---

(1) ما بين القوسين مزيد من الهامش.

(2) قال المبرد: «أما إذ فتنبئ عن زمان ماض. وأسماء الزمان تضاف إلى الأفعال فإن أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد» المقتضب 2 54.

- وقال ابن يعيش: «فأما إذ فإنها تقع على الأزمنة الماضية كلها مبهمة فيها لا اختصاص لها ببعضها دون بعض فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها ويكشف عن معناها.. وإيضاحها يكون بجملة بعدها فصارت بمنزلة بعض الاسم وضارعت الذي...» شرح المفصل 4 96، وانظر مغني اللبيب 1 111.

- وقال المرادي: «وهي مبنية لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل أو لما عوض منها وهو التنوين في: يومئذ وحينئذ ونحوهما. وإنما كسرت الذال في ذلك لالتقاء الساكنين.

وذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب. قال: لأن إذ إنما بنيت لإضافتها إلى الجملة، فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب فجرت بالإضافة» الجنى الداني 186.

(3) نص الكتاب بتمامه: «فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن» الكتاب 1 4.

(4) ما بين القوسين مطموس في الأصل، وصوابه من شرح السيرافي 1 169.



يقال : جئتك من علُ، ومن علِ، ومن (علْوَ)، ومن علْوُ ومن مُعال، ومن علٍ، وهي كلها بمعنى: فوق[1].

وفوق لابد من أن يكون مضافا إلى شيء ظاهر أو مضمر أو مقدر، فكذلك هذه الألفاظ التي في معناها. فإذا حذفت المضاف إليه لم يخل من أن يكون معرفة أو نكرة.

- فإن كان المحذوف نكرة: نُكِّر «علُ»، وما كان في معناه ونُوِّن.

- وإن كان معرفة: بُني لأنه بمنزلة اسم قد اكتفي ببعضه إذ حذف المضاف إليه، وأدى عن معناه، كما كان ذلك في «قبلُ» و«بعدُ».

فإن قلت : ما معنى قول سيبويه: «ولاَ مَا ضارَعَ المُتَمَكِّنَ»[2]، وهو يعني: مضارعة «علُ» «لعلٍ» المنكور والمنون، ولا يُقال ضارع الشيء نفسه؟

فالجواب أن مضارعة «علُ» «لعلٍ» هو أنهما يقعان بمعنى واحد على تقديرين مختلفين، فكل واحد منهما مضارع للآخر لاشتراكهما في المعنى واختلافهما في التقدير والحركة، كما يكون المبتدأ مضارعا للفاعل في أن معناهما سواء، وإن كان عاملاهما مختلفين.

(ويحتمل أن يريد أن «علُ» ضارعت كلَّ متمكن معرب، لأنها قد تصير إلى التمكن والإعراب في حال التنكير[3] فتساوى في ذلك الحال، ما لم يرد متمكنا معربا، ففصلت في حال البناء بحركة عن ما لا يتمكن البتة نحو: مَنْ وكَمْ)[4].

---

(1) قال ابن يعيش: «وهذه اللغات - وإن اختلفت ألفاظها، فالمراد بها معنى واحد. وهو فوق. وفوق من الأسماء التي لا تنفك من الاضافة، لأنه إنما يكون فوقا بالنسبة إلى ما يضاف إليه... فوجب أن يكون علُ وسائر لغاتها مضافة إلى ما بعدها. فإذا أضيف إلى معرفة وبني لما ذكرناه... إذ كان إنما يتم تعريفه بما بعده مما أضيف إليه»، شرح المفصل 4/ 90.
وذكر في علُ وجوها قال: «جئته من عل وفي معناه من عال ومن معال ومن علا. ويقال جئته من علْو ومن علو ومن علوُ». شرح المفصل 4/ 88.

(2) لفظ سيبويه: «كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن» 1/ 4، وبينه وبين ما نقله الأعلم خلاف.

(3) في الأصل: «الشكر»، وهو تحريف.

(4) ما بين القوسين مزيد من الهامش.



فإن قيل: كيف استوى معناهما على اختلاف تقديرهما وأحدهما معرفة والآخر نكرة؟

قيل: هذا جائز وله نظائر في العربية منها: أن «غدا» منكور. ويعرف به اليوم الذي يلي يومك، فيستوي في فهم المخاطب: آتيك غداً، وآتيكَ الغَد، وكذلك: «عَشِيًا» و«عَتَمَة»، فكذلك القول في: علُ، وعلٍ فاعرف ذلك.

فإن قال قائل: لِمَ مثّل سيبويه «بأول» و«ياحكمُ» دون غيرهما من الأسماء؟

فالجواب أن هذا التمثيل تضمن فائدة لطيفة، وهي أنه لو جعل مكان «أول»: «قبلْ»، ومكان «يا حكمُ»[1]: يازيدُ»، لجازأن يُتوهّم أن حركة: «قبلُ» و«بعدُ» (وزيدُ»[2] لالتقاء الساكنين دون أن يكونا مستحقين للحركة في أصل البناء، كما تُضَمّ «حيثُ» لالتقاء الساكنين فمثل مثالا يُزيل الشك ويَنفي التوهم.

قوله: «والوَقْفُ قولُهم في الأَمْرِ: اضْرِبْ» إلى قوله «وما كَانَ[3] معناه افْعَلْ»[4].

زعم في هذا الفصل أنّ فعل الأمر بَعُدَ من الأفعال المضارعة المعربة[5] بُعْدَكم وإذا من الأسماء المتمكنة، (وبُعْدُ» «كَمْ» و«إذْ» من الأسماء المتمكنة) : أنهما مبنيان على السكون.، والمتمكنة متحركة (منصرفة)[6].

---

(1) في الاصل: «ومكان حكم»، وصوابه من شرح السيرافي.

(2) ما بين القوسين مزيد من شرح السيرافي.

(3) في الكتاب: «كان»، و(ما) ليست من لفظه.

(4) نص الكتاب بتمامه: «والوقف قولهم: اضربه في الأمر، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة، فبعُدت من المضارعة بعد كم وإذا من المتمكنة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه أفعل» 1 4 وبين ما ذكر الأعلم ونص الكتاب خلاف في اللفظ،

(5) بين النحاة خلاف في فعل الأمر أمبني هو أم معرب؟
قال ابن الأنباري في الإنصاف: «ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجهة المعرى عن حرف المضارعة نحو: افعل معرب مجزوم.
وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون». راجع حجج كل فريق 2 524.
- وقال ابن يعيش: «اعلم أن فعل الأمر على ضربين: مبني ومعرب، فإذا كان للحاضر مجردا من الزيادة في أوله كان مبنيا عندنا، خلافا للكوفيين. وإنما قلنا ذلك لأن أصل الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر، وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع، وكينونته على صيغة ضارع بها الأسماء، فإذا أمرنا به، ونزعنا حرف المضارعة من أوله، فقلنا: اضرب اذهب، فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الامر فعاد إلى أصله من البناء استصحابا للحال الأولى» شرح المفصل 7 61

(6) ما بين القوسين مزيد من الهامش، مثبت في شرح السيرافي.



ـ وأبعدُ الأسماء من المتحرك المتصرف: ما بُني على السكون.

ـ وأقربُ من المبني الساكنِ إليه: ما كان مبنيا على حركة.

قوله في الحروف المبنيّة: «والكَسرُ فيهَا قَوْلُهُم: لِزيدٍ وبِزَيْدٍ»[1].

اعلم أن الحروف التي جاءت لمعنى ـ وهي على حرف واحد ـ حكمُها الفتح كواو العطفِ وفائِهِ، وألف الاستفهام.

وإنما كان الأصل فيها أن تجيء مفتوحة، لأنها حروف يضطر المتكلم بها إلى تحريكها لابتدائه بها، وكان حكمها السكون لو أمكن ذلك فيها، لأنها حروف معانٍ، فلما أوجبتِ الضرورةُ تحريكها، حرّكوها بأخف الحركات، وهي الفتحة، ولم يحتاجوا إلى تلكف ما هو أثقل منها.

وإنما كسروا /14/ (الباء من قبل أن الحروف التي ذكرناها غير عاملة عملا)[2] تختص به، ولا تكون في غيره، والباء مختصة (بالجر، فلا تكون إلا فيه، فألزموها)[2] الكسر لمشاكلة موضعها من الجر[3].

فإن قلت : لِمَ كسروا لام الإضافة، وهي قد تكون في غير الجر؟

فإنّما فُعل ذلك للفرق بينها وبين لام التأكيد في الموضع الذي يلتبسان فيه[4]، وهو مع الاسم الظاهر، فإذا وقعت على المضمر رجعت إلى أصلها.

---

(1) لفظ سيبويه: «والكسر فيها قولهم في ياء الإضافة ولامها: بزيد ولزيد» 1/ 4.

(2) ما بين القوسين مطموس في الأصل. صوابه من شرح السيرافي.

(3) قال ابن يعيش: «اعلم أن الباء أيضا من حروف الجر، نحو مررت بزيد، وظفرت بخالد، وهي مكسورة، وكان حقها الفتح لأن كل حرف مفرد يقع في أول الكلمة، حقه أن يكون مفتوحا، إذ الفتحة أخف الحركات، نحو واو العطف وفائه، إلا أنهم كسروا باء الجر حملا لها على لام الجر لاجتماعهما في عمل الجر، ولزم كل واحد منهما الحرفية بخلاف ما يكون حرفا واسما، وكونهما من حروف الذلاقة». شرح المفصل 8/ 22.

(4) قال المبرد: «فمن ذلك لام الخفض التي يسميها النحويون لام الملك فقلنا هي مكسورة مع الأسماء الظاهرة، ومفتوحة مع الأسماء المضمرة لعلة نذكرها، أصلها عندنا الفتح كما يقع مع المضمر نحو قولك: المال لك... فإن قلت: المال لزيد كسرتها لئلا تلتبس بلام الابتداء». المقتضب 1/ 254. وانظر الجنى الداني 95، ومغني اللبيب 1/ 274.

ـ وقال ابن يعيش: «اعلم أن أصل هذه اللام أن تكون مفتوحة مع المظهر، لانها حرف يضطر المتكلم إلى تحريكه، إذ لا يمكن الابتداء به ساكنا فحرك بالفتح لانه أخف الحركات. وإنما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء، ألا تراك تقول: إن هذا لزيد إذا أرت إنه لهو، إن هذا لزيد إذا أردت أنه يملكه» شرح المفصل 8/ 26.



قوله : «والضَمُّ فيهَا قَوْلُهُم: مُنْذُ»[1].

اعلم أنّ «منذُ» و«مُذْ» في معنى واحد، وهما يكونان اسمين وحرفين إلا أن الغالب على «مُنذُ» أن تكونَ حرفا وعلى «مُذْ» أن تكون اسما[2].

فإذا كانتا اسمين ارتفع ما بعدهما، وإذا كانتا حرفين انخفض. فإذا قلت: ما رأيته مذ يومُ الجمعة، ومنذُ يومُ الجمعة، فمعناه: انقطاع رؤيتي له: ابتداؤه يوم الجمعة، وانتهاؤه الساعة، فتضمنتا معنى الابتداء والانتهاء.

وإذا قلت . ما رأيته مذ اليوم، أو منذ اليوم، فليس فيه معنى ابتداء الغاية ولا انقطاعها، وهما في معنى «في» فانخفض ما بعدهما.

فإن قلت : لِمَ ضُمّت منذُ؟

فالجواب أنه كان حقها السكون، فالتقى فيها ساكنان فضُمت الذال إتباعا للميم، لأن ما بينهما حرف ساكن خفيّ، فلو بنوها على الكسر لخرجوا من ضمة إلى كسرة وذلك قليل في كلامهم[3].

فصل :

قال سيبويه: «اعلَم أنّكَ إذَا ثنَّيْتَ الوَاحِدَ لحِقَتْه زِيَّادتَانِ» إلى قوله: «فكَانَ هَذَا أَغْلَبَ وأَقْوَى»[4].

---

(1) الكتاب 1 4. وقال سيبويه في موضع آخر: «وأما منذ فضمة لأنها الغاية» الكتاب 2 45.

(2) قال السيرافي: «وزعم بعض أصحابنا أن منذ ومذهما اسمان على كل حال فإذا رفعنا ما بعدها، كان التقدير على ما مرّ، وإذا خفضنا ما بعدهما كانا في تقدير اسمين مضافين وإن كان مبنيين...».
شرح السيرافي 1 192. وانظر الجني الداني 500، وعد ابن هشام منذ ومذ حرفي جر 1 441.
- قال ابن يعيش: «فإن قيل: فلم بنيت منذ ومذ؟ قيل: أما إذا كانت حرفا فلا كلام في بنائها إذ الحروف كلها مبنية. وإذا كانت اسما فهي مبنية أيضا لأنها اسم في معنى الحرف كمن وما إذا كانا استفهاما أو جزاء. وحقهما السكون لأن أصل البناء على السكون» شرح المفصل 4 95. وتجد هذا الكلام بالحرف في شرح السيرافي 1 194.

(3) قال ابن يعيش: «وإنما حركت منذ لكون النون قبلها ساكنة، وضمت اتباعا لضم الميم إذ النون خفية، لأنها غنة في الخيشوم ساكنة فكانت حاجزا غير حصين، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم إلى كسر، وذلك قليل في كلامهم». شرح المفصل 4 95. وتجد نفس الكلام في شرح السيرافي 1 194.

(4) النص طويل يراجع في الكتاب 1 4.



اعلم أن العرب إذا ثنّت اسما باسم، زادوا على أحد الاسمين زيادة تدل عل التثنية[1]، وكان ذلك أخصرَ من أن يعطفوا أحدهما على الآخر، كقولك: زيد وزيد وجعلوا العلامة الدالة على ذلك حروفا، إذ كانت الحركات قد استوعبها الواحد، وجعلوا تلك الحروف هي المأخوذة منها الحركات، وهي حروف المد واللين[2]، فكان حكم الواو أن تكون في تثنية المرفوع، وحكم الياء أن تكون في تثنية المخفوض، وحكم الألف أن تكون في تثنية المنصوب.

وكذلك الجمع الذي على حد التثنية، غير أنّه لابد من فصل بين التثنية والجمع، فلم يكن الفصلُ بينهما بنفس الحروف، لأنها سواكن، فجُعل الفصل بينهما بالحركة التي قبل الحروف. فكان ينبغي على الترتيب أن تكون تثنية المرفوع بواو مفتوح ما قبلها، كقولك: مُسْلِمَوْنَ وتثنية المجرور: مُسْلِمِين، وتثنية المنصوب : مُسْلِمَان.

وجمع المرفوع بواو مضموم ما قبلها كقولك : مُسْلِمُون وجمع المجرور مُسْلِمِين، وجمع المنصوب بالألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا.

ووجب أن يكون ما قبل هذه الحروف في التثنية مفتوحا من قبل أن حرف التثنية لما أُضيف إلى الواحد أشبه علامة التأنيث - وهي يفتح ما قبلها - ففتح ما قبل حرف التثنية لهذه المشابهة.

---

(1) قال ابن يعيش: «اعلم أن التثنية ضم اسم إلى اسم مثله، واشتقاقها من ثنى يثني إذا عطف، يقال ثني العود إذا عطف عليه.... فإذا قلت: قام الزيدان، فأصله: زيد وزيد لكنهم إذا اتفق اللفظان حذفوا أحد الاسمين واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادة تدل على التثنية، فصارا في اللفظ اسما واحدا وإن كانا في الحكم والتقدير اسمين، وكان ذلك أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين ويعطفوا أحدهما على الآخر». شرح المفصل 4 137.

(2) قال ابن يعيش: «وإنما كانت هذه الحروف هي المزيدة دون غيرها لخفتها. وذلك أن أخف الحروف حروف المد واللين، وهي الواو والألف والياء. وقد كان القياس أن يكون الرفع بالواو والنصب بالألف والجر بالياء، وكذلك الجمع على حد التثنية لتعذر الحركات فيها، لأن حكم العلامات أن تكون بالحركات إذ كانت أقل وأخف...» شرح المفصل 4 138. وانظر شرح السيرافي 1 253. وشرح عيون كتاب سيبويه 27.



ووجه آخر: وهو أن بعض علامات التثنية ألف لازمة لها، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، ففتحوا ما قبل غيرها لئلا تختلف من غير علة تضطر إلى المخالفة، ثم غيروا في الجمع الحركات/15/ التي قبل هذه الحروف لئلا يقع لبس غير (أنهم)[1] لما فعلوا ذلك، (وقع)[1] الفرق بين التثنية والجمع في المرفوع والمجرور[2]، لأن ما قبل الياء والواو في التثنية مفتوح، وفي الجمع على غير ذلك. وما قبل الألف في التثنية والجمع مفتوح، فالتبس تثنية المنصوب بجمعه فأسقطوا علامة النصب فرارا من اللبس، فبقي النصب بلا علامة، فألحق بالجر لِما بينهما من المناسبة مع لزوم الجر للأسماء.

فصارت علامة التثنية : مُسْلِمَوْنَ للمرفوع بفتحة الميم.

ومسلمُون في الجمع للمرفوع بضمة الميم.

ومسلِمِين في تثنية المجرور.

ومسلمين في جمعه.

فأزالوا الواو من التثنية وجعلوا مكانها ألفا.

وإنما فعلوا ذلك لأنهم كرهوا أن يستعملوا حرفين من حروف المد واللين، ويُطرح الثالث.

وقد كانت الحركات المأخوذة منهن مستعملات في الواحد[3]، فاستعملوا الألف في التثنية دون الجمع لأن ما قبل حرف التثنية مفتوح مُشاكل للألف.

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(2) قال ابن يعيش: «ولم يكن الفصل بينهما (أي بين إعراب التثنية والجمع) بنفس الحروف لأنها سواكن، ففصلوا بينهما بالحركات التي قبل هذه الحروف. فكان ينبغي على ما قدمناه أن تكون تثنية المرفوع بواو مفتوح ما قبلها نحو قولك: زيدون ومسمون، وتثنية المجرور بالياء نحو زيدين ومسلمين، وتثنية المنصوب بالألف نحو زيدان ومسلمان...». شرح المفصل 4/ 138.

وقال أيضا: «فإن قيل: ولم أزالوا الواو من علامة رفع التثنية، وجعلوا مكانها الألف مع حصول الفرق بين التثنية والجمع بفتح ما قبل الواو في التثنية وضم ما قبلها في الجمع؟

(3) قيل: كرهوا أن يستعملوا حرفين من حروف المد، ويطرحوا الثالث. وقد كانت الحركات المأخوذة منهن مستعملات في الواحد». شرح المفصل 4/ 139.



واستعملوه في المرفوع دون المجرور[1]، لأن المجرور قد ألحقوا به المنصوب، فلو استعملوها فيه لَلَحِقَ به المنصوب، فكان يعود المنصوب بالألف، وقد أُزيلت علامته بالألف لما ذكرت لك.

وعلة أخرى: أن المجرور أَلزمُ في الاسم من المرفوع وأخصُّ به، فكان تغيير ما ليس بلازم أولى من تغيير اللازم[2].

ومما أوجب أن تستعمل الألف: أن تثنية المرفوع لو استعملت بالواو فقيل: «مُسلمَوْنَ»، لأشبهت ما جُمع من المقصور جمع السلامة نحو «مُصْطَفَوْنَ»، و«مُعَلَّوْنَ».

واعلم أن الألف والياء في التثنية، والياء والواو في الجمع عند أكثر شارحي كتاب سيبويه: من حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيدٍ، والألف من قَفاً[3].

---

(1) قال السيرافي: «واستعملوه في المرفوع دون المجرور لثلاث علل:
أولها: أن الجر: يختص به الاسم ولا يكون إلا فيه.
الثاني: أن المنصوب والمجرور يستويان في الكتابة.
الثالث: أن المنصوب والمخفوض جميعا مشتركان في وصول الفعل إليهما ووقوعه عليهما، غير أن وقوعه على المنصوب بلا واسطة وعلى المجرور بواسطة.
الرابع: وهو أنا احتجنا إلى إلحاق المنصوب بالمرفوع أو المجرور لزوال حرفه على ما تقدم من بين ذلك، وكانت الياء هي علامة المجرور أخف من الواو التي هي علامة المرفوع، وكان إلحاقه بالأخف أولى، إذ لا علة تضطر إلى الإلحاق بالأثقل...». شرح السيرافي 1/255 - 256، بتصرف، وانظر بعض هذه العلل شرح المفصل 4/139.

(2) قال ابن يعيش: «وإنما استعملوه في المرفوع دون المجرور لأن المجرور لازم في الاسم لا يكون إلا فيه، وليس كذلك الرفع، فإنه يكون فيه وفي الفعل فكان تغيير ما ليس بلازم أولى...
ووجه آخر أن الواو أثقل من الياء، فلما وجب إبدال إحداهما بالألف كانت الواو أولى لثقلها».
شرح المفصل 4/139.

(3) قال المبرد: «فأما سيبويه، فزعم أن الألف حرف الإعراب وكذلك الياء في الخفض والنصب. وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب. وكان غيرهم يزعم أن الألف والياء هما الإعراب...
والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره، قول أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من زيد ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف».
المقتضب 2/152، وانظر رأي الأخفش في شرح السيرافي 1/261.
وقال أبو نصر: «خالفه قوم من النحويين في هذا الحرف، فجعله بعضهم دليل الإعراب لا حرف إعراب. وقال آخرون: هو إعراب وليس بحرف إعراب ثم كثر فيه القول» شرح عيون الكتاب ص 23 وما بعدها.



واحتجوا على ذلك بحجج منها: أنهم قالوا: حكم الإعراب أن يدخل الكلمة بعد دلالتها على معانيها لاختلاف أحوالها في فعلها، ووقوع الفعل بها، وغير ذلك من المعاني، ومعنى ذاتها واحد. فلما كان الواحد دالا على مفرد - وبزيادة حرف التثنية يدل على اثنين - كان حرف التثنية من تمام صيغة الكلمة، فصار بمنزلة الهاء في: قَائِمَةٍ والألف في حُبْلَى، لأنهما زيدتا لمعنى التأنيث كما زِيدَ حرف التثنية لمعنى التثنية.

فإن قال قائل: إذا كانت هذه الحروف هي حروف الإعراب كالألف في «حُبْلَى» والهاء في «قائمة»، فينبغي أن لا يتغيرن في حال الرفع والجر، لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها في هذه الأحوال؟[1].

فالجواب: أن للتثنية[2] والجمع خاصة ينفردان بها، فاستحقا من أجلها التغيير، وكل اسم معتل لا تدخله الحركات فله نظير من الصحيح نحو: قَفاً وحُبْلَى، فنظير قَفَا: جَبَل، ونظير الألف في حُبْلَى: الألف في حَمْرَاء، لأن هذه الهمزة هي ألف التأنيث.

والتثنية وجمع السلامة لا نظير لواحد منهما إلا تثنية أو جمع، فامتنعت التثنية والجمع من نظير يدل إعرابه على إعرابهما كدلالة جبل وحمراء على إعراب مثلهما من المعتل، فعوض التثنية والجمع من فقد النظير الدالّ على مثل إعرابهما /16/ تغيير الحروف فيهما.

فإن قال قائل: هل في هذه الحروف حركة في النية؟.

= وقال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب - وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير...
وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب. وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف اعراب، ولكنها تدل على الإعراب. وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان. وهو خلاف الإجماع». الانصاف 1/33 وانظر شرح المفصل 4/139، همع الهوامع 1/47.

(1) نسب ابن الانباري هذا الرأي للكوفيين في الانصاف 1/33.

(2) في الأصل: «التثنية».



فالجواب أن فيها حركة مقدرة، وإن لم يُنطق بها استثقالا لها، كما يكون في: عَصًا وقَفًا حركة منوية من قبل أن هذه الحروف لما دخلت على تمام الكلمة في ذاتها، وأشبهن ألف حُبْلى وقَفَا، جَرَيْنَ مجراها في نية الحركة إذ لا موجب للبناء[1].

قوله في هذا الفصل: «ولَمْ يَجْعَلُوا النَّصْبَ أَلِفاً لِيَكُونَ مِثْلُهُ فِي الجَمْعِ».

يعني: لو جعلوا النصب بالألف في التثنية ـ لأن الألف مأخوذ منها الفتحة ـ لَلَزِمهم أن يجعلوا النّصب بالألف في الجمع فكان يلتبس التثنية بالجمع.

ومعنى قوله: «لِيَكُونَ مِثْلَهُ في الجَمْعِ»:

ـ لئلا يكون، وكي لا يكون، كأن تركَهم جعلَ النصب بالألف في التثنية لكراهة أن يلزمهم جعله بالألف في الجمع.

ـ وتقدير آخر: أن يكون المعنى: لم يجعلوا النصب ألفا وجعلوها ياء ليكون النصب في الجمع مثله في التثنية، ثم حذف قوله: «وجعلوه ياء» لأن قوله «لَمْ يَجْعَلُوا النَّصْبَ أَلِفاً» دليل على هذا المحذوف، وفي «يَكُونُ» ضمير النصب. والهاء في «مثله» ضمير النصب، كأنه قال: ليكون النصب في تثنيته مثل النصب في الجمع.

وقوله: «وكانَ مَعَ ذَا أَنْ يَكُونَ تَابِعاً لِمَا الجَرَّةُ مِنْهُ أَوْلَى»

يعني: وكان النصب مع هذا الذي ذكرنا، مما يمنع أن يكون النصب بالألف أن يكون النصب تابعا حين منع الألف أولى، وأما الجرة منه فالياء، لأن الكسرة من الياء.

---

(1) قال السيرافي: «إن قال قائل: أخبرونا عن هذه الحروف. هل فيهن حركة في النية لم ينطق بها؟ فإن في هذا جوابين:
أحدهما: (ما ذكره الأعلم).
والجواب الآخر: ألا حركة منوية فيهن من قبل أن الحركات وُضعن في أصولهن للدلالة على اختلاف أحوال ما دخلن عليه، أو لا سبيل إلى إدخالهن في المثنى المجموع، ولا في نظير لهما يبين اختلافهما في النظير لهما عن اختلافهما، ويدل عليه كما أثبت الحركة في جبل وجمل عن حركة قفا وعصى».
شرحه 1/ 260 - 261



وقوله: «ومنْ ثمَّ جَعلُوا تاءَ الجَمْعِ في النَّصْبِ (والجَرِّ)[1] مَكْسُورَةً» إلى قوله: « لأنها في التأنيث نظير الواو والياء في التَّذْكِيرِ»[2].

يريد أنهم جعلوا تاء الجمع في النصب والجر مكسورةً، لأنهم قد جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها علامة لهذا الجمع، كما جعلوا الواو والياء علامة لجمع المذكر باجتماعهما في هذا المعنى، وأشركوا بين النصب والجر في هذا الجمع كما أشركوا بينهما في ذلك الجمع[3].

قال الأخفش في هذا الجمع من المؤنث: «ليس فيها في موضع النصب إعراب، ولا حرف إعراب - يعني في التاء - وهذه الكسرة عنده كسرة بناء»[4].

والاحتجاج له: أن هذه الكسرة[5] أتبعت كسرة الخفض، وكسرة الخفض إعراب، وكسرة النصب بناء، كما قالوا: «يا زيدَ بنَ عبد الله»، في من فتح الدال من «زيد»، فأتبعوا حركة الدال إعراب «الابن»، وإحدى الحركتين إعراب والأخرى بناء، وكذلك امرؤ وابنم.

والاحتجاج على الأخفش أن يلزم جعل فتحة مالا ينصرف في حال الجر بناء، لأن هذه الفتحة هي للنصب، والجر داخل عليه فيها كما دخلت الكسرة في التاء للجر ودخل النصب عليها.

(1) في الكتاب: «لما الجر»، وسيكرر الأعلم لفظ (الجرة) بعد أسطر.

(2) زيادة من الكتاب.

(3) نص الكتاب بكماله: «ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتنوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظير الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها». الكتاب 5/1.

(4) قال المبرد: «فإذا أردت رفعه قلت: مسلمات فاعلم، ونصبه وجره مسلمات، يستوي الجر والنصب كما استويا في مسلمين، لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر» المقتضب 6/1.

- وقال أبو نصر القرطبي: «ولا يحتج بمسلمات ونحوه حين كان حرف إعرابه حرفا سالما، فإنه إنما فعل به ذلك للفرق بين جمع (مسلم ومسلمة) ودل على ذلك اتفاق إعرابه في النصب والخفض كاتفاق إعراب نظيره من المذكر فيهما» شرح عيون الكتاب 35.

- وقال ابن يعيش: «وقد اختلفوا في هذه الألف والتاء. فقال بعض المتقدمين: التاء للجمع والتأنيث، ودخلت الألف فارقة بين الجمع والواحد. وقال قوم: التاء للتأنيث والألف للجمع. والذي عليه الأكثر أن الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل...» شرح المفصل 6/5.

انظر رأي الأخفش في شرح السيرافي 180/1. وهامش الكتاب 5/1. و18/1 الطبعة المحققة.

(5) قال السيرافي: والذي عندي من الاحتجاج له: أن هذه الكسرة... 280/1.



والذي فيه من الاحتجاج لسيبويه - في أن الكسرة في التاء في النصب إعراب - أن الإعراب إنما هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم باختلاف العوامل، وهذه الكسرة تدخل معاقبة للضمة لعوامل توجب ذلك لها، فقد وجب فيها شرط الإعراب /17/ .

فصل :

قال سيبويه : «واعلَمْ أنَّ التّثنيّةَ إذَا لَحقت الأَفْعَالَ المُضَارِعَةَ عَلَامَةً للفاعلَيْنَ» إلى قوله : «إذْ كانَتْ مُتَحرِّكَةً لا تَثْبُتُ في الجَزْمِ»[1].

اعلم أنّ الفعل لا يُثنّى ولا يُجمع، لأن المثنى (و)[2] المجموع، هو الذي يدخل في نوع يشاركه فيه غيره، فيشتمل النوع على آحاد منكورين فتضم بالتثنية واحدا من النوع إلى آخر مثله[3]، وتضم بالجمع واحدا إلى أكثر منه، وليس الفعل كذلك، لأن اللفظ الواحد من الفعل يُعبَّر به عمّا قلّ منه أو كَثُر، وما كان لواحد أو لجماعة.

فإذا صحّ أن الفعل لا يثنى، صحّ أن الألف التي تلحقه في التثنية، والواو التي تلحقه في الجمع لغير تثنية الفعل وجمعه[4].

فزعم سيبويه أن الألف والواو تكونان مرة اسمَ المُضمرين والمضمرين، ومرة حرفين دالين على التثنية والجمع[5].

---

(1) نص طويل. انظره في الكتاب 51.

(2) زيادة في السيرافي.

(3) في السيرافي / «منه».

(4) قال المبرد: «فإذا ثبت الفاعل في الفعل المضارع ألحقته ألفا ونونا في الرفع ولم تكن هذه الألف كالألف في تثنية الاسم، لأنها علامة للإضمار والتثنية والنون علامة الرفع» المقتضب 4 82.
وقال أبو نصر القرطبي: «فالألف والواو والنون في لغة هؤلاء موضعان، إذا تقدم الفعل كانت علامة التثنية والجمع حروفا جاءت لمعنى، وإذا تأخرت الأفعال كانت علامة إضمار»، شرح عيون الكتاب 29
وقال ابن يعيش: «والألف في قولك: يضربان اسم، وهي ضمير الفاعل وليست كالألف في الزيدان، لأن الألف في «الزيدان» حرف، وهي في يضربان اسم، وكذلك الواو في يضربون ونحوه، إنما هي ضمير الفاعل وليست كالواو في الزيدون» شرح المفصل 7 7.

(5) قال ابن يعيش: «وكان سيبويه يذهب إلى أن هذه الحروف لها حالتان: حال تكون فيها أسماء، وذلك إذا تقدمها ظاهر نحو قولك: الزيدان قاما.. فالألف في قاما اسم وهو ضمير.. وإذا قلت: قاموا الزيدون فالواو حرف» شرح المفصل 7 7 بتصرف.



وقال أبو عثمان وغيره من النحويين: الألف في قاما، والواو في قاموا: حرفان لايدلان على الفَاعلين والفاعلَين المضمرين[1]، والفاعل في النية كما أنك إذا قلت «زَيدٌ قامَ»، ففي «قامَ» ضمير في النية لا علامة له ظاهرة، فإذا ثُني وجُمع فالضمير في النية، غير أن له علامة.

والاحتياج لسيبويه أنه لا خلاف بينهم أن التاء في قمت هي اسم المتكلم وضميره وقد يكون فعل المتكلم لا علامة فيه للضمير كقولك[2]: أنَا أَقومُ وأذهبُ.

فإذا جاز أن يكون له فعلان - أحدهما: يكون ضميره في النية وهو: أقوم وأذهب.

- والآخر: يتصل به ضمير المتكلم وهو: قمت، وذهبت - جاز أن يكون ذلك في الغائب[3].

قوله «فإنْ[4] أَرَدْتَ جَمْعَ المُؤَنّثِ في الفعل المُضَارِعِ» إلى قوله: «حِينَ قُلْتَ: فَعَلْتُ وفَعَلْنَ»[5].

---

(1) قال المازني في الألف والياء والواو في التثنية والجمع: «هذه الحروف دليل الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب، وهو رأي الأخفش...» انظر هذا الكلام، الإيضاح في علل النحو 130.
- وقال ابن يعيش: «وكان أبو عثمان المازني وجماعة من النحويين يذهبون إلى أن الألف في قاما ويقومان حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين، والواو في قاموا ويقومون حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة..» شرح المفصل 7/7.
وقد بين أبو سعيد فساد هذا الرأي قال: «واعلم أن الألف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع عند جمهور مفسري كتاب سيبويه هن حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر والألف من قفا وعصا. وذهب الكوفيون كلهم إلى أن الألف في التثنية والواو في الجمع والياء في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه، ومذهب سيبويه والخليل ومن تابعهما أنها حروف إعراب، انظر شرح السيرافي 1/280، شرح عيون كتاب سيبويه 23، النكت ص 16 وحواشيها.

(2) في الأصل «لقولك».

(3) قال ابن يعيش: «والصحيح المذهب الأول - وهو رأي سيبويه، لأنك إذا قلت: الزيدان قاما، فقد حلت هذه الألف محل غلامهما إذا قلت: الزيدان قام غلامهما، فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسما قضى بأنها اسم» شرح المفصل 7/7.

(4) في الكتاب: «وإذا».

(5) نص الكتاب بتمامه: وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقته للعلامة نونا. وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب كما فعلت ذلك في فعل حين قلت: فعلت وفعلن». 1/5 - 6.



ذكر أن الفعل المضارع قد شارك الماضي في الفعلية، وشاركه في أن آخر كل واحد منهما متحرك، فلما لزم سكون اللام في الماضي، لزم سكونها في المستقبل للشركة التي بينهما من الفعلية والحركة[1].

ثم قال «وليْسَ[2] هَذَا بِأَبْعَدَ فيهَا ـ إذْ كَانَتْ هِيَ وفَعَلَ شيئاً وَاحِداً ـ منْ يَفْعَلُ، إذْ جَازَ فيهَا[3] الإعرابُ حِينَ ضَارَعَتِ الأَسْمَاءَ ولَيْسَتْ باسْمٍ».

يعني: ليس هذا التسكين في الفعل المضارع، وهذا الحمل على الماضي بأبعد فيهما ـ وهما مشتركان في الفعلية ـ من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب، لأنها إنما أعربت لما فيها من مشاكلة الأسماء المستحقة للإعراب[4].

فإذا جاز لهم حمل المضارع على الاسم في الإعراب، كان حمله على الفعل الماضي عند لحاق النون أولَى وأوجَبَ.

ثم قرن هذه العلة بعلة أخرى فقال: «لأَنَّهَا قَدْ تُبْنَى مَعَ ذَلِكَ عَلَى الفَتْحَةِ فِي قَوْلِكَ: هَلْ تَفْعَلَنَّ».

يريد[5] أن النون التي للتوكيد متى دخلت على الفعل المضارع سُكِّنَ لها لامُ الفعل، ثم فتح لالتقاء الساكنين. فإذا كانت نون التوكيد التي يُستغنى عنها تؤثر

---

(1) وفي شرح المفصل «إلا أنها إذا اتصلت ـ أي نون النسوة ـ بفعل مضارع أعادته مبنيا على حاله الأول من البناء على السكون، وإن كانت العلة الموجبة للإعراب وهي المضارعة قائمة موجودة حملا له على الفعل الماضي من نحو: جلست وضربت، فكما أسكن ما قبل الضمير وهو لام الفعل، كذلك أسكن في المضارع تشبيها له به لأنه فعل كما أنه فعل» 7/10.

(2) في الكتاب: «فليس».

(3) في الكتاب: «إذ جاز لهم فيها» 1/6.

(4) قال ابن يعيش: بعد ذكر كلام سيبويه» يعني أنه ليس حمل المضارع في تسكين آخره على الماضي وهما حقيقة واحدة من جهة الفعلية بأبعد من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب وهما حقيقتان مختلفتان». شرح المفصل 7/10.

(5) في الأصل: «ويريد».



في الفعل هذا التأثير، كانت النون التي لا يُستغنى عنها ـ وهي ضمير جماعة المؤنث ـ أولى بهذا التأثير[1].

فإن قيل: لِمَ خص تحريك الفعل بالفتح مع نون التوكيد؟ /18/.

فالجواب (أنه أشبه ما زِيدَ عليه)[2] علامة التأنيث وعلامة التثنية، أو رُكِّبَ مع (نون التوكيد تركيب)[3] خمسة عشر، فأوثرت الفتحة لخفتها مع ثقله وثقل التوكيد.

وقوله: «وبَنَوْهَا علَى (هذِهِ)[4] العَلاَمَةِ».

يريد: لام فعل، بنوها على السكون، والسكون هو العلامة، فإنما أراد أن يسهل الأمر في تسكين هذه اللام إذ كانت حركتها حركة بناء. ثم بيّن أن الفعل المضارع إذا اتصل بنون النساء بني على السكون تابع للماضي لما بينهما من الشركة.

فصل:

قال سيبويه: «اعلَمْ أنَّ بعضَ الكَلاَمِ أَثقلُ مِنْ بعضٍ» إلى قوله: «والاسمُ قَدْ يَسْتَغْنِي عَنِ الفِعْلِ»[5].

اعلم أن سيبويه قدم هذه المقدمة لِيُري خفة الأسماء المنصرفة، وأن الصرف فيها هو الأول، وأن المانع من الصرف علل ـ دخلت عليها ـ فرعية، فبدأ فدلّ على أن الفعل أثقل من الاسم في الأصل، لأن الاسم يُستغنى به عن الفعل، ولا يُستغنى بالفعل عن الاسم.

---

(1) وفي شرح المفصل: «وإنما كان ما قبل هذه النون مفتوحا هنا لأن آخر الفعل ساكن لحدوث البناء فيه عند اتصال هذه النون به، لأنها تؤكد معنى الفعلية فعاد إلى أصله من البناء، والنون الخفيفة ساكنة والشديدة نونان، الأولى منهما ساكنة، فاجتمع ساكنان فكرهوا ضمها أو كسرها لأن ضمها يلبس بفعل الجمع، وكسرها يلبس بفعل المؤنث» 9/37.

(2 ـ 3) ما بين القوسين مطموس في الأصل، لم أعثر عليه في شرح السيرافي وهو من تقدير المحقق.

(4) ما بين القوسين ليس من لفظ سيبويه.

(5) نص الكتاب: «اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأول، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا وعبد الله أخونا» 6/1.



فلما دلّ على أن الاسم أخفّ والفعل أثقل، ذكر أن نقصان الفعل عن الاسم لثقَل الفعل وخفّة الاسم، لأن الاسم لخفته تدخله الحركات والتنوين، والفعل لا يدخله إلا حركتان، ويمنع من التنوين.

والعلة الفاصلة بينهما: الخفة والثقل. فجعل هذه العلة علة لكل ما ثقل من الأسماء بدخول العلل المثقلة لها عليها في منع التنوين وتمام الحركات التي تكون في الأسماء الخفيفة، تشبيها لمَا ثَقل من الاسم بالفعل، وأشرك بينهما لاشتراكهما في الثقل ونقصانهما عن تَمكن الاسم الأخف.

فهذه جملة مقدمة لهذا المعنى، وستقف على تفصيل مسائلها في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف)[1] إن شاء الله.

وجملة ما يمنع الصرف، ويُنزل الاسم منزلة الفعل المضارع هي تسع علل: التأنيث، والصفة، والجمع، ووزن الفعل، والعدل، والعجمة، وتركيب الاسم من اسمين، والتعريف، وشبه التأنيث باللفظ والزيادة[2].

فهذه التسع العلل متى اجتمع منها اثنان فصاعدا أو واحداة في معنى اثنين امتنع الاسم من الجر والتنوين. وإنما كانت هذه عللا حادثة من قبل: أن الواحد قبل الجمع. وأن الصفة في معنى الفعل، والفعل فرع على الاسم. ووزن الفعل معنى حادث، لأن الفعل حادث، فوزنه حادث.

والتعريف حادث، لأنه داخل على التنكير.

والعدل فرع، لأنه تغيير في الاسم عن اللفظ الأول.

والعجمة فرع، لأنها داخلة على كلام العرب، لأن أول ما يتعادون التكلم به، كلامهم العربي ثم الكلام العجمي بعد ذلك.وتركيب الاسم من اسمين فرع لأن المفرد أول.

---

(1) النكت 1104.

(2) قال المبرد في باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى: «فما امتنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال، لأن الصرف إنما هو التنوين، والأفعال لا تنوين فيها ولا خفض، فمن ثم لا يخفض ما لا ينصرف إلا أن تضيفه أو تدخل عليه ألفا ولاما، فتُذهب بذلك عنه شبه الأفعال فترده إلى أصله. لأن الذي كان يوجب فيه ترك الصرف قد زال، وكل ما لا يعرب من الأسماء فمضارع به الحروف لأنه لا إعراب فيها». المقتضب 3/ 171، وانظر علل منع الصرف. ما ينصرف وما لا ينصرف ص 1، المقدمة في النحو 65، شرح السيرافي 299، شرح المفصل 1/ 58.



وشبه التأنيث باللفظ والزيادة من أبين الأشياء أنه فرع لأن المشبه به فرع.

والتأنيث بعد التذكير من قبل أن كل معلوم يصلح الإخبار عنه، فإنه يصلح أن يُعبّر عنه بشيء، والشيء مذكر. وفي الأشياء مالا تصلح العبارة عنه بلفظ المؤنث، ألا ترى أنك تقول: اللَّهُ كَرِيمٌ، كما تقول: هو شيء كريم والله أعز الأشْياء، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾[1] فيقع /19/ عليه «شيء» ولا يقع عليه لفظ كلفظ المؤنث.

وقوله «وإنما يَخْرُجُ التَّأْنِيثُ منَ التَّذْكِيرِ».

معنى «يَخْرُجُ»: يتفرع كقولك: الإنسان يخرج من النطفة،والكبير يخرج من الصغير[2].

وقوله: «وجميعُ مَا لاَ يَنْصرِفُ» إلى قوله «ولاَ يَكونَ ذَلِكَ فِي الأَفْعَالِ»[3].

يعني أن الألف واللام والإضافة من خواص الأسماء، فأخرجتها عن شبه الأفعال[4]. وتقدير لفظ اعتلاله: أن يقال: لأنها أسماء دخل عليها من الإضافة والألف واللام ما لا يكون في الأفعال.

---

(1) من الآية 19 من سورة الأنعام 6.
وقال الفراء في تفسير قوله تعالى: (وهو القاهر فوق عباده): كل شيء قهر شيئا فهو مستعل عليه» معاني القرآن 1 319.

(2) قال السيرافي في شرح نص الكتاب: «يعني أن كل شيء مؤنث فله اسم مذكر، وفي الأشياء ما لا يسمى باسم مؤنث، والتأنيث يخرج من التذكير... وقوله (يخرج من التذكير) كقولك يتفرع من التذكير...» شرحه 1 311.

(3) نص الكتاب بتمامه «وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر لأنها أسماء أدخل عليها ما لا يدخل على المنصرف، وأدخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف ولا يكون ذلك في الأفعال، 1 7.

(4) قال أبو سعيد : ففي ذلك أربعة أوجه:
1 ـ أن الإضافة والألف واللام متى دخلت واحدة منهما على الاسم غير المنصرف أخرجته عن شبه الفعل.
2 ـ لم يكن دخول حروف الجر على الاسم المشبه للفعل مما يخرجه عن شبهه.
3ـ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال.
4 ـ أن الصرف إنما هو جواز الجر والتنوين في الاسم، ولا ينفرد أحدهما من صاحبه، ومتى دخله التنوين جاز فيه الجر» شرحه 1 313 بتصرف.
وقال الصفار: «للنحويين في تعليل هذا أربعة وجوه"
أحسنها أنه لما دخل عليه العامل ووجده قد يقوى فيه جانب الاسم وحده غير مشبه للفعل فجره، فهو بمنزلة مررت بالرجل...»
وذكر الصفار الأوجه الثلاثة الباقية، انظر حواشي شرح السيرافي 1 313.



وقوله : «وأَمِنُوا التَّنْوِينَ»[1].

يعني بدخول الألف واللام والإضافة، أمنوا أن يكون في الاسم تنوين مقدر يكون حذفه علامة لمنع الصرف لأن ما لا ينصرف فيه تنوين مقدر محذوف، وليس ذلك في ما ذكر.

فصل :

قوله: «واعْلَمْ أنَّ الآخِرَ إذَا كَانَ يَسكُن فِي الرَّفْعِ» إلى قوله: «يَغْزُو ويَرْمِي ويَخْشَى»[2].

إن سأل سائل فقال : إذا قلت : «لَمْ يَرْمِ» فما علامة الجزم فيه؟

قيل له : حذف الياء، فإن قال : كيف جاز أن يكون حذف حرف من الكلمة في علامة إعراب ؟قيل له :إنما جاز ذلك لأن هذا الحرف مشبه للحركة وذلك أن الحركة منه مأخوذة.

وعلى قوله بعضهم: هو حركة مشبعة، ومع ذلك فقد كان في حال الرفع لا تدخله حركة، كما لا تدخل الحركة حركة، فلما أشبه الحركة والجزم بحذف ما يصادف من الحركات، حذف هذه الياء إذ كانت بمنزلة الحركة فكان حذفها جزما كما يكون حذف الحركة[3].

---

(1) قال القرطبي في شرح هذه العبارة «يعني أن جميع ما لا ينصرف يؤمن فيه التنوين إذا أضيف أو دخلت عليه الألف واللام في غير الفواصل والقوافي. فإنه لا يؤمن مع الالف واللام فيها نحو قول الراجز: (ياصاح ما هاج الدموع الذرفن). شرح عيون الكتاب 35.

(2) نص الكتاب بتمامه: «واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع؛وذلك قولك : لم يرم، ولم يغز ولم يخش وهو في الرفع ساكن الآخر تقول: هو يرمي ويغزو ويخشى». الكتاب 1/ 7. وقد قدم الاعلم (يغزو) على (يرمي).

(3) قال المبرد: «ومن ذلك ما كان آخره ألفا أو ياء أو واوا من الأفعال فإن الجزم يذهب هذه الحروف، لأن الجزم حذف الأواخر. فإذا صادفت الحرف متحركا حذفت الحركة، وإن صادفته ساكنا كان الحرف هو المحذوف، وبقي ما قبله على حركته وذلك قولك: لم يغز ولم يخش ولم يرم. فإذا وصلت قلت: لم يخش يا فتى... تدع الحركة على ما كانت عليه، لأنك حذفت الحرف للجزم. فلم يكن لك على الحركة سبيل كما أنك لما حذفت الحركة من «يضرب» ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيل فبقي كهيئته». المقتضب 3/ 166.



هذا بابُ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إِلَيْهِ[1]

قوله: «المُسْنَدُ والمُسْنَدُ إليه» فيه أوجه[2] نذكر أجودها وأرضاها: وهو أن يكون المسند: «الحديث» والمسند إليه هو «المحدث عنه» وذلك على وجهين: فعل وفاعل، واسم وخبر.

وإنما كان المسند الحديث، والمسند إليه: المحدث عنه، كقولك: هذا حديث مسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فالحديث هو المسند، ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو المسند إليه.

ووجه ثان: أن يكون التقدير فيه: هذا باب المسند إلى الشيء، والمسند ذلك الشيء إليه، وحذف من الأول اكتفاء بالثاني، فكل واحد منهما مسند إلى صاحبه لاحتياجه إليه، إذ لا يتم إلا به.

قوله: «واعْلَمْ أَنَّ الاسمَ أَوَّلُه الابْتِدَاءُ»[3].

يعني: أوله المبتدأ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل فيه غير أنه اكتفى بالمصدر عن الاسم، كقولك: أَنْتَ رَجَائِي، أي مَرْجُوِّي.

---

(1) الكتاب 1/7. شرح السيرافي 1/318.

(2) قال السيرافي: «أما قوله: المسند والمسند إليه ففيه أربعة أوجه». اختار الأعلم أجودها وأرضاها. وترك الوجهين الآخرين، ومما ترك الوجه الثالث والرابع، وهما باختصار:

3- أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كل حال، والمسند إليه هو الأول... وإنما كان الأول هو المسند إليه والمبني عليه من قبل أنك جئت به فجعلته أصلا لما بعده ولم تنبه على شيء قبله.

4- والوجه الرابع: وهو أن يكون المسند هو الأول على كل حال والمسند إليه الثاني على كل حال» شرح السيرافي 1/318 بتصرف.

وقال ابن الصفار: «ولتعلم أن المسند والمسند إليه للنحويين فيه اصطلاحات أربعة» والاصطلاحات تقابل الوجوه عند السيرافي وذكرها مرتبة على الوجه الذي ذكرها عليه السيرافي. حواشي السيرافي 1/318.

(3) في الكتاب: «أول أحواله الابتداء» 1/7



ويحتمل أن يكون المعنى أول أحواله الابتداء، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

وقوله : «فَإِنَّما[1] يَدْخُلُ النَّاصِبُ».

يعني : إنّ وأخواتها وظننت وأخواتها.

«والرَّفْعُ سِوَى الابْتِدَاءِ».

يعني : كان وأخواتها وظنّ وأخواتها.

«والجارُّ» : هو الباء في: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»، و«مَا فِي الدَّارِ مِنْ أَحَدٌ».

فهذه العوامل تدخل على المبتدأ فيصير الاسم معربا بها دون الابتداء.

ووقع في الكتاب : «وإنَّما يَدْخُلُ الرَّافِعُ والنَّاصِبُ[2] سِوَى الابْتِدَاءِ»[3] والمعنى على التقديم والتأخير، وتفسيره كما تقدم.

(ناصب // ....) // ليكون لكل (............) موضعه ....

ويحتمل أن يريد أن الابتداء / **20** / ليكون لكل موضعه دون (تقديم)[4] ولا تأخير.

فإن قيل : أين يكون ناصبا؟

فالجواب : أنه ينصب الخبر إذا كان غير الأول كالظرف والحال النائبة مناب الخبر كقولك: زيدٌ خَلْفَكَ، وأَكْلُكَ مُتَّكِئاً، ونحوه.

---

(1) في الكتاب : «وإنما».
ونص الكتاب «واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ» 1 7.

(2) في الكتاب : «والناصب والرافع».

(3) قال أبو نصر في شرح هذه العبارة: «يعني بقوله: سوى الابتداء لتعلم أن الابتداء رافع وناصب. فالرافع والناصب سوى الابتداء والفعل في قولك: جاء زيد راكبا، ومما شبه به مما قد بينه، والابتداء قولك . زيد خلفك، والرافع لزيد هو الناصب للظرف» شرح عيون الكتاب 39.

(4) ما بين القوسين مطموس في الأصل



هذا بابُ اللَّفْظِ لِلْمَعَانِي[1]

قوله : «واعْلَمْ أنَّ مِنْ كَلامِهِم : اخْتِلافُ اللَّفْظَيْنِ لاخْتِلافِ المَعْنَيَيْنِ».

يحتمل وجهين[2] :

- أن يكون أراد باللفظين الكلمتين.

- ويحتمل أن يكون أراد الحركتين.

فإن كان أراد الكلمتين، فهو نحو : دار وثوب، وما أشبه ذلك مما يخالف بعضه بعضا في اللفظ والمعنى.

وإن كان أراد الحركتين : فهو كقولك : ماأحسن زيدا ! في التعجب.

وما أحسنَ زيدٌ في النفي، وما أحسنُ زيد في الاستفهام.

وكذلك : ضرب زيد عمرا. اختلف حركتاهما لاختلاف معناهما، وتجري باقي الباب على القياس.

فإن قال قائل: لِمَ أتَى سيبويه بهذا الباب؟ وما الفائدة فيه من طريق الإعراب؟

فالجواب عن أبي العباس[3] أنه أجاب عن هذا بأن قال: أراد سيبويه باختلاف اللفظين : اختلاف الكلمتين، وجعل هذا دليلا على اختلاف الإعرابين لاختلاف المعنيين.

---

(1) الكتاب 1 /7. شرح السيرافي 1 /324.

(2) ذكر الوجهين أبو سعيد 1 /324.

وقال ابن الصفار في شرحه: «فمن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فهذا لا يحتاج إلى تمثيل، لأن الكلام بهذه المنزلة أكثره والذي يخرج عن هذا هو القليل». انظر حواشي شرح السيرافي 1 /324.

(3) هو أبو العباس المبرد ـ تقدمت ترجمته.

قال السيرافي: «وكان (أي المبرد) ينكر الوجه الآخر، وهو أن يقول القائل أن سيبويه أراد اختلاف الحركتين فقط، ويقول: لم يذهب إليه سيبويه» 1 /326. من شرح السيرافي.

وهذا الرأي مبسوط في المقتضب 1 /46. وللمبرد كتاب سماه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) صدره بهذا الكلام. نشر الكتاب بعناية الأستاذ عبد العزيز الميمني. انظر المقتضب 1 /63 مقدمة المحقق.



وقال غيره : الذي قصد إليه سيبويه أنه أراد الإبانة عن هذا المعنى بعينه لا أن جعله دليلا على سوى هذا، وذلك أن في الناس من يزعم أنه لا يجيء لفظان مختلفان إلا ومعناهما مختلف[1]. فأراد سيبويه إبانة مذهب العرب، وجعلهم اللفظين المختلفين لمعنى واحد، واللفظين المتفقين للمعنيين المختلفين.

هذا بابُ مَا يَكُونُ في اللَّفْظِ مِنَ الأَعْرَاضِ[2].

قوله : «مِنَ الأَعْرَاضِ»

يعني : ما يعرف في اللفظ فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه من قياس.

وقوله: «اعْلَمْ أَنَّهُم مِمَّا يَحْذِفُونَ مِنَ الكَلَامِ»[3].

معناه : ربما يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيرا في كتابه، وهي مشهورة في كلام العرب.

وقوله فيما عوضوا فيه: «أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ»[4].

اعلم أن فيه أربع لغات:

- أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ إِسْطَاعَةً بقطع الألف.
- واسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ اسْتِطَاعَةً بوصل الألف.
- واسْطَاعَ يَسْطِيعُ اسْطَاعَةً.
- واسْتَاعَ يَسْتِيعُ اسْتَاعَةً بوصل الألف فيهما.

---

(1) وهم الجماعة الذين أنكروا وجود الترادف في اللغة وألفوا في الفروق أمثال أبي علي الفارسي وأبي هلال العسكري، قال أبو هلال: «فكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثيرا للغة بما لا فائدة فيه». الفروق اللغوية 12.

(2) الكتاب 1 8، شرح الشيرافي 1 328.

(3) في الكتاب: (مما يحذفون: الكلم).

(4) قال سيبويه: «وقولهم: أسطاع يُسطيع، وإنما هي أطاع يطيع زادوا السين عوضا من ذهاب حركة العين من أفعل».



ومعنى الجميع : القدرة على الشيء.

واشتقاقه من الطاعة، لأنك إذا استطعت الشيء وقدرت عليه، فالشيء منقاد لك، فكأنه مطيع.

فأما اسْطَاع يُسْطِيعُ، فأصله: أَطْوَع يُطْوِعُ، فألقوا حركة الواو على الطاء فانقلبت الواو ألفا، ثم زادوا السين في أطاع عوضا من إلقاء حركة الواو على الطاء.

وقد طعن قوم على سيبويه في قوله : «زَادُوا السِّينَ عِوَضاً مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ العَيْنِ».

والعين هي الواو في: أطوع، فقالوا: الحركة ما ذهبت وإنما ألقيت على ما قبلها[1]. / **21** /.

والجواب عن سيبويه (أنه أراد: جعلوا)[2] السين (عوضا من)[2] ذهاب حركة العين من العين ونقلها إلى الفاء.

وأما اسْتَطَاعَ، فهو اسْتَفْعَلَ من الطَّاعَةِ.

---

(1) قال المبرد: «السين ليست من حروف العوض» المقتضب 1 91.

وقال أيضا: «فإن جاز الجمع بين شيئين فليس أحدهما عوضا عن الأخر» 2 321.

وزعم أبو الحسن بن الطراوة: أن السين إنما زيدت هنا لأن تصريف الكلمة قد ثبت فيه زيادة السين، وهو اسطاع واستاع يستطيع ويستيع... قال الصفار: وهذا ليس بشيء.

وزعم الفراء أن الأصل فيها: استطاع، فلما حذفت التاء أشبه أقام، ففتحت همزته، قال الصفار: «وهذا ليس بشيء»، انظر حواشي شرح السيرافي 1 335.

- وقال ابن السكيت: استاع واسطاع من القلب والإبدال، جعلوا التاء مكان الطاء، وهذا بعيد جدا وذلك أن قولنا: اسطاع إن لم تجعله من استطاع خرج من أن يكون له نظير في الفعل، ولا يكون له اشتقاق، وهو قول فاسد بيّن الفساد، ولم يجيء في استفعل حذف التاء الزائدة وفاء الفعل إلا في هذا الحرف» الإبدال 129.

- وقال ابن جني: «وتعقب أبو العباس على سيبويه هذا القول، فقال: إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب، فأما إذا كان موجودا في اللفظ فلا وجه للتعويض منه، وحركة العين التي كانت في الواو قد تقلب إلى الطاء التي هي الفاء ولم تعدم، وإنما نقلت للتعويض من شيء موجود غير مفقود.

قال: وذهب عن أبي العباس ما في قول سيبويه هذا من الصحة، فإمّا غالط - وهي من عادته معه - وإمّا زل في رأيه هذا.

والذي يدل على صحة قول سيبويه في هذا أن السين عوض من حركة عين الفعل، أن الحركة التي هي الفتحة، وإن كانت كما قال أبو العباس موجودة، فهي منقولة إلى الفاء». عن لسان العرب (طوع) 8 242.

(2) ما بين القوسين مطموس في الأصل، وهو من تقدير المحقق.



وأما اسْطَاعَ، فهو اسْتَفْعَلَ أيضا، إلاّ أن التاء حذفت لمجاورتها الطاء وهما من مخرج واحد، فثقل موالاتهما بلا فاصل مع كثرة الاستعمال.

وأما اسْتَاعَ: فإن الأصل فيه: اسْتطَاعَ أيضا. وحذفت الطاء لأنها أثقل من التاء لما فيها من الإطباق.

فإن قيل: لِمَ كان العِوض في اسْطَاعَ سينا؟

فالجواب في ذلك، أن يقال: السين والتاء[1] هما من الحروف الزوائد، وحروف البدل، فإذا عوضوا حرفا، فقد وصلوا إلى ما أرادوه من التعويض - أيَّ حرف كان - لأن الغرض التعويض لا الحرف بعينه.

ومع ذلك فيحتمل أن تكون زيادة السين للعوض في: اسْطَاعَ لتشاكل سائر اللغات التي فيها السين مزيدة في بنائها.

ونظيرها في الزيادة للعوض من ذهاب حركة العين: أَهْرَاق، زيدت الهاء فيه دون غيرها لمشاكلتها الهمزة لأنها تُبدل منها كثيراً[2].

وأما قولهم: «اللَّهُمَّ»، فإنّ الميم زيدت عوضا من «يا» وشَدَّدُوها لتكون عوضا من «يا»[3] وخصوا الميم لأنها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو: زُرْقُم وسُتْهُم للأزرق والأسته[4].

---

(1) في شرح السيرافي: «السين والهاء».

(2) انظر الإبدال لابن السكيت 88.

وقال ابن يعيش: «اعلم أنهم قالوا: أهرق وهراق، فمن قال هراق فالهاء عنده بدل من همزة أراق، على حد: هردت أن أفعل في: أردت ونظائره، ومن قال: أهراق فجمع بين الهمزة والهاء، فالهاء عنده زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين على حد صنيعهم في اسطاع»، شرح المفصل 1 5.

وانظر اللسان (هرق) 1 366.

(3) قال المبرد: «وزعم - يعني سيبويه - أن مثله - أي مثل الأسماء التي يخص بها النداء: اللهم، قال «إنما الميم المشددة في آخره عوض من «يا» التي للتنبيه، والهاء مضمومة لأنه نداء، ولا يجوز عنده وصفه ولا أراد كما قال، لأنها كانت بدلا من «يا» فكأنك قلت: يا الله كما تصفه في هذا الموضع فمن ذلك قوله ﴿قل اللهم فاطر السماوات والأرض..﴾ وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر. كأنه قال: يا فاطر..» المقتضب 4 239.

وفي الإنصاف: «قال الفراء: إن الأصل في هذا الحرف: يا الله آمنا بخير؛ وكثر في كلامهم حتى ألقوا الهمزة وطرحوا ضمتها على الهاء، وحذفوا حركة الهاء، وهذا عند البصريين غير جائز.

وذهب البصريون إلى أن الميم عوض من يا، لأن العوض ما قام مقام المعوض..» الإنصاف 1 341.

(4) قال الأصمعي: «العرب تزيد الميم في أشياء. قالوا: رجل فُسْحُم إذا كان واسع الصدر، ورجل زرقم إذا كان أزرق، ورجل ستهم إذا كان عظيم الأست». الإبدال لابن السكيت 47.



بابُ الاسْتِقَامَةِ مِنَ الكَلَامِ والإحَالَةِ[1]

قوله في هذا الباب : «وأمَّا المُسْتَقِيمُ الكَذِبُ، فقَوْلُكَ: حَمَلْتُ الجَبَلَ وشَرِبْتُ ماءَ البَحْرَ».

فإنما خص «حَمَلتُ الجبلَ» و«شربْتُ ماء البَحْرَ» لأن هذا يدل على كذب قائلها قبل التصفح والبحث، وإلا فكل كلام تكلم به مخبره على خلاف ما يوجبه الظاهر، كذب علُم أو لم يُعلم.

وقوله : «وأَمَّا المُسْتَقيمُ القَبِيحُ»[2].

إن قال قائل : كيف جاز أن يسميه مستقيما قبيحا؟ وهل هذا إلا بمنزلة قولك : حسنٌ قبيحٌ، لأن المستقيم هو الحسن؟

فالجواب أن الكلام على ضربين: كلام ملحون، وكلام غير ملحون. والملحون هو الذي لحن فيه عن القصد، أي: عدل عن وجهه إلى غيره. وما لم يكن ملحونا: فهو على القصد وعلى النحو، ومن ذلك سمي النحوي نحويا[3].

فالمستقيم من طريق النحو، هو ما كان على القصد سالما من اللحن، فإذا قلت: قد زيداً رأيتُ، فهو سالم من اللحن، فكان مستقيما من هذه الجهة (وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه، فهو قبيح من هذه الجهة)[4].

قال الأخفش : ومنه الخطأ، وهو ما لا يتعمده نحو[5] قولك : ضربتُ زيداً. هذا من جهة اللفظ مستقيم، فيقال فيه على قياس ما مضى من الباب : مستقيم كذب ومستقيم قبيح، إلا أن سيبويه لم يذكر هذا القسم لأن لفظه لا يدل على أنه خطأ، وإنما ظاهره أنه صواب، وإنما حكى سيبويه أقساما ظاهرها دال على ما قصد بها فاعلم.

---

(1) الكتاب 1/ 8، شرح السيرافي 1/ 339.

(2) قال سيبويه : «وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا ضربت، وكي زيد يأتيك وأشباه هذا». الكتاب 1/ 8.

(3) في الأصل : «سمي النحو نحويا».

(4) ما بين القوسين مزيد من الهامش.

(5) في الأصل : «إلى»، وصوابه من شرح السيرافي.



بابُ ما يَحْتَمِلُ الشِّعْرُ [1]

اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ليري[2] الفرق بين الكلام/ **22** / والشعر، ولم يَتَقصَّه، لأنه لم يكن غرضه (القصدَ)[3] إلى ذلك نفسه، وإنما أراد أن يصل الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور[4]، ونبيّن ضرورة الشعر مقسمة بأقسامها حتى يكون الشاذ منها مستدَلاّ عليه بما نذكره إن شاء الله.

اعلم أن ضرورة الشعر تسعة أوجه[5] وهي :

الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى و جه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث.

فمن الزيادة: مايزاد في القوافي للإطلاق، وهي الواو بعد الضمة، والياء بعد الكسرة، والألف بعد الفتحة.

ويجوز أن يجعل مكان الواو والياء وَالألف والنون.

والنون لا يوقف عليها إلا في قوافي الشعر. وأما حروف المد فقد يوقف عليهن (في الكلام)[6] عوضا من التنوين، كقولك : هَذَا زَيْدُو، ومَرَرتُ بِزَيْدِي، ورأَيْتُ زَيْدَا.

---

(1) رلكتاب 1 8. شرح السيرافي 2 1 (رسالة)

(2) في شرح السيرافي: «ليرى بها».

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل، وهو من تقدير المحقق.

(4) قال سيبويه : «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونها بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء» 81.

(5) انظر مقدمة ضرائر الشعر ص 29 للقزاز. والسيرافي 2 2.
قال ابو سعيد : (وضرورة الشعر على سبعة أوجه) 2 3. وهي تسعة كما ذكرها الأعلم.

(6) ما بين القوسين مزيد من الهامش.



وإنما زيدت هذه الزيادة في الشعر في القوافي لأنهم يترنمون به ويحدون، ويقع فيه تطريب لا يتم إلا بمد الحرف.

وقد شبّهوا مقاطع الكلام المشجع بالشعر في زيادة هذه الحروف حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن الكريم، كقوله عز وجل : ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾[1].

ومن ذلك صرف ما لا ينصرف، لأن الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين فإذا اضطر شاعر ردها إلى أصلها[2]. والدليل على ذلك أن ما لا أصل له في التنوين، لا يجوز للشاعر تنوينه. ألا ترى أن الفعل لا (ينون عند)[3] الضرورة إذ كان أصله غيرَ التنوين. وقد يُنوّن أيضا ما بُني من الأسماء التي قد استعملت منونة في حال إذا اضطر الشاعر إليه كقولك: «يا زيدٌ» في الضرورة.

وأجاز الكوفيون والأخفش ترك صرف ما لا ينصرف، وأباه سيبويه وأكثر البصريين[4]، لأنه ليس لمنع صرف ما ينصرف[5] أصل يُردّ إليه الاسم. وأنشدوا في ذلك أبياتا كلها يُخرج على غير ما تأولوه، ويُنشد على غير ما أنشدوه.

وكان بعض النحويين[6] يقول : لو صحّت الرواية في ترك صرف ما ينصرف ما كان بأبعد من حذف الواو في قولهم" :

---

(1) من الآية 67 من سورة الأحزاب 33.

(2) قال سيبويه: «ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها» 1/ 13.
- وقال المبرد: «ويجوز له صرف ما لا ينصرف لأن الأصل في الأشياء أن تنصرف فإذا اضطر إلى الياء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع والخفض فعل ذلك لأنه الأصل» المقتضب 1/ 143.
- وقال القزاز القيرواني: «اعلم أن كل اسم كان حقه في الإعراب أن يكون منصرفا، ولكن منعت من الصرف أسماء لعلل فيها، فإذا اضطر شاعر جاز له صرف ما لا ينصرف لأنه يرده إلى أصله» ما يجوز للشاعر في الضرورة 83.

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل - وفي شرح السيرافي (ألا ترى أن الشاعر غير جائز له تنوين الفعل إذ كان أصله غير التنوين) 2/ 11.

(4) هذا الخلاف من قضايا الإنصاف. قال ابن الأنباري «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر» الانصاف 1/ 493. وانظر حجج وشواهد كل فريق ما بعد الصفحة المذكورة.

(5) في الأصل: «ما لا ينصرف».

(6) في الهامش (هو ابن السراج).
وفي شرح السيرافي «وكان ابن السراج يقول: لو صحت الرواية... 2/ 19.



3ـ فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ...[1]

وإنما هو: «فبينَا هُوَ»، فحذف الواو من «هو» وهي متحركة من نفس الكلمة، فإذا جاز حذفها، جاز حذف التنوين الذي هو زائد للضرورة[2].

ومن الزيادة: قولهم في الشعر: رَأَيتُ جَعْفَرّاً، ومررت بجَعْفَرٍّ، وهذا جَعْفَرٌّ. وإنّما شددوا، لأنهم يقولون في الوقف: جَعْفَرّ ليدلوا على أن آخره متحرك في الوصل، لأنهم إذا شددوا اجتمع ساكنان في الوقف، وقد عُلم أنّ الساكنين لا يجتمعان في *الوصل*، فشددوا *ليدلوا* بالتشديد على *التحريك* في *الوصل*. فإذا وصلوا ردوا الكلام إلى أصله فقالوا: مررت بجعفرٍ، وهذا جعفرٌ، فاعلم.

فإذا اضطر الشاعر إلى تشديده في الوصل شدده وأجراه مجراه /23/ في الوقف، فقال: رأيت جَعْفَرًّا (ومررت بِجَعْفَرٍّ، وهذا جَعْفَرٌّ)،

ومن الزيادة)[3]: أنهم يزيدون في آخر الاسم نونا مشددة كقولهم في القُطنِ: قطنّ. وهذا من أقبح الضرورة.

---

(1) البيت للعجير السلولي كما في شرح شواهد الكتاب للأعلم 13/1.
قال الأعلم «ومما أنشده الأخفش في الباب قول العجير السلولي».
وتمام البيت: (فبيناه يشري رحله قال قائل   لمن جمل رخو الملاط نجيب)
ورد في الكتاب 32/1 الطبعة المحققة شرح السيرافي 19/2 - 86، المسائل العسكرية 199، وبه (رث المتاع) بدل (رخو الملاط)، الخصائص 69/1، شرح ملحمة الإعراب 232، ما يجوز للشاعر في الضرورة 151، الإنصاف 512/2، شرح المفصل 96/3 و الخزانة 257/5، ويروى للمخلب الهلالي كما ذكر البغدادي.

(2) قال السيرافي: «والذي قاله وجه، غير أن حذف التنوين عندي وإن كان زائدا أقبح من حذف الواو في هو لأن التنوين علامة تفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف وسقوطه يوقع اللبس». شرح السيرافي 20/2.

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل ـ صوابه من شرح السيرافي.



قال الراجز[1] :

4- كأَنَّ مُجْرَى دَمْعِهَا المُسْتَنِّ   قُطُنَّـــةٌ مِنْ أَجْـوَدِ القُطْنُـــنِّ[2]

ويروي : «القُطُنّ».

ومن الزيادة: زيادة الحركة إتباعا لما قبلها، كقول زهير بن أبي سلمى:

5 ـ ماءٌ بِشَرْقِيِّ سَلْمَى فَيْدٌ أو رَكَكُ[3].

وإنما هو : «رَكّ»، فحرك الكاف بحركة الراء[4].

ومثله له :

6 ـ فَلَمْ يُنْظَر بِهِ الحَشَكُ[5].

وإنما هو: «الحشْكُ» بسكون الشين.

---

(1) وقع اضطراب في نسبة هذا الرجز، قيل هو لقارب بن سلام المري، ويقال لدهلب بن قريع كما في اللسان (قطن) و(طول). ونسب إلى العجاج في جمهرة ابن دريد 1/ 115، وإلى جندل الطهوي في اللسان (جدب).

(2) ورد الشاهد في نوادر أبي زيد 168، وشرح السيرافي 2/ 24 وبه (قطننة) وما يجوز للشاعر في الضرورة 141 وبه (القطن) والممتع في التصريف 1/ 126 وبه (قطننة من أكبر القطنن)، واللسان (حدب) 1/ 255، (طول) 11/ 413، (قطن) 13/ 344، وأورد ابن منظور الروايتين (قطنّ وقطنُنّ) وعد ابن بري رواية (قطنّ) الصوابَ، والشاهد فيه زيادة النون في قطننّ ضرورة.

(3) ديوان زهير بشرح الأعلم 80، وصدره: (ثم استمروا، وقالوا: إن مشربكم)
الشعر والشعراء 1/ 152، الكامل للمبرد 1/ 161، المقتضب 1/ 200، شرح السيرافي 2/ 26، الخصائص 2/ 334، المصنف 2/ 309، ما يجوز للشاعر في الضرورة 119، الممتع في التصريف 2/ 643، اللسان (فيد) 3/ 341، (ركك) 10/ 434.
قال الأعلم في شرح شعر زهير 80، «وفيد وركك موضعان، وقال الأصمعي: سألت أعرابيا فقلت له: أتعرف رككا؟ قال: لا أعرفه، ولكن ههنا ماء يقال له ركّ، فركك على هذا محرك العين ضرورة وهو جائز في الشعر».

(4) قال المبرد: فهذا ليس فيه لغتان ولكن الشاعر إذا احتاج إلى الحركة أتبع الحرف المتحرك الذي يليه الساكن ما يشاكله فحرّك الساكن بتلك الحركة» الكامل 2/ 161.

(5) ديوان زهير بشرح الأعلم 86. والبيت:
(كما استغاث بشيء فز غيطلة   خاف العيون فلم ينظر به الحشك)
الشعر والشعراء 1/ 145، شرح السيرافي 27، الخصائص 2/ 334، اللسان (حشك) 1/ 412.
قال ابن منظور : «والحشك والحشك لغتان».
قال الأعلم : «والحَشَكَ: دفع الدرة وحفلها، وأصلها أن يكون ساكن الشين فحرك ضرورة» شرح شعر زهير 86



ومن الزيادة : زيادة الحركة على ما ينبغي أن يكون استعمال اللفظ عليه، وهو إظهار المدغم كقولك : في رادّ : رادِد، لأنه فاعل.

وكما قال[1] :

7ـ أنِيّ أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإِنْ ضَنِنُوا[2].

والمستعمل «ضَنُّوا»[3].

ونحو هذا تحريك المعتل وردّه إلى أصله، كقوله:[4].

8ـ لا بَارَكَ اللَّهُ في الغَوَانِي هَلْ[5].

ومن الزيادة: قطع ألف الوصل. وأكثر ما يكون في النصف الثاني من البيت.

قال حسان بن ثابت :

---

(1) هو قعنب بن أم صاحب كما في الكتاب وشرح الأعلم واللسان... واسمه قعنب بن حمزة الغطفاني من شعراء العصر الاموي (توفي 95 هـ).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 11 - 2 162 وصدره.

(مهلا أعاذل قد جربت من خلقي)

نوادر أبي زيد 230، المقتضب 1 253 - 3 354، شرح النحاس 11، شرح السيرافي 2 30، المسائل العسكرية 261، المسائل البغداديات 157 شرح ابن السيرافي 1 318، المنصف 1 339 - 2 29، ما يجوز للشاعر في الضرورة 172، شرح ملحمة الاعراب 229، اللسان (ظلل) 11 420، (حمم) 12 157، (ضنن) 13 261، وسيكرره الأعلم ص 378 لقعنب.

قال الأعلم: «أراد: ضننوا فبناه على الأصل، وأظهر التضعيف ضرورة شبه بما استعمل في الكلام مضافا على أصله نحو: لححت عينه إذا التصقت، وضبب البلد كثرت ضبابه.. ».

(3) في الاصل: «ظنوا».

(4) هو عبيد الله بن قيس الرقيات، نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم...

(5) ديوانه 3ـ وبه (في الغواني فما) ولا شاهد فيه على هذا.

وعجزه (يصبحن إلا لهن مطلب).

الكتاب وشرح الأعلم 2 59ـ وسيكرره الأعلم النكت 1108.

وورد الشاهد أيضا في المقتضب 1 142 - 3 354، الكامل 45/4، ما ينصرف وما لا ينصرف 115، شرح النحاس 13 وبه (في الغواني ما)، شرح السيرافي 2 31، شرح ابن السيرافي 1 596، الخصائص 1 362 - 2 347، المنصف 1 67، فرحة الأديب 129، وذكر الغندجاني أن الأصمعي رواه (وهل) ولا حجة فيه على هذا «ما يجوز للشاعر 115، شرح ملحة الإعراب 229، وهمع الهوامع 1 53، المقاصد النحوية 1 320، اللسان (غنا) 15 138.

قال الأعلم: «الشاهد في تحريك الياء من الغواني وإجرائها على الأصل ضرورة. ويروى (الغوانِ) بحذف الياء ضرورة» 2 59 من الكتاب.



9 ـ لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكاً في دِيَارِكُمُ ... أَللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا[1]

قطع ألف «الله».

وقال آخر:[2]

10 ـ لاَ نَسَبَ اليَوْمَ وَلاَ خُلَّةً ... إِتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[3]

فقطع ألف «اتسع».

ومن الزيادة: الياء في: مساجيد، وصياريف. ولا تثبت هذه الياء من الجمع إلا في ما كان واحده على خمسة أحرف (ثالثها)[4] حرف مد. أو في ما كان على خمسة أو أكثر من ذلك فحُذف ما زاد على الأربعة، ثم عُوِّض من المحذوف ياء.

وإنما جاز إثبات الياء فيما لم يكن على هذه الشريطة تشبيها بهذا عند الضرورة.

ومن الزيادة: أنهم يزيدون النون الخفيفة والثقيلة في الشعر في الفعل الواجب، وإنما حقها أن تدخل في غير الواجب.

---

(1) ديوان حسان وبه (في ديارهم).
ليس من شواهد الكتاب، وانظره في شرح النحاس 333، وشرح السيرافي 2/ 42، والمنصف 1/ 68، وشرح ملحمة الإعراب 227 وبه (ديارهمو). الشاهد فيه قطع همزة الوصل.
وقال ابن جني: «وكثيرا ما تقطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني نحو قول الشاعر (البيت).

(2) هو أنس بن العباس السلمي، أسلم عام الفتح وشهد القادسية واليرموك، جمهرة الأنساب 263. ويقال أن الشعر لعامر جد العباس بن مرداس، ويروي البيت المنسوب إليه (اتسع الخزق على الراتق) من قصيدة قافية الروى (فرحة الأديب) ونسب عجز البيت مع صدر آخر هو (كنا نداريها وقد مزقت) إلى ابن حمام الازدي (المؤتلف).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 349 - 359، الكامل 3/ 75، شرح السيرافي 2/ 43، فرحة الأديب 125، شرح ملحمة الإعراب 157، شرح المفصل 1/ 101 - 113، أوضح المسالك 1/ 287، شرح ابن عقيل 2/ 12، شرح شواهد المغني 2/ 601، همع الهوامع 2/ 144، حاشية الصبان 2/ 9، المقاصد النحوية 2/ 351. وسيعيد الأعلم البيت 739 بنفس الرقم لرجل من بني سليم.
قال الأعلم: «الشاهد فيه نصب المعطوف وتنوينه على إلغاء لا الثانية وزيادتها لتأكيد النفي... ولو رفعت الخلة على الموضع لجاز».
أما الشاهد الذي من أجله أتي بالبيت فهو قطع الألف من اتسع.

(4) ما بين القوسين مطموس في الأصل، صوابه من شرح السيرافي.



ومن الزيادة : زيادتهم الألف في «أنا» إذا وقفوا عليه، فإذا وصلوا حذفوا الألف. فإذا اضطر الشاعر أثبتها في الوصل.

قا الشاعر[1] :

11 ـ أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِـي　　　حُمَيْـدٌ قَدْ تَذَرَّيْـتُ[2] السَّنَامَـا[3]

فإن قال قائل : كيف تكون هذه ضرورة، وفي القراء من يقرأ ﴿**وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُم**﴾[4]؟

قيل له : يجوز أن يكون هذا القارئ وصل في نية الوقف كما قرأ بعضهم : ﴿**فَبِهُدَاهُم اقْتَدِهْ. قُلْ لا أَسْأَلُكُم**﴾[5] فأثبت الهاء في الوصال على نية الوقف.

---

(1) هو حميد بن حريث بن بحدل، شاعر إسلامي من بني كلب بن وبره ينتهي نسبه إلى قضاعة (ترجمته: الخزانة 5: 243)

(2) في هامش الأصل (أي: علوت).

(3) ليس من شواهد الكتاب/. وورد البيت في شرح السيرافي 2: 46، والمنصف 1: 10، وأساس البلاغة (ذرع)، وشرح المفصل 3: 93، والخزانة 5: 242. والروايات كلها بنصب «حميدا» إلا ما جاء في شرح المفصل والنكت. والشاهد فيه أنه أثبت الألف في حال الوصل.
قال ابن جني: «أما الألف في أنا في الوقف فزائدة ليست بأصل، ولم يقض في ذلك فيها من جهة الاشتقاق. هذا محال في الأسماء المضمرة لأنها مبنية كالحروف، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها كما يذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في الوقف» الخزانة 5: 242.

(4) من الآية 1 من سورة الممتحنة 60.

(5) من الآية 90 من سورة الأنعام6.
قال أبو جعفر النحاس: «إن عبد الله بن عامر قرأ (فبهداهم اقتده قل لا أسألكم عليه أجرا)، وهذا عند جميع النحويين لحن إلا شيئا حُكي عن أحمد بن يحيى حكاه إبراهيم بن محمد بن عرفة، قال يجوز أن تشبه هذه الهاء بهاء الإضمار كما شبه هاء الإضمار بها». قال أبو جعفر: فأما محمد بن يزيد فلحّن من شبه هاء الإضمار بهذه الهاء، وحكى محمد بن جرير أنه قال: قداه يقدوه وقدية إذا نحا نحوه واتبع أثره».. القطع والائتناف 312 بتصرف.
قال مكي بن أبي طالب: «الهاء دخلت لبيان حركة الدال، وهي هاء السكت فأما من كسرها في الوصل فيمكن أن يكون جعلها هاء الإضمار... وقيل إنه شبه هاء السكت بهاء الإضمار فكسرها وهذا بعيد». مشكل إعرب القرآن 1: 276.



بابُ الحَذْفِ[1]

اعلم أن الشاعر يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر كما يز
لتقويمه.

فمن ذلك ما يحذف من القوافي الموقوفة من تخفيف المشدد كقول امر
القيس[2] /24/ .

12 ـ أَصَحَوْتَ اليَوْمَ (أَمْ شَاقَتْكَ)[3] هِرْ[4].

(ومن الحذف)[3]: تخفيف المشدد وتسكينه مع حذف حرف بعده كقولك ف
مُعَلّى : مُعَلّ، وفي مُعَنّى: مُعَنْ[5].

قال الأعشى :

13 ـ لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنْ   عَلَى المَرْءِ إلاَّ عَنَاءٌ مُعَنْ[6].

ومن الحذف: الترخيم. والترخيم على ثلاثة أوجه:

أولها : ترخيم النداء.

---

(1) هذا الباب لا وجود له في الكتاب، وقد تحدث سيبويه عن الحذف في باب ما رخمت الشعراء 1 42 والباب في شرح السيرافي 2 51.

(2) البيت لطرفة بن العبد وليس لامرئ وقد نسبه السيرافي إلى طرفة ونسب بيتا .. قبله لامرئ القيس ولعل هذا سبب هذا الخلط .

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(4) ليس من شواهد الكتاب، وهو في ديوان طرفة 96 وعجزه:
(ومن الحب جنون مستعر) وهو مطلع القصيدة الكامل 3\235، شرح السيرافي 1 51، الخصائص 8: 2، ما يجوز للشاعر في الضرورة 122، المقاصد النحوية 3 548.

(5) في شرح السيرافي: (وفي عنى: عن).

(6) ليس من شواهد الكتاب، وهو في ديوان الأعشى 91، شرح السيرافي 2 52، الخصائص 2 228 320، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد 384، اللسان (هرر) 5 261.
ومعن: اسم فاعل من عنّى بتشديد النون أي: آتعب وأشقى
قال القزاز: «ومما لا يجوز له تخفيف المشدد في القافية، وذلك أن المشدد حرفان فلما تم للشا الوزن بأحدهما حذف الآخر» 122.



والثاني : ما يجوز حذفه لضرورة الشعر في غير النداء.

وبين النحويين في هذا اختلاف :

فمنهم من أجازه على اللغتين جميعا، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين[1].

ومنهم من لم يجز إلا إحدى اللغتين وهو أن يحذف آخر الاسم ويجعل ما بقي من الاسم كاسم غير مرخم فيجريه بوجوه الإعراب، وهو مذهب أبي العباس[2].

فمما استشهد به سيبويه على جواز الوجه الذي لم يُجزه أبو العباس، قول ابن أحمر[3]:

14 ـ أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنَا وطَلْقٌ ... وَعَبَّادٌ وآوِنَةً أُثَالاَ[4]

فذكر سيبويه أن «أثال» معطوف على قوله: «أبو حنش وطلق» فحذف الهاء وبقّي اللام على فتحها، والأصل: أثالة.

وعلل أبو العباس البيت، وذكر أن «أثال» معطوف على النون والألف في «يؤرقنا» فموضعه نصب[5].

---

(1) قال السيرافي: «وقد اختلف النحويون في الوجه الأول من الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر، فكان سيبويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يجيزونه. شرح السيرافي 2 56. وانظر الانصاف 1 355.

(2) قال المبرد معلقا على قول رؤبة (إما تريني أم حمز): قدر الشاعر حمزة مرخما على قولك: يا حار، فجعله اسما على حياله فأضاف إليه كما تضيف إلى زيد» المقتضب 4 251.

(3) هو عمرو بن أحمر بن العمرّد الباهلي شاعر مخضرم معمر (توفي 65 هـ). (الشعر والشعراء 1 356، المؤتلف 38، جمهرة الأنساب 245).

(4) شعر ابن أحمر 129، الكتاب وشرح الأعلم 1 343، وبهما (وعمار)، وسيعيده الأعلم ص 728 بنفس الرقم. شرح النحاس 236، شرح السيرافي 2 58، شرح ابن السيرافي 1 487، المسائل العسكرية 166، الخصائص 2 378، شرح عيون كتاب سيبويه 171، ما يجوز للشاعر في الضرورة 144، الإنصاف 1 354 وبه (يؤرقني)، شرح ابن عقيل 2 53، حاشية الصبان 2 33، اللسان (حنش) 6 289 وبه (ينعمنا).
قال الاعلم: «الشاهد في ترخيم أثالة في غير النداء ضوررة وتركه على لفظه وإن كان في المعنى مرفوعا».

(5) لم يرد البيت في المقتضب ولا الكامل. ونقل رأى المبرد ابنْ الانباري في الإنصاف قال «زعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة، وإنما هو أثال ونصبه على تقدير يذكرني أونة أثالا، وقيل نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في يؤرقني» 1 355.



وقال غيرهما[1]: القول فيه غير هذا وهو أن «أثال» لم تحذف منه هاء لأنه ليس في الأسماء «أثالة» وإنما هو «أثال» ولم يعطفه على النون والألف في «يؤرقنا» على أنه يتذكر، لأنهم لا يؤرقونه إلا وهو يذكرهم فنصب «أثالا» «بأذكرهم» الذي قد دلّ عليه «يؤرقنا».

والقول[2] ما قاله سيبويه وسائر المتقدمين في جواز الترخيم على الوجهين في غير النداء ضرورة لعلتين:

- إحداهما : الرواية في قوله[3] :

15 - وأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[4].

- والثانية: القياس، وذلك أن هذا الترخيم أصلُ جوازه في النداء، فإذا اضطر الشاعر إلى ذكره في غير النداء أجراه على حكمه في الموضع الذي كان فيه، لأن ضرورته أن ينقله من موضع إلى موضع.

ومما يدخل في حكم هذا الوجه الثاني من الترخيم - في أنه لا يجوز إلا في الشعر - أن يرخم الاسم فيبقى من حروفه ما يدل على جملته، كقول علقمة:

16 - مُفَدَّمٌ بِسَبَا الكَتَّانِ مَلْثُومُ[5].

---

(1) هو أبو سعيد السيرافي، قال في شرحه: «والذي عندي في أثال غير ما قاله الفريقان وهو أن أثال لم يحذف منه هاء لأنه ليس في الأسماء أثالة... وهذا قول أظن الأصمعي قاله في تفسير شعره» 2 59.

(2) في شرح السيرافي: «والقول عندي...»

(3) هو جرير بن عطية بن حذيفة (ت 110 هـ) الشعر والشعراء 1 464. المؤتلف 71.

(4) ديوانه 2 502. وصدره (ألا أضحت حبالكم رماما).
الكتاب وشرح الأعلم 1 343، نوادر أبي زيد 31، شرح النحاس 237، شرح السيرافي 2 58. وبه (وما عهد عهدك يا أماما) وهي رواية الديوان. شرح السيرافي 1 594. ما يجوز للشاعر في الضرورة 144. الإنصاف 1 353. أوضح المسالك 3 110. وسيكرره الأعلم 729 بنفس الرقم
قال الاعلم: «الشاهد فيه ترخيم أمامة في غير النداء ضرورة وتركها مفتوحة، وهي في موضع رفع بأضحت. وكان المبرد يرد هذا ويزعم أن الرواية فيه (وما عهد كعهدك يا أماما) وأن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير أنشده، هكذا، وسيبويه أوثق من أن يتهم في ما رواه».

(5) ليس من شواهد الكتاب. وهو في ديوان علقمة 70، وصدره.
(كأن إبريقهم ظبي على شرف)
المفضليات 402، شرح السيرافي 2 62. الخصائص 1 80. ويروى (مرثوم).



أراد بسبائب الكتان.

وقال العجاج :

17 ـ قَواطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى[1].

يريد: الحمام، فرخمها. فيجوز أن يكون حذف الألف والميم من الحمام للترخيم الذي ذكرناه، فبقى «الحَمَ» فخفضه وأطلقه للقافية.

ويجوز أن يكون حذف الألف فبقى «الحمم» فأبدل من الميم الثانية ياء استثقالا للتضعيف، كما قالوا: تظنّيت [2].

ويحتمل أن يكون حذف الميم وأبدل من الألف ياء كما يُبدل من الياء ألف في قولهم: مدارى وعذارى، وإنما أصله مدارٍ وعذارٍ[3].

ـ والوجه / **25** / الثالث من الترخيم: ترخيم التصغير (وهوجائز)[4] في الكلام والشعر.

ومن الحذف: قصر الممدود، وكلهم مجمعون على جوازه غير أن الفراء[5] يشترط فيه شروطا يهملها غيره.

---

(1) ديوان العجاج 59، وقبله (ورب هذا البلد المحرم)
وسيعيده الأعلم ص 102 بنفس الرقم، وهو من شواهد الكتاب وشرح الأعلم 1/8 - 56 وبهما (أولفا) موضع (قواطنا).
شرح النحاس 3، أمالي القالي 2/199، شرح السيرافي 2/64، المسائل العسكرية 167، الخصائص 3/135، ما يجوز للشاعر في الضرورة 126، المقتصد 2/745، الإنصاف 3/519. شرح ابن عقيل 3/116، (أوالفا) المقاصد النحوية 2/554، اللسان (حمم) 1/158، (قطم) 13/343، (منى) 15/293.
قال الأعلم: «يريد الحمام فغيرها إلى الحمى وفي ذلك أوجه أحسنها عندي وأشبهها بالمستعمل من كلام العرب أن يكون اقتطع بعض الكلمة للضرورة وأبقى بعضها لدلالة المبقى على المحذوف منها وبناها بناء يدٍ ودمٍ وجبرها بالإضافة وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية».

(2) في تظننت

(3) في شرح السيرافي: (كقولهم في مدارى: مدارٍ، وفي عذارى: عذارٍ).

(4) ما بين القوسين مطموس في الأصل. صوابه من شرح السيرافي

(5) هو أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إمام الكوفة في اللغة والنحو (ت 207 هـ) ترجمته (طبقات الزبيدي 131، الفهرست 78، بغية الوعاة 2/333).



زعم أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصورا نحو: حمراء، وصفراء، وكذلك: فُقَهَاء وكُرَمَاء.

فلا يجوز عنده في الشعر أن يجيء مقصورا، وإنما يُجيز قصر الممدود الذي يجيء في بابه مقصورا نحو: الحُدَاء والدُّعَاء لأنه قد جاء البُكَى مقصورا.

والبصريون مجمعون على منع مدّ المقصور[1].

فإن قال قائل: ما الفرق بين جواز قصر الممدود ومدّ المقصور؟

قيل له: قصر الممدود: تخفيفٌ وردٌّ إلى الأصل ومدّ المقصور تثقيل وليس برادٍّ له إلى أصل.

ومن الحذف: حذف النون الساكنة من نحو: «مِنْ» و«عَنْ»، و«لَكِنْ» لالتقاء الساكنين كما قال[2]:

18 ـ وَلَاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[3].

وإنما ذلك لأن النون تشبه حروف المد واللين مع أنهم قد يحذفون التنوين الذي هو علامة للصرف كما قرأ بعضهم: «**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ. اللَّهُ**»[4].

---

(1) قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وأجمعوا على أنه: يجوز قصد الممدود في ضرورة الشعر إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصد الممدود شروطا لم يشترطها غيره، فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدودا، نحو فعلى تأنيث فعلان نحو سكرى وعطشى، فهذا لا يجوز أن يمد لأن مذكره سكران وعطشان». الانصاف 2 746 وانظر المنقوص والممدود 42. وشرح السيرافي 2 67.

(2) هو النجاشي. واسمه قيس بن عمرو بن الحارث بن كعب، شاعر مخضرم توفي حوالي 40 هـ (ترجمته الشعر والشعراء 1 329. جمهرة الأنساب 195، الخزانة 10 420).

(3) صدر البيت (فلست بآتيه ولا أستطيعه).

وهو من شواهد الكتاب وشرح الأعلم 1 9. شرح النحاس 5. الانصاف 2 684. شرح السيرافي 2 70. شرح ابن السيرافي 1 195. المسائل العسكرية 179، الخصائص 1 310. المصنف 2 229. الصاحبي 268. ما يجوز للشاعر في الضرورة 125، شرح ملحمة الإعراب 232. الجنى الداني 592 الهمع 1 156. مغني اللبيب 1 384. الخزانة 1/418. اللسان (لكن) 13 391.

قال الأعلم: «حذف النون من لكن لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين. شبهها في الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها نحو يغز العدو...».

(4) الآية 1 - 2 من سورة الإخلاص 112، قال الشيخ أبو جعفر «وقال علي بن نصر: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرأ (قل هو الله أحد) ويقف، فإذا وصل نوّن. ويقول: لاتكاد العرب تصل مثل هذا». القطع والائتناف 798 وانظر معاني القرآن 3 99 ومشكل إعراب القرآن 2 508.



ومن الحذف : حذف الياء من المعتل في حال الإضافة، ومع الألف واللام، تشبيها بحذفهم إياها مع التنوين كما قال[1] :

19 - كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ[2].

ومن الحذف : حذف الياء والواو من هاء الإضمار في الوصل تشبيها بالحذف في الوقف كما قال[3].

- مَا حَجَّ رَبُّهُ في الدُّنْيَا وَلاَ اعْتَمَرَا[4].

وربما اضطر الشاعر فحذف الحركة أيضا كقوله[5]:

21 - ومِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ[6].

---

(1) هو خفاف بن ندبة السلمي ابن عمير وندبة أمه شاعر فارس صحابي توفي حوالي 20 هـ (المؤتلف 108، شرح شواهد المغنى 1 325، الخزانة 4 15. قال السيرافي: «ويقال إن هذا البيت مصنوع. وما وجدته في شعر خفاف».

(2) عجزه (ومسحت باللثتين عصف الإثمد)، الكتاب وشرح الأعلم (1 9 - 2 291)، شرح النحاس 4، شرح السيرافي 206، شرح ابن السيرافي 1 416، ما يجوز للشاعر في الضرورة 143، الانصاف 2 546، شرح شواهد المغنى 1 324، مغني اللبيب 1 143، اللسان (يدى 15 320.) سيعيده الأعلم ص 102.
قال الأعلم: «أراد كنواحي ريش فحذف الياء في الإضافة ضرورة. يصف في البيت شفتي المرأة فشبههما بنواحي ريش الحمامة في رقتهما ولطافتهما وحوتهما».

(3) هو رجل من باهلة كما جاء في الكتاب وغيره، ولم يُعيّن في مالدي من مصادر.

(4) صدر البيت (أو معبر الظهر يُنبي عن وليته)
وهو من شواهد الكتاب وشرح الأعلم 1 12، المقتضب 1 38، شرح النحاس 8، شرح السيرافي 2 81، المسائل العسكرية 197، شرح ابن السيرافي 1 422، ما يجوز للشاعر في الضرورة 151، الانصاف 2 516، الخزانة 5 269، اللسان (عبر) 4 533.
قال الأعلم: «أراد ربهو فحذف الواو ضرورة وصف لصّا يتمنى سرقة بعير لم يستعمله ربه في سفر لحج أو عمرة فينصبه».

(5) هو يعلى الأحوص الأزدي، شاعر إسلامي لص من شعراء الدولة الأموية، (ترجمته الخزانة 5 277) وذكر البغدادي أن القصيدة يقال أنها لعمرو بن عمارة الأزدي ويقال أنها لجواس بن حيان».

(6) ليس من شواهد الكتاب. وصدره (فظلت لدى البيت العتيق أخيله).
وفي هامش الأصل(ونضوان مشتاقان). ورد الشاهد في المقتضب 1 39 - 267، المسائل العسكرية 198، الخصائص 1 128 - 370، المصنف 3 84، ما يجوز للشاعر في الضرورة 152، الخزانة 5 26، وهي المصدر الوحيد الذي نسب فيه.
يستشهد النحاة بهذا البيت على أن بني عقيل وبني كلاب يجوزون تسكين الهاء في مثل (له) بتسكين الهاء. وذكر البغدادي في الخزانة أن ابن السراج وابن جني قالا أن تسكين الهاء لغة لأزد السراة - الخزانة 5 269



ومن ذلك حذفهم الواو الساكنة والياء (إذا كان قبلهما)[1] ضمة أو كسرة تدلان عليهما كقوله[2]:

22 - فلَوْ أنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي[3].

ومن الحذف: حذف الفاء في جواب الشرط، كما قال[4]:

23 - مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا[5].

ومن ذلك حذفهم الفتحة من عين «فَعَلَ»، كقولهم في هَرَبَ: هَرْبَ، وإنما يطرد حذفها في عين «فَعِلَ» و«فَعُلَ» ولكنهم قد يضطرون فيفتحون الساكن، فيقولون في خَفْق: «خَفَق»، وفي حَشْك: «حَشَك».

فلما زادوا هذه الفتحة على الساكن - والسكون أخف من الفتح - كان حذفُ الفتحة أجدرَ.

ومن الحذف: حذف الضمة والكسرة في الإعراب، كما قال[6]:

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل (وهي من تقدير المحقق)

(2) لم أعرف له قائلا - قال ابن يعيش (هذا البيت لم يعزه أحد إلى قائل).

(3) ليس من شواهد الكتاب. وعجزه (وكان مع الأطباء الأساة)
ورد الشاهد في معاني القرآن 1 91 وبه (عند) موضع (حولى) مجالس ثعلب 1 88. شرح السيرافي 2 87. ما يجوز للشاعر في الضرورة 195، الانصاف 1 374. همع الهوامع 1 58. الخزانة 5 229. المقاصد النحوية 4 551. قال الفراء: «وقد تسقط العرب الواو وهي واو الجمع اكتفاء بالضمة قبلها، فقالوا في ضربوا: قد ضربُ، وهي في هوازن وعليا قيس».

(4) نسب في الكتاب لحسان بن ثابت، ولا وجود له في ديوانه. ونسبه ابن السيرافي إلى كعب بن مالك وهو الصواب، ونسبه المبرد وابن منظور إلى عبد الرحمن بن حسان، وتردد السيوطي والبغدادي بين الشاعرين.

(5) ديوان كعب 288 وعجزه (والشر بالشر عند الله مثلان).
الكتاب وشرح الأعلم 1 435، نوادر أبي زيد 31، المقتضب 2 72. مجالس العلماء 261، شرح النحاس 286، شرح السيرافي 2 92. وبه (يشكره)، الخصائص 2 28. المصنف 3 118. المقتصد 2 1102. شرح ملحة الإعراب 235، إملاء ما من به الرحمن 79، شرح المفصل 9 2. أوضح المسالك 3 193. مغني اللبيب 1 80 - 133 - 186 (شرح شواهده 1 178، الخزانة 9 49. اللسان - بجل (11 47. قال الأعلم: «الشاهد فيه حذف الفاء من الجواب ضرورة، والتقدير: فالله يشكرها. وزعم الاصمعي أن النحويين غيروه وأن الرواية (من يفعل الخير فالرحمن يشكره)».

(6) هو لامرئ القيس. نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم..



24 ـ فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ[1].

وكقوله[2] :

25 ـ إذَا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ: صَاحِبْ قَوِّمِ[3].

قال سيبويه[4] : «شبهوا هذه الضمات والكسرات (المحذوفة)[5] بالضمة من «عضُد» والكسرة من «فخِذ» حين قالوا: عَضْد وفَخْذ. غير أن حذفها من عضد وفخذ مطرد في الشعر والكلام لأنه لا يزيل معنى، ولا يغير إعرابا[6].

ومن الحذف أنهم يُدخلون جزما على جزم إذا لم يكن فيه ساكنان كقولك[7]: «لَمْ يَشْتَرْ زيدٌ شَيئاً»، فإنما ذلك لأنه في حال الجزم متحرك، والجازم يُسكِّن آخر الفعلِ، فشُبِّه هذا بما يُسَكَّن آخرُه للجزم.

ومن الحذف أنهم يجرون هاء التأنيث في الوصل مجراها في الوقف كما قال[8] :

---

(1) ديوانه 134، وعجزه (إثما من الله ولا واغل)، الكتاب وشرح الأعلم 2 297، الشعر والشعراء (1/98 - 2 819)، الأصمعيات 40، نوادر أبي زيد 313، الكامل 1 244، إعراب القرآن 2 838 - 842، شرح السيرافي 2 97، الخصائص 1 74 - 2 317 - 3 96)، الصاحبي 20، ما يجوز للشاعر في الضرورة 137. وروى في الكامل (فاليوم أسقى) ولا شاهد فيه على هذا ـ وسيكرره الأعلم 1462 بنفس الرقم.

قال الأعلم: «الشاهد فيه تسكين الباء من قوله: أشربْ في حال الرفع والوصل وهذا من أقبح الضرورة. ومن لا يرى هذا جائزا ينشد: فاليوم أسقى، أو فاليوم فاشرب» هامش الكتاب 2 298.

(2) هو أبو نخيلة واسمه حزن بن زائدة الحماني التميمي، شاعر راجز (قتل 145). المؤتلف 193، الشعر والشعراء 2 602، نسبه إليه السيرافي (باب ما يحتمل الشعر).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 2 297، وعجزه (بالدو أمثال السفين العوم)، وسيعيده الأعلم 1462 بنفس الرقم، الشعر والشعراء 2 819، شرح السيرافي 2 98، الخصائص (1 75 - 2 317) ما يجوز للشاعر في الضرورة 137، اللسان (عوم) 12/432.

قال الأعلم: «الشاهد فيه تسكين الباء ضرورة وهو يريد: يا صاحب أو ياصاحبي وهذا من أقبح الضرورة، ومن لا يرى هذا جائزا ينشد: قلت صاح قوم على الترخيم».

(4) هذا كلام السيرافي نقله الأعلم ظنا منه أنه كلام سيبويه ـ ولفظ سيبويه: «وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فخذ حيث حذفوا فقالوا فخذ، وبضمة عضد حيث حذفوا فقالوا عضد...» 2 297.

(5) زيادة من شرح السيرافي.

(6) قال أبو سعيد بعد هذا الكلام: «وفي ما ذكرنا يزول الإعراب الذي تنعقد به المعاني، إلا أنه أشبه اللفظ باللفظ. وكان أبو العباس محمد بن يزيد والزجاج ينكران هذا» 2 101.

(7) في الأصل: «لقولك».

(8) هو منظور بن حية الأسدي نسبه إليه البغدادي والعيني.



26 ـ لَمَّا رأَى أَلاَّ دَعَهْ ولاَ شِبَعْ[1] / 26 /.

ومن الحذف إقامتهم الصفة مقام الموصوف في الموضع الذي يقبح في الكلام مثله، كقوله[2] :

27 ـ فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا[3].

أراد : «فيا أيُّها الغلامان».

ومن ذلك : إقامتهم الفعل في موضع الاسم إذا كان الفعل نعتا كما قال النابغة:

28 ـ كأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[4]

أراد : «جمل يقعقع».

---

(1) ليس من شواهد الكتاب. وبعده (مالَ إلى أرطاة حقق فاضطجع).
وانظره في: معاني القرآن للفراء 1 338، إعراب القرآن للزجاج 2 204، شرح السيرافي 2 106، الخصائص 1 63 - 263 - 2 350)، المنصف 2 329، شرح المفصل 9 82، المقاصد النحوية 4 584.
والشاهد في قوله: ألاّ دعه، حيث أبدل تاء التأنيث في دعه هاء كما يبدلها في الوقف.

(2) لم أهتد إليه ـ وقال البغدادي عنه: «وهذا البيت شائع في كتب النحو ولم يعرف له قائل ولا ضميمة».

(3) ليس من شواهد الكتاب. وعجزه (إياكما أن تحدثا شرا) وهو من شواهد المقتضب 4 243، شرح السيرافي 2 107، ما يجوز للشاعر في الضرورة 146، الإنصاف 1 336، شرح المفصل 2 9، شرح ابن عقيل 2 264، همع الهوامع 1 174، حاشية الصبان 3 145، الخزانة 2 294، المقاصد النحوية 3 215.
موضع الشاهد قوله: فيا الغلامان حيث جمع بين حرف النداء و«الـ».
والبصريون يقرون أن الجمع بينهما لا يجوز في مثل هذا الموضع. وليس في «الـ» التي في الغلامين لزوم ولا عوض (الخزانة). وخرجه ابن الأنباري في الإنصاف على حذف المنادى وإقامة صفته مقامه.

(4) ديوان النابغة 29، الكتاب وشرح الأعلم 1 375، المقتضب 2 136، الكامل 1 386، إعراب القرآن 1 292، شرح النحاس 253، شرح السيرافي 2 110، شرح ابن السيرافي 2 58، شرح الرماني 433، الاستغناء في أحكام الاستثناء 226، شرح المفصل (1 61 - 3 59)، حاشية الصبان 3 71، الخزانة 6 264 اللسان (خذر) 4 231، (أقش) 4 264 (وقش) 6 373، (قعع) 8 278، (شنن) 13 241، (دنا) 14 272.
قال الأعلم: «الشاهد فيه حذف الاسم لدلالة حرف التبعيض عليه، والتقدير كأنك جمل من هذه الجمال، وبنو أقيش حي من اليمن في إبلهم نفار، ويقال هم حي من الجن» 1 375، وانظر النكت 239



بابُ البَدَلِ[1]

اعلم أنهم يبدلون الحرف من الحرف في الشعر، في الموضع الذي يبدل مثله في الكلام لمعنى يحاولونه، من تحريك ساكن، أو تسكين متحرك، ليستوي وزن الشعر به، أو ردّ شيء إلى أصله، أو تشبيه له بنظيره.

فمن ذلك قوله[2]:

29 ـ لَقَدْ كَانَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا ولَذَّتِـهَا   مَوَالِـيٌ كَكِبَـاشِ العُوسِ سُحَّاحُ[3]

فضم[4] الياء لاستقامة البيت.

ومثله[5]:

30 ـ لَهَـا أَشَـارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّـرُهُ   مِنَ الثَّعَالِـي ووَخْـزٌ مِنْ أَرَانِيـهَا[6]

---

(1) ليس من أبواب لكتاب ـ شواهده تقع تحت باب (ما رخمت الشعراء اضطرارا) 1 344. وانظر شرح السيرافي 2 112.

(2) هو جرير بن عبد الله البجلي.

(3) ليس من شواهد الكتاب ـ وورد في شرح السيرافي 2 112، ضرائر الألوسي 176، فرحة الأديب 129، شرح المفصل 10 103. العُوس بضم العين: ضرب من الغنم ـ الشاهد فيه إبدال الهمزة في مواليَ من الياء ضرورة.

(4) في الأصل: فكسر». والصواب ما أثبت.

(5) لأبي كاهل اليشكري، كما جاء في اللسان (رنب - تمر - شرر - وخز)، وإليه نسبه ابن السيرافي، وفي الكتاب لرجل من بني يشكر، وينسب أيضا إلى النمر بن تولب اليشكري.

(6) ورد الشاهد في الكتاب وشرح الأعلم 1 344. وسيكرره الأعلم النكت 731. الشعر والشعراء 1 101 المقتضب 1 247. مجالس ثعلب 1 190. شرح النحاس 248، شرح السيرافي 2 114. شرح ابن السيرافي 1 560. المسائل البغداديات 161، ما يجوز للشاعر في الضرورة 179 الممتع في التصريف 1 369. همع الهوامع 1 181، حاشية الصبان 4 284. المقاصد النحوية 4 583. اللسان (رنب) 1 434، (تمر) 4 93، (شرر) 4 401، (وخز) 5 428.
قال الأعلم: «الشاهد في إبدال الياء من الباء في الثعالب والأرانب ضوروة.
ـ وقال: وإنما ذكر سيبويه هذا لئلا يتوهم من باب الترخيم، وأن الياء زيدت كالعوض لأن المطرد في الترخيم أن لا يعوض من الحرف المحذوف شيء لأن التمام منوى فيه، ولأن الترخيم تخفيف فلو عوض منه لرجع فيه إلى التثقيل.
ـ وقال ابن عصفور: «وقد يمكن أن يكون جمع ثعالة فيكون الأصل فيه إذ ذاك الثعائل إلا أنه قلب» الممتع 1 369.



أراد من «أرانبها» ومن «الثعالب».

فلما اضطر إلى تسكين الباء أبدل منها حرفا لا يحرك، وشبهه بقولهم: «تَظَنَّيْتُ» و«تَقَصّيْتُ»[1].

ومن ذلك قولهم[2] :

31 ـ اللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَهْ

مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدمَهْ[3].

فأبدل الهاء من الألف لأنهما متقاربتا المخرج، وهما بعدُ من حروف الزيادة.

ومن ذلك : بدل الأسماء الأعلام، وهو يجيء في الشعر على ثلاثة أضرب:

ـ ضرب جائز في الشعر والكلام.

ـ وضرب جائز في الشعر دون الكلام.

ـ وضرب لا يجوز في الشعر ولا في الكلام.

فأما ما يجوز في الكلام والشعر، فنحو تصغير الاسم العلم الذي يعرف بغير تصغير، كقولك في عبد الله: عُبَيْد الله.

وأما ما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام، فأن تُبدل اسما من الاسم المعروف كقول الحطيئة :

---

(1) في شرح السيرافي: تقضضت.

(2) هو أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي. نُسب إليه في مجالس ثعلب وفي اللسان (ما).

(3) ليس من شواهد الكتاب ـ وورد في مجالس ثعلب 1/270. شرح السيرافي 2/115، الخصائص 1/304. شرح المفصل (5/89 - 9/81)، همع العوامع 2/209. حاشية الصبان 4/212. الخزانة 2/177. اللسان (ما) 15/477. وبه (نجاك) موضع (أنجاك) ورسمت (بعدمه) في هذه المصادر (بعدمت).. وانظر الخصائص اللغوية لقبيلة طيء، كتاب فصول ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب 259.
أراد الراجز: وبعد ما، فأبدل الألف هاء، فلما صارت في التقدير وبعدمه أشبهت الهاء ههنا هاء التأنيث نحو مسلمة وطلحة.. فشبه الهاء في بعدمه بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء ـ اللسان (ما).



32 ـ فِيـهِ الرِّمَـاحُ وفِيـهِ كُلُّ سَابِغَـةٍ   بَيْضَـاءَ مُحْكَمَـةٍ مِنْ نَسْـجِ سَـلَّامِ[1]

أراد: «سليمان».

وقال دريد:

33 ـ فإِنْ تُعْقِبِ الأَيَّامُ والدَّهْرُ تَعْلَمُوا   بَنِـي قَـارِبٍ أَنَّا غِضَـابٌ لِمَعْبَـدِ[2]

يعني: «عبد الله أخاه».

وإنما ذلك، لأنه يرجع إلى معنى العبودة. وكذلك سلام وسليمان اشتقاقهما من السلامة.

وأما ما لا يجوز في الشعر ولا في الكلام: فالغلط الذي يغلط الشاعر في اسم أو غيره مما يظن أن الأمر على ما قال، كقوله[3]:

34 ـ والشَّيْخُ عُثْمَانُ أَبُو عَفَّانْ[4]

فظنّ أن عثمان يكنَى: «أبا عفان»، لأن اسم أبيه عفان، وإنما هو أبو عمرو. فهذا مما لا يجوز.

وقد يبدل بعض العرب حروفا من حروف، ولا يجري ذلك مجرى الضرورة، لأن ذلك لغتهم كما قال /**27**/ ذو الرمة:

---

(1) ديوان الحطيئة 227، وبه (جدلاء مبهجة من صنع سلام)
ليس من شواهد الكتاب وهو في الوساطة 14، شرح السيرافي 2/124، ما يجوز للشاعر في الضرورة 212، المزهر 2/500، اللسان (جدل) 11/105، (سلم) 12/300 وفي هذه المصادر كلها روايته (جدلاء).
قال القزاز القيرواني: «أراد سليمان، وهو يريد بذكر سليمان: أباه، لأنه أول من عمل الدروع، فغيّر الاسم هذا التغيير، وأراد داود فذكر سليمان».

(2) ليس من شواهد الكتاب، وورد في الأصمعيات 106، جمهردة اللغة 3/241 وبه (إن تنسا الأيام والعصر..)، الوساطة 456، شرح السيرافي 2/125، المسائل العسكرية 213، وبه (فاعلموا) ـ المزهر 2/510، اللسان (غضب) 1/648.
قال ابن دريد: «ومما حرفوا فيه الاسم عن جهته قوله (البيت):

(3) لم أعرف قائله ولا تتمته.

(4) ليس من شواهد الكتاب. وجاء في المسائل العسكرية 216، الوساطة 20 وبها (الشيخ عثمان بن عف)، شرح السيرافي 2/125، ضرائر الألوسي 52، الهمع 2/158، المزهر 2/500، وبه (أبو عفانا). اللسان (قهب).



35 ـ أَعَنْ تَرسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ (مَنْزِلَةً)[1]

أراد: أأن ترسمت، فأبدل من إحدى الهمزتين عينا كراهية لاجتماعهما. وهذا يسمى عنعنة تميم.

وقد يبدل بعضهم من كاف المؤنث شينا، وهذه اللغة في بكر بن وائل، وتسمى كشكشة بكر[2].

قال الشاعر[3]:

36 ـ فَعَيْنَاشِ عَيناهَا وَجِيدُشِ جِيدُها سِوَى أنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ[4]

ومنهم من يُبدل الياء جيما في الوقف، وأكثر ما يكون في المشددة.

قال الشاعر[5]:

37 ـ خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجّ[6].

---

(1) ليس من شواهد الكتاب. وعجزه (ماء الصبابة من عينيك مسجوم)
ديوان ذي الرمة 567، مجالس ثعلب 1 81، شرح السيرافي 2 131، الخصائص 2 11، الصاحبي 35، درة الغواص 114، أساس البلاغة (رسم) 163 وبه (أأن)، الجنى الداني 250 وبه (توسمت) شرح المفصل 10 8، مغني اللبيب 1 199، شرح شواهده 1 437، اللسان (رسم) 12 241 وبه (أأن) - (عنن) 13 295، لهجات العرب 39.
الشاهد فيه إبدال الهمزة الأولى عينا وهذا ما يسمى بالعنعنة وهي مستشرية في تميم. انظر ألقاب اللهجات العربية: فصول في فقه العربية 134.

(2) تعزى ظاهرة الكشكشة إلى ربيعة ومضر في الخصائص 2 11، الاقتراح 83، المزهر 1 221، اللسان (كشش) وتعزى إلى بني عمرو بن تميم في الكتاب 295 والكامل 2 223، وشرح المفصل 9 48. وتعزى أيضا لناس من بني أسد في الصاحبي 35 والكتاب...
(انظر لهجات العرب 39، ألقاب اللهجات العربية 142).

(3) هو مجنون بني عامر واسمه قيس بن الموح (ت 68 هـ) من الشعراء المتيمين (ترجمته الشعر والشعراء 2 563، المؤتلف 188، الخزانة 4 230).

(4) رواية الديوان من غير كشكشة.، ديوان المجنون 207، ليس من شواهد الكتاب. الكامل 3 133 وبه (رقيق)، أمالي القالي 3 63، السيرافي 2 132، الخصائص 2 460، (أوردت البيت من غير قلب الكاف شينا)، درة الغواص 115، شرح المفصل (9 48. وبه (سوى عَنَّ) و10 8).
الخزانة 11 464، اللسان (كشش) 6 342. وانظر لهجات العرب 61.

(5) لم أعثر على قائله. وقيل لرجل من أهل اليمن.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 2 288 وبعده (المطعمون اللحم بالعشج).
الإبدال لابن السكيت 95، شرح النحاس 335، أمالي القالي 2 77، شرح السيرافي 2 133، المنصف 3 79 - 2 178، الصاحبي 37، شرح المفصل (10 50 - 9 74) حاشية الصبان 4 281، المقاصد النحوية 4 585، اللسان (برن 13 49، وسيعيده الأعلم النكت 1449 بنفس الرقم.
قال الأعلم: «الشاهد فيه إبدال الجيم من الياء في «علي»، لأن الياء خفية، وتزداد خفاء بالسكون للوقف، فأبدلوا مكانها الجيم لأنها من مخرجها وهي أبين منها».



وقال في المخففة[1].

38 ـ يَارَبِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتجْ[2]

وقد يُبدلون من تاء المخاطب كافا.

قال الراجز[3]:

39 ـ يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَ مَا عَصَيْكْ[4].

أراد: «عصيت».

وقد يُبدل الشاعربعض حروف الجر مكان بعض وليس ذلك من الضرورة، كما قال[5]:

40 ـ إذَا رَضِيَتْ عَلَيّ بَنُو قُشَيْرٍ[6]

---

(1) لم أعرفه.

(2) ليس من شواهد الكتاب. الإبدال لابن السكيت 96، الشعر والشعراء 101/1، مجالس ثعلب 117/1، شرح النحاس 335، أمالي القالي 78/2، شرح السيرافي 133/2، شرح المفصل 50/10. حاشية الصبان 281/4. وسيعيده الأعلم النكت 1450 وبعده:
(فما زال شاحج يأتيك بج) ويروى (لاهم إن كنت...).
تسمى هذه الظاهرة ـ قلب الياء جيما ـ بالعجعجة، وهي في قضاعة وبعض بني سعد. انظر لهجات العرب 15 ـ ألقاب اللهجات 131.

(3) لرجل من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير. انظر الخبر في شرح شواهد المغني والخزانة.

(4) نوادر أبي زيد 105، (يا ابن الزبير طالما عصيكا ـ وطالما عنيتنا إليكا - لنضربن بسيفنا قفيكا) المسائل العسكرية 158، شرح السيرافي 133/2، شرح شواهد المغنى 446/1، حاشية الصبان 267/1 - 283/4، الخزانة 428/4 - 430، المقاصد النحوية 591/4.
قال ابن جني في سر الصناعة: «وأما عصيكا فأصله عصيت أبدل الكاف من التاء لأنها أختها من الهمس. وكان سحيم إذا أنشد شعرا قال:
أحسنك والله. يريد: أحسنت عن الخزانة.

(5) هو القُحيف العُقلي، وهو شاعر إسلامي مُقِلّ، قال هذا الشعر مادحا حكيم بن المسيب القشيري (معجم الشعراء 331، الخزانة 139/10).

(6) ليس من شواهد الكتاب ـ وعجزه (لعمر الله أعجبني رضاها).
ورد الشاهد في نوادر أبي زيد 176، المقتضب 318/2، الكامل 190/2 - 98/3، شرح السيرافي 136/2، الإنصاف 630/2، الجنى الداني 477، شرح المفصل 120/1، أوضح المسالك 138/2، شرح ابن عقيل 25/3، مغني اللبيب 191/1 - 887/2، همع الهوامع 28/2، حاشية الصبان 220/2، الخزانة 132/10، المقاصد النحوية 282/3، اللسان (رضى) 323/14.
الشاهد فيه «تعدى فعل رضى بعلى مع أنه يتعدى بعن لحمله على ضده وهو سخط، فإنه يقال: سخط عليه، وهم قد يحملون الضد على الضد كما يحملون النظير على النظير». عن الخزانة.



وقال النابغة :

41 ـ كأَنَّ رَحْلِي وقَدْ زَالَ النَّهارُ بِنَا[1]

أراد: «عَنَّا» ومثل هذا كثير.

ومما لا يجوز إلا في الشعر، جعل الكاف في موضع «مثل» وإدخال حرف الجر عليهما كقولهم: «زيد ككَعَمرٍو»، يريدون: «كمثلِ عمروٍ».

ومن البدل: وضعُهم الاسمَ مكان الاسم على الاستعارة وقد يجيء مثله في الكلام.

قال الحطيئة :

42 ـ سَقَوْا جَارَكَ العَمْيَانَ لَمَّا تَرَكْتَهُ وقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُه[2]

أراد: «شفتيه» والمشافر للإبل[3]، وهذا كثير في الكلام والشعر.

ومن أقبح الضرورات: جعل الألف واللام بمعنى: «الذي» مع الفعل كقولك: «جائني اليَقُومُ»، تريد: الذي يقوم.

ومن ذلك جعلهم «مهما» مكان «ما» التي للاستفهام وإنما تكون «مهما» في الشرط.

---

(1) ديوان النابغة صنعة ابن اسكيت 6، وعجزه (بذي الجليل مستأنس وحد). وليس من شواهد الكتاب. وهو في شرح السيرافي 2 137، الخصائص 3 362. شرح المفصل 2 16. اللسان (وجد) - (نهر) (زول). قال السيرافي: «ومثل هذا كثير وليس من الضرورة فاستقصه».

(2) ديوانه 174 من قصيدة يهجو بها الزبرقان.
والبيت ليس من شواهد الكتاب، وهو في المقتضب 2 50، وبه (لما جفوته) شرح السيرافي 2 144. دلائل الإعجاز 564، وبه (قروا جارك)، المخصص 12 171، والعميان: الشديد الشهوة إلى شرب اللبن.

(3) انظر كاتب الفرق لابن فارس 51، قال: «الشفة من الإنسان والجميع شفاه، وهو من الإبل المِشفر، ومن ذوات الحافر الجحفلة».



قال الراجز [1]:

43 - مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ؟[2]

أراد : مالي الليلة؟ مستفهما.

ومن ذلك أن كاف التشبيه لا يتصل بها مكنِيّ في الكلام، وإنما يجوز ذلك في الشعر.

قال العجاج :

44 - وأُمَّ أَوعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[3]

(1) هو عمرو بن ملقط الطائي شاعر جاهلي (ترجمته معجم الشعراء 235).

(2) ليس من شواهد الكتاب. وورد في نوادر أبي زيد 62. وبعده (أودى بنعليّ وسرباليه)
وانظر شرح السيرافي 2 154، معجم الشعراء 235، الجني الداني 611، شرح المفصل 7 44، الهمع 2 58.

(3) ملحقات ديوانه 74، وقبله (نحى الذّنابات شمالا كثبا).
الكتاب وشرح الأعلم 1 392، المسائل العسكرية 137، شرح السيرافي 2 155، شرح ابن السيرافي 2 95، ما يجوز للشاعر في الضرورة 227، شرح المفصل 8 16 - 8 42 - 44، أوضح المسالك 2 124، شرح ابن عقيل 2 13، حاشية اصبان 2 208، الخزانة 10 202، اللسان (وعل) 11 731. وسيكرره الأعلم النكت 832.

قال النحاس: «هذا عند سيبويه قبيح، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله. فالكاف في موضع مثل، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل. وأبو العباس - فيما حكى لنا على بني سليمان - يجيز الإضمار في هذا على القياس، لأن المضمر عقيب المظهر. وقد نطقت به العرب، وقد أجاز بعض النحويين: أنا كانت، وأنا كإياك، ورد أبو العباس ذلك». انظر حواشي أوضح المسالك 2 123
وقال الأعلم: «الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر تشبيها لها بمثل لأنها في معناها. واستعمل ذلك عند الضرورة. وأم أو عال أكمة بعينها. والهاء في قوله (كها) عائدة على شيء مؤنث» 2 392.



بابُ التَّقْديمِ والتَّأْخيرِ[1]

اعلم أن الشاعر ربما يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، ويزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيجعل المفعول فاعلا، والفاعل مفعولا، وأكثر ذلك في ما لا يُشكل معناه.

فمن ذلك قول الأخطل:

45 ـ مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِم هَجَرُ[2]

أراد : بلغت نجرانَ سوآتُهم أو هَجَر، فقلب الإعراب لأن المعنى لا يشكل.

ومن ذلك تأخير المضاف إليه عن موضعه، والفصل بينه وبين المضاف بالظرف وحرف الجر تشبيها بأن وأخواتها حيث فُصل بينها و بين اسمها بالظرف.

قال ذو الرمة :

46 ـ كأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ[3] /28/

---

(1) انظر باب (ما رخمت اشعراء اضطرارا) الكتاب 343/1، شرح السيرافي 157/2.

(2) ديوانه 209 من قصيدة يهجو بها جريزا. وبه (على العيارات هداجون) (أو حدثت).
ليس من شواهد الكتاب. انظره في شرح السيرافي 157/2، مغني اللبيب 917/2، شرح شواهد المغني 972/2. قال ابن هشام: «ومن ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام، ومن ذلك إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ» ونجران وهجر بلدان من أرض اليمن.

(3) ديوانه 76 وبه (أنقاض الفراريج).
الكتاب وشرح الأعلم 1/ 92 - 265 - 347، المقتضب 376/4، إعراب القرآن 2/ 681، المسائل البغداديات 562، شرح النحاس 43 - 207، شرح السيرافي 163/2، شرح ابن السيرافي 1/ 92، الخصائص 304/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة 22 - 100، الإنصاف 433/2، شرح المفصل 3/ 77، الخزانة 108/4، اللسان (نقض) 244/7 وبه (أنقاض). وسيعيده الأعلم النكت 309.
قال الأعلم: «الشاهد فيه إضافة الأصوات إلى أواخر الميس مع فصله بالمجرور ضرورة، والتقدير: كأن أصوات أواخر الميس من شدة سير الإبل بنا واضطراب رحالها عليها أصوات الفراريج. والميس: شجر يعمل منه الرحال، ويقال: هو النشم. والإيغال: شدة السير».



ومما وضع غير موضعه قول الشاعر[1]:

47 ـ صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا　　　وِصَـالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَـدُومُ[2]

ووجـه الكلام: وقلما يدوم وصـال على طول الصـدود، لأن «قَلّ» قبل دخـول «ما»، حكمها ألا تليها الأفعال لأنها فعل، فأدخلوا عليها «ما» ليوطئوها للفعل، فلما اضطر، قدّم الاسم الذي كان يقع بعد «قَلّ» قبل دخول «ما». وإذا قلت: قلما يدوم وصال، فإن «قلّ» لم تَزُل عن فعليتها، غير أن الذي يرتفع بها«ما»، وهي اسم مبهم تُجعل في هذا الموضع للزمان، فكأنه قال: قلَّ وقتٌ يدُوم فيه وصال.، ويحذف العائد، كما قال الله عز وجل: ﴿**وَاتَّقُوا يَوماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً**﴾[3].

وقد يجوز في «قلّما» أن تجعل «ما» زائدة، ويرفع وصال «بقلّ»، فكأنك قلت: وقلّ وصال يدوم، كما قال الله عز وجل:

﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم**﴾[4]

---

(1) هو المرار الفقعسي. من شعراء الدولة الأموية المقلّين، نسبه إليه ابن السيراغي والأعلم والغندجاني والبغدادي، ونسبه سيبويه 1 12 إلى عمر ابن أبي ربيعة وهو في 1/459 من غير نسبة.

(2) الكتاب وشرح الأعلم (1/12 - 459) المقتضب 84/1، شرح النحاس 299، شرح السيرافي 180/2، المسائل البغداديات 296، شرح ابن السيرافي 105/1، الخصائص 143/1، فرحة الأديب 36، ما يجوز للشاعر في الضرورة 203، الإنصاف 144/1، مغني اللبيب (403/1 - 758/2 - 768)، شرح شواهد المغني 717/2، الخزانة 226/1، اللسان (طول) 412/11، (قلل) 564/11.

قا الأعلم: «أراد وقلما يدوم وصال، فقدم وأخر ووصال مبتدأ، والمبرد يرى أن ما زائدة ووصال فاعل والتقدير عنده: قل وصال يدوم».

(3) من الآية 48، من سورة البقرة 2، قال الفراء: «فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة، فيجوز ذلك كقولك: (لا تجزي نفس عن نفس شيئا) وتضمر الصفة ثم تظهرها فتقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا، وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات». معاني القرآن 1 31، وانظر: القطع والائتناف 139.

(4) من الآية 155 من سورة النساء 4، وانظر مشكل إعراب القرآن 1/211.



بابُ تَغْييرِ الإعْرَابِ عَنْ وَجْهِهِ[1]

فمن ذلك قول الشاعر[2]:

48 ـ سأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَمِيـمٍ   وأَلْحَقُ بالحِجَـازِ فَأَسْتَرِيحَـا[3]

والوجـه في هذا: الرفع، لأن الفـاء لا تنصب في الواجب، وإنمـا تنصب في غير الواجب إذا خالف الثاني الأولَ في المعنى فلم يمكن عطفه عليه في اللفظ.

ومن تغيير الإعراب قول الراجز[4]:

49 ـ قَدْ سَالَمَ الحيَّاتُ مِنْه القَدَمَا   الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا[5]

---

(1) شرح السيرافي 2 182.

(2) هو المغيرة بن حبناء الحنظلي، يكنى أبا عيسى وحبناء أمه، شاعر إسلامي مجيد (استشهد سنة 91 هـ) (ترجمته ـ الشعر والشعراء 1 406، المؤتلف 105، جمهرة الأنساب 223).

(3) من شواهد الكتاب وشرح الأعلم 1 423 - 448) وسيعيد، الأعلم النكت 893، المقتضب 2 22 وفيه (وألحق بالعراق)، إعراب القرآن 3 906، شرح النحاس 277، (وألحق بالعراق)، شرح السيرافي 182 2، المسائل البغداديات 342، المقتصد 2 1068، ما يجوز للشاعر في الضرورة 206، الرد على النحاة 125، مغني اللبيب 1 233، شرح شواهده 1 497، الهمع 1 77، حاشية الصبان 3 305، الخزانة 8 522.

ـ قال الأعلم: «الشاهد فيه نصب فأستريحا، وهو خبر واجب بإضمار أن ضرورة، ويروى: لأستريحا، فلا ضرورة فيه على هذا» 1 423.

ـ قال الدماميني: «لا نسلم أنّ استريح منصوب، بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالألف، وتأكيد مثل هذا جائز في الضرورة».

ـ قال سيبويه: «يجوز للمضطر: أنت تفعلن، ولا شك أن التخريج على هذا متجه، بخلاف التخريج على النصب مع فقد شرطه» عن الخزانة.

(4) وقع اضطراب في تحديد من هو: نسبه سيبويه إلى عبد بني عبس ونسبه الأعلم وابن دريد إلى العجاج، ونسبه ابن منظور إلى مساور بن هند العبسي، ونسبه العيني إلى أبي حيان الفقعسي، وذكر أنه ينسب إلى الدبيري.

(5) ملحقات ديوان العجاج 89، الكتاب وشرح الأعلم 145، وسيعيده الأعلم النكت 402 - 461، معاني القرآن 3 11، المقتضب 3 283، القطع والائتناف 630، شرح السيرافي 2 186، المسائل العسكرية 281، الخصائص 2 430، المنصف 3 69، ما يجوز للشاعر في الضرورة 107، الممتع 1 241، مغني اللبيب 2 917، شرح شواهده 2 973، الخزانة 11 411، اللسان (شجع) 8 175 (شجعم) 12 319، (ضرزم) 12 356.

قال الأعلم: «الشاهد فيه نصب الأفعوان والشجاع وما بعدهما. وحمله على المعنى لأنه لما قال: قد سالم الحيات منه القدما، علم أن القدم مسالمة للحيات، لأن ما سالم شيئا فقد سالمه الآخر».

وقال السيرافي: «وكان بعض النحويين يروي هذا البيت بنصب الحيات ويجعل القدما في معنى القدمان ويحذف النون» 2 187.



وكان الوجه: الأفعوانُ والشجاعُ الشجعمُ، غير أن قوله: قد سالم الحيات منه القدم، يوجب أيضا أن القدم قد سالمت الحيات، لأن المسالمة من اثنين، فلما ذكر مسالمة الحيّاتِ القدمَ، دلّ أن القدم قد سالمت أيضا. فكأنه قال: وسالمت القدمُ الشجاع، فحذفَ لما ذكرنا.

ومن ذلك قوله[1]:

50 ـ وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَّاتٍ وَعَيْناً سَلْسَبِيلاً[2]

فنصب «جنات» وما بعدها، وكان الوجهُ الرفعَ عطفا على «جزاء»، غير أنه لما قال: وجدنا الصالحين لهم جزاء، دلّ على أنه قد وجد الجزاء لهم، فأضمر «وجدنا» ونصب به «جنات» وما بعدها.

ومن ذلك بيت أنشده سيبويه على وجه الضرورة ويجعله غيره على غير الضرورة وهو قول الشماخ:

51 ـ أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفاً كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا[3]

---

(1) هو عبد العزيز بن زرارة الكلابي، من الشعراء الشجعان (استشهد 50 هـ) (البيان والتبيين 2/75، جمهرة الأنساب 283).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/146، وسيعيده الأعلم: النكت 405 بنفس الرقم، المقتضب 3/284. شرح النحاس 132، شرح السيرافي 2/192. شرح ابن السيرافي 1/427. ما يجوز للشاعر في الضرورة 207. قال الأعلم: «الشاهد فيه حمل: الجنات والعين على المعنى ونصبهما بإضمار فعل كما تقدم. والتقدير: وجدنا لهم جنات وعينا سلسبيلا.
والسلسبيل: السلس العذب. ولو نصب الجزاء على ما تقدم لجاز على قبحه لأنه دخل في الوجدان».
قال المبرد: «فنصبهما لأن الوجدان في المعنى واقع عليهما».

(3) ديوان الشماخ 86، الكتاب وشرح الأعلم 1/102. وسيعيده الأعلم ص 328. من النكت بنفس الرقم. شرح السيرافي 2/193. الخصائص 2/320. المقتصد 1/549. شرح المفصل 6/76. همع الهوامع 2/99. حاشية الصبان 3/11. الخزانة 4/293. المقاصد النحوية 3/587.
قال الأعلم بعد توضيح موضع الشاهد: «وأنكر بعض النحويين هذا على سيبويه وزعم أن الضمير من مصطلاهما عائد على الأعالي لا على الجارتين فكأنه قال: كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي كما تقول حسنتا الغلام جميلتا وجهه، أي وجه الغلام، وهذا جائز بإجماع... والصحيح قول سيبويه لأن الشاعر لم يرد أن يقسم الأعالي فيجعل بعضها كميتا وبعضها جونا مسودا، وإنما قسم الاثفيين فجعل أعلاهما كميتا لبعده عن النار، وأسفلهما جونا لمباشرة النار، وقد بينت صحة مذهبه واختلال مذهب من خالفه في كتاب النكت» 1/102. والمخالف هو المبرد. انظر الخصائص 2/420.
وانظر: النكت 328.



قال سيبويه : «هَذَا مثل : هندٌ حسنةٌ وجْهِهَا»[1]

وهذا قبيح لا يجوز في الكلام. وإنما الوجه أن تقول :

هند حسنةُ الوجه، أوحسنةٌ الوجهَ.

فإن رفعت الوجه، جعلت فيه ضميراً من الأول، فقلت: حسنٌ وجهُها.

فإذا اضطر الشاعر فلم يرفع وجعل فيه ضميرا، فقد وضع الإعراب في غير موضعه. والبيت تقديره على ذلك: أن «جونَتَا مُصْطَلَاهُمَا «بمنزلة /29/ «حسنتا[2] أوجُهُهُما». فجونتا بمنزلة: حَسَنَتَا، ومصطلاهما بمنزلة: أوجههما. وكان الوجه أن يقول: جونتا المُصْطَلى أو المُصْطَلَين[3] ولا يجعل فيه ضميرا.

وأحكام هذا تأتي في بابه[4] إن شاء الله.

---

(1) هذا لفظ أبي سعيد السيرافي 2 193 وانظر لفظ سيبويه 103.

(2) في الأصل : حسن

(3) في شرح السيرافي: «المصطليين»، بيائين.

(4) سيفصل الأعلم القول في باب (الصفة المشبهة بالفاعل..) النكت 323.



بابُ تأنيثِ المُذكَّرِ وتَذْكيرُ المُؤَنَّثِ[1]

فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

52 ـ فكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ: كَاعبَانِ ومُعْصِرُ[2]

فحذف الهاء من ثلاثة على أن واحدَ الشخوصِ مذكر، ولكنه ذهب به مذهب النسوة، لأنهم كن ثلاث نسوة.

وقال الشاعر[3] في تذكير ما ينبغي تأنيثه :

53 ـ فَلاَ مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[4]

أراد: ولا أرض أبقلت، ولكنه تأول بالأرض المكان فذكّر لذلك.

وهذا الباب إذا تقدم الفعلُ فيه لم يُستقبح تذكير المؤنث فيما ليس بحيوان، كقوله : ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾[5] و﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[6].

---

(1) شرح السيرافي 195/2.

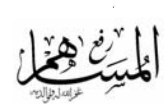
(2) ديوان عمر 92، الكتاب وشرح الأعلم 175/2، المقتضب 146/2، الكامل 251/2، شرح السيرافي 196/2، شرح ابن السيرافي 365/2 وبه (وكان نصيري)، الخصائص 62/3، الخزانة 394/7، المقاصد النحوية 483/4، اللسان (شخص) 45/7، وسيعيده الأعلم: النكت 1276 برواية (وكان نصيري) وهو رواية الكتاب، وذكر أنه يروى (وكان مجني).

(3) هو عامر بن جوين الطائي في الكتاب وشرح الأعلم... وهو سيد شاعر، فارس شريف (جمهرة الأنساب 413، الخزانة 53).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 240/1، وسيعيده الأعلم النكت 552 بنفس الرقم. شرح النحاس 175، شرح السيرافي 200/2، الخصائص 422/2، شرح المفصل 94/5، مغني اللبيب (2/ 860 - 879)، شرح ابن عقيل 172/1، شرح شواهد المغني 943/2، الهمع 171/2، الخزانة 45/1، المقاصد النحوية 294/2

(5) من الآية 67 من سورة هود 11، قال الشيخ مكي: «إنما حذف التاء من أخذ لأنه فرق بين المؤنث وهو الصيحة وبين فعله وهو أخذ بقوله (الذين ظلموا) وهو مفعول أخذ، فقامت التفرقة مقام التأنيث». مشكل إعراب القرآن 407/1.

(6) من الآية 275 من سورة البقرة 2، قال مؤلف مشكل إعراب القرآن 116/1 «ذكّر جاءه وحمله على المعنى لأنه بمعنى: فمن جاءه وعظ، وقيل ذكّر لأن تأنيث الموعظة غير حقيقي إذ لا ذكر لها من لفظها، وقيل ذكّر لأنه فرق بين فعل المؤنث وبينه بالهاء».



لأن الفعل إذا تقدّم فهو عارٍ من علامة الاثنين والجماعة، فشبّهوا تعريته من علامة التأنيث بذلك.

فإن كان المؤنث حيوانا فَتَقَدَّمَ الفعلُ، لم يحسن التذكير إلاّ في الشعر كما قال جرير:

54 ـ لقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ[1].

فذكّر.

(1) ديوانه 2 515، وعجزه (على باب استها صلب وشام).
ليس من شواهد الكتاب، وورد في المقتضب 2 145 - 3 349. شرح السيرافي 2 203، الخصائص 2 414. شرح ملحة الإعراب 115، الإنصاف 1 175. شرح المفصل 5 92. أوضح المسالك 1 357. المقاصد النحوية 2 468. الشاهد فيه حذف تاء التأنيث من ولد، والتقدير: ولدت.
قال المبرد: فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاحسنا، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزا على بُعد. وجوازه للتفرقة بين الاسم والفعل بكلام، فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضا من علامة التأنيث نحو: حضر القاضي اليوم امرأة» 2 146 من المقتضب.



فَصْلٌ فِي تَفْسِيرِ أَبْيَاتِ البَابِ

أنشد سيبويه للعجّاج :

17 - قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى[1].

واحدة القواطن: قَاطِنة وهي الساكنة. وواحدة الوُرْقِ وَرْقَاء، وهي التي على لون الرماد تضرب إلى الخُضْرة.

وقوله: «الحمِى»، أراد : « الحمام»، وقد ذكرنا علّه[2].

وأنشد لخُفاف بن نُدبة :

19 - كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[3]

أراد : «كنواحِي رِيش»، فحذف الياء في حال الإضافة تشبيها بها في حال الإفراد والتنوين.

شبه شفتي المرأة بنواحي ريش الحمامة في رقتها ولطافتها وأراد أن لِثَاتَهَا تضرب إلى السمرة، فكأنها مسحت بالإثمد، وعصف الإثمد: ما سحق منه

قال علي بن سليمان[4]: والرواية ومسحتِ بكسر التاء[5].

وأنشد[6] :

---

(1) تقدم الشاهد ص 78 بنفس الرقم.

(2) النكت 78.

(3) تقدم تخريج الشاهد والحديث عنه ص 80 بنفس الرقم.

(4) هو علي بن سليمان بن الفضل النحوي: أبو الحسن الأخفش الأصغر توفي 315 هـ (ترجمته: طبقات الزبيدي 115، بغية الوعاة 2 167، بروكلمان 2 239).

(5) ورد البيت بهذه الرواية في الإنصاف 2 546، شرح شواهد المغنى 1 324.

(6) لمضرس بن ربعى بن لقيط الأسدي، شاعر مجيد ذكر البغدادي أنه جاهلي وذكر المرزباني أنه زامن الفرزدق (المؤتلف 191 - معجم الشعراء 390، الخزانة 5 22) ونسبه ابن منظور (جزز) ليزيد بن الطثرية، وتردد السيوطي بين الرجلين.



565 - فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاَتِ دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْـنَ السَّرِيحَـا[1]

فحذف الياء من «الأيدي».

وإنما يصف أنه قام بسيفه - وهو المُنْصُل - في نوق فعقرهن ودميت أيديهن فخبطن السُّيُورَ المشدودة على أرجلهن، وهي خِرَقٌ تُشَدُّ عليها، وقطع من جلود وإنما يُفعل بها ذلك، إذا دميت أخفافها أو أصابها وجع. وواحد اليَعْمَلاَت: يَعْمَلَة وهي الناقة الشديدة.

وأنشد للنَّجَاشي يصف ذئبا استصحبه فردّ /30/ عليه الذئب فيما حكى فقال:

18 - فَلَسْتُ بِآتِيه وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ وَلاَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ[2]

أي : لست آتي ما دعوتني إليه من الصحبة، ولا أستطيعه لأني وحشيّ وأنت إنسيّ. وحذف النون من «لكن» لاجتماع (الساكنين)[3].

وأنشد لمالك بن حُرَيم الهَمْدَاني[4]:

56 - فإِنْ يَكُ (غَثّاً أَوْ سَمِيناً)[5] فإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعاً[6]

أراد: «لنفسهي»[7].

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم (1/ 9 - 2/ 291)، شرح النحاس 5 وبه (وطرت بمنصل)، السيرافي 2/ 207، شرح ابن السيرافي (1/ 61 - 586)، الانصاف 2/545، مغني اللبيب 1/ 297، شرح شواهد 2/ 597، اللسان (طير) 4/510، (جزز) 5/ 320، (خبط) 7/231، (ثمن) 13/ 81، (يدي) 15/ 420.

(2) تقدم تخريج البيت والحديث عنه. النكت 80 بنفس الرقم.

(3) ماب ين القوسين مطموس في الأصل.

(4) مالك بن حريم أو خزيم بن مالك بن دلان شاعر فحل جاهلي. (ترجمته (معجم الشعراء 357، جمهرة الأنساب 395) .

قال السيرافي: «وحريم هو اسم أبيه المعروف عند الرواة وأهل اللغة، وكان أبو العباس المبرد يقول: هو خزيم، وينسب في ذلك إلى التصحيف، وأخبر أبو بكر بن السراج أنه وجد بخط بعض اليزيديين حريم وخزيم جميعا ، شرحه 2/ 209.

(5) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 10، الأصمعيات 60، المقتضب (1/ 38 - 266) وبه (عينهى)- الكامل 2/ 37، شرح النحاس 7، شرح السيرافي 2/ 209، شرح ابن السيرافي 1/ 243، ما يجوز للشاعر في الضرورة 152 ورواية الأعلم في الأصل: (فإن تك)، الإنصاف 2/ 517.

(7) في الأصل: «لنفسي».



وهو يصف ضيفا، يقول: إن كان (ما)[1] عندي من القرَى غثا أو سمينا، فإنّني أبذله وأقدمه إليه كله حتى يقنع به. وقوله: «عينيه»، يريد: ما تراه عيناه.

وأنشد للأعشى:

57 ـ وأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصرِمْنَهُ   ويَعُدْنَ أَعْداءً بُعَيْدَ وِدَادِ[2]

أصحُّ ما قيل في الغواني: أنهن ذوات الأزواج، كأنهن غَنِين بأزواجهن أي: استغنين.

وقوله: «يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ» أي: متى شاء أن يصرِمنَه صرمنه. يصفهن بقلَّة الصبر على الرجال والمبادرة إلى القطيعة. وقيل أيضا: المعنى متى يشأ وِصالَهُنّ صرمنه وهذا محال، ولو صحَّ هذا لوجب أن لا يَتَواصَل عاشقان أبدا.

والقول في «الغوان» كما مر في «الأيد»[3].

وأنشد للفرزدق:

58 ـ تَنْفِي (يَدَاهَا)[4] الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ.

نَفْيَ الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[5].

فزاد الياء في «الصياريف» ـ وواحدهم صَيْرف.

---

(1) زيادة من هامش الأصل.

(2) ديوانه 98، وبه (أخو النساء) و(يكن أعداء). الكتاب وشرح الأعلم 10/1، شرح النحاس 4 (يصرن أعداء) شرح ابن السيرافي 59/1، ما يجوز للشاعر في الضرورة 143، الإنصاف 1/387، اللسان (غنا) 138/15. قال الأعلم: «أراد الغواني فحذف الياء ضرورة».

الشاهد رقم 55 (دوامي الأيد يخبطن السريحا) ص 103.

(3) ما بين القوسين ساقط من البيت، مثبت في الهامش.

(4) ديوان الفرزدق 570/2، والبيت فيه مفرد.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 10/1، المقتضب 258/2، الكامل 253/1، إعراب القرآن (151/1 - 932/3)، شرح النحاس 9 وبه (نفي الدراهيم) شرح السيرافي 45/2، الخصائص 315/2، ما يجوز للشاعر في الضرورة 128، شرح ملحة الإعراب 231 (نفى الدراهيم)، الإنصاف 27/1، شرح المفصل 106/6، شرح ابن عقيل 102/2، حاشية الصبان 289/2، الخزانة 426/4، المقاصد النحوية 521/3.

قال الأعلم: «زاد الياء في الصياريف ضرورة تشبيها لها بما جمع في الكلام على غير واحد نحو ذكر ومذاكير».

ملحقات ديوانه 183 وبعده (ثمت حيث حية أصما).



يصف ناقة بسرعة السير في الهواجر، فيداها تنفيان الحصى لذلك، أي تُطِيره، فيضطرب فيُسمع له صوت كصوت الدنانير عندما تنقاد الصياريف لها.

وأنشد لرؤبة:

59 ـ ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[1]

ويروى : «الضِخَمَّا». ومعناه: الضخم الشديد.

فمن قال: الضِخَمّ، جعله كخِدَبّ.

ومن قال: الإِضْخَمَّا، جعله كإِرْزَبّ. وليس الشاهد في واحد منهما، وإنما الشاهد في فتح الهمزة[2]، كقولك: الأعظم والأكبر، لأن المنصوب المنوّنَ إذا وُقف عليه حُكمه حكم المرفوع والمخفوض في الوصْل، لأن الألف تُخرِجُ آخرَه من الوقف لتحرّك ما قبلها. ولذلك مَثَّلَ سيبويه «بِسبْسَبَّا وَكَلْكَلاّ».

والقافية المنصوبة تجرى في مجرى المنصوب المنون. لأنها موصولة بالألف، فلذلك استشهد[3] سيبويه بالبيت.

وأنشد للشمّاخ بن ضِرار :

60 ـ لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إذَا طَلَبَ الوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ[4]

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم (1 11 - 2 283). وبهما (بدء يحب).
وسيعيد، الأعلم النكت 1440 بهذه الرواية. شرح السيرافي 2 210، شرح ابن السيرافي 1 419، المصنف 1 109، ما يجوز للشاعر في الضرورة 88، اللسان (بيد) 3 98، (ضخم) 13 354، (فوه) 526 13.

(2) قال ابن بري: «وصوابه (ضخما يحب) بالنصب لأن قبله (ثمت حيث حية أصما)
قال الأعلم: «أراد الأضخم فشدد في الوصل ضرورة تشبيها بما يشدد في الوقف إذا قيل هذا أكبر وأعظم، ولو قال: الأضخم فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف، لأن الوقف على الألف لا عليها» 2 11.
قال الأعلم : «وروى: الإضخما بكسر الهمزة. والضِخمّا بكسر الضاد، فالضرورة على روايته، لأن إفعلا وفِعلا موجودان في الكلام كثيرا نحو: إرزبّ وخِدَبّ، وإنما الضرورة في فتح الهمزة لأن أفعلاّ ليس بموجود».

(3) في الأصل: «فلذلك شبهها»، وما أثبت من الهامش.

(4) ديوان الشماخ 36، وبه (له زجل تقول: أصوت حاد) ولا شاهد فيه على هذا. وهوّ من شواهد الكتاب وشرح الأعلم 1 11، المقتضب 1 267، شرح النحاس 5، شرح ابن السيرافي 1 437، الخصائص 1 127 - 2 17، فرحة الأديب 94، ما يجوز للشاعر في الضرورة 151، الإنصاف 2 516.



فحذف الواو من «كأنهو»[1].

يصف حماراً. والزَّجل: الصوت. والوَسيقَةُ: الأُتُنُ لأنّه يَسقُهَا، أي: يجمعها (ويَضمُّها)[2]. والزَّمِيرُ: الزَّمِرُ. والتقدير في البَيت: له زجل إذا طَلب الوسيقة كأنه صوت حادٍ أو زمير.

وأنشد لحَنْظَلَةَ بن فَاتك[3]:

61 ـ وأَيْقَنَ أنَّ الخَيْلَ إِنْ تَلْتَبِسْ بِهِ ... يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ[4]

فحذف الواو من «بعد هو»

فسيل النخل: صغاره. الواحدة فسيلة. وآبِر: مصلح وهو الذي /31/ يلقح النخل.

وهو يصف رجلا بالشجاعة والإقدام، يريد أنه قد علم أنه إن قتل أو مات، لم تتغير الدنيا، وكان للنخل من يقوم بها ويصلحها.

وقد قيل: إنه هجا رجلا لقي العدو. وفرَّ ذكر أنه إن ثبت قتل، فصار ماله إلى الوارث فانهزم لذلك[5].

وأنشد لرجل من باهلة:

20 ـ أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ ... مَا حَجَّ رَبَّهُ في الدُّنْيَا وَلاَ اعْتَمَرَا[6]

يريد: «ربَّهُو»[7].

---

(1) في الأصل: كأنه ولا يناسب العبارة.

(2) ما بين القوسين مزيد من هامش الأصل.

(3) إليه نسب في الكتاب وشرح الأعلم. وهو في شرح ابن السيرافي وفرحة الأديب لتليد العبشمي، وأورده الغندجاني ضمن مقطوعة لتليد، وهو شاعر جاهلي.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/11، شرح النحاس 7 شرح السيرافي 2/82-211)، شرح ابن السيرافي 1/255. فرحة الأديب 62، الإنصاف 2/517. قال الأعلم: «والبيت يتأول على معنيين:
- أحدهما وهو الأصح أن يكون وصف جبانا فيقول: أيقن أنه إن التبست به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره وانهزم.
- والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعا فيقول: قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده، وبقي من أهله من يخلفه في حرمه وماله، فثبت ولم يبال بالموت».

(5) ما بين القوسين مزيد من الهامش.

(6) تقدم تخريجه والحديث عنه ص 81 بنفس الرقم

(7) في الأصل: «ربهن».



وهذا رجل لص يتمنى سرقة جمل مُعْبَر الظهر، وهو الذي على ظهره وبَر كثير، وهو سمين. فسِمَنُه يُنْبِي عن وَلِيَّته وهي البِرْذَعَة. ويُنْبِي عنها: أي يزيلها[1] ويرفعها. وقوله: «ماجح ربه» يريد أن صاحبه لم يحج عليه فيُنْصِبَه. وهو يتمناه في أحسن ما يكون.

وأنشد للأعشى:

62 ـ وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ ... مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لاَ الجَنُوبُ وَلاَ الصَّبَا[2]

أراد «وَمَا لَهُو».

ومعنى البيت: أنه يهجو رجلا بِقِلَّة الخير.

والجنوب عندهم: أغزر الرياح[3] خيرا، لأنها تأتي بالمطر وتجمع السحاب. والصَّبا بضدها، لأنها تقشع الغيم، وربما جاءت بشيء من المطر، فليس لهذا المهجو عندهم خير قليل ولا كثير.

وقال بعضهم: الجنوب والصَّبا أكثر الرياح خيرا، فالجنوب تلقح السحاب والصَّبا تلقع الأشجار.، فالخير إنما هو في الجنوب والصبا، فنفى[4] حظه منهما.

وأنشد للمرّار بن سَلاَمة العجلي[5]:

23 ـ وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُم ... إذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوائِنَا[6]

---

(1) في الأصل: «ويزيلها» وصوابه من شرح السيرافي.

(2) ديوان الأعشى 14، وبه (وما عنده مجد تليد ولا له... من الريح فضل...) ولا شاهد فيه على هذا ـ الكتاب وشرح الأعلم 12/1، الكامل 25/1، المقتضب (38/1 - 266)، شرح النحاس 8، شرح السيرافي 211/2، وبه (من الريح فضل) شرح ابن السيرافي 135/1، فرحة الأديب 40 ما يجوز للشاعر في الضرورة 150، شرح ملحة الإعراب 233، الإنصاف 516/2.
قال الأعلم: «رفع الجنوب والصبا على البدل من الحظ، لأن الحظ ههنا جزء من الريح، والريح في معنى الرياح لأنه اسم جنس، ثم بيّن الحظ الذي نفى عنه بالريحين. ويجوز خفض الجنوب على البدل من الريح» 12/1.

(3) في شرح السيرافي: «أعذر الأرواح».

(4) في الأصل: «فبقي»، وهو تصحيف.

(5) أحد بني ربيعة بن مالك، شاعر راجز جاهلي أدرك الإسلام.
(المؤتلف 176، معجم الشعراء 409).

(6) الكتاب وشرح الأعلم (13/1 - 203) ونسب في الموضع الثاني لرجل من الأنصار. المقتضب 350/4، إعراب القرآن 136/1، شرح السيرافي 213/2، شرح ابن السيرافي 424/1، الإنصاف 294/1، شرح المفصل 44/2 - 84 شرح ابن عقيل 237/2.



وكان ينبغي أن لا يدخل «من» على «سواء» لأنها لا تستعمل إلا ظرفا ولكنها جعلها بمنزلة «غير» في إدخال «من» عليها.

ومعنى البيت أنه ذكر قوما فقال: لا ينطقُ الفحشاءَ من كان منهم منّا، أي: من عَشيرتنا، ولا مَنْ كان منهم من سوائِنا، أي: ليس منهم أحدٌ ينطقُ بالفحشاءِ.

وأنشد لِخِطَام المُجَاشِعِي[1]:

64 ـ وَصَالِياتٍ كَكُمَا يُؤَثْفَيْنَ[2].

جعل الكاف الثانية بمنزلة: «مثل»، وأدخل عليها الكاف الأولى، وأخرج «يُؤَثْفَيْن» على الأصل، لأن الأصل في أُفْعِلُ: أُأَفْعِلُ، وفي أُكْرِم أُأَكْرِم، فحذف إحدى الهمزتين للثقل، ثم أتبع بعضَ الفعلِ بعضا. فإذا اضطر الشاعر ردَّهُ إلى الأصل.

واختلفوا في وزن: يُؤَثْفَيْنَ، فقال قوم: يؤَفْعَلْنَ. والهمزة زائدة، والثاء فاء الفعل. وكان ينبغي أن يكون: يُثْفَيْنَ، فرُدَّ إلى الأصل للضرورة كما بيّنا. ومن قال هذا، جعل أُثْفِيَّة: أُفْعُولَة، ويستدلّ على ذلك بقول العرب: ثَفَّيْتُ القِدْرَ: إذا جعلتها على الأَثَافِي.

وقال آخرون: يُؤَثْفَيْنَ وزنه: يُفَعْلَيْنَ بمنزلة: يُسَلْقَيْنَ من قولك: سَلْقَى يُسَلْقِي. فالهمزة فاء الفعل.

وأُثْفِيَّة على هذا القول: فُعْلِيَّة، والدليل على ذلك قول العرب: تَأَثَّفَنِي القوم إذا صاروا حولك كالأَثَافِي.

فتأَثَّفَ : تَفَعَّلَ، والهمزة فاء الفعل.

---

(1) هو خطام الريح واسمه بشر بن نصر بن رياح المجاشعي الدارمي الراجز. (المؤتلف 112، الخزانة 2/318) ونسب في الصحاح (أثف) إلى هميان بن قحافة.

(2) الكتاب وشرح الأعلم (1/13 - 203 - 331) المقتضب 2/97، مجالس ثعلب 1/39، القطع والائتناف 193، شرح السيرافي (2/141 - 214) المسائل البغداديات 398، شرح ابن السيرافي 1/138، التكملة 515، الخصائص 2/368، المنصف (1/192 - 2/184) ما يجوز للشاعر في الضرورة 188، الاقتضاب 3/335، الجني الداني (80 - 90)، شرح المفصل (2/84 - 8/42)، شرح الملوكي 339، مغني اللبيب 1/239، شرح شواهده 1/504، الخزانة 2/313، وبه (وما ثلاث ككما يؤثفين)، المقاصد النحوية 4/952، اللسان (رنب) 1/435، (عصف) 9/248، (ثفا) 14/114.



ومعنى يُؤَثْفَيْنَ: يجعلن أَثافي. شَبَّهَ دُوراً مات أهلها وهي قائمة بالصاليات - وهي الأَثافِي - قد أُوقِدَ عليها فكذلك هذه الدور، كما كانت في حياة أهلها كذا فسرّه ابن النحاس[1] وظاهره أن الراجز وصف الأثافي، وذكر أنها على/ **32** / حالها إذ كانت (تؤثفى)[2]، وكانت قديمة (العهد)[2] بالاستعمال.

وأنشد الأخفش للعُجَيْر السَّلُولي:

3 - فبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ (قَائِلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ) رِخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ[3]

أراد: «فبينا هو».

والمِلاَطُ: الجنب. والملاَط: العضد أيضا. ومعنى يشرى ههنا: يبيع.

والمعنى: أنه قد كان فَقَدَهُ، فجعل يبيع رحله حتى يشتريه[4].

وأنشد الأخفش للفرزدق:

65 - وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكاً   أَبُـو أُمِّهِ حَـيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُـه[5]

يمدح بهذا البيت (إبراهيم)[6] بن هشام بن إسماعيل.

يريد: ما مثل إبراهيم في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملك يعني: هشام بن عبد الملك أبو أم ذلك المملك، يعني: هشاما أبا هذا الممدوح، يعني إبراهيم فدل بهذا أن الممدوحَ خالُ هشام. ونصب «مملكا» لأنه استثناء مقدم.

---

(1) أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي النحوي المصري المعروف بالنحاس. وقيل ابن النحاس (ت 338 هـ) (طبقات الزبيدي 220، بغية الوعاة 1 362، بروكلمان 2 275).

(2) ما بين القوسين مطموس في الأصل. من تقدير المحقق. اعتماداً على بقايا الحروف.

(3) تقدم تخريج الشاهد والحديث عنه بنفس الرقم ص 68 وطمس في الأصل بعض كلماته.

(4) قال الأعلم في شرح الشاهد: «وجعل يبيع رحله فبينا هو كذلك سمع مناديا يبشر به» الكتاب 1 14

(5) البيت من إضافات الأعلم وقد شرحه الأعلم في حواشي الكتاب 1 14

ولم يشرحه ابن السيرافي ولا النحاس، ولم يرد في ديوان الفرزدق. وهو في الكامل 1 68، إعراب القرآن 2 733، شرح السيرافي 2 173، الخصائص (1 146 - 329 - 2 393) الاستغناء في أحكام الاستثناء 655.

قال السيرافي: «فلو لم يكن في هذا البيت إلا تقديم الاستثناء فقط ما كان معيبا. والذي فيه عيبان: أحدهما الفصل بين المبتدأ وخبره بخبر ما. والآخر الفصل بين خبر ما ونعته بخبر المبتدأ».

- وقال الأعلم: «وهذا المعنى مع سخفه أمثل مما عبر به عنه من لفظه لأنه فرق بين النعت والمنعوت في قوله: حي يقاربه بخبر المبتدأ وهو قوله: أبوه».

- وقال ابن جني: «إنماجاز فيه الفصل بين ما لا يحسن فصله لضرورة الشعر. وهذا البيت من شواهد البلاغة، يذكر شاهداً للتعقيد اللفظي» 1 146.

(6) زيادة من شرح الأعلم للشاهد.



هذَا بابُ الفَاعِلِ الذِي لم يَتَعَدَّه فِعلُه إلى مفعُولٍ[1]

اعلم أن هذا الباب مشتمل على تراجم أبواب هي مفصلة بعده باباً باباً، بما يتضمنه من أصوله ومسائله.

قوله في هذا الباب: «ومَا يَجْرِي منَ الصِّفَاتِ التِي لَمْ تَبْلُغْ» إلى قوله «مَجْرَاهَا»[2].

يريد: حسنُ الوجهِ وبابه، وتقدير اللفظ في هذا الفصل وما يجري من الصفات مجرى أسماء الفاعلين، فالهاء في «مجراها» تعود إلى أسماء الفاعلين.

وقوله: «وَمَا أُجْرِيَ مُجْرَى الفِعْلِ ولَيْسَ بِفِعْلٍ». يعني: إنّ وأخواتها.

وقوله: «وَمَا جَرَى مِنَ الأَسْمَاءِ» إلى آخر الباب[3]. يعني به: ما ينصب من الأسماء عن طريق التمييز كقولك: هَذِهِ عِشْرُونَ دِرْهَماً، وما أشبه ذلك، فهذا[4] أضعف عوامل الأسماء، لأنه لا يعمل إلا في منكور، ولا يتقدم عليه ما يعمل فيه[5].

---

(1) الكتاب 1 13، شرح السيرافي 2 216.

(2) نص الكتاب بتمامه: «وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها» 1 13.

(3) نص طويل انظره في الكتاب 1 14.

(4) في الأصل: «فهذه».

(5) في الأصل: (ولا يتقدم عليها يعمل فيه) وأثبت ما في شرح السيرافي.



هذا بابُ الفَاعِلِ الذِي لَمْ يَتَعَدَّه فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُول[1]

إن قال قائل: لِمَ كان الفاعل مرفوعا دون أن يكون منصوبا أو مخفوضا؟

فالجواب: أن الفاعلَ واحدٌ والمفعولَ جماعةٌ، لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول ومفعولين، وأكثر من ذلك، فكَثُر المفعولون فاخْتِير لهم أخفّ الحركات، وجُعل للفاعل - إذ كان واحدا - أثقل الحركات، لأنّ إعادة ما خف، تكريره في الأسماء الكثيرة أيسرُ مَؤونَةً[2] ممّا يثقل.

ووجه آخر: وهو أن الفاعل أولٌ لا يُستغنى عنه والمفعول بَعْدَ الفاعلِ في ترتيبه. فلمّا كان كذلك، وكانت الحركاتُ مختلفةَ المواضعَ لاختلاف مواضع الحروف المأخوذة منها، أُعطى الفاعل أولَ الحركات وهي الضمة لأنها من الشفتين. وأعطى المفعول - لأنه الآخر في الرتبة - آخرَ الحركات وهي الفتحة لأنها من الألف كما كانت الضمة من الواو.

واعلم أن قولَ النحويين: فاعل وفعل ليس القصدُ فيه أن يكون الفاعل مخترِعاً للفعل على حقيقته، وإنما يقصد في ذلك إلى اللفظ الذي لقب فعلا لدلالته بصيغته على الفعل المرتبط بالأزمنة المختلفة، فسواء كان مخترعاأو غيرَ مخترع/33 / رُفع الاسم به، وسمي فاعلا له من طريق النحو لا على حقيقة الفعل،ألا ترى أنك تقول: مَاتَ زيدٌ وهو لم يفعل موتاً،وتقول (من طريق)[3] النحو: مات فعل ماض، وزيد فاعله. وكذلك: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ونَظُفَ الثَّوْبُ ويَتِمَتِ البِنتُ[4].

---

(1) الكتاب 14/1، شرح السيرافي 222/2.

(2) في الأصل : «مؤونة».

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل.

(4) قال ابن جني: «ألا تراك إذا قلت: ضرب زيدٌ جعفراً، فإنّ ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك: ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل.......... وما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه» الخصائص 109/1. =



قال سيبويه بعد أن مثّل فعلَ الفاعلِ وهو: ذَهبَ زيدٌ. وفعلَ المفعولِ نحو: ضرب زيد: «فالأَسْمَاءُ المُحَدَّثُ عَنْهَا» إلى قوله «وهُوَ الذَّهَاب والجُلُوسُ والضَّرْبُ»[1] يعني: أنك إذا قلت: ذَهَب زيدٌ، وجلَسَ عمرٌ، فقد دللت على ذهابٍ من زيد وجلوسٍ من عمرو، فحدثت عن زيد بذلك الذهاب، وحدثت عن عمرو بالجلوس. والمحدث به عن الأسماء هو المصادر. والأسماء ههنا هم المسمون الفاعلون، كأنه[2] أراد: أصحاب الأسماء.

قوله : «لَيْسَتِ الأَمْثِلَةُ بِالأَحْدَاثِ وَلاَ مَا يَكُونُ مِنْه الأَحْدَاثُ»

يعني أن قولك: قام ويقوم وما أشبه ذلك من الأمثلة، ليست هي المصادر لأن الفعل يدل على مصادر وأزمنة، فليست الأفعال وحدها بالأزمنة، ولا هي وحدها بالمصادر، ولا هي أيضا الفاعلون الذين تكون منهم الأحداث كزيدٍ وعمروٍ وسائرِ الأسماء.

(=) ـ قال ابن مضاء: «فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها؟

قيل: لو لم يَسُقهم جَعلُها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي وادعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعاني عن المقصود بها سُومحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فيجوز اتباعهم في ذلك» الرد على النحاة 78.

(1) نص الكتاب: «فالأسماء المحدث عنها والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء وهو الذهاب...» 1 14.

(2) في الأصل: «كله». والصواب ما أثبت.



بابُ الفَاعِلِ الذي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إلى مَفْعُول[1]

قوله: «فإنْ قَدَّمتَ المفعولَ وأَخَّرتَ الفَاعِلَ» إلى قوله: «ولَم تُرِدْ أَنْ تَشْغَلَ الفِعْلَ بِأَوَّلَ منْهُ»[2].

اعلم أن قولهم: «ضربَ زيداً عبدُ اللّه[3]»، جارٍ على غير الرتبة. وذلك أن حُكم الفاعل: التقديمُ، لافتقار الفعل إليه. ولكنهم قَدّموا المفعول لدلالة الإعراب عليه فاكتسبوا بتقديمه ضرباً من التوسع في الكلام لأنّ في كلامهم: الشّعرَ المقفى والكلامَ المسجع.

وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيُؤَخِّرُونَهُ لذلك.

ومعنى قوله: «ولَمْ تُرِدْ أَنْ تَشْغَلَ الفِعْلَ بِأَوَّلَ مِنْهٍ» يعني: بالمفعول الذي هو قبله.

قوله: «وإذَا قُلْتَ: ضَرَبَ عبدُ اللّهِ، لم يَسْتَبِنْ أَنَّ المفعولَ زيدٌ أو عمروٌ».

يريد أن «ضرب عبد الله» في تعديه إلى «زيد»، بمنزلة «ذهب عبد الله» (في تعديه إلى الذهاب، وذلك أنك إذا قلت: «ذهب عبد الله»)، فقولك: «ذهب»، يدلّ على ضرب من المصادر والأحداث دون سائرها وهو الذهاب.

وإذا قلت: «ضرب عبد الله» أمكن أن يكون الضرب واقعا من جميع[4] الأسماء. فمفعول الضرب لم تدل عليه صيغة فعله كما دلت[5] على المصدر.

ثم ذكر سيبويه تعدي الفعل إلى أنواع المصادرلدلالته عليها وقال: «فَمِنْ ذَلِكَ: قَعَدَ القُرْفُصَاءَ، واشْتَمَلَ الصمَّاءَ، ورَجَعَ القَهْقَرَى».

---

(1) االكتاب 1 14، شرح السيرافي 2 227.

(2) نص الكتاب بتمامه: «فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد...» 1 14.

(3) ما بين القوسين مزيد من الهامش.

(4) في شرح أبي سعيد: بجميع.

(5) في الاصل «كما دل».



اعلم أن المصادر على ثلاثة أنحاء:

- فنحو منها: يدل على المصدر فقط، كقولك: ضُرب زيد ضربا، يدل على نوع الضرب، ولا يدل على مرة ولا على مرتين ولا على صفة دون صفة.

- والنحو الثاني: يدل على الكمية والعدد كقولك: قَعَدَ قَعْدَتَيْنِ (وَضَرَبَ ضَرْبَتَيْن).

- والنحو الثالث: يدل على كيفية المصدر نحو: قَعَدَ القُرْفُصَاءَ، واشْتَمَلَ الصَمَّاءَ، وَرَجَعَ القَهْقَرَى، وقَعَدَ قِعْدَةَ سَوْءٍ.

وذلك أن القُرْفُصَاءَ ضربَ لا يقع على كل قعود /34/ وهو أن يقعد مُشْتَمِلاً مُتَدَاخِلاً، وتقديره: (قعد)[1] القعود القرفصاء.

واشْتَمَلَ الصَمَّاءَ، معناه: الاشتمالة الصماء، وهو أن يَتَجَلَّلَ بثوبٍ وتكون يده (داخل الثوب)[2]، وليس كل اشتمال كذلك.

ورَجَعَ القَهْقَرَى، معناه: الرجوع القهقرى، كأنه رجع كما ذهب متوجها إلى الوَجْهِ الذي كان منه الذهاب، وليس كل رجوع كذلك.

وكذا قَعَدَ قِعْدَةَ سَوْءٍ، وقِعْدَةَ صِدْقٍ. القِعْدَةُ: هي حال قعوده ووصفه، وليس من باب قَعْدَة، لأن قعدة يقع على مرة فقط.

وقوله: «الذَّهَابَ الشَّدِيدَ»

هو من باب ما يدل على النوع، غير أنه عرّفه ووصفه بالشدّة.

قوله: «وإِنْ شِئْتَ لَمْ تَجْعَلْهُ[3] ظَرْفاً. فَهُوَ يَجُوزُ فِي كُلِّ شَيْءٍ» إلى قوله: «مِنْ أَسْمَاءِ الحَدَث»[4].

اعلم أن الظروف على ضربين: مُتمكِّن وغير مُتمكِّن.

- فالمتمكن: ما يجوز أن يكون مرفوعاً في حال.

- وغير المتمكن: مالا يدخله الرفع ولا يستعمل إلا ظرفا.

---

(1) ما بين القوسين مطموس في الأصل. صوابه من شرح السيرافي.

(2) في الكتاب. «فإن».

(3) في الكتاب: «لم تجعلهما».

(4) نص الكتاب بتمامه: «فإن شئت لم تجعلهما ظرفا. فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث» 1/15.



وقول سيبويه: «فَهُوَ يَجُوزُ في كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ».

أراد به: الأكثر، لأنّ في الزمان ما لا يُستعمل إلاّ ظرفا، فلفظه عام، ومراده الأكثر: الخاص.

وقوله: «كَمَا كَانَ[1] في كُلِّ شيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ».

يعني: تعدي الفعل إليه على سبيل الظرف لا على سبيل المفعول، كما كان في كل شيء من أسماء الحدث على طريق المصدر، لا على طريق المفعول.

قوله: «ويَتَعَدَّى إِلَى ما اشْتُقَّ[2] مِنْ لَفْظِهِ اسماً لِلْمَكانِ» إلى قوله: «قَد كَانَ ذَهابٌ»[3].

اعلم أنّ سيبويه لمّا رَتَّبَ المفعولات، قدّم المفعول الذي يدل عليه الفعل باللفظ وهو المصدر[4] والزمان، ثم جعل المفعول الذي يدل عليه المعنى محمولا على ذلك وهو المكان وسائر المفعولات، فاشتركا في العلم بوقوعه، وإن كان أحدهما من طريق اللفظ والآخر من غيره.

وقوله: «اسْماً لِلْمَكَانِ وإِلَى المَكَانِ».

فالذي هو اسم للمكان نحو قولك: المذهب والمجلس وما أشبه ذلك.

وقوله: «إِلَى المَكَانِ».

يريد ما لم يكن مشتقا من لفظ الفعل المذكور، كقولك خَلْفَكَ وقُدَّامَكَ والمكان وشبهه.

قوله: «وقَدْ قَالَ بَعْضُهُم: ذَهَبْتُ الشَّامَ» إلى قوله: «دَخَلْتُ البَيْتَ»[5].

---

(1) في الكتاب: «كما جاز».

(2) في الكتاب: «ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق...» 1 /15.
وما ذكره الأعلم موافق لما في الطبعة المحققة 1 /35.

(3) نص الكتاب: «ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان، لأنه إذا قال: ذهب أو قعد، فقد علم أن للحدث مكانا، وان لم يذكره، كما علم أنه قد كان ذهابا» 1 /15.

(4) في شرح السيرافي: «وهو الحدث».

(5) تتمة نص الكتاب: «وقد قال بعضهم: ذهبتُ الشامَ، يشبهه بالمبهم إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت» 1 /15 - 16.



اعلم أنّ الأماكن المختصة التي لا تقع ألفاظها على كل مكان لا تُستعمل ظرفا، فكان حكم (اسم)[1] الشّام: أن لا يُستعمل ظرفا، لأنه اسم لِبُقْعَةٍ بعينها.

فلمّا قالت العرب: ذهبتُ الشامَ - وحذفوا حرف الجر وهو «في» أو[2] «إلى» - علمنا أن ذلك شاذّ خارج عن القياس.

وقد ذُهب فيه مع شذوذه مذهبا - وإن كان ضعيفاً - وذلك المذهب هو أنك تعلم أنّ كل بُقْعَةٍ، وإن اختصت باسم كنحو: المسجد والدار، فله اسم يشاركه فيه سائر البقاع نحو: مكان، وموضع.

ألا ترى أن المسجد مكان وإن كان مسجدا. فكذلك الشام هو مكان[3]. وهذا لا يقاس عليه لأن وضع الشيء موضع غيره، إنما يسمع سماعا فيُسلم ولا يُقاس عليه.

ومثل سيبويه لهذا بقولهم: «دَخَلْتُ البَيْتَ» وجعله شاذا كشذوذه. وقد رُدَّ ذلك عليه من وجهين:/**35**/ .

- أحدهما: أنه قيل: ليس «ذهبتُ الشامَ» مثلَ «دخلتُ البيتَ»، (لأن الشام)[4] اسم موضع بعينه، وكل مكان كان مبنيا فهو بيت، والبيت (أعم)[4].

ولم يذهب سيويه حيث ذهب هذا الرادّ عليه، لأن سيبويه إنما أراد أن يُرينا أن «ذهبتُ الشامَ» شاذٌّ، والأصل فيه استعمال حرف الجر، كما أنّ «دخلتُ البيتَ» كذلك، وإن كان البيت أعم من الشام.

- والوحه الآخر من وجوه الرد عليه ما قال أبو عمر الجرمي[5]، وهو أنك تقول:

---

(1) زيادة من الهامش.

(2) في الأصل: (و).

(3) قال السيرافي: «وقال بعض النحويين: إنما قالت العرب هذا في الشام لأن معناه اليسار وبه سمي شأمة كقولك يسرة. ولو قلت: ذهبت شأمة، وذهبت الشأمة واليسار جاز» 243/2 من شرحه.

(4) ما بين القوسين مطموس في الأصل. رسمته بأقرب الحروف إليه.

(5) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت 225 هـ)، ذكر البغدادي أنه هو الذي نسب أبيات الكتاب إلى أصحابها إلا خمسين - الخزانة 78/1.(طبقات الزبيدي 74، الفهرست 85، بغية الوعاة 8/2).



دخلتُ البيتَ، ودخلتُ في البيت، كما تقول: جئتُكَ وجئتُ إليك. فهو كالمفعول به الذي يتعدى الفعل إليه تارة بحرف الجر وتارة بغيره[1].

وليس الأمر على ما قاله أبو عمر، والدليل[2] على أن دخلتُ البيتَ لا يتعدى ـ وأن حرف الجر قد حذف وهو يُزادُ ـ قولك: دخلتُ في الأمرِ، ودخلتُ في كلامِ زيدٍ[3]. فعلمت بهذا أنهم توسعوا في حذف حرف الجر من الأماكن فقط وتركوا غيرها على القياس.

قال سيبويه: «ومثْلُ ذلكَ قولُ ساعدَةَ بن جُؤَيَّة:

66 ـ لَدْنٌ بِهزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ»[4]

وكان ينبغي أن يقول: كما عَسَلَ في الطريقِ، لأنّ الطريقَ اسم خاص للموضع المستطرق[5]

---

(1) قال أبو نصر القرطبي في شرحه 42 «وقال الجرمي: غلط في هذا سيبويه وحجته أن من الأفعال ما يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر. والدليل على فساد ما ذهب إليه الجرمي: أن الفعل إذا وصل إلى المفعول بلا واسطة فلا معنى لإدخالك ما يوصله إليه، وإذا كان أصله ألا يصل إليه إلا بحرف الإضافة حسن لك أن تستخف وتدخله في ما هو أمكن..» وانظر رأي الجرمي في شرح السيرافي 2 244.

(2) في الأصل: «الدليل».

(3) اكتفى الأعلم بذكر دليلين مما ذكر السيرافي، ومما لم يذكره"
قال أبو سعيد: «ومما يدل على ذلك أن الدخول هو نقيض الخروج والخروج لا يكون إلا بحرف جر كقولك: خرجت من الدار.
ومما يدل على ذلك أيضا: أن الدخول في الشيء إنما هو انتقال من مكان إليه.. والانتقال لا يتعدى إلا بحرف. وهاتان العلتان الأخريان قد كان أبو بكر بن السراج يحتج بهما». شرح السيرافي 2 246.

(4) ديوان الهذليين 1 190 وبه لذ. الكتاب وشرح الأعلم (1/16 - 109) نوادر أبي زيد 15، الكامل 1 369، المقتضب 4 337، المسائل البغداديات 549، شرح السيرافي 2 245، الخصائص 3 319، شرح عيون الكتاب 40، المقتصد 1 243، مغني اللبيب 1 15 - 2 681 - 750)، شرح شواهده 2 885، حاشية الصبان (2 91 - 97)، الخزانة 3 83.
قال الأعلم: «استشهد به على وصول الفعل إلى طريق وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف، تشبيها بالمكان، لأن الطريق مكان وهو نحو قول العرب: ذهبت الشام. إلا أن الطريق أقرب إلى الابهام من الشام لأن الطريق تكون في كل موضع يسار فيه وليس الشام كذلك.
واللدن: الناعم اللين، ويروى لذ: أي مستلذ عند الهز للينه والهاء من فيه تعود على اللدن أو على الهز على حسب التفسير» 1 16.

(5) قال السيرافي: «وقال بعض النحويين: إن الطريق ظرف لأن كل موضع استطرقته فهو طريق» 2 246.



ومعنى عَسَلَ: عَدَا واضطرب، وهو يصف رمحا يهتز متنه فجعل سرعة اهتزازه بمنزلة عَسَلاَن الثعلب.

قوله: «ويَتَعَدَّى إلَى مَا كَانَ وَقْتاً في الأَمَاكِنِ» إلى قوله: كَمَا أَنَّ ذَلِكَ[1] وقتٌ فِي الأَزْمَانِ»[2].

يريد أن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدّر المسافة من الأمكنة نحو: الفرسخ والميل، لأنه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المعلومة المقدرة.

وسماه «وقتا»، لأن العرب تستعمل التوقيت في معنى التقدير، وإن لم يكن زمنا. ومن هذا: مَوَاقِيتُ الحَجِّ، فسبيل الفرسخ والمِيل في المكان كسبيل اليوم والشهر في الزمان.

قوله: «وإنَّما جُعِلَ في الزَّمَانِ أَقْوَى، لأنَّ الفِعْلَ بُنِيَ» إلى قوله «أَنَّهُ وَقَعَ[3] المَصْدَرُ»[4].

يريد: أن الزمان في باب الظرف أقوى من المكان من أجل دلالة الفعل على الزمان باللفظ كما كان دليلا على المصدر.

قوله: «والأَمَاكِنُ إلَى الأَنَاسِيّ ونَحْوِهِم أَقْرَبُ» إلى قوله: «مَكَّةُ وعُمانُ»[5]

يعني: أنهم يلقبون الأماكن لقبا تنفرد به، ولا يفعلون ذلك بالأيام. فأما يوم الجمعة والسبت ونحوه فهو لكل يوم وقع في الأسبوع ذلك الموقع، وإنما أراد سيبويه قوةَ ظروف الزمان وشدةَ إبهامها.

---

(1) في الكتاب: «ذلك».

(2) تمام النص: «ويتعدى إلى ما كان وقتا في الأماكن كما يتعدى إلى ما كان وقتا في الأزمنة، لأنه وقت وقع في الأماكن ولا يختص به مكان واحد كما أن ذلك وقت في الأزمان» 1/16.

(3) في الكتاب: (أنه قد وقع).

(4) تمام النص: «وإنما جعل في الزمان أقوى لأن الفعل بني لما مضى منه وما لم يمض. ففيه بيان الفعل متى وقع، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر» 1/16.

(5) نص الكتاب بتمامه: «والأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو، في قولهم: مكة وعمان» 1/16



بابُ الفَاعِلِ الذي يَتَعَدَّاهُ فعلُه إلى مَفْعُولَيْن[1] مِمّا يَجُوزُ فيه الاقْتِصَار[2]

قوله في هذا الباب: «دَعَوْتُهُ زيداً إذَا أَرَدْتَ: دَعَوْتُهُ التِي تَجْرِي مُجْرَى سَمّيتُهُ».

اعلم أن الدعاء في الكلام على ثلاثة معان:

- أحدهما: التسمية.

- و الآخر: أن تستدعيه إلى أمر يحضره

- والثالث: في معنى المسألة لله عز وجل.

فالدعاء بمعنى التسمية يجري مجرى التسمية، تقول: دَعَوْتُ أَخَاكَ زيداً وبزَيْدٍ، كما تقول: سمّيت أخَاكَ زَيداً وبزيدٍ، وهو /36/ الذي يدخل في هذا الباب دون معنى (الاستدعاء)[3] إلى أمر، ولذلك قال:

«وإنْ عَنَيْتَ الدُّعَاءَ إلَى أَمرٍ لَمْ يُجَاوِزْ مَفْعُولاً»

ألا ترى أنك لا (تقول)[3]: استدعيت أَخَاكَ بزَيْدٍ.

وأنشد لعمرو بن معديكرب[4]:

---

(1) في الكتاب بعد هذا الكلام (فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول).

(2) الكتاب 16/1، شرح السيرافي 250/2.

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل. صوابه من شرح السيرافي.

(4) شاعر مخضرم وصحابي فارس توفي يوم القادسية 21 هـ (الشعر والشعراء 372/1. المؤتلف 156، معجم الشعراء 208، الخزانة 444/2).
وقد وقع اضطراب في نسبة البيت إليه، قال البغدادي إن هذا البيت ورد في شعرين أحدُهما في شعر أعشى طرود وإليه نسب في: فرحة الأديب والمؤتلف والكامل. والثاني في شعر اختلف في قائله، فنسب إلى عمرو بن معديكرب وللعباس بن مرداس ولزرعة بن السائب ولخفاف بن ندبة» الخزانة 343/2 بتصرف.



67 ـ أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[1]

أهل اللغة يقولون في النَّشَب:" المال. وزعم المبرد أن النَّشَب: المال الثابت خاصة كالدار وما أشبهها[2]. وهو الصواب[3]، لأنه يقال: نَشِبَ يَنْشَبُ نَشَباً إذا ثبت.

قوله: «وإِنَّما فُصِلَ هَذَا» إلى قوله: «فَلَمَّا حذَفُوا حَرْفَ الجَرِّ عَمِلَ الفِعْلُ»[4].

يعني أن هذه الأفعال تتعدى إلى مفعولين، أحدهما محذوف منه حرف الجر، فَفَضلَهُ مما قبله مما يتعدى إلى مفعولين دون حذف حرف من أحدهما.

قوله: «سَمَّيْتَهُ بِفُلَانٍ كَمَا تَقُولُ: عَرَّفْتُهُ بِهذِهِ العَلَامَةِ»[5].

فإن عرفته على ضربين:

ـ ضرب منه بمعنى: شهرته حتى عرف، فهذا يجري مجرى التسمية، لأنك إذا شهرته بشيء عُرِف به، فهو بمنزلة تمسيتك له باسم يُعرف به.

ـ والوجه الآخر: أن يكون «عرفته» بمعنى أعلمته أمرا كان يجهله.

---

(1) ديوان العباس بن مرداس 31، ديوان عمرو بن معدى كربن 35.
وورد البيت في الكتاب وشرح الأعلم 17/1، المقتضب (35/2 - 83 - 331)، الكامل 33/1، شرح النحاس 25، المسائل البغداديات 283)، شرح السيرافي 253/2، المؤتلف 17، شرح ابن السيرافي 250/1، فرحة الأديب 62، شرح المفصل 44/2، مغني اللبيب (415/1 - 737/2)، شرح شواهده 727/2، همع الهوامع 72/2، الخزانة 339/1، ويروى (امرتك الرشد).
قال الأعلم: «أراد بالخير فحذف ووصل الفعل ونصب، وسوغ الحذف والنصب أن الخير اسم فعل يحسن أن يوضع أن وما عملت فيه في موضعه، وأن يحذف معها حرف الجر كثيرا، تقول: امرتك أن تفعل، تريد بأن تفعل، ومن أن تفعل، فحسن الحذف في هذا لطول الاسم...».

(2) ورد البيت في الكامل 33/1 وفي المقتضب في مواضع ثلاثة من الجزء الثاني، 35 - 83 - 331، إلا أنه لم يشرح هذه اللفظة.

(3) قال الأعلم في شرحه للشاهد: «والنشب المال الثابت كالضياع ونحوها وهو في اللسان (نشب) 757/1: «والنّشب المال الأصيل. والنشب المال والعقار». أساس البلاغة (نشب) 456 النّشب: المال الأصيل.

(4) نص الكتاب: «وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول اخترت فلانا من الرجال، وسميته بفلان كما تقول عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها. واستغفر الله من ذلك فلما حذفوا...» 17/1.

(5) قال القرطبي في شرح هذا الكلام: «يعني أن الباء في عرفت هي بمعنى سميت، دخولها فيها كدخولها في مررت تقول فيه: عرفته بزيد، فلا يجوز حذف الباء كما لا يجوز حذفها من مررت بزيد، إلا أنهم قد حذفوها من سميت وكنيت، وليس كل فعل يصل بحرف الجر ففعل به هذا».
شرح عيون الكتاب 44.



فتقول في الوجه الأول: عَرَّفْتُ أَخَاكَ بزيدٍ، أي شهرته بهذا الاسم. وتقول في الوجه الثاني: عرفت أخاك زيداً إذا أعلمته إياه، ولم يكن عارفا به من قبل.

وأنشد قول المُتلمِّس[1]:

68 - آلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ   والحَبُّ يَأْكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ[2]

هذا شاهد لجواز حذف حرف الجر[3] لا الذي تضمنه الباب من تعدي الفعل إلى مفعولين. وقال بعض النحويين «الحب» منصوب بإضمار فعل كأنه قال: آليت أطعم حب العراق ومعناه: لا أطعم.

يخاطب بهذا البيت عمرو بن هند ملك العراق، وكان المتلمس قد خافه على نفسه فانتقل إلى الشام، ومدح ملوكها فتوعده عمرو بن هند، وأقسم ألاّ يطعم حَبَّ العراق. فقال المُتلمِّس - مستهزئا به - هذا البيت[4].

وأراد بالقرية: الشام.

قوله: «وَأَمَّا سَمَّيْتُ وكَنَّيْتُ، فإِنَّمَا دَخَلَتْهَا[5] البَاءُ عَلَى حدِّ ما دَخَلَتْ فِي عَرَّفْتُ».

يعني أن الباء في سميته بزيد وكنيته بأبي عمرو يُحتاج إليها في التقدير وإن حذفت، كما يُحتاج إليها في قولك: عرفته بزيد إذا أردت: شهرته بهذا الاسم.

وأنشد للفرزدق:

---

(1) اسمه جرير بن عبد الله العزي الضبعي، شاعر جاهلي مفلق، وهو خال طرفة. من ندماء عمرو بن هند (الشعر والشعراء 1/179، المؤتلف 71، جمهرة الأنساب 293).

(2) ديوان المتلمس 65، الكتاب وشرح الأعلم 1/17، الشعر والشعراء 1/182 وبه (الدهر آكله)، شرح السيرافي 2/255، شرح عيون الكتاب 26 وبه (آكله) - الجني الداني 473، مغني اللبيب (1/134 - 323 - 2/769 - 784)، شرح شواهد المغني 1/294، المقاصد النحوية 1/550.
قال الأعلم: «أراد على حب العراقِ فحذف الجار ونصب. هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح، وللمبرد فيه قول مرغوب عنه. والرواية الصحيحة في آليت بالفتح لأنه يخاطب عمرو بن هند الملك...»

(3) في شرح السيرافي: «الجزاء» وهو تحريف.

(4) انظر الخبر: الشعر والشعراء 1/182، شرح شواهد المغني 1/265، الخزانة 3/22.

(5) في الأصل: «دخلت». وأثبت ما في الكتاب.



69 ـ مِنَّا الذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُوداً إذَا هبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[1]

هذا شاهد[2] لقوله : اخترت الرجالَ زيداً.

وواحد الزَّعَازِع: زَعْزَعٌ وزُعْزُوعٌ، وهي التي تُزعزِعُ لشدّتها.

وأنشد للفرزدق أيضا:

70 ـ نُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بالجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَاماً مَوَالِيهَا لَئِيماً صَمِيمُها[3]

أراد «بعبد الله»: القبيلة، فلذلك أنَّثَ «مواليها» و«صميمها».

وصميم كل شيء: خَالِصُه. واستشهد / 37 / به لما قدم من حذف «عن».

وقد أنكر قوم[4] هذا فقالوا: «نُبِّئْتُ (زيداً) فَعَلَ[5] كَذَا، بمعنى: أَعلمت زيداً فَعَلَ كذا. ونحن إذا قلنا هذا (لم تكن)[5]. «عن» مقدرة، فكذلك هي غير مقدرة في نبئت عبد الله.

---

(1) ديوان الفرزدق 2 516 وبه (ومنّا..) و(خيرا إذا هب...).
الكتاب وشرح الأعلم 1 18، المقتضب 4 330. الكامل 1 33 وبه (ومنا) مجالس العلماء 148 وبه (إذا هب أرواح الشتاء الزعازع) وسيعيده الأعلم في النكت 1188، شرح النحاس 26. شرح السيرافي 2 260. همع الهوامع 1 162، الخزانة 9 123. اللسان (خير) 4 265.
قال الأعلم: «أراد اختير من الرجال فحذف وعدى».

(2) في الأصل: «شاذ»، وصوابه من شرح السيرافي.

(3) غير وارد في ديوانه. وهو في الكتاب وشرح الأعلم 1 18، شرح النحاس 24. وبه (لناما صميمها)، شرح السيرافي 2 261. أوضح المسالك 1 383. وبه (ونبئت).
قال الأعلم: «أراد نبئت بمعنى خبرت. وخبرت يتعدى بعن ولا يستغني عنها إلا أن يحذف اتساعا. وقد خولف سيبويه في هذا وجعل تعدي نبئت بذاتها كتعدي أعلمت لأنها قد خرجت إلى معناها وإن كان أصلها الخبر، وكلا المذهبين صحيح إن شاء الله».

(4) قال المبرد في نقده، لكتاب سيبويه: «وليس كذلك: لأن نبأت زيدا معناه: أعلمت زيدا. وإن قال قائل: نبئت عن زيد قائما، وضعه موضع حدثت، فمبنى على ضربين لا يحمل الكلام إلا على وجهه» حواشي المقتضب 4 338.
وقال ابن ولاد في الرد عليه ص 9 من الانتصار: «وكيفما صرفت هذه الكلمة أعني نبئت. فلا وجه للإنباء غير الإخبار والإعلام. فقولك: نبئت زيدا ايفعل ونبئت عن زيد أنه يفعل، واحد في المعنى وإن اختلف اللفظ والتعدي وكذلك أعلمت عن زيد أنه يفعل، وأعلمت زيدا يفعل». وانظر حواشي المقتضب 4 339.

(5) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل.



والجواب في هذا: أن «نُبِّئْتُ»، وإن كانت تجري مجرى أعلمت في العمل ويتقارب معناهما، فليست هي أعلمت لأن «نبئت» مأخوذ من النبأ، وهو الخبر لا العلم بإجماع أهل اللغة.

والخبر يتعدى «بعن». ألا ترى أنك تقول: هذا خبر عن زيد، إذا أخبرك به مخبر عنه.

فأصل النبإ أن يتصل بـ «عن»، وإن[1] حذفت في بعض المواضع.

(1) في الأصل: «وإذا».



بابُ الفاعلِ الذي يتَعَدَّاهُ فعلُه إلى مَفْعُولَين مِمّا لاَ يَجُوزُ فِيهِ الاقْتِصَارُ[1][2]

اعلم أن الأفعال التي يشتمل عليها هذا الباب، إنما هي أفعال من القلب تدخل على مبتدأ وخبر ليتيقَّن اليقين في الخبر أو الشك والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني. وإنما كان كذلك، لأنك إذا قلت: «زيدٌ منطلقٌ». فإنما تفيد المخاطَب انطلاقه الذي لم يكن يعرفه، لا ذاته التي قد عرفها. فكذلك إذا قلت: «حَسِبْتُ زيداً منطلقاً»[3]، فالشك في انطلاقه لا في ذاته. وهذان الاسمان - وإن كان الاعتماد على الثاني - فَلاَبُدَّ من ذكر الأول ليعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة[4]. وَلاَبُدَّ من ذكر الثاني لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك. فقد صحّ أنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر.

واعلم أن حروف الجر إذا اتصلت بها هذه الأفعال، فهي بمنزلة الظروف كقولك: ظننتُ بزيدٍ، وظننتُ في الدار، أي وقع ظني في هذا المكان كما تقول: ظننتُ يومَ الجمعةِ، وظننتُ خَلْفَكَ.

---

(1) في الكتاب: «وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر».

(2) الكتاب 1 18، شرح السيرافي 2 262.

(3) قال القرطبي: «يعني أنك إذا قلت: حسب عبد الله زيداً بكراً، فإنما ذكرت المفعول الأول - وإن كنت إنما أردت أن تبين للمخاطب ما استقر عندك من حاله لتعلم المخاطب الذي تضيف إليه حديثك ما استقر للمفعول الأول عندك». شرح عيون الكتاب 45.

(4) في الاصل: «المنفية». وما أثبت من شرح السيرافي



بابُ الفاعل الذي يَتَعَدَّاه فعلُه إلَى ثَلاَثَةِ مَفْعُولِين[1]

اعلم أن هذا الباب منقول من الباب الذي قبله وذلك أنّ الباب الذي قبله كان متعديا إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، فنقلت الفعل عن الفاعل إلى مَنْ أدخله في فعله، فصار الفاعل مفعولا واجتمع فيه ثلاثة مفعولين.

وهذا الباب يشتمل على ثلاثة أضرب:

- منها ما كان متعديا إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما، وهذا الضرب في فعلين من الأفعال التي في الباب المتقدم قبل هذا وهما: أرى وأعلم وهما منقولان من: رأى وعَلِمَ.

وكان الأخفش يقيس عليها أخواتها، فيقول: أَظنّ زيد عمراً منطلقاً، وما أشبه ذلك[2]، وغيره لا يتجاوز ما قالت العرب..

- والضرب الثاني: ما كان في معنى الخبر[3]، والتقدير فيه:

«عن» وهو في خمسة أفعال: نبّأت وأنبأت، وخبّرت وأخبرت، وحدّثت، كقولك[4]: أخبرتُ أباكَ زيداً منطلقاً. وحدّثت عمراً بكراً أَخَاكَ.

وهذان الضربان، المفعول الثالث فيهما خبرٌ عن المفعول الثاني، ولا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر، و يجوز[5] الاقتصار في هذين الضربين على/38/ المفعول الأول، لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل: يجوز أن يُقتصرعليه.

---

(1) الكتاب 1 19، شرح السيرافي 2 271.

(2) قال ابن يعيش: «وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليها سائر أخواتها، فيجيز: أظن زيد عمرا أخاك قائما، وأزعم بكر محمدا جعفرا منطلقا»، شرح المفصل 7 66.

(3) قال ابن يعيش: «وأما الضرب الثاني فما كان في معنى العلم وهي خمسة أفعال: أخبر وأنبأ، وخبّر ونبّأ وحدّث، فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث، والإخبار إعلام، فلما كان في معنى الإعلام تعدت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى إعلام...». شرح المفصل 7 66. وانظر هذا الكلام شرح السيرافي 2 272، وانظر المقتضب 3 122.

(4) في الأصل: «كذلك». وهو تحريف.

(5) في الأصل : ولا يجوز، والصواب ما أثبت وبه يستقيم المعنى.



فأما قول سيبويه: لاَ يَجُوزُ أن تَقْتَصِرَ[1] علَى مَفعولٍ واحدٍ دُونَ الثَّلاَثَةِ».

فإنّ معناه لا يحسن، ألا ترى إلى قوله «لأَنَّ المفعولَ هَهُنَا كالفَاعِلِ فِي البابِ الذِي قَبْلَهُ»[2].

(ويجوز) الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله.

- والضرب الثالث: ما يكون متعديا إلى مفعول أو مفعولين، ثم يتعدى إلى الظرف فيُجعل الظرف مفعولا على سعة الكلام فيقال: «سَرَقَ عبد اللّهِ زيداً الثوبَ الليلةَ».

«فزيداً» هو المفعول الأول وقد سقط منه حرف الجر. و«الثوبَ» هو المفعول الصحيح.

و«الليلَة» ظرف جعلت مفعولاً على السعة.

قال سيبويه في «الليلة»: «لاَ تَجْعَلْهُ ظرفاً، ولَكِن كَمَا تَقُولُ: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ زيداً الثَّوْبَ».

يريد أنك إذا قلت: يا سارقَ الليلة، فقد جعلتها مفعولاً على السعة لا غير، فأضفت إليها اسم الفاعل كما تقول: ياضاربَ زيدٍ.

فإن قال قائل: لِمَ جاز أن تكون «الليلة» ظرفاً إذا لم تضف إليها، ولا يجوز أن تكون ظرفاً إذا أضفت إليها؟.

قيل: معنى الظرف: ما كانت فيه («في»)[3] محذوفة، فإذا ذكرنا «في» أو حرفاً من حروف الجر، فقد زال عن ذلك المنهاج، فإذا أضفنا إليه، فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر، فخرج أن يكون ظرفا.

(1) كذا في الكتاب ط المحققة 1 41 وشرح السيرافي 2 274.
وفي الكتاب (ط سلفية): (لا يجوز لك...)
(2) في الكتاب: «في الباب الأول الذي...» وما ذكره الأعلم موافق لما في شرح السيرافي.
(3) زيادة من شرح السيرافي.



بابُ المَفْعُولِ الذي تَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إلى مَفْعُول[1]

اعلم أن الفعل يُصاغ للذي يقع به، كما يُصاغ للذي يقع منه.، وإن كانت الصيغتان مختلفتين. فإن قلت: ضُرب زيد، فقد صُغت «ضُرب» «لزيدٍ» ورفعته به كما فعلت في قولك: جلَسَ زيدٌ.

قوله: اعْلَمْ أنَّ المفعولَ (الذِي)[2] لا يَتَعدَّاه فعلُه إلى مفعول» إلى قوله: «الذي لا[2] يتعدَّاهُ فِعلُه إلَى مَفْعُولٍ»[3].

يعني أن قولك: «ضرب زيد» هو[4] فعل المفعول الذي لا يتعداه إلى مفعول آخر يتعدى إلى الظرف والمصدر والحال، كما تعدى فعل الفاعل.

وذكر أن فعلَ المفعول قد يجوز أن يُجعل الظرفُ معه مفعولا على السعة، كما كان ذلك في فعل الفاعل. ثم مثّل لذلك بقوله: «يَا مَضْرُوبَ اللَّيْلَةِ الضَّرْبَ الشَّدِيدَ».

«فالليلة» منقولة من المفعول على سعة الكلام، فلذلك أضيف إليها «مضروب»، كما يقال: هذا مكسوّ ثوبٍ، ومُعْطَى درهمٍ.

---

(1) الكتاب 1 19، شرح السيرافي 2 278.

(2) زيادة من الكتاب.

(3) نص الكتاب: «واعلم أن المفعول الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه...» 1 19.

(4) في الاصل: «وهو»،وما أثبت من شرح السيرافي.



بابُ المفعول الذي يَتَعدَّاهُ فِعلُه إلَى مَفْعُولَيْن[1]

قوله: «واعلم أنَّ الأفْعَالَ إذَا انْتَهتْ هُنَا»[2] إلى قوله: «الذِي لاَ يَتَعدَّى إلى المفْعُول»[3].

يعني أن الفعل[4] بعد تعدِّيه إلى المفعولين يتعدى إلى المصادر والظرفين والحال، كما يتعدى: «ضُرِبَ زيدٌ» إلى ذلك.

ثم مثّل سيبويه فقال: «وذَلِكَ قولُكَ: أُعْطِيَ عبدُ اللّه الثَّوْبَ إعْطاءً جَمِيلاً». إلى قوله: « يا مسروق الليلة الثوب » فأما قوله: « فأعطى عبد الله الثوب إعطاء جميلا ».

عقد الباب على مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما ثم جعل الشاهد: أُعْطِي عبدُ اللَّهِ الثَّوْبَ.

وساغ/ **39** / ذلك لأنه أراد أن يبيّنَ المصدر وهو: إعطاءً جميلاً، ولم يُرد: (أن يمثل نفس الفعل. وحين أراد أن يمثل نفس الفعل)[5] قال: «نُبِئْتُ زيداً أبا فُلاَنٍ، وأُرَى عبدَ (اللهِ أَبَا فُلاَنٍ)»[5].

وأما قوله: «سُرِقَ عبدُ اللهِ الثَّوْبَ اللَّيْلَةَ»

فإنما قصد أن يُبيِّن أن فعل المفعول قد (يجوز - إذا)[5] كان متعديا إلى مفعول واحد - أن يُجعل الظرف معه مفعولا ثانيا على السعة. وقد ذكرنا نظير هذا.

---

(1) الكتاب 1/ 20، شرح السيرافي 2/ 283.

(2) في الكتاب: «ههنا».

(3) تمام النص: «واعلم أن الأفعال إذا انتهت ههنا فلم تجاوز، تعدت إلى جميع ما تعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى...»

(4) في شرح السيرافي: «الفعل». وفي الأصل المفعول ولا يصح.

(5) ما بين القوسين مطموس في الأصل. صوابه من شرح السيرافي.



بابُ مَا يَعْمَلُ فيه الفعلُ (فَيَنْتَصِبُ)[1] وَهُوَ حَالٌ وَقَعَ فِيه الفِعْلُ[2]

ضمَّنَ سيبويه في هذا الباب ما ينتصب لأنه حال. وفرّق بينه وبين ما ينتصب لأنه مفعول ثانٍ مما[3] يتعدى من الفعل إلى مفعولين، ويجوز أن يقتصر على أحدهما من قبل أن الحال إنما هي وصف من أوصاف الفاعل أو المفعول في وقت وقوع الفعل، كقولك: «قامَ زيدٌ ضَاحِكاً»، أي: وقع فعله في الحال التي هو موصوف فيها بضاحك.

وإذا قلت: «كَسَوْتُ زيداً الثوبَ»، «فالثوب» ليس هو الكاسي، ولا الرجل المكسو، فليس بحال وقع فيها الفعل من أحوالهما، فوجب أن يكون «الثوب» مثل «زيد» في وصول الفعل إليه، وتناوله له[4]، وهذا معنى قوله: «ولَكِنَّهُ مَفْعُولٌ كالأَوَّلِ» يعني أن «الثوب» مفعول كذلك.

فأما قوله: «ويَكُونُ مَعْنَاهُ ثَانياً كَمعْنَاهُ أَوَّلاً».

يعني أن المفعول الثاني في قوله: كسوتُ زيداً الثوبَ بمنزلة إذا قلت: كسوتُ الثوبَ زيداً، ولم تذكر غيره. والحال ليس كذلك، لأن الحال لا تقوم بنفسها منفردة عن الأسماء التي هي حال منها كما انفرد الثوب عن المفعول الأول.

قوله: «والاسمُ[5] الأَوَّلُ المفعولُ في ضَرَبتُ» إلى قوله «وَكَذَلِكَ وَيْحَهُ فَارساً»[6].

---

(1) زيادة من الكتاب.

(2) الكتاب 1/ 201، شرح السيرافي 2/ 287.

(3) في شرح السيرافي: «فيما».

(4) في الأصل: «وتناوله». (له) زيادة من السيرافي.

(5) في الكتاب: «فالاسم».

(6) تتمة نص الكتاب «فالاسم الاول المفعول في ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون بمنزلته كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلا، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك: لي مثله رجلاً ولي ملؤه عسلاً. وكذلك ويحه فارساً» 1/ 201.



يعني أن مفعول «ضربت» إذا قلت: «ضربتُ زيداً قائماً» قد اكتفى الفعل به في التعدي إليه فامتنع «قائم» من وصول الضرب إليه، كما يصل إلى المفعولات، فانتصب لأنه حال، كما أنك إذا قلت: «ذَهَبَ زيدٌ رَاكِباً فقد اكتفى «ذَهَبَ»بزيد» في أنه فاعلُه، فلم تَصِرِ الحالُ فاعلاً، فقد صار الفاعل حائلا بين الفعل وبين الحال أن يكون فاعلا.

ثم مثّل سيبويه الحال بالتمييز من قبل أن عمل الفعل في الحال كعمل ما يُنصب على طريق التمييز، وذلك أن الحال لا تكون إلا نكرة، والتمييز لا يكون إلا نكرة، ومعناهما متقارب[1] وذلك أنك إذا قلت : «جاء زيد» فإن مجيئه يصلح أن يكون واقعاً في حال من أحوال يمكن أن تكون له. فإذا قلت: «راكباً»، فقد ميّزت هذه الحال من سائر أحواله المقدرة.

فإذا قلت: «جاءَني عِشرُونَ» يصلح أن يكون من أنواع كثيرة. فإذا قلت: «رَجُلاً»، فقد بيّنت واحداً من الأنواع الممكنة، غير أنّ النوع المُمَيِّز: هو غير الشيء المُمَيَّز والحال هي اسم الفاعل والمفعول في حال وقوع الفعل. فهما مختلفان في أنفسهما، متقاربان في طريق نصبهما.

قوله: «وإِنّمَا جَازَ هَذَا لأَنَّهُ حالٌ» إلى قوله: «مِنَ الأَزْمِنَة»[2].

يريد إنما جاز تَعَدّي الفعل إلى الحال، وإن كانت مما لا يتعدى إلى مفعول، كما جاز أن تعمل «العشرون» ونحوها في التمييز. ولم يكن الفعل/**40** (في تعديه إلى الحال بأضعف من عمل العشرين)[3] إذ عملت في التمييز، لأن الفعل يتعدى إلى الظرف والمصدر، وليس كذلك «العشرون».

(1) انظر شبه التمييز بالحال: المقتضب 3/36 - 37.

(2) تمام نص الكتاب: «وإنما جاز هذا لأنه حال، وليس معناه كمعنى الثوب وزيد فعمل كعمل غير الفعل ولم يكن أضعف منه إذ كان يتعدى إلى ما ذكرت من الازمنة والمصادر ونحوه» 1/20.

(3) ما بين القوسين مطموس في الاصل. صوابه من شرح السيرافي.



بابُ الفعلِ الذي يَتَعَدَّى اسمَ الفَاعلِ إلَى اسمِ المَفْعُولِ[1]

اعلم أن هذه الأفعال التي ضَمَّنَها هذا الباب أفعال تدخل على مبتدأ وخبر، فتفيد فيهما زمانا محصلا (أو نفيا)[2] أو انتقالا أو دواما وهي كان وأخواتها[3].

فأما كان فلها ثلاثة معان[4]:

أحدها: أن تفيد زماناً محصّلاً، كقولك: كان زيدٌ عالماً وكذلك: يكونُ زيدٌ منطلقاً.

وقد تكون دالة على انقطاع ما وقعت عليه، وغيرَ دالةٍ على ذلك.

- فأما ما لم ينقطع: فقول الله عز وجل: ﴿**وكَانَ اللَّهُ عَلِيماً حَكِيماً**﴾[5]، وهو في كل حال موصوف بذلك.

- وأما ما انقطع: فقولك: «قَدْ كُنْتُ غَائِباً وأَنَا الآن حَاضِرٌ».

- والمعنى الثاني: أن تكون في معنى حدث ووقع، كقولك: «كَانَ الأَمْرُ» أي: وقع.

---

(1) الكتاب 1 21، شرح السيرافي 2 292.

(2) زيادة من شرح السيرافي.

(3) لم يأت سيبويه على ذكرهن كلهن، وإنما ذكر بعضهن ونبّه على الباقي، ومما ذكره: «وذلك قولك: كان ويكون وصار ومادام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر» 1 21.
- قال ابن يعيش: «ومما يجوز أن يلحق بها: آض وعاد وغدا وراح. وقد جاء «جاء» بمعنى صار في قول العرب: ما جاءت حاجتك». شرح المفصل 7 90.

(4) قال ابن يعيش: «اعلم أن كان أمُّ هذا الباب وأكثرها تصرفا. فلها أربعة مواضع: أن تكون ناقصة - أن تكون تامة - أن تكون زائدة - أن تكون بمعنى الشأن والحديث، وذلك قولك: كان زيد قائم ترفع الاسمين معا». شرح المفصل 7 97 - 100. وانظر شرح السيرافي 2 292.

(5) من الآية 17 من سورة النساء 4.



ـ والوجه الثالث: أن تكون زائدة لتدل على زمان دون أن يكون لها اسم ولا خبر، أو تقع على شيء مذكور، وذلك قولك: «زَيْدٌ كانَ قَائمٌ»، وفاعلها مصدرها، فدلّت ههنا على الزمان الماضي، لأنك لو قلت: «زيدٌ قائمٌ» لوجب أن يكون ذلك في الحال.

(ويجوز أن تكون واقعة على ضمير «زيد»، ويحذف خبرها لدلالة المبتدأ عليه، فيكون التقدير: زيد قائم كان كذلك، أي: كان قائما.

ويشهد لهذا التقدير قول الفرزدق:

71ـ فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وجِيرَانٍ لَنَا ـ كَانُوا ـ كِرَامِ[1][2].

فزاد «كان» بين النعت والمنعوت كما ترى، وبين المبتدأ والخبر، وأتى باسمها وحذف خبرها لعلم السامع كما ترى وكان التقدير: وجيرانٍ لنا كِرامٍ كانوا كَذلِكَ، أي: كَانُوا لَنَا جِيراناً، أو كَانُوا كِرَاماً.

فإن قلت: خبرها هنا: المجرور الذي قبلها فلم يحذف لها بخبر كما ذكرنا.

فالجواب: أن المجرور قبلها صلة للخبر المحذوف المقدر، وهو الإخبار عنهم بالجوار، ولا يجوز أن يكون المجرور هو الخبر بعينه، لأنك لو قلت: «كَانَ لِي زيد»، لم يجز إلا أن يكون لك ملكاً على حد قولك: كانَ لِي الغُلاَمُ والمالُ إلا أن يكون على حذف شيء معلوم كقول القائل: مَنْ كَانَ لَكَ جاراً أو صديقاً؟ ونحو ذلك. فتقول: كانَ لِي زيدٌ، أي: كان لِي جاراً أو صديقاً أو نحوه.

---

(1) في الاصل: كراما.

(2) ديوان الفرزدق 2: 835، الكتاب وشرح الأعلم 1: 289. وبه: (فكيف إذا رأيت..(المقتضب (4: 116 - 117) شرح النحاس (24 وبه (فكيف ولو مررت) و203) الصاحبي 247، أوضح المسالك 1: 182. مغني اللبيب 2: 693، شرح ابن عقيل 1: 122. شرح شواهد المغني 2: 693، حاشية الصبان 1: 240، الخزانة 9: 217. المقاصد النحوية 2: 4. وسيعيده الأعلم 637، من النكت.

قال المبرد: «والقوافي مجرورة، وتأويل هذا سقوط كان على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين أجمعين. وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء كان وذلك أن خبر كان (لنا) فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا». وقد خطأ البغدادي المبرد في ما ذهب إليه. ورد ابن ولاد على المبرد رأيه في الانتصار 113. وقد نسبَ الزجاج في تفسيره زيادة كان في البيت للمبرد. قال البغدادي: «وهذا نقل شاذ.. انظر: الخزانة 9: 218.

قال الأعلم: «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضي والتقدير... وقد بينت هذا مستقصى في كتاب النكت».



فعلى هذا يخرج قول الفرزدق، ولا يجوز أن يُتَأَوَّلَ فيه غيره)[1].

فأما «صار»: ففيها معنى الانتقال وهي تدخل على جملة لم يكن لها مثل تلك الحال من قبل كقولك: «صارَ زيدٌ عالماً»، أي: انتقل إلى هذه الحال. وقد تدخل على غير جملة لما فيها من معنى الانتقال كقولك: صَارَ زيدٌ إلى عمرو، وأنت لا تقول: زيدٌ إلى عمروٍ، ولكنه بمعنى انتقل إلى عمرو.

فأما أصبح وأمسى وبات وأضحى وظلّ[2]: فهنّ أوقات مخصوصة دخلت على جمل. فإذا قلت: أصبحَ زيدٌ عالماً، فكأنك قلت: دخل وقتُ الصباحِ وهو عالمٌ، وكذلك أخواتها.

وبينهن وبين «كان» فرق. وذلك أن «كان» لِمَا انقطع وأضحى وأخواتها لِمَا لم ينقطع، ألا ترى أنك تقول: أصبحَ زيدٌ غنياً، فهو غني في وقت إخبارك غير منقطع غناه.

وربما توسعت العرب في بعض هذه الأفعال، فاستعملوها في معنى كان وصار، فيقولون: «أصبحَ غنياً»، ولا يقصدون إلى وقت الصباح دون غيره.

وأما «ليس» : فإنما تدخل على جملة فتنفيها في الحال. والأصل فيها: «لَيِس»[3] فخففوا وألزموها التخفيف لأنه لا يتصرف للزومه حالة واحدة، وإنما

---

(1) ما بين القوسين زيادة من الهامش مقداره نصف صفحة. لا وجود له في شرح السيرافي.

(2) قال ابن يعيش: وأصبح وأمسى وأضحى على ثلاثة معان: أحدها أن تقرن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي: الصباح والمساء والضحى، فتدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمانها في الخبر... والثاني أن تكون تامة تجتزئ بمرفوع لا غير ولا تحتاج إلى منصوب كقولك أصبحنا وأمسينا أي دخلنا في هذه الأوقات... والثالث أن تكون بمعنى كان وصار من غير أن يقصد بها إلى وقت مخصوص».
شرح المفصل 7/103. وانظر شرح السيرافي 2/294.

(3) في شرح المفصل: «الأصل في ليس: لَيِسْ على زنة حرِجْ وصَعِدْ، وإنما قلنا ذلك لأنه قد قامت الدلالة على أنه فعل، فالأفعال الماضية الثلاثية على ثلاثة أضرب: فَعَل كضرب وقتل. وفعِل كعلم وسلم. وفعُل كظرف وشرف، وليس فيها ما هو على زنة فَعْلَ بسكون العين وإذا كان كذلك وجب أن لا يخرج عن أبنية الافعال. فلذلك قلنا: إن أصله لَيِس بكسر العين» 7/112.
- وقال أيضا: وكان قياسه أن تقلب الياء فيه ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها على حد باع وسار. إلا أنهم لما لم يريدوا تصرف الكلمة أبقوها على حالها ثم خففوها بالإسكان على حد قولهم في كتِف كتْف وفخِد فخْد. وألزموها التخفيف لعدم تصرفها ولزوم حالة واحدة» شرح المفصل 7/112 وما بعدها.



تختلف أبنية الأفعال باختلاف الأوقات التي تدل عليها، وجعلوا البناء ماضيا لأنه أخف الأبنية. واختلفوا في تقديم خبرها عليها[1].

والذي دَلَّ عليه قول سيبويه في باب ستقف عليه[2]، أن تقديم الخبر عليها جائز. وبعض النحويين يأباه. ولا خلاف بينهم في تقديم خبرها على اسمها.

وأما «مازال»: فـ«ما» للنفي، و«زال» للنفي، فصار المعنى بدخول النفي على النفي إيجابا. ولا تستعمل «زال» إلا بحرف النفي.

وأما «مادام»: فليست «ما» فيها مثلها في قولك: «مازال» لأنها في «مازال» للنفي، وهي هنا مع/**41**/ الفعل بتأويل المصدر، يُراد به الزمان فإذا قلت: أنا أقوم مادام زيدٌ قاعداً، فمعناه: أقوم دوامَ زيدٍ قاعداً، تريد: وقتَ الدوامِ.

(قوله)[3]: «وتَقُولُ إِذَا لَمْ نَكُنْهُمْ فَمَنْ ذَا يَكونُهُم».

ومعنى يكون هنا على وجهين:

- أحدهما: إذا لم نُشبِهْهُم تقول: أنت زيدٌ في معنى: أنت مشبهٌ له.

- الآخر: أن يقول قائل: من كان الذي رأيتُهم أمس؟.

فيقول المجيب: نحنُ كُنَّاهُم، إذا كان السائل قد رآهم ولم يعلم أنهم المخاطبون.

---

(1) قال ابن يعيش: «وأما ليس ففيها خلاف. فمنهم من يغلب عليها جانب الحرفية فيجريها مجرى ما النافية. فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها لا يقولون: ليس قائما زيد... ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو قائما ليس زيد، وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي وإليه ذهب الفراء من الكوفيين... ومنهم من منع تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها، وهو مذهب الكوفيين وأبي العباس المبرد، وقال السيرافي وأبو علي لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها إنما الخلاف في تقديم الخبر عليها...» شرح المفصل 114/7. بتصرف.

(2) انظر (باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي) الكتاب 72/1. النكت 274.

(3) ما بين القوسين مطموس في الأصل.



قال أبو الأسود[1]:

72 ـ فإِلاَّ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإِنَّهُ   أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمهُ بِلِبَانِهَا[2]

يصف الزبيب والخمر. وقبل هذا:

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْهَا الغُوَاة فإِنَّنِي   رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيَاً بِمَكَانِها[3]

ثم قال:

فإِلاَّ يَكُنْها...

يعني: إن لم يكن الزبيب : الخمرَ، أن تكن الخمرُ: الزبيبَى، فإنه أخوها يعني: الزبيب [4] أخو الخمر لأنهما من شجرة واحدة.

قوله : «فَهُوَ كَائِنٌ وَمَكُونٌ».

أما كائن: فهو اسم الفاعل من كان.

وأما مكون: فهو لما لم يسم فاعله، غير أن كان لا يجوز نقلها إلى مالم يسم فاعله بأن يقام الخبر مقام الاسم لأنك لو حذفت الاسم لبقي الخبر منفرداً. وهذا لا يجوز، لأنهما بمنزلة الابتداء والخبر، ولكن الوجه الذي يصح منه «مكون»، أن تحذف الاسم والخبر جميعا، وتصوغ كان لمصدرها، فينوب ذلك المصدر مناب الاسم والخبر، ويكون الاسم والخبر تفسيرا له. فتقول: «كِينَ الكونُ زيدٌ منطلقٌ، (فالكون اسم ما لم يسم فاعله (الكينَ)[5]، والجملة تفسير الكون، فتقول على هذا: كِينَ زيدٌ منطلقٌ، فتضمر الكون في كين لدلالتها عليه إذا كان مصدراً وكونُ زيدٍ منطلقاً على هذا التفسير.

---

(1) ظالم بن عمرو بن سليمان، أبو اليقظان، شاعر فارس، يعزى إليه وضع علم النحو ولي البصرة وبها توفي 69 هـ (ترجمته أخبار النحويين البصريين 33، طبقات الزبيدي 21، معجم الشعراء 240، بغية الوعاة 1 22).

(2) ديوان أبي الأسود 128 ورواية عجزه (أخ أرضعته أمها بلبانها)
المقتضب 3 98، شرح النحاس 22، شرح السيرافي 2 300، الإنصاف 2 823، شرح المفصل 7 98، حاشية الصبان 3 118، الخزانة 5 327، المقاصد النحوية 1 310، اللسان (لبن) 13 374.
قال الأعلم: «أراد سيبويه أنها لتصرفها تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو: ضربته وضربني وما أشبهه».

(3) ديوانه 128 وبه (مجزيا) وفي شرح السيرافي (تشربها).

(4) في الاصل : الزبيبي في كل المواضع التي ذكر فيها . وصوابه من شرح السيرافي .

(5) زيادة من شرح السيرافي



هذا تقدير السيرافي[1] وغيره، وهو مدخول لأن الجملة التي هي تفسير الأمر المضمر في كان خبرٌ عنه في الحقيقة على حد قولك: كانَ الأمرُ هَذَا، وكان الكونُ هذَا.

فإذا كان تقدير الجملة تقدير الخبر المنصوب المفرد بطل أن يقوم لكان مقام الفاعل كما يبطل أن يقوم الخبر المفرد مقامه.

والذي يصح عليه مَكونٌ: أن يكون منقولا من كان التامة التي يُكتفى بفاعلها في قولك: كَانَ الأمرُ، أي: حدث ووقع، ثم تحذف الأمر ويقام المصدر - الذي (في)[2] قولك: كانَ الأَمْرُ كوناً - مقامَه، فيقول: كِينَ، فهو مَكُونٌ أي: كِينَ الكونُ فهو مَكُونٌ، فتضمر الكون في كين لدلالته عليه، كما تقول: قعد وضحك أي: قعد القُعُودَ، وضحِكَ الضَّحِكَ، فهذا بيّن إن شاء الله.

فإن قلت: «كان» تلك ليست هذه الداخلة على المبتدأ والخبر فكيف جاز لسيبويه أن يحتج لشيء بما ليس فيه؟

فالجواب: أن تلك أصلُ هذه، لأن أصلَ «كان» أن تكون عبارة عن الزمان المُحصَّل ثم تُعلَّق على ضربين:

- أحدهما: تعليق الفعل الصحيح بفاعله.

- والآخر: على التشبيه به، فجاز له أن يحتج لهذه الناقصة بتلك التامة لذلك فاعلمه)[3].

فتضمر الكون في كان بدلالتها عليه إذ كان مصدرا ومَكُونٌ زيدٍ منطلق على هذا التفسير.

---

(1) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي كان عالما بالنحو والفقه واللغة والشعر... شرح كتاب سيبويه شرحا لم يُسبق إليه وحسد عليه (توفي 368 هـ) ترجمته طبقات الزبيدي 175، الفهرست 93، بغية الوعاة 1/407، بروكلمان 2/93.

(2) زيادة من تقدير المحقق.

(3) ما بين القوسين مزيد من الهامش ومقداره يزيد على نصف صفحة.



وأنشد (سيبويه)[1] قول مَقَّاس العَائِذِي[2]:

73 ـ فِدىً لِبَنِي ذُهْل بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يومٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ[3]

واستشهد به على أن «كان» بمعنى وقع.

ومقّاس لقب واسمه: مُسْهِر[4] بن النعمان وسمى مَقَّاساً بقوله:

مَقَسْتُ بِهِم لَيْلَ التَّمَامِ مُسْهِـــراً إِلَى أَنْ بَدَا ضَوءٌ مِنَ الفَجْرِ سَاطِعُ[5]

وأنشد لعمرو بن شأس[6] :

74 ـ (بَنِي أسَدٍ)[7] هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاَءَنَا إِذَا كَانَ يوْماً ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا[8][9].

يريد : إذا كان اليومُ يوماً، فأضمر لعِلمِ السامع،

ومعناه : إذا كان اليوم الذي يقع فيه القتال.

---

(1) مزيد من الهامش.

(2) هو مسهر بن النعمان العائذي من عائذة قريش، وذكر السيرافي أن بعضهم يزعم أنه مقاعس العائذي وهو خطأ (هامش الكتاب 1 21).
ترجمته (المؤتلف 79، معجم الشعراء 404، جمهرة الأنساب 174).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 21، المقتضب 4 96، إعراب القرآن 1 189، وبه (أشهبا) شرح النحاس 23، المسائل البغداديات 547 وروايته (ولما رأيت الصبر ليس بنافعي وإن كان يوم ذو كواكب أشهبا) شرح السيرافي 2 306، شرح ابن السيرافي 1 252، فرحة الأديب 173، شرح المفصل 7 98، اللسان (كون) 13 366، (شهب) 1 509، الأعلم: «أراد وقع يوم أو حضر يوم ونحو ذلك مما يقتصر فيه على القائل: وأراد باليوم يوما من أيام الحرب».

(4) في الأصل: «زهير»، وهو تحريف. وأثبت ما أجمعت عليه مصادر ترجمته.

(5) انظر البيت والخبر في شرح السيرافي 2 306، شرح المفصل 7 98، شرح عيون الكتاب 48.

(6) أبو عرار عمرو بن شأس الأسدي شاعر مخضرم شهد القادسية توفى حوالي 20 هـ (الشعر والشعراء 1 425، معجم الشعراء 212، جمهرة الأنساب 193).

(7) ساقط من الأصل.

(8) في الأصل: «أشهبا».

(9) الكتاب وشرح الأعلم 1 22، المقتضب 4 96، شرح النحاس 24، شرح السيرافي 2 306، المسائل البغداديات 545 وبه (إذا كان يوم..) شرح ابن السيرافي 1 63، (إذا كان يوم..) شرح المفصل 7 97



قال : وبعض العرب يقول[1]: «إذَا كَانَ يَومٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْنَعَا»

فيجعل «كانَ» بمعنى وقع، ويجعل «أشنع» على الحال، إلا أنها حال لا تفيد إلا توكيدا[2]. وقد يجوز أن يكون «أشنعا» خبراً.

قوله: «وقَدْ يَجُوزُ في الشِّعْرِ» إلى قوله: «عَلَى ضَعْفٍ مِنَ الكَلَامِ»[3].

اعلم ان الذي حملهم (على)[4] أن يجعلوا المعرفة خبرا عن النكرة في باب «كان»: أنهم قد جعلوا «كان» فعلا بمنزلة: ضرب. وقد يجوز أن يكون فاعل ضرب منكوراً ومفعوله معروفا، وسَوَّغ ذلك أيضا في «كان» أن الاسم فيها (هو الخبر فتعرف)[5] /42/ الاسم بمعرفتك الخبر إذ كان لشيء واحد. وضعف ذلك لأنك لم تعرفه بنفسه ثم يستفاد خبره.

واستشهد سيبويه على ذلك بقول خِدَاش بن زُهَيْر[6]

75 ـ فإِنَّكَ لاَ تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ[7]

---

(1) هذا كلام السيرافي قال: «وبعض العرب يقول...» 2/ 307.
أما نص الكتاب فهو: «وسمعت بعض العرب يقول: أشنعا ويرفع ما قبله» 1/ 22.

(2) في الهامش (فيه القتال إذا صح، على حدقوله ﴿وأرسلناك للناس رسولا﴾ فقوله: رسولا: حال مؤكدة كالمصدر المؤكد للفعل)

(3) تمام نص الكتاب: «وقد يجوز في الشعر، وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف...» 1/ 22.

(4) زيادة من الهامش.

(5) مطموس في الأصل ـ صوابه من شرح السيرافي.

(6) خداش بن زهير بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، من شعراء قيس المجيدين في الجاهلية، أدرك الاسلام، وقيل أنه شهد حنينا مع المشركين. (الشعر والشعراء 2/645، جمهرة الأنساب 281، الخزانة 7/ 196).
ونسب لثروان بن فزارة العامري في شرح ابن السيرافي وفرحة الأديب والخزانة (ضمن مقطوعة عدتها ستة أبيات).

(7) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 23، المقتضب 4/ 63، شرح النحاس 19 وصدره (ألا من مبلغ حسان عني) شرح السيرافي 2/ 312، شرح ابن السيرافي 1/ 227، شرح عيون الكتاب 50، فرحة الأديب 53، ما يجوز للشاعر في الضرورة 92، شرح المفصل 7/ 91، مغني اللبيب 2/ 768، شرح شواهد المغني 2/ 918، الخزانة 7/ 192. وبها (فإنه لا يضرك بعد حول).
قال الأعلم: استشهد به على جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة ضرورة ووجه مجاز ذلك أن كان فعل بمنزلة ضرب في التصرف وضرب قد ترفع النكرة وتنصب المعرفة فشبهت بها عند الضرورة».
وقال النحاس: «بعض العرب، وهم بنو دارم وبنو نهشل، يقولون: قائم كان عبد الله، وكان قائم عبد الله، فيجعلون النكرة اسماً والمعرفة خبرا لكان، وإنما يفعلون ذلك لأن النكرة أشد تمكنا من المعرفة» شرحه 19.



وبقول حسان بن ثابت[1] وما بعده من الأبيات[2].

فأما البيت الأول فقد رُدَّ على سيبويه الاستشهاد به[3] لأنه جعله شاهدا لجعل النكرة اسما والمعرفة خبرا. واسم كان في هذا البيت ضمير ظبي والضمير معرفة.

وليس الأمر على ما ظنه الرادون عليه، وذلك أن الذي أحوج إلى أن يكون الاسم معروفا تَبَيُّنُ المخبر عنه للمخاطب حتى لا يلتبس عليه، ويستفيد خبره بعد ذلك وضمير النكرة لا يستفيد به المخاطب أكثر من النكرة.

ألا ترى أن قائلا (لو)[4] قال: مررت برجل فكلمته، لم تكن الهاء بموجبة لتعريف شخص بعينه، وإن كانت الهاء معرفة من حيث علم المخاطب أن الهاء تعود إلى ذلك الرجل المذكور من غير أن يكون ميزه (من)[4] بين الرجال. فلا فرق بين أن يقول: قَائمٌ كَانَ زيداً، وبين كَانَ زيداً قائمٌ[5] في باب معرفة المخاطب بالمخبر عنه.

ووجه آخر: أن قوله: «ظبي» اسم لكان أخرى مضمرة، والثانية تفسير لها، ويكون اسم «كان» الذي أراد سيبويه: «ظبي».

وهذا الشاعر إنما يصف إضراب الناس عن التشرف بالأنساب وتقارب ما شَرُف منها ووضُع. فقال: لا أبالي بعد هذا الوقت إنْ دَامَ ما نحن فيه إلى من نسبت من الأمهات.

---

(1) قول حسان (كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ)
سيشرحه الأعلم قريبا.

(2) بعد بيت حسان بيتان أحدهما لأبي قيس بن الأسلت والآخر للفرزدق، انظرهما في الكتاب 1 23 ولم يشرحهما الأعلم.

(3) قال ابن يعيش: «وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت، وقال اسم كان هنا مضمر في كان، يعود إلى الظبي، والمضمرات كلها معارف، وأمك الخبر فحصل من ذلك أن الإسم والخبر معرفتان..» شرح المفصل 95/7.

(4) زيادة من الهامش.

(5) في الأصل: «كان زيد قائم». وتصحيحه من الهامش.
وفي شرح السيرافي: «كان قائم زيدا».



وأما بيت حسان[1]، فهو مطابق لما استشهد به سيبويه من غير اعتراض عليه، غير أن فيه ما سهَّل جَعْلَ النكرة اسما من جهة المعنى، وذلك أن الذي يستفيده المخاطب بعسل وماء منكورين، هو الذي يستفيده بهما معروفين.

ألا ترى أن قائلا لو قال: شَرِبتُ المَاءَ والعَسَلَ، أو قال ماءً وعسلا، كان معناهما عندك واحداً لعلمك أنه إذا قال: العسل والماء، أن غرضه من ذاك البعض، لأن العسل والماء: يقال لِمَا قلَّ منه أو كَثُرَ: عسل وماء. فالمعرفة والنكرة مستويتان في هذا.

ومما سهَّل ذلك أيضا، أن الضمير في «مِزَاجِهَا» يعودُ إلى منكور وهي «سُلاَفة». وقد بيّنا ما في ذلك.

وكان المازني ينشد:

76 - يَكُونُ مِزَاجُهَا عسَلاً ومَاءُ[2].

فيحمل و«ماء» على المعنى، لأن ما مازَجَ الشيءَ فقد مازجه الشيءُ فكأنه قال: ومازجها ماء.

وباقي الأبيات مثل البيت الأول[3] ومعانيها بيّنة إن شاء الله.

قال سيبويه : «وإذَا كَانَ مَعْرِفَةً فأَنْتَ بالخِيَارِ».

---

(1) ديوان حسان 3، والبيت هو:
(كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسلٌ وماءُ)
الكتاب وشرح الأعلم 1/ 23، الكامل 1/ 126، شرح النحاس 20 وبه (كأن مدامة) شرح السيرافي 2/ 312، (كأن سلافة)، شرح ابن السيرافي 1/ 50 (كأن سلافة)، شرح المفصل 7/ 93، مغني اللبيب (2/ 591 - 911)، شرح شواهد المغني 2/ 849، اللسان (سبا) 1/ 93، (جني) 14/ 155 (كأن جنية).
قال الأعلم: «الشاهد في نصب المزاج وهو معرفة، ورفع العسل والماء وهما نكرتان».
وذهب قوم منهم ابن السيد إلى أن (يكون) زائدة بلفظ المضارع. وذهب ابن الناظم إلى أن زيادتها بلفظ المضارع نادر. انظر الخزانة 9/ 224.

(2) انظر رواية المازني في شرح المفصل والسيرافي.

(3) انظر الأبيات في هامش الكتاب 1/ 23 بشرح الأعلم.



إن قال قائل: إذا كان الاسم والخبر جميعا معروفين كقولك[1]: كانَ زيدٌ أخَاكَ، فما الفائدة؟

قيل له: الاسم المعروف قد يُعرَف بأنحاء مفردة، وقد يُعرف بها مركبة. «فزيد» معروف بهذا الاسم مفردا، (و«أخوك» معروف بهذا الاسم منفردا)[2].

غير أن الذي عرفهما بهذين الاسمين منفردين، قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو/**43**/ الآخر.

ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشُهر أمرُه عندك من غير أن تراه لكنتَ عارفاً به ذِكراً أو شُهرَةً.

ولو رأيت شخصه لكنت (عارفاً به عِياناً)[3]، غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمِعْتَهُ على الشخص الذي رأيته إلا بمعرفة أخرى (بأن يقال)[3] لك: هذا زيدٌ.

قوله: «ومثْلُ قَوْلِهِم: مَنْ كَانَ أَخَاكَ؟ قولُ العَرَبِ: مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ».

اعلم أن الأصل في «جاء» أن يكون فعلاً كسائر الأفعال متعديا وغيرَ متعدٍ، كقولك: جاءَ زيدٌ عمراً، وجاء زيدٌ إلى عمروٍ. إلاّ أنهم أجروها في هذا المثل مجرى صار، وجعلوا الهاء اسما وخبرا هو الاسم كما كان ذلك في باب: كان وأخواتها، فجعلوا اسمها مضمرا فيها، وجعلوا «حاجَتَكَ» خَبَرَها. وأَنَّثُوا «جاءت» لتأنيث معنى «ما».

فكأنه قال: أَيّةُ حاجَةٍ جاءَتْ حَاجَتَكَ[4]؟

وجعل «جاء» بمعنى «صار»، ولم يُسمع إلا بتأنيث «جاءت». وإنما أجروها مجرى «صار» لِضَرْبٍ من الشّبه بينهما، وذلك أنك تقول: صار زيدٌ إلى عمروٍ، كما

---

(1) في الأصل: «لقولك».

(2) زيادة من الهامش مثبت في شرح السيرافي.

(3) مطموس في الأصل: تصويبه من شرح السيرافي.

(4) قال ابن يعيش: «وقد قالت العرب: ما جاءت حاجتك بتأنيث جاء وإلحاقه التاء ونصب حاجتك، وأول من تكلم به الخوارج... فأجروا جاء ههنا مجرى صار وجعلوا لها اسما وخبرا، ويكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك في كان لما بينهما من الشبه، وذلك أن قولك: جاء زيد إلى عمرو كقولك صار وانظر شرح السيرافي 2/324.



تقول: جاءَ زيدٌ إلى عمروٍ. ففي «جاءَ» من الانتقال ما في «صار» فحملوا «جاءَتْ حَاجَتَكَ» ـ في جعل الاسم والخبر ـ بمنزلة صار ـ إذا قلت: صار زيدٌ منطلقاً ـ لما بينهما من الاشتراك.

وإنما يقوله الرجل للرجل إذا أتاه في معنى: قوله ما جاء بك ويقال: إنَّ أولَ ما شُهرت هذه الكلمة من قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم ليستدعي منهم الرجوع إلى الحق من قبل علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قوله : «كَمَا جَعَلُوا عَسَى بمنزِلَةِ كَانَ فِي قَوْلِهِم: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»[1].

يعني أنهم جعلوا لها اسما وخبرا، كما جعلوا لـ «كان» ولو قلت في الكلام: «عَسَى زيدٌ أَخَاكَ» لم يجز، فإنما جاز في «عسى» هنا لأنه مثل.

ويقال : إنّ الزبَّاء الرومية هي التي قالت هذا لَمَّا أتاها قصير بصناديق فيها رجل طالبا لثأر جذيمة منها فأخذ في طريق الغار مُريداً للإيقاع بها، ولم يكن الطريق الذي يسلكه إليها ذلك الطريق، فلما أحست بذلك قالت: عسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً.

«وأَبْؤُساً» جمع بَأْسٍ. فكأنها قالت: صار الغويرُ أَبْؤُساً، إلا أنّ «عسى» فيها معنى الشك والتوقع، و«صار» لليقين. فعسى ههنا، وإن أجريت[2] مجرى صار وكان، ففيها معنى الشك. والغويْر تصغير الغار، وفي الناس من يقول : المعنى عسى الغوير أن يكون أبؤسا، ولا وجه لهذا الإضمار كله.

ثم ذكر سيبويه: «لَدُنْ غُدْوَةً»[3] احتجاجا بأن الشيء قد يكون على لفظ في موضع، ولا يطرد القياس في غيره، لأنك لا تقول: لَدُنْ عَشِيةً، ولا لَدُنْ زيداً، وإنما نصبت العرب «غدوةً» على ضرب من التأويل والتشبيه، وذلك أنهم يقولون: «لَدُ»

---

(1) الكتاب 1 24. وانظر المثل والقصة مجمع الأمثال 2 17 المقتضب 3 70. شرح المفصل 7 116. اللسان (غور) 5 38. (بأس) 6 23.

(2) في شرح السيرافي: «أجريناها».

(3) قال سيبويه: «وكما جعلوا لدن مع غدوة منونة في قولهم لدن غدوة، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام» 1 24.



فيحذفون النون، و«لَدُنْ»: فيثبتون النون. فشبهوا هذه النون بالنون الزائدة في: عشرين وضاربين، فنصبوا ما بعدها كما ينصب ما بعد العشرين والضاربين.

قوله: «وربَّمَا قَالوا في بَعْضِ الكَلامِ: ذَهَبَتْ بَعْضُ (أَصَابِعِهِ)»[1] إلى قوله: «ولَوْ قُلْتَ[2]: ذَهَبَتْ عَبْدُ أُمِّكَ لَمْ يَحْسُنْ»[3]. أي لم يجز.

اعلم أنّ المذكر الذي (يُضاف إلى المؤنث) /44/ [4] على ضربين:

أحدهما: تصحّ العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أُضيف إليها لو أسقطته، كقولك: أَضَرَّ بي مَرُّ السنين وذهبَتْ بعضُ أَصَابِعِي. ألا ترى أنك لو قلت: أَضَرَّتْ بي السنون، وذهبتْ أصابعي، لكان المعنى واحداً.

ـ وأمّا الآخر (الذي لا)[5] تَصحّ العبارة عن معناه بلفظ المؤنث فقولهم: ذَهَبَ عَبْدُ أُمِّكَ. فلو قلت: ذهبت عبد أمك لم يجز، لأنك لو قلت: ذهبت أمك لم يكن معناه معنى قولك: ذَهَبَ عبدُ أمِّك، كما كان في معنى أضرَّتْ بي مَرُّ السنون، كمعنى أَضَرَّتْ بِي السِّنُون.

وأنشد سيبويه للأعشى:

77 ـ وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[6]

كأنه قال: شَرِقَت القَنَاةُ، لأنه يجوز أن تقول: شَرِقَتِ القناة وإن (كان)[7] شَرِقَ صدرها.

---

(1) مطموس في الأصل.

(2) في الكتاب: (ولو قال:...)

(3) نص الكتاب: «وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه وإنما أنّث البعض لأنه أضاف إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه لو قال...» 1/ 25.

(4) مطموس في الأصل.

(5) مطموس في الأصل. وفي شرح السيرافي (وأما ما لا تصح العبارة...)

(6) ديوان الأعشى 94، الكتاب وشرح الأعلم 1/ 25، معاني القرآن (1/ 187 - 2/ 37) المذكر والمؤنث (113 - 115). للفراء، المقتضب (4/ 197 - 199) الكامل 2/ 141. شرح السيرافي 2/ 333. شرح ابن السيرافي 1/ 54. الخصائص 2/ 417، مغني اللبيب 2/ 667، اللسان (صدر) 4/ 446، (شرق) 10/ 178، (ثقل) 11/ 86 قال الأعلم: «استشهد به على تأنيث الصدر وهو مذكر لأنه مضاف إلى مؤنث»

(7) زيادة من السيرافي.



ومعنى تشرق : تغص.

وأنشد لجرير :

78 ـ إذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْـنَا كَفَـى الأَيْتَـامَ فقْدَ أبى اليَتِـمِ[1]

وهو مثال الأول : ويقال : تعَرَّقْتُ العظمَ : إذا أكلتُ ما عليه من اللحم.

وأنشد لجرير أيضا :

79 ـ لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ والجِبَالُ الخُشَّعُ[2]

فـأنَّث «السـور» لأنه من المـدينة. ألا ترى أنه لو قـال تواضـعت المـدينة لصح المعنى الذي أراده بذكر السور.

وزعم أبو عبيدة[3] أن «السُّور» جمع سُورَة، وهي كل ما علا، وبها سمى سور المدينة، فزعم أنّ تأنيث تواضعت» لتأنيث «السور» إذ كان جمعا بينه وبين واحده الهاء كنخلة ونخل.

---

(1) ديوان جرير 2 507، الكتاب وشرح الأعلم (1 25 - 32)، المقتضب 4 198 وبه (إذا مر السنين..)، الكامل 1 141، شرح السيرافي 2 333، شرح ابن السيرافي 1 56، ما يجوز للشاعر في الضرورة 95، شرح المفصل 5 96، اللسان (عرق) 10 245 (فقدْ) بالضم، (صوت) 2 57، الخزانة 4 220، وسيعيده الأعلم 173، من النكت.

قال الأعلم: «استشهد به على تأنيث تعرقتنا لإضافته إلى السنين، ولأنه أراد سنة فكانه قال: إذا سنة من السنين تعرقتنا»

(2) ديوان جرير 1 345، الكتاب وشرح الأعلم 1 25، معاني القرآن 2 37، المذكر والمؤنث للفراء 112، المقتضب 4 197، الكامل 2 141، شرح النحاس 30، القطع والائتناف 150، شرح السيرافي 2 333، شرح ابن السيرافي 1 57، الخصائص 2 418، الصاحبي 453، شرح ملحة الإعراب 228، الخزانة 4 218، اللسان (حرث) 2 137، (سور) 4 385، (أفق) 10 6، ويروى (تضعضعت سور المدينة).

(3) أبو عبيد معمر بن المثنى التيمي اللغوي البصري (ت 211 هـ).

(أخبار النحويين البصريين 80، طبقات الزبيدي 175، بغية الوعاة 2 294)

نقل ابن منظور رأي أبي عبيدة، قال: «وأما أبو عبيدة فإنه زعم أنه مشتق من سورة البناء وأن السورة عرق من أعراق الحائط ويجمع سورا.

وروى الأزهري بسنده عن أبي الهيثم أنه رد على أبي عبيدة قوله وقال: إنما تجمع فُعْلَة على فُعْل بسكون العين إذا سبق الجمع الواحد مثل صوفة وصوف وسورة البناء وسوره».

اللسان (سور) 4 385، الخزانة 4 219، قال البغدادي: وعلى رواية أبي عبيدة لا شاهد في البيت. وانظر شرح السيرافي 2 334



وقوله: والجبالُ الخُشَّعُ، من الناس من يرفع الجبال الخشع بالابتداء والخبر كأنه قال: والجبالُ خُشَّعٌ، لأنه إن رفعها بتواضعت، ذهب معنى المدح، لأن الخشع: هي المتضائلة، وإنما حكمه أن يقول: الجبال الشوامخ.

ومعنى تواضعت: تهدَّمت.

وقال بعضهم: الجبال مرتفعة بتواضعت، والخشع نعت لها، فكأنه قال: تواضعت الجبالُ الخشعُ لموتِهِ، أي: التي خشعت لموته.

وأنشد لذي الرمة:

80ـ مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[1]

فأنّث فعلَ المرِّ، لأنه لو قال: تسفَّهت أعاليها الرياح لجاز.

ومعنى تَسَفَّهَت: استخفَّت. والنواسِم: التي تهب هبوبا ضعيفا.

قال سيبويه: «ومِثْلُهُ[2] يَا طَلْحَةَ أَقْبِلْ» إلى قوله: «يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ»[3].

اعلم أنّ الاسم الذي في آخره هاء التأنيث يُنَادَى بأربعة ألفاظ:

- بالضم مع الهاء، كقولك: يَاطَلْحَةُ.
- وبحذف الهاء وفتح الحاء كقولك يا طَلْحَ، وبهذا أكثر ما ينادى.
- ويا طلحُ بالضم.
- ويا طَلْحَةَ بفتح الهاء.

ونفسر هذا الوجه الرابع من أجل أنه مفتوح، ولم يلحقه ترخيم في اللفظ. وإنّما جاز لأن كثيراً ما تُنادي العربُ هذا الاسمَ بحذف الهاء وفتح الحاء.

---

(1) ديوانه 616، الكتاب وشرح الأعلم 80 وبه (مرّ) بالفتح، شرح السيرافي 2/336، شرح ابن السيرافي 1/58، الخصائص 2/41، ما يجوز للشاعر في الضرورة 95، الخزانة 4/225، اللسان (سفه) 13/499.
قال المبرد في الكامل: «وزعم بعضهم أن البيت مصنوع والصحيح فيه:
(مرضى الرياح النواهم)

(2) في الكتاب: «ومثله في هذا»، وما ذكره الأعلم موافق لما في الطبعة المحققة 1/15.

(3) نص الكتاب: «ومثله في هذا: يا طلحة أقبل، لأن أكثر ما يدعو طلحة بالترخيم فترك الحاء على حالها، «ويا تيم تيم عدي» 1/26.



فإذا أدخلوا الهاء فتحوها على حسب /45/ ما تكون الحاء مفتوحةً إتباعا لها، فكان فتحُهم آخرَ المنادى كفتحِهم ياطلحَ، وجعل هذا شاهدا لقولهم: اجتمعَتْ أهلُ اليَمَامَةِ، ولم يحفل (بدخول أهل)[1] كما لم يحفل بدخول الهاء.

(ومعنى قوله في هذا الفصل: «فَتَرَكُوا[2] الحَاءَ مَفْتُوحَةً[3] عَلَى حَالِهَا»

يريد في قولك: يَاطَلْحَةَ. والحاء لا يمكن فيها إلا أن تكون مفتوحة إذا جئت بالهاء (وأقحمتها عليها)[4] وهو يريد الترخيم، وفتح الهاء.

فلمّا أقحم توكيداً للتأنيث الموجود في قولك: ياطلحَ بصيغة الاسم مفتوحاً ترك تلك الفتحة في الحاء على حالها قبل لحاق الهاء، ولو لم يتركها على حالها لضمها، ثم نقل حركتها إلى الهاء بعدها، فقال ياطلحة، لأن هاء التأنيث لا تكون إلا بعد حرف متحرك بالفتح أو بعد حرف من الفتحة نحو: سِعْلاَة وقَطَاة وما أشبهه فاعلمه)[5].

---

(1) مطموس في الأصل. صوابه من شرح السيرافي.

(2) في الكتاب: «فترك».

(3) (مفتوحة) ليست من لفظ الكتاب.

قال أبو نصر القرطبي في شرح هذه العبارة: يعني أنك إذا قلت: ياطلح أقبل. فالاسم مرخم والحاء في هذه الحال طرفه، فإذا أقحمت التاء وأنت تريد أن تكون الحاء على حالها في الترخيم فتحت التاء وأتبعتها فتحة الحاء، لأنها ليست حرف الإعراب». شرح عيون الكتاب 51.

(4) مطموس في الأصل. وهو من تقدير المحقق.

(5) ما بين القوسين مزيد من الهامش، ومقداره عشرة أسطر. غير موجود في شرح السيرافي.



بابُ (مَا تُخبِرُ)[1] فيهِ بالنَّكِرَةِ عَنِ النَّكِرَةِ[2]

قال في هذا الباب: «لاَ يَجُوزُ في أَحَدٍ[3] أنْ تَضَعَهُ مَوْضِعَ[4] واجِبٍ».

إن قال قائل: كيف جاز أن يقع في النفي ما لا يصح وقوعه في الإيجاب؟

قيل له: النَّفي قد يصح لأشياء[5] متضادَّة في حال واحدة لا يصح إيجابها، تقول: ليسَ زيدٌ بِقَائِمٍ ولا قاعِدٍ، فتنفي قيامه وقعوده معاً.

ولا يصح أن تقول: هو قائمٌ قاعدٌ، وتقول: ليسَ هُوَ في الدارِ ولاَ في المسْجِدِ، ولا يصح أن تقول: هُوَ في الدَّارِ والمسجِدِ.

وإذا قلنا: ما جاءَني أحدٌ وما بالدّار أحدٌ، فقد نفينا أن يكون بها كل مَنْ يَعْقِلُ، ونفينا أن يكون بها واحد منهم فقط، وأن تكون بها جماعة دون غيرها، أو صغير أو كبير، أو ضعيف أو قوي.

ولا يصح إيجاب هذا على طريق نفيه لأنّا إذا قلنا جاءني أحدٌ وسلكنا به مسلك نفي (الجنس)[6]، فقد أوجبنا مجيء كلّ من يعقل ومجيء واحد منهم فقط، ومجيء جماعة دون جماعة، وهذا محال.

قوله: «ولَوْ قُلْتَ: مَا كَانَ مِثْلُكَ أَحَداً إلى قوله: «إلاَّ مِنَ النَّاسِ»[7].

---

(1) مطموس في الأصل.

(2) الكتاب 1 26، شرح السيرافي 2 340، وبهما (باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة).

(3) في الأصل: «بأحد». وأثبت ما في الكتاب.

(4) في الكتاب: «في موضع».

(5) في الأصل: «بأشياء» وأثبت ما في شرح السيرافي.

(6) زيادة من الهامش، غير مثبتة في شرح السيرافي.

(7) تمام نص الكتاب: «ولو قلت ما كان مثلك أحداً. أو ما كان زيد أحداً كنت ناقضاً لأنه قد علم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس» 1 27



اعلم أن الفائدة[1] إنما تكون في الخبر دون الاسم، فإذا قلت: ما كان مثلُك أحداً، «فمثلُك» هو الاسم و«أحد» هو الخبر، والنفي واقع على «أحد»، ومعناه: إنسان. كأنك قلت: ما كان مثلُك إنساناً، فهذا محال إلا أن تريد معنى الوضع منه أو الرفعة له وإن كنت تعتقد أنه إنسان[2].

قوله: «إلاَّ أَنْ تَقُولَ: مَا كَانَ زيدٌ أحَداً، أيْ: مِنَ الآحِدِينَ»

معناه : من المستقيمي الأحوال.

قوله : إذَا جَعَلْتَ فِيهَا مُسْتَقِرّاً[3].

يريد أنك إذا جعلت الظرف والمجرور واقعين موقع الخبر فهما بمعنى: استقرَّ، فيُسمَّى كل واحد منهما مستقراًّ لذلك، فإذا كانا من صلة الخبر سُمِّي كل واحد منهما مُلْغَىً ؛ لأنه يُستَغْنَى عنه إذ كان الخبر في غيره.

قوله: «فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[4].

يريد أنه قدم له، وجعل «كُفُوًا» الخبرَ، والاسم «أحدٌ» ولم يكن له مستقرا، وقد قدمته.

---

(1) السيرافي: (قد قدمنا أن الفائدة...)

(2) قال السيرافي: «أعلم أن أحدا له مذهبان في الكلام: أحدهما أن يكون في معنى واحد، فأكثر ما يكون ذلك في العدد نحو: أحد وعشرون... وثانيهما أن يكون في غير الإيجاب بمعنى العموم، فتضعه في النفي والاستفهام وتنفي به ما يعقل نفيا عاما فتقول: ما بالدار أحد،نافيا للرجال والنساء والصبيان... وكان أبو العباس المبرد يجيز وقوع أحد في كل موضع يصح أن يكون فيه الواحد بمعنى الجماعة نفيا كان أو استفهاما أو إيجابا...» شرح السيرافي 2 345 بتصرف.

(3) قال البغدادي: «وسيبويه يسمّى الظرف الواقع خبرا مستقرا لأنه يقدر باستقر، وإن لم يكن خبرا أسماه لغوا» الخزانة 9 273.

(4) الآية 4، من سورة الإخلاص 112.
قال الشيخ مكي: «أحد» اسم كان و«كفوا» خبر كان و«له» ملغى، وقيل «له» الخبر. وهو قياس قول سيبويه لأنه يقبح عنده إلغاء الظرف إذا تقدم، وخالفه المبرد وأجازه على غير قبح واستشهد بالآية، ولا شاهد للمبرد في الآية. لأنه يمكن أن يكون «كفو» حالا من «أحد» مقدما، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال كما قالوا: وقع أمر فجأة». مشكل إعراب القرآن 2 510 وينظر معاني القرآن 3 299، إملاء ما من به الرحمن 297.



فإن قال قائل: فقد اختار سيبويه أن لا يقدم الظرف إذا لم يكن خبرا، وكتاب الله أولى بأفصح اللغات.

قيل له: قوله «له» وإن لم يكن خبرا، فإنّ سقوطه يُبْطِل معنى الكلام، فلما كانت كذلك، صارت بمعنى الخبر الذي لا يُسْتَغْنَى عنه وإن لم تكن خبرا.

قال: «وأَهْلُ الجَفَاءِ يَقُولُونَ ﴿وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ﴾»

يعني الأعراب الذين لا يعلمون كيف هو في المصحف لقوة التأخير في أنفسهم إذا لم يكن خبرا.

قال الشاعر[1]:

81- لَتَقْرُبِنَّ قَرَباً جُلْذِيَّا ما دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيَّا

فقد دَنَا اللَّيْلُ فَهيَّا هيَّا[2]

الشاهد في أنّه قدم فيهن (على)[3] فصيل، وجعله لغواً. وممّا سَوَّغ التقديم (أنّك لو حذفت)[4] /46/ فيهن انقلب المعنى إلى معنى الأبد.

وقوله: لَتَقْرُبَنَّ أي: لَتَرِدِنَّ. والقَرَبُ: الوُرُودُ. والجُلْذِيّ: يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون نعتا «لِقَرَبَا»[5] ومعناه شديدا.

ويحتمل أن يكون اسمُ ناقته: جُلْذِيَّة، فرخم.

---

(1) هو ابن ميادة: الرماح بن أبرد.

(2) الكتاب وشرح الأعلم (1 27 - 28) من غير نسبة وبهما (دجا الليل). نوادر أبي زيد 194، المقتضب 4 94. شرح السيرافي 2 355، شرح ابن السيرافي 1 266. شرح المفصل 4 33، الخزانة 9 272. اللسان (جلذ) 3 481 (هيا) 15 376. قال الأعلم: «وهيا هيا كلمة استحثاث، وهي مكسورة الاول، وقد حكيت بالفتح».

(3) زيادة من شرح السيرافي.

(4) مطموس في الأصل: صوابه من شرح الأعلم.

(5) في الأصل: (لقرب) وصوابه من شرح السيرافي



هذَا بابُ (مَا أُجْرِي) مُجْرَى لَيْسَ في بَعْضِ المَوَاضِعِ[1] بِلُغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ[2]... وذَلِكَ الحَرْفُ "مَا".

اعلم أنّ «ما» حرف نفي يليه الاسم والفعل. وقد كان من حكمه أن لا يعملَ شيئا في واحد منهما مثل ألف الاستفهام، و«هل». غير أنّ أهل الحجاز حملوا «ما» على «ليس» فأعملوها عملها، وهي مع ذلك عندهم أضعف من «ليس»، لأن «ليس» فعل و«ما» حرف، ولذلك لم يجروها مجرى «ليس» في كل المواضع.

وجعل سيبويه شذوذها عن بابها وخروجها إلى باب «ليس» بمنزلة «لات»[3]، إلاّ أنه جعلها أقوى من لات: للزومها العمل في الحين خاصة.

وعملها في الحين على وجهين:

- أَجْوَدُهُما: أن تنصب الحين بعدها على الخبر وتضمر اسمها فيها.

- والوجه الثاني: أن ترفع الحين بعدها وتحذف الخبر، والتاء في لاَتَ زائدة كما زيدت في «ثم» إذ قالوا: «ثمت»، وهي تاء التأنيث.

وزيدت لأحد وجهين:

إمّا أن يكونوا زادوها على معنى الكلمة، لأن «لا» كلمة و«ثم» كلمة.

وإمَّا أن يكونوا زادوها للمبالغة في معناها من نفي وغيره، كما قالوا عَلاَمَة ورِوَايَة. وتقديرها إذا حذفت اسمها: لات الحينُ حينَ مناصٍ.

وإذا حذفت الخبر: لاَتَ حِينُ مَنَاصٍ لَكَ.

---

(1) الكتاب 1 28. شرح السيرافي 2 356.

(2) بعده في الكتاب (ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف ما).

(3) قال سيبويه: «وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها. كما شبهوا بها لات في بعض المواضع وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين لانه مفعول به. ولم تمكن تمكنها ولم يستعملوها إلا مضمرا فيها...» 1 28.



قوله: «تُضْمِرُ فيهَا مَرْفُوعاً».

يعني: تضمر في الجملة بعد «لاتَ» في قلبك الحين غير مستكن في «لاتَ»، لأن «لاتَ» حرف. وإنما يستكن الضمير في الفعل لقوته.

قال الأخفش: «لات لا تعمل شيئا في القياس لأنها ليست بفعل»[1] فنَصْبُ «حين» بعد «لات» عند الأخفش بإضمار فعل، كأنه قال: لا أَرَى حِينَ كَذَا، والرفع بالابتداء وإضمار الخبر.

وقال المحتجُّ عن سيبويه: ليس كون «لات» حرفا بِمَانِعِهَا أن تعمل عمل «ليس» تشبيها بها كما عملت «ما» في لغة أهل الحجاز.

قوله: «كَمَا أَنَّ التَّاءَ لاَ تَجُرُّ في القَسَمِ وغَيْرِهِ[2] إلاَّ فِي اللَّهِ إذَا قُلْتَ: تَاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ».

يعني أن التاء لا تدخل إلاّ في قولك: تاللَّهِ، لا تقول: تَالرَّحْمَنِ. ولا تدخل في غير القسم.

فهذا معنى قوله: «وَغَيْرِهِ».

ولدخول التاء على اسم الله عز وجل ـ خاصة ـ احتجاج ستراه في موضعه إن شاء الله.

قال سيبويه: «وَزَعمُوا أَنَّ بَعْضَهُم قَالَ: وَهُوَ الفَرَزْدَقُ:

---

(1) انظر رأي الأخفش شرح السيرافي 2/365.
وقال أبو نصر القرطبي رادا على الأخفش:
وقول الأخفش في لات أنها لا تعمل شيئا في القياس غلط لأنه إذا نصب فلابد من ناصب، والحين المضمر عنده مبتدأ والتقدير على قوله: لات الحينُ في حين مناص، وهذا محال ويجيز على هذا: الحين حين مناص، واليوم يوم خروج». شرح عيون الكتاب 54.

(2) في الكتاب: «ولا في غيره».



82ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُم   إِذْ هُمْ قَرَيْشٌ وإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ»[1]

حكى سيبويه أنّ بعض الناس نصب «مثلَهم» وجعله على وجه الخبر في هذا البيت ثم استبعده[2].

وقد رُدَّ هذا التأويل على سيبويه[3]، فقيل له: قد علِمنا أن الفرزدق من بني تميم، وهم يرفعون الخبر مُؤخَّراً، فكيف ينصبونه مقدما؟

---

(1) ديوان الفرزدق 1/223، الكتاب وشرح الأعلم 1/29، المقتضب 4/191 - 192) إعراب القرآن للزجاج 3/793، مجالس العلماء 89، شرح النحاس 77، شرح السيرافي 2/370، المسائل البغداديات 285 شرح ابن السيرافي 1/162، شرح عيون الكتاب 55، المقتصد 1/433، الجنى الداني (189 - 324 446) مغني اللبيب (1/114 - 475 - 2/671 - 783)، شرح شواهده (1/237 - 2/782) الهمع (1/124 219)، الاقتراح 43، حاشية الصبان 1/230، الخزانة 4/133.

قال الأعلم: «استشهد به على تقديم خبر ما منصوبا، والفرزدق تميمي يرفعه مؤخرا، فكيف إذا تقد، وقد رد سيبويه حمله على هذا، وخرّج للنصب وجهان اضربتُ عنهما لتبييني لهم في كتاب النكت»

(2) قال سيبويه بعد إنشاد البيت «وهذا لا يكاد يُعرف» 1/29.

(3) من المسائل التي تناولها المبرد في نقده لقضايا الكتاب، قال:

«فالرفع الوجه، وقد نصب بعض النحويين وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بين... حواشي المقتضب 4/191.

وقال أبو علي: «وكان أبو العباس يذهب في هذا إلى أن القائل له لما استعار لغة غيره لم يدر كيف استعمالهم لها فقدر أنهم يجرونها مجرى ليس في جميع أحوالها. فغلط، وهذا قول قريب، وكيف كان الأمر وهو نادر قليل» المسائل البغداديات 286

قال الأعلم: «والذي حمله عليه سيبويه أصحّ عندي وإن كان الفرزدق تميميا لأنه أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك، فلا يبالي إفساد اللفظ مع إصلاح المعنى وتحصينه، وذلك أنه لو قال: وإذ ما مثلهم بشر بالرفع لجاز أن يتوهم أنه من باب ما مثلك أحد إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة، فإذا قال: ما مثلهم بشر بالنصب لم يتوهم ذلك وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم فتأمله تجده صحيحا، والشعر موضع ضرورة...» 1/29.

وقال ابن ولاد رادا زعم المبرد: «وليس هنا موضع ضرورة ولا حجة فيه على سيبويه إنما هي رواية عن العرب، والحجة في مثل هذا عن العرب أن يقول لهم: لم أعربتم الكلام على هذا من غير ضرورة لحقتكم؟ أو يكذب سيبويه في روايته...

فأما قوله (والفرزدق لغته رفع الخبر مؤخرا فكيف ينصب مقدما؟

فليس ذلك بحجة لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه ع مذاهبها في ما يوافق لغة الشاعر ويخالفها ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد».

الانتصار 18.

وانظر حواشي المقتضب 4/191.

شرح السيرافي 2/371، شرح عيون الكتاب 55، الخزانة 4/135.



فقال المحتج عن سيبويه: يجوز أن يكون الفرزدق سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخرا. وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير، لأنه/ 47/ يرفع مقدما ومؤخرا. فاستعمل لغتهم وأخطأ.

وفي نصب «مثلهم» وجهان آخران:

- أحدهما: أن يكون منصوبا على الحال كقولك: في الدار قاعداً رجلٌ[1].

والثاني: أن يكون «مثلهم» منصوبا على الظرف[2]، كأنه قال: وإذ ما في مثل حالهم وفي مكانهم من رفعة «بشر»، كما تقول: ما فوقهم بشر، أي: فوق منزلتهم بشر، وإذا ما دونهم على الظرف[3].

قال سيبويه: «ولَيْسَ قَوْلُهُم: لاَ يَكُونُ فِي «مَا» إلاَّ الرَّفْعُ بشيءٍ، لأَنَّهُم يَحْتَجُّونَ بأَنَّكَ لاَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ: وَلاَ لَيْسَ وَلاَ مَا»[4].

يعني بذلك: أنّ قوما من النحويين يَزْعمُون أنه لا يجوز: ليس ذاهباً ولاَ مَعْنٌ مُنْطَلِقاً. وكذلك في «ما»، وذلك أنه لا يصح عندهم عطف الثاني على الأول إلا بتقدير إعادة العامل بعد حرف العطف، كقولك: قام زيدٌ وعمرٌو. والتقدير عندهم: وقامَ عمرٌو فلا يجيزون: ما زيدٌ ذاهباً ولا عمرٌو منطلقاً، لأنه لا يصلح إعادة العامل وهو «ما»، لا تقول: وَلاَ مَا عَمْرٌو مُطلقًا.

---

(1) وهو ما ذهب إليه المازني، قال ابن ولاد: «وأما قول أبي عثمان: أنه على الحال المقدمة على النكرة، فلا يجوز. والذي ذهب إليه شر مما ذهب عنه لأنه ليس بجائز عند النحويين قائما رجل على إضمار الخبر. ولأن يكون الخبر منصوبا مقدما كما كان مؤخرا أقرب إلى الجواز على ضعفهما قال المازني: لأنه أتى بحال، ولم يأت بعامل فيها، وأتى بمبتدأ ولم يأت له بخبر، وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه، ولا دلالة فيه على المحذوف، وهذا لا يجوز لأن فيه التباسا» الانتصار 18، عن حواشي المتقضب 4/ 191.

(2) قال البغدادي: «وانتصاب مثلهم عند الكوفيين على الظرف أي: في مثل حالهم. وفي مثل مكانهم في الرفعة.. ثم أنيبت الصفة عن الموصوف والمضاف إليه عن المضاف.

وقال: وبقي تخريج آخر لم يذكره الشارح المحقق وهو أن مثلهم خبر ما التميمية لكن بُني مثل على الفتح لإضافته إلى مبني، فإن المضاف إذا كان مبهما كغير ومثل ودون. وأضيف إلى مبني كقوله تعالى ﴿**إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون**﴾ فيمن فتح مثل...» الخزانة 4/ 147.

(3) على هذه الصفحة هامش طويل مقداره نصف صفحة أو يزيد تتخلله خروم كثيرة لم أستطع تقديرها، لذا اكتفيت بالتنبيه عليه فقط.

(4) الكتاب 1/ 29.



ومذهب سيبويه: أن المعطوف لا يُقَدَّر له إعادة العامل[1]، بل يُجعل العامل الأول عاملا فيهما ويُجعل حرف العطف كالتثنية فيصير المعطوف والمعطوف عليه كالمثنى .ألا ترى أن قولنا: قَامَ الزَّيْدَانِ بمنزلة قَامَ زَيدٌ وزيدٌ، وقام زيدٌ وعمرٌو بمنزلة: قام الزَّيْدَانِ غير أنه لم يمكن تثنية زيد وعمرو بلفظ واحد فَفُصِلَ بينهما بالواو، وصارت الواو كالتثنية فيما اتفق لفظه.

ولو قدمت ذكرَ زيدٍ وعمروٍ، ثم كنيت عنهما، لم تحتج إلى عطف، وثنّيت كِنَايَتَهُما لاتِّفاقِ الكنايتين، وإن كان الاسمان مختلفين، فقلت: زيد وعمرو قاماً.

والذي منع من إعادة العامل في مسائل «ما» و«ليس» أنّك لا تجمع بين حرفي نفي، فلم يجز إعادة «ما» و«ليس» بعد «لا» ثم أراهم سيبويه المناقضة في ما أصَّلُوه،

فقال: «فأَنْتَ تَقُولُ: لَيْسَ زيدٌ ولاَ أَخُوهُ ذَاهِبَيْنِ».

يعني أنهم يعطفون «الأخ» على «زيد»، والعامل فيه «ليس»، ولا يحسن إعادة «ليس» فقد ناقض.

قوله: «وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: مَا زَيْدٌ ذاهباً وَلاَ كَرِيمٌ أَخُوهُ» إلى قوله: «حِينَ بَدَأْت بالاسْمِ»[2].

يعني أنّه يجوز أن تقول: ولا كريمٌ أخُوهُ، على أن تجعل «أخوه» مرفوعا بالابتداء لا «بكريم» وتجعل «كريما» مرفوعا بخبر الابتداء وإن كان متقدما.

ويكون التقدير: ولا أخوه كريم، كما قلت: ما زيدٌ ذاهباً ولا عمرٌو منطلقاً، ولا عمرٌو منطلقٌ إذا بدأت بالاسم قبل الخبر.

قوله «وتَقُولُ: مَا زيدٌ ذَاهِباً ولاَ مُحْسِنٌ زَيْداً»[3] إلى قوله: «واسْتُؤْنِفَ عَلَى حِيَالِهِ وحَيْثُ كانَ ضَعِيفاً»[4].

---

(1) وهو مذهب السيرافي، قال السيرافي «وأما الذي عندنا، فإن المعطوف لا يقدر له إعادة...» 2 375.

(2) تمام النص: «وإن شئت قلت: ما زيد ذاهباً ولا كريم أخوه، ابتدأته ولم تجعله على ما كما فعلت ذلك حين بدأت بالاسم» 1 30.

(3) في الأصل: «زيد».

(4) في الكتاب: (حيث كان هذا ضعيفا) من غير واو العطف. انظر النص 1 30.



اعلم أن الاسمَ الظاهرَ متى احْتِيج[1] إلى تكرير ذكره في جملة واحدة، كان الاختيار أن يُذكر ضميره، لأن ذلك أخف وأنفى للشبهة واللَّبس، كقولك: زيدٌ ضَرَبْتُهُ وإن أعدت ذكره مظهرا لجاز، ولم يكن وجه الكلام كقولك: زيدٌ ضربتُ زيداً.

وإذا أعدت ذكره في غير تلك الجملة حَسُن إعادة ظاهره كقولك: مررتُ بزيدٍ وزيدٌ رجلٌ صالحٌ. فإذا قلت: ما زيدٌ ذاهباً ولا مُحْسِنٌ زيدٌ، جاز الرفع والنصب. وإذا نصبت جعلت زيداً بمنزلة كنايته، فكأنك (قلت ما زيدٌ ذاهباً /48/ ولا)[2] محسنا هو، كما تقول: ولاَ مُحْسِناً أَبُوهُ.

وإذا رفعت جعلت «زيداً» كالأجنبي وابتدأته، وجعلت «محسناً» خبرا مقدما.

واختار سيبويه الرفع لأنّ العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلاّ أن تكون الجملة الثانية مُستَأنَفَةً، واستشهد سيبويه ـ لجواز[3] النصب وجعل الظاهر منزلة المضمر ـ بقول سَوَادَةَ بنِ عَدِيّ[4]:

83 ـ لاَ أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوتَ شَيْءٌ نَغَّصَ المَوْتُ ذَا الغِنَى والفَقِيرَا[5]

ويقول الجعدي:

84 ـ إذَا الوَحْشُ ضمَّ الوَحْشَ فِي ظُلُلاَتِها سَوَاقِطُ مِنْ حرّ وقَدْ كَانَ أَظْهَرَا[6]

---

(1) في الأصل: «احتج». وفي شرح السيرافي: احتيج.

(2) ما بين القوسين مطموس في الأصل. صوابه من شرح السيرافي.

(3) في الأصل: «بجواز».

(4) انظر ترجمته (جمهرة الأنساب 214، الخزانة 1/ 381) ولا يعد من الشعراء الفحول. وكان شاعرا فصيحا من شعراء الجاهلية وكان نصرانيا.
ونسبه الأعلم إلى أمية بن أبي الصلت أو لسوادة، ونسبه ابن السيرافي والبغدادي إلى عدي بن زيد أو ابنه سوادة، ولاصواب أنه لعدي وهو في دوانه.

(5) ديوان عدي 65، الكتاب وشرح الأعلم 1/30، إعراب القرآن 3/913، شرح النحاس 78، القطع والائتناف (125 - 218)، شرح السيرافي 2/383، شرح ابن السيرافي 1/125، الخصائص 3/53، ما يجوز للشاعر في الضرورة 96، مغني اللبيب 2/650، شرح شواهده 2/876، الخزانة (1/379 - 6/90).
قال الأعلم: «استشهد به على إعادة الظاهر مكان المضمر. وفيه قبح إذ كان تكريره في جملة واحدة لأنه يستغني بعضها عن بعض كالبيت فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة كقولك: زيد ضربت زيداً...»

(6) ديوان النابغة الجعدي 74، جمهرة أشعار العرب 618، الكتاب وشرح الأعلم 1/31، إعراب القرآن 3/913، شرح النحاس 78، شرح السيرافي 2/383، ما يجوز للشاعر في الضرورة 97، اللسان (سقط) 7/317.



وذلك أن قوله: لاَ أَرَى المَوْتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ.

الموت الأول: مفعول «لأرى»، و«يسبق[1] الموت شيء»: المفعول الثاني، وهما في جملة واحدة، فكان ينبغي أن يقول: «يَسبِقُه شيءٌ» فيضمر.

وقوله: «إِذَا الوَحْشُ ضمَّ الوَحْشَ».

الوحش الأول مرفوع بفعل مضمر هذا الظاهر تفسيره، كأنه قال: إذا ضمَّ الوَحْشَ ضَمَّهُ سَوَاقِطُ، فهما في جملة واحدة، لأن الأول لا يَستغني بنفسه، فكان ينبغي أن يضمر ولا يظهر.

ومعنى البيت: أن الوحش تفزع إلى مواضع الظل لشدة فَيْحِ الحر. وقوله: وقَدْ كَانَ أَظْهَرَا، يعني: نصف النهار. والظُّهْرُ والظَّهِيرَة بمعنى. والظُّلُلاَتُ جمع ظُلَلٍ. وظُلَلٍ: جمع ظَلِيلٍ.

وذهب أبو العباس إلى أن الموت والوحش جنسان[2]، فالإظهار والإضمار فيهما سواء، لأنهما جنسان، وقال: إنما كره: زيدٌ قَامَ زيدٌ، لئلاّ يُتوهّم أنّ الثاني خلاف الأول. وهذا لا يُتَوَهَّمُ في الاجناس.

واستشهد سيبويه - لاختيار الرفع فيما تقدم - بقول الفرزدق:

85 - لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلاَ مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ[3]

ومَعْنٌ الثاني هو الأول، بمنزلة قولك: ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ.

---

(1) في الأصل: «وليس»، وهو تحريف.

(2) لم يرد رأيه في الكامل ولا المتقضب. ونقله السيرافي 2/384.

(3) ديوان الفرزدق 1/384، الكتاب وشرح الأعلم 1/31، شرح النحاس 79، ذيل الأمالي 3/73، شرح السيرافي 2/385، شرح ابن السيرافي 1/190، ما يجوز للشاعر في الضرورة 97، الهمع 1/128، الخزانة 1/375.

الأعلم: «استشهد به على أن تكرير الاسم مظهرا في جملتين أحسن من تكريره في جملة واحدة... وعنى بالبيت معن بن زائدة الشيباني وهو أحد أجواد العرب».

والحقيقة أن بين الفرزدق و معن بن زائدة عشرات السنين، فهذا وهم منه لأن وفاة معن كانت 158 هـ ووفاة الفرزدق 110 هـ.

وذكر البغدادي أن معن المقصود رجل بدوي كان يبيع بالنسيئة ويُضرب به المثل في شدة التقاضي». حواشي شرح ابن السيرافي 1/190 والخزانة 1/376.



ومعنى البيت: أنه أخبر أنه لا يؤخر أحدا بدينه، يقال أنسأته: أي أخّرته. ومعنى مُتَيَسِّر، أي لا يتسهّل في معاملة.

قوله: «فإذَا قُلْتَ[1]: ما زيدٌ منطلقاً أبُو عمروٍ» إلى قوله: «لأنَّكَ لَمْ تَجْعَلْ لَهُ[2] سَبَباً»[3].

يعني أن «أبَا زيدٍ» إذا كانت كنيته: «أبا عمروٍ» لم يجز أن تقول: مازيدٌ منطلقاً أبُو عمروٍ، كما جاز منطلقاً أبُوه لأن في «أبوه» هاء تعود إلى زيد، ولا يشبه هذا قولك: ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ، لأن زيداً الثاني هو الأول، فكأنه ضمير، ولا يجوز أن يكون خبر الأول إلا ما كان فيه ضميره، أو كان الظاهر معاداً بِعَيْنِهِ.

وقوله: «لأنَّكَ لَمْ تعْرِفْهُ»

يعني أنك لم تعرف الأب بزيد، فتقول أبوه، أو أبُو زيدٍ.

«ولمْ تَذْكُرْ لَهُ إظْهَاراً ولاَ إضْمَاراً»[4].

يعني لم تذكر لزيد.

واستشهد سيبويه - على الرفع فيما كان الثاني فيه أجنبيا غريبا من الأول - بقول الأعْوَر الشني[5]:

86 - هَوِّنْ عليْكَ فإنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإِلَه مَقَاديرُهَا /49/
فَلَيْسَ بآتيكَ مَنْهِيُّهَا ولاَ قَاصرٌ عَنْكَ مَأمُورُهَا[6]

---

(1) في الكتاب: «وإن قلت». وما أثبته الأعلم موافق لما في الطبعة المحققة 1/63 والسيرافي.
(2) في الكتاب: «له فيه».
(3) تمام النص: «وإن قلت ما زيد منطلقا أبو عمرو وأبو عمرو أبوه، لم يجز لأنك لم تعرفه به ولم تذكر له إضمارا ولا إظهارا فيه، فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل له فيه سببا» 1/31.
(4) كذا في شرح السيرافي. وفي الكتاب (إضمارا ولا إظهارا).
(5) بشر بن منقذ من عبد القيس، شاعر محسن خبيث، كان مع علي رضي الله عنه يوم الجمل (الشعر والشعراء 2/643، المؤتلف 38، جمهرة الأنساب 299).
(6) من شواهد الكتاب وشرح الأعلم 1/31، المقتضب (4/196 - 200)، شرح النحاس 80، شرح السيرافي 2/387، شرح ابن السيرافي 1/238، مغني اللبيب 2/633، شرح شواهده (1/427 - 2/874).
قال الأعلم: «استشهد بالبيت الأخير من البيتين على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر ليس وإن كان الآخر أجنبيا. لأن ليس تعمل في الخبر مقدما ومؤخرا لقوتها، وذكر أن الجر عائد في البيت =



قوله: «منهيها»: اسم ليس، والضمير (الذي فيها)[1] ضمير «الأمور»، فكأنه قال: ليس يأتيك منهى الأمور. وخبر «ليس» قوله «بآتيك». وقوله: «ولا قاصر عنك مأمورها». «مأمور» مضاف إلى الأمور إلى اسم «ليس» فهو أجنبي منه.

(فإن)[2] قال قائل: لِمَ استشهد سيبويه بهذا الإبطال النصب في ما كان أجنبيا في باب «ما»، والنصب في البيت جائز لأنه ليس يقدم خبرها على اسمها؟

ففي ذلك جوابان:

- أحدهما: أنه أنشد البيت ليرينا كيف حكم «ما» لو كانت مكان ليس في البيت الذي أنشده، وهو يُحكى عن أبي العباس[3].

- والجواب الثاني[4]: أنه أنشد البيت ليرينا أن الجملة الثانية غريبة من الجملة الأولى لَمّا لم يكن الضمير الذي في الجملة الثانية ضمير الاسم الأول، وإنما هو ضمير ما أضيف إليه كما كان ذلك في المسألة الأولى.

قوله: «وَجَرَّهُ[5] قَوْمٌ» إلى قوله: «فَهُوَ بَعْضُهَا»[6].

= على أن يجعل الآخر من سبب الأول لأنه أخبر أولا عن المنهى فقال ليس باتيك منهيها ثم أخبر آخرا عن المأمور...».

قال السيوطي في شرح شواهد المغني»، في: ولا قاصراً عنك مأمورها»

ثلاثة أوجه:

أحدها: أن كون مأمورها مبتدأ وقاصر خبره...

الثاني: أن تنصب قاصرا وتعطف على محل يأتيك...

الثالث: أن تجر قاصرا أوتعطفه على آتيك...»

شرح شواهد المغني 1/427. بتصرف.

(1) مطموس في الأصل. صوابه من شرح السيرافي.

(2) مطموس في الأصل.

(3) قال المبرد: «فإن هذا البيت إنما جاء في ليس، ولس تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء، ولكنا نشرحه على ما يصلح مثله في «ما» ويمتنع» المقتضب 4/195. وانظر رأيه في شرح السيرافي 2/389.

(4) قال السيرافي: «والجواب الثاني وهو أرضاهما عندي...» 2/389.

(5) في الكتاب (وقد جره). وما ذكره الأعلم موافق لما في الكتاب، الطبعة المحققة 1/64. ولما في شرح السيرافي.

(6) نص الكتاب بتمامه: «وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهى، والمنهى هو المأمور لأنه من الأمور وهو بعضها» (1/31 - 32).



اعلم أن سيبويه لا يجيز: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرٌو، ويجيز: (ليسَ زيدٌ بقاعدٍ)[1] ولا قائمٍ أبُوهُ.

وأمّا إبطاله: ولا قاعدٌ عمرٌو، فلأنه لا يرى العطف على عاملين، ومتى أجازه عطف على عاملين، ومعنى ذلك أنك إذا قلت: ليس زيدٌ بقاعدٍ، فزيدٌ مرتفع بليس وقاعدٍ مجرور بالباء، وليس والباء عاملان.

فإذا قلت: ولا قَائمٍ عمرو، عطفت قائما على قاعد وعطفت عمرا على اسم ليس، فقد عطفت على شيئين مختلفين.

ومثْلُ ذلك في الفاسد: «قَامَ زيدٌ في الدَّارِ والقَصْرِ عمرٌو» والذي أبطل العطف على عاملَين، أن حرف العطف يقوم مقام العامل، ويُغني عن إعادته.

فلمّا كان حرف لعطف كالعامل، والعامل لا يعمل رفعاً وجراً، لم يجز أن يعطف بحرف واحد على عاملين، فإن أعدت أحد العاملين مع حرف العطف جاز، لأنَّ العطف حينئذ على عامل واحد.

وقد أجاز الأخفش وغيره من البصريين العطف على عاملين[2] واحتج الأخفش بقول الله تعالى: ﴿**إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ. وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾.[3]

ولا حجة للأخفش في الآية، لأن أحد العاملين، وهو «في» قد أعيد مع حرف العطف. وقد بيّنا ذلك.

واحتج أيضا بقول الله عز واجل: ﴿**لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[4]، فقال: فعطف على خبر إن وعلى اللام.

---

(1) زيادة من شرح السيرافي 2/389.

(2) قال أبو نصر القرطبي: «وقال الأخفش: «العطف على عاملين جائز» يتسحيل من الوجه الذي أشار إليه سيبويه. ولم يكشفه حين علم أنه لا يشكل على أهل النظر، والذي أشار إليه بيّن، وذلك أنك إذا قلت: ليس زيد بمنطلق ولا قاعد عمرو» وأنت ترى أن عمرا معطوف على ليس، وقاعد على الباء في منطلق فقد أحلت...» شرح عيون الكتاب 56.

وقال ابن يعيش: «وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك وما كان مثله على العطف على عاملين وهو رأي الكوفيين...» شرح المفصل 3/28.

وانظر المقتضب 4/194، شرح السيرافي 2/390.

(3) الآية 3 - 4 من سورة الجاثية 45، وانظر معاني القرآن 3/45، مشكل إعراب القرآن 2/293.

(4) من الآية 24 من سورة سبأ 34، وانظر معاني القرآن 2/362 - مشكل إعراب القرآن 2/209.



وهذا لا حجة له فيه، لأن قوله ﴿أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ليس فيه معمول «إن» فيكون عطفا على «إن» واللام في قوله ﴿لَعَلَى هُدًى﴾ غير عاملة.

فاحتجاجه بهذا بعيد

قال أبو العباس: غلط أبو الحسن في الآيتين جميعا[1]، في أنهما عطفٌ على عاملين، ولكن ذلك في قراءة من قرأ: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[1]، ثم قرأ «آياتٍ» فجره، فقد عطف على عاملين، ومذهبه إبطال العطف على عاملين. فلم يجز نصب الآيات ورفعها ليتخلص من /50/ العطف على عاملين فلزمه في الرفع مثل ما فرَّ منه، وذلك أنه جر ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[2] (بالعطف على المجور «بفي» ورفع «الآيات»، فلا يخلو في رفعها من وجهين:

- إمّا أن يكون عطفها على موضع «إن» وموضعها الابتداء، فيكون قد عطف على عاملين، وهما الابتداء وحرف الجر.

---

(1) قال المبرد: «.. وأما الخفض فيمتنع لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين وهما الباء. وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه. وقد قرأ بعض القراء (واختلاف الليل والنهار. آيات لقوم يعقلون) فعطف على «إن» على «في» وهذا عندنا غير جائز» المقتضب 4 195. وانظر ص 200 من نفس الجزء. وقد كرر الحديث عن هذه الآية في موضعين من الكامل:

قال: «وقد قرأ بعض القراء ﴿واختلاف الليل..﴾ وليس بجائز عندنا». 1 287

وقال: معلقا على قوله (بالكلب خيرا والحماة شرا).

«كلام معيب عند النحويين وبعضهم لا يجيزه، وذلك لأنع عطف على عاملين على الباء وعلى الفعل، وكان أبو الحسن الأخفش يراه ويقرأ (واختلاف الليل والنهار...) 3 99. وانظر شرح السيرافي 2 398.

- وقال مكي بن أبي طالب: «من قرأ آيات في الموضعين بكسر التاء عطفه على لفظ اسم إن في قوله تعالى ﴿إن في السموات والأرض لآيات﴾، وتقدر حذف في من قوله تعالى ﴿واختلاف الليل والنهار﴾ أي: وفي اختلاف الليل والنهار فتحذف «في» لتقدم ذكرها في قوله ﴿ إن في السموات والأرض﴾ وفي قوله ﴿وفي خلقكم﴾ فلما تقدمت ذكرها في قوله ﴿إن في السموات والأرض﴾ وفي قوله ﴿وفي خلقكم﴾ فلما تقدمت مرتين حذفها مع الثالث لتقدم ذكرها. فبهذا يصح النصب في آيات الآخرة، وإن لم تقدر هذا الحذف كنت قد عطفت على عاملين مختلفين وذلك لا يجوز عند البصريين. والعاملان هما: إن الناصبة وفي الخافضة، فتعطف بالواو على عاملين مختلفي الإعراب. ناصب وخافض فإذا قدرت حذف في لتقدم ذكرها، لم يبق إلا أن تعطف على عامل واحد، وذلك حسن» مشكل إعراب القرآن 2 293

(2) من الآية 5. من سورة الجاثية 45.



ـ وإمّا أن يستأنف الآيات، ويعطف جملة على جملة فيلزمه أن يعيد حرف الجر في الجملة المستأنفة، ألا ترى أنك لا تقول: «الدار عمرو» على معنى: فِي الدَّارِ عمرٌو.

وأجاز سيبويه الجر في قوله: «وَلاَ قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُها»[1] وذلك أنه جعل منهَى الأمور بمنزلة الأمور، إذ كان البعض قد يجوز أن يجري مجرى ما أضيف إليه، فجعل منهى الأمور إذا كان بعضها بمنزلة الأمور كأنه قال: وليس يأتيك الأمور ولا قاصر عنك مأمورها.

واستشهد على جعله منهيّ الأمور كالأمور بقوله:

78 ـ إذاَ بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الأَيْتَامَ فَقْدَ أَبِي اليَتِيمِ

وقد مرّ البيت قبل هذا[2].

قال سيبويه: «لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا رَدُّهَا وَلاَ مُسْتَنْكَرٌ»[3]

أي: يكون الرفع والنصب في «مستنكر» مثلهما في «ولا قاصراً»

وأما الخفض على مذهب سيبويه، فعلى تأويل أن يجعل الثاني من سبب الأول.

قوله: «لَنَا رَدُّهَا» يريد: ردها، أي: رد الخيل.

فإذا قال: ليس بمعروف لنا رد الخيل، جاز أن يجعل رد الخيل بمنزلة: الخيل، فكأنه قال: ليس بمعروفة لنا الخيل صِحَاحاً ولا مستنكر عَقْرُها.

---

(1) انظر الشاهد رقم 86، ص 168.

(2) النكت 152، بنفس الرقم.

(3) قال سيبويه هذا الكلام تعليقا على قول النابغة الجعدي:

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا

والبيت في ديوان النابغة 50، الكتاب وشرح الأعلم 1 32، المقتضب 4 194، شرح النحاس 79، شرح ابن السيرافي 1 241، شرح عيون الكتاب 57، الخزانة 3 169.

لم يشرحه الأعلم في النكت واكتفى بما ذكره هنا.

وانظر شرح السيرافي 2 396.



قول سيبويه رحمه الله فسره شارح الكتاب[1].

والقول عندي أن مذهب سيبويه ومذهب من اتبعه عليه فاسد مختل[2]، لأن المأمور ضد المنهي، فلا يصح تبَعُّضُه منه، وكذلك العَقْرُ لا يصحُّ وقوعه «بالرد» بوجه من الوجوه، وأن الآخر في البيت أجنبي عن الأول. وأن «غير» خبر الآخر جائز على رواية سيبويه رحمه الله على تقدير حذف حرف الجر من الجملة الأخيرة لدلالة الباء في الجملة الأولى عليه حملا على قول العرب: «مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةً»[3]، و«ما مثلُ زيدٍ يقول ذَلكَ وَلاَ أَخِيهِ يَكْرَهُهُ»، فيجوز على هذا: ليس بقائمٍ زيدٌ وَلاَ خَارِجٍ عَمْرٌو» يريد: ولا بخارج فإن قلت: «ليس زيدٌ بقائم ولا خارجٌ عمرٌو» لم يجز.

والفرق بين الجملتين أن قولك: «ليس بقَائِم زيدٌ ولا خارج عمرٌو» جارٍ على رتبته من تقديم المجرور الذي هو الخبر على المرفوع المخبر عنه، فوقع المجرور الآخر متصلا بحرف يعطف لفظا ومعنى يحسن حذفه لقيام حرف العطف عليه. فإن قلت: «ليس بِقَائِمٍ عمرٌو، بطل الجر لأنك أَخَّرتَ المجرور في الجملة الأولى، فوجب أن تقدره مؤخرا في الجملة الثانية لاستواء أجزاء الكلام، فكما لا يجوز: «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا عمرٌو خارجٍ»، حتى تقول: ولا عمرٌو بِخَارِج، لا يجوز: ولا خارجٍ عمرٌو حتى تقول: ولا بِخَارِجٍ عمْرٌو.

ونظير هذا في كلام العرب كثير، وعليه مخرج الآية في قوله عز وجل: ﴿**واخْتِلاَفِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ...آيَاتٌ**﴾[4].

---

(1) ما يتعلق بالشاهد 86، انظر شرح السيرافي 2/396 وما بعدها. والسيرافي هو المقصود بشارح الكتاب.

(2) قال الأعلم: «فقد بطل مذهب سيبويه وصح التأويل الذي ذكرنا في البيتين مع السماع من العرب ووجوده في القرآن والشعر...»
انظر هامش الكتاب 1/32.

(3) مجمع الأمثال 2/281، قال المؤلف (يضرب في موضع التهمة).
وانظر الكتاب 1/33، شرح السيرافي 2/399، شرح عيون الكتاب 57، شرح المفصل 3/28.

(4) الآية 4 من سورة الجاثية 45 وتمامها ﴿**واختلاف الليل والنهار، وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها، وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون**﴾.
قال الأعلم: في شرح شواهد الكتاب 1/32: «ولا يلتفت إلى ما تأوله النحويون في الآية مما ذكرناه في كتاب النكت عنهم...»



وآيات إِنَّمَا هُوَ ( ) لاتصال المحذوف بحرف العطف، وتقدمه لفظا ومعنى كما تقدم في الآية.

وأما قوله تعالى: ﴿**وَالذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ**﴾[1] أراد: وللذين فحذف حرف الجر، فهو كقولك: في الدار زيد والحجرة عمرو

فهذا بيّن لا اعتراض فيه. فقد تبيّن أن مخرج البيتين اللذين أنشد سيبويه على هذا فاعلمه إن شاء الله.

وتقول (مَا كُلُّ سَوْدَاءَ ثمرةً ولاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةٌ)، وإن شئت أظهرت "كلا" فقلت: ولا كل بيضاء.

واحتج بعض النحويين (بأن هذا عطف على عاملين[2] وذلك أن بيضاء جر عطفا على سوداء، والعامل فيها «كل» وشحمة منصوبة على خبر «ما».

وجعله سيبويه على غير ذلك (وتأوله تأويلا)[2] أخرجه عما قاله القائل، فقال: بيضاء مجرورة «بكل»[3] أخرى محذوفة مقدرة بعد «لا»، وليست بمعطوفة على «سوداء» فلم يحصل[4] العطف على عاملين.

قال أبو دؤاد :

87 ـ أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْـرَءاً   وَنَـارٍ تُوَقَّدُ بِاللَّيْـلِ نَـارَا[5]

---

(1) من الآية 27 من سورة يونس 10، وانظر معاني القرآن 1 461.
قال الفراء: «رفعت الجزاء باضمار لهم كأنك قلت: فلهم جزاء السيئة بمثلها».

(2) مطموس في الأصل. صوابه من شرح السيرافي.

(3) هذا كلام السيرافي، ولفظ سيبويه: «وبيضاء في موضع جر كأنك أظهرت كل، فقلت ولا كل بيضاء» 1 33.

(4) في الأصل: يجعل». وصوابه من شرح السيرافي.

(5) ديوان أبي دؤاد 253، الأصمعيات 191، الكتاب وشرح الأعلم 1 33، الكامل 1 287، وأنشده لعدي بن زيد، إعراب القرآن 1 70، شرح النحاس 81، شرح السيرافي 2 400، شرح عيون الكتاب 58، مشكل إعراب القرآن 2 294، شرح المفصل 3 26، مغني اللبيب 1 382، شرح شواهده 2 700، الهمع 2 57.



أراد: وكل نار توقد، فاستغنى عن (تثنية)[1] كل بذكره إياه في أول الكلام ولقلة (التباسه على المخاطب)[2]، وجعله سيبويه بمنزلة قولك: «مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ ولاَ أَخِيهِ».

فهذا يحتمل أن يكون مثل مقدراً بعد «لا» ويجوز أن (لا يكون)[2] مقدرا، ويكون مثل (الأول فاعلا في)[3] الاسمين، وإن شئت قلت: ولا مثل أخيه.

فإن قلت: «مَا مِثْلُ عبدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ ولاَ أَخِيهِ يَكْرَهُهُ»

فهذا لا محالة تقدر فيه مثل (بعد «لا»)[2]، فلما جاز حذف «مثل» بعد الثاني - اكتفاءً[4] في هذه المسألة - جاز في التي قبلها.

ومثل هذه المسألة: «مَا مِثْلُ أَخِيكَ ولاَ أَبِيكَ يَقُولاَنِ ذَاكَ» فلابد من تقديره «مثل» لأنه لو كان «أبيك» معطوفا على «أخيك»، والعامل مثل الأول،، ما جاز أن يُثَنَّى يقولان، فلما ثنَّاه علمنا أن تقديره: ما مثل أخيك ولا مثل أبيك يقولان ذلاك، و«مثل» الأول غير الثاني.

وهذا كله يؤكد ما ذكرناه في البيتين إن شاء الله تعالى.

---

(1) زيادة من شرح السيرافي.

(2) مطموس في الأصل. صوابه من شرح السيرافي

(3) مطموس في الأصل. وهو من تقدير المحقق، وفي شرح السيرافي: و«يكون الأخ معطوفا على عبد الله والفاعل فيهما مثل الأول...» 2: 440.

(4) في الأصل: «اكتفى». وصوابه من شرح السيرافي.



بابُ مَا يُجْرَى[1] على المَوْضِعِ لاَ عَلَى الاسْمِ الذِي قَبْلَهُ[2]

اعلم أنّك إذا قلت: ليس زيد بِجَبَانٍ ولا بَخِيلاً، جازَ النصب في بخيل والجر، غير أن الجر أجود،لأن معناهما واحد، ولفظ الآخر مطابق للفظ الأول، فإذا تطابق اللفظان مع تساوي المعنيين كان أفصح من تخالف اللفظين، والعرب تختار ذلك (وتحرص)[3] عليه (و) تختار حمل الشيء على ما يجاوره حتى قالوا: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِيبٍ)[4]، فجروا «خَرِباً» وهو نعت للحجر لمجاورة الضب.

فلمّا كان هذا من كلامهم في مالا يصح (معناه)[3] جائزاً كان فيما يصح معناه كاللازم، فلهذا كان الاختيار حملَ «بخيلٍ» على «جبانٍ» لقُربِهِ منه، وبُعدِهِ عن «ما» و«ليس» مع صحة المعنى.

وأنشد لعُقَيْبَةَ الأسدي[5]:

88 ـ مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأَسْجِـحْ فَلَسْنَـا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيـدَا[6]

فحمله على موضع الباء لو لم تكن.

وهذا البيت يُروى مع أبيات سواه على الجر منها:

أَكَلْتُم أَرْضَنَا فَجَـرَّدْتُمُـوهَـا فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيـدِ[7]

---

(1) في الكتاب: «ما تجريه»، وما ذكره الأعلم موافق لما في الكتاب. الطبعة المحققة 1/66.

(2) الكتاب 1/33، شرح السيرافي 2/402.

(3) مطموس في الأصل. صوابه من شرح السيرافي.

(4) الكتاب 1/34.

(5) هو عقيبة بن هبيرة من بني أسد، شاعر جاهلي إسلامي قتل 50 هـ. (الخزانة 2/260)، ويروى لعبد اله بن الزبير الأسدي (شرح ابن السيرافي).

(6) الكتاب وشرح الأعلم (1/34 - 352)، معاني القرآن 2/347، المقتضب (2/337 - 3/281 - 4/112 - 371)، الإنصاف 1/332، شرح النحاس (57 - 252) القطع و الإئتلاف 151، أمالي القالي 1/36، شرح السيرافي 2/403، شرح ابن السيرافي (1/22 - 300) شرح عيون الكتاب 60، الإنصاف 1/332، شرح المفصل (2/109 - 4/9) مغني اللبيب 2/621، شرح شواهده 2/870، الخزانة 2/260. الأعلم: «استشهد به على جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه لأن معنى لسنا بالجبال ولسنا الجبال واحد».

(7) شرح الأعلم 1/34، شرح عيون الكتاب 60، الخزانة 2/260، شرح السيرافي 2/403.



وخالف سيبويه في هذا جماعةٌ من أهل اللغة فقالوا :

الرواية ولا الحديد[1] عطفا على اللفظ، واستدلوا على ذلك بالبيت الذي ذكرناه وغيره.

والحجة لسيبويه أنه لا يدفع عن الثقة والصدق، فيجوز أن يكون الذي أنشده إياه نقل هذا إلى النصب، ويجوز أن يكون من قصيدة منصوبة)[2].

وأكثر أحواله أن يكون أراد أن يريك أنه جائز عنده وعند جميع النحويين.

ومعنى أَسْجِحْ: سَهِّل وارفق.

قال : «**وَمِثْلُ ذَلكَ قَوْلُ لَبيد** :

89 - فإنْ لَمْ تَجِدْ منْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِداً وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَـوَاذِلُ[3]

وكان الوجه دُونِ مَعَدٍّ» عطفا على «من» ولكنه نصبه على الموضع،

ومعنى وَزَعَه : كَفَّه. يقول : انتَسِبْ إلى آخر أجدادك، فإن لم تجد بينك وبينهم أبا إلا ميتا فلتزعك العواذل على ما أنت عليه من الزهد في الدنيا، ولتتبع هواهُنّ وهذا منه على طريق الوعيد لنفسه، أي : لا ينبغي لك أن تطيعهن.

---

(1) نسب البغدادي هذا الرد إلى أبي العباس المبرد، الخزانة 2 260. والبيت وارد في المقتضب في مواضع أربعة بالنصب (2 337 - 3 281 - 4 122 - 371).

- وقال أبو هلال العسكري في التصحيف والتحريف: «ومما غلط فيه النحويون من الشعر وردوه موافقا لما أرادوه، ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض وقد غلط لأن هذه القصيدة مشهورة وهي مخفوضة كلها» عن الخزانة.

- وقال ابن السيرافي: «إن بعض من تدأب بالنظر في أبيات من الشعر أنكر استشهاد سيبويه بهذا البيت، وقال البيت مجرور ومعه أبيات مجرورة».

شرحه 1 301.

- وقال الأعلم : «وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله ورواه عن العرب، ويجوز أن كون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة أو يكون الذي أنشده رده إلي لغته فَقَبِلَه منه سيبويه منصوبا فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر».

- وقال أبو نصر القرطبي : «والجواب في هذا أن الشاعر ممن يختار العطف على الفعل، فاحتمل الإقواء لذلك، وكان عنده أسهل من العطف على الباء، ولم يحتج به سيبويه إلا وقد ثبت عنده...»

شرح عيون الكتاب 60.

(2) ما بين المعقوفتين مزيد من هامش ص 50 - 51، يزيد حجمه على الصفحتين.

(3) ديوان لبيد 255، الكتاب وشرح الأعلم 1 34، المقتضب 4 152، شرح السيرافي 2 404، شرح ابن السيرافي 1 22. الإنصاف 1 334، مغني اللبيب 2 616، شرح شواهده (1 151 - 2 866)، الخزانة 2 252.قال الأعلم : «حمل دون الآخرة على موضع دون الأولى، لأن معنى لم تجد من دون عدنان، ولم تجد دون عدنان: واحد».



(ويجوز أن تكون العواذل : مواعظ الدهر، وما يزجره عن الرغبة في الدنيا والاستكثار منها)[1].

قال : «ومنْ كَلامِهِمْ[2] **أخَذَتْنَا بالجَوْد وفَوْقَهُ. لأنَّهُ ليْسَ منْ كَلامِهِمْ : وبفَوْقه**».

معنى هذا الكلام : أَخَذَتْنَا السَّمَاءُ بالجَوْدِ مِنَ المَطَرِ : وهو الغَزِير، وبمطر فوق الجَوْد، ولم يجز جرّ «فوق» عطفا على الجود، لأنهم لا يكادون يقولون : أَخَذَتْنَا بِفَوْقِ الجَوْدِ إنما يقولون : بِمَطَرٍ فَوْقَ الجَوْدِ.

وقد يجوز جره وهو بعيد.

وأنشد بيتين في مثل معنى البيت المتقدم.

قال كعب بن جُعَيْل[3] :

90 ـ أَلاَ حَيِّ نَدْمَانِي عَمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ ... إذَا ما تَلاقَيْنَا مِنَ اليَوْمِ أَوْ غَدَا[4]

فنصب غداً ولم يعطفه على اليوم.

وقال العجاج :

91 ـ كَشْحاً طَوَى مِنْ بَلَد مُخْتَارَا

مِنْ يَأْسَةِ اليَائِسِ أَوْ حِذَارَا[5]

فحمل «حِذَارًا» على موضع «من»، كأنّه قال "يَأْسَةَ اليَائِسِ وهذا مفعول له كقولك : انصرفتُ عن زيدٍ يَائِساً.

---

(1) مزيد من الهامش.

(2) في الكتاب : «وقال».

(3) كعب بن جعيل بن قمير التغلبي، شاعر مخضرم، كان زمن معاوية توفي 55 هـ. (الشعر والشعراء 2 649، المؤتلف 84، جمهرة الأنساب 306).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 35، المقتضب (4 112 - 154)، إعراب القرآن 2 709، شرح النحاس 57، شرح السيرافي 2 406، شرح ابن السيرافي 1 354، مشكل إعراب القرآن 2 162، الإنصاف 1 335.
قال الأعلم : «استشهد به على حمل غد على موضع اليوم لأن معنى تلاقينا عن اليوم وتلاقينا اليوم واحد».

(5) ديوان العجاج 21، الكتاب وشرح الأعلم 1 35، شرح النحاس 58، شرح السيرافي 2 407 شرح ابن السيرافي 1 375، الإنصاف 1 333.
قال الأعلم : استشهد به على حمل الحذار على موضع اليائسة لأن معناه يأسة اليائس».



ويجوز أن يكون «حِذَارًا» عطفا على قوله: مُخْتَارًا، كأنه قال مختارا أن مُحَاذِراً.

يصف ثورا أو حمارا. والكَشْحُ: ناحية الجنب، ونصبه بِطَوَى.

بابُ الإضْمَارِ في لَيْسَ[1]

اعلم أن كل جملة فهي : حديث وأمر وشأن.

والعرب قد تقدم قبل الجمل ضمير الأمر والشأن ثم تأتي بالجملة فتكون الجملة خبر الأمر والشأن. وهذا الذي يسميه الكوفيون المجهول.

(ومثل سيبويه الإضمار في «كان» إذا قلت: «كان زيدٌ قائمٌ» بالإضمار في «إنّ» إذا قلت: «إنّ زيدٌ قائمٌ وهما سواء في ظهور علامة المضمر المنصوب في «إنّ» واستكان ضمير الرفع في «كان»، فمثّل ما لم يظهر بما يظهر تقريبا وبيانا)[2].

وأنشد سيبويه على الإضمار في ليس قول حُمَيْد الأرقط[3] :

92 ـ فأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم ... ولَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ[4]

فنصب «كُلَّ» «بتلقي» وأضمر في «ليس» ضمير الأمر، وجعل الجملة خبر ليس.

وقبل هذا ابيت :

بَاتُوا وجُلَّتُنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمُ ... كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ[5]

---

(1) الكتاب 35/1 (في ليس وكان) شرح السيرافي 409/2.

(2) ما بين القوسين مزيد من الهامش.

(3) حميد بن مالك بن ربى التميمي. سمي الأرقط لآثار كانت بوجهه. شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية (جمهرة أنساب 222، الخزانة 395/5).

(4) الكتاب وشرح الأعلم (35/1 - 73)، المقتضب 100/4، شرح النحاس 82، شرح السيرافي 414/2، شرح ابن السيرافي 145/1، فرحة الأديب 42، شرح ابن عقيل 284/1، الخزانة 270/9.
قال الأعلم: «استشهد به على الإضمار في ليس لأنها فعل، وجعل الدليل على ذلك إيلاءها المنصوب بغيرها وشرط العامل أن لا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل فيه لأن ما عمل فيه من سببه فلا يفصل بينه وبينه بأجنبي ليس منه».

(5) أورد الغندجاني القصيدة بأكملها في فرحة الأديب.
وفي شرح ابن السيرافي موضع (الصهباء) (الشهريز) وانظر المصادر أعلاه.



الجُلَّةُ : القفة من التمر والعنب. يصف قوما ضعفاء.

وأنشد في مثل ذلك[1] :

93 ـ إذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ : شَامِتٌ
وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذِي كُنْتُ أَصْنَعُ /51/[2].

أضمر في كان الأمر، وجعل الجملة تفسيراً له وخبراً عنه.

وأنشد لهشام[3] أخي ذي الرُّمة:

94 ـ هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا   وليسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[4]

أضمر في ليس، أي: ليس الداء المتولد منها شفاؤه مبذول.

وأنشد لمُزاحم العُقَيْلي[5] :

95 ـ وقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى   وما كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ[6]

فنصب «كل» بعارف، وجعل ما تميمية.

ويجوز رفع "كل" بما وأنا عارف خبر ما.

---

(1) للعُجَيْر السلولي كما في الكتاب وشرح الأعلم.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/36، شرح النحاس 83 وبه (نصفان)، شرح السيرافي 2/417، شرح ابن السيرافي 1/144 (ويروى : نصفان) وعجزه (ومثن بما قد كنت أسدي وأصنع) شرح المفصل 1/77.

(3) هشام بن عقبة العدوي، ثالث إخوان ذي الرمة (توفي 120 هـ)
(الشعر والشعراء 1/528، معجم الشعراء 376، جمهرة الأنساب 200).

(4) الكتاب 1/36 - 73، المقتضب 4/101، مجالس العلماء 242، شرح النحاس 83، شرح السيرافي 2/418، شرح ابن السيرافي 1/421، شرح شواهد المغني 2/704، به (شفاء النفس) قال السيوطي: «وهذا البيت برمته من قصيدة كعب بن زهير التي أولها بانت سعاد، أغار عليه هذا الشاعر: يعني هشام»، وقال الزجاجي في مجالسه: «التقدير ليس الأمر شفاء الداء مبذول، ولكنه إضمار لا يظهر لأنه أضمر على شريطة التفسير»

(5) هو مزاحم بن الحارث شاعر إسلامي من بني عقيل، بدويٌّ فصيح كان في زمن جرير والفرزدق (ت 120 هـ) (الخزانة 6/73) وجعله ابن سلام في الطبقة العاشرة 72.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1/36 - 73، شرح النحاس 83، شرح السيرافي 2/420، الخصائص (2/354 - 376)، فرحة الأديب 29 وبه (فقالا تعرفها...)، مغني اللبيب 2/910، شرح شواهده 2/970، اللسان (عرف) 9/237.
قال الأعلم : «استشهد به على رفع كل بما إذ لم يمكنه الإضمار فيها لأنها حرف. ولو أمكنه الإضمار في ما كان في ليس لنصب كلا بعارف...، ولو جعل ما تميمية لنصب كلا بعارف ولم تكن فيه ضرورة، لأن ما في لغتهم غير عاملة فلا يقبح أن يليها ما عمل فيه غيرها». بتصرف.



وسُئل أبو إسحاق الزجاج[1] عن معنى هذا البيت فقيل له: الانسان يسأل عن الشيء مَنْ يعرِفُه ومن لا يعرفه، فما معنى هذا؟

فقال: هذا يذكر امرأةً تعشقها، فليس يُسْأَلُ عن خبرها إلاّ من يعرفه ويعرفها.

هَذَا بابُ ما عَمِلَ عَمَلَ[2] الفعل ولَمْ يَجْرِ مَجْرَاهُ[3]
ـ وهو بابُ التعَجُّب ـ

اعلم أن التعجب من الشيء أن يكون زائداً في معنى ما تَعْجَبُ منه على غيره نادراً في بابه، لأن فيه تفضيلا. ولا يجوز أن يقال لزيدٍ إذا كان في أول مراتب الحسن: ما أحسن زيداً، لأنه تفضيل فيه

(ولا يجوز أن يقال لزيد إذَا كان في أول مراتب الجن: ما أجَنَّ زيداً، لأنه لا تفضيل فيه)[4].

ومثّل الخليل «ما» بشيء في قولك: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً، كأنك قلت: شيءٌ أَحْسَنَ زيداً[5].

ومعنى أحسن، أي حسَّنَه وأَصَاره إلى هذا الحسن، وخُصَّت «ما» بالتعجب دون «شيء»، لأن شيئا اسمُ غيرُ مبهمٍ و«ما» مبهمة، والمتعجِّب معظِّم للأمر، فكأنه إذا قال: ما أحسنَ عبدَ الله فقد جعل الأشياء التي بها يقع الحُسن متكاملة في عبد الله، فلا يصح ذلك إلاّ بلفظ مبهم.

---

(1) هو أبو اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج لزم المبرد، وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد توفي 310 هـ (أخبار النحويين البصريين 113، طبقات الزبيدي 111، الفهرست 95).

(2) في الكتاب: «ما يعمل عمل».

(3) في الكتاب: (ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه)
الكتاب 1 37، شرح السيرافي 2 422.

(4) ما بين القوسين مزيد من الهامش.

(5) قال سيبويه: «وذلك قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله» الكتاب 1 37.



ولو قال شيءٌ أحسنَ عبد الله، كان قد قصر حُسنه على جهة دون سائر جهات الحُسن[1].

واعلم أن «ما» في الخبر موصولة، وفي الاستفهام والشرط غير موصولة[2].

فإن قال قائل : هي في التعجب خبر، فكيف جاز أن لا توصل؟

فالجواب : أن العلة التي من أجلها كانت «ما» في الاستفهام والجزاء غير موصولة هي بنفسها موجودة في التعجب وذلك أن المستفهم إنما يستفهم عما لا يعرف، فلو وصل ما لأوضح واستغنى عن الاستفهام، والمُجازي إنما يريد أن يعم، فلو وصل لحصل على شيء بعينه، فاستغنى عن الصلة. والمتعجب مبهم، فلا يصلح أن يصل «ما» فتخرج عن الإبهام، لأن الصلة إيضاح وتبيين.

وقد جاءت «ما» غير موصولة في الخبر كقولهم: «غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا» يريد نعمَ الغسلُ، فجعل «ما» بمنزلة الغسل ولم يصلها لأن «نِعْمَ» إنّما يليها المبهم.

قال الأخفش : وإن شئت جعلت أحسن صلة لـ«ما» وأضمرت الخبر، فهذا أكثر وأقيس[3].

---

(1) قال السيرافي : وقد أنكر بعض الناس على الخليل قوله : إن ما أحسن عبد الله بمنزلة شيء أحسن عبد الله، فقال يلزمه في هذا أن يكون قولنا : ما أعظم الله بمنزلة شيء أعظم الله».
قال : وليس هذا الاعتراض بشيء لأنه يتوجه الجواب عنه من ثلاثة أوجه...» شرح السيرافي 2/423.
وقال في موضع ثان : «وقال الفراء ومن تابعه من الكوفيين : إن قولنا ما أحسن عبد الله، أصله: ما أحسنُ عبد الله، وأن أحسن اسم ما مضاف إلى عبد الله، وكان المعنى فيه الاستفهام، ثم إنهم عدلوا عن الاستفهام إلى الخبر فغيروا أحسن ففتحوه ونصبوا عبد الله فرقا بين الخبر والاستفهام». 2/425.

(2) قال المرادي في مثل قولك : ما أحسن زيداً : «فما في ذلك نكرة غير موصولة، والجملة بعدها خبر، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين.
وروي عن الأخفش. وقيل هي موصولة والجملة صلتها، والخبر محذوف وهو ثاني أقوال الأخفش، وقيل هي نكرة موصولة بالجملة. والخبر محذوف وهو ثالث أقواله، وقيل استفهامية وهو قول الكوفيين، قال بعضهم : هو قول الفراء وابن درستويه». الجني الداني 337، وينظر: مغني اللبيب 1/392.

(3) قال المبرد : «وقد قال قوم : إن أحسن صلة لما، والخبر محذوف، وليس كما قالوا : وذلك أن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها، وإنما هربوا من أن تكون ما وحدها اسما. فتقديرهم: الذي حسن زيدا شيء، والقول فيها ما بدأنا به من أنها تجري بغير صلة لمضارعتها الاستفهام والجزاء في الإبهام». المقتضب 4/177.
وقال ابن يعيش: «وأما الأخفش فإنه استبعد أن تكون اسما غير استفهام ولا جزاء فاضطرب مذهبه فيها فقال ـ وهو المشهور من مذهبه ـ إنها اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها من قولك: أحسن زيدا، الصلة، والخبر محذوف وتقديره الذي أحسن زيدا شيء وعليه جماعة من الكوفيين» شرح المفصل 7/149، وينظر الإنصاف 1/132.



(وهذا يمتنع من وجهين :

- أحدهما : أنه إذا وصلها وقعت على شيء بعينه، ولم يكن فيها (...)) الموجب لمعنى التعجب والمختص به.

- والآخر : أن الفعل إذا كان من (...) إلى الخبر، والخبر معدوم في هذا، فإن قلت: حذف لعلم السامع، فالمحذوف من الأخبار يمتنع من الاطراد والإتيان به على أصله، وقد عدم هنا أصلاً، فلا جرَّ يُقدّر البتَّة غير الفعل الذي هو خبر عن «ما» منفصل عنه)[1].

وأجاز بعض النحويين أن يُفصل بين «ما» وفعلها بأخوات كان[2]، فقال : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَأَمْسَى أَدْفَأَهَا. فجعلوا أصبح بمنزلة : كان. وأصبح لا تشبه كان في هذا الموضع من وجهين :

أحدهما[3] : أن أصبح لا تكون زائدة مثل كان /52/.

- والثاني : أن كان تدل على المضي، ولا توجب في الحال شيئاً، وأصبح توجب دخوله فيه وبقاء عليه، وحكم التعجب أن يكون مما مضى.

بابُ الفَاعِلينَ والمَفْعُولِينَ[4]

اعلم أنّ جميع النحويين قد أجمعوا على إعمال الأفعال المتعدية (وغير المتعدية) في هذا الباب إلا الجرمي ومن ذهب مذهبه، فإنهم لا يرون إجراء الفعل

---

(1) ما بين القوسين مزيد من الهامش، تتخلله خروم.

(2) قال ابن يعيش : «فأما الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو نحوه فيختلف فيه. فذهب جماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم كالأخفش والمبرد إلى المنع من ذلك، واحتجوا بأن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة.. وذهب آخرون كالجرمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف نحو قولك: ما أحسن اليوم زيدا...».شرح المفصل 7 150، المقتضب 4 178.
أما سيبويه فلم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرح بمنع التقديم حيث قال: «ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا تزيل شيئا عن موضعه» 1 37.

(3) في الأصل : إحداهما.

(4) الكتاب 1 37، شرح السيرافي 2 435.



المتعدي إلى ثلاثة مفعولين على القياس في هذا الباب، لأن هذا الباب خارج من القياس، وإنما يستعمل فيما استعملت العرب وتكلمت به.

وسائر النحويين يقيس ذلك في جميع الأفعال.

واعلم أن الفعل المتعدي إلى مفعولين مما لا يجوز فيه الاقتصار على أحدهما سبيله سبيل أعطيت إلا في الاقتصار على أحد المفعولين، تقول: ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زيداً مُنْطَلِقاً إيّاه- والنون (والياء)[1] هما[2] المفعول الأول للظن، فأنت مضطر إلى ذكر الثاني، لأنه لا يقتصر على أحد المفعولين، فجئت به في آخر الكلام ليرجع على منطلق، لأن المفعول لا يضمر قبل الذكر.

قال سيبويه مستشهدا للمحذوف في مسائل هذا الباب: «**وقَدْ جَاءَ[3] فِي الشِّعْرِ مِنَ الاسْتِغْنَاء (مَاهُوَ)[4] أشَدُّ مِنْ هَذَا، وذَلكَ قَوْلُ قَيْس بْنِ الخَطِيم**[5]:

96 ـ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[6]

أراد : نحن بما عندنا راضون.

وتأوّل أبو الحسن بن كيسان[7] هذا البيت على غير حذف ـ وهو قول غريب ـ فقال : تجعل قوله لواحد، كأنه قال : نحن راضٍ بما عندنا ثم عطف و«أنت» على نحن.

---

(1) مزيد من الهامش.

(2) في الأصل: «وهو».

(3) في الكتاب: «وجاء».

(4) ليس من لفظ الكتاب.

(5) قال البغدادي: «هذا البيت من قصيدة لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي وعدتها سبعة عشر بيتا، وإلى عمرو نسب في جمهرة أشعار العرب، وشرح ابن السيرافي واللسان (فجر)، ونسب في الإنصاف إلى درهم بن زيد.

(6) ملحقات ديوان قيس 173، جمهرة أشعار العرب (13 - 531)، معاني القرآن (1/ 434 - 445 - 2/ 363 - 4/ 275)، المقتضب 3/ 112، إعراب القرآن 2/ 611، شرح النحاس 34، شرح السيرافي 2/ 445، شرح ابن السيرافي 1/ 279، الصاحبي 362، شرح عيون الكتاب 63، الإنصاف 1/ 95، الهمع 2/ 109، الخزانة 4/ 275، مغني اللبيب 2/ 810، اللسان (فجر) 5/ 46.

(7) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي. قال الزبيدي كان بصريا كوفيا يحفظ القولين ويعرف المذهبين (ترجمته طبقات الزبيدي 153، بغية الوعاة 1/ 18).



وأنشد لضَابئٍ البُرْجُميِّ[1]:

97 - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالَمدِينَةِ رَحْلُــهُ ... فإنِّـي وَقَيَّاراً بِهَا لَغَـرِيــبُ[2]

فجاء بخبر أحدهما

وقَيَّار : اسم فرس له.

وقال ابن أحمر[3]:

98 - رَمَانِي بأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِـدِي ... بَرِيئاً ومِنْ أَجْلِ الطَّوَى رَمَانِي[4]

وحق الكلام أن يقول : بَرِيئَين.

فهذه الأبيات أشذّ ممّا ذكر في المسائل المتقدمة، وذلك أنه حذف خبر الاسم الذي لابد منه اكتفاءً بخبر الاسم الأخير وما ذكره، فإنما حذف منه المفعول المستغنى عنه.

ويروى : «ومِنْ جَوْلِ الطَّوَى رَمَانِي»[5]

فمن روى : ومن أجل الطوى: يعني بسبب الطوى، والطَّوَى: البئر، وإنما كانت بينهم مشاجرة في بئر، فبهته بسبب ما كان بينهم من المشاجرة وقذفه لما لم يكن فيه.

---

(1) هو ضابئ بن الحارث بن أرطأة التميمي، شاعر مخضرم، سجنه عثمان بن عفان ومكث في السجن حتى مات 30 هـ (الشعر والشعراء 1/350، معجم الشعراء 244، الخزانة 9/323).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/38، روى البيت في الأصل (وقيار) وأثبت رواية الكتاب: قال سيبويه بعد ذكر رواية الرفع : «وسمعت الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ينشدان هذا البيت بالنصب». ورد الشاهد في الأصمعيات 184 ومعاني القرآن 1/311، نوادر أبي زيد 182، الكامل 1/320، مجالس ثعلب 1/262، إعراب القرآن 2/746، شرح النحاس 33، شرح السيرافي 2/446، شرح ابن السيرافي 1/369، شرح عيون الكتاب 64، فرحة الأديب 87، الإنصاف 1/94، شرح المفصل (8/68 - 1/93)، أوضح المسالك 1/256، مغني اللبيب (2/618 - 811)، شرح شواهده 2/715، الخزانة 9/326، اللسان (قير) 5/125.

قال الأعلم : «أراد فإني بها لغريب وإن قيارا بها لغريب على مذهب سيبويه فحذف من الأول اجتزاء بالآخر، لأن الخبر عنهما واحد، فهو بمنزلة: إني وقيارا بها لغريبان».

(3) عمرو بن أحمد بن العمرَّد الباهلي، كان أعور، شاعر مخضرم أسلم وشارك في الفتوح (ت 65 هـ)، (الشعر والشعراء 1/356، المؤتلف 37، جمهرة الأنساب 245).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/38، معاني القرآن 1/458، إعراب القرآن 2/611، شرح النحاس 34، شرح ابن السيرافي 1/249، شرح عيون الكتاب 65، اللسان (جول) 11/132، ونسبه ابن السيرافي إلى الأزرق بن طرفة بن العمرد الباهلي وهو ابن عم ابن أحمر، وإليه نسب في اللسان (جول).

(5) انظر هذه الرواية في شرح ابن السيرافي 2/447، اللسان (جول) 11/132.



ومن قال : «ومِنْ جَوْلِ الطَّوَى، أراد : أن ما رماني به رجع عليه لأن من رمى من بئر رجعت رميته عليه.

والجَوْلُ والجَالُ : ما حول البئر، ويقال: إنه من أحكم ما قالت العرب.

قوله: « **وَلَوْ أعْمَلْتَ الأَوَّلَ لَقُلْتَ: مَرَرْتُ ومَرَّ بِي بِزَيْدٍ» إلى قوله: «إذْ لَمْ يَنْقُضْ»**[1].

يعني أنّ قولك : «مررتُ ومرَّبي زيدٌ» أجود، لأن «زيد» أقرب إلى الفعل الثاني.

قال /53/ الفرزدق في إعمال الثاني :

99 ـ ولَكِنَّ نصْفاً لَوْ سَبَبْتُ وسَبَّنِي بَنُوا عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِمِ[2]

ولو أعمل الأول في غير الشعر لقال : سببتُ وسبُّوني بنِي عبد شمسٍ.

وقال الطفيل[3] :

100 ـ وكُمْتاً مُدمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[4]

فأعمل الثاني. ولو أعمل الأول لقال: جرى فوقها واستشعرته لون مذهب.

والكُمْتُ: جمع كميت، وكأنه بناه على أكمت، وإن كان لا يقال. والمُدَمَّاة: التي غلبت عليها الحمرة. واستشعرت: صار لها شعاراً وهو ثوب يلي الجسد.

---

(1) نص الكتاب كاملا : «ولو أعملت الأول، لقلت : مررت ومر بي زيد وإنما قَبُحَ هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذ لم يتقض معنى» 1/39.

(2) ديوانه 2/844، برواية (ولكن عدلا) الكتاب وشرح الأعلم 1/39، المقتضب 4/74، شرح النحاس 35، شرح السيرافي 2/452، شرح ابن السيرافي 1/191، وبه (أن سببت) موضع (لوسببت). ورواه النحاس (فلو أن نصفا) الانصاف 1/87، شرح المفصل 1/78، اللسان (نصف) 9/332، وسيعيده الأعلم ص 875 من النكت.
قال الأعلم: استشهد به على إعمال الفعل الثاني وهو سبني لقربه من الاسم وحذف المفعول من الفعل الأول للاستغناء عنه لدلالة ما بعده عليه».

(3) في الهامش : (الغنوي)، وهو شاعر جاهلي، كان من أوصف العرب للخيل وكان يقرن بالنابغتين (الشعر والشعراء 1/453، المؤتلف 147، الخزانة 9/46).

(4) ديوان طفيل 7. الكتاب وشرح الأعلم 1/39، المقتضب 4/75، شرح السيرافي 2/452. أساس البلاغة (شعر) 237، الإنصاف 1/63، شرح المفصل 1/78، المقاصد النحوية 3/24، اللسان (كمت) 2/81، (شعر) 4/413، (دمى) 14/270.



وقال رجل من باهلة[1] :

101 ـ ولَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَـــةٌ   تُصْبِي الحَلِيمَ ومِثْلُهَا أَصْبَـاهُ[2]

أعمل «تغنى». ولو أعمل «ترى» لقال : سيفانةً.

والسَّيفانة : المهفهفة المشوقة[3]، كأنها شبهت بالسيف. ومثلها أصباه، يعني : مثل السيفانة أصباه، يعني الحليم.

وأنشد لعمر بن أبي ربيعة، وقال الأصمعي[4] هو لطفيل :

102 ـ إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَـةٍ   تُنُخِّلَ فاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ[5]

أراد : تُنُخِّلَ عودُ إسحلٍ فاستاكَتْ بِهِ

ومعنى تنخل : اختير. والأراك : شجر.

(ومعنى قوله بعد هذا : «لأَنَّهُ أَضْمَرَ في الكَلاَمِ»[6].

معنى أنه (شغله بضمير) الآخر وأضمر الاسم الذي بعده فحمل الاسم على الفعل الأول، فلو لم يشغله بضميره لأعمله فيه وأضمره في الأول، فقال: تنخل فاستاكت بعود إسحل)[7].

---

(1) هو وعلة الجرمي نسبه إليه ابن السيرافي، ووعلة شاعرجاهلي واسمه وعلة ابن الحارث (المؤتلف والمختلف 196). وفي شرح الكوفي: لرجل من باهلة أو لحنظلة أو لوعلة الجرمي (حواشي ابن السيرافي). واكتفت جميع المصادر بترديد عبارة: رجل من باهلة.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 39، المقتضب 4 75، شرح السيرافي 2 453، شرح ابن السيرافي 1 257، الإنصاف 1 89.

قال الأعلم : أراد ولقد أرى سيفانة تغنى به سيفانة، فحذف المفعول وجعل الفعل لها على ما تقدم. وصف منزلا خاليا».

(3) في الأصل : «المشوقة».

(4) عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الباهلي، أبو سعيد الأصمعي البصري اللغوي كان آسد الشعر والغريب والمعاني (ت 216 هـ) أخبار النحويين البصريين 72، طبقات الزبيدي 167، الفهرست 82، بغية الوعاة 2 112).

(5) البيت في ملحقات ديوان عمر 490، وديوان طفيل 37. وقد أشار الأعلم إلى النسبتين معا، الكتاب وشرح الأعلم 1 40، شرح السيرافي 2 456، شرح ابن السيرافي 1 187، فرحة الأديب 164، شرح المفصل 1 78.

(6) في الكتاب : (لأنه أضمر في آخر الكلام) ورواية الأعلم موافقة لما في الطبعة المحققة 1 78.

(7) مزيد من الهامش تتخلله خروم.



وقال المرار (الأسدي)[1]:

103 - فَرَدَّ على الفُؤاد هَوىً عَميداً ... وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنا السُّؤالاَ

وقَدْ نَغْنَى بِهَا ونَرَى عُصُوراً ... بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالاَ[2]

أراد: ونرى الخردَ الخِدالَ بها يقْتَدنَنا في عصورٍ، وأعمل الفعل الأول في الخرد وهو «نرى».

ولو أعمل الثاني لقال: بها يَقْتَادُنَا الخُرد الخدَالَ.

قوله: هوَى عميداً، أي: شديداً. وواحد الخُرُد: خَرِيدَة وهي: الحَيِيَّة[3].

وواحد الخِدَال: خَدْلَةٌ وهي الناعمة. والعُصُر: الدهور، واحدها: عَصْر وعُصْر، ونصبه على الظرف.

وأنشد لامرئ القيس:

104 - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي - ولَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[4]

فرفع قليل بكفاني ولم ينصبه بأطلب، لأن امرئ القيس إنما أراد: لو سعيت لمنزلة دنية كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، وعلى ذلك معنى الشعر.

قوله: «وتَرْكُ ذَلِكَ أَحْسَنُ وَأَجْوَدُ لِلبَيَانِ[5] الذي يَجِيءُ بَعْدَهُ».

في هذا وجهان:

- أحدهما: ما قاله بعض النحويين: أن شيئا من الكلام قد سقط وأن تمامه:

---

(1) زيادة من الهامش. ونسب الأعلم البيتين له ولعمر بن أبي ربيعة ولا وجود لهما في ديوان عمر.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/40، وبه (سؤالا). المقتضب 4/76، شرح السيرافي 2/457، شرح ابن السيرافي 1/376، الإنصاف 1/85.

قال الأعلم: «الشاهد في البيت الأخير، وأنشد الأول ليرى أن القوافي منصوبة فلذلك اضطر إلى إعمال الفعل الأول وهو نرى، فنصب به الخرد الخدال».

(3) بالهامش: (قال الشيخ أبو الحجاج أعزه الله بطاعته في غير هذا الموضع الخرد الأبكار: الحييات، واحدتهن خريدة على غير قياس، كأنه جمع خاردة وخريدة في معنى فاعلة، فلذلك أخرجها إلى هذا الجمع).

(4) ديوانه 129، الكتاب وشرح الأعلم 1/41، الإنصاف 1/84، شرح النحاس 35، شرح السيرافي 2/459، شرح ابن السيرافي 1/38، شرح المفصل (1/78 - 79)، مغني اللبيب (1/338 - 356)، شرح شواهده 2/642، الخزانة 1/327، المقاصد النحوية 3/45.

قال الأعلم: «ولو أعمل الثاني لفسد المعنى».

(5) في الكتاب: (أجود وأحسن للتبيان) 1/41.



«وترك ذلك جائز، وذكره أجود وأحسن للبيان الذي جاء بعده» يعني: وترك ضمير الجماعة جائز، وإبانة ضميرهم أجود لذكر الجماعة التي تأتي من بعد.

- والوجه الثاني: أن يكون المعنى وترك استعمال الحرف أحسن وأجود، وهو جائز للبيان الذي يجيء بعده.

قوله: «**وقَوْلُهُم**[1]: **هُوَ أَظْرَفُ الفِتْيَانِ وَأَجْمَلُهُ لاَ يُقاسُ عَليه» إلى قوله: "هَذَا غُلاَمُ القَوْمِ وصَاحِبُهُ / 54 / لَمْ يَحْسُنْ"**»[2].

يريد أنّ قولنا: هذا أظرفُ الفتيان (وأجملُه)[3]، أجود من: ضَربَني وضَرَبْتُ قَوْمَكَ من قبل أنك تقول: هذَا أظرفُ فتىً، فيكون بمعنى: أظرف (الفتيان)[3].

فلما كان الواحد في هذا الموضع يقع موقع الجماعة، جاز أن يضمر بعد الجماعة واحد، (وحسن)[3]، ولم يحسن في: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ إلا أنه مع قبحه جائز.

بابُ مَا يَكُونُ فِيهِ الاسْمُ مَبْنِيّاً علَى الفِعْلِ[4]

اعلم أنّ بناء الشيء على الشيء كثيراً ما يدور في كلام سيبويه، فإذا قلت: بنيت الاسم على الفعل، فمعناه: جعلت الفعل عاملا في الاسم كقولك: ضَرَبَ زيدٌ عمراً.

فإذا قال لك: بنيت الفعل على الاسم، فمعناه: جعلت الفعل وما يتصل به خبراً عن الاسم المبتدأ، كقولك: زيدٌ ضَرَبْتُهُ.

وجملة الأمر أن الذي حكمه أن يكون مؤخرا، مبنيّ على ما حكمه أن يكون مقدما - عمل في اللفظ أو لم يعمل - إذا كان أحدهما يحتاج إلى الآخر.

وقد ذهب سيبويه إلى أنك إذا قلت: لو أنّ زيداً عندنا لأكرمناه، أن «أنّ» التي

---

(1) كذا في شرح السيرافي وفي الكتاب: «فقولهم».

(2) نص الكتاب بتمامه: «فقولهم هو أظرف الفتيان وأجمله لا يقاس عليه ألا ترى أنك لو قلت، وأنت تريد الجماعة: هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن». 1/41.

(3) مطموس في الأصل، صوابه من شرح السيرافي.

(4) الكتاب 1/41، شرح السيرافي 2/464.



بعد «لو» مبنية على «لو» وإن كانت «لو» غير عاملة فيها، لأن حكم «لو» أن تكون مقدمة على «أنّ» ولا يستغنى عنها.

قال سيبويه - بعد أن ذكر وجه الرفع والنصب في قولك: زيدٌ ضربتُهُ: «**وأنشدوا هَذَا البَيْتَ علَى الرَّفْعِ والنَّصْبِ**[1] **قالَ بشْرُ بنُ أبي خَازم**[2]:

105 - فأَمَّا تَميمٌ تَمِيمُ بْنُ مُـرٍّ ... فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَـا[3]

الرَّوْبَى: المستثقلون نوما. الواحد رائب.

قال: «ومِثْلُهُ قَوْلُ الآخرَ وهو ذُو الرُّمة[4]:

106 - إذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلاَلٌ بَلَغْتَه.

فقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصلَيْكِ جَازِرُ[5]

فالنَّصْبُ[6] عَرَبِيٌّ -كثيرٌ، والرَّفْعُ أَجْوَدُ»

أراد في قولك: زيداً ضَربْتُهُ.

وأما قول ذي الرمة: فإن الاختيار فيه النصب لأنّ «إذا» فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى.

وقوله: فقام بفأس، هو دعاء على ناقته، فلذلك، ما دخلت عليه الفاء، كما تقول: إنْ أَتَانِي زيدٌ فأحسن اللّهُ جَزَاءَهُ، ولو كان خبراً لم تدخل عليه الفاء.

---

(1) في الكتاب: (على وجهين على النصب والرفع)

(2) من بني أسد شاعر جاهلي قديم شهد حرب أسد وطيء وشهد هو وابنه الحلف بينهما (الشعر والشعراء 1 270، المؤتلف 60، جمهرة الأنساب 194، الخزانة 4 441).

(3) ديوان بشر 190، الكتاب وشرح الأعلم 1 42، شرح السيرافي 2 468، شرح ابن السيرافي 1 280، اللسان (روب) 1 441، ونُسب به مع بيت آخر للطرماح، (غرم) 12 437.
الأعلم: «استشهد به على أن حكم الاسم بعد أما حكمه في الابتداء، لأنها لا تعمل شيئا».

(4) في الكتاب (ومثله قول ذي الرمة).

(5) ديوانه 523، الكتاب وشرح الأعلم 1 42، معاني القرآن 1 241 وبه (بلالا)، المقتضب 2 77، الكامل 1 130، شرح النحاس 103، أمالي القالي 1 76، شرح السيرافي 2 469، شرح ابن السيرافي 1 166، وبه (بلالا). الخصائص 2 380، شرح عيون الكتاب 67، شرح المفصل 2 30 - 4 96، مغني اللبيب 1 355، شرح شواهده 2 660 (بلالا)، الخزانة 3 32، (بلالا).
قال البغدادي: «وبلالا ينبغي أن يكون بالرفع لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له وقد رأيته مرفوعا في نسختين صحيحتين من إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي، إحداهما بخط ابن جني وفي نسخ المغني وغيره نصب بلال مع رفع ابن».

(6) في الكتاب: «والنصب».



قـوله : «ومـثْلُ هَذَا في البِنَاءِ عَلَى الفِعْلِ وبِنَاءِ الفِعْلِ عَلَيْهِ: أَيُّهُم، يَقُولُونَ[1] : أيـّهُم تَرَ يـأْتك، وأَيُّهم تَرَهُ يأْتكَ».

يعني أنّك إذا قلت: أيُّهُم تَرَ يأْتِكَ، نصبت «أيّهم تَرَ»، كما تقول: زيداً ضربْتُ.

وإذا قلت : أيُّهُم تَرَهُ، كان الإختيارُ الرفعَ، كما كان في قولك: زيْدٌ ضَرَبْتُهُ. ويجوز فيه النصب بإضمار فعل كأنك قلت: أيَّهم تَرَ تَرهُ يأْتِكَ، تُقَدّر الفعل بعدها، لأنها في الاستفهام والمجازاة لا تقع إلاّ صدْرا.

هذَا بابُ ما يَجْرِي مِمَّا يَكُونُ ظَرْفاً هَذَا المَجْرَى[2]

(اعلم)[3] أنّ الظروف المتمكنة إذا انتصبت، كان لك في نصبها وجهان :

- أحدهما: أن تنصبها[4] من طريق (الظرف فتكون مقدّراً) لِفي وإن كانت محذوفة.

والوجه الثاني : أن يقدر وصول الفعل إليها / 55 / بلا تقدير «في»، وهذا هو المفعول على سعة الكلام، فإذا شغلت الفعل عنه، وقد قدرته تقدير الظرف قلتَ: يَوْمُ الجُمُعَةِ قُمْتُ فيه. وإن قدرته على سعة الكلام قلت: يَوْمَ الجُمُعَةِ قُمْتُ[5].

قوله : «ولاَ يَحْسُنُ (في)[6] الكَلاَمِ أَنْ (يَجْعَلَ)[7] الفِعْلَ مَبْنِيًّا على الاسْمِ ولا يَذْكُرَ عَلاَمَةَ الأَوَّلِ» إلى قوله : «حَتَّى يَمْتَنِعَ مِنْ أَنْ[8] يَعْمَلَ فِيه»[9].

---

(1) في الكتاب : «وذلك قولهم».

(2) الكتاب 1 43، شرح السيرافي 2 474.

(3) مطموس في الأصل.

(4) في الأصل : «تنصبه». وما أثبت من شرح السيرافي.

(5) في الهامش (في تفسير يوم الجمعة ألقاك فيه، وإن شاء نصبه لأنه ظرف أضمر.. وكان قال : يوم الجمعة ألقاك يريد عمل «ألقاك» في يوم الجمعة ونصبه له، ويكون قولك فيه إضمارا لليوم ومؤكدا مستغنى عنه).

(6) زيادة من الكتاب.

(7) مطموس في الأصل.

(8) في الكتاب (من أن يكون يعمل..).

(9) تمام نص الكتاب : «ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنيا على الاسم ولا تذكر علامة إضمار الأول حتى تخرج من لفظ الأعمال في الأول من حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الأول حتى يمتنع...» 1 43.



يعني أنّك إذا جعلت الاسم مبتدأً، وجعلت الفعل خبراً، فالوجه أن تُظهر الضمير الذي يعود على الاسم حتي يخرجَ الفعل من لفظ ما يعمل في الأول. يعني أنه قبيح أن تقول: زيدٌ ضَرَبْتُ، لأن ضربت في لفظ ما يعمل في زيد لحذفك الضمير في اللفظ.

قال: «ولَكِنَّهُ قَدْ يَجُوزُ في الشِّعْرِ، وهُوَ فِي الكَلاَمِ[1] ضَعِيفٌ، قَالَ أَبُو النَّجْمِ:

107 ـ قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْبَا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ»[2]

قال: «فَهذَا ضَعِيفٌ وهُوَ بمَنْزِلَتِهِ في غَيْرِ الشِّعْرِ، لأَنَّ النَّصْبَ لاَ يَكْسِرُ البَيْتَ»[3].

يعني أنّ إضمار الهاء إذا قلت: زيدٌ ضَرَبْتُ، جائز في الكلام على قبح، والدّليل على جوازه" أنّ الشاعر لو قال: كُلَّهُ لم أَصْنَعِ، استقام البيت ولم ينكسر.

وأنشد قول امرئ القيس:

108 ـ فأَقْبَلْتُ زَحْفاً علَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لبِسْتُ وثَوْبٌ أَجُرْ[4]

---

(1) في الكتاب: «وهو ضعيف في الكلام».

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/44، معاني القرآن 2/95، المقتضب 4/252، إعراب القرآن 2/434، شرح النحاس (39 - 103)، شرح السيرافي 2/478، شرح ابن السيرافي 1/14، الخصائص 1/192، شرح عيون الكتاب 86، ما يجوز للشاعر في الضرورة 90، المقتصد 1/230، شرح المفصل 2/12، الهمع 1/97، شرح شواهد المغني 2/544، الخزانة 1/359.
قال البغدادي: «قال ابن الصفّار: ورواية الرفع عند علماء البيان هي الجيدة، ورواية النصب ساقطة عن الاعتبار بل لا تصح»، الخزانة.
قال الأعلم: «والقول عندي أن الرفع هنا أقوى منه في قولك: زيد ضربت والزم ولأن كلا لا يحسن حملها على الفعل. لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة كقولك: ضربت القوم كلهم...» 1/44.

(3) في الأصل: «لا يكسر الشعر»، وأثبت ما في الكتاب.

(4) ديوان امرئ القيس 70، والرواية به:
(فلما دنوت تسديتها فثوبا نسيت وثوبا أجر)
الكتاب وشرح الأعلم 1/44، شرح النحاس 40، (مثل رواية الديوان)
شرح السوافي 2/480، شرح ابن السيرافي 1/37، ما يجوز للشاعر في الضرورة 90، مغني اللبيب (2/614 - 829)، شرح ابن عقيل 1/219، الخزانة 1/373، اللسان (سدا) 14/377، (مثل رواية الديوان).
قال الأعلم: «ويجوز عنديَ أن يكون نسيت وأجر من نعت الثوبين فيمتنع أن يعمل في لأن النعت لا يعمل في المنعوت فيكون التقدير فثوبان ثوب منسي وثوب مجرور».



ولم يقل : أَجُرُّهُ، ولم ينصب : الثوبَ.

وقوله : «فأقبلت زحفاً على الركبتين»

مثل قوله[1] :

شَمَّرْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا[2]

وقوله : «فثوب نسيت»

كقوله[3] :

لَعُوبٌ تُنَسِّينِي إذَا قُمْتُ سِرْبَالِي[4].

وقال النَّمِرُ[5]:

109 ـ فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ... وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ[6]

أراد : يومٌ نُساءُ فيه أو نُساؤهُ، فأضمر الهاء ولم ينصب يوما.

قال : «**وزَعَمُوا أنَّ بَعْضَ العَرَبِ يقُولُ: "شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى. وشَهْرٌ مَرْعَى»**[7]، يُرِيدُونَ : تَرَى فِيهِ».

فرفع الشهر، ولم يعمل فيه «ترى» للضمير الذي قدّره.

---

(1) لم أعرفه.

(2) لم أهتد إلى تخريجه.

(3) هو امرؤ القيس.

(4) ديوانه 124، وصدره (ومثلك بيضاء العوارض طفلة)
وانظره في مغني اللبيب 2 615، والخزانة 1 373.

(5) هو النمر بن تولب صحابي من عكل، كان شاعرا جوادا، جاهلي أدرك الإسلام فأسلم (توفي 14 هـ) الشعر والشعراء 1 309، الخزانة 1 321.

(6) شعر النمر 57، الكتاب وشرح الأعلم 1 44، شرح النحاس 39 - 104، شرح السيرافي 2 481، ما يجوز للشاعر في الضرورة 91، مجمع الأمثال 1 370، المقاصد النحوية 1 565.
قال النحاس : «يريد نُساء فيه ونسر ولو لم ينو الهاء لقال: ويوماً نساء ويوماً نسر».
قال الأعلم : «ويجوز عندي فيه وجه آخر وهو ما جاز في البيت المتقدم من جعل الفعل نعتا للاسم».

(7) مجمع الأمثال 1 370، والمثل لرؤية وهو يلخص حال أشهر الربيع الثلاثة: مطر على ثرى فعشب يرى فأنعام ترعى.
وقال الميداني : «وإنما حذف التنوين من ثرى ومرعى في المثل لمتابعة ترى الذي هو الفعل». وانظر مغني اللبيب 2 644، واللسان (ثرا) 14 112.



ومعنى هذا : شهر ثرى: أي شهر تَتَندَّى[1] فيه الأرض من المطر. وتَتَثَرَّى، والثَّرى : هو الندى.

وشهر ترى، أي ترى فيه النبات. وشهر مرعى، أي: يرعى فيه المال.

وأنشد[2] :

110 ـ ثَلاثٌ كُلُّهُنّ قَتَلْتُ عَمْداً فأَخْزَى اللّهُ رَابِعَةً تَعُودُ[3]

على معنى : قتلتهن[4].

وأنشد لجرير :

111 ـ أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[5]

استشهد به على حذف الهاء من الفعل إذا كان صفة وشبّهها في الحذف بما حذف من الصلة.

ولا يجوز أن ينصب شيءٌ بحَمَيْتَ لأنّه لوقع ذلك لوجب أن يقول: «وما شيئاً حَمَيْتَ مُسْتَبَاحاً»، ويكون «مستباحاً» نعتا «لشيء»، والنعت لا تكون فيه الباء زائدة، وكان ينقلب أيضا معنى المدح، لأنه كان يصير التقدير : وما حميت شيئا مستباحاً، أي : حَمَيْتَ شَيئا مَحْمِيّاً، وليس / 56 / فيه مدح.

---

(1) في شرح السيرافي : «تبدأ»، وهو تحريف.

(2) قال البغدادي : «وهذا البيت وإن كان من شواهد سيبويه، لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله».

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 44، شرح النحاس 40 - 104، شرح السيرافي 2 482، ما يجوز للشاعر في الضرورة 91، الخزانة 1 366.

قال الأعلم : «كان الوجه عند سيبويه أن يكون كلهن حملا على الفعل، وقد ثبت أن الاختيار عندي الرفع على ما يوجبه القياس» وانظر رأي الأعلم هذا الخزانة 1 367.

وقال القزاز القيرواني : «فأضمر الهاء أيضا ورفع، وقد أنكر بعض أهل النظر هذا ولم يجزه في كلام ولا شعر، وقال لا ضرورة في هذا، لأن المنصوب بزنة المرفوع فلو نصب لم ينكسر الشعر» 91.

(4) في الهامش : نص طويل مقداره نصف صفحة، تتخلله خروم ورطوبة لم أستطع تبينه، واكتفيت بالتنبيه عليه.

(5) ديوان جرير 1 99، الكتاب وشرح الأعلم 1 45 - 66، شرح النحاس 39 - 104، شرح السيرافي 2 485، أمالي ابن الشجري 1 5 - 78، وانظر حواشي الكتاب 1 87 الطبعة المحققة.

قال الأعلم : «والحذف في الصلة حسن بالغ فضارعها النعت فحسن الحذف فيه».



وقـال :

112 ـ فَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُـمْ تَنَـاءٍ   وَطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصابُـوا[1]

أراد : أصابوه، والمال عطف على تناء، (ولا يجوز مالاً)[2] أصابوا ،كما لم يجز النصب في قـوله : الذي رأيتُ زيدٌ لأن رأيت من صلة الذي والصلة (لا يجـوز أن تعملها)[3] في الموصول[4]، والنعت مشبه بالصلة.

(ووجه امتناع عمل النعت في المنعوت أنه تابع لا يقع إلا بعده، فلو عمل فيه لقدر قبله، والنعت لا يكون قبل المنعوت، لأن حكمه أن يكون قبل المعمول فيه ولهذا جرى النعت مجرى الصفة)[5].

بابُ ما يُخْتَارُ فيه إعْمَالُ الفعْلِ[6]
وذَلِكَ قَوْلُكَ.... رَأَيْتُ عَبْدَ اللّهِ وزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ»

اعلم أن العرب إذا ذكرت جملة في كلام، اختارت مطابقة الألفاظ مالم تفسد عليهم المعاني. فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخرى فعطفتها عليها وفيها فعل، كان الاختيار أن تصدر الفعل في الجملة الثانية لتكون مطابقة للجملة الأولى في اللفظ وتصدير الفعل. وسواء ذكرت في الفعل الأول منصوبا أو

---

(1) هو الحارث بن كَلَدَة الثقفي، طبيب العرب المشهور (توفي 50 هـ)
انظر ترجمته (المؤتلف 172، جمهرة الأنساب 268).
ونسبه محقق الكتاب إلى جرير بن عطية.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 45 - 66، شرح النحاس 105، أمالي القالي 2 134، شرح السيرافي 2 482، شرح ابن السيرافي 1 365، شرح عيون الكتاب 75، شرح ابن عقيل 3 197.
قال الأعلم: «وقول تناء منون لا يجوز حذف التنوين منه لأنه لم يصفه إلى ضمير، ولو أضافه لشدد الياء فانكسر الشعر».

(3) مطموس في الأصل : صوابه من شرح السيرافي.

(4) في شرح السيرافي : «في الموصوف».

(5) ما بين القوسين مزيد من الهامش.

(6) الكتاب 1 46، شرح السيرافي 2 488



مرفوعا أو مجرورا، لأن الغرض أن تجمع بين الجملتين في تقديم الفعل لا في لفظ النصب أو غيره.

والرفع جائز في الاسم المصدر به في الجملة الثانية على القطع والابتداء، وليس بالمختار لتنافي الكلام عن الاعتدال.

قوله : «**ومِثْلُ ذَلِكَ: كُنتُ أَخَاكَ وزيداً كنتُ له أخاً**[1].. **وتَقُولُ : لَسْتُ أَخَاكَ وزيداً أَعِينُكَ**[2] **عَلَيهِ**» إلى قوله : «**تَصَرُّفَ كَانَ**»[3]

يعني إذا قلت: كنتُ أَخَاكَ، فجملة الكلام مصدرة بفعل، وهو كنت، فلذلك اختير أن تنصب الاسم في الجملة الثانية كأنك قلت: كنتُ أَخَاكَ، ولابستُ زيداً كنتُ لَهُ أَخاً. ولستُ أَخَاكَ بهذه المنزلة، من قبل أن ليس هو فعل، وإن لم يكن له تصرف غيره من الأفعال.

فإذا قلت : لستُ أخَاك وزيداً أعينُك عليه[4]، فكأنك قلت: لستُ أخَاكَ وأُخَاصِمِ زيداً أُعينُكَ عليه[4] أو ما أشبه ذلك من الأفعال.

قال الرَّبِيعُ بن ضُبَع الفَزَارِي[5] :

113 ـ أَصْبَحْتُ لاَ أَحْمِلُ السِّلاَحَ وَلاَ　　أَرُدُّ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

والذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ　　وَحْدِي وأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا[6]

---

(1) في الكتاب : (كنت أخاله) وما ذكر الأعلم موافق لما في الطبعة المحققة 1/89.

(2) في الكتاب وشرح السيرافي: «أعنتك».

(3) نص الكتاب بتمامه : «ومثل ذلك: كنت أخاك وزيدا كنت أخا له لأن كنت أخاك بمنزلة : ضربت أخاك، وتقول: لست أخاك وزيداً أعنتك عليه، لأنها فعل وتصرف في معناها تصرف كان» 1/46.

(4) في الكتاب : «أعنتك عليه».

(5) الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض من المعمرين، عاش أربعين وثلاثمائة سنة ولم يسلم، يقال إنه بقي إلى زمان معاوية (المؤتلف 125، جمهرة الأنساب 255، الخزانة 7/384).

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1/46، نوادر أبي زيد 158، شرح النحاس 84، أمالي القالي 2/185، شرح السيرافي 2/492، المقتصد 1/237، الرد على النحاة 114، شرح المفصل 7/105، الخزانة 7/384، المقاصد النحوية 3/397، ويروى الأول (ولا أمسك رأس البعير) (ولا أملك رأس) اللسان (ضمن) 13/259.



فنصب الذئب بفعل مضمر. واختار ذلك لأن قبله أصبحت من أخوات كان وليس[1].

قال: «**ومِمَّا يُخْتَارُ فيه النَّصْبُ. قَوْلُكَ[2]: مَا لقيتُ زَيْداً ولكِنْ عَمراً مَرَرْتُ بِه. وَمَا لَقِيْتُ[3] زيداً بل خالداً لقيتُ آباهُ**».

جعل ما بعد «بل» و«لكن» بمنزلة ما بعد الواو فيما مضى، لأنّ «بل» و«لكن» من حروف العطف، فما بعدهما كما بعد الواو.

وإذا[4] تقدمت جملة مبنية على فعل - وإن كان قبلها حرف نفي - فتكون بمنزلة قولك: لقيتُ زيداً وعمراً لمْ أَلْقَه، لأنّ الفعل الذي بعد لم - وإن كان منفيا[5] في العمل - بمنزلة الواجب[6] فتنصب عمراً كما تنصب إذا قلت: عمراً لقيتُه، ويكون الإضمار ولم أَلْقَ عمراً لم أَلْقَهُ حتى يكون المضمر مشاكلا للمظهر.

بابُ مَا يُحْمَلُ[7] الاسمُ فيه عَلَى اسم بُنيَ عَلَيْه الفِعْلُ مَرَّةً، ويُحْمَلُ مَرةً أخْرَى عَلَى اسمٍ مَبْنِيّ علَى الفِعْلِ[8]

وذلكَ قَوْلكَ: عَمْرٌو لَقَيْتُهُ /57/ وَزَيْدٌ كَلَّمْتُهُ»

اعلم أنّ الكلام إذا كان مبتدأ وخبرا، ثم عطفت عليه جملة في أولها اسم وبعده، فعل مشتغل بضميره كان الاختيار رفع الاسم الثاني بالابتداء كحالِه لو لم تكن قبله جملة.

(1) في الأصل «ليست».
(2) في الكتاب (لنصب الأول قوله..) ورواية الأعلم موافقة لما في الطبعة المحققة 1/90.
(3) في الكتاب: «وما رأيت...».
(4) في الأصل: «إذ» وما أثبته من شرح السيرافي.
(5) في شرح أبي سعيد: «مبنيا».
(6) في شرح أبي سعيد: «الموجب».
(7) في الكتاب: «ما يحمل فيه الاسم».
(8) الكتاب 1/47، شرح السيرافي 2/497.



وقد قدّمنا أن الجملة الأولى إذا كانت مصدرة بفعل، كان الاختيار في الاسم الذي في الجملة الثانية النصبَ على إضمار فعل يفسره الفعل الذي بعده. فهذان أصلان لما يشتمل عليه هذا الباب.

قال سيبويه[1] : «أنت في عمرو، بالخيار، إذا قلت: عمروٌ لَقَيْتُهُ، وزيدٌ كَلَّمْتُهُ، إن شئت نصبته وإن شئت رفعته».

وذلك أنَّه قد تقدمته جملتان :

- إحداهما مبنية على اسم وهي قولك: زيدٌ لَقَيْتُهُ كما هو.

- والأخرى قولك: لقيتُه. فإن عطفت على الجملة التي هي : زيدٌ لقيتُه كما هو[2]، رفعت عمراً لأنَّ صدر الجملة اسم[3].

وإن عطفته على الجملة التي هي : لقيته، نصبت لأنّ[4] صدر الجملة فعل، فيصير بمنزلة قولك: لَقَيْتُ زَيْداً وعمراً كَلَّمْتُهُ.

وقد أنكر الزيادي هذا[5] - وغيره - على سيبويه، فقالوا : إذا قلنا : زيدٌ لَقيتُه وعمرٌو كَلَّمتُه، لم يجز حمل عمرو على لقيته، وذلك لأن لقيته جملة لها موضع يقع موقعها اسم واحد، وهي خبر لزيد.

فإن عطفت عليها قولك : وعمرٌو كلَّمْتُه، لم يجز، لأنها لا تقع موقع خبر زيد، ألا ترى أنك لا تقول : زيدٌ عمرٌو لقيتُه.

فإن جعلت في الجملة ما يعود إلى زيد، جاز حينئذ ما قال سيبويه من الوجهين جميعا، وذلك قولك : زيدٌ لقيتُه كَلَّمتُه عِنْدَه، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ كلَّمتُه عنده فتصير الجملة خبراً لزيد.

---

(1) القائل هو السيرافي 2/ 499، وظن الأعلم غير هذا.
أما لفظ سيبويه : «ومثل ذلك زيد لقيته وعمرو، إن شئت رفعت وإن شئت قلت : زيدٌ لقيته وعمراً، وتقول أيضا : زيد ألقاه، وعمرو وعمراً، فهذا يقوي أنك بالخيار في الوجهين».

(2) في الأصل : «كما هي».

(3) في الأصل : «هي اسم»، واكتفيت بما أثبت وهو موافق للسيرافي.

(4) في الأصل : «بأن».

(5) انظر رأيه : هامش الكتاب 1/ 47، شرح السيرافي 2/ 499.



وكان سيبويه إنما أراد جواز هذه المسألة إذا جُعل في الجملة الثانية ضميرٌ يعود إلى زيد واشتغل بأن أرانا جواز ردِّ الجملة الثانية إلى المبتدأ مرة، وإلى المفعول مرة، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة.

والقول : فيما اتصل بهذه المسائل إلى قوله: «فَهَذَا يُقَوِّي أنك بالخِيَارِ في الوَجْهَيْنِ»[1] كالقول فيما تقدم.

قوله : «**ومِمَّا يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ قَوْلُ الرَّجُلِ: مَنْ رَأَيْتَ وأَيَّهُمْ رَأَيْتَ**» إلى قوله : «**كَلَّمْتُ زيداً وعمراً لَقِيْتُه**»[2]

اعلم أن المستفهم : الاختيار له في كلامه أن يورد الجواب على منهاج الاستفهام، فإذا قال المستفهم : مَنْ رَأَيْتَ؟ وأَيَّهُمْ رَأَيْتَ؟، قال : زيداً، فنصب زيداً بمثل الفعل الذي وقع على الاستفهام، كأنه قال: رأيتُ زيداً.

وإذا قال : أيُّهُم رأيتَه؟ فالاختيار في الجواب أن تقول: زيدٌ، فترفع كما رفع المستفهم أيّاً فيختار أن يكون الجواب على منهاج الاستفهام حتى يجري مجرى العطف في أنه (تابع)[3] للاستفهام.

فإذا قال: من رأيتَ؟ قلت[4] : زيداً رأيتُه، فتنصب الاسم بإضمار فعل، فكأنه قال : رأيتُ زيداً رَأَيْتُه، فقد جرى الجواب مجرى العطف في قولك: رأيتُ زيداً وعمراً رأيتُه[5].

---

(1) الكتاب 1 47.

(2) نص الكتاب بتمامه : «ومما يختار فيه النصب قول الرجل : من رأيت وأيهم رأيت، فتقول : زيدا رأيته تنزله منزلة قولك كلمت عمرا...» 1 48.

(3) زيادة من الهامش، مثبت في شرح السيرافي.

(4) في الأصل : «قال»، وما أثبت من شرح أبي سعيد.

(5) قال القرطبي : في شرح كلام سيبويه: «ومما يختار فيه النصب».
«يعني أنك تحمل زيدا على فعل المستفهم فيتعدى إلى مفعولين من أجل الجواب، ويصير الجواب كحرف العطف في قولك : ضربت زيداً وعمراً ألا ترى أنه قال «فيصير هذا بمنزلة رأيت عبد الله وزيداً، يجري على الفعل، يعني على فعل السائل، كما جرى الآخر على الأول بالواو» شرح عيون الكتاب 70.
وقال ابن الأنباري في الإنصاف :"ذهب الكوفيون إلى أن قولهم: زيدا ضربته منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: ضربت زيداً ضربته" انظر حجج كل فريق الإنصاف 1 82، وانظر شرح السيرافي 2 507.



قال الأخفش: يجوز إذا قلت: أيُّهم ضربته؟ أن تقول: زيداً ضربتُه، لأن الهاء منصوبة، وهي في المعنى مُستفهمٌ عنها.

فمعنى كلام الأخفش أنّ الرفع والنصب جميعا اختيار فالرفع على اللفظ، والنصب (على)[1] /58/ المعنى[2].

وليس الأمر إلاّ ما قاله سيبويه، وذلك أن المعنيين إذا تساويا في اللفظ والمعنى، كان اتباع اللفظ أولى بالاختيار. ألا ترى أن قوله: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، أولى من: مررتُ بزيدٍ وعمراً.

وقد تقدم ذكر الحجج (على ذلك)[3] في الطابقة بين الألفاظ (مع أن الجواب إنما يكون مردودا على الاسم الذي وقع به السؤال لا على ضميره، ولا شيء من أسبابه. ألا ترى أنك لو قلت: أيُّهم ضربت غلامه؟، لم يكن الجواب مردودا إلا على «أي» دون الغلام. فكذلك ينبغي أن يكون مع ضميره مردوداً عليه نفسه دون الضمير، كما كان مردودا عليه دون السبب)[3].

قال سيبويه: «فإنْ[4] **قَالَ: أَعَبْدَ اللَّهِ مَرَرْتَ بِهِ أَمْ زَيْداً؟ قُلْتَ: زيداً مَرَرْتُ بِهِ. كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ في الأَوَّلِ**».

يعني تنصب في الجواب، كما نصب هو في المسألة.

ثم قال: «**وَلَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ وزيداً. كَانَ[5] عَرَبِيّاً. فكيف هذا؟**»

---

(1) مطموس في الأصل.

(2) قال القرطبي: «عارض الأخفش سيبويه - رحمه الله - وحسب النصب محمولا على الهاء، على حاله في قولك: زيد ضربته وعمرا كلمته، وحجته أن الهاء منصوبة وهي في المعنى مستفهم عنها. والدليل على ضعف ما ذهب إليه، أنك إذا قلت: من رسول؟ فإنما تريد أن يبين لك الاسم الذي تحت «من» لإبهامه ألا ترى أنك إذا استفهمت فقلت: أزيد رسول أم عمرو؟ كان الجواب: عمرو أو زيد، ولا يقال رسول...» شرح عيون الكتاب 71.

(3) ما بين القوسين مزيد من الهامش.
ولا وجود له في شرح السيرافي.

(4) في الكتاب: «وإن».

(5) في الكتاب: (مررت بعمرو وزيدا لكان..)



يعني أنك إذا قلت : مررتُ بعبد اللهِ وزيداً جاز على تأويل: لقيتُ عبدَ الله وزيداً، فإذا جاز هذا في العطف، كان قولك: أعبدَ اللّهِ مررتَ بهِ؟ أولى[1].

وإنما صار فيه أولى، لأن عبدَ اللّه لا يمكن جره بالباء الظاهرة لاشتغالها بالضمير، ولا بباء مضمرة لأن الجار لا يضمر.

وقولك[2] : مررتُ بعبد اللّه وزيدٍ، يمكن جر زيد بالعطف على عبد الله، فلما جاز نصبه كان نصب المستفهم عنه أولى لما ذكرنا.

وأنشد[3] :

114 - جِئْنِي بمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِم   أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ[4]

فحمل مثل على موضع قوله : جئني بمثل، لأن معنى جئني بكذا : اعطينه. والأُسْرَة : أقارب الرجل من قِبَلِ أبيه.

وأنشد للعجاج :

115 - يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وغَوْراً غَائِرَا[5]

---

(1) في الأصل : «أولا».

(2) في الأصل : «وذلك وقولك»، واكتفيت بما ورد في شرح السيرافي.

(3) لجرير. والبيت في ديوانه 1 312، بكسر «مثل» ولا شاهد فيه.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 48، معاني القرآن 2 22 - 3 124، المقتضب 4 153، وبه (جيئوا بمثل..) القطع والائتناف 393، شرح النحاس 110، وبه (أم) موضع (أو)، شرح السيرافي 2 510، شرح ابن السيرافي 1 66.

قال الأعلم : «استشهد به لحمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه لأن معنى قوله: جئني بمثل بني بدر : هاتني مثلهم.

وبنو بدر هم فزارة و فيه شرف قيس عيلان، وبنو سيار من سادات فزارة أيضا وفزارة من ذ بيان من قيس»، بتصرف.

والعطف على الحمل جائز عند معظم النحاة. انظر المتقضب 4 153، وذكر ابن هشام في المغني أن ابن جني يرفضه، مغني اللبيب 2 95، الخصائص 1 102.

(5) غير وارد في ديوان العجاج. وهو في ملحقات ديوان رؤبة 190، وبعده (فواسقا عن قصدها جوائرا) الكتاب وشرح الأعلم 1 49، شرح السيرافي 2 511، شرح ابن السيرافي 1 410.

الأعلم : «استشهد به لما يجوز بعد حتى في عطف عمل الفعل بعضه على بعض لنصب «غورا» حملا على موضع نجد».



كأنّه قال: ويسلكن[1] غـوراً.

وغور ونجد: موضعان. إلاّ أن نجدا مرتفع، وغوراً منخفض.

قال: «ومِثْلُ هَذَا: ﴿وَحُوراً عَيناً﴾[2] في قِراءَةِ أُبَيّ بنِ كَعْبٍ».

وإنما نصب حـوراً، لأن قـوله: ﴿يَطُوفُ عَلَيْـهِمْ وِلْدَانٌ مُـخَلَّدُونَ بِأَكْـوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾[3] دليل على أنهم قد أعطوا ذلك، فنصب «حُـوراً عَيناً» على مـعنى يُعْطَون. ومن رفع أراد: ولهم حورٌ عينٌ، وقد دل الكلام عليه أيضا.

قـوله: «فـإنْ قُلْتَ: إنَّمـا هُوَ لِنَصْبِ اللَّفْظِ، فـلا تَنْصِبْ بَعْـدَ: مَـرَرْتُ بِزَيْدٍ، وانْصِبْ بَعْدَ: إنَّ فيها زَيْداً».

يعني إن قال قائل: إذا قلنا: قام زيدٌ وعمراً كلمته، فليس الاختيار في الاسم النصب لأنه لا منصوب قبله.

قيل له: لو كان اختيـار النصب في الثـاني ـ لأن قبله منصوبا ـ لوجب أن لا ينتصب بعد قولك: مَرَرْتُ بزيدٍ ولوجب أن تنصب بعد قولك: إنّ فـيـهـا زيداً. وهذا غير مختار.

قال سيبويه[4]: «فلو كانت العلة ما زعمه هذا الزاعم لَلَزمه أن لا ينصب بعد: مررتُ بزيدٍ، وليس في الدنيا عربي إلاّ وهو يجري: مررتُ بزيدٍ، مجرى لقيتُ زيداً».

---

(1) في الأصل: «يسكن»، وفي الكتاب وشرح السيرافي «يسلكن».

(2) من الآية 25، من سورة الواقعة 56. والآية في المصحف (وحور عين) بالرفع. قال النحاس في القطع والائتناف 702: «وعلى ما روى عن أبيّ بن كعب أنه قرأ ﴿**وحورا عينا**﴾. والتقدير عند أبي حاتم: ويزوجون حورا عينا».
وقال صاحب مشكل إعراب القرآن 2/315: «ويجوز النصب على أن يحمل أيضا على المعنى لأن المعنى يطوف عليهم بكذا وكذا، ويعطون كذا وكذا ثم عطف و«حورا عينا» على معنى ويعطون».
وفي هامشه: قرأ بالنصب الأشهب العقيلي والنخعي وعيسى بن عمر الثقفي وكذلك هو في مصحف أبي».
وفي المحتسب 2/309. والبحر المحيط 8/206 قرأ بالنصب أُبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود وقرأ في الآية بالوجوه الثلاثة. انظر معاني القرآن 2/351. إعراب ما منّ به الرحمن 254.

(3) الآية 16 - 17، من سورة الواقعة 56.

(4) القائل هو أبو سعيد السيرافي وليس سيبويه كما ظنه الاعلم.
قال السيرافي: «فلو كانت العلة.. إلخ» 2/519.



قال : «فإنْ[1] كانَ الأوَّلَ، لِأَنَّهُ في مَعْنَى الحَديثِ مَفْعُولٌ[2]. **فَلا تَرْفَعْ بَعْدُ : عَبْدَ اللَّه، إذَا قُلْتَ: عبدُ اللَّه ضَرَبْتُهُ**»[3].

يعني إن قال قائل : إنا إذا قلنا : مررتُ بزيد وعمراً كلّمتُه إنما نصبنا عمراً، لأنّ زيداً في معنى المفعول لوقوع المرور به في التحصيل - لزمه أن يقول : عَبْدٌ اللّه ضَرِبْتُهُ وعمراً كَلَّمْتُهُ، لأن عبد الله - وإن كان مبتدأ، فقد وقع به الضرب في التحصيل.

(ووقع في اللفظ اختلال في قوله : «**وإنْ كَانَ الأوَّلَ لأَنَّهُ في مَعْنَى الحَدِيث مَفْعُولٌ**» فأشكل معناه.

وتلخيصه وتحقيقه الذي يصح به المعنى ويتبيّن، أن يكون صوابه «وإن كان» لأن الاول في معنى الحديث مفعول «أي» وإن كان اختيار النصب من أجل أنَ الأول في معنى الحديث المفعول. فأضمر اسم من كان فيها لتقدم ذكر الاختيار. وقدم الأول من بعد إن، فابتدأه وجعل ضميره خلفا منه حالاً في أنّ محله ونظيره من الكلام : كانَ الأمرُ زيدٌ، لأنه فاعل كذا، يريد : لأن زيداً فاعلٌ كذا فقلب عن وجهه)[4].

وأنشد[5] سيبويه : /59/.

116 - أَلْقَى الصَّحيفة كيْ يُخَفِّفَ رحْلَهُ والزَّادَ حتَّى فعله أَلْقاها[6]

---

(1) في الكتاب «وإن».

(2) في الاصل «مرفوع»، وصوابه من الكتاب.

(3) قال القرطبي في شرح هذا الكلام «يعني وإن كان الاول موجبا لنصب الاسم المعطوف الذي وقع الفعل على ضميره، أو على شيء من سببه فحذف الخبر لما في الكلام من الدليل عليه واستدلاله بما جرى قبل ذلك. وذلك أنه لما تقدم قوله «فإن قلت إنما هو لنصب اللفظ» كان فيه معنى. فإن قلت «كان الاول موجبا للنصب» اي لفظه منصوب. فلذلك قال وإن كان الأول، وهو يريد وإن كان الاول كذلك لانه في معنى الحديث مفعول فاجترا بما تقدم». شرح عيون الكتاب 63.

(4) ما بين القوسين مزيد من الهامش، لا وجود له في شرح السيرافي.

(5) هو ابن مروان النحوي في الكتاب. ونسبه العيني إلى المتلمس. وذكر ذلك السيوطي بعد أن نسبه إلى ابن مروان. وقال وهو في قصة المتلمس حين فر من عمرو بن هند.

(6) ورد الشاهد في الكتاب وشرح الأعلم 1 50، شرح السيرافي 2 521، شرح ابن السيرافي 1 411، شرح عيون الكتاب 69، شرح المفصل 8 19، أوضح المسالك 3 45، مغني اللبيب 1 167 - 171 - 175، شرح شواهده 1 370، بغية الوعاة 2 290، الهمع 2 24 - 136، الخزانة 3 21 =



فالاختيار في هذا البيت نصب النعل وعطف ما عمل فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل (وبعده)[1] الرفع على الابتداء لاشتغال الفعل بالضمير.

والخفض أبعدها لأنّه يحتاج أن تلغى ألقاها.

بابُ مَا يُخْتَارُ فيه النَّصْبُ ولَيْسَ قَبْلَه مَنْصُوبٌ وهُوَ بابُ الاسْتِفْهَامِ[2]

اعلم أنّ الذي يشتمل عليه هذا الباب، أنّ الاسم إذا ولي حرف الاستفهام وجاء بعده فعل واقع على ضميره، فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل، وإنّما صار الاختيار النصب من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم. لأن الشك فيه.

ألا ترى أنّك إذا قلت: أزيدٌ ضَرَبْتَه؟ فإنما تشك في الضرب الواقع به، ولست تشك في ذات زيدٍ.

فلمّا كان حرف الاستفهام إنما دخل من أجل الفعل، كان الأولى أن يليه ما دخل من أجله.

وإنما جاز دخوله على المبتدأ وخبره لأنهما قبل دخول الاستفهام يوجبان فائدة، فإذا استفهمت، فإنّما تستفهم عن تلك الفائدة[3].

= 9/ 472، المقاصد النحوية 4/ 134، ويروى (ألقى الحقيبة) و(ألقى الخشية).
قال الأعلم: «استشهد به لما يجوز بعد حتى في عطف عمل الفعل بعضه على بعض في الرفع والنصب والجر».
- قال السيوطي: ويروى نعله: بالرفع والنصب والجر. فالرفع على الابتداء وألقاها الخبر. وحتى حرف ابتداء. والجر على أنها حرف جر. والنصب على الاشتغال» شرح شواهد المغني.

(1) ما بين القوسين مزيد من الهامش، ولا وجود له في شرح السيرافي.

(2) الكتاب 1/ 50، شرح السيرافي 2/ 523.

(3) تجد هذا الكلام في شرح السيرافي 2/ 523، وشرح المفصل 2/ 34.
وقال ابن يعيش في موضع آخر: «اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه وذلك من قبل أنّ الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه وتجهل عمله.. والشك إنما وقع =



قال سيبويه : «وذَلكَ أَنَّ منَ الحُرُوفِ حُروفاً لا يُذْكَرُ بَعْدَها إلاَّ الفعْلُ ولاَ يَكُونُ الذي يَلِيها غَيْرُهُ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَراً»

إن قال قائل : ما الذي أحوج سيبويه إلى ذكر هذه الحروف[1] في صدر هذا الباب وهو باب الاستفهام؟

قيل له: لأنّ المعنى الذي من أجله يُختار إضمارُ الفعل بعد حروف الاستفهام هو موجد في هذه (الحروف)[2] لأنّ حكمها أن تدخل على الأفعال لا غير، فمتى وليها الاسم أضمر بعدها الفعل كما يفعل بحروف الاستفهام، فحرف الاستفهام مشاكل لهذه الحروف.

قوله : «وهُوَ فِي هَذِهِ[3] أَحْسَنُ، لأَنَّهُ يُبْتَدأُ بَعْدَهَا الأَسْمَاءُ».

يعني تقديم الاسم في حروف الاستفهام أحسن من تقديمه في «قَدْ» لأنّ حروف الاستفهام يليها المبتدأ والخبر، و«قدْ» لا يليها إلاّ الفعل.

قوله : «وإنَّمَا فَعلُوا ذَلِكَ[4] بالاسْتِفْهَامِ لأَنَّهُ كالأَمْرِ» إلى قوله : «أَمْراً لَمْ يَسْتَقِرَّ عِنْدَ السَّائِلِ»[5].

أراد أن الاستفهام يشبه الأمر، وذلك أنك تستفهم عن أمر يجوز عندك أن يكون موجوداً وأن يكون معدوما، وتأمر بشيء يجوز أن يُفعل ولا يفعل، فلما كان الأمر لا يكون إلاّ بفعل، اختاروا أن يكون الاستفهام بفعل.

قوله : «وقَدْ يَصِيرُ مَعْنَى حَدِيثِهَا إِلَيْهِ»

= في الفعل، وأما الاسم فمعلوم عندك. وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله. وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام، وكان بعده فعل، فالاختيار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر، لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الاصل أولى» شرح المفصل 1 / 81.

(1) هذه الحروف هي : قد وسوف ولما ونحوهن، الكتاب 1 / 51.

(2) زيادة من شرح السيرافي للتوضيح.

(3) في الأصل : «في هذا»، وأثبت ما في الكتاب.

(4) في الكتاب : «هذا». وما ذكره الأعلم موافق لما في الكتاب الطبعة المحققة 1 / 99.

(5) نص الكتاب بتمامه : «وإنما فعلوا هذا بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب وأنه يريد من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل» 1 / 51.



يعني إذا قلت : أَينَ زيدٌ آتِه؟ ـ فقولك «آتِه» مجازاة وصار الاستفهام نائبًا عن شرطه ـ فقد صار معنى حديث الاستفهام إلى الجر. ويعني بالحديث هنا: لفظ الاستفهام الذي يؤول معناه إلى الجزاء، وليس بحديث في الحقيقة، لأن الحديث: ما كان خبرا.

وشبّه سيبويه الألف «بهَلاَّ» من قبل أنك تقول : أزيدٌ ضَرَبْتَهُ؟ كما تقول: هَلاَّ زَيدٌ ضَرَبْتَهُ، فشبه[1] الألف بهلاّ في إيلاء الاسم إياها وبينهما فرق، وذلك أن ألف الاستفهام قد يجوز أن يليها الاسم المبتدأ، ولا يجوز أن يلي «هلاّ»، لأنها جعلت للفعل فقط. ولكن لهلاّ (قوة على الحروف)[2] /60/ التي يليها الفعل جاز من أجلها تقديم الاسم على الفعل.

وقوتُها على سائر الحروف أنّها مضارعة للأمر بمعنى التحضيض[3] التي تضمنته، فكما جاز تقديم الاسم على فعل الأمر في قولك : زيداً اضْرِبْهُ، جاز في: هلاّ زيداً ضربته، لتصرف الفعل وعمله في المقدم والمؤخر.

هَذَا بَابُ ما يَنْتَصِبُ في الألِفِ[4]

«تقولُ : «أَعَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ؟، وأَزَيْداً مَرَرْتَ بِهِ؟، وأَعُمَراً قَتَلْتَ أَخَاهُ».

قد قدمنا أن حرف الاستفهام بالفعل أولى، لأنّ المستفهم لا يشك في الاسم، إنّما يشك في الفعل، فأولوها المعنى الذي دخلت له[5].

قوله : «كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِيمَا نَصَبْتَهُ في هَذِهِ الحُرُوفِ[6] في غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ».

---

(1) في الأصل : «فشبهه».
(2) مطموس في الأصل.
(3) في الأصل : «التخصيص».
(4) الكتاب 1/ 52، شرح السيرافي 2/ 538.
(5) يقابل هذه العلامة في الأصل: هامش مطموس نصفه الأول.
(6) في الكتاب : «الأحرف».



يعني : أضمرت فعلا بنصب الاسم في الاستفهام كما أضمرت في قولك: زيداً ضربته.

ولم يرد بقوله : «في هذهِ الحُرُوف»[1] حروف المعاني، إنّما أراد الأسماء والأفعال التي أشار إليها.

وأنشد[2] :

117 ـ أثَعْلَبَةَ الفَوَارِسِ أمْ رِيَاحَا   عدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا[3]

أراد : أذكرت ثعلبة الفوارس أو قست أو مثلت، وما يقارب الفعل المذكور مما يتعدى بغير حرف جر.

وأراد بثعلبة : القبيلة، فلذلك نعتها بجمع. وطُهيّة والخِشَاب قبيلتان[4].

قال : «ومثلُ ذَلكَ: أعبدَ اللّهِ كُنْتَ مثْلُه؟... وأزَيْداً لَسْتَ مثْلَهُ»

اعلم أنّ كان بمنزلة ضرب في التصرف والعمل. فقولك : كنتُ زيداً، بمنزلة: ضربتُ زيداً. وقولك : مثلَ زيد بمنزلة قولك : ضربتُ مثلَ زيد، فإذا قلت : أعبدَ اللّه كُنْتَ مثْلَهْ؟، فهو كقولك : أعبدَ اللّهِ ضرَبْتَ مثْلَهُ؟ وضربتَ أخَاهُ. و«ليس» هي بمنزلة «كان»، وإن كانت لا تتصرف.

وقد فُهِم من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يجيز: قَائِماً ليسَ زيدٌ، ويقدم خبر ليس عليها.

---

(1) في الكتاب : «الاحرف».

(2) لجرير من قصيدة في هجاء الراعي النُّميري.

(3) ديوانه 1 66، الكتاب وشرح الأعلم 1 52، شرح النحاس 84، وبه (رحابا) موضع (رياحا)، شرح السيرافي 2 539، شرح ابن السيرافي 1 288، وبه (أو رياحا) فرحة الاديب 74، (أو رياحا)، الرد على النحاة 105، أوضح المسالك 2 8.

قال الاعلم : «استشهد به لنصب ثعلبة بإضمار فعل دلّ عليه ما بعده فكأنه قال : اظلمت ثعلبة عدلت بهم طهية ونحوه من التقدير.

قال الأعلم : «خاطب الفرزدق فاخرا عليه برهطه الأدنى»، وفي الديوان أن الشعر في هجاء الراعي.

(4) قال الغندجاني : «ثعلبة ورياح قبيلتان من بني يربوع وهم قوم جرير وطهية من بني مالك بن حنظلة، والخشاب : ربيعة ورزام أبنا مالك بن حنظلة، ويقال لهما الأخشبان» فرحة الاديب 74، وانظر جمهرة الانساب 224 - 228.



وإنّما منع ليس من التصرف في نفسها أنّ معناها في زمان واحد، وهو أنها تنفي الحال، فاستغنى عن أن يُؤتى منها بمستقبل.

(وإنما عرف أن هذا من مذهبه، وتُؤول عليه جوازه أنه قد سَوَّى بين: لستُ مثلَه، وبين: أزيداً كنتَ أخَاهُ؟. فلو أسقطت المثل قلت: أزيداً لستَ؟ كما تقول: أزيداً كنتَ، فاعلمه، لأن الفعل الظاهر لا يكون تفسيرا لمضمر يعمل في الأول حتى يصلح فيه أن يحذف ما اشتغل به، فيعمل هو بنفسه فيما قبله. والدليل على ذلك أنك لو قلت: أزيداً أنتَ الضَّارِبُه؟ لم يجز نصبُ زيدٍ، لأن الضاربَه لا يعمل فيما قبله، فكذلك لا يكون (ناصبا)[1] لغيره)[2].

قوله: «وتَقُولُ: أَعَبْدُ اللَّهِ ضَرَبَ أَخُوهُ غُلامَهُ إلى قوله: «وَإِنْ جَعَلْتَهُ كَزَيْدٍ فَاعِلاً»[3].

فالأول نصب. جملة هذا الكلام أن الاسم الذي يلي حرف الاستفهام إذا أتى بعده سببان له، أحدهما فاعل والآخر مفعول، فلابد من حمله على أحدهما، ولا يمكن حمله عليهما، لأنّه لا يكون مرفوعا منصوبا في حال واحدة.

فإن حملته على أحدهما صار الآخر كأنه أجنبيٌّ. فإن حملته على السبب المرفوع رفعته، وإن حملته على السبب المنصوب نصبته.

قال: «وتَقُولُ السَّوْطَ ضُرِبَ بِهِ زيدٌ...، وكَذَلِكَ: اَلخِوَانَ أُكِلَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ»[4]

اعلم أنك إذا قلت: أُكِلَ اللحم على الخِوَانِ، وضُرِب زيدٌ بالسوطِ، فموضع الخوان والسوطِ: النَّصب، وذلك أنك أقمت الأسماء مقام الفاعل، فصارت المجرورات في موضع نصب وحلَّت محل قولك: مَرَّ زيدٌ بعمرٍو. فلما تقدمت

(1) مطموس في الأصل.
(2) زيادة من الهامش، مقداره خمسة أسطر.
(3) نص طويل، ينظر: الكتاب 53/1.
(4) في الكتاب: «أكل اللحم عليه».



الأسماء واتصلت الحروف بضمائرها[1] وجب أن تنصبها، لأنّ ضمائرها[1] في موضع نصب، فصار بمنزلة قولك : أزيداً مررتَ بِهِ؟[2].

قال : «وإنَّمَا /61/ تَعْتَبِرُهُ بِقَوْلِكَ : آلسَّوْطَ ضُرِبْتَ؟ وآلخِوَانَ أُكِلْتَ؟، فلَوْ كانَ هذَا كلاماً لَمْ يَكُنْ إلاَّ نَصْباً »[3].

يريد أنّ الذي يدلك على أنّ موضع هذه الحروف نصب، أنّه لو تعدى هذا الفعل بغيرحرف جر، ثم جئت باسم تقيمه مقام الفاعل لم يكن الاسم إلاّ حالاً نصباً[4]. كقولك: ضُرِبَ زيدٌ السَّوْطَ، وأُكِلَ اللَّحْمُ الخِوَانَ، فهذا لو تُكُلِّمَ به لم يكن إلاّ نصبا، لأنه لا يرتفع اسمان بفعل واحد[5].

قال : «وتَقُولُ : أَأَنْتَ[6] عبدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ؟ تُجْرِيهِ هَهُنَا مُجْرَى: أَنَا زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ».

اعلم أنّ سيبويه مِنْ مذهبه إذا حال بين ألف الاستفهام وبين الاسم الذي وقع الفعل على ضميره باسم آخر، ولم يكن من سببه، جُعِل الاسم الحائل بينهما مُخرجا للاسم الذي بعده عن حكم الاستفهام في اختيار النصب[7].

فإذا قال : أنت عبدُ اللّهِ ضربتَهُ، فقد صار عبد الله عنده بعد أنت، كأنه مبتدأ ليس قبله حرف الاستفهام، كقولك: عبدُ اللَّهِ ضربتُه.

فإن قال قائل : ولِمَ لا ترفع «أنت» بفعل مضمر لأن له في الفعل ضميراً

---

(1) في شرح السيرافي : «بكناياتها».

(2) تجد هذا الكلام في شرح المفصل 2/34، وانظر شرح عيون الكتاب 76.

(3) في نص الأعلم ـ إذا قورن بما في الكتاب ـ تغيير، وهو بلفظه: «وإنما تعتبره بأنك لو قلت: آلسوط ضربت، فكان هذا كلاما أو آلخوان أكلت، لم يكن إلا نصبا» 1/53.

(4) في شرح السيرافي : «لم يكن الاسم إلا نصبا».

(5) قال ابن يعيش : «والذي يدل على أن موضع هذه الحروف نصب أنك لو حذفتها، وكان الفعل مما يتعدى بنفسه لم تكن الأسماء الأولى إلا منصوبة، وذلك نحو آلسوط ضرب، وآلخوان أكل، وآزيد سميت لو كان يتكلم به لم يكن إلا كذلك لأن الفعل الواحد لا يرفع اسمين..»شرح المفصل 2/43.

(6) في الأصل : «أنت».

(7) قال سيبويه : «إلا أنك إن شئت نصبته كما تنصب زيدا ضربته فهو عربي جيد وأمره هنا على قولك : زيد ضربته» 1/54.



مرفوعاً، وهو التاء في ضربت. وقد قال سيبويه في فصل قبل هذا[1]، ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت في الأول ما ينصب بعد قوله : أعبدُ اللَّه ضربَ أَخُوه زيداً؟ فترفع عبد الله بإضمار فعل، كما تنصبه إذا قلت: أعبدَ اللّهِ ضربَ أَخَاهُ زيدٌ؟

قيل له : بينهما فرق، وذلك أنّك إذا قلت[2] : أعبدُ اللَّهِ ضربَ أَخُوه زيداً؟ فقد وليَ عبدالله حرفَ الاستفهام، والفعل الذي يعمل في سببه الرفع متصل به لا فاصل بينهما.

وإذا قلت : أَأَنتَ[3] عبدُ اللَّهِ ضربته؟ فبَيْنَ «أنت» وبين الفعل الذي في ضميره «عبد الله» ويصح أن يكون مبتدأً فاصلا بين أنت وبين فعله، فلم تكن بنا[4] حاجة إلى إضمار فعل لأنّ فعله لم يله.

قال : «فإنْ قُلْتَ : أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْداً تَضْرِبُهُ؟ فهو نصب كقولك : أزيداً تضربه كل يوم»[5].

اعلم أنك إذا قلت : أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْداً تَضْرِبُهُ؟ فلابد من نصب الظرف لأنه لا عائد عليه، وإذا نصبناه، فلابد من نصبه ـ بالفعل الظاهر أو المضمر الذي ينصب زيداً ـ بالفعل الذي ينصب به الظرف[6]، فهذا فرق ما بين «الظرف»، و«أنت» إذا قلت: عبدُ اللّه ضربتُه.

قال : «وتَقُولُ : أَعَبْدُ اللَّهِ أَخُوهُ تَضْرِبُهُ، وهو بمنزلة قَولِكَ[7] : أَأَنْتَ[8] زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ».

---

(1) انظر باب (ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب..) 1 50.

(2) في شرح أبي سعيد : وذلك أنا إذا قلنا.

(3) في الأصل : «أنت».

(4) في الأصل : «بها».

(5) قال السيرافي : «يريد أن تقدم الظرف كتأخره في قولك : أكلّ يوم زيداً تضربه، لأنه لا فرق بين أن تقول : أزيدا كل يوم تضربه، وبين أن تقول : أكل يوم زيدا تضربه».

(6) هكذا في الأصل. وتَصَرُّفُ الأعلم شوّه المعنى، قال السيرافي :
«ويجب نصب زيد لأنه يلي الاستفهام وإن نصبناه بالمضمر، فتقديره أتضربه زيدا كل يوم تضربه، فيجب نصب زيد بالفعل الذي تنصب به الظرف» 2 555.

(7) في الكتاب : (كما فعلت ذلك في قولك)1 54.

(8) في الأصل : «أنت».



وفيه من الاعتراض والاختلاف مثل ما في : أَنْتَ زَيدٌ ضَرَبْتَهُ.

فإن قال قائل : إذا قلت : أزيداً أَخَاهُ تَضْرِبُهُ؟ فما الذي ينصب زيداً والأخ؟ أهما فعلان أم فعل واحد؟. فإن قلتم: فعل واحد، فكيف يستقيم هذا ومعناهما مختلف؟ لأن زيداً ليس بمضروب و«أخاه» مضروب، وإن كان نصبهما بفعلين مختلفين، فكيف يصير «تضربه» تفسيراً لهما؟.

قيل له: إنّ هذا الفعل الواقع بضمير الأخ قد دَلَّ على الناصبِ للأخ فصار كالظاهر لدلالة الفعل عليه، وعُلِمَ ما هو.

(فإذا)[1] 62 عُلِمَ صار تفسيرا للفعل الذي نصب زيداً لأن ما عُلِمَ فهو كالظاهر.

وفيه قول آخر : وهو أنّا رأينا الفعل الواحد قد يدُلّ في حال على نظيره في اللفظ، ويدل في حال أخرى على غير نظيره، فمن ذلك قولك : أزيداً ضَرَبْتَهُ؟. فتقدير هذا : أضربتَ زيداً ضَرَبْتَهُ؟

وإذا قلت : أزيداً ضربتَ أَخَاهُ؟ فتقديره: أَلاَ بَسْتَ زيداً ضربتَ أَخَاهُ؟، فلم يدلّ ضربت على مثله، وإنما دلّ على فعل يليق بمعنى الاسم الذي قبله

فإذا قلت : أزيداً أَخَاهُ تضربُهُ؟ دلّ تضربه على فعلين: فعل ينصب الأخ، وفعل ينصب زيداً، فيدل الضرب على ملابسة «ضرب» في حال واحدة، كما دَلَّ على الملابسة والضرب في حالين مختلفين على حسب الأسماء التي قبله.

قال أبو الحسن : وتقول : أَزَيْداً لم يضربه إلاّ هو؟، وكذلك : أزيدٌ لم يَضْرِب إلاّ إيّاه؟[2].

---

(1) مطموس في الأصل.

(2) نص الأخفش : قال السيرافي: «قال أبو الحسن: تقول أزيدا لم يضربه إلا هو، لا يكون فيه إلا النصب وإن كان جميعا من سببه، لأن المنصوب ههنا اسم ليس بمنفصل من الفعل، وإنما يكون الأول على الذي ليس بمنفصل لأن المنفصل يعمل كعمل سائر الأسماء، ويكون هو في مواضعها وغير المنفي لا يكون إلا هكذا، وكذلك أزيد لم يضرب إلا إياه».
شرح السيرافي 2: 560.
وينظر شرح عيون الكتاب 75 حيث أورد القرطبي نص أبي الحسن ورده.



اعلم أن الأخفش ذكر هاتين المسألتين وبناهما على أصول النحويين، ويحتاجان إلى شرح وإيضاح.

اعلم أنّ الأفعال المؤثرة إذا وقعت من الفاعل بنفسه لم يجز أن يتعدى ضميره المتصل إلى ضميره المنفصل، لا تقول: ضَرَبْتُنِ ولا ضَرَبْتَكَ وما أشبه هذا. وإنما يقال: ضَربتُ نَفْسِي وما أشبه هذا. وإنما لم يجز هذا من قبل أن أكثر العادة الجارية من الفاعلين أن يُوقعوا الفعلَ بغيرهم، وأن يُوقعَ الفعلَ بهم غيرُهم. وأفعال الإنسان بنفسه هي التي لا تتعدى نحو: قَامَ وذَهَبَ وشبهه.

وإذا وقع الفاعل بنفسه فعلا، أجْري لفظه على لفظ غيره، ولم يَعْدُه إلى ضميره، وأتى بلفظ النفس، فصار بمنزلة قولك: ضربت غلامي[1].

ويجوز تَعَدِّي ضمير الفاعل إلى ضميره في الأفعال الملغاة وهي: ظننت وأخواتها، تقول: ظَنَنْتُنِي مُنْطَلِقاً، وظَنَنْتُكَ مُنْطَلِقاً.

وإنما كان ذلك لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو المفعول الثاني، والدليل على ذلك أن الشك لم يقع في المفعول الأول، إنما وقع في خبره، فصار المفعول الأول كاللَّغْوِ[2] في التحصيل.

واعلم أنه لا يجوز أن يتعدى ضمير الفاعل المتصل إلى ظاهر نفسه في الأفعال كلها. ولا ظاهره[3] إلى ضمير نفسه في هذه الأفعال (المؤكدة)[4] المؤثرة.

لا يجوز (أن تقول: زيداً ضَرَبَ على أن تعدي ضميره إليه، لا الزيدين ضَرَبا. ولا يجوز مثل هذا في الأفعال الملغاة، لا تقول: زيداً ظَنَّ مُنطلقاً ولا يجوز أيضا أن تقول: ضَرَبَهُ زيدٌ، تريد: ضربَ نفسَه زيدٌ، ويجوز هذا في الملغاة، تقول: ظَنَّهُ زيدٌ مُنْطَلِقاً.

---

(1) قال السيرافي: «وكان المبرد يقول: إنما لم يجز لأن الفاعل بالكلية لا يكون مفعولا بالكلية. وهذا قول مضمحل ويبطل لأنه لا خلاف بينهم أنه يجوز أن تقول: ما ضربني إلا أنا.
وكان الزجاج يقول: إنهم استغنوا بالنفس عن الضمير كما استغنوا بكليهما عن أجمعين»، شرحه 2/561.

(2) في الأصل: «كاللغوي».

(3) في الأصل: «ولا ظاهر»، وما أثبت من شرح السيرافي.

(4) زيادة من الهامش، غير مثبتة في شرح السيرافي.



وإنّما لم يجز: زيداً ضَرَبَ، والزيدين[1] ضَرَبا، لأنا لو أجزنا ذلك ثم حذفنا المفعول بطل الكلام، والمفعول فضلة، فلا يجوز أن تكون الفضلة لازمةً.

وإذا كان الضمير منفصلا، كان بمنزلة الأجنبي، وجاز فيه ما لم يجز في غيره من الضمير المتصل. تقول: ما ضَرَبَنِي إلاّ أنا، ومَا ضَرَبْتُ إلاّ إيَّايَ، وما ضربتُ زيداً إلاّ هُوَ، وما ضربَ زيدٌ إلاّ إِيَّاهُ.،

ثم نعود إلى كلام الأخفش:

قوله : «أزيداً لم يَضرِبه إلاّ هو، لا يكون فيه إلاّ النصب، وإن كان جميعا من سببه»[2].

يعني أنّ زيداً يعود إليه عائدان: الهاء المنصوبة في ضربه، و«هو» المرفوعة بعد «إلاّ»، فلا يجوز حمل زيد إلا على المنصوب، لأنا نقيم الأول مقامه، ونحذفه فلو جعلناه مكان الهاء في يضربه، صار التقدير:

لم يضرب زيداً إلاّ هو، وهذا كلام جائز مستقيم، فكأننا قلنا: لمَ يضْرِبْ زَيْداً إلاّعمرُو، فجرى هو (على)[3] حاله مجرى عمرو. ولو حملنا زيداً على الضمير المتصل[4] فرفعناه، صار تقديره : أزيدٌ لم يضربْهُ، وقد بينا فساد ذلك[5]، لأن ضمير الفاعل حينئذ كان يتعدى إلى ضميره.

قال : «وكَذَلِكَ أزيدٌ لم يضربْ إلاّ إِيَّاهُ».

---

(1) في شرح السيرافي : «ولا الزيدين».

(2) تجد نص الأخفش ـ هامش الكتاب ط : المحققة 106/6 ـ شرح السيرافي 560/2 ـ شرح عيون الكتاب 75.

(3) مطموس في الأصل.

(4) في الأصل : «المنفصل». وما أثبت من شرح السيرافي.

(5) قال القرطبي : «قول الأخفش... خطأ لا تتكلم به العرب، وإنما كلامهم أزيد لم يضربه إلا نفسه، قال سيبويه : استغنت العرب في هذا ونحوه بالنفس والأنفس عن الضمائر وتصديق ذلك قول الله عز وجل ﴿قال رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي..﴾».

وقال أيضا: أما قوله: أزيداً لم تضربه إلا هو، فإنه إنما جاز النصب لأن فعل الضمير إذا كان منفصلا جاز أن يتعدى إلى ظاهره نحو قولك: ما ضرب زيدا إلا هو، فإذا قلت: أزيد لم يضرب إلا إياه لم يجز غير الرفع، ويكون التقدير: ألم يضرب زيد إلا إياه لم يضرب إلا إياه فيتعدى فعل زيد إلى مضمره المنفصل...» شرح عيون الكتاب 76.



لا يكون في زيد إلاّ الرفع حملا على ضميره الذي في يضرب، لأنا إذا وضعنا زيداً موضع ذلك الضمير، صار التقدير: لم يضرب زيد[1] إلا إياه، وهذا مستقيم لأن الظاهر يتعدى إلى ضميره المنفصل.

ولو حملناه على إياه ثم حذفنا الذي حملناه عليه لبقي أنّ زيداً لم يضرب، وهذا غير جائز، كما لم يجز: زيداً ضَرَبَ. وقد جعلت في ضرب ضمير فاعل لزيدٍ.

قال الأخفش : «فإن قيل : آلخِوانَ أُكِلَ عليه اللَّحْمُ؟ فتنصب الخوانَ، وأنت لا تقول : آلخوانَ أُكِلَ اللَّحْمُ «إلى قوله» كما تقول: آلدِّرْهَمَ أَعطيتَهُ زيداً[2]»[3].

اعلم أن ظاهر هذا الكلام: أنه كالمنقطع مما قبله وهو متصل به في الحقيقة، وذلك أنه قد تقدّم أن الاسم الذي بعد ألف الاستفهام إنما يجب أن يكون على سببه أو على ضميره في الفعل الذي بعده ، إذا كنا متى ألغينا[4] الضمير وصل الفعل إليه، لأنك تقول : أزيداً لم يضربْهُ إلاَّ هو؟ فتنصب زيداً لأنك لو ألغيت[5] الهاء التي في تضربه لقلت : أزيداً لم يَضْرِبْ إلاّ هو؟

فقيل للأخفش : أنت تقول : آلخوانَ أُكِل عليه اللّحمُ؟ وأنت لو حذفت الضمير العائد إلى اخوان لبطل الكلام فلا ينبغي أن تَغير[6] الأول بحذف ضميره.

ففصل الأخفش فقال : إذا قلنا: آلخِوانَ أُكِلَ اللَّحْمُ؟ لم يجز، لأن الخِوانَ لا يتعدى الفعل إليه إلا بحرف جر كما لا يجوز أن تقول : مررتُ زيداً.

وقد يكون في الفعل ما يتعدى بغير حرف جر كقولك : لقيتُ زيداً، وخبّرت زيداً.

---

(1) في شرح أبي سعيد : «زيدا».

(2) في الأصل : «زيد».

(3) نص الأخفش كما جاء في الكتاب 1/ 106 ط المحققة.

«فإن قيل : آلخوان أكل عليه اللحم، فتنصب الخوان وأنت لا تقول الخوان أكل اللحم؟ فلأن اللحم اسم منفصل، والأسماء المنفصلة يعمل فعلها في الأول، فجرت كلها على ذلك تقول: آلدرهم أعطيته زيدا».

وانظر النص شرح السيرافي 565 - شرح القرطبي 76.

(4) في الأصل : «ألقينا» وصوابه من شرح السيرافي.

(5) في الأصل : «ألقيت».

(6) في شرح السيرافي : «أن تعتبر».



فالمعنى الذي أفسد : آلخوانَ أُكلَ اللَّحْمُ؟ غير المعنى الذي أفسد: أزيدٌ لم يَضربْهُ إلاّ هو؟، لأنّ المعنى الذي أفسد: أزيدٌ لم يَضْرِبه إلاّ هو؟ هو أن الظاهر لا يتعدى إلى ضميره المتصل، ولا ضميره إلى ضميره.

وهذا الوجه الآخر في قولهم : آلخوانَ أُكِلَ اللَّحْمُ إنما يَفْسُدُ لحذف حرف الجر، كما يَفْسُدُ : مررتُ زيداً.

فقال الأخفش : (فاللحم)[1] في قولنا : آلخوانَ أُكِلَ اللَّحْمُ عليه؟ اسم منفصل، والأسماء المنفصلة لا يمتنع تعدي فعلها إلى كل شيء من الأسماء[2].

ولو غيرنا في الجملتين المتقدمتين ـ في حمل «زيدٍ» مرة الضمير المنصوب ومرة على الضمير المرفوع ـ بحذف الضمير لصار تقدير المسألة الأولى: أزيد لم يَضْرِبْهُ؟ وصار تقدير الثانية : أزيداً لَمْ يَضْرِبْ؟ فيكون الأول يتعدى ضميره إلى ضميره، والثاني يتعدى ضميره إلى ظاهره، وقد بيّنا فساد ذلك[3]، واللحم اسم منفصل غريب من الأول.

ثم قال : «والأسماء المنفصلة بعمل فعلها في الأول فجرت كلها في ذلك، كما تقول: آلدِّرْهَمَ أَعطيتُه زيداً».

يريد أن الأسماء المنفصلة الأجنبية من المفعول يعمل فعلها 64 في المفعول إذا تقدّم، سواء تعدت أفعالها بحرف أو بغير حرف، فيكون: آلخوانَ أُكلَ عليه اللّحم؟ بمنزلة قولك : آلدرهمَ أَعطيتَه زيداً؟ كما أن قولك : أزيداً مررتَ به؟ كقولك: أزيداً لاَ قَيْتَهُ؟.

وقوله : «والأسماء (غير)[4] المنفصلة لم تجر مجراها».

---

(1) بياض في الأصل. صوابه من شرح السيرافي.

(2) قول الأخفش: «فاللحم اسم منفصل إلا أنه لايقع على الخوان إلا بحرف جر، والأسماء غير المنفصلة لم يجر مجراها، لأن المنفصلة ما يلفظ به كثيرا على أن تعمل إحداهما في الأخرى...» الكتاب 1/106 ط المحققة، السيرافي 2/567.

(3) السيرافي: «وكلاهما فاسد على ما بينا».

(4) ساقطة من الأصل، مزيدة من نص الأخفش.



يعني أن الأسماء المنفصلة الغريبة الأجنبية في التعدي إلى المفعول الذي هو غيرها، لم تجر مجرى تعدي الأسماء إلى ضمائرها، وقد بُيِّنَ ذلك[1].

وقوله: «فشبهت[2] ما لا يحسن في التقديم بهذا الذي يحسن»

يعني: شبهت: أالخوانَ أُكِل عليه اللَّحمُ؟ وأزيداً مررتُ به؟ بقولك: الخوانَ ألأم اللّحم؟ وأزيداً لَقِي عَمْرُو؟.

وقوله: «وأما غير المنفصلة فلم يكن فيها شيء تُشبّه به».

يعني: أزيداً لم يضرب؟ إذا عدّيت ضمير زيد إليه.

وقولك: لم يضربه زيد - إذا عديت فعل زيد إلى ضميره - ليس بشيء يشبه به من الأفعال، لأن الأفعال كلها لا يجوز فيها ذلك.

قال سيبويه في «إذْ» و«حَيْثُ»: «والرَّفْعُ بَعْدَهُمَا جَائِزٌ لأَنَّكَ قَد تَبْتَدِئُ الإِسْمَ[3] بَعْدَهُمَا» إلى قوله: «واجْلِسْ إذَا عبدُ اللَّهِ جَالَسَ»[4].

اعلم أنه قد أجاز الرفع بعدهما بالابتداء.

- فأما «حَيْثُ» فلاشك في جواز ذلك فيها، لأنها قد تخرج عن معنى الجزاء إلى أن يتبدأ ما بعدها كقولك: لقيتُه حيثُ زيدُ جَالِسٌ، فيكون نظيرها من الزمان «إذْ» كقولك: لقيتُه إذْ زيدُ جَالِسٌ.

- وأما «إذْ» فلا تقع إلاّ للمستقبل، ولا تنفك عن المجازاة[5].

---

(1) السيرافي: «وقد بينا ذلك».

(2) في نص الأخفش: «شبهت».

(3) في الكتاب: «الأسماء».

(4) نص الكتاب: «والواقع بعدهما جائز لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جلس» 1/54.

(5) وانظر شرح هذا الكلام: شرح عيون الكتاب 77.
قال ابن يعيش: «ومن ذلك إذا الزمانية، و«حيثُ»، إذا وقع بعدهما اسم وبعده فعل واقع على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحو قولك: إذا زيدا تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فاعطه لأن فيهما معنى المجازاة، والمجازاة إنما تكون بالفعل، فما كان الموضع فعل اختير نصب الاسم بعدهما بإضمار فعل يفسره الظاهر» 36.



فقال قائلون : متى وليها الاسم، فلابد من أن يكون بعدها الفعل مقدراً كما يكون بعد حرف الشرط، وما يقوي أنها لابد من فعل بعدها، أنك تقول : اجْلِس إذاَ عبدُ اللَّهِ جَالسٌ[1].

وللمحتج عن سيبويه أن يقول: لما كانت «إذا» غير عاملة في الفعل كعمل «إن» جاز أن يقع بعدها الابتداء ويصح لها معنى المجازاة بالفعل الذي بعد الاسم. المبتدأ كما أن «لو» بالفعل أولَى، وفيها معنى الجزاء.

فإذا قلت الفعل الذي هو خبر «أن» يصحح لها معنى المجازاة.

وللمجتمع على سيبويه أن يقول : «أن» مرفوعة بفعل مضمر، والتقدير لو وقع مجيئك.

وللمحتج عن سيبويه أن يقول : لو كان الأمر كذلك لجاز: لي. أن زيدا قائم أتزناك، على معنى: لو وقع هذا.

(وذكر سيبويه في هذا الباب أن وقوع المستقبل بعد إذ في قولك: جئتُكَ إذ(زيدٌ يَقُومُ، أحسن من الماضي، وأن الماضي بعد «إذا» في قولك: إذَا زيدُ قَامَ، أحسنُ من المستقبل.

والفرق بينهما أن وقوع الاسم المشتق من الفعل في قولك: إذْ زيدٌ قَائِمٌ، حسن، لأنه واجب، لا معنى فيه للشرط، فلما وضعت الفعل موضع الاسم كان المضارع أولى من غيره، وإذا قلت : إذَا زيدٌ قامَ قُمْتُ، فوقوع «قائم» بعد «إذا» لا يجوز لما فيها من معنى الشرط الذي لا يكون إلاّ بالفعل.

فكما لا يجوز وقوع «قائم» بعد «إذا»، كذلك لم يحسن وقوع المضارع له موقعه.

و«حيثُ» إنْ اكْتُفِيَ بعدها بجملة الإشارة والخبر ولم يكن لها جواب، كان بمنزلة «إذْ»، فكان وقوع المضارع فيها أحسن من غير المضارع.

= وقال أيضا: «وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدهما بالابتداء، والذي أراه أنّ ذلك جائز في حيث، لأنها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر، تقول: لقيته حيث زيد جالس، فتكون نظيرةَ إذ في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها..» 2/36.

(1) تجد هذا الكلام بالحرف في شرح المفصل 2/36./



فإن جعلت فيها معنى الشرط، وجعلت لها جوابا، كانت بالماضي أولى من المستقبل فاعلمه)[1].

وهذه مسائل تشاكل قوله : أزيداً لَمْ يَضْرِبْهُ إلاَّ هُوَ.

قال : «وتقول : أَخَوَاكَ ظَنَّا هُمَا مُنْطَلِقَيْنِ وإِيَّاهُما مُنْطَلِقَيْنِ»[2]

وقد تقدم أن الأفعال الملغاة يتعدى ضميرها إلى ضميرها[3]، كقولك أظُنُّنِي مُنْطَلِقاً، وظاهرها إلى ضميرها كقولك: ظَنَّهُ[4] زيدٌ مُنْطَلِقاً.

ولا يتعدى ضميرها إلى ظاهرها، كقولك: الزَّيْدَانِ ظَنَّا مُنْطَلِقَيْنِ.

فإذا قلت : أَخَوَاكَ ظَنَّاهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ، فللأخوين ضمير مرفوع، وهو الألف في «ظَنَّا»، وضمير منصوب وهو «هما» فتحمله على المرفوع[5]، لأنا إذا قلنا[6] ذلك، فجعلنا الأخوين مكان الضمير المرفووع صار: ظناهما[7] أخوانك منطلقين، وهذا شائع جائز.

ولو حملتهما على ضميرهما المنصوب لم يجز، لأنك لو وضعتهما مكان الضمير لقلت : أَخَوَيْكَ 65 ظَنَّا مُنْطَلِقَيْنِ، فكنت تنصب الظاهر بضميره المتصل. وقد بيَّنا فسادَ ذلك.

وقوله : إِيَّاهُمَا ظَنَّا مُنْطَلِقَيْنَ»

جائز، كما يجوز قولك : ظَنَنْتُنِي مُنْطَلِقاً، وإن كان إياهما ضميراً منفصلا، لأن الضمير المنفصل أقوى من المتصل في تعدي الفعل إليه. ألا ترى أنك إذا قلت: ظنَنْتُنِي قائماً ثم قدَّمت، قلت: إيَّايَ ظَنَنْتُ قائماً، إذ لا يمكن اتصال الضمير وهو قبل الفعل.

---

(1) ما بين القوسين مزيد من الهامش، مقداره نصف صفحة. لم أعثر عليه في شرح أبي سعيد.

(2) هذا كلام أبي سعيد ظنه الأعلم لسيبويه.

(3) تقدم ص 223 قال الأعلم: «ويجوز تعدي ضمير الفاعل إلي ضميره في الأفعال الملغاة وهي ظننت وأخواتها، تقول: ظننتني منطلقا ...».

(4) في شرح السيرافي: «ظننته».

(5) في شرح السيرافي: «على ضمير المرفوع».

(6) في شرح أبي سعيد: «إذا فعلنا».

(7) في الأصل : «ظنهما»، وأثبته من شرح أبي سعيد.



قال : «أأَنْتَ[1] حَسِبْتُكَ مُنْطَلِقا؟[2] فَيُحْمَلُ الضمير إن شئت على التاء في حسبتك. وإن حملته على الكاف قلت: أإيَّاكَ[1] حَسِبْتُكَ مُنْطَلِقاً؟.

هذا بابُ ما جَرَى في الاسْتِفْهَام منْ أسْمَاء الفَاعِلينَ والمَفْعُولِينَ مَجْرَى الفِعْلِ[3]

بيّن سيبويه في هذا الباب أنّ أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها تعمل عمل الفعل المضارع لها، لما كانت على معناه كقولك : هَذَا ضَارِبٌ زيداً، ومَكْسُوٌّ جُبَّةً وما أشبه ذلك[4].

فإذا أوليت حرف الاستفهام اسما وأوقعت على ضميره اسم فاعل أو اسم مفعول حُمِل ذلك الاسم على إضمار فعل، وكان اسم الفاعل والمفعول تفسيراً له، أو تضمر من أسماء الفاعلين والمفعولين مثلما أظهرت. مثال ذلك أن تقول : أَزَيْداً أَنْتَ ضَارِبُه؟ وأعمراً أنت مُكْرِمٌ لَهُ؟ فتنصب زيداً بإضمار فعل فسّره ضارب لأنه في معناه.

وإن شئت أضمرت مثلما أظهرت، فيكون التقدير : أَتَضْرِبُ زيداً أنتَ ضارِبُه، أو أَنْتَ ضاربٌ زيداً أنتَ ضَارِبُهُ؟

وكذلك : ألدّار نازلٌ فيها؟ وأَعمراً أنتَ وَاجدٌ عليه؟، وأزيدٌ أنتَ محبوسٌ عليه؟، وأزيداً أنتَ مُكَابِرٌ عليه؟، كأنه قال : انْتَظِرْ زيداً أَنْتَ محبوسٌ عليه، وأَسَلَبْتَ[5] زيداً أَنْتَ مُكَابِرٌ عَلَيْهِ؟.

---

(1) الكلمتان في الأصل من غير همزة الاستفهام. والصواب من شرح السيرافي.

(2) هذا الكلام لأبي سعيد ظنه الأعلم لسيبويه.

(3) الكتاب 1/ 55 - شرح السيرافي 2/ 585.

(4) قال ابن يعيش: «اعلم أنّ اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنه جار عليه في حركاته وسكناته، ويطرد فيه ذلك...» شرح المفصل 6/ 68.

(5) في الأصل : «أسلب»، وما أثبت من الهامش.



وهذا من أسماء المفعولين التي تجرى مجرى الفعل وتعمل عمله ما دامت على معنى الحال أو الاستقبال، فإن أريد بشيء منها معنى المضي، لم يجز أن تنصب ولا أن تكون تفسيراً لما ينصب، وجرت مجرى سائر الأسماء.

وبيّن سيبويه في هذا الباب أنّ اسم الفاعل إذا جُمِعَ عمل عمل واحده، واستشهد على ذلك بقول أبي كبير[1]:

118 - ممَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ   حُبُكَ النِّطَاقِ فَعاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ[2]

فنّون «عَوَاقِد» ضرورة، ونصب بها الحُبُكَ.

ومعنى حملن به: من الحبل، أي: أنهن حبلن وهن يخدمن، وكانت العرب تستحب أن تطأ النساء وهن متعبات وفرعات ليغلب ماء الرجل فيكون شبه الولد به.

فيصف أنها حملت به وهي عاقدة حبك نطاقها.

والحُبُك: الطريق. والمُهَبَّل: الكثير اللحم، وقيل. هو الذي يدعى عليه بقولهم: هبلتك أمك. والهاء في «به» تعود على من.

وقال العجاج:

17 - أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[3]

فصرف «أو الفا» ونصب «مكة» بها.

(وذكر سيبويه أن بعض العرب ينصب بفعال جمع فاعل، ففرق في العمل والقوة بينه وبين (فواعل)[4] لأنه قال: «قَدْ أَجْرَى بَعْضُهُم فُعَّالاً مَجْرَى فَوَاعِلَ»[5].

---

(1) شاعر صحابي اشتهر بكنيته، واسمه عامر بن الحليس أحد بني سهل بن هذيل (الشعر والشعراء 2/670، جمهرة الأنساب 197، الخزانة 8/209).

(2) ديوان الهذليين 2/92 وبه (حبك الثياب فشب غير مثقل).
الكتاب وشرح الأعلم 1/56 - الشعر والشعراء 2/671 - الكامل 1/131 - شرح النحاس 89 - شرح السيرافي 2/593 - شرح ابن السيرافي 1/327 - الإنصاف 2/489 - شرح المفصل 6/74 - مغني اللبيب 2/899 - شرح شواهده 2/963 - حاشية الصبان 2/299 - الخزانة 8/192 - المقاصد النحوية 3/558.

(3) تقدم تخريج الشاهد ص 78 بنفس الرقم وص 102 أيضاً.
وانظر شرح السرافي 2/593.

(4) مطموس في الأصل وهو من تقدير المحقق.

(5) لفظ الكتاب: «وقد جعل بعضهم فعالا بمنزلة فواعل» 1/56.



فإن قال قائل: ما الفرق بينهما، وفُعّال في المذكر كفَواعِلَ في المؤنث؟ فالجواب أن فواعل ألزم لفاعلة من فُعَّال ( )[1] لفاعلة، ولا يقع فواعل لفاعل إلا في ضرورة الشعر، أو على الشذوذ، فلما لزمت فواعل فاعلة، أشبهت فاعلات، وفاعلات قوية في العمل لجريها على السلامة.

فبمضارعتها للفعل إذا جمع فيه الضمير، قويت في العمل قوة فاعلات، ولما لم يلزم فُعّال فاعلا لزوم فاعلين، لم يَجْرِ في قوة العمل مجراه، فكانت الإضافة فيه أكثر من التنوين و(النسبة)[2] لذلك»[3].

وذكر أن اسم الفاعل إذا غُيِّر عن بنائه لِمَا لزمه من معنى المبالغة جرى مجراه 66 قبل التغيير في العمل.

واستشهد على ذلك بقول ذي الرمة:

119 ـ هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّـــهُ   مَتَى يوْمَ في عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضِ[4]

فنصب نفسه بهجوم، كأنه قال: يهجم نفسه عليها، أي: يطرح نفسه.

يصف ظليما يطرح نفسه على البيض ما لم يرَ إنسانا فإذا راه تنحى حتى لا يهتدي إلى البيض.

وهذا كقول ذي الرمة:

ـ وبَيْضَاءَ لاَ تَنْحاشُ مِنَّا وأُمُّهَـــا   إذَا ما رَأَتْنَا زِيلَ مِنْهَـا زَوِيلُـهَـا[5]

وقال أبو ذؤيب[6]

120 ـ قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ للشَّوْقِ إِنَّهَا   علَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُــوجُ[7]

---

(1) مطموس في الأصل.

(2) لفظ الكتاب: «وقد جعل بعضهم فعالا بمنزلة فواعل» 1/56.

(3) ما بين القوسين زيادة من الهامش مقداره عشرة أسطر، يتخلله طمس وخروم.

(4) ديوان ذي الرمة 324، الكتاب وشرح الأعلم 1/56، شرح النحاس وبه (علينا) موضع (عليها) شرح السيرافي 2/595.

(5) ديوان ذب الرمة. اللسان (زيل) 11/317 وبه (منا) موضع (منها)، ولا شاهد في البيت إنما أتى به قصد التمثيل.

(6) لم يرد في ديوان الهذليين هذا البيت. والصواب أن البيت للراعي كما ذكر الأعلم هنا، وقد نسبه في شرح الشواهد لأبي ذؤيب ونسب للراعي في شرح السيرافي وابنه واللسان.

(7) ديوان الراعي 29، وجاء في عجزه (إنما على الشوق إخوان)
الكتاب وشرح الأعلم 1/56 ـ شرح النحاس 87، شرح السيرافي 2/596، شرح ابن السيرافي 1/15 ـ شرح ابن عقيل 3/113 ـ المقاصد النحوية 537، اللسان (هيج) 2/390، (اخا) 14/20.
قال الأعلم: «الشاهد فيه نصب إخوان العزاء بهيوج لأنه تكثير هائج، وعمل فيه مقدما كعمله فيه مؤخرا لقوته وجريه مجرى الفعل».



والبيت للراعي لا لأبي ذؤيب.

يريد أنّ المرأة هيوج إخوان العزاء وذوي الصبر. فإذا كانت تهيج لذوي الصبر، فهي لغيرهم أهيج. يصف امرأة، وأنها لو تراءت لراهب قلى دينه.

وقد ذكر ذلك في بيت قبل هذا[1]

وقال القُلَاخُ[2]:

121 ـ أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا ‏ ‏ ‏ وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلا[3]

فنصب جِلالَها بقوله: لبّاسا. والأعقل: الذي تصطك ركبتاه إذا مشى.

والخالفة: عمود في مؤخرة الخيمة، وقيل: هي شقة من بيت الشَّعَر تلي الأرض.

وصف رجلا بأنه يألف الحروب، ويلبس لها سلاحها وأنه ليس بضعيف الخلقة ولا ألف للبيوت.

وأنشد[4]:

122 ـ بَكَيْتُ أَخَا لأْوَاءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ ‏ ‏ ‏ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ[5]

نصب رؤوسا بضروب.

وفي هذا رد على الكوفيين، لأنهم يأبون التقديم في مثل هذا. واللَّأْوَاءُ: الشِّدَّة.

---

(1) هو (ليالَي سُعْدى لو تَرَاءَتْ لراهب ‏ ‏ ‏ بدَوْمَة تجر عنده وحجيج)
وقد أشرت إلى أن البيت الشاهد مع هذا منفردان في الديوان 29.
ووردا في شرح السيرافي 2/ 596 ـ شرح ابن عقيل 3/ 113.

(2) هو القلاخ بن حزن التميمي المنقري، شاعر شريف، قال الآمدي: «له ديوان مفرد وهو راجز (الشعر والشعراء 2/ 707، المؤتلف والمختلف 168).

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 57، المقتضب 2/ 112، شرح النحاس 87، شرح السيرافي 2/ 597، شرح ابن السيرافي 1/ 363، شرح المفصل 6/ 70، أوضح المسالك 6/ 70، شرح ابن عقيل 3/ 112، المقاصد النحوية 3/ 530.

(4) نسبه ابن يعيش إلى أبي طالب، ولا وجود له في ديوانه، ولم ينسبه غيره، فميا لدى من المصادر.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 57، شرح النحاس 88، شرح السيرافي 1/ 412، شرح ابن السيرافي 1/ 416، شرح المفصل 6/ 71. ورواية النحاس (أخا اللاواء).
قال ابن يعيش: «الشاهد فيه إعمال فعول كفعال، وفيه دلالة على جواز تقديم معموله عليه لأن المراد ضروب رؤوس الدارعين، ثم قدم».



وأنشد لأبي طالب :

123 ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زاداً فإنَّكَ عَاقِرُ[1]

أراد : ضروبٌ سوقَ سمانها.

وصفه بعقر السمان من الإبل للضيف.

واستشهد على تعدي «فَعِل» بقول ابن أحمر[2]

124 ـ أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عَضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وكُلُومُ[3]

وخالف النحويين سيبويه في تعدي فَعِيل وفَعِل وجريهما مجرى الأفعال[4].

فقالوا : لا يقال : زيدٌ حَذِرٌ عمراً، ولا رَحِيم بكراً من قبل أن فَعِلاً وفَعِيلاً هما اسمان يثبتان للذات لِئَلاّ[5] يجرى مجرى الفعل.

واحتج سيبويه على تعديهما بأبيات منها البيت المتقدم.

فقال النحويون : انتصب عضادة على الظرف لا على المفعول. والعَضَادَة: القوائم. والشَّنِجُ: اللازم. والمِسْحَلُ : العير. والسَّمْحَجُ : الأتان الطويلة، كأنه قال ـ على مذهب النحويين ـ أو حمال لازم يمنة أتان أو يسرة أتان، أو ناحية أتان على تقدير : لازم في ناحية أتان.

---

(1) ديوان أبي طالب 35، وعجزه في الديوان (إذا أرملوا زادا فإني عاقر)
الكتاب وشرح الأعلم 1/ 57، المقتضب 2/ 113، شرح النحاس 88، شرح السيرافي 2/ 598، شرح ابن السيرافي 1/ 70، شرح المفصل 6/ 70 - 2/ 69، أوضح المسالك 2/ 202، الهمع 2/ 97، حاشية الصبان 2/ 297، الخزانة 7/ 146، المقاصد النحوية 3/ 309.

(2) إليه نسبه الأعلم في شرح الشاهد 1/ 57، وابن يعيش.
والصواب أنه للبيد، نسبه إليه السيرافي، وابنه وابن منظور...

(3) ديوان لبيد 125، الكتاب وشرح الأعلم 1/ 57 وروايته (بسراتها ندب له)، معاني القرآن 3/ 228، المقتضب2/ 115، شرح النحاس 89، شرح السيرافي2/ 598، شرح ابن السيرافي 1/ 24، شرح القرطبي 78، شرح المفصل 6/ 71، الخزانة 8/ 162، اللسان (عضد) 3/ 293،(عمل) 11/ 485.
قال الأعلم : «الشاهد فيه نصب عضادة بشنج لأنه تكثير شانج، وشانج في معنى ملازم... وقد خولف سيبويه في هذا وجعل نصب عضادة على الظرف، والتقدير: شنج في عضادة سمحج. والصحيح قول سيبويه وعليه معنى الشعر» بتصرف.

(4) من المخالفين المبرد، انظر المقتضب 2/ 114، وانظر رد ابن ولاد عليه في الانتصار 114 - 115، وكذا في شرح السيرافي 2/ 599.

(5) في الأصل : «لا لأن» وما أثبته من شرح السيرافي.



وقال المحتج عن سيبويه: شنج 67 في معنى: لازم العضادة وهي القوائم وهي لا تكون ظرفا. كأنه قال: لازم قوائم سمحج. كما قال[1]:

125 ـ قَالَتْ سليْمَى لَسْتَ بِالحَادِي المُدِلّْ
مَالَكَ لاَ تَلْـزَمْ أَعْضَـادَ الإِبِـلْ[2]

فأعضاد بمعنى: عضادة، وقد نصبها بتلزم.

وشنج في معنى ذلك.

واشتشهد بقول الشاعر[3]:

126 ـ حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ وآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَه مِنَ الأَقْدَارِ[4]

فنصب أموراً بحَذِرٍ. فرد النحويون هذا البيت.

وروى عن أبي عثمان المازني عن اللاحقي[5] أنه قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدّي «حَذِر» فعملت له هذا البيت[6].

---

(1) هو جبار بن جزء أخو السماخ، نسبه إليه ابن السيرافي.
(انظر ترجمته: الخزانة 3/197). ونسب في حواشي شرح المفصل للشماخ بن ضرار الصحابي. والصواب أنه لأخيه.

(2) ورد البيتان في ديوان الشماخ 389، الكامل 1/199، شرح السيرافي2/600، شرح ابن السيرافي 1/12، شرح المفصل 6/73، الخزانة 4/239، المخصص 3/37، اللسان (غسل) 11/147.

(3) هو أبان اللاحقي أو ابن المقفع، وقيل هو مصنوع.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/58، المقتضب 2/116، شرح النحاس 89، وبه (لا تخاف)، شرح السيرافي 2/600، شرح ابن السيرافي 1/409، شرح عيون الكتاب 79، شرح المفصل 6/71 - 73، شرح ابن عقيل 3/114، حاشية الصبان 2/298، الخزانة 8/169، اللسان (حذر) 4/176.

(5) هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي مع شعراء هارون الرشيد، وهو شاعربصري، مطبوع، مطعون في دينه (الخزانة 8/172).

(6) نقل هذه القصة البغدادي في الخزانة 8/170، والعيني في المقاصد 3/549.
وذكر المبرد في المقتضب 2/116: أن هذا البيت موضوع محدث.
ـ قال القرطبي في شرحه 80 «وهذا ضعيف في التأويل، وكيف يصلح أن ينسب اللاحقي إلى نفسه ما يقع منه ولا يحل؟ أو كيف يجوز هذا التأويل على سيبويه وهو المشهر في دينه وعلمه وعقله وأخذه عن الثقات الذين لا خلاف في علمهم وصحة نقلهم؟..»
ـ قال الأعلم: «وإن كان قد رد عليه استشهاده بالبيت وجعل مصنوعا ونسب إلى أبي الحسن الأخفش.. وإن كان هذا صحيحا، فلا يضر ذلك سيبويه لأن القياس يعضده، وقد ألفيت في بعض ما رأيت لزيد الخيل بن مهلهل الطائي بيتا في تعدي فعل وهو قوله:
(أتاني أنهم مَزِقُون عِرْضِي ... حِحاش الكرملين لها فديد)
فقال: مزقون عرضي كما تري وأجراه مجري ممزقين. وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل. فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع».



ويروى أيضا لابن المقفع.

واشتشهد بقول ساعدة :

127 ـ حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَاباً وبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ[1]

فنصب موهنا بكليل.

قال النحويون : هذا غلط من سيبويه، وذلك أن الكليل هو البرق الضعيف وفعله لا يتعدى. والمَوْهِنُ : الساعة من الليل، فهو ينتصب على الظرف[2].

وإنما يصف حماراً وأُتُناً شآها، أي : ساقها[3] هذا البرق الضعيف في هذه الساعة من الليل[4]، حتى نفاها من الموضع الذي كانت فيه إلى الموضع الذي كان منه البرق. و«عَمِلٌ» نعت «لكَلِيل»، وأراد أنه كان يبدو مرة بعد مرة، فبذلك البدو عمل. وباتت الأُتُنُ طراباً قد استخفها الشوق، وبات الحمار لم ينم من الشوق أيضا، والنزاع إلى موضع البرق.

وقد خرّج سيبويه أن «كَلِيلاً» في معنى مُكِلّ، فيصير كأنه أراد مَوْهِناً بدوامه عليه مما يقال : أَتْعَبْتَ يَوْمَكَ، ونحو ذلك من المجاز والاتساع[5].

---

(1) ورد البيت في ديوان الهذليين 1/198، الكتاب وشرح الأعلم 1/58، المقتضب 2/114، شرح النحاس 90، شرح السيرافي 2/601، المنصف 3/76، شرح عيون الكتاب 80، شرح المفصل 6/72، مغني اللبيب 2/568، الخزانة 8/155، اللسان (طرب) 1/558، (شأي) 14/417.
ونسب البيت في الإفصاح للفارقي 145، لذي الرمة.
قال الأعلم : الشاهد في نصب الموهن بكليل لأنه بمعنى مكل مغير منه لمعنى التكثير، وقد رد هذا التأويل على سيبويه».

(2) قال المبرد في المقتضب 2/114«واحتج سيبويه بقول الشاعر (البيت) فجعل البيت موضوعا من فعيل وفعل بقوله : عمل وكليل، وليس هذا بحجة في واحد منهما، لأن موهنا ظرف وليس بمفعول، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل، كان الفعل متعديا أو غير متعد، وكذلك ما ذكر في فَعِل. أكثر النحويين على رده».
وانظر شرح عيون الكتاب 80.

(3) في الأصل : «شاقها».

(4) في الهامش : (فهو ينتصب على الظرف، وإنما يصف حماراً).
وهذه العبارة مثبتة في النص قبل هذا بسطر.

(5) في الهامش (عليه يدل لفظ البيت لأنه ذكر أن البرق شآها فنقلها عن موضعها إلى الموضع الذي كان منه البرق فباتت طربة إليّ، وقوله ذلك يدل على أن الغيث الناقل لها من موضعها، وقوله: عمل يدل على كثرة عمل، وكذلك: وبات الليل لم ينم لأنه من وصف البرق لا من وصف الحمار. والكليل وإن كان مثالا للفاعل في نفسه يكون بمعنى ملك، فيكون للفاعل بغيره، ونظيره بصير بمعنى مبصر ويقال داع سميع بمعنى مسمع، فإذا كان بمعناه عمل معه).
وأشير إلى أن هذا الكلام يتخلله طمس وخرم، قدرته بالاستعانة بما ورد في تحصيل عيون الذهب 1/58 - 59.



وأجاز الجرمي تعدى فُعِل، وقال : لأنه جاء على وزن الفعل فأشبه أن يكون جاريا مجراه وليس بكثير.

قوله : «وَيُقَالُ (إِنَّهُ) [1] لَمِنحارٌ بَوَائِكهَا»

يعني سمانها وأفتاها، الواحد بَائِكٌ. ومِنْحَار : مِفْعَال من النَّحْر.

وأنشد في تعدي جمع مفْعال للكميت[2]، وليس بحجة عند الأصمعي

128 ـ شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا ... مِيصُ العَشِيَّاتِ لاَ خُوْرٌ ولا قُزُمُ[3]

فعدى مَهَاوِينَ، وهو جمع مِهْوَانٍ، ومعناه أنه يهين اللحم إذا نحر الجزور والخَورُ : الضعاف. والقُزُمُ : الحقر. أوهو من الشاة القزمة وهي الحقيرة.

قوله : لأَنَّ هذَا لا يُقْلَبُ ولاَ يُضْمَرُ»

يعني الصفة المشبهة باسم الفاعل، أي : لا يُقدم مفعولها عليها كما يُقدم على ضارب، فهذا معنى قوله : «لا يُقْلَبُ».

وإذا قلت : هذا حسنُ الوجه والعين، لم يصلح أن تنصب العين بإضمار «وحسن العين»، فهذا معنى قوله : «وَلاَ يُضْمَرَ».

قال : «وَمِمَّا أُجْرِيَ مَجْرَى الفَاعِلِ[4] مِنَ المَصْدَرِ[5] قَوْلُ الشَّاعِرِ[6] :

---

(1) زيادة من الهامش. مثبتة في الكتاب، وفي الكتاب :
(وقال إنه لمنحار..) 1/ 58.

(2) ديوانه 2/ 104، ونسبه ابن اسيرافي إلى ابن مقبل.
قال البغدادي: «وقال ابن المستوفى كابن خلف رواه سيبويه للكميت ابن زيد ولم أره في ديوانه، وأنشده ابن السيرافي لتميم بن مقبل ولم أره في ما كتبه من شعره والله أعلم».

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/59، وضبط محقق الكتاب كلا من (مخاميص وخور وقزم) بالجر، شرح السيرافي 2/604، وهو برواية الكسر.
شرح بن السيرافي 1/215، وبه (لا ميل) موضع (لاخور)، شرح المفصل 6/74، الخزان8/150 همع الهوامع 2/ 97.
قال الأعلم : «الشاهد في نصب أبد أن الجزور بقوله مهاوين لأنه جمع مهران، ومهوان تكثير مهين كما كان منحار ومضراب تكثير ناحر وضارب فعمل الجمع عمل واحده.
وصف قوما بالعزة والكرم...، وقوله: مخاميص العشيات أي يؤخرون العشاء تربصا على ضيف يطرق.
قال : ويروي أبداء الجزور، وهو أفضل أعضائها إذا فصلت، واحدها بدء، ومنه قيل للسيد بدء لفظه».
وانظر رأي الأعلم في الخزانة 8/ 152.

(4) في الكتاب : «الفعل»، وما ذكره الأعلم موافق لما في ط المحققة 1/ 115.

(5) في الكتاب : «المصادر».

(6) وقع اختلاف في نسبة هذا الشعر، فقد ورد البيتان في الكتاب وشرح الأعلم من غير نسبة، ونسبا في الكامل لأخي همذان، وفي شرح ابن السيرافي لشاعر من همذان، وفي فرحة الأديب لرجل من

=

129 - يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا[1] خِفَافاً عِيَابُهُم   على حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم

ويَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ   فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[2] 68.

فنصبُ المال على وجهين:

- إما أن يكون على قولك: انْدُلِي ندلاً المَالَ، فيكون المال منصوبا بـ «اندلي» على الحقيقة، ونَدْلاً نائب عنه.

- وإما أن يكون منصوبا «بنَدْلاً»، ويكون قوله: ندلاً منصوبا بإضمار فعل، كأنه قال: أوقعي ندلا وافعلي ندلاً.

والدهنا: موضع قفر. ودَارِين : سوق من أسواق العرب. والبُجْرُ: الممتلئة العظام، يعني قوما تجارا، وقيل هم لصوص. وزُرَيْقُ : قبيلة.

والنَّدلُ: العطية. وقال بعضهم : النَّدْلُ الأخذ باليدين جميعا.

وقوله: ندلَ الثَّعَالب، يريد: سُرعتها في الأخذ والكسب. وفي المثل: «أَكْسَبُ مِنْ ثَعْلَبِ»[3].

وقال المرار الأسدي :

= الأنصار، وفي المقاصد النحوية لأعشى همذان، وذكر العيني أنهما يرويان للأحوص، وذكر أن الجوهري يرويه لجرير. وذكر المرصفي أن المبرد نسبهما لأبي الأسود الدؤلي.
ولا وجود لهما في ديوان جرير ولا في ديوان أبي الأسود وهما في ديوان الأحوص.

(1) في الهامش (الدهنا: موضع قفر يمد ويقصر).

(2) ديوان الأحوص 215 - الكتاب وشرح الأعلم 1/ 59 - الكامل 1/ 284 - إعراب القرآن 2/ 648 - شرح النحاس 90 - 91 - شرح السيرافي 2/ 607 - شرح ابن السيرافي 1/ 371 وبه (ويخرجن من دارين) - فرحة الأديب 89 - الإنصاف 1/ 293 - أوضح المسالك 2/ 38 - شرح ابن عقيل 2/ 178 - المقاصد النحوية 3/ 46 - اللسان (خشف) 9/ 70 (ندل) 11/ 653.

(3) مجمع الأمثال 2/ 168، ومثل الذنب في سرعة الكسب الفهد ومن أمثالهم (أكسب من فهد).



130 ـ أَعَلاَقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا   أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ[1]

فنصب «أمَّ» بقوله: أعلاقة، أو بإضمار فعل على ما بيناه في البيت الذي قبله. و«ما» مع الجملة التي بعدها بمعنيس المصدر، وتقديره: (أتعلق)[2] بعد إشباه رأسك الثغام.

والأفنان: الأغصان، وأراد بها خصل الشعر. والثَّغام: نبت أبيض.

والمخلس: الذي اختلط سواده ببياض. والمعنى: اتعلق أمّ الوليد بعد الكبر والشيب.

وقال الشاعر[3]:

131 ـ بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ   أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ[4]

فنصب الرؤوس بالضرب لمّا نوَّنَهُ.

والهَامُ: الرؤوس، (وأضافها إليها لاختلاف اللفظين تأكيدا)[5].

وأراد بالمقيل: الأعناق، لأنها مقيل للرؤوس، أي مستقر.

قال: «وتَقُولُ أَكُلَّ يومٍ أَنْتَ فِيهِ أَميرٌ؟ تَرْفَعُهُ لأَنَّ أَميراً[6] لَيْسَ بِفَاعِلٍ».

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم (1/ 60 ـ 273) ـ المقتضب 2/54 ـ شرح النحاس 91 ـ شرح السيرافي 2/ 611 ـ المسائل البغداديات 292 ـ وبه (كالشهاب) ـ المقتصد 1/ 468 ـ شرح المفصل (8/ 131 ـ 134) ـ مغنى اللبيب 1/ 409 ـ شرح شواهده 2/ 722 ـ الهمع 1/ 210 ـ الخزانة 11/ 232 ـ اللسان (علق) 10/ 262 (ثغم) 12/ 78 (فنن) 13/ 327.
قال الأعلم: "وصغَّر الوليد ليدل على سن المرأة لأن صغر وليدها لا يكون إلا في عصر شبابها وما يتصل به من زمان ولادتها".
قال السيرافي: الرواية الصحيحة: أم الوليد بالتكبير، ويكون مزاحفا أي بالوقص، وهو إسقاط الحرف الثاني من متفاعلن بعد إسكانه.
قال: وإنما جعلت الرواية بالتصغير لأنه أحسن في الوزن". عن الخزانة.

(2) زيادة من الهامش.

(3) هو المرار بن منقذ التميمي، نسبه إليه ابن يعيش والعيني.

(4) الكتاب (1/ 60 ـ 96) وشرحه الأعلم في الموضع الثاني. وسيعيده الأعلم النكت 320 ـ شرح النحاس (54 ـ 74 ـ 92) شرح السيرافي 2/612 ـ شرح المفصل 6/ 62 ـ شرح ابن عقيل 3/ 94 ـ المقاصد النحوية 3/ 499.

(5) ما بين القوسين زيادة من الهامش. غير مثبت في شرح السيرافي.

(6) في الكتاب: «لأنه».



فهو كقولك: أزيد تذهب به؟ يعني أن أميرا ليس في معنى فعل فتضمر فعلا ينصب «كل».

فإن قلت: فإنّ الأسماء التي لا تجري مجرى الفعل تعمل في الظروف، فهلاّ أضمرت فعلا ينصب «كل» ويكون «أمير» تفسيرا له، كما تنصب الظروف إذا قلت: زيدٌ أميرٌ يومَ الجُمُعَةِ؟

قيل له: المعاني وإن كانت تعمل في الظروف فإنّها لا يبلغ (من)[1] قولتها أن تكون تفسيراً لفعل مضمر إذ (كانت)[2] هي لا تجري مجرى الأفعال ولا يكون لها تلك القوة.

قال: لو جاز أن تنصب كل يوم، لقلت:

أعبدَ اللَّهِ عليه ثوبٌ، لأنك تقول: أَكُلَّ يومٍ لَكَ ثَوْبٌ[3]

يعني أن الأمير ليس يجري مجرى الفعل. فهو بمنزلة الثوب، ولا تنصب الاسم الأول وإن كان ضميره متصلا بمنصوب، لأن ذلك المنصوب نَصْبُه كنصب الظرف بمعنى: استقر.

فإذا قلت: أعبدَ اللَّهِ عليه ثوبٌ؟ فتقديره: أعبدَ اللَّه استقَرَّ عليه ثوب؟، كما تقول: أعبدَ اللَّه خَلْفَه ثوب؟.

ولو أظهرت الاستقرار لَنُصِبَ «عبد الله»، وذلك قولك : أعبدَ الله استقرَّ عليه ثوبٌ؟ وقولك : أكلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ؟ تنصب كلَّ يوم بالظرف.

والعامل فيه معنى الاستقرار، فإذا شغلت الظرف بضمير اليوم، خرج اليوم من أن يكون ظرفا، ولم تنصبه لأنه لم يظهر فعل ولا اسم فاعل 69.

---

(1) مزيد من شرح السيرافي.

(2) مزيد من الهامش. مثبت في شرح السيرافي.

(3) هذا كلام السيرافي، ظنه الأعلم لسيبويه.
ولفظ سيبويه: «ولو جاز أن تنصب كل يوم وأنت تريد بالأمير الاسم، لقلت. أعبد الله عليه ثوب، فإن جوزت النصب لأنك تقول: أكل يوم لك ثوب» 1: 60.



بابُ الأَفْعَالِ التي تُسْتَعْمَل وتُلْغَى[1]

اعلم أن هذه الأفعال تدخل على جمل هي أسماء وأخبار، فتحدث الشك أو اليقين في أخبارها فلذلك لم يجز الاقتصار على أحد المفعولين[2].

فأما ظننت وحسبت وخلت، فمعناها[3] واحد، وهو أن يتصور الشيء في القلب من غير استثبات ولا دليل عليه.

وأما علمت، فتكون لمعرفة الاسم بعد أن لم يعرف قبل، وتكون لعلم الخبر بعد جهله، وقد كان العلم بالاسم ثانيا[4]

وأما زعمت: فإنه قول يقترن به اعتقاد ومذهب، وقد يصح ذلك وقد لا يصح. ولو كان الزعم في معنى القول المحض لحُكي ما بعده كما يحكى ما بعد القول.

وأنشد سيبويه في إلغاء الظن إذا توسط[5]:

للعين المنقري[6] يهجو العجاج:

---

(1) الكتاب 1/61 - شرح السيرافي 2/619.

(2) قال ابن يعيش «اعلم أن هذه الأفعال أفعال غير مؤثره ولا واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي أمور تقع في النفس وتلك الأمور علم وظن وشك فالعلم هو اقطع عن الشيء بنفي أو إيجاب، وهذا القطع يكون ضروريا وعقليا فالضروري كالمدرك بالحواس الخمس.... وأما العقلي فما كان عن دليل من غير معارض» قا: «... وسائر أخواتها شك وظن» شرح المفصل 7/78. وانظر المقتضب 3/95، وشرح السيرافي 2/620.

(3) في الأصل: فمعناهما.

(4) في الأصل: ثابتا وما أثبته من شرح السيرافي.

(5) قال سيبويه «وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد». وقال الشيخ عبد القاهر «اعلم أن هذه الأفعال تلغى إذا توسطت أو تأخرت وتعمل إذا تقدمت تقول ظننت زيدا منطلقا. وزيد ظننت منطلق، وزيد منطلق ظننت، فترفع الجزئين بالابتداء، ولا تجعل لظننت عملا عند التوسط والتأخر إن شئت الإلغاء»، المقتصد 1/496.

(6) اسمه منازل بن زمعة من شعراء العصر الأموي كانت بينه وبين الفرزدق وجرير مهاجاة (المؤتلف 32 - المقاصد النحوية 2/454).
ونسب البيت لجرير في شرح ابن السيرافي واللسان (خيل) ولا وجود له في ديوانه.



132 ـ أَبِالأَراجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي   وفي الأَرَاجِيزِ ـ خِلْتُ ـ اللُّؤْمُ والخَوَرُ[1]

فاللّؤم مبتدأ، والخبر قوله: وفي الأراجيز، فاعترضت «خلت» بين الابتداء والخبر، فألغيت.

قوله «لأنّه إنَّما يَجيءُ بالشَكِّ بعدَ ما مضَى[2] كَلامُهُ على اليقِينِ أو بعدَ ما يبتدئُ وهو يريدُ اليقينَ ثُمَّ يُدركُهُ الشكُّ»[3].

يعني بهذا أحد الوجهين:

ـ إما أن يبتدئ كلامه وليس في قلبه منه مخالجة[4] شك، فإذا مضى كله أو بعضه على لفظ اليقين لحقه فيه الشك، كما تقول: عبد الله أمير، على طريق الإخبار بذلك وأنت لم تشاهده، فيجب أن تستظهر في خبرك فتقول: بلغني أي هذا الذي قلته فيما بلغني لا في ما شاهدته.

ولو قدمت «بلغني» لم يجز، لأن «بلغني» فعل و«عبد الله أمير» جملة، فلا تكون فاعلة، ولكن تقول: بلغني إمارة عبد الله، كما تقول من يقول ذلك تدري؟ مستفهما، فمن مبتدأة، ويقول خبرها، وتَدري مُلغى. ولو قدمته لَعَمِلَ تَدْرِي في «من» وصارت في معنى الذي.

وقد يقول القائل: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، وزيدٌ ظننت قائم، وهو في أول كلامه شاكّ، غير أنه لا يعمل الشك، كما يقول القائل: زيد أمين[5] وهو يضمر عندي، أو في ظني، فإذا جاز هذا، جاز أن يظهر ما أضمر، ويكون الكلام على حاله.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1/61، شرح النحاس 93، شرح السيرافي 2/627، شرح ابن السيرافي 1/407 ـ فرحه الأديب 92 - 93، المقتصد 1/496 ـ شرح المفصل 784 ، أوضح المسالك 1/314 ـ المقاصد النحوية 2/404 وبه (اللؤم والفشل)، ويورى عجزه (وفي الأراجيز رأس القول والفشل) وينسب بهذه الرواية إلى المكعبر الضبي.

قال الأعلم: الشاهد في رفع اللؤم والخور بعد خلت لما تقدم عليها من الخبر وينوي فيهما من التأخير.

(2) في الكتاب: يمضي. وكذا في السيرافي.

(3) الكتاب 1/61.

(4) في الأصل: مخالفة، وصوابه في شرح السيرافي.

(5) في شرح السيرافي: آمير.



(قال بعضهم: سمعت محمد بن الوليد يقول: سيبويه يجيز ظننت زيد منطلق، فيلِّي الظن مقدما ومؤخرا، لأن الظن بمنزلة القول عنده.

وقال لنا علي بن سليمان: هذا كلام إنسان لا يعرف باب الظن، لأنا إذا قلنا: أزيدٌ منطلقٌ ظننت< فإنما بنينا كلامنا على الابتداء، ثم جئنا بالظن وألغيناه، لأن المعنى: زيدٌ منطلقٌ في ظني، فإذا قلت: ظننت زيداً منطلقاً، بنينا كلامنا على الفعل ووليه المفعول به، فكيف يرفع المفعول به وقد بدأنا بالفعل وأوقعناه عليه. والبيت قد جرى تفسيره في الكتاب)[1]

وأنشد لأبي ذؤيب:

133 ـ فإِنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُم ... فإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ[2]

(وشريت بمعنى اشتريت وبمعنى بِعت)[3]

وأنشد للنابغة الجعدي:

134 ـ عَدَدْتَ[4] قُشَيْراً إذْ عَدَدْتَ فَلَمْ أُسَأْ ... بِذَاكَ ولَمْ أَزْعُمْكَ عَنْ ذَاكَ مَعْزِلاَ[5]

فعدى أزعم إلى مفعولين، والتقدير: فلم أزعمك معزلا عن ذالك. وقُشيْر قبيلة.

قوله: «وإنّما يُحْكَى بعدَ القوْلِ مَا كَانَ كَلَاماً لا قَوْلاً»[6].

يعني بالكلام الجملة التي عَمِل بعضها في بعض وبالقول: المصدر

---

(1) ما بين المعقوفتين مزيد من الهامش مقداره عشر أسطر، غير مثبت في شرح السيرافي.

(2) ديوان الهذليين 1/36، الكتاب وشرح الأعلم 1/61 شرح النحاس 93، شرح السيرافي 2/630 ـ شرح ابن السيرافي (1/86 ـ 351) المقتصد 1/493 ـ مغني اللبيب 2/543 ـ شرح ابن عقيل 2/35 ـ شرح شواهد المغني (2/671 ـ 834) المقاصد النحوية 2/388، اللسان (زعم) 12/264، الأعلم: الشاهد في إعمال تزعمين فيما بعده لأنه مقدم عليه، فلا يحسن إلغاؤه».

(3) ما بين المعقوفتين مزيد من الهامش. وانظر الأضداد لابن الأنباري 32.

(4) في الهامش (أبو الحسن: عددت «بضم التاء»).

(5) ديوان النابغة 114، الكتاب وشرح الأعلم 162 وبه (إذا فخرت) وهي رواية الديوان، شرح النحاس 94، شرح السيرافي 2/631، شرح ابن السيرافي 1/87.

(6) قال القرطبي في شرح هذه العبارة: «يعني ما يكون كلاما ليس في موضع المفعول بقلت، لأن المفعول بقلت في موضع القول الذي هو مصدره إذا قلت: قلت قولا، فقولك قلت زيد منطلق في موضع: قلت قولا، وزيد منطلق الآن قول، أي في موضع القول...
فإنما حكيته لأنه قد يكون في غير هذا الموضع منفردا من قلت فيكون كلاما تاما، وأما قلت خيرا ونحوه فلا يكون فيه إلا كلاما لا قولا، أي لا يكون غير مفعول بقلت، لأنه لا يكون كلاما دونه».

شرح عيون الكتاب 82.



فقولك: قال زيد قولا، وقال زيد خيراً لأن معناه قولاً خيراً.

قوله: «وكَذَلِكَ ما تَصَرَّفَ[1] من فِعْلِهِ إلاَّ «تَقُولُ» في الاستفهام» إلي قوله «كَلُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ»[2].

اعلم 70 (أن[3] القول قد يستعمل في معنى الظن والاعتقاد، وذلك أن القول والظن يدخلان على جملة، فتَصَوُّرُهُما في القل هو الظن أوالعلم، والعبارة عنهما باللسان: هو القول. ومن ذلك قول القائل: هو قول فلان، ومذهب فلان[4].

فإذا قلت أتقول زيدا منطلقا، فإنما تريد أن تستفهمه عن ظنه لأن أكثر ما يقول الإنسان لمخاطبة أتقول كذا وكذا؟ وما تقول في كذا؟ وهو إنما يريد به ما تعتقد، وإلى إيش تذهب؟

ألا ترى أنك لو قلت لفقيه: ما تقول في تحريم المسكر؟ فقال لك أنا أقول بتحريم القليل منه[5] لكان معناه: أعتقد هذا وأذهب إليه، وكثر هذا المعنى فأجروه مجرى الظن.

فإذا قالوا للمخاطب: أَيقُولُ زيدٌ عمرٌو منطلق؟ حكوا لأنه لم يكن[6] أن يستفهم (المخاطب)[7] عن ظن غيره.

فجعله سيبويه بمنزلة تشبيه أهل الحجاز «ما» بليس، مالم تُغيّر عن وجهها في نفي خبرها وتأخره، فإذا غُيِّرَت عن هذا، لم تَقْوَ قوة ليس في العمل، كما لم يَقْوَ

---

(1) في الكتاب وشرح السيرافي: وكذلك جميع ما تصرف.

(2) النص طويل، انظره في الكتاب 1/62.

(3) مطموس في الأصل. وهو من تقدير المحقق.

(4) قال المبرد: «وتقول ظننت أو قلت زيد منطلق إذا أعملت الآخر لأنّ قلت إنما يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة نحو الابتداء والخبر وما أشبه ذلك» المقتضب 4/78.

وقال ابن يعيش: «وقد يجرون القول مجرى الظن فيعملونه عمله، فإذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما لأن القول يدخل على جملة مفيدة فيتصورها القلب ويترجح عنده. وذلك هو الظن والاعتقاد. والعبارة باللسان عنه هو القول، فأجروا العبارة على حسب المعبر عنه...»

شرح المفصل 7/79 وانظر شرح السيرافي 2/633- وشرح ابن عقيل 2/58.

(5) في شرح السيرافي: أنا أذهب إلى تحليل...

(6) في الأصل: لم يكثر، وما أثبت من شرح السيرافي.

(7) زيادة من الهامش.



القول ـ في غير استفهام المخاطب ـ أن يعمل عمل الظن، لأنه لم يكثر ككثرته فرجع إلى القياس.

وأنشد للكميت:

135 ـ أَجُـهَّالاً تقولُ بَنِـي لُـؤَيٍّ لَعَمْـرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَـاهِلِينَا[1].

فأعمل تقول عمل الظن.

وأنشد لعمر بن أبي ربيعة:

136 ـ أمَّا الرَّحيلُ فَدُونَ بعْدَ غدٍ فمتى تقولُ: الدَّارَ تجْمَعُنَا؟[2]

فنصب الدار بتقول. وتجمعنا في موضع مفعول ثان.

قال «وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ بِمَا نَصَبْتَ وَجَعَلْتَهُ[3] حِكَايَةً».

يعني إن شئت حكيت بعد القول في الاستفهام ولم تجعله في مذهب الظن.

وغلطه أبو عثمان[4] في قوله «وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ بِمَا نَصَبْتَ» فقال الرفع بالابتداء والخبر، والنصب بالفعل على معنى الظن.

فقال المحتج عن سيبويه: إن هذا لا يذهب على من هو دون سيبويه وإنما أراد: وإن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت[5] ولم يعرض لذكر العامل كما تقولو: زيد بالبصرة. إنما تريد في البصرة.

---

(1) ملحقات ديوان الكميت 3/ 39. ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/ 63. المقتضب 2/ 348. ـ شرح النحاس 94، شرح السيرافي 2/ 638. ـ شرح ابن السرافي 1/ 132 ـ شرح المفصل 7/ 78 ـ أوضح المسالك 1/ 331. ـ شرح ابن عقيل 2/ 60 ـ همع الهوامع 1/ 157 ـ حاشية الصبان 2/ 37، الخزانة 9/ 183 ـ المقاصد النحوية 2/ 329.

قال الأعلم: الشاهد في إعمال تقول عمل الظن لأنها بمعناها، ولم يرد قول اللسان إنما أراد اعتقاد القلب، وأراد ببني لؤى جمهرة قريش وعامتها.

ذكر ابن عقيل الشروط التي يجري القول مجرى الظن بها وهي أربعة:

أن يكون الفعل مضارعا، الثاني أن يكون للمخاطب، الثالث أن يكون مسبوقا باستفهام، الرابع أن لا يفصل بينهما ـ بين الاستفهام والفعل ـ بغير الظرف ولا معمول الفعل، فإن فصل بأحدهما لم يضمر» 2/ 58 ـ 59.

(2) ديوانه 394، الكتاب وشرح الأعلم 1/ 63 ـ المقتضب 2/ 349 ـ شرح النحاس 95، شرح السيرافي 2/ 639 ـ شرح ابن السيرافي 1/ 179 ـ شرح المفصل 7/ 78 ـ أوضح المسالك 1/ 327 ـ المقاصد النحوية 2/ 434 ـ اللسان (رحل) 11/ 279 ـ (قول) 11/ 575.

(3) في الكتاب: فجعلته.

(4) أبو عثمان المازني، انظر رأيه والرد عليه ـ شرح السيرافي 2/ 639 ـ وهامش الكتاب 1/ 63.

(5) قال القرطبي في شرح عبارة سيبويه: «يعني وإن شئت رفعت وفي الكلام الحرف الذي نصبت به، ولم يرد أن الذي نصب به يكون رافعاً» شرح عيون الكتاب 82.



وقد يجوز أن يكون المعنى : وإن شئت رفعت بما نصبت، والباء زائدة كما قال عز وجل ﴿تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[1] أي : تنبت الدهن.

وكقول الشاعر[2] :

137 ـ سُودُ المَحَاجِرِ لاَ يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرْ[3]

يريد: لا يقرأن السور.

(وإن شئت رفعت بالقول على الحكاية كما نصبت على معنى الظن، فسميه رافعاً وإن لم يعمل شيئا لأنه علة لارتفاع ما بعده على المبتدأ ( ) لحكاية المبتدأ ونقله على ما كان عليه، فسماه رافعا مجازا، كما يقال في الحروف الملغاة المبتدأ ما بعدها: حروف الرفع، والحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر كقولك: إنما زيد منطلق، وكأنما عمرو، وما أشبهه)[4].

قوله «وهُوَ في أَيْنَ ومَتَى[5] أَحْسَنُ إذَا قُلْتَ: مَتَى ظَنَّكَ زَيْدٌ ذَاهِبٌ» إلى قوله «كَمَا ضَعُفَ[6] غَيْرُ ذِي شَكٍّ[7] زَيْدٌ ذَاهِبٌ وحَقّاً عمرٌو مُنْطَلِقٌ»[8]

اعلم أن سيبويه قد أجاز في هذا الموضوع إلغاء الظن، وقد تقدم المفعولين إذا كان قبل الظن شيء متصل بالمفعول الثاني، فأجاز : متى تظن عمرو منطلق؟ ومتى ظنك زيد ذاهب؟ فزيد مبتدأ، وذاهب خبره ومتى ظرف للذهاب.

---

(1) من الآية 20 من سورة المؤمنين 23، وانظر معاني القرآن 2/ 232
وفي مشكل إعراب القرآن 2/ 105، قال المؤلف: «جعل الباء زائدة في الذهن لأن الفعل يتعدى على لزوم الإنبات ومداومته كقوله تعالى ﴿اقرأ باسم ربك﴾. وقيل إن الباء في «بالدهن» إنما دخلت على مفعول ثان هو في موضع الحال، والأول محذوف تقديره: تنبت جناها بالدهن».

(2) هو الراعي النميري، وقيل القتال الكلابي وهو في ديوان القتال 53.

(3) ليس في شواهد الكتاب، ورد في مجالس ثعلب 1365، وصدره (هن الحرائر لاربات أخمرة). شرح السيرافي 2/ 640، مغني اللبيب 1/ 29 - 159 - 2675، شرح شواهده 1/ 34 - 116، اللسان (لحد)، (سور).

(4) ما بين المعقوفين مزيد من الهامش، مقداره ستة أسطر يتخلله طمس ولا وجود له في شرح السيرافي

(5) في الكتاب وشرح السيرافي: وهو من متى وأين.

(6) في الكتاب وشرح السيرافي: كما يضعف.

(7) لفظة (ذي) ليست في لفظ الكتاب وهي مثبتة في شرح السيرافي.

(8) تمام النص : «وهو في متى وأين أحسن إذا قلت: متى ظنك زيد ذاهب ومتى تظن عمرو منطلق، لأن قبله كلاما، وإنما يضعف هذا في الابتداء كما يضعف غير شك زيد ذاهب وحقا عمرو منطلق..» 1/ 63.



وقد رد ذلك عليه أبو العباس[1] وغيره، وقال : هذا نقض الباب[2] لأنه قدم أظن وألغاه.

فقال المحتج عن سيبويه: أنه إنما شرط أن يتقدم الفعل وليس قبله شيء في صلة ما بعده،فإذا تقدم شيء مما[3] بعده قبل أن يأتي بفعل 71 الشك، فقد مضى ذلك اللفظ على غير الشك فجاز فيه الإلغاء كما جاز في أين تظن زيد، إذا تقدم الخبر.

وقوله «كَمَا[4] ضَعُفَ غَيْرَ ذِي[5] شَكٍّ زيدٌ ذاهبٌ وحقّا عمْرٌو مُنْطَلِقٌ»

اعلم أن «حقّا» و«غير ذي شك[5] وما جرى مجراهما تُؤكد بهن الجمل، وتحقق، ولا يأتين مبتدآت إذا أردت ذلك المعنى لأنك إذا قلت زيد منطلق حقا فقد وكدت إخبارك بانطلاقه، وكأنك قلت: أحق ذلك حقا لأن إخبارك بالجملة ظاهرها يدل على أنك تخبر بما يحققه و(ما)[6] هو صحيح عندك فلا يقدم هذا التأكيد، فضَعُفَ تقديم الظن كضعف تقديم هذا لأنه نقضه[7] وكذلك غير ذي[8] شك لأنه في معنى حقا.

---

(1) قال المبرد : «فالذي تلغيه لا يكون مقدما، إنما يكون في أضعاف الكلام ألا ترى أنك لا تقول : ظننت زيد منطلق،لأنك إذا قدمت اظن فإنما تبني كلامك على الشك» المقتضب 2/ 11، وانظر شرح السيرافي 2/ 642.

(2) في الأصل : الباب.

(3) في الأصل ما. وما أثبته من شرح السيرافي.

(4) في الكتاب : إنما يضعف.

(5) لفظة «ذي» ليست من لفظ سيبويه مثبتة في شرح السيرافي.

(6) زيادة من شرح السيرافي.

(7) في شرح السيرافي: يقتضيه.

(8) في الكتاب : غير شك.



قوله : «فإنّما[1] يَضْـعُفُ هَذَا إذَا أَلْغَـيْتَ، لأَنَّ الظَنَّ يُلْغَى فـي مَـوَاضِـعِ أَظُنُّ» إلى قوله «ولَفْظُكَ بِذَاكَ أَحْسَنُ[2] من لَفْظِكَ بِظَنِّي»[3].

يعني أنه ضـعّف : عبد الله أظنه منطلق، لأن الظن قد ألغى والمصدر تـأكيد، فكره أن يُؤْتى بتأكيد شيء قد ألغي.

قوله «ألاَ تَرى «أنَّكَ»[4] لو قُلْتَك زيدٌ ظَنِّي[5] مُنْطلقٌ، لم يَجُـزْ أنْ تَضـعَ[6] ذاكَ في مَوْضِعِ ظَنِّي»[7].

يريد أن ظَنّي أدل على أظن من ذلك.، فلذلك صـار ذاك أبعد من التـأكيـد، ألا ترى أنك (تقول)[8] زيد ظَنِّي منطلق، ولا تقول زيد ذاك منطلق.

قال «وسـأَلْتُ[9] عَنْ أَيِّهِمْ ، لِمَ لَمْ يقولوا : أيـهم مررت به»؟

إن قال قائل : لم لم يختر النصب وهو استفهام كما اختير في قولك أزيدا ضربته؟

قيل له : لأنا إذا قلنا : أزيدا ضربته؟ فحرف الاستفهام منفصل من زيد وهو أولى بالفعل، فأضمرنا بينه وبين زيد فعلا ينصبه.

---

(1) في الكتاب : وإنما. ورواية الأعلم موافقة لما في شرح السيرافي والكتاب ط المحققة 1 125.

(2) في الكتـاب : وهو ذاك أحسن. وما ذكره الأعلم بعد هذا مخـالف لما في الكتـاب متفق مع ما ورد في شرح السيرافي،

(3) نص الكتاب بتمامه «وإنما يضعف هذا إذا الغيت لأن الظن يلغى في مواضع أظن حتى يكون بدلا من اللفظ به فكره إظهار المصدر ههنا كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه سقيا وسترى ذلك إن شاء الله مُبيَّنا، وهو ذلك أحسن لأنه ليس بمصدر وإنما هو اسم مبهم يقع على كل شيء..» 1 63-64.

(4) زيادة في الكتاب، مثبتة في شرح السيرافي.

(5) في الأصل : ظنني: وأثبت ما في الكتاب.

(6) في الأصل : يقع.

(7) في الكتاب : «أن تضع ذاك مكانها»، وما أثبته الأعلم موافق لما في الطبعة المحققة من الكتاب 1 125.

(8) زيادة في الهامش، مثبتة في شرح السيرافي.

(9) في الكتاب : سألته، وكذلك في شرح السيرافي 2 649، والضمير يعود على أبي الخطاب الأخفش، الكتاب 1 63.



و«أيهم» لم يدخل عليه حرف «وإنما صيغ لفظه للاستفهام، ولم يكن فيه حرف هو أولى بالفعل فصار بمنزلة زيد ضربته في الاختيار.

(وفرق سيبويه بين قولهم : أيهم زيدا ضرب؟ ومن زيدا ضربه؟ وبين قولك أيهم زيدا ضربته؟ فأجاز تقديم الاسم على الفعل في «أي» و«من» ولم يجزه في متى وأين إلا في الشعر.

والذي أوجب الفرق بينهما أن «أيا » و«من» بمنزلة حرف الاستفهام مع الاسم غير الظرف، فكما يجوز : أزيد عمراً ضربه؟ وهل زيد عمراً ضربه؟ يجوز: أيهم زيدا ضربه؟ ومن زيدا ضربه؟

وكما لا يجوز في الكلام : هل يوم الجمعة زيدا ضربته؟ وهل في الدار عمرا ضربته؟ لم يجز فيه : متى زيدا ضربته؟ ولا (أين زيدا) ضربته؟[1] لأن الظرف لا يفصل لتأخره في المعنى، فكأنك قلت: هل زيدا ضربته يوم الجمعة؟ وهل عمرا ضربته في الدار؟

وأما قولك : هل زيد عمراً ضرب؟ فزيد في موضعه لا يُنْوى به التأخير وما بعده من الجملة خبر عنه، وبعد الفعل من حرف الاستفهام لاعتراض الاسمين بينه وبينه فجاز لذلك)[2].

---

(1) مطموس في الأصل.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من الهامش، مقداره نصف صفحة، ولا وجود له في شرح السيرافي.



هذَا بابٌ منَ الاسْتفْهَامِ يكُونَ الاسمُ فيـــهِ رَفْـعــــاً[1]

وذَلِكَ قولُكَ (زيدٌ)[2] كَمْ مَرَّةً رأَيْتَهُ»

اعلم أنك إذا ابتدأت اسما وأتيت بعده بجملة مصدرة بحرف الاستفهام فيها فعل ناصب لضمير الاسم المبتدأ، فلا يصلح نصب ذلك الاسم بإضمار فعل آخر لأن ما بعد حرف الاستفهام لا يكون مفسرا لفعل قبله، كما لا يكون عاملا في اسم قبله، وتفسير ذلك أنك لو نزعت ضمير زيد من رأيته، فقلت:

زيداً كم مرةً رأيت؟ لم يجز لأن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله»فكذلك لا يكون ما بعده تفسيرا لما قبله.

قال «وإذَا كَانَ الفِعْلُ في مَوْضِعِ[3] الصِّفَةِ فَهوَ كَذَلِكَ»

يعني أن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، لأنها من تمام الموصوف كالصلة من الموصول، فكذلك لا يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف لأنه من تمام المضاف، وكذل تقول: هذا رجل ضارب زيدا، ولا يجوز أن تقول: هذا زيدا[4] رجل ضارب، وتقول: هذا غلام ضارب زيدا، ولا تقول: هذا زيدا غلام ضارب.

وقد أجاز النحويون: هذا زيدا غير ضارب، فنصبوا زيدا بضارب، وإنما ذلك لأن «غير» معناها «لا» فكأنك قلت: هذا زيدا لا ضارب، وهذا جائز جدا[5].

قال «وإذَا[6] كَانَ وصْفاً فأَحْسَنُهُ أَنْ 72 يَكُونَ فِيهِ الهَاءُ (لأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ إعْمَالٍ ولَكِنَّهُ يَجُوزُ كَمَا جازَ في الوَصْلِ»

---

(1) الكتاب 1 64، شرح السيرافي 2 653 وتمام الترجمة «لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد».

(2) زيادة من الهامش، واللفظة منصوبه في الهامش «وأثبت رواية الكتاب بالرفع لأن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله.

(3) «في»: لا وجود لها في الكتاب. وهي مثبته في الطبعة المحققة 1 128 وشرح السيرافي 2 658.

(4) في الأصل: زيد.

(5) في شرح أبي سعيد: جائز جيد.

(6) في الكتاب وشرح السيرافي: فإذا.



إذا قلت: أزيدا[1] أنت رجل تضربه، فإنه أحسن من قولك: أزيد أنت تضرب.

وقوله «لأنَّهُ ليْسَ بِمَوْضِعِ إعْمَالٍ»)[2]

فليس يصل الفعل إلى شيء قبله، كما أنك إذا قلت: زيد ضربته ثم حذفت الهاء فقلت : زيداً ضربت، فلما لم يكن كذلك لم يحسن حذف الهاء.

وأنشد في وقوع الفعل نعتا(لبعض الرجاز)[3]

138 ـ أكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتُنْتِجُونَهُ[4]

فجعل تَحْوُونَه نعتا للنعم، فلا يجوز نصبه على هذا، ولو نصبت على غير هذا الوجه لجاز.

كأنه يقول : أكل عام تحوون[5] نعما تحوونه.

فإن قال قائل : كيف جاز أن يكون الظرف من الزمان خبرا للنعم وهو جثة؟

قيل له : التقدير فيه أكل عام حدوث نعم تحوونه، وذلك أنه أراد أن كل عام

---

(1) في شرح السيرافي: أزيد

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من الهامش، ونصفه الأول مطموس في الأصل صحح من الكتاب.

(3) ما بين المعقوفتين مزيد من الهامش ، مثبت في شرح السيرافي، وصاحب الرجز هو قيس بن حصين بن زيد الحارثي كما ورد في شرح ابن السيرافي والخزانة، ولم ينسبه سيبويه. ورد الغندجاني نسبته إلى قيس بن حصين وذكر أنه لرجل من بني ضبة قاله يوم الكلاب الثاني، وأشار محقق شرح ابن السيرافي إلى أن الأبيات رويت في الكامل لابن الأثير لقيس بن عاصم المنقري.

(4) الكتاب 1/ 65- شرح النحاس 96، شرح السيرافي 2/ 662.
شرح ابن السيرافي 1/ 119.
فرحة الأديب 164، الإنصاف 1/ 62.
الخزانة 1/ 407- المقاصد النحوية 1/ 568.
ويروى (في كل عام) اللسان (نعم) 12/ 585- وبه (يحوونه - ينتجونه) بالياء.
قال الأعلم : الشاهد في رفع نعم لأن قوله: تحوونه.
في موضع وصفه، فلا يعمل فيه لأن النعت من تمام المنعوت فهو كالصلة من الموصول، فكما لا يعمل فيه لا يكون تفسيرا لفعل مضمر في معناه. وصف قوما بالاستطالة على عدوهم

(5) في شرح السيرافي: تحوونه.



تحوون نعما تأخذونه، فكأنه في كل عام نعم حادث، فصار كقولك الهلال الليلة[1] والمعنى : في الليلة حدوث الهلال.

وأنشد لزيد الخيل[2] :

139 ـ أفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَــهُ عَلَى مِحمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَـا[3]

فجعل تبعثونه نعتا للمأتم.

وقوله : على محمر، يريد: فرسا في أخلاق الحمار.

وثوبتموه : من الثواب، أي أعطيتموه ثوابا.

وقوله : رُضَا يريد رضي، وهي لغة لطيء، يقلبون الياء ألفا في ما لا يلتبس لأن الألف أخف من الياء[4].

قوله : «وإنَّما[5] يكونُ بِمَنزلةِ الفِعْلِ نَكِرةً وأصْلُ وقُوعِ الفِعْلِ صفَةً للنَّكِرةِ».

يعني أن الفعل في الأصل نكرة. ومعنى قولنا نكرة، أنه تنعت به النكرة وكذلك الجمل كلها نكران، وإنما صارت كذلك من قبل أن كل جملة تقع بها فائدة، فوقوع الفائدة بها دليل على أنها لم تكن معلومة من قبل ذلك. فلذلك لم يعمل من أسماء الفاعلين إلا ما كان منكورا، وهو ما كان للحال والاستقبال، وهذا معنى قوله «كَمَا لاَ يَكُونُ الاسمُ كالفِعْلِ إلاَّ نَكِرَةً»

---

(1) في شرح السيرافي: الليلة لاهلال. 2 662.

(2) هو زيد الخيل بن مهلهل الطائي، جاهلي أدرك الإسلام. أسلم مع وفد وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسماه زيد الخير (توفي 9 هـ) انظر ترجمته الشعر والشعراء 1 286. المؤتلف 131، طبقات ابن المعتز 196، جمهرة الأنساب 403، وينسب لكعب بن زهير.

(3) ديوان كعب بن زهير 131، برواية (تجمعونه مكان تبعثونه) والبيت من شواهد الكتاب 1 65 - 2/290، نوادر أبي زيد 80، أمالي القالي 3/24، شرح السيرافي 2 663، شرح ابن السيرافي 1/121، الخزانة 9 493، اللسان (أتم) 12 4، وشرحه الأعلم في الموضع الأول 1 65.
الأعلم، الشاه في رفع مأتم لأن تبعثونه في موضع الوصف فلا يعمل فيه كما تقدم. وصف فرساً أهدى إليه عن يد كانت منه إلى مهديه.

(4) قال الأعلم في شرح الشواهد: ورضا وهي لغة طيء يكرهون مجيء الياء بعد الكسرة متحركة فيفتحون ما قبلها لتنقلب إلى الألف لخفتها» انظر الكتاب 2 290.
وانظر خصائص لغة طيء بحوث ومقالات في اللغة 237.

(5) في الكتاب: فإنما.



قوله : «ومِمَّا لاَ يَكُونُ في الاسْتِفْهَامِ إلاَّ رَفْعاً قَولكَ: أعبدُ اللَّهِ أَنْتَ أَكرَمُ عَلَيْهِ أَمْ زَيدٌ»[1]

اعلم (أن)[2] أفعل لا يعمل في شيء من الأسماء إلا في المنكور على وجه التمييز كقولك: زيد أكثر مالا منك، ولا يجوز تقديمه عليه، لا تقول: زيد مالا أكثر منك. فإذا كان كذلك فلا يجوز نصب عبد الله في المسألة من وجهين

- أحدهما : أن عبد الله معرفة، فلا يعمل فيه أكرم وبابه.

- والثانية :[3] أنه لو كان منكورا يعمل فيه أكرم ما جاز تقديمه عليه.

قوله : «ولَيْسَ للفِعْلِ الأوَّلِ سَبِيلٌ لأَنَّهُ مَعَ «إنْ» بِمَنزِلَةِ قولِكَ: أَعَبْدَ اللَّهِ حِينَ تَأْتِي تَضْرِبُ؟»[4].

وقد قدّمنا أن ما قبل المضاف لا يعمل فيه[5] المضاف إليه. وكذلك إذا قلت: حين تأتي زيدا يكرمك، لا يجوز أن تقول: زيدا حين تأتني يكرمك، لأنك أضفت «حين» إلى «تأتي»، فلم يجز أن تعمل تأتي فيما قبل الحين المضاف إليه.

فكذلك إذا قلت: أعبدَ[6] الله حين يأتني تضرب؟ تنصب عبد الله لأن التقدير: أتضرب عبد الله حين يأتي؟ ولا ترفعه حملا على ضميره المرفوع في يأتي، لأن يأتي لا يعمل فيما قبل الحين فلا يحمل عليه ما قبل الحين، كما لا يعمل فيه.

وقوله «لأَنَّهُ 73 بمَنْزِلَةِ قولِكَ: أعبدَ اللَّهِ يومَ الجُمُعَةِ تَضْرِبُ؟»

هل «الجمعة» بمنزلة يأتي، وجعل «يوم» بمنزلة حين ليريك أن يأتي مضاف إلى الحين وأنْ لاَ تسلط له على ما قبله.

---

(1) الكتاب 1 67.
(2) زيادة يتطلبها التعبير.
(3) في شرح السيرافي: والثاني.
(4) في الكتاب : حين يأتني أضرب. وهو كذلك في شرح السيرافي وفي الطبعة المحققة 1 132. قال المحقق بعد أن أثبت عبارة (يأتني أضرب) : «وفي الأصل حين تأتي تضرب».
(5) في شرح السيرافي: في.
(6) في الأصل : عبد الله من غير همزة الاستفهام.



قوله: «وتَرْفَعُ[1] الجَـوَابَ حينَ يَذْهَبُ الجَـزْمُ من الأوَّلِ في اللَّفْظِ» إلى قـولـه: وأمَّا الفعلُ الأوَّلُ، فصارَ معَ ما قبْلَهُ بمنزِلة حينَ وسَائِرِ الظُّرُوفِ»[2]

يعني أنك إذا رفعت الفعل الذي بعد إذا رفعت الجواب، لأن الشاعر شبهها «بأن» فإذا رفع شرطها لم يجزم جوابها، لأنه قد أخرجها برفع الشرط من شبه «إن».

وقوله : «والاسمُ مُبْتَدأٌ هَهُنَا[3] إذَا جَزَمْتَ»

يعني : إذا جزمت جواب إذا، كان الاسم الذي قبل إذا مرفوعا بالابتداء ولم يعمل فيه الجواب المجزوم كما لا يعمل جواب الشرط فيما قبل الشرط.

قال «وكَذَلِكَ حِينَ إذَا قُلْتَ : أَزَيْدٌ حِينَ يَأْتِيكَ تَضْرِبُ؟»

يعني : إذا جعلت تضرب جوابا لأن قولك حين يأتيك، فيه معنى المجازاة، وهو بمنزلة إذا.

قوله «أَزَيْدٌ إنْ يَأْتِكَ تَضْرِبْهُ؟ لاَ تَكُونُ[4] الهاءُ فيهِ إلاَّ لِزَيْدٍ»

قد رُدَّ عليه ذلك، لأنّا نقول: أزيد إن يأتك تضرب عمرا؟ فيقع موقع الهاء الأجنبي.

والجواب عن سيبويه[5] أنه أراد أن زيدا إن أُخلي ضميره من جملة الكلام بَطُل رفعه، وعبَّر بالهاء عنها وعن الضمير المرفوع الذي في يأتك لأنهما شيء واحد.

ووجه ثانٍ : وهو ما قاله أبو اسحاق الزجاج: أن هذا ليس من كلام سيبويه.

---

(1) في الكتاب وشرح السيرافي: يرفع.

(2) انظر النص بتمامه الكتاب 1/62.

(3) في الكتاب : «والاسم ههنا مبتدأ». وفي شرح السيرافي: «والاسم مبتدأ هنا 2/686.

(4) كذا في شرح السيرافي. وفي الكتاب: فليس تكون.

(5) قال السيرافي : «ففي ذلك ثلاثة أوجه». نقل الأعلم الوجهين الأخيرين أما الأول فهو: قال أبو سعيد «أحدهما أن الذي قاله سيبويه أزيد إن يأتك تضربه. ولا تكون الهاء في هذا إلا لزيد لأنا إن جعلناها لغير زيد لم يعد إلى زيد شيء من جملة الكلام» شرحه 2/691.



قوله[1] وكذلك زيد حين يأتيك فاضرب «إذا جعلت «فاضرب» جوابا رفعته، أي : إذا أحللت فاضرب على الجواب المجزوم رفعت زيدا.

والأحسن أن تأتي بالهاء إذا جعلته جوابا ونصب زيد أحسن، على أن تجعل «أضرب» في نية التقديم كأنك قلت: اضرب زيدا حين يأتيك.

قال[2] : وقع في هذا الباب «وليْسَ هَذَا بالقِيَاسِ[3] (يَعْنِي إذا لم تَجْزِم بِها)[4] لأنَّهَا[5] تَكُونُ بمنزِلة حِينَ»

يعني أن القياس : نصب زيد إذا لم تجزم بإذا وتجعلها بمنزلة «إن» فحكم الفعل أن يعمل فيما قبلها إذا حسن تقديمه نحو قولك: زيدا إذا أتاك فاضرب، لأنه يحسن أن تقول، زيداً فاضرب إذا أتاك[6]، ولا يمتنع هذا الفعل من التقديم ونصب الاسم به فالقياس أن تنصب به.

قال «وإذَا وَحِينَ لاَ تَكُونُ[7] وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا خَبَراً لِزَيْدٍ»

يعني أنك إذا قلت: زيدا حين يَأتِين أَضْرِب أو زيدا إذا يأتيني أضرب، فكأنك قلت: زيدا أضرب. فالأجود أن تنصب زيدا لأن حين وإذا كاللَّغْوِ إذا كانا غير خبرين، و لا يُستثنى بهما زيد.

---

(1) الضمير في «قوله» يعود إلى السيرافي، والكلام كلام ظنه الأعلم كلام سيبويه. قال السيرافي : «وكذلك زيد حين يأتيك فاضرب إذا جعلت فاضرب...» 2/695.

(2) الضمير يعود إلى أبي سعيد، وقد خلط العبارة بعده بكلام سيبويه ظنا منه أنها من كلامه.

(3) في الكتاب : في القياس، ورواية الأعلم توافق ما جاء في شرح عيون الكتاب ص 85.

(4) ما بين المعقوفتين من تعليق أبي الحسن الأخفش، وقد عزل هذه العبارة محقق الكتاب وأشار إلى أنها من كلام الأخفش، وهي مثبتة في نهاية هذا الباب في الأصل الذي اعتمده محقق الكتاب. انظر الكتاب ط محققة 1/137.

شرح عيون الكتاب 85.

(5) في الأصل : لأنها لا تكون.

و«لا» لا وجود لها في الكتاب ولا في شروحه لذا حذفتها.

(6) في شرح السيرافي : يأتيك.

(7) كذا في شرح السيرافي وفي الكتاب : لا يكون بالياء.



ولو جاز أن يكونا خبرين لَحَسُنَ الرفع، كقولك: زيد في الدار أضرب فَرَفْعُ زيد في هذا الموضع أحسن، لأنه قد تم الكلام بالظرف وهو غير محتاج إلى الفعل فيكون أضرب على كلام آخر.

(وقد قيل إن هذا التفسير لإذَا وحينَ ليس من كلام سيبويه لأنك لو قلت: زيدا[1] إذا أتاك فاضرب، وزيد حين يأتيك تضرب، فلست (تجعل)[1] إذا وحين مع الفعلين المتصلين بهما خبرا عن زيد دون الجوابين، فيمتنعا من أن يكونا خبرا عنه، وإنما تجعلهما مع الفعلين الأولين والفعلين الآخرين خبرا عنه لأنَّهما مع ما بعدهما جملتان فيهما ضمير كما تجعل إنّ مع الشرط والجواب خبراً عن زيد إذا كان فيه ذكره وضميره، فتقول: زيد إذا أتاك فاضرب، وزيد حين يأتيك فاضرب كما تقول: زيد إن أتاك فاضرب)[2].

قوله «فإنْ قُلْتَ : زيداً يومَ الجُمُعَةِ أَضْرِبُ، لَمْ يكنْ فيهِ إلاَّ النَّصْبُ»

إلى قوله : «زيدُ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَأَنَا أَضْرِبَهُ لَم يَجُزْ»[3].

تحصيل هذا الكلام أنك إذا قلت زيداً إذا أتاك فاضربْ، كان الاختيار النصب وجاز فيه الرفع وجهين:

- أحدهما: أن تجعل فاضرب جوابا.

- والثاني: 74 أن لا تجعله جوابا وتظهر الهاء على قول من قال: زيد ضربت.

وإذا قلت : زيداً يومَ الجمعة أضربُ، فالنصب فيه الوجه.

ويجوز فيه الرفع من وجه واحد وهو على قول من قال: زيد ضربت إذ كان لا يجوز فيه الجواب.

---

(1) جملة «لو قلت زيد» مطموس معظم حروفها.

(2) ما بين المعقوفتين مزيد من الهامش ومقداره سبعة أسطر ولا وجود له في شرح السيرافي، (يتخلله طمس وخروم).

(3) نص الكتاب بتمامه «فإن قلت زيدا يوم الجمعة أضرب لم يكن فيه إلا النصب لأنه ليس ههنا معنى جزاء ولا يجوز الرفع إلا على قوله كله لم أصنع، ألا ترى أنك لو قلت زيد يوم الجمعة فأنا أضربه لم يجز» 1 /69.



وقوله «فَهذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنهُ يكُونُ علَى غَيْرِ قَوْلِكَ[1] : زَيْداً فاضْرِبْ[2] حِينَ يأْتِكَ».

يعني أنه لما جاز أن تقول: زيد حين يأتيك فأنا أضربه، وزيدا إذا يأتيك فأنا أضربه، فتجعل الفاء جوابا.

ولا يجوز (زيد)[3] يوم الجمعة فأنا أضربه على جعل الفاء جوابا دلّك ذلك على أن قولك: زيد حين يأتيك فاضرب، قد يكون على غير قولك: زيدا فاضرب حين يأتيك.

ووقع في آخر هذا الباب قول لا يُدْرَى[4] لمن هو.

قال «وهو عندنا غير جائز إلاّ أن يكونَ الأول مجزوما في اللفظ»[5]

يعني أنك لا ترفع زيداً إذا قلت: زيداً إذا يأتيني أضرب إذ كان قولك إذا يأتيني بمنزلة يوم الجمعة حين لم تجزم الفعل، فإذا جزمت الفعل فقلت: زيدٌ إذا يأتيني أضرب، رفعت زيداً إذ أحللت إذا محل إنْ وسيبويه يُحِلّها محل «إنْ» وإن كان مادونها[6] مرفوعا لأن فيها معنى الجزاء.

---

(1) في الكتاب: قوله.

(2) في الكتاب: أضرب.

(3) مزيد من الهامش.

(4) في شرح السيرافي: «قول لستُ أدري...» 692/2.

(5) لا أثر لهذه العبارة في الطبعة السلفية للكتاب، وقد وردت في الأصل الذي أعتمده محقق الكتاب، وأشار في 1/137 إلى أنها من تعليق أبي الحسن الأخفش وقد تقدم جزء من العبارة في الصفحة 263 من النكت.

وانظر: شرح السيرافي 699/2، وشرح عيون الكتاب 85.

(6) في الأصل: دورها. وفي شرح السيرافي: ما بعدها.



بابُ الأَمْرِ والنَّهْيِ[1]

اعلم أن الأمر والنهي هما بالفعل فقط لأنك تأمر بإيقاع فعل وتنهى عن إيقاع فعل وربما أمرت باسم هو في معنى القول كقولك: عِنْدَكَ زَيْداً، ودونَكَ عَمْراً.

فإذا قلت: زيداً أَضربه، نصبت على تقدير أضرب زيداً أضربه، وكذلك النهي.

والنَّصب فيهما أقوى من الاستفهام من قبل أن الأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل، والاستفهام قد يكون بغير فعل، كقولك: أزيدٌ أخوك؟ وأعبدُ الله عندك؟.

وإذا قلت: زيداً فاضربه، فإنَّما أدخلت الفاء، لأن حكم الأمر أن يكون الفعل فيه مقدما. فلما قَدَّمْتَ الاسم، أضْمَرْتَ الفعل وجعلت الفاء جوابا له. وتقدير الكلام على المعنى: تأهَّبْ فاضرِبْ زيداً، وكذلك إذا قلت: زيداً فاضرب، فهو على هذا التقدير. وما بعد الفاء عامل في ما قبلها كما كان عاملا في قولك: أمَّا زيداً فضربت، لأنك لما حذفت الفعل من صدر الكلام جعلت تقديم الاسم عوضا منه.

ويجوز أن تقول: زيد فاضربه على تقدير: هذا زيد فاضربه (أو هو زيد فاضربه. فهذا تقدير سيبويه وغيره من شارحي الكتاب[2].

واضطرهم إلى تقدير هذا الإضمار أن الفاء (مع ما بعدها لا تكون خبرا)[3] عن زيد، فكما لا يقال: زيد فمنطلق، لا يقال زيد فاضربه على الابتداء والخبر.

والقول عندي أنه كلامٌ لا إضمار فيه (وذلك)[4] في باب الأمر دون باب الخبر. لأنه لفظ ابتداء وخبر لا معنى ابتداء وخبر، ذلك أن معنى قولك: زيدٌ فاضربه، كمعنى: زيداً فاضربه بالنصب، وهما منقولان من قولك: اضرب زيداً.

---

(1) الكتاب 1/69، شرح السيرافي 2/700.

(2) انظر شرح السيرافي 2/702.

(3) عبارة «مع ما بعدها لا تكون خبرا» مطموسة في معظمها رسمتها بأقرب الحروف إلى الأصل.

(4) لفظة: «وذلك» مطموسة في الأصل.



فلما تقدمت المفعول على الفعل للاهتمام به كما نقدمه في الخبر، ثم شغلت الفعل عنه بضميره، جاز لك أن ترفعه كما ترفعه في الخبر إذا قلت زيد ضربته، فجرى على لفظ المرفوع، وإن كان معناه معنى المنصوب، فلم تمتنع الفاء من دخولها فيما بعدها - مرفوعا - لا تمتنع من دخولها عليه منصوبا. ولو جاز في (قولك)[1] زيداً فضربت، وزيدٌ فضربته بالرفع، كما جاز زيد لاضربه، لجواز: زيداً فاضربه بالنصب، فدخول الفاء على هذا كدخولها في قولك: أما زيد فضربته، لز المعنى ضربته، ثم دخلت الفاء في الخبر لما حدث في الكلام من معنى الشرط بدخول «أما» وصارت الفاء كما ترى معترضة بين المبتدأ والخبر كما اعترضت بين المفعول والفعل في قولك: أما زيدا فضربته فهذا بَيِّنٌ إن شاء الله.

ومجاز الآيات[2] التي استشهد بها سيبويه - رحمه الله - بما أجمع القراء على رفع الاسم فيه مع إتيان الفاء في خبره. وكذلك ما استشهد به من الأبيات على هذا، فتدبره تجده مُستمِراً في بابه شائعا إن شاء الله[3].

قال الشاعر[4]

140 - وقَائِلَةٍ : خَولانُ فانكِحْ فَتَاتَهُم   وَأكرومة الحيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا[5]

---

(1) مطموس في الأصل وهو من تقدير المحقق.

(2) سيعرض الأعلم بعضها في ما يستقدم من الصفحات وانظرها في الكتاب 1/70 - 71 - 72.

(3) ما بين المعقوفتين مزيد من الهامش ومقداره نصف صفحة أو يزيد يتخلله بعض الطمس والخروم. لاوجود له في شرح السيرافي.

(4) هذه العبارة (قال الشاعر) مثبتة في صلب النص وفيالهامش. وقائل البيت غير معروف، وهو عند البغدادي من الخمسين التي لم يعرف لها ناظم. وعند العيني : قائله مجهول.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/70 وصدره في 1/72 أيضا.
إعراب القرآن 1/190 - شرح النحاس 98 - شرح السيرافي 2/704 شرح ابن السيرافي 1/413 - المقتصد في شرح الايضاح 1/311 الرد على النحاة 14 - شرح المفصل (1/100 - 8/95). مغني اللبيب (1/219 - 2/628) - الخزانة (1/455 - 8/19 11/61) - المقاصد النحوية 2/529 - اللسان (خلا) 14/239 - قال الأعلم 1/70 "الشاهد في قوله : خولان فانكح فتاتهم فرفع خولان عنده على معنى هؤلاء خولان لا متناعه من أن يكون مبتدأ، والفاء داخلة على خبره لأنه لا يجوز زيد فمنطلق على الابتداء والخبر.
والقول عندي أن رفعه على الابتداء، والخبر في الفاء وما بعدها لانه في معنى المنصوب إذا قلت : خولان فانكح فتاتهم، والفاء داخلة فمن حيث جازت الفاء مع النصب جازت مع الرفع، ولو جاز زيدا فضربت لجاز زيد فضربته، وقد بينت علة هذا في كتاب النكت".



أراد : هذه خولان[1] فلذلك أدخل الفاء.

ومعنى "أكرومة الحَيَّيْن خلْوكما هيا[2] من قول القائلة أراد أن هذه الفتاة التي أشارت عليه بتزويجها خلْو كما كانت لم تتزوج، وإنما قال : الحيين لأن خولان قد اشتملت على حيين، وعلى أحياء ويجوز نصب خولان كما مَرَّ في أول الباب.

وأنشد لعدي بن زيد[3] :

141 ـ أَرَوَاحٌ مَــودِّعٌ أَمْ بُكُــورُ أنت فَانْظُــرْ لأَيِّ ذَاكَ[4]

استشهد بقوله : أنت فانظر، وهو يشبه زيد فاضربه. ولم يجزه على إضمار بسبب (دخول)[5] الفاء، فتأول ذلك على وجوه أراد بها تصحيح دخول الفاء، وجملة تأوله ثلاثة أوجه :[6]

منها أن يرفع "أنت" بفعل مضمر يفسره الظاهر الذي فيه ضميره كأنك قلت: انظر أنت فانظر، فيكون الرفع للضمير تفسيرا لفعل يرفع أنت على رتبة المنصوب في قولك : زيد فاضربه.

---

(1) قال الأعلم : وهي قبيلة من مذحج.
وفي جمهرة الأنساب 417، 485 ـ وهي قبيلة من اليمن.
وهو خولان بن عمرو بن مالك ينتهي نسبهم إلى سبأ.

(2) في الأصل كما هي، وأثبت الألف لثبوتها في البيت.

(3) هو عدي بن زيد العبادي من زيد مناة بن تميم، كان ترجمانا لكسرى قال ابن قتيبة "وعلماؤنا لا يرون شعره حجة لأنه كان من سكان الحيرة فثقل لسانه ـ قتل سنة 35 ق هـ.
(الشعر والشعراء 1/ 225 ـ المؤتلف 249 ـ جمهرة الأنساب 214 ـ الخزانة 1/ 381).

(4) ديوان عدي 84 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/ 70 ـ الشعر والشعراء 1/ 225 وعجزه (لك؟ فاعلم لأي حال تصير) ـ إعراب القرآن 1/ 209 ـ شرح النحاس 98 ـ شرح السيرافي 2/ 708 ـ شرح ابن السيرافي 1/ 414 ـ الخصائص 1/ 132 ـ شرح القرطبي 86 ـ الرد على النحاة 106 ـ مغني اللبيب 1/ 220 ـ شرح شواهده 1/ 419، وعجزه (لك فاعمد لأي حال تصير) اللسان (منن) 13/ 421 ـ 424.

(5) زيادة في شرح السيرافي.

(6) ذكر سيبويه في تأويله ثلاثة أوجه 1/ 71.
وأورد السيرافي الأوجه الثلاثة وزاد عليها ـ شرحه 2/ 709 ـ أما القرطبي فقد جعل أنت خبرا للرواح، وذكر وجها آخر قال : "وقد يكون على الحذف وإقامة المضاف مقام المضاف كما قالوا بنوفلان يطؤهم الطريق والمعنى أهل الطريق فحذف، فكأنه قال أذو رواح أنت أم ذو بكور وما يثبت لك شهادة شاهديك، ورواح في غير هذين مرفوع بالابتداء والخبر محذوف :أنه قال أرواح مودع أو بكور آخر عهدك بالدنيا فانظر أنت فانظر لأي ذاك تصير" 86 ـ 87.



والوجه الثاني : أن تجعل "أنت" مبتدأ وتضمر له خبرا، وتجعل الفاء جوابا للجملة كأنه قال : أنت الراحل[1] كما تقول : أنت الهالك ثم تحذف فتقول : أنت لدلالة الحال عليه، ومثال هذا أن تقول إذا وصف أهل النحو فقال الناس : الخليل، أي الخليل نحوي.

والوجه الثالث : أن تجعل أنت (في نيتك)[2] خبر المبتدأ، كأنك[3] نويت الراحل أنت، وجعلت في نيتك المبتدأ.

وقال سيبويه في هذا الوجه الثالث :

"وَهَذَا عَلَى قَوْلِكَ : شَاهِدَاكَ... أَيْ مَا يُثْبِتُ لَكَ شَاهِدَاكَ".[4]

ومعنى هذا أن يتقدم رجلان إلى حاكم أو غيره، فيدعي أحدهما على الآخر (شيئا)[5] فينكره، فيقول الحاكم : شاهديك - على معنى : أَحْضِر شاهديك، وإن شاء قال : شاهداك، أي الشيء الذي يثبت لك ويصح شاهدا.

وحقيقة هذا الكلام : ما يثبت لك شهادة شاهديك.

- ويجوز أن ترفع "أنت" ببكور[6] لأن المصدر يعمل عمل الفعل كأنك قلت، أتتروح أم تبتكر أنت؟.

- ويجوز أيضا أن تجعل البكور في معنى باكر[7] كما تقول أنت إقبال وإدبار، أي مقبل ومدبر.

---

(1) في الأصل : الرجل وصوابه من شرح السيرافي.

(2) زيادة من الهامش.

(3) في شرح السيرافي : كأنك قلت...

(4) لفظ سيبويه كما جاء في الكتاب " ويجوز هذا على قولك شاهداك أي شاهداك ما يثبت لك. أو ما يثبت لك شاهداك" 1 71.

وما ذكره الأعلم موافق لما في بعض أصول الكتاب، انظر حواشي الكتاب الطبعة المحققة 1 141.

(5) زيادة من شرح السيرافي.

(6) قال السيرافي "والوجه الرابع الذي عندي أن ترفع أنت ببكور لأن المصادر..." 2 711.

(7) قال السيرافي " وفيه وجه خامس : وهو أن تجعل البكور في معنى باكر" 2 711.

وزاد السيرافي وجها لم يذكره الأعلم، قال "ويجوز فيه وجه سادس وهو أن تحذف المضاف وتقيم المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه كأنك قلت : أم صاحب بكور، حذفت البكور... 2/712.



وفي البيت : أرواح مودع أم بكور، والرواح لا يودع..

قال الأصمعي: يودع فيه، كما قال : ﴿والنَّهَار مُبْصِراً﴾[1] أي يُبْصَر فيه. وتحقيقه من جهة النحو : أرواح ذو توديع فَبُنِيَ له من المصدر الذي يقع فيه اسم الفاعل وإن لم يكن جاريا على الفعل، كما قالوا : رجل رامح ونابل، على معنى: ذِي رُمح وذي نَبل[2].

وأنشد سيبويه لأبي الأسود الدؤلي:

142 ـ أمِيرَانِ كَانَا آخَيَانِي كلاهُمَا فَكُلاًّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْ[3]

فنصب "كلا" بفعل مضمر، لأن الدعاء بمنزلة الأمر، فهو بالفعل أولى.

قوله : وقبح تَقدِيمُ الاسمِ في سائِر الحروف لأنها حرُوفٌ تَحْدث قبل الفِعْلِ إلى قوله : "كَمَا يَقْبُحُ حذفُ الفعل بعد حروف الجَزاءِ"[4]

يعني قبح تقديم الاسم في سائر حروف الاستفهام سوى الألف، كقولك :

---

(1) من الآية 67 من سورة يونس 10.

(2) في شرح السيرافي : ذو رمح وذو نبل.

(3) لم يرد في ديوانه ولا ملحقاته (آل ياسين) وورد في ديوانه من نفائس المخطوطات ص 19 وهو من شواهد الكتاب وشرح الأعلم 1 71 ـ لم يشرحه النحاس، وانظره في شرح السيرافي 2 713 وشرح ابن السيرافي 1 88 (وروى أميرين). وانظر :
شواهد الشعر في كتاب سيبويه 329.
قال الأعلم : وصف رجلين من أمراء قريش آخياه وأحسنا إليه فدعا لهما بحسن الجزاء.

(4) نص طويل انظره في الكتاب 1 72 ـ وسيورده الأعلم مفصلا.
قال القرطبي في شرح هذا النص :
"يعني أن مَنْ وأخواتها في الاستفهام حروف تحدث قبل الفعل فإذا قلت فيه : من يضربني أضربه وجئت له بجواب صار من الحديث إلى الجزاء.
وكان الاستفهام داخلا على الخبر فضارع الجزاء في ذلك إذ الجزاء لا يكون إلا خبرا، ألا ترى أنك تقول في الخبر : من يكرمني أكرمه فإن حدث فيه معنى الجزاء قلت فيه : من يكرمني أكرمه.
فأتيت بالكلام الذي كان في الخبر نفسه إلى الإعراب في الفعلين"
شرح عيون الكتاب 87 ـ 88.



أين زيدا ضربته؟ لأن الوجه تقديم الفعل حتى يكون هو الذي يليها كقولك : أين ضربت زيدا؟.

واحتج بأن قال : "إِنَّها مِنْ حُروفٍ[1] تَحْدُثُ قَبْلَ الفِعْلِ وَقَدْ يصِيرُ معنى حدوثها[2] إلى الجزاء".

يعني أن حروف الاستفهام غير واجبة كما أن حروف الجزاء غير واجبة وأراد بالجزاء ههنا : حروف شرط الجزاء.

وقوله "والجَزَاءِ لاَ يَكُون إلاَّ خَيراً" يعني جواب الشرط إذا قلت : إِنْ تأتني أكرمك، لأنه يصح[3] أن يقال فيه صدق أو كذب.

وقوله : " وَقد يكونُ فيهِنّ الجزاءُ في الخبرِ". يعني يكون في حروف الاستفهام مثل جواب الشرط، كقولك : أين زيد[4] أكرمه؟

فقد يصح في هذا صدق أو كذب، وإنما أراد التسوية بين حروف الجزاء والاستفهام، وأنها[5] بالفعل أولى، وأن يفرق بينهما وبين الأمر، وذلك أن الأمر لا يقبح تقديم الاسم فيه إذا قلت : زيداً أَضربه، لأنه ليس قبله حرف هو بالفعل أولى فيحتاج إلى إيلاء الاسم.

---

(1) في الكتاب : "لأنها حروف"، وفي شرح السيرافي : "إنها حروف".
(2) في الكتاب وشرح السيرافي : "حديثهن".
(3) في شرح السيرافي : "يقبح".
(4) في شرح السيرافي : "زيدا".
(5) قال السيرافي "وأرى أنها بالفعل أولى".



بابُ حروفٍ أُجْريت مُجْرَى حُروفِ الاستفهامِ[1] وهي حُرُوفُ النَّفْيِ[2]

قد تقدم[3] أن قولك : زيدٌ ضربته أجود من زيدا ضربته، وأزيداً ضربته؟ أجود من أزيدٌ ضربته؟ وقد توسطت هذين البابين حروف النفي تقول : ما زيداً ضربته، وما زيدٌ ضربته، وإنما[4] تقارب النصب فيها والرفع لأنها تشبه حروف الاستفهام من جهة، وتشبه الابتداء من جهة.

ـ فأما شبهها بحروف الاستفهام، فَلأَنّها أَخرجت المبتدأ عن حدّ الإِيجاب إلى حد النفي، كما أخرجته حروف الاستفهام من الإيجاب إلى الاستفهام.

ـ وأما شبهها بالمبتدأ، فلأنها نقيضته ونفيٌ له، تجري مجرى نقيضه ألا ترى أنك تقول : قام زيد، ثم تقول : ما قام زيد فترد الكلام على لفظه مع حروف النفي..

وأنشد لجرير :

143 ـ فَلاَ حَسَباً فَخَرْتَ به لِتيْمٍ وَلاَ جَدّاً إِذَا ازدحم الجدودُ[5]

أراد : فلا ذكرت حسبا فخرت به.

---

(1) كذا في شرح القرطبي 88ـ وفي الكتاب (حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي).

(2) الكتاب 1 72ـ شرح السيرافي 2 721.

(3) في شرح السيرافي : "وقد قدمنا".

(4) في الأصل : "وأنها".

(5) ديوان جرير 1 165ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 73ـ شرح النحاس 52 شرح السيرافي 2 722ـ شرح ابن السيرافي (1 83ـ 568)ـ
شرح المفصل (1 109ـ 2 36)ـ الخزانة 3 25ـ
ـ قال الأعلم : "الشاهد في نصب الحسب بإضمار فعل على ما تقدم والفعل المقدم هنا واصل إلى المفعول بذاته في معنى الفعل الظاهر، والتقدير ولا ذكرت حسبا فخرت به ونحوه يخاطب عمر بن لجأ وهو من تيم عدي"



وقد يجوز أن تكون لا للنفي ونُوِّنَ الاسم اضطرارا..

وأنشد لهدبة بن خشرم[1].

144 ـ فَـلاَذَا جَـلاَلٍ هِبْنَـهُ لِجـلاَلِهِ   وَلاَ ضَـيَـاعٍ هُنَّ يَتْرُكـنَ لِلْفَقْـرِ[2]

يعني أن المنايا لا تحاشى أحدا.

وذكر سيبويه في هذا الباب أن "ليس" قد تكون بمنزلة "ما" واحتج بقولهم :

ليس خلق (الله)[3] مثله[4].

ويحتمل أن يكون في ليس اسمها مضمرا وتكون الجملة تفسيرا للمضمر وخبرا لها، ولذلك قال : "فهذا يجوز أن يكون منه"[5].

واحتج غيرسيبويه بشيء هو أقوى من هذا عنده، وهو قول بعض العرب :

"ليس الطيب إلا المسك"[6]

فقالوا : هو بمنزلة ما الطيب المسك.

قالوا : ولو كان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة قائمة بنفسها" ونحن لا نقول : الطيب إلا المسك بغير تقدم حرف النفي.

= ـ قال البغدادي : "هذا البيت في قصيدة طويلة لجرير هجا فيها الفرزدق وتيم الرباب، وليست من النقائض، وزعم الأعلم وتبعه ابن خلف وغيره أن جريرا هجا بها عمر بن لجأ".

ـ قال سيبويه "وإن شئت رفعت والرفع فيه أقوى" 1 73. وذكر الأعلم والنحاس أن الموضع موضع نصب، وذكر البغدادي أنه يجوز النصب والرفع، وقد تقدم وجه النصب، أما الرفع فعلى الابتداء، وجملة فخرت به صفته، ولتيم هو الخبر.

(1) هو هدبة بن خشرم بن كرز من عذرة، شاعر فصيح متقدم من بادية الحجاز قتل سنة 50 هـ ـ (الشعر والشعراء 2 690 ـ معجم الشعراء 483 ـ جمهرة الانساب 448ـ)ـ

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 72 ـ شرح النحاس 51 ـ لم يشرحه السيرافي في هذا الموضع، شرح ابن السيرافي 1 81ـ

شرح شواهد المغني 1 276 ـ الخزانة 9 337ـ اللسان (قدر) 5 74 ـ وقد أورد السيوطي القصيدة يخاطب بها الشاعر معاوية.

قال الأعلم : "الشاهد في نصب ذي جلال وذي ضياع بإضمار فعل، لأن حروف النفي تقتضي الفعل مظهرا أو مضمرا ـ وصف المنايا وعمومها للخلق".

(3) لفظ الجلالة لا وجود له في الكتاب. وهو وارد في الطبعة المحققة 1 147 وشرح السيرافي 2 724 وانظر مغني اللبيب 1 23.

(4) قال سيبويه : « وقد زعموا أن بعضهم يجعل ليس "كما" وذلك قليل لا يكاد يعرف، فقد يجوز أن يكون منه : ليس خلق مثله أشعر منه» 1 73.

(5) في الكتاب " « فقد » - وفي الطبعة المحققة 1 147 - وشرح السيرافي 2 725 - "فهذا" -

(6) انظر الكتاب 1 73 - شرح السيرافي 2 725 - الجني الداني 495 - مغني اللبيب (1 83 ـ 387 2 917)



وليس الأمر على ما ظنوا، لأن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي، فقد لحقها النفي في المعنى ألا ترى أنك إذا قلت ما زيدٌ أبوه قائمٌ فقد نفيت قيام أبيه. فعلى هذا يجوز أن تقول : ما زيد أبوه إلا قائم[1]، كأنك قلت : ما أبو زيد إلا قائم.

وإنما استشهد سيبويه بقولهم :

"لَيْسَ الطّيبُ إلاّ المِسْكُ" لأنه قرنه بقولهم : ما كان الطيب إلا المسك فالذين نصبوا (مع)[2] كان، هم ا لذين رفعوا مع ليس، فأشبه أن يكون الفرق بين ليس وكان.

قوله : " فَإنْ[3] قلت ما أَنَا /77/ زيد لقيته، رفعتَ إلاّ فِي قولِ مَنْ نَصَبَ زيدا لَقَيْتُه" إلى قوله " وهو فيه أقوى لأنه عامل في الاسم"[4]

يعني أنك إذا قلت : ما أنا زيد لقيته، وجعلت ما حجازية، كان الرفع في زيد أقوى، لأن ما عاملة في الاسم الذي قبله[5] وهو "أنا" فاجتمع عمل "ما" والفصل بينها وبين زيد،فكان الرفع في زيد أقوى منه في قولك أأنت[6] زيد ضربته؟ وما أنا زيد ضربته في لغة بني تميم،.لأنك فصلت هنا بين ألف الاستفهام وما التميمية، وهما غير عاملتين، فلما جئت إلى لغة أهل الحجاز في "ما" وفصلت بينها وبين الاسم الذي وقع الفعل على ضميره، وأعملتها في الاسم الذي يليها، بَعُدَ النَّصْبُ عن الاسم الذي وقع الفعل على ضميره لبُعده من "ما" لما اجتمع الفصل بينهما (وبينه)[7]، وعملها فيما وليها..

فإن قال قائل : فأنتم تزعمون أن قول القائل : ما أنا زيد كلمته إذا كانت ما عاملة، وإني زيد كلمته، الاختيار فيه الرفع لأنه جعله[8] في موضع الخبر، فهي على

---

(1) .في شرح السيرافي : ما زيد إلا قائم.

(2) زيادة في الهامش.

(3) في الكتاب : "وإن" ـ وما أورده الأعلم موافق لما في الكتاب الطبعة المحققة 1 147 وشرح السيرافي.

(4) تمام نص الكتاب : " وإن قلت ما أنا زيد لقيته، رفعت إلا في قول من نصب زيدا لقيته، وإن كانت ما التي هي بمنزلة ليس، فكذلك كأنك قلت : لستُ زيدٌ لقيته لأنك شغلت الفعل بأنا، وهذا الكلام في موضع خبره، وهو فيه أقوى .." 1 74.

(5) في شرح السيرافي : "بعدها".

(6) في الأصل : "أنت" وصوابه من شرح السيرافي.

(7) زيادة من الهامش

(8) في الأصل : "حمله"، وفي شرح السيرافي : "مجمله"، وكلاهما محرف.



حالها إذا كانت مبتدأة ليس قبلها شيء، فَلِمَ اختير النصب في قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1] وكلام الله أولى بالاختيار؟.

فالجواب : أن في النصب ههنا دلالة على معنى لا يوجد في الرفع وذلك أنك إذا قلت ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[2] فتقديره : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر فهو يوجب العموم لأن قوله : ﴿إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ﴾ لفظ عام فإذا قال (كل شيء خلقناه بقدر) فليس فيه عموم لأنه يجوز أن تجعل خلقناه نعتا لشيء، ويكون "بقدر" خبرا لكل، ولا تكون فيه دلالة لفظية على خلق الأشياء كلها، بل تكون فيه دلالة على أن ما خلق الله منها خلقه بقدر.

ومثل هذا في الكلام : كل نَحويّ أكرمته في الدار، فقد أوجبت إكرام النحويين، لأن تقديره : أكرمت في الدار كل نحوي أكرمته.

قوله : "وكَيفَ[3] يُخْتَارُ فيه النصب وقدْ حالَ بينَهُ وبين مفعولِهِ"

يعني : إذا قلت : كنت زيد ضربته، فقد وقع "زيد ضربته" في موضع مفعول كنت، كأنك قلت : كنت قائما.

فإذا كانت الجملة هكذا، لم تشبه الجملة المعطوفة وهي : ضربت زيدا وعمراً كَلَّمْتُه، لأن الأول قد نصب مفعوله وعطف الثاني عليه فأجراه مجراه في تسلّطه على مفعوله.

---

(1) الآية 49 من سورة القمر 54.

(2) الآية 49 من سورة القمر 54.
قال الشيخ مكي بن أبي طالب : " وقد أجمع القراء على النصب في "كل" على الاختيار فيه عند الكوفيين ويدل ذلك على عموم الأشياء المخلوقات أنها لله عز وجل... وإنما دل النصب في " كل" على العموم لأن التقدير : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فخلقناه تأكيد وتفسير لخلقنا، المضمر الناصب لـ"كل" فإذا حذفت وأظهرت الأول صار التقدير : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فهذا لفظ عام يعم جميع المخلوقات ولا يجوز أن يكون خلقناه صفة لشيء لأن الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول ولا يكون تفسيرا لما يعمل فيما قبلها" ثم قال : "فالنصب عندهم - الكوفيين - هو الاختيار فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج من الشبه كان النصب أقوى كثيرا من الرفع، وقد قرأ أبو السمال "كل"، بالرفع". مشكل إعراب القرآن 2 /340- 341.

(3) في الكتاب : "فكيف".



وأنشد في جواز النصب للمرار الأسدي[1] :

145 ـ فلو أنها إياك عَضّتْكَ مِثْلُها جَرَرْتَ على ما شئتَ نَحْراً وكَلْكَلا[2]

فنصب إياك بإضمار عضت، والتقدير : فلو أنها عضت إياك مثلها عضتك مثلها.

وإن شئت كان التقدير : فلو أنها إياك عضت مثلها عضتك مثلها، فتقدر الفعل بعد إياك لأنه منفصل كما تقول : إياك ضربت. وإنما يجوز ضربت إياك في الشعر..

قوله : عضتك مثلها كأنه يصف داهية.. والنحر : موضع المنحر والكلكل /78/ والكلكال : الصدر.

---

(1) قال ابن السيرافي : كذا وجدته في الكتاب ورأيت الشعر لعبد الله بن الزبير الأسدي. وقال الغندجاني: هجا ابن الزبير بهذا الشعر عبد الرحمن بن عبد الله بن ربيعة بن حبيب الثقفي. وعبد الله بن الزبير ينتهي نسبه إلى أسد بن خزيمة، شاعر كوفي من شعراء الدولة الأموية توفي 75 هـ (جمهرة الأنساب 195 ـ الخزانة 2 264).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 75 (وبهما ولو أنها) شرح السيرافي 2 732. شرح ابن السيرافي 1 327. فرحة الأديب 180 ـ 181.



بَابُ من الفعْل الذي[1] يُسْتَعْمَلُ في الاَسْم ثُمَّ يُبَدَّلُ مَكَانَ ذَلكَ الاَسم اسمٌ آخَر[2][3]

اعلم أن حكم البدل أن يكون مكان المبدل منه في العامل، وليس التقدير فيه أن يُنَحّى الأول عن معنى الإلغاء له، وإزالة الفائدة به ولكن على معنى أن البدل قائم بنفسه[4] (غير)[5] مبيّن للمبدل منه كتبيين النعت للمنعوت الذي هو تمام المنعوت.

فإن قال قائل: فلأيّ شيء دخل؟ قيل له: قد يكون للشيء الواحد اسم من معانٍ تُشتق له منها تلك الأسماء، فيجوز أن يشتهر ببعض أسمائه عند قوم، وببعضٍ أسمائه عند آخرين.

فإذا اجتمع الا سمان على طريق بدل أحدهما من الآخر، فقد بينه بغاية البيان فهذا هو القصد من البدل[6].

---

(1) لفظه: "الذي" ليست من كلام سيبويه، ولم ترد في شرح السيرافي.

(2) في الكتاب (ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر).
وما ذكره الأعلم موافق لما في الطبعة المحققة 1/ 150.

(3) الكتاب 1/ 75 شرح السيرافي 2/ 733.

(4) قال ابن يعيش: "وقول النحويين أنه في حكم تنحية الأول الذي هوالمبدل منه ووضع البدل مكانه ليس ذلك على معنى إلغائه وإزالة فائدته بل على معنى أن البدل قائم بنفسه وأنه معتمد الحديث، وليس مبينا كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت والدليل على أن المبدل منه ليس بملغى ولا مطروحا أنك تقول: زيد رأيت أباه عمرا فتجعل عمرا بدلا من "أباه" فلو كان المبدل مطروحا لكان تقدير الكلام: زيد رأيت عمرا، فتبقى الجملة التي هي خبر بلا عائد وذلك ممتنع" شرح المفصل 3/ 66 ونفس الكلام تجده في شرح السيرافي 2/ 733 وهامش الكتاب 1/ 75.

(5) زيادة يقتضيها المعنى وفي شرح المفصل: ليس مبينا.

(6) قال ابن يعيش" البدل ثان يقدر في موضع الأول نحو قولك: مررت بأخيك زيد" فزيد ثان من حيث كان تابعا للأول في إعرابه... والغرض من ذلك، البيان، وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم وببعضها عند آخرين، فإذا ذكر أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهرا عند المخاطب، ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل تبدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة التوهم".
شرح المفصل 3/ 63 وهذا من كلام أبي سعيد
وقال المبرد 4/ 295 من المقتضب "وذلك نحو قولك: مررت بأخيك زيد، أبدلت زيدا من الأخ، نحيت الأخ



قوله بعد أن ذكر البدل "فَهَذَا يَجِيءُ عَلَى وَجْهَيْنِ" إلى قوله ﴿فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1]"[2].

هذا أحد الوجهين، والمعنى في ذلك أنه حين قال: رأيت قومك كان غرضه: رأيت ثلثي قومك، فعبر باللفظ العام، وهو يريد البعض كما تقول: ضَجَّ أهل بغداد، وعسى أن لا يكون ضج منهم إلا نفر.

فإذا أراد ذلك ثم أتى بالبعض فكرره بلفظ آخر فقد أكد، كما أكد في قوله: ﴿فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾.

وكذلك قول الشاعر:[3]

146 - وَذَكَرَتْ تَقْتُدَ بَرْدَ مَائِهَا وَعَتَكُ البَوْلِ عَلَى أَنسَائِهَا[4]

= وجعلته في موضعه في العامل فصار مثل قولك: مررت بزيد، وإنما هو في الحقيقة تبيين ولكن قيل بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له، ولم يجز أن يكون نعتا لأن زيدا ليس مما ينعت به".

(1) الآية 30 من سورة الحجر 15.
قال الشيخ مكي: "أجمعون معرفة توكيد، لكن لا ينفرد كما ينفرد كلهم، تقول: كل القوم أتاني، ولا تقول: أجمع أتاني، وقد قال المبرد: أجمعون معناه غير متفرقين وهو وهم منه عند غيره، لأنه يلزمه أن ينصب على الحال".
مشكل إعراب القرآن 2/7.
وانظر القطع والائتناف 421.

(2) نص الكتاب بتمامه:
"فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد رأيت أكثر قومك ورأيت ثلثي قومك، وصرفت وجوه أولها، ولكنه ثنى الاسم توكيدا كما قال ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾.." 1/75.

(3) هو حبر بن عبد الرحمن، نسبه إليه ابن السيرافي، ورد الغندجاني هذه النسبة، ونسبة لأبي وجزة السعدي، وذكر محقق الكتاب أنه نسب في معجم البلدان (تقتد) إلى أبي وجزة الفقعسي. وأبو وجزة اسمه يزيد بن عبيد شاعر مجيد توفي 130 هـ (الشعر والشعراء 2/702. الخزانة 4/182).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/75، شرح النحاس 48 - 99 - شرح السيرافي 2/727 - شرح ابن السيرافي 1/281 - فرحة الأديب 71 - 72 اللسان (قتد) 3/343.
الأعلم: الشاهد في نصب برد مائها على البدل من تقتد لاشتمال الذكر عليها. وصف ناقة.
وتقتد اسم ماء برفع التاء الثانية وفتحها، حكاها الفارسي بالقاف والكاف، وكذلك روى بيت الكتاب بالوجهين.
اللسان (قتد).



فذكر تَقْتُدَ وهو يريد برد مائها، ثم أبدل منها، وهذا من بدل الاشتمال[1] وأنشده سيبويه للتأكيد الذي ذكره في البدل.

وعتك البول : يعني قِدمه وصفرته، يقال قوس عاتكة. والمعنى أن هذه الناقة ذكرت برد ماء هذا الموضع، وهذه حالها لطول السفر.

ويروى "وعبك البول" وهو تلبده وتراكبه عليها.

والقول الآخر من الوجهين هو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك وقصده إلى جميعهم، ثم بدا له في ذلك وامتنع أن يخبر عن جميعهم فعدل إلى الإخبار عن البعض فهذا لم يكن في أول كلامه قاصدا إلى ذكر البدل، ثم بدا له ذلك بعد أن مضى صدر كلامه على الوجه الذي لفظ به والذي قبل هذا لم يبدله بشيء لم يرد أن يتكلم به من بعد.

قوله بعد أن ذكر البدل : "لأَنَّكَ حَمَلْتَ[2] النَّعْتَ عَلَى المُرُورِ فَجَعَلْتَهُ حَالاً"[3]

يعني لأنك جعلت مرفوعا ومطروحا في قولك : مررت بمتاعك بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً، فجعلته محمولا على المرور[4] إذ كان العامل فيه، وسمي مرفوعا ومطروحا نعتا لأنه يسمى نعتا كل ما فيه تمييزُ شيءٍ من شيءٍ لو لم يكن ذلك النعت لجاز وقوعه، يعني ذلك الشيء عليه وعلى غيره.

وإذا قلت : مررت بمتاعك، صلح أن يكون مرفوعا، وصلح أن لا يكون مرفوعا، فصار مرة مرفوعا نعتا له من طريق التمييز بين أحواله التي تتوهم وعلى ذلك سمي

---

(1) انظر أقسام البدل المقتضب 1/ 27 - المقدمة في النحو 59 - شرح المفصل 3/63- وهي بدل الشيء من الشيء.
بدل بعض من كل. بدل الاشتمال. بدل الغلط.
قال صاحب المقدمة في النحو ص 59 : "وتبدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة والمظهر من المضمر والمضمر من المظهر والمضمر من المضمر، والمظهر من المظهر كل ذلك جائز".

(2) في الأصل : "جعلت"، وصوابه من الكتاب 1/76.

(3) قال أبو نصر القرطبي في شرح هذه العبارة : " يعني بقوله جعلت النعت على المرور، حملته على الفعل، فإن لم ترد ذلك جاز فيه الرفع..." ص 91 من شرحه.

(4) قال السيرافي : " يعني أنك لا تقول : مررت بمتاعك بعضه مرفوعا فترفع البعض وتنصب مرفوعا، لأنك إذا رفعته فقد جعلته مبتدأ، ولا خبر له ففسد لذلك" 2/740.



ضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعدا من نعت /79/ الفعل، لأنك إذا قلت ضربت النَّاسَ جاز أن يكون مستوعبا لضربهم[1] وجاز أن يكون لبعضهم، فصار ذكر البعض كالتحلية للضرب والتمييز بين أحواله.

(وقوله)[2] "هَذَا وجهُ اتفاقِ الرَّفع والنصب في هذا البابِ واختيارِ الرفع واختيار النصبِ"[3]

يُحتمل أن يكون هذا الكلام راجعا إلى ما تقدم من المسائل، ويُحتمل أن يكون لما يأتي (من)[4] بعدُ (لا)[4] لما تقدم[5].

قوله : " والرَّفْعُ في هَذَا أَعرفُ، لأنَّهم شَبَّهوه بقولِكَ رأيتُ زَيْداً أَبُوه أَفْضَلُ منْهُ"

يعني أن قولك : رأيت متاعَك بعضَه أحسنُ من بعض[6]. وإنما ذلك لأنك إذا رفعت فلست تنوي اطِّراح المتاع وإبدال غيره منه، وإذا كان منصوبا، فقد أبدل الثاني من الأول، واعتمد بالحديث على الثاني.

وأنشد لِعَبْدَةَ بنِ الطَّبيب[7] :

---

(1) في شرح السيرافي : "لكلهم".

(2) زيادة من تقدير المحقق.

(3) في الكتاب : "واختيار النصب واختيار الرفع".

(4) زيادة من الهامش.

(5) قال السيرافي : " ويجوز أن يكون قوله : "هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب، واختيار النصب واختيار الرفع" للكلام الذي يأتي من بعد" 2/ 748.

(6) قال القرطبي : " وتقول جعلت متاعك بعضه فوق بعض فله ثلاثة أوجه في النصب، إن شئت جعلت فوق في موضع الحال، كأنه قال : عملت متاعك وهو بعضه على بعض، أي في هذه الحال كما فعلت ذلك في رأيت، وإن شئت نصبت على ما نصبت عليه رأيت زيدا وجهه أحسن من وجه فلان".
قال : " هذا وجه واحد من الثلاثة على معنيين وهو الحال فأحد المعنيين أن تريد أن المتاع كان بعضه على بعض، ثم أحدثت فيه العمل أعني : الخياطة أو غيرها، والقول الثاني أن تكون أنت الذي جعلته في هذه الحال".
شرح عيون الكتاب - 92 -

(7) قال السيرافي : " قوله لعبدة بن الطبيب" هكذا في نسخة ونحوه في القاموس، وفي أخرى : ابن الطيب ومثله في عاصم ومختار الصحاح لكن في شرح القاموس اسم الطبيب : زيد بن مالك بن امرئ القيس، وساق نسبه إلى جشم بن عبد شمس" انظر هامش الكتاب 1/ 77 وترجمة الشاعر (الشعر والشعراء 2/ 727 - جمهرة الأنساب 215)-



147 ـ فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ   ولَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا[1]

فالاختيار في قولك "هُلْكُ وَاحِدٍ" الرفع. والنصب جائز على ما تقدم.

(والمرثي قيس بن عاصم المنقري[2] وكان سيد أهل الوبر من بني تميم)[3]

وأنشد لرجل من خثعم أو بجيلة :[4]

148 ـ ذَرِينِي إِنَّ أَمْرِكِ لَنْ يُطَاعَا   وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا[5]

فالحِلم بدل من النون والياء..

وقال آخر[6] في البدل :

149 ـ إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا   تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تجيءَ طَائِعَا[7]

فأبدل تُؤخذ من [تبايعا ولو رفعه على معنى وأنت تؤخذ لكان جليا.

---

(1) ورد الشاهد في الكتاب وشرح الأعلم 1/77 ـ شرح النحاس 52 ـ شرح السيرافي 2/750 ـ شرح حماسة أبي تمام للأعلم 1/409ـ

قال الأعلم في شرح الحماسة : " وهذا بيت من أرثى ما قالت العرب".

وقال في شرح الشاهد : " الشاهد في رفع هلك واحد ونصبه على جعل هلكه بدلا من قيس أو مبتدأ وخبره فيما بعد".

(2) قال الأعلم في شرح الحماسة : "قال عبدة بن الطبيب يرثي قيس بن عاصم المنقري وهما من تميم وكان عبدة يعول عليه".

(3) زيادة من الهامش، لا وجود لها في شرح السيرافي.

(4) كرر الأعلم هنا ما ذكره سيبويه، والصواب أن البيت لعدي بن زيد نسبه إليه الفراء وابن السيرافي والبغدادي والعيني.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/78 ـ معاني القرآن (2/74 ـ 424) شرح السيرافي 2/751 ـ شرح ابن السيرافي 1/123 ـ شرح المفصل 3/65 شرح ابن عقيل 3/251 ـ الهمع 2/127 ـ الخزانة 5/191 وبهما (إن حكمك) المقاصد النحوية 4/192 ـ قال الأعلم : " يخاطب عاذله على إتلاف ماله.

(6) قال البغدادي : " وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي، ومع شهرته لا يُعلم قائله، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها والله أعلم" الخزانة.

(7) الكتاب وشرح الأعلم 1/78ـ المقتضب 2/63 ـ شرح السيرافي 2/751ـ شرح ابن السيرافي 1/402ـ شرح المفصل 3/70 ـ شرح ابن عقيل 3/253 ـ حاشية الصبان 3/131 ـ الخزانة 5/203 ـ المقاصد النحوية 4/199.



واعلم أن بدل الفعل من الفعل إنما يكون على وجه واحد، وهو أن يُبدل الفعل من][1] الفعل وهو هو في معناه، لأنه لا يتبعض ولا يكون فيه الاشتمال.

قوله " وتَقُولُ جَعَلتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعضٍ، فَلَه ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ (فِي)[2] النَّصْبِ" إلى قوله "وَهُوَ مَفْعُولٌ مِنْ قَوْلِكَ : سَقَطَ مَتَاعُكَ بَعْضُهُ عَلَى بعْضٍ[3]

اعلم أن جعلت يكون بمعنيين، بمعنى عملت وبمعنى صَيَّرت.

- فإذا كانت بمعنى عملت تعدت إلى مفعول واحد كقوله عز وجل ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[4] بمعنى عمل وخلق.

- وإذا كانت بمعنى صيّرت تعدت إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما وهي في هذا الوجه تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

- أحدها : بمعنى سميت، كقوله عز وجل : ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[5] أي : صيروهم إناثا بالقول والتسمية...

- والوجه الثاني : أن تكون على معنى الظن والتخيل كقولك : اجعل الأمير عاميا[6] وكلمته أي : صيره في نفسك كذلك.

- والوجه الثالث : أن يكون بمعنى النقل كقول الله عز وجل : ﴿اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِناً﴾[7].

أي : صيره بلدا آمنا، وانقله عن هذه الحال"[8].

---

(1) ما بين المعقوفتين مزيد من الهامش لا وجود له في شرح السيرافي.

(2) زيادة من الكتاب.

(3) نص طويل انظره في الكتاب 1/ 78 وانظر شرح السيرافي 2/ 753 وشرح القرطبي ص 92.

(4) من الآية 1 من سورة الأنعام 6.

(5) من الآية 19 من سورة الزخرف 43.

(6) في الأصل : "عامنا"، وصوابه من شرح السيرافي.

(7) من الآية 35 من سورة إبراهيم 14.

(8) قال الفارقي وهو سعيد بن سعيد : " اعلم أن جعلت له تصرف في الكلام ودور في الاحكام،وهو على أربعة أوجه يجمعهما أصلان : أحدهما أن تكون بمعنى صيرت فلا بد أن تتعدى إلى مفعولين. والآخر أن تكون بمعنى عملت وخلقت فلا تتعدى إلا إلى واحد.
فإذا كانت بمعنى صيرت فأحد وجهيها في التعدي إلى مفعولين أن تكون بأثره تصل إلى المجعول،



فأما الثلاثة (الأوجه)[1] التي ذكرها سيبويه، فوجهان فيها يرجعان إلى الوجه الأول مما ذكرنا، وهو أن تجعل جعلت متعديا إلى واحد.

فأحد الوجهين هو الأول الذي قال فيه : "إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ فوْق في مَوْضعِ الحالِ" فيكون معناه : عملت متاعك عاليا، كأنك أصلحت بعضه وهو عال، كما تقول : عملت الباب مرتفعا، أي أصلحته وهو في هذه الحال [وهذا الوجه قَسَّمه سيبويه ثلاثة أقسام وهو أن تقدر "فوق" في موضع "على" والآخران تقدرهما في موضع "أحسن" كما تقول : زيد فوق عمرو، فتكون "فوق" مثلا لا حقيقة، فلذلك مثَّله بقولك : "رأيت زيداً وَجْهَه أحسن من وجه عمرو، فكأنك قلت : عملت متاعك بعضه أحسن من بعض، فهذان وجه واحد في التحصيل، لأن "فوق" وقعت فيهما في موضع الحال.

وأما الوجه الثالث : فأن يكون "جعلت" في معنى ألقيت، فيقع "فوق" موقع المفعول به إلا أنه مفعول زائد في الفائدة، كما كانت الحال، فمجراه مجرى الأول من هذه الجهة.][2]

والوجه الثاني[3] /80/ من هذين الوجهين هو الثالث مما ذكره سيبويه في قوله "وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ" على أنك إذا قلت : جعلت متاعك، دخله معنى ألقيت متاعك

= كقولك : جعلت الطين خزفا والخشب بابا والآخر في التعدي إلى مفعولين أن يكون بغير أثرة بل الحكم على الشيء أنه صير كذلك أو القول أنه كذلك نحو قولك : جعلت الرجل فاسقا وجعلت زيدا مؤمنا... ونظير الأول قوله عز وجل : (وجعلنا نومكم سباتا وجعلنا الليل لباسا)، وعلى هذا الوجه لا يجوز جعلت متاعك بعضه فوق بعض إلا بالنصب في متاع والنصب في بعضه ولا يجوز رفع بعضه لأنه مفعول لا يصح وقوع الجملة موقعه.

ونظير الوجه الثاني قوله عز وجل : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) أي : حكموا بذلك وقالوه وهذا لا أثرة فيه.

وعلى هذا الوجه أيضا لا يجوز في جعلت متاعك بعضه فوق بعض الرفع لأنه مما يطلب المفردات دون الجمل..."

تجد هذا الكلام مفصلا في حواشي المقتضب 64/4 إلى 69.

وانظر أيضا شرح السيرافي 754/2.

وشرح القرطبي 92.

(1) زيادة من شرح السيرافي.

(2) ما بين المعقوفتين مزيد من الهامش، مقداره ستة أسطر لا وجود له في شرح السيرافي.

(3) في الأصل : "الثالث"، وصوابه من شرح السيرافي.



بعضَه فوق بعض، فيكون هذا متعديا إلى مفعول فيوافق الوجه الأول في التعدي إلى مفعول واحد ويخالفه في غير ذلك، لأنك لم تعمل المتاع ههنا لإصلاح شيء منه وتأثير فيه، كما تعمل الباب بنجزه ونحته وقطعه.

و "فوق" في هذا كالمفعول لا في موضع الحال، لأنه في جملة الفعل الذي هو ألقيت وعمل فيه على طريق الظرف.

وفي المسألة الأولى عمل فيه الاستقرار وصار في موضع الحال، فهذان الوجهان كوجه واحد.

وقوله : "وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ[1] عَلَى مَا نصبت عليه رأيْتُ زيداً وَجْهَهُ أَحْسنَ منْ وَجْهِ فلانٍ"

أي : فتعدّيه إلى مفعولين من جهة النقل والعمل جميعا، كما تقول صيّرت الطين خزفا، وإنما حملنا هذا الوجه على هذا، لأنه في ذكر جعلت الذي في معنى عملت وأثرت.

قال : "والوجهُ الثَّالثُ أنْ تجعلَهُ مثل ظَننتُ متاعَكَ بعضَهُ أحْسنَ من بعضٍ"

فهذا الوجه الذي في معنى التخيل، والذي هو من طريق التسمية يشبه هذا الوجه، إلا أنه لم يذكره اكتفاء بهذا.

قوله : "لأنَّك إذا قُلْتَ : أَحْزَنْتُ قومك بَعْضَهمْ على بعضٍ... لمْ تُرِدْ (أَحْزَنْتُ قَوْمَكَ و)[2] بعضهم على بعض في عَوْنٍ"

يعني في إمارة وولاية، ولا أبكيتهم وبعض أجسادهم على بعض. وإنما هو منقول من بكاء قومك بعضهم على بعض وبكى بعضهم بعضا.

قوله " وإِنْ كانَ ممَّا يتعدَّى إلى مفعولين أنفذتهُ إليه، لأنه كأنّهُ لم يذكر قبلهُ شيئاً"

---

(1) في الكتاب : "نصبته".

(2) ما بين المعقوفتين ليس من لفظ الكتاب، ونص الكتاب : " لأنك إذا قلت : أحزنت قومك بعضهم على بعض، وأبكيت قومك بعضهم على بعض لم ترد أن تقول بعضهم على بعض في عون 1/ 78 - 79.



يعني إذا جعلت مكان : حزنت قومك بعضهم على بعض فعلا[1] يتعدى إلى مفعولين، عدّيته إليه كقولك : حسبت قومك بعضهم قائما وبعضهم قاعدا.

ومعنى قوله " كَأَنَّه لمْ يذْكُرْ قبلهُ شيئاً" يعني أن حال المفعولين بعد حسبت في الاحتياج إليهما، كحالهما في الابتداء إذا لم تذكر قبلهما فعلا لأن أحدهما يخبر عن الآخر.

هَذَا بابٌ منَ الفعْل يبدلُ فيه الآخرُ من الأوَّلِ ويُجرَى على الاسم كَما يُجرى أجْمَعُونَ[2]

قوله في هذا الباب : مُطِرنا سهلنا وجبلنا، ومطرنا السهل والجبل"

يجوز أن تبدل السهل والجبل من الضمير بدل الاشتمال، ويجوز أن تجعله تأكيدا بمنزلة أجمعين، كأنك قلت : مطرنا بقاعنا كلها، ويجوز أن تنصب على أن تجعله مفعولا ثانيا على تقدير حذف حرف الجر، ولا يطرد هذا في الأشياء كلها.

وكذلك تقول : ضرب زيد ظهره وبطنه بالرفع والنصب على ذلك التقدير ولايقال ضرب زيد يده ورجله على الظرف.

وإنما خالف الظهر والبطن الرجل واليد لأن الظهر والبطن عامان في الأشياء، ألا ترى أن لكل شيء بطنا وظهرا، فأشبها المبهمات من الظروف لعمومها، وليس كذلك اليد والرجل.

والسهل والجبل بمنزلة الظهر والبطن، لأن المواضع إما أن تكون سهلا وإما أن تكون /81/ جبلا، فجعلت ظروفا لهذا الإبهام، وهي مع ذلك شاذة لا تطرد،

---

(1) في الأصل : "فلا" - وصوابه من شرح السيرافي.

(2) الكتاب 1 /79- شرح السيرافي 2 /759 وتمام الترجمة " كما يجرى أجمعون على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول.



وكذلك الزرع والضرع،يشبه السهل والجبل لأن أكثر ما يراد له المطر : الزرع والمواشي، فجاز النصب والرفع على الوجهين.

قال : " وَتَقُولُ مُطِرَ قَوْمَكَ اللَّيْلَ والنَّهارَ[1] فتنصبهما على الظرف وعلى المفعول في سعة الكلام.

ويجوز رفعه على البدل كما قالوا : صِيدَ عليه الليل والنهار، فيكون على وجهين :

- أحدهما : مطر أصحاب الليل وأصحاب النهار ثم حذف المضاف اختصارا.

- والآخر : أن تجعلهما ممطورين على المجاز والاتساع.

وأنشد لجرير :

150 - لَقَد لمتنا يَا أَمَّ غيلاَنَ فِي السّرى ونمت ومَا ليل المطيّ بنائم[2]

فأخبر عن الليل بالنوم، والمعنى ينام المطي فيه..

وأنشد أيضا[3] :

151 - أما النهار ففي قيدٍ وسلسلةٍ والليْلُ في بطنٍ منْحوتٍ من السَّاجِ[4]

---

(1) بعده في الكتاب " على الظرف وعلى الوجه الآخر وإن شئت رفعت على سعة الكلام" 1/ 80.

(2) ديوان جرير 2/ 554 - الكتاب وشرح الأعلم 1/ 80 - الكامل (1/ 135 - 219) - المقتضب (3/ 150 - 331 - 4) - شرح النحاس 99.
الصاحبي 368 - الانصاف 1/ 243 - الخزانة 1/ 465 وبها (بالسرى)

(3) قال عنه محقق الكتاب أنه من الخمسين والصواب أنه للجرنفش بن يزيد ابن عبدة الطائي نسبه إليه ابن السيرافي. وأورده ابن دريد في الاشتقاق بالسين المهملة، ونسبه المبرد في الكامل إلى رجل من أهل البحرين من اللصوص (ترجمة الجرنفش أوردها الآمدي في المؤتلف 74 وأورد بعض شعره).

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 80 وبهما (قعر منحوت) - الكامل 3/ 410 وبه (جوف منحوت) - المقتضب 4/ 331. برواية جوف، وبه روي في شرح النحاس (47 - 99) وشرح السيرافي (2/ 236 - 930) - شرح ابن السيرافي (1/ 236 - 237).
قال الأعلم : الشاهد في إخباره عن النهار بكونه في سلسلة وعن الليل باستقراره في جوف منحوت اتساعا ومجازا.
وصف محبوسا يقيد بالنهار ويظل في سلسلة ويوضع بالليل في خشبة منحوتة.



والمنحوت : مقطرة تنحت من خسب الساج.

وقال الشاعر[1] في البدل :

152 ـ وكأنه لهقُ السّراة كأنهُ ... مَا حاجبيه معيَّنٌ بسوادِ[2]

فحاجبيه بدل من الهاء، وقال معين لأن الإخبار عن الهاء وإن كنت قد أبدلت منها. واللهق : البياض والسراة : الظهر.

وأنشد[3] :

153 ـ مَلَكَ الخَوَرْنقَ والسدير ودانهُ[4] ... ما بينَ حِمْيَرَ أهلها وَأوال[5]

فأبدل أهلها[6] من حمير، وجعل حمير مكانا. وحمير في الأصل أبو قبيلة ولكنهم لما سكنوا اليمن، جعل حمير عبارة عن بلادها، كأنه قال ما بين أهل حمير وأوال.

ودانه في معنى أطاعه.

قال[6] "فَأَمَّا قولُهُ"[7]

---

(1) نسب في الكتاب للأعشى ولا وجود له في ديوانه، وقال عنه البغدادي أنه من الخمسين والبيت لأبي حيوه النميري في إعراب القرآن المنسوب للزجاج،ولم أعثر على مصادر ترجمته، والمعروف : أبو حيه النميري الهيثم ابن الربيع راوية الفرزدق (الشعر والشعراء 2 774 ـ المؤتلف 103 ـ طبقات ابن المعتز 143).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 80ـ إعراب القرآن (2 579ـ 2 708)
شرح السيرافي 2 763ـ شرح القرطبي 94 ـ شرح المفصل 3 67الهمع 2 157 ـ الخزانة 5 197. اللسان (عين) 13 302.
والبيت ملفق من بيتين أوردهما الزجاج وهما :
وكأنـه ذو جدتـين كأنه ... ما حاجبيه معين بسواد
لهق السراة كأنه في قهره ... مخطوطة يقق من الإسناد.

(3) هو النابغة الجعدي في الكتاب وشرح الأعلم.

(4) في الأصل : " ودونه".

(5) ديوان النابغة 227 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 81ـ شرح النحاس 100 ـ شرح السيرافي 2 763 ـ شرح ابن السيرافي 1 89ـ فرحة الأديب 162 ـ اللسان (أول) 11 40.
قال الأعلم : " أخبر عن بعض ملوك لخم، فيقول ملك الخورنق والسدير وهما قصران بالعراق بقرب الحيرة.
وأوال بلدة بعينها مما يلي الشام.

(6) هذا كلام السيرافي، أما سيبويه فقد صدر للبيت بقوله " وأما قول جرير".

(7) البيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الأخطل.



154 ـ مَشَقَ الهَوَاجِرُ لحمهنَّ مع السُّرى   حتى ذَهبن كلا كِلاً وصدوراً[1]

فنصب كَلاً كِلاً وصدورا عند سيبويه على الحال، وجعلها في معنى ناحلات.

وكان المبرد يقول : نصبها على التمييز، لأن الكلا كل أسماء ليس فيها معنى الفعل[2]

قال سيبويه "ومثلُ ذلك[3] ذهب زيدٌ قدماً وذهب أخراً"

فجعل قُدُماً في معنى متقدما، وجعل أخراً في معنى متأخرا.

يصف إبلا أذهب السفر لحومهن. والسُّرى : سير الليل والكلكل الصدر.

وقال آخر[4]

155 ـ طويل متلُّ العنْق أشرف كاهلاً   أشق رحيب الجوف معتدل الجرْم[5]

فجعل كاهلا حالا في معنى : عاليا.

---

(1) ديوان جرير 1 290 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 81.
شرح النحاس 100 ـ شرح السيرافي 2 764 ـ شرح ابن السيرافي 1 220 شرح القرطبي 94 ـ اللسان (كلل) 597.
قال الأعلم : " الشاهد في نصب الكلاكل والصدور بقوله ذهبن نصب التمييز لا نصب الشبيه بالظرف في قولهم : مطرنا السهل والجبل ونحوه من مسائل الباب، وعبر سيبويه عما أراد من نصب هذا ونحوه على التمييز بذكره الحال لما بين التمييز والحال من المناسبة لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام وتبيينهما للشيء المقصود من النوع أو النصبة كما فعل في قوله : هذه جبتك خزا فسمى الخز حالا. وإنما هو تمييز لأنه جرى في التنزيل والنصب مجرى قولك : هذه جاريتك منطلقة ثم تميز بين جنس الجبة، فتقول: هذه جبتك خزا كما تميز نصبه الجارية فتقول : هذه جاريتك منطلقة...
فلما كان التمييز والحال بمنزلة واحدة في هذه الأشياء عبر عن التمييز بالحال، وعلى هذا تجري سائر الأبيات" 1 81 بتصرف.

(2) لم أعثر على هذا البيت ولا على رأي المبرد في المقتضب والكامل ولم يذكره السيرافي عند شرحه للبيت.

(3) في الكتاب " فإنما هذا على قوله : ذهب..." 1 81.

(4) هو عمرو بن عمار النهدي في الكتاب وغيره، وذكر ابن السيرافي أنه يروى لامرئ القيس ولا وجود له في ديوانه.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 81 ـ شرح النحاس 101 ـ شرح السيرافي 2 765ـ شرح ابن السيرافي 1 358، 359) ـ شرح القرطبي 95ـ اللسان (تلل) 11 79
قال الأعلم : " الشاهد فيه نصب الكاهل على التمييز لا على التشبيه بالظرف وصف فرسا".



والكاهل : أصل العنق وهو من أعاليه، فجعله نائبا عن قوله : عاليا أو صاعدا.

والمتل : العظيم العنق الغليظ مغرزه.

ومثله للعماني الراجز[1] :

156 - إذا أكلْتُ سمكاً وفرضاً ذهبتُ طولاً وذهبتُ عرضا.[2] /82/

فجعل "طولا" و "عرضا" في معنى : ذاهبا في الطول وذاهبا في العرض.

وأبو العباس يجعل هذا كله على التمييز.. والطول والعرض مصدران والمصادر تجعل أحوالا فشبهت الأسماء في الأبيات المتقدمة بهذا الضرب من المصادر، فجعلت أحوالا.

والفرض : ضرب من التمر لأهل عمان..

والقول عندي : أن نصب هذه الأشياء في الأبيات على التمييز دون الحال على ما ذكره المبرد وغيره، وأن سيبويه - رحمه الله - لم يقصد إلا إلى هذا. وأن من تأول عليه نصبه على الحال واتبعه فيه مخطئ كما أن من ظن به ذلك ولم يتبعه فيه مخطئ في ظنه أو متعسف عليه. وقد كان - رحمه الله - أذكرَ وأعلم من أن يغلط هذا الغلط فيوهم أن "الكلكل" و "الصدر" و "الكاهل" ونحوها من الأعضاء والجواهر أن تكون أحوالا كالأعراض من الأفعال، وما أجرى عليها من الصفات وما كان في معناها، ولكنه سمى التمييز حالا لتناسبهما بوقوعهما فضلتين[3] نكرتين ولعمل الفعل ومعناه فيهما[4] فعبر عن التمييز بالحال كما يعبر عن الحال بالتمييز إن شاء لاشتراكهما في اللفظ والمعنى، فاعلمه[5].

---

(1) هو محمد بن ذؤيب الدارمي التميمي من فقيم، ولم يكن من أهل عمان إنما نبزه دكين الراجز بذلك- توفي 130 هـ. (طبقات ابن المعتز 109 -114).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 82 - مجالس ثعلب 1 179 - شرح النحاس 101 - شرح السيرافي 2 766 - شرح ابن السيرافي 1 402- شرح القرطبي 35- اللسان (فرض) 7 206.

قال الأعلم : " والفرض ضرب من التمر لأهل عمان والفرض التمر الذي يؤخذ في فرض الزكاة وكذلك الزبيب،وأصل الفرض في اللغة القطع قاله الزجاج في المعاني"

(3) في الأصل " لتناسبها بوقوعها فضلتين".

(4) في الأصل : "فيها"

(5) نقل الأعلم هذا الكلام في كتابه : " تحصيل عين الذهب" 1 81.



قال سيبويه : " وليس هذا[1] كقول الشاعر[2].

157 ـ فَلَأَ بْغِيَنَّكُم[3] قناً وعَوارِضاً   ولأُقْبِلَنَّ الخيلَ لَابَةَ ضَرْغَدِ[4]

قنا وعوارضا : مكانان. وأراد بقنا وعوارض، فحذف حرف الجر. شبهه بدخلت البيت واللاَّبَةُ : الحرة.

وضرغد : جبل. وإنما ذكر هذه الأبيات التي جعل فيها الأسماء أحوالا ليريك أنها مخالفة لـ :

"مُطرنا السَّهلَ والجبلَ"، وأنها على معنى التمييز[5] فعمل فيها الفعل عمله في الحال، وسماها أحوالا لما بينا من التناسب بينهما.

---

(1) في الكتاب : وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل" وفي شرح السيرافي " وليس هو كقول".

(2) نسب في الكتاب لعامر بن الطفيل، ونسبه الأعلم للطفيل الغنوي والصحيح أنه لعامر بن الطفيل وهو عامري ابن عم لبيد،طعن سنة 11 هـ (ترجمته الشعر والشعراء 1/334 ـ معجم الشعراء 222 ـ جمهرة الأنساب 258).

(3) في الأصل : " فلأ بقينكم".

(4) ديوان عامر 55 وبه (ولأوردن) ـ الكتاب وشرح الأعلم (1/82، 1/109) وسيعيده الأعلم بنفس الرقم ص 96 ـ المفضليات 363 وبها (فلأ بغينكم الملا... ولأهبطن) ـ شرح النحاس (73 ـ 102) وبه (ولأبغينكم) ـ شرح السيرافي 2/767 ـ شرح ابن السيرافي 245 ـ الخزانة 3/74 ـ اللسان (ضرغد) 3/246 ـ (عرض) 7/184 (قبل) 11/540.
قال الأعلم : " الشاهد في نصب قنا وعوارض على إسقاط حرف الجر ضرورة لأنهما مكانان مختصان لا ينتصبان انتصاب الظرف وهما بمنزلة ذهبت الشام في الشذوذ والحذف".

(5) في شرح السيرافي : " على معنى الحال".



بابُ اسْمُ[1] الفاعلِ الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعَول فِي المعنى[2]

أنشد سيبويه في هذا الباب (مستشهدا)[3] لما عمل من أسماء الفاعلين عمل الفعل[4].

158 - مَشَائِيم ليْسُوا مُصْلحِينَ عَشِيرةً ... ولا ناعباً إلاَّ ببينٍ غُرابُها[5]

يقول : الغرابُ لشؤمهم لا ينعب أبدا إلا بالفراق. واستشهد على ما حمل من المعطوف على المعنى بقول الشاعر[6] :

159 - أعنِّي بخوّارِ العنانِ تخالُهُ ... إذا راح يَرْدي بالمَدَجَّجِ أحردَا

وأبيض مصقول السطام مهنداً ... وذَا حبك منْ نسْج داوُدَ مسْرِدَا[7]

فنصب أبيض لأن معنى أعنّي بخوار : أعطينه. والخوّار العنان الضعيف العنان، أي : ينقاد معك حيث سقته. والأحرد : الذي في يديه استرخاء، أي تخال هذا الفرس أحرد من نشاطه ومرحه. والسطام الجوانب. والحبك : الطرائق.

---

(1) في الكتاب : " هذا باب من اسم".

(2) الكتاب 1 82- شرح السيرافي 2 768.

(3) زيادة من الهامش.

(4) اضطرب سيبويه في نسبة هذا البيت، فهو للأخوص الرياحي في 1 83 وللأحوص (بالحاء المهملة) في 1 154 - وللفرزدق في 1 418 - وتبعه الأعلم في الموضعين الأول والثاني - ونسب لأبي ذؤيب خطأ. ونسب في الحيوان لابن خولة الرياحي (حواشي شرح شواهد المغني).

(5) الكتاب وشرح الأعلم (1 83 - 154 - 418 وبه (ناعب) - شرح النحاس 107 - 142 (ناعب) شرح ابن السيرافي 1 74 - الخصائص 2 354 - شرح عيون الكتاب 116 (ناعب) فرحة الأديب 32 - 34 - (ناعب) - الإنصاف 1 193 - شرح المفصل (2 52 - 5/ 68 7- 57 مغني اللبيب 2 622- 718 (ناعبٍ)- شرح المغني 2 871 حاشية الصبان 2 235 - الخزانة 4 128.

الأعلم : " الشاهد فيه إثبات النون في مصلحين ونصب العشيرة وعلته كعلة ما قبله لأن النون فيه بمنزلة التنوين في واحده وكل يمنع من الإضافة ويوجب نصب ما بعده.

(6) هو كعب بن جعيل التغلبي كما في الكتاب وشرح الأعلم.

(7) الكتاب وشرح الأعلم 1 86- شرح النحاس 100 - شرح السيرافي 2 771- وروى عجز الثاني (شطب من نسج داود موجدا).

قال ابن السيرافي : " والبيت في شعره واقع على غير هذا الإنشاد وإنشاده :

وإني لمستكسيك حولا يمانيا ... وذا حلق من نسج داود موبدا".



وأنشد[1] :/83/

160 ـ بيْـنَـا نحـن نطلبـه أَتَـانا مُعلِّـقَ وفضَـةٍ وزِنـادَ راعِ[2].

فحمل الزناد على الموضع.

والوفضة : الجعبة، وجمعها وِفَاض.

وأنشد أيضا في الحمل على المعنى[3] :

161 ـ يَهْدِي الخَميسَ نِجاداً في مطالعها إمَّا المِصاعَ وإمَّا ضربةٌ رغُبُ[4]

الخميس الجيش.. والنجاد : جمع نجد وهو المرتفع من الأرض. والمصاع القتال. ورُغُب : واسعة.

وحمل ضربة رغب على المعنى، وذلك أن معنى قوله : إما المصاع : إمَّا يماصع مصاعا. ولو جعل مكان ذلك : إما أمره مصاع كان مستقيما نائبا عن ذلك المعنى، فحمل ما بعده عليه فقال[5] :

162 ـ فَلَمْ يَجِدَا إلا مناخَ مطيّـةٍ تجافَى بها زورٌ نبيلٌ وكلكلُ

ومفْحصهَاعنها الحصى بجرانِهَا ومثنى نواجٍ لم يخنهنَّ مفصلُ

وَسمر ظماءٌ واترتْهُنَّ بعدما مضت هجعَةٌ من آخرِ اللَّيلِ ذُبّلُ[6]

---

(1) نسب في الكتاب لرجل من قيس عيلان، ونسبه الأندلسي في شرح المفصل لنصيب بن رباح (حواشي شرح ابن السيرافي) وانظر ترجمة نصيب (الشعر والشعراء 1 410ـ شرح شواهد المغني 1 301) ديوان نصيب 104 ورد منفردا وبه (ننظره) و (شكوته).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 87ـ شرح النحاس 111 وبه (ننظره) شرح ابن السيرافي 1 405ـ الصاحبي 212 وبه (نرقبه) ـ شرح المفصل4 97 ـ مغني اللبيب 1 494 ـ شرح شواهده 2 798 ـ الهمع 1 211 (فبينا نحن) اللسان (بين) 13 65ـ (نرقبه).

(3) هو مزاحم العقيلي في شرح الأعلم ونسبه ابن منظور (مصع) إلى الز برقان.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 87ـ شرح النحاس 111 وبه (المصاع) بالضم شرح السيرافي 2 772ـ شرح ابن السيرافي 1 395.
اللسان (مصع) وبه المصاع بالضم، ورعب بالعين المهلمة.

(5) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى.

(6) ديوان كعب 52ـ وصدر الثاني (ومضر بها تحت الحصى).
الكتاب وشرح الأعلم 1 88ـ شرح النحاس 113 ـ شرح السيرافي 2 773ـ شرح ابن السيرافي 1 84 ـ شرح القرطبي 139 ـ اللسان (فحص) 7 63

الشاهد في هذه الأبيات رفع "سمرُ ظماءُ" وما قبلها منصوب بقوله " فلم يجدا" كأنه قال : فلم يجدا في هذا المكان إلا مناخ مطية، يعني ذئبين طرقا رَحْلَ رجل بعد رحيله[1]، فلم يجدا إلا مناخ مطية وإلا مفحص هذه المطية الحصى عنها بجرانها.

وكان ينبغي أن يقول : وإلا سمراً ظماءً ذُبلاً، وإنما يعني بالسمر الظماء الذبل : بعر هذه المطية وكأنه قال : وبها سمر ظماء.

والجران : باطن العنق. وأراد بالمثْنى : قوائمها، وقيل هو موضع تثنى قوائمها بالأرض. ومعنى قوله : تجافى بها زورا، أي لم تلقه على الأرض لقوتها.

ووصف البعر بالذبول لبعد عهد الناقة بشرب الماء والنواجي : السريعة.

وقال آخر[2] :

163 ـ بادتْ وغير آيهن مع البِلَى	إلاَّ رواكِد جمرُهنَّ هباءُ[3]
ومشجّجُ أما سواء قذالـهِ	فبدَا وغيَّر سارهُ المِعْزَاءُ[4]

والشاهد في رفع (مشجج) كالبيت الأول، والمشجج : الوتد تدقه في الأرض وقد بدَا وسط رأسه وظَهرَ. وغيَّر ساره[5] المعزاء، وهي الأرض ذات الحصى وقيل : سار في معنى سائر، كما قيل : هارٍ في معنى هائرٍ.. ورواكد : يريد بها الأثافي واستثناها من أي الدار لإنها لم تبل ولم تتغير فيما قد تغير.

وأنشد للفرزدق فيما يقدر فيه التنوين :

---

(1) في الأصل : "رحليه".

(2) هو الشماخ بن ضرار ـ ونسب البيت الثاني لذي الرمة.

(3) في الأصل : "هناء".

(4) ملحقات ديوان الشماخ 427 ـ ملحقات ديوان ذي الرمة 661 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/ 88 ـ شرح النحاس 112 ـ 113.
القطع والائتناف 318 ـ شرح السيرافي 2/ 774 ـ شرح ابن السيرافي 1/ 396.

(5) في الأصل : "سائره".

164 ـ أَتاني على القَعْسَاءِ عادلَ وطْبِهِ برجلِيْ لئيم واسْتِ عبدٍ تعادلُـهْ[1]

أراد بالقعساء : ناقته. وقيل أراد أتانا. والوطب : زق اللبن ونصب عادل على الحال.

وأنشد للزبرقان بن بدر[2] :

156 ـ مستخفي حلق الماذي يحفزه بالمشرفي وغاب فوقه حصد[3]

الماذي : الدروع. ويحفزه : يرفعه ويشمره. والمشرفي : السيف والغاب الرماح/84/ وأصله الغيضة. ضربه مثلا لكثرة الرماح. والحصد : المقطوع وهو أيضا الملتف.

وأنشد للسليك بن السلكة[4] :

166 ـ تراها من يبيس الماءِ شهبا مخالط درّةٍ منها غرارُ[5]

فإن قال قائل : لم احتج بقوله : مخالط درةٍ وهو مضاف إلى نكرة فنعت بنكرة لأنه نكرة، ولو كان مضافا إلى معرفة وهو نعت لنكرة لعلم أن إضافته غير صحيحة لما فيها من نية التنوين والنصب؟

---

(1) ديوان الفرزدق 2/737 من قصيدة في هجاء جرير وبه (برجلي هجين) الكتاب وشرح الأعلم 1/84 ـ شرح النحاس 107 ـ شرح ابن السيرافي 1/336 ـ وبه (يعادله) ـ قال الاعلم "الشاهد فيه حذف التنوين من عادل استخفافا وإضافته إلى ما بعده وتنكره وإن كان مضافا إلى معرفة لما ينوى فيه من التنوين والنصب، والتقدير أتاني عادلا وطبه.
هجا رجلا وجعله راعيا".

(2) اسمه الحصين بن بدر ولقب بالزبرقان لحسنه ـ شاعر محسن توفي 45 هـ (ترجمته : المؤتلف 128 ـ جمهرة الأنساب 218). ونسبه ابن السيرافي إلى أبي ثروان، وقال : "ويروى للمعلوط.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/84 ـ وبه (مستحقبي). شرح النحاس 108، وبه (وغاب) ـ شرح ابن السيرافي 1/313 (مستحقبي). فرحة الأديب 176 (مستحقبي).
الأعلم : "الشاهد فيه حذف النون من مستحقبين استخفافا، وإضافته إلى ما بعده. وصف جيشا".

(4) أحد أغربة العرب اسم أبيه عمرو بن يثربي، والسلكة أمة وكانت سوداء شاعر حاذق عداء فتاك (الشعر والشعراء 1/365) ونسبه ابن السيرافي لبشر بن أبي خازم.

(5) ديوان بشر 75 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/85 ـ المفضليات 343 ـ شرح النحاس 108 ـ شرح ابن السيرافي 1/350 ـ اللسان (يبس) 6/262 قال الأعلم : " الشاهد فيه حذف التنوين من مخالط وإضافته إلى الدرة والمعنى مع إثبات التنوين والنصب ويدل على ذلك ارتفاع غرار به، والتقدير يخالط درتها غرار



فالجواب : أنه لما رفع ما بعده كان كالفعل له، فكأنه قال : يخالط درة منها غرار.

ولو كان في تأويل الماضي، وكانت إضافته صحيحة للحق بالأسماء ولم يجر على ما قبله نعتا، ولا رفع ما بعده. ألا ترى أنك لو قلت : رأيت رجلا غلام امرأة أبوه، لم يجز إلا بالرفع على معنى أبوه غلام امرأة.

فكذلك لو كان : مخالط درة لمعنى المضي لرفعه وجعله خبرا عما بعده ولكنه قَدَّر في : مخالط التنوين ثم حذفه تخفيفا.

يصف خيلا. والماء : العَرَقُ، فإذا يبس صار أشهب. والدرة الدفعة من العرق. والغرار: ذهاب الشيء وقلته. يريد أن ذلك العرق يبس عليها فتصير كأنها لن تعرق.

وأنشد للمرار الأسدي :

167 ـ سلِّ الهموم بكلِّ مُعْطِي رأسهِ	ناجٍ مخالط (صهبة)[1] متعيِّسِ
مغتالِ أحبلةٍ مُبينٍ عنْقَـــهُ	في منكبٍ زينَ المطيِّ عرنْدَسِ[2]

يريد : معطق رأسه، أي : منقاد. ومتعيس[3] يضرب إلى البياض. يصف جملا.

ومغتال : أي واسع الجوف، فيغتال أحبله، أي يستغرقها ويستوفيها كلها حتى لا يبطل منها شيء لسعة جوفه. وأراد بالأحبل : اتساع الرحل وهي مثل الحزام للسرج.. وأصل الاغتيال : الذهاب بالشيء. وزبن : دفع يصفه بالسرعة في السير. وعرندس : شديد.

---

(1) بياض في الأصل.

(2) الكتاب وشرح الأعلم (1/85 ـ 212) ـ شرح النحاس 109 ـ شرح السيرافي 2/769 ـ شرح ابن السيرافي 1/103 ـ شرح القرطبي 96 ـ فرحة الأديب 163 ـ المقتصد في شرح الإيضاح (1/516 ـ 517) وبه (بكل معط رأسه) ـ وسيكرره الأعلم . النكت 512 بنفس الرقم ـ اللسان (عردس) 6/138.
قال الغندجاني : " الصواب : (مخالط صهبة وتعيس) أيخلط الصهبة بالتعيس فعطف المصدر على المصدر"
وقال الأعلم : " الشاهد فيه إضافة معط إلى الرأس مع نية التنوين والنصب والدليل على ذلك إضافة كل إليه لأن كلامنا لا تضاف إلا إلى نكرة، ونعته بناج وما بعده وهو نكرة."

(3) في الأصل : " متغبس".



هذا بابٌ جَرَى مجْرَى الفاعلِ...[1] في اللّفظِ لا في المعْنَى[2]

أنشد في هذا الباب للشماخ[3] :

168 - رُبّ ابنِ عمٍّ لسليمى مشمعلٍّ   طباخ ساعات الكَرَى زاد الكسلْ[4]

فهذا وجه الإنشاد بالنصب للزاد، وإضافة طباخ إلى ساعات الكرى.

وقد روى (طباخ ساعات الكرى زاد الكسل) وتكون ساعات في موضع نصب والمشمعِل : المنكمش السريع.

وأنشد أيضا للأخطل :

169 - وكرار - خلف - المحجرين جواده   إذا لم يحام دون أنثى حليلها[5]

والقول في هذا البيت كالقول في الذي قبله إلا أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بخلف"/85/ أحسن، لأن "خلف" أقل تمكنا وأضعف من "ساعات".

وأنشد لعمرو بن قميئة[6]

---

(1) بعد هذا في الكتاب (الذي يتعدى فعله إلى مفعولين).

(2) الكتاب 1/ 89 - شرح السيرافي 2/ 780.

(3) ونسب في الديوان إلى ابن أخي الشماخ جبار بن جزء ضرار وإليه نسبه البغدادي في الخزانة، وقيل لأبي النجم وقيل لابن المعتز (انظر حواشي المقتصد).

(4) ديوان الشماخ 109، وقد وقع البيتان على غير هذا الترتيب -الكتاب وشرح الأعلم 1/ 90- الكامل 1/ 199 - مجالس ثعلب 1/ 126- شرح النحاس 45 - شرح السيرافي 2/ 780 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 98 - المقتصد 1/ 650 - شرح المفصل (2/ 46/3/ 20) الخزانة (4/ 233 - 8/ 212) اللسان (عسل) 11/ 447.

قال الأعلم : " ولا تجوز الإضافة إلى الساعات وهي ظرف، لأن الظرف يقدر فيه حرف الوعاء وهو (في) والإضافة إلى الحرف غير جائزة وإنما يضاف إلى الاسم ولما أضاف الطباخ إلى الساعات اتساعا ومجازا عداه إلى الزاد لأنه المفعول به في الحقيقة."

(5) ديوان الأخطل 235 - من قصيدة في مدح همام بن مطرف التغلبي ورواية الديوان.
(وكرار خلف المرهقين جواده حفاظا) إذا لم يحم أنثى حليلها) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 90 - معاني القرآن 2/ 81 - شرح النحاس 45 - شرح السيرافي 2/ 781 - شرح ابن السيرافي (1/ 112 - 171) ورواية صدره مثل رواية الديوان - ما يجوز للشاعر في الضرورة 99 - المقتصد 1/ 522 وبه (خلف بالنصب) و(جواده - بالجر) - الخزانة 8/ 210.

(6) هو عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد، من قيس بن ثعلبة، وهو شاعر جاهلي مشهور (الشعر والشعراء 1/ 376 - جمهرة الأنساب 320).



170 ـ لما رأت ساتيدما استعبرت لله درُّ ـ اليوم ـ من لا مها[1]

وهكذا كالبيت الذي قبله في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف خاصة.

ولا يجوز أن تقدر "من" منصوبة "بدر"، لأنه لا يعمل عمل الفعل وساتيدما : اسم جبل. واستعبرت : حزنت وبكت.

وأنشد لأبي حية النميري :

171 ـ كما خطَّ الكتاب بكف يوما يهودي يضاربُ أو يزيلُ[2]

وهذا كالبيت الذي قبله.

وأنشد للأعشى :

172 ـ ولا نقاتل بالعصيّ ولا نرامى بالحجارهْ

إلاّ علالة أو بدا هةَ قارحٍ نهدِ الجزارهْ[3]

(1) ديوانه 62 ـ الكتاب وشرح الأعلم 91/1 وعجزه 39/1 .
مجالس ثعلب 125/1 ـ إعراب القرآن 468/2 ـ شرح النحاس 44 ـ الوساطة 464 ـ شرح السيرافي 781/2 ـ المسائل البغداديات 562 شرح ابن السيرافي 367/1 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 99 ـ مشكل إعراب القرآن 291/1 ـ الإنصاف 432/2 ـ شرح المفصل (46/2 ـ 19/3 ـ 77 ـ 66/8) ـ الخزانة 406/4.
قال الأعلم : " وصف امرأة رأت ساتيد ما فتذكرت به بلادها".

(2) ديوانه 163 ـ الكتاب وشرح الأعلم 91/1 ـ المقتضب 377/4 ـ شرح النحاس 43 ـ الوساطة 464 وبه (كتحبير الكتاب بكف يوما) ـ شرح السيرافي 782/2 ـ المسائل البغداديات 562.
الخصائص 434/2 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 45 ـ الانصاف 432/4 ـ الخزانة 419/4 ـ المقاصد النحوية 470/3 ـ اللسان (عجم) 390/12 ـ نفس رواية الوساطة. والرواية في هذه المصادر "يقارب" موضع (يضارب) التي انفرد الأعلم بها.
قال الأعلم : "الشاهد فيه إضافة الكف إلى اليهودي مع الفصل بالظرف ووصف رسوم الدار فشبهها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب". بتصرف.

(3) ديوان الأعشى 115 مع اختلاف في ترتيب الأبيات وفيه (سابح) موضع (قارح). الكتاب وشرح الأعلم 91/1 والكتاب 295/1
معاني القرآن 321/2 ـ المقتضب 228/4 ـ شرح السيرافي 782/2 شرح ابن السيرافي 114/1 ـ الخصائص : 407/2 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 101 ـ المقتصد 145/1 ويروى الثاني (إلا علالة أو بداهة) اللسان (بده) 475/13 ويروى (ولا نلاطم بالأكف) (علل) 469/11 ـ وروى البيت الأول في الأصل (ولا تقاتل... ولا ترامى) بالتاء.

فأضاف علالة إلى قارح وأسقط التنوين من أجل الإضافة وفصل بينهما وبين قارح بالبداهة، وهذا أجود من الذي مضى لأنهما شيئان يتناولان المضاف تناولا واحدا. ومثله يجوز في الكلام.

وأنشد لذي الرمة :

46 ـ كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا أواخر الميس أصوات الفراريج[1]

أراد كأن أصوات أواخر الميس.

والميس : شجر تصنع منه الرحال. والإيغال : السرعة في السير وأنشد لدرنا بنت عبعبة[2] من بني قيس بن ثعلبة :

173 ـ هما أخوا ـ في الحرب ـ من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما[3]

ففرقت بين المضاف والمضاف إليه "بفي" ومما يشبه قول الأعشى :

إلا علالة أو بدا هة قارحٍ (نهْد الجزارهْ)[4]

قول الفرزدق :

174 ـ يامَنْ رَأَى عَارِضًا أَرِقْتَ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الأَسَدِي[5]

---

(1) تقدم تخريج الشاهد والحديث عنه ص 95 بنفس الرقم ـ وانظر شرح السيرافي 2 783ـ قال الأعلم : "الشاهد فيه إضافة الأصوات إلى أواخر الميس مع فصله بالمجرور ضرورة" ـ بتصرف.

(2) وقع اضطراب في قائلة البيت، فنسب في الكتاب لدرنا بنت عبعبة وتردد ابن السيرافي بينها وبين درني بنت سيار بن صبرة، وجزم الغندجاني أن الشعر لدرنا بنت سيار، وقال الأعلم في شرح الحماسة قالت عميرة الخثعمية ترثي ابنيها، ويقال لدرماء بنت سيار بن عبعبة من بني قيس بن ثعلبة ترثي أخويها، وفي الإنصاف لدرنا بنت عبعبة الجحدرية قيل عمرة الجثعمية وفي المقاصد النحوية عمرة الخثعمية والله أعلم.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 92ـ إعراب القرآن 2 681ـ شرح النحاس 44 شرح السيرافي 2 783 ـ شرح ابن السيرافي 1 218 ـ فرحة الأديب (50 ـ 51) شرح الحماسة للأعلم (1 414 ـ 415) ـ الإنصاف 434 2 شرح المفصل 3 21. المقاصد النحوية 3 472.

(4) زيادة لا تمام البيت، تقدم في الصفحة السابقة ش 142.

(5) ديوان الفرزدق 215 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 92 وبه (أسر يه)
المقتضب 4 229 وبه (أكفكفه) ـ موضع (أرقت له) ـ إعراب القرآن 2 681.
شرح السيرافي 2 784 وبه (أكفكه) الخصائص 2 407 ـ شرح القرطبي 66ـ شرح المفصل 3 21 ـ مغني البيب (2 498ـ 809) شرح شواهد المغني 2 799 ـ الخزانة (2 319ـ 4 404).



العارض هـهنا : عارض السحاب. ومعنى أرقت له : أي سـهرت من أجله وأراد بالأسد هـهنا : أحد نجوم الأنواء.

وأنشد[1]:

175 ـ تَرَى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رَأْسِهِ وسَائِرُه بادٍ إلى الشّمسِ أَجْمَعُ[2]

وكان الوجه أن يقول : مدخل رأسه الظل، فيقدم الرأس لأنه المفعول الأول، وهو الداخل في الظل، فكأنه الناصب له، ولذلك قال سيبويه "فحد الكلام أن يكون الناصب مبدوءا به".

= المقاصد النحوية 4 451.
الأعلم = الشاهد فيه إضافة الذراعين إلى الأسد مع الفصل بالجبهة".

(1) لم أقف على قائله، وقال محقق الكتاب إنه من الخمسين 1 181.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 92 ـ شرح السيرافي 2 786
لم يشرحه النحاس ولا ابن السيرافي.
شرح القرطبي 97 ـ همع الهوامع 2 123 ـ الخزانة 4/235.



هذا باب صار فيه الفاعل[1] بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى[2]

إن قال قائل : لم جعل سيبويه الضارب مفسرا " بالذي ضرب" ولم يفسره" بالذي يضرب"؟

قيل له : من قبل أن اسم الفاعل الذي في معنى المضيّ لا ينصب الاسم بعده[3] مع غير الألف واللام، والذي في معنى المستقبل والحال ينصب الاسم دون ألف ولام، فإذا ذكرت أن الماضي/86/ ينصب هنا لم يقع شك في أن المستقبل يعمل ذلك العمل، ولو فسره بالمستقبل جاز أن يقول قائل : إن الماضي لا يعمل ذلك العمل.

وأجاز سيبويه في هذا الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل وزيد على عطف البيان، فأجاز في المعطوف والبيان مالا يجوز في الإسمين قبلهما لو لم تدخلهما الألف واللام.

وإنما ذلك لأنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنك تقول : يا أيها الرجل ذو الجمة، ولو قلت يالرجل لم يجز إلا في الشعر.

وأنشد للمرار الأسدي :

176 ـ أنا ابن التارك البكري بشرٍ عليه الطير ترقبه وقوعا[4]

---

(1) في الكتاب. وشرح السيرافي : " صار الفاعل فيه".

(2) الكتاب 1 :93ـ شرح السيرافي 2 :788.

(3) قال المبرد " واعلم أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى، فقلت هذا ضارب زيد أمس وعمرو، وهذا معطى الدراهم أمس وعمرو، جاز لك أن تنصب عمرا على المعنى لبعده من الجار. فكأنك قلت وأعطى عمرا فمن ذلك قول الله عز وجل ﴿وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا﴾ على معنى وجعل، فنصب". المقتضب 4 :154.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 :93ـ شرح السيرافي 2 :791ـ شرح ابن السيرافي 1 :106ـ فرحة الأديب 37 ـ شرح المفصل 3 :72 ـ أوضح المسالك 3 :36 شرح ابن عقيل 3 :222 ـ همع الهوامع 2 :222 ـ حاشية الصبان 3 :87، الخزانة 4 :284ـ وبه (بشرا) ـ المقاصد النحوية 4 :121.



فجعل "بشرٍ" عطف بيان للبكري، ولا يصلح أن يكون بدلا[1].

وكان أبو العباس ينصبه ولا يجيز فيه الجر[2]. والقياس ما ذكر فيه سيبويه لما بينا، مع إنشاد العرب البيت بالجر.

وأنشد في العطف للأعشى:

177 - الوَاهِبُ المائَةَ الهِجَانَ وعَبْدَهَا عُـوذًا تُزَجَّى بَيْنَـهَا أَطْفَالُـهَا[3]

وقد خولف سيبويه في هذا[4]، ولم تجعل له فيه حجه لأن الضمير عائد على المائة، والتقدير: الواهب المائة الهجان وعبد المائة، ثم أضمرها كما تقول: هذا الضارب الرجل وغلامه، وهذا جائز بإجماع.

---

(1) قال الأعلم: "وأجرى بشرا على لفظ البكري عطف بيان عليه أو بدلا منه، وإن لم يكن فيه الألف واللام، وجاز ذلك لبعده عن الاسم المضاف ولأنه تابع والتابع يجوز فيه مالا يجوز في المتبوع، وقد خولف سيبويه في جر بشر..."
1/ 93 من الكتاب وقال ابن هشام: "وتجوز البدلية في هذا عند الفراء لإجازته الضارب زيد وليس مرضي". أوضح المسالك 3/ 37 وانظر شرح السيرافي 2/ 791.

(2) قال النحاس: "وقد قال المبرد في الكتاب الذي سماه الشرح: القول في ذلك أن قوله: أنا ابن التارك بشر عطف بيان، ولا يكون بدلا لأن عطف البيان يجري مجرى النعت سواء، ألا ترى بيان ذلك في باب النداء تقول ياهذا زيد، وإن شئت زيدا على عطف البيان فيهما وإن أردت البدل قلت: زيد" - عن الخزانة 4/ 284.
وقال ابن يعيش: "واحتج المبرد بأنه إنما جاز أنا ابن التارك البكرى تشبيها بالضارب زيدا لا يجوز فيه إلا النصب". شرح المفصل 3/ 72 وانظر رده على المبرد.
قال البغدادي: "وهذا من المبرد رجوع إلى رواية سيبويه وإن كان خالفه في شيء آخر." (الخزانة)
وقال محقق المقتضب 1/ 249: "فالمبرد في المقتضب عدل عما قاله في نقد سيبويه".

(3) ديوان الأعشى 25 - الكتاب وشرح الأعلم 1/ 94 - المقتضب 4/ 163، وروايته (خلفها أطفالها) - همع الهوامع 2/ 48.
الخزانة 4/ 256 مثل رواية المقتضب - و 5/ 121 مثل رواية الكتاب قال الأعلم " الشاهد فيه عطف عبدها على المائة وهو مضاف إلى غير الألف واللام فهو عندهم مثل: الضارب الرجل وعبد الله، وقد غلط سيبويه في استشهاده بهذا..." نفس ما ذكره هنا، وانظر رأيه في الخزانة 4/ 256.

(4) جاء في الخزانة 4/ 526: "وكان أبو العباس المبرد يفرق بين عبدها وزيد ويقول: إن الضمير في عبدها هو المائة، فكأنه قال: وعبد المائة، ولا يستحسن ذلك في زيد ولا يجيزه، وأجازه سيبويه والمازني ولا أعلمهم قاسوه إلا على هذا البيت، وقال المازني إنه من كلام العرب والذي قاله أبو العباس أولى وأحسن".
- وقال المبرد في المقتضب: "فإن قال قائل: ما بالك جررت عبدها وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيها بالحسن الوجه وأنت هذا في المعطوف على تقدير واهب عبدها كما جاز رب رجل وأخيه وأنت لا تقول رب أخيه، ولكنه على تقدير وأخ له"
المقتضب 4/ 164.



وإنما احتج سيبويه بهذا بعد أن صح القياس عنده في جواز الجر في الاسم المعطوف، فأنشد البيت ليري ضربا من المثال في المعطوف، وإن لم تكن له فيه حجة قاطعة.

وأنشد لابن مقبل[1] :

178 - يَا عَيْنُ بكِّي حُنَيْفًا رأسَ حَيِّهِمُ　　　الكَاسِرِينَ القَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبُرِ[2]

فالقنا في موضع نصب.

وحنيف قبيلة. والعورة : الموضع الذي يتقى فيه العدو، ولا يكون بينهم وبينه حاجز. وعورة الدبر : ما يتقى من خلف، فهؤلاء يقاتلون إذا أدبر غيرهم وولى.

قوله في فصل بعد هذا " لأنه لا يكون واحدا معروفا ثم يثنى" إلى قوله لأن المعرفة بعد النكرة"[3]

يعني أن التثنية لحقت المنكور، ودخلت عليه، وكان المنكور منونا فجعلت النون في التثنية عوضا من الحركة والتنوين، ثم دخلت الألف واللام على المثنى وقد ثبتت فيه النون فلم تحذف لقوتها، وحذف التنوين من الواجب لضعفه.

---

(1) هو تميم ابن أبي بن مقبل، من بني العجلان، كان جاهليا إسلاميا وله شعر في رثاء عثمان بن عفان رضي الله عنه توفي 37 هـ - (الشعر والشعراء 1 455- الخزانة 1 241).

(2) ديوان تميم 82- الكتاب وشرح الأعلم 1 94- شرح السيرافي 2 793 - شرح ابن السيرافي 1 214- فرحة الأديب 169.
اللسان (دبر) 4 269.
قال الأعلم : " الشاهد فيه إثبات النون مع الألف واللام في الكاسرين، وإن لم يثبت معها التنوين لقوتها بالحركة وضعفه بالسكون ونصب ما بعدها".

(3) الكتاب 1 94 وتمام النص " لأنه لا يكون واحدا معروفا ثم يثنى فالتنوين قبل الألف واللام لأن المعرفة بعد النكرة".
- قال القرطبي في شرح هذا الكلام : " يعني أنك تبني الإسم منكورا فيكون منونا ثم تعرفه لأن النكرة قبل المعرفة، والتنوين قبل الألف واللام والنون في الاثنين لها أصل في الواحد، فهي أقوى من التنوين الذي لا أصل له في غيره، فلذلك تعاقب الألف واللام التنوين، ولا تعاقب النون "شرح عيون الكتاب 98 99.



وأنشد للفرزدق :

179 ـ أُسَيِّدُ ذُو خُرَيِّطَةٍ نَهَــارًا   مِنَ المُتَلَقِّطِي قَــرَدِ الـقُمَـــامَ[1]

أضاف الملتقطي إلى القرد. وأسيد تصغير أسود يصف رجلا[2] أرسله إلى من يحب يتجسس له أخبارها. وقرد القمام : ما تراكب من القمامة وهي الكناسة وإنما وصفه /87/ بهذا، لأنه أراد أن لا يفطن له ولا يشعر بإرساله.

وأنشد لرجل من بني ضبة[3]:

180 ـ الفَارِجِي بَابَ الأَمِيرِ المُبْهَمِ[4]

فحذف النون تخفيفا وأضاف. والمبهم : المغلق. والمعنى أن الأمير لا يحجب عنهم لشرفهم وعلو منزلتهم.

وأنشد لرجل من الأنصار[5] :

181 ـ الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيــرَةِ لَا   يَأْتِيهِـم مِنْ وَرَائِنَـا وَكَـفُ[6]

---

(1) ديوان الفرزدق 2 835 من قصيدة في مدح هشام بن عبد الملك وفي عجزه (قرد القسام) ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 95 ـ معاني القرآن 2 226 شرح السيرافي 2 795 ـ شرح ابن السيرافي 1 182 ـ اللسان (قرد) 3 348.

(2) قال ابن منظور (قرد) : " يعني بالأسيد هنا سويداء، وقال من المتلقطي قرد ليثبت أنها امرأة لأنه لا يتتبع قرد القمام إلا النساء" 3 348.

(3) وردت هذه العبارة في الكتاب وفي مصادر أخرى، ولم يزد أحد عليها شيئا ونسب البيت في هوامش المقتضب لرؤبة وليس في ديوانه.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 95 ـ المقتضب 4 145 وبه (الفارجو) شرح السيرافي 2 796 ـ شرح ابن السيرافي 1 400 ـ المقتصد 1 528.

(5) كذا في الكتاب ـ ونسبه ابن السيرافي إلى شريح بن عمران من بني قريظة، قال : " ويقال إن الشعر لمالك بن العجلان الخزرجي". ونسبه الأعلم لقيس بن الخطيم، ونسبه البغدادي لعمرو بن امرئ القيس وإليه نسبه القرشي في الجمهرة، ورجح محقق شرح ابن السيرافي أنه لمالك بن العجلان، ورجح محقق الكتاب أنه لعمرو بن امرئ القيس، وذكر محقق المقتضب أنه نسب للحارث بن ظالم المري في سقط الزند.

(6) ديوان قيس بن الخطيم 81 ـ جمهرة أشعار العرب 531 ـ الكتاب 1 95 المقتضب 4 145 ـ وبه (من ورائنا نطف) و 3 112 ـ شرح النحاس 64 وبه (من ورائهم نطف) شرح السيرافي 2 796 وبه (نطف) ـ شرح ابن السيرافي 1 205 ـ المنصف 1 67 وبه (من ورائهم). ما يجوز للشاعر في الضرورة 158 ـ المقتصد 1 529 ـ شرح المفصل 2 124 الهمع 1 49 ـ حاشية الصبان 2 247 ـ الخزانة (4 273 ـ 5 122 ـ 469 ـ 8 29 ـ 209)ـ ورواية الكتاب (وطف).

قال السيرافي بعد أن ذكر رواية نطف : " ويروى وكف والنطف والوكف جميعا الدنس".



فحذف النون اختصارا ونواها، فنصب ما بعدها ويروى الحافظو عورة العشيرة، بالخفض.

وأنشد للأشهب بن رميلة[1] ويقال ابن زميلة أيضا :

186 ـ إنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يَا أمَّ خالِدِ[2]

أراد : الذين. والدليل على ذلك قوله : دماؤهم فجعل المضمر في قوله الضارباك والضاربوك في موضع نصب على كل حال[3].

وحجته في ذلك أن اتصال الكناية قد عاقبت النون والتنوين، فصار الإسم بمنزلة ما لا ينصرف، وهو يعمل من غير تنوين كقولك : هؤلاء ضوارب زيدا.

وحكى بعضهم جواز : ضاربونك. وضاربونني[4] في الشعر.

وأنشد بعضهم، وزعم سيبويه أنه مصنوع[5] :

---

(1) هو الأشهب بن ثور بن أبي حارثه النهلشي التميمي، ورميلة أمه، شاعر إسلامي مخضرم هاجي الفرزدق ولم يصمد أمامه.
توفي بعد 87 هـ (المؤتلف 32 ـ الخزانة 6 30).
وقال السيوطي في شرح شواهد المغني 2 517 : "وعزاه أبو تمام في المختار من أشعار القبائل لحريث بن مخفض".

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 96وبه (وان الذي...)
المقتضب 4 146 ـ شرح السيرافي 2 799 ـ المؤتلف والمختلف 33 المنصف 1 67 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 158 ـ شرح شواهد المغني 2 517 ـ الهمع (1 49ـ 2 73) ـ الخزانة (6 25 ـ 8 210) المقاصد النحوية 1 472

(3) أجاز المبرد في نقده لسيبويه أن يكون الضمير في الضارباك في موضع نصب أو جر. ورد على الأخفش الذي جعله في موضع نصب فقط، وسيبويه يراه في محل جر أو نصب. قال محقق المقتضب: " فالمبرد عدل عما قاله في نقد سيبويه في كتابه هذا". المقتضب 1 249 ـ وحواشيه.
ـ وذكر الأشموني أن المبرد والرماني قالا في : الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض. وفي التصريح : وذهب الجرمي والمازني والمبرد إلى أن الضمير فيها في محل خفض.
انظر حواشي المقتضب ـ الصفحة السابقة. وشرح السيرافي 2 800

(4) في شرح السيرافي (ضاربنك وضاربني).

(5) قال سيبويه : (وقد جاء في الشعر فزعموا أنه مصنوع). وقال المبرد في الكامل : " وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة وكلاهما مصنوع وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة". ونسب البيت إلى عمر بن أبي ربيعه في الطبعة المحققة من الكتاب 1 88.



183 ـ هُمُ القائِلُونَ الخَيْرَ والآمِرُونَهُ

إذَا مَا خَشُوا من مُحْدِثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا[1]

وأنشد أيضا[2] :

184 ـ ولم يرتفق والناس محتضرونه

جميعا وأيدي المعتفين رواهقة[3]

فوصل الكناية في : آمرونه ومحتضرونه بالنون فزعم سيبويه أن هذا ضرورة الشاعر، وجعل الهاء كناية.

وزعم أبو العباس أن هذه الهاء هاء السكت فأجراها في الوصل مجراها في الوقف، وشبهها بهاء الكناية لثباتها في الوصل فحركها[4].

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1 96. الكامل 364. شرح السيرافي 2 801 ما يجوز للشاعر في الضرورة 129 ـ شرح المفصل 2 125 وبه (هم الامرون الخير والفاعلونه) ـ الخزانة 4 266.
قال الأعلم : الشاهد فيه الجمع بين النونه والضمير في قوله الامرونه وحكم الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنزلتهما في الضعف والاتصال."

(2) نص المبرد والبغدادي على أنه مصنوع.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 96 ـ الكامل 1 364 ـ شرح السيرافي 2 801 ما يجوز للشاعر في الضرورة 129 ـ شرح المفصل 2 125.
الخزانة (4 266 ـ 271).

(4) قال المبرد في الكامل : " وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وقفت في نون الاثنين والجمع لأنه لا يلتبس بالمضمر إذ كان لا يقع هذا الموقع، ولا يجوز أن تقول ضربته وأنت تريد ضربت، والهاء لبيان الحركة لأن المفعول يقع في هذا الموضع فيكون لبسا" 1 364. وقال النحاس " وهذا لا يلزم سيبويه منه غلط، لأنه قد قال نصا وزعموا أنه مصنوع، فهو عنده مصنوع لا يجوز فكيف يلزمه منه غلط" عن الخزانة وانظر شرح السيرافي 2 802.



باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه[1]

أنشد في هذا الباب[2] :

185 ـ فَلَوْلا رَجاءُ النَّصْرِ منكَ وَرَهْبَةٌ   عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالمَوَارِدِ[3]

فعدى قوله "رهبة" إلى "عقابك"

والموارد : الطرق، أي لولا خوفنا عقابك لوطئناهم كما توطأ الموارد وهي الطرق إلى الماء.

وأنشد[4] :

186 ـ أَخذتُ بِسَجْلِهِم فَنفحْتُ فيهِ   مُحَافَظَةً لهن إِخَا الذِّمَامِ[5]

فنصب "إخا الذمام" بمحافظة.

والسجل : الدلو والنصيب. وإنما ضرب المثل في العطا/88/ بالدلو، لأن العيش إنما يكون بالماء، وأراد إخاء الذمام فقصر المدود. ونفحت أعطيت.

وقال آخر :

131 ـ بضربِ بالسيوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ   أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ[6].

---

(1) الكتاب 1 97ـ شرح السيرافي 2 803.

(2) قائله مجهول.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 97ـ شرح النحاس 66 ـ شرح السيرافي 2 806ـ شرح ابن السيرافي 1 393 ـ المقتصد 1 566 ـ شرح المفصل 6 21 ـ قال الأعلم : " الشاهد في تعدي رهبه إلى عقابك وهي مصدر منون". قال الشيخ عبد القاهر : "كأنه قال ولولا أن نرهب عقابك".

(4) من الأبيات التي لم يعرف قائلها.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 97 ـ شرح النحاس 74 ـ شرح السيرافي 2 802ـ شرح المفصل 6 21 ـ قال الأعلم : " والتقدير لإن حافظت إخا الذمام أي راعيته وقارضت به، والمعنى على إخاء الذمام فحذف حرف الجر ووصل المصدر لما فيه من معنى الفعل وأراد إخاء الذمام فقصر ضرورة." بتصرف.

(6) البيت للمرار بن المنقذ، وقد تقدم تخريجه 243 بنفس الرقم.



نصب الرؤوس بضرب، ومقيل الهام : الأعناق. وأضاف الهام إلى ضمير الرؤوس توكيدا ومجازا. وجاز ذلك لاختلاف اللفظين.

ومما جاء من المصادر غير منون قول لبيد :

187 ـ عَهْدِي بِهَا الْحيَّ الجميعَ وَفِيهِمُ　　قَبْلَ التَّفَـرُّقِ ميْسـرٌ ونِـدَامُ[1]

أضاف العهد إلى الياء ونصب الحي به. وعهدي في موضع ابتداء، والخبر قوله: وفيهم، لأن الواو وما بعدها تنوب مناب الحال والحال تكون خبرا للمصدر، كقولك: قيامك ضاحكا، وقيامك وأبوك يضحك وأنشد لرؤبة :

188 ـ ورَأيُ عينَيَّ الفَتى أَخَاكَـا　　يُعطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَـا[2]

الشاهد فيه نصب الفتى وما بعده بقوله : رأي عيني. والقول فيه كالقول في الذي قبله. فيعطي حال تسد مسد الخبر.

وقال الراجز[3] :

189 ـ قد كنْتُ دَايَنْتُ بها حَسَّانَـا

مخَافَـةَ الإفْـلَاسِ والليَّـانَا

يُحْسِنُ بيعَ الأصلِ والقيانَا[4].

فنصب القيان على المعنى، وأما نصب الليان، فيجوز أن يكون من هذا الوجه، كأنه قال : وخاف الليانا.

ويجوز أن يكون مخافة الإفلاس ومخافة الليان فحذف المخافة، وأقام الليان مقامها.

---

(1) ديوان لبيد 288 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/98 ـ شرح النحاس 74 ـ شرح السيرافي 2/807 ـ شرح ابن السيرافي 1/26 ـ شرح المفصل 6/62 اللسان (حضر) 4/198.

(2) ملحقات ديوانه 181 وبه (إياكا) موضع (أخاكا) ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/98 ـ المقتضب 3/71 وبه (إياكا) ـ شرح النحاس 75 وبه (يعطى جزيلا) ـ شرح السيرافي 2/808 ـ شرح ابن السيرافي 1/398 وبه (جزيلا) ـ الهمع 2/93 ـ الخزانة 5/368.

(3) نسب لرؤبة في الكتاب، ونسبه ابن يعيش لزياد العنبري وتردد السيوطي بينهما، قال أبو علي : قائله هو زياد العنبري، وزعم أنه وجد ذلك بخط مؤرخ السدوسي أنشده إياها أبو الدقيش ـ وقال العيني : أقول : قائله هو رؤبة بن العجاج. وهو الصواب.

(4) ملحقات ديوان رؤبة 187 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/98 ـ شرح النحاس 75 ـ شرح السيرافي 2/809 ـ المقتصد 1/561 شرح المفصل 6/65 ـ مغني اللبيب 2/619 ـ شرح ابن عقيل 2/105. شرح شواهد المغني 2/869 ـ المقاصد النحوية 3/520.



ويجوز أن يكون على المفعول له.

وأنشد[1] :

190 ـ ضعيـفُ النِّكَايَـةِ أَعْـدَاءَه   يَخَـالُ الفِـرَارَ يُرَاخِـي الأَجَـل[2]

فنصب أعداءه بالنكاية.

وقال المرار[3] :

191 ـ لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي   لحقتُ فَلَمْ أَنكِل عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا[4]

فنصب مسمعا بالضرب، ويجوز نصبه بلحقت.

وقال بعض النحويين[5] لا ينصب المصدر إذا عرف بالألف واللام لأنه قد زال عن شبه الفعل، فإذا انتصب بشيء بعده فعلى إضمار مصدر منكور فيقدر ضعيف النكاية نكاية أعدائه، "وعن الضرب ضرب مسمعا".

---

(1) من شواهد سيبويه التي لم يعرف لها قائل، وعده محقق الكتاب من الخميس.

(2) الكتاب 1/99 ـ شرح النحاس 75 ـ شرح السيرافي 2/810 ـ شرح ابن السيرافي 1/394 ـ المنصف 3/71 ـ أوضح المسالك 2/241، شرح ابن عقيل 3/95 ـ همع الهوامع 2/93 ـ حاشية الصبان 2/284 ـ الخزانة 8/127 ـ المقاصد النحوية 3/563.

قال الأعلم 1/99 ـ " الشاهد فيه نصب الأعداء بالنكاية لمنع الألف واللام من الإضافة ومعاقبتهما للتنوين الموجب للنصب، ومن النحويين من ينكر عمل المصدر وفيه الألف واللام لخروجه عن شبه الفعل..."وانظر رأيه في الخزانة.

وقال البغدادي : " وهو يريد ببعض النحويين أبا العباس المبرد والسيرافي جعل نصب أعدائه على تقدير حذف الخافض، أي ضعيف النكاية في أعدائه : الخزانة 8/127.

وفي المقتضب 1/14 ما يخالف ماذكره صاحب الخزانة.

(3) هو المرار الأسدي في الكتاب وشرح ابن السيرافي، ونسبه الغندجاني وابن يعيش والبغدادي إلى مالك ابن زغبة الباهلي، وهو شاعر جاهلي ترجمته في الخزانة 8/134.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/99 وبهما (كررت) موضع (لحقت).

المقتضب 1/14 ـ شرح النحاس 76 ـ شرح السيرافي 2/810 ـ شرح ابن السيرافي 1/20 ـ فرحة الأديب 30 ـ 32.

المقتصد 1/567 ـ شرح المفصل 6/64 ـ شرح ابن عقيل 3/97

الهمع 2/92 ـ حاشية الصبان (2/100 ـ 284) ـ الخزانة 8/129 ـ المقاصد النحوية 3/40.

(5) قال البغدادي : " وهو يريد ـ الأعلم ـ ببعض النحويين أبا العباس المبرد انظر تعليقي على الشاهد السابق. والخزانة 8/127 إلا أن المبرد قال في المقتضب 1/15 بعد إنشاد البيت :

" أراد عن ضرب مسمع فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة فعمل على الفعل" ـ وانظر تعليق المحقق من نفس الصفحة.



باب الصفة المشبهة بالفاعلِ فيما عملت فيهِ[1]

اعلم أن أصل هذا الباب أن تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ فتجري الحسن على الرجل، وترفع الوجه به، وما سوى هذا من المسائل، فهو داخل عليه ومغير عن لفظه.[2]

وأحسن الوجوه بعد هذا أن تقول : مررت برجلٍ حسن الوجه، فيختار هذا من وجهين :

- أحدهما أن اسم الفاعل في هذا الباب لم يكن فيه فعل مؤثر فيما بعده/89/ كما كان ذلك في اسم الفاعل، فاختاروا في ما كان منه فعل مؤثر أجراه على الفعل ونصبه (وما لم يكن)[3] له فعل مؤثر يجري عليه، جعلوه بمنزلة الإسم إذا اتصل بالإسم كقولك : غلام زيد، ودار عمرو.

- ووجه ثانٍ : يوجب اختيار الجر، وهو أن الاسم المضاف إليه لا تستغنى عنه الصفة، لأنك لو حذفته تغير المعنى، والمفعول بعد اسم الفاعل إذا حذف لم يتغيّر معناه.

فلما كان ذكر الوجه من ذكر المفعول الصحيح وجب أن يكون الجر أولى به، لأن المجرور داخل في الإسم الأول كبعض حروفه.

---

(1) الكتاب 99/1 ـ شرح السيرافي 813/2.

(2) قال السيرافي : " إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ففيه خمسة ألفاظ : أولها مررت برجل حسن وجهه، والثاني : مررت برجل حسن الوجه، وهو أجود الوجوه بعد الأول إذا نقلت الفعل ـ ومررت برجل حسن الوجه، وهو أجود الوجوه بعد الأول إذا نقلت الفعل ـ ومررت برجل حسن الوجه ومررت برجل حسن وجهه ـ ـ ومررت برجل حسن وجها 816/2.

(3) مطموس في الأصل.



وأنشد في ما ينتصب على التشبيه[1] :

192 ـ أهْوَى لهَا أسفعُ الخـدّيْنِ مطّــرِقٌ

ريشَ القوادِمِ لمْ ينصبْ له الشَّبــكُ.[2]

أراد مطّرق ريشَ قوادمه، أي متراكب كثير يعني بذلك صقراً.

وقال العجــاج :

193 ـ مُحْتَبِكُ ضخْمٌ شئُون الرَّأْسِ[3]

أي شئون رأسه. والمحتبك : الشديد.

وقال النابغــة :

194 ـ ونأْخُذُ بعدهُ بذِنــابِ عيْــشٍ

أجــبَّ الظهْـرَ ليْـس لـه سـنـامُ[4]

---

(1) هو زهير بن أبي سلمي، في الكتاب.

(2) ديوان زهير 132 (صنعة ثعلب) ـ وبه (لم يصنع له الشرك).
الكتاب وشرح الأعلم 1 100 ـ شرح النحاس 68 ـ شرح السيرافي 2 821 وبه (الشرك) ـ شرح ابن السيرافي 1 77 ـ اللسان (هوى) 15 270 ـ قال ابن السيرافي :"رواه الأصمعي : " هوى لها أسفع الخدين" ـ قال الأعلم : " الشاهد فيه نصب الريش بمطرق تشبيها له في العمل باسم الفاعل المتعدي لأنه صفة مثله جار على فعله كجريه"
وقال في شرح شعر زهير 84 : " ونصب الريش على التشبيه بالمفعول به كما تقول : هو حسن وجه الغلام".

(3) ملحقات ديوانه 79 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 100.
شرح النحاس 66 وبه (محتنك) ـ شرح السيرافي 2 821.
شرح ابن السيرافي 1 78 (محتنك)، قال الأعلم : " الشاهد فيه نصب الشؤون بضخم على التشبيه بالمفعول ـ وصف بعيرا بشدة الخلق.
وقال ابن السيرافي : إنه يروى : ضخم شئون. (بجر ضخم والشئون).

(4) ديوان النابغة الذبياني 75 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 100.
معاني القرآن 2 409 ـ المقتضب 2 179 ـ شرح النحاس 67 ـ
شرح السيرافي 2 822 ـ شرح ابن السيرافي 1 29 ـ الإنصاف 1 134 ـ شرح المفصل (6 83 ـ 85) ـ شرح ابن عقيل 4 39.
اللسان (حبب) 1 249 ـ (ذنب) 1 390 وبه (أجب الظهرِ) بالكسر في الموضعين.



فنصب الظهر بأجبّ على نية التنوين. ولو أراد الإضافة لقال : أجبّ الظهر.

وأنشد لعمرو بن شأس :

195 ـ أَلِكْنِي إلى قَوْمي السّلامَ رسالـةً

بآيـةِ ما كانوا ضعافـاً ولا عــزْلاَ.

ولا سيّئـى زِيٍّ إذا مـا تلبَّسُـــوا

إلـى حاجـةٍ يوماً مُخَيَّسـةً بـــزْلاَ[1]

فهذا كقولك : مررت برجلٍ حسنٍ وجهٍ.

ومعنى ألكني : بلغ عني. والآية : العلامة. والمخيسة : المحبوسة المذللة. والبزل : المسنة من الإبل.

وأنشد لحميد الأرقط :

196 ـ لاَحقُ بطنٍ بقراً سمينِ.[2]

أراد : لاحق البطن. والقَرَى : الظهر. واللاحق : الضامر. ونفي أن يكون ضمره من هزال بقوله : سمين. يصف فرسا.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 1/101 ـ المقتضب 4/120 ـ شرح النحاس 68 وبه (الكرم) موضع (السلام)ـ شرح السيرافي 2/823 ـ شرح ابن السيرافي 1/79 ـ المنصف 2/103 ـ المقتصد 1/541 ـ مغني اللبيب 2/549.
شرح شواهد المغني 2/835 وبه (ولا سيئى رأى) ـ المقاصد النحوية 2/835 ـ المقتصد 1/541 ـ مغنى اللبيب 2/549.
شرح شواهد المغنى 2/835 وبه (ولا سيئى رأي) ـ المقاصد النحوية 3/596 ـ اللسان (ألك) 10/393 وبه (ورحمة الإلاه فما) موضع (رسالة بآية ما) ـ والبيت مدور ـ قال الأعلم : " الشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة وهي "سيئى إلى "زي" وهو نكرة على تقدير إثبات (الـ) وحذفها للاختصار".

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/101 ـ المقتضب 4/159 ـ وبه (لاحقٍ) بالجر .
شرح النحاس 69 ـ شرح السيرافي 2/824 ـ شرح ابن السيرافي 1/184
شرح المفصل 6/83 ـ اللسان (رزن) 13/179 ـ (وفى) 15/400 وقبله (غير أن ميفاعه على الرزون).
الأعلم: الشاهد فيه إضافة لاحق إلى البطن مع حذف الألف واللام منه للاختصار.



وأنشد لأبي زبيد[1] :

197 ـ كَأَنَّ أَثْوابَ نقَّـادٍ قُـدِرْنَ لَـهُ

يعْلو بخَمْلتِهَـا كهْبَـاءَ هدَّابَـا[2].

أراد كهباء هدابها، ولو كان مما ينصرف لقلت : متكهبا[3] هدابا. يصف أسدا، والنقاد : الراعي صاحب النقد وهو ضرب من الغنم صغار، فشبه لون الأسد بثوب النقاد.

والكهباء : الغبـراء.

وقال أيضا[4] :

198 ـ هَيْفاءُ مقبلـةً عجـزاءُ مدبـرةً

محطوطـةُ جـدلتْ، شنبـاءُ أنيابَـا[5]

كأنه قال : نقية أنيابا.

والهيفاء : اللطيفة الخصر. والمحطوطة : البراقة اللون المصقولة

---

(1) في الأصل : لأبي زيد. وهو لأبي زبيد : المنذر بن حرملة شاعر نصراني طائي مات على نصرانيته، استعمله عمر على صدقة قومه ـ واشتهر بوصف الأسد ـ (الشعر والشعراء 1/301 ـ جمهرة الأنساب 401).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/101 ـ مجالس ثعلب 1/172.
شرح السيرافي 2/824 ـ شرح ابن السيرافي (1/1 ـ 2)
اللسان (نقد) 3/427.

(3) في الأصل : كهباء، وما اثبت من شرح السيرافي.

(4) هو أبو زبيد الطائي في شرح ابن السيرافي والأعلم.

(5) شعر أبي زبيد 36 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/102.
شرح النحاس 39 ـ 23 ـ وروايته في الموضع الثاني (لفاء) موضع (عجزاء) ـ و (خود خدلجة) موضع (محطوطة جدلت)
شرح السيرافي 2/825 ـ شرح ابن السيرافي 1/4 ـ شرح المفصل (6/83 ـ 84) ـ المقاصد النحوية 3/593
الأعلم : " الشاهد فيه نصب الأنياب بشنباء لما فيه من نية التنوين".



وقال عدي بن زيد :

199 ـ منْ حبيبٍ أوْ أخي ثقةٍ أوْ عدُوٍّ شاحطٍ دارا.[1]

أراد شاحط داره ـ والشاحط : البعيد.

وأجاز سيبويه في الشعر : هي حَسَنَةُ وجهِهَا// وضعفه[2].

وإنما كان ضعيفا من قبل أنّ في (حسن) ضميرا يرتفع به يعود إلى زيد، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في الوجه، لأن الأصل : زيد حسنٌ وجهه، وهند حسنةٌ وجهها. والهاء تعود إلى زيد فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى حسن فجعلناها في حال رفع(فاستكنت فيه، فلا معنى لإعادتها. ولكن من أعادها ضرورة جعل الضمير مكان الألف واللام وبقي الضمير الأول على حاله مرفوعاً، وصيره كقولك : زيد ضاربٌ غلامَه.

وعلة ثانية أوجبت امتناعه، وذلك أن وجه الجر في : حسن الوجه إنما يكون حيث يجوز النصب فيه، فكما تقول : برجل حسن الوجه تقول برجل حسن الوجه فتشبههما بقولك : مررت برجل ضارب الغلام. "وضارب الغلام" يشبه الوجه من جهة اللفظ حيث لم تضفه إلى الضمير بالغلام ولم يجز أن تقول : مررت برجلٍ حسنٍ وجهِه بالخفض، كما لم يجز قولك حسنٌ وجهَه بالتنوين والنصب، لأن الوجه فاعل لما قبله والفاعل لا يجوز نصبه. فلما امتنع نصبه، امتنع خفضه لأن هذه الصفة مشبهة باسم الفاعل وأنت لو قلت : مررت برجل ضارب أبُوه زيداً، لم يجز أن تنصب الأب لأنه فاعل، ولا أن تجره لأنك لا تضيف.

(1) ديوان عدي 101 وبه (من ولى) موضع (من حبيب) الكتاب وشرح الأعلم 1 102 ـ معاني القرآن 2 409 ـ وبه (والبعيد الشاحط الدارا) ـ شرح السيرافي 2/826 ـ شرح ابن السيرافي (1 131 ـ 217) ـ مغني اللبيب 2 598
شرح شواهده 2/858.
المقاصد النحوية 3 261.

(2) قال سيبويه 1/102 : " وقد جاء في الشعر حسنة وجهها، شبهوه بحسنة الوجه وذلك رديءٌ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام".



وأنشد قول الشماخ :

51 ـ أقامت على ربْعَيْهِمَا جارتَا صفاً[1]

كميْتَا الأعالي جوْنتَا مصطلاهُمَا[2]

فجونتا بمنزلة حسنتا. ومصطلاهما بمنزلة : وجوههما، والضمير الذي في مصطلا يعود إلى قوله : جارتا صفا. والصفا هو الجبل، وهما أثفيان والجبل هو الثالث.

وقوله : كميتا الأعالي، يعني أن الأعالي من الأثافي لم يسود، لأنّ الدخان لم يصل إليهما فهي على لون الجبل، وجونتا مصطلاهما : يعني مسودتا المصطلى وهو موضع الوقود.

وأنكر بعض النحويين هذا على سيبويه[3] وخرج للبيت ما يخرج به عن حسنٍ وجهه، وذلك لأنه لا خلاف بين النحويين أن قولنا زيدٌ حسنٌ وجه الأخِ جميلٌ وجهُهُ جائز. فالهاء تعود إلى الأخ لا إلى زيد، فكأنا قلنا : زيد حسنٌ وجهِ الأخ، وكأنه قال في البيت : كميتا الأعالي جونتا مصطلا الأعالي، فالضمير في المصطلى يعود إلى الأعالي لا إلى الجارتين.

فإن قال قائل : فلمَ ثَنَّى الضمير والأعالي جمع؟.

قيل له : الأعالي في معنى الأعليين، فرد الضمير إلى الأصل.

ومثله[4]

---

(1) في الأصل جارتا على صفا، بزيادة (على) وهو سهو.

(2) تقدم تخريج الشاهد والحديث عنه ص 99 بنفس الرقم. وانظر تعليقي عليه هناك ـ وكلام الأعلم عليه 1/102 وشرح السيرافي 2/827.

(3) أورد البغدادي في الخزانة جملة من آراء النحاة الذين ردوا قول من جعل ضمير مصطلاهما يعود إلى الأعالي لفساد المعنى ـ قال البغدادي والشارح المحقق قال : هو المبرد، ورد ذلك أبو علي. وقال أبو بكر بن ناهض القرطبي في البيت : هذا التأويل حسن في إعادة الضمير الذي في مصطلاهما إلى الأعالي، لولا ما يدخل البيت من فساد المعنى ـ الخزانة 4/293 وما بعدها.

(4) هو عنترة بن شداد العبسي، أحد أغربة العرب، شاعر فارس شجاع من شعراء المعلقات (الشعر والشعراء 1/250 ـ المؤتلف 151)



200 - مَتَى مَا تَلْقَنِي[1] فَرِدَيْنِ تَرجُفُ

رَوَانِفُ إِلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[2].

فرد تستارا إلى رانفين[3] لأن روانف في معنى رانفين[3].

والقول عندي ما ذكره سيبويه من حمله على الضرورة تشبيها بغيره وذلك أنّ معنى البيت إنما يصح بأن يصف أعالي الأثفيين بالكُمْتَع، لبعدهما /91/ عن مباشرة البنار والدخان، وأسافلها بالجونة والسواد لاتصالهما بذلك، فوضع المصطلي كنُية عن الأسافل، فكأنه قال : كميتا الأعالي جونتا أسافلهما أي أسافل الأثفيين، فالأسافل إنما تصح إضافتها إلى الأثفيين لا إلى أعاليهما.

ألا ترى أنك لو قلت هذه أُثْفِيَة كُمَيْتُ الأعلى جونة الأسفلُ ثم اضطررت أن تضيف الأسفل إلى ضمير الأثفيةَ أو ضمير الأعلى، جاز لك أن تقول كميت الأعلى جونه أسفلها، فتعيد الضمير على الأعلى لأنك لم ترد أن تجعل الأعلى أعلى وأسفل مختلفين وإنما أردت أن تجعل ذلك للأثفية، وهو صحيح.

وأنشد لرؤبة على قولك : الحسَنُ وجهاً :

201 - أَلْحَزْنُ باباً والعقُورُ كلْباً[4].

معناه : الحزن بابه، وهو الشديد. والعقور كلبه، أي : بابه خشن غليظ لمن زاره، وكلبه عقور لمن دنا منه.

---

(1) في الأصل يلتقي.

(2) ليس من شواهد الكتاب - ديوان عنترة 108 من قصيدة في هجاء عمارة بن زياد. إعراب القرآن 1 258 - شرح السيرافي (3 363 - 2 829) - وسيعيده الأعلم ص 164 بنفس الرقم - شرح المفصل (2 56 - 116 - 258) همع الهوامع 2 63 - الخزانة (4 297 - 7 507) - والشاهد في البيت كون روانف في معنى رانفين، الشيء الذي سوغ رد تستطارد إليهما.

(3) في شرح السيرافي : رانفتين.

(4) ديوان رؤبة 15 من أرجوزة طويلة في مدح المصطفى وقبله :

(لا قى الذي يبغيك ما أحبا)

ورد الشاهد في الكتاب وشرح الأعلم 1 103 - المقتضب 4 162 - إعراب القرآن 1 325 وبه (الحزن نابا) - شرح النحاس 69 - شرح السيرافي 2 835 - شرح ابن السيرافي 1 304 - الخزانة 8 227 - المقاصد النحوية 3 617.

قال الأعلم : " الشاهد فيه نصب باب وكلب على قولك الحسن وجها".



وأنشد للحارث بن ظالم[1]

202 - فمَـا قومْـي بثعْلَبَةَ بْنِ سـعـــدٍ
ولا بفزَارةَ الشُّعْـرى رقـابَـــا[2]

فنصب رقابا بدخول[3] الألف واللام في الشُّعرى. والشّعرى مؤنث الأشعر وهو الكثير الشعر. وكانت العرب تمدح بالجلاء وخفة الشعر. فانتفى الحارث بن ظالم بن ثعلبة بن سعد من فزارة، وهجاهم بكثرة شعورهم - وانتسب إلى قريش - في قصيدة له طويلة.

وأنشد[4] :

203 - لا يبْعَدْن قومْي الذيـن هُـــمُ	ســمُّ العُداة وآفةُ الجـــزْرِ.
النَّـــازلــينَ بكـــلّ معـتـــرك	والطيبُـونَ مَعـاقـدَ الأُزْرِ[5]

فنصب معاقد لثبات النون في "الطيبون".

---

(1) من جذيمة، شاعر جاهلي فارس من الشعراء الفتاكين (طبقات ابن المعتز 358 - جمهرة الأنساب 253 - مجمع الأمثال 2/ 89).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 103 - المفضليات 314 - معاني القرآن 2/ 408
المقتضب 4/ 161 - إعراب القرآن 1/ 325 - شرح النحاس 70 - شرح السيرافي 2/ 836 - شرح المفصل 6/ 89 - المقاصد النحوية 3/ 609.
أنشد سيبويه البيت بروايتين. الأولى "الشعري رقابا" فيكون مثل الحسن وجها، والثانية " الشعر الرقابا" فيكون مثل الحسن الوجه وقال عنها " عربية جيدة".

(3) في الأصل : بالدخول.

(4) الخرنق بنت بدر بن هفان من بني قيس بن ثعلبة، أخت طرفة لأمه وقيل عمته، شاعرة جاهلية مشهورة. (الخزانة 5/ 55)

(5) ديوان خرنق 10 من قصيدة ترثي فيها زوجها - الكتاب وشرح الأعلم 1/ 104 (النازلون - الطيبون) و(1/ 246 - 249) برواية (النازلين - الطيبون) - وسيكرره الأعلم ص 164 بنفس الرواية - الكامل 3/ 40 - شرح النحاس 180 - شرح السيرافي 2/ 841 وبه (النازلون) المسائل البغداديات 147 - شرح ابن السيرافي 1/ 16.
شرح ملحة الإعراب 207 الإنصاف 2/ 468 - همع الهوامع 2/ 119
- حاشية الصبان (3/ 68 - 214) - الخزانة 5/ 41 - المقاصد النحوية 3/ 602 - اللسان (نضر) 5/ 214 - (نحت) 2/ 98.
وقع اختلاف في رواية البيتين بين من رفع "النازلين" و "الطيبين"، ومن نصب الأول ورفع الثاني ومن رفع الأول ونصب الثاني وبين من نصبهما معا.



قولنا : سمُّ العداة، أي : هم حتف من عاداهم. وآفة الجزر، أي ينحرونها للأضياف. والنازلين بكل معترك، أي ينزلون بمواضع القتال ويغشون الحروب. والطيبون معاقد الأزر، أي هم أعفاء، يقال فلان طيب معقد الأزر وهو كناية عن العفة.

قال سيبويه "وتَقُول فيمَا لا يقعُ إلاّ منوّناً عاملاً في نكرةٍ" إلى قوله "هُوَ خيرٌ منكَ أباً وأحسنُ[1] منك وجهاً"[2].

إن قال قائل : لِمَ لَمْ يقع خير منك وأفضل منك وبابهما مضافا؟ ففي ذلك جوابان :

- أحدهما أن هذا الباب وضع التفضيل، فإذا قلت : زيد أفضل من عمرو فقد زعمت أن فضل زيد ابتداء من فضل عمرو راقيا (صاعدا)[3] إلى فوق باب الفضل، فدللت بهذا على أنه أفضل من كل أحد مقدار فضله كفضل عمرو، فكأنك قلت علا[4] فضله عن هذا التقدير، فتبين المخاطب أنه قد علا عن هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء.

فلمّا كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل على مقدار الفضل عليه، وعلى كل من كان في محله ومنزلته - لم يكن بد من ظاهرة أو مضمرة فلما كانت كذلك : نوّن ولم تصلح إضافته إلى المفضل عليه لدخول "من" فاصلة بينهما لفظا أو تقديرا.

- والعلة الثانية أنك إذا قلت زيد أفضل منك "فأفضل" بمنزلة /92/ الفعل، كأنك قلت فضله يزيد على فضلك، ولذلك لم يُثنَّ ولم يُجمع لتضمنه المصدر وزيادته، فكان بمنزلة الفعل الذي يتضمن المصدر والزمان ولم يجز تعريف " أفعل" إذا

(1) في الكتاب وهو أحسن - رواية الأعلم موافقة لما في الكتاب الطبعة المحققة 1 202.

(2) نص الكتاب بتمامه : " وتقول فيما لا يقع إلا منونا عاملا في نكرة، وإنما وقع منونا لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول فالفصل لازم له أبدا مظهرا ومضمرا وذلك قولك : هو خير منك أبا وهو أحسن منك وجها" 1 104.

(3) زيادة من الهامش.

(4) في الأصل : " عملا، وهو في السيرافي كما أثبت.



نصب ما بعده لأنه منع التثنية والجمع لحلوله محل الفعل كما يمنع الفعل فلم يعرف كما لا يعرف الفعل. ولم يعمل "أفعل" إلا في النكرة لأن المنتصب بعده دالّ على نوع كما دلّ مفسّر العشرين وما جرى مجراه، فنكر كما ينكر مفسّر العشرين لأنه لا يدل على شيء بعينه[1].

فقوله " وهكذا مبْدوءٌ به في أنه يثبت التّنوينَ" ـ[2]

يعني أنك إذا قلت : هو أفضل أباً منك "فمنك" مبدوء به في المعنى قبل التفسير، وهو الذي جلب التنوين ومن أجله دخل الكلام وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن حيث جاز أن تقدم المفعول على الفاعل كذلك يجوز تقديم التفسير على "منك" كأن كل واحد منهما لا يحل به تأخيره عن موضعه في المعنى الذي دخل في الكلام.

قوله "ولمْ يدخلوا الألفَ اللاّم كما لم يُدْخِلوا[3] في الأول"

يعني أنك قلت " أفضل رجل" وبابه لم يدخل فيه الألف واللام كما لم تدخل في أفضل منك، وإنما قال : "الأول" لأنه أول ما ذكر هو أفضل[4] منك أبا، ثم بأفضل أب.[5]

---

(1) انظر هذا الكلام هامش الكتاب 1/104 وشرح السيرافي 2/845 وقال ابن يعيش : " هذا الضرب من الصفات موضع التفضيل وأصله أن يكون موصولا بمن ومن فيه لابتداء الغاية فإذا قلت زيد أفضل من عمرو فالمراد أن فضله ابتدأ راقيا من فضل عمرو، وكل ما كان مقدار فضله كفضل عمروفكأنك قلت : علا فضله على هذا المقدار، فعلم المخاطب أنه علا عن هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء فصار كقولك : سار زيد من بغداد، فعلم الموضع الذي ابتدأ سيره منه وتجاوزه ولم يعلم أين انتهى..." شرح المفصل 6/94.

(2) الكتاب 1/104.

(3) في الكتاب : " كما لم يدخلوه". وكذا في السيرافي 2/866.

(4) في الأصل : " فأفضل" وصوابه من شرح السيرافي.

(5) قال ابن يعيش : " فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل لم يكن بد من "من" ظاهرة أو مضمرة لإفادة المعنى المذكور، ولا يجوز تعريفه ـ والحالة هذه ـ لا بالألف واللام، ولا بالإضافة لأنه بمنزلة الفعل، والفعل لا يكون إلا نكرة لأنه موضوع للخبر وشبهه بالفعل لأمرين :
ـ أحدهما : أنك إذا قلت زيد أفضل منك فإنما المراد أن فضله يزيد على فضلك، فهو عبارة عن الفعل.
ـ والأمر الثاني : أنه متضمن المصدر وزيادة فكان كالفعل الدال على الحدث والزمان " شرح المفصل 6/95.



قوله " **وفرقوا بترْكِ التنوين والنّون[1] (بيْن)[2] معْنيين"**.

أراد : بين معنى الإضافة ومعنى التمييز.

قوله : **"وتقولُ هو أشجع الناس رجلا وهما خيرُ الناس اثنينِ"**

معنى هذا الكلام هو أشجع الناس إذا صنّفوا رجلا رجلا، وهما خير الناس إذا صنفوا اثنين. ولا يصلح في هذا أن تقول : هو أشجع الناس رجالا لانقلاب المعنى لأنك إذا قلت : "هو أشجع الناس رجالا" كان بمنزلة قولك : "هذا أفرهُ الناسِ عبيداً"، ومعناه : عبيده أفره الناسِ عبيدا"، ومعناه : عبيده أفره من عبيد غيره.[3]

وإنما أراد بـ[4] : هو أشجع الناس رجلا : ما أراد بقوله حسبك به رجلا على التمييز، وإن أردت به ما أردت بقولك : هو أشجع الناس رجالا جاز.

وإنما تقول هذا إذا أردت أن قبيلهُ ورجاله أشجع من رجال غيره، فإذا أدخلت " من " في الوجه الأول فقلت : هو أشجع الناس من رجل جاز كما تقول : حسبك به من رجل.. ولا يجوز دخول (من) على الوجه الآخر كما لا تدخل في قولك: هو أفره الناس عبيدا.[5]

قال **"والرجل هو الاسم المبتدأُ"** .

يعني في قولك : هو أشجع الناس رجلاً، كما تقول : حسبك بزيد رجلا ولم يرد هو أشجع الناس رجلا على حد قولك : هو أفره النّاس عبداً إذا كان هو المولى.

---

(1) في الكتاب. " بترك النون والتنوين".

(2) زيادة من الكتاب.

(3) قال المبرد : "فأما قولك : أنت أفره عبد في الناس فإنما معناه أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم، ولا يضاف "أفعل" إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم، ولو قلت الخليفة أفضل من بني تميم كان محالا لأنه ليس منهم" المقتضب 4/38.
وانظر شرح السيرافي 2/882.

(4) في شرح السيرافي : " وإنما أردت بقول:..."

(5) بعده في شرح السيرافي : " لأنك لاتقول : هو أفره الناس من عبد" 2/883.



وقال أبو الحسن : "هو جميع الرجال، لأنك إنما أردت من الرجال" وقول أبي الحسن هذا على التفسير الثاني في المسألة[1] إلا أن "زيد" وإن كان الأول كما ذكر سيبويه، وهو دال على الجنس إذا صنّفوا رجلا رجلا، أو رجلين رجلين، فيكون شرحا وتفسيرا لقول سيبويه. وإن لم يرد هذا المعنى فقد غلط في رده على سيبويه.

قال سيبويه **"ومَّــا أُجريَ هذا المُجْرى أسماءُ العددِ"**

إن قال قائل // إلى ما أشار "بهذا" وكيف جَرْيُهُ مجراه؟

فالجواب : أن الفصل الذي قبل هذا (وهو)[2] قولك : زيد أشجع رجل وأشجع الناس رجلا، قد يكون فيه منصوب ومخفوض على معنيين مختلفين ومعنيين متفقين، فجرى باب العدد مجرى أشجع الناس رجلا، وأشجع رجلٍ في النّاس.

في معنى اجتماع الجر والنصب فيه، لأنك تقول في (باب)[3] العدد ثلاثة أثوابٍ، وعشرون درهماً ومائة درهمٍ، فيكون بعضه منصوبا وبعضه مخفوضا كما كان في ذلك[4].

قال : " وإذا[5] ضاعفْت أدنى العقود كان له اسمٌ من لفظه" إلى قوله " ويكون حرف الإِعراب الواوَ والياءَ وبعدهمَا النّونُ"[6]

يعني العشرين.

فإن قال قائل : ما هذه الكسرة التي لحقت أول العشرين؟ وهلاّ جرت على عشرة أو عشْر ؟[7] فإن الجواب في ذلك : أن عشرين لما كانت واقعة على الذكر

---

(1) انظر رأي الأخفش : شرح السيرافي 2/886.

(2) زيادة من تقدير المحقق.

(3) زيادة من شرح السيرافي.

(4) قال المبرد " ومن ذلك قوله مائة درهم وألف درهم وإنما معناه معنى عشرين درهما" 3/38 من المقتضب.

(5) في الكتاب وشرح السيرافي : "فإذا".

(6) نص الكتاب بتمامه : "فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى العقد ويجرى ذلك الاسم مجرى الواحد الذي لحقته الزيادة للتثنية ويكون حرف الإعراب..." 1/106.

(7) في شرح السيرافي : " وهلا جرت على عشرة فيقال عشرون أو على عشر فيقال عشرون" 2/900.



والأنثى، كسروا أولها للدلالة على (التأنيث)[1] وجمع بالواو والنون للدلالة على التذكير، فتكون آخذة من كل واحد منهما بتأثير

- وعلة أخرى في كسر أول العشرين أنه لمّا وضعوا العشرين مكان تثنية العشرة صار بمنزلة اثْنين وثِنْتَيْن فكسروا أوله كما كسروا أولها..

وأنشد على تنوين المائة ونصب ما بعدها[2]:

204 - إذَا عاشَ الفتَى مائَتين عَاماً ... فقدْ ذَهبَ اللَّذاذةُ والفَتاءُ[3]

فأثبت النون ضرورة، فنصب ما بعدها.

وقال آخر[4]

205 - أَنْعتُ عيْراً منْ خنْزرهْ ... فِي كلِّ عيْرٍ مائَتانِ كَمْرهْ[5]

---

(1) زيادة من الهامش - مثبتة في شرح السيرافي.

(2) للربيع بن ضبع الفزاري كما في الكتاب 1/106 - ونسبه سيبويه في موضع ثان 1/293 إلى يزيد بن ضبة ونسبه الأعلم في الموضعين إلى الربيع قال البغدادي وهوالصحيح.

(3) الكتاب 1/106 برواية (فقد أودى المسرة) و 1/293 (فقد ذهب المسرة) وشرح الأعلم في الموضعين (فقد أودى المسرة) - المقتضب 2/166 - مجالس ثعلب 1/275 - شرح النحاس 71 - أمالي القالى 3/215 - شرح السيرافي (2/911 - 921) - ما يجوز للشاعر في الضرورة 130 - المقتصد 2/734 - الاقتضاب 3/198

شرح المفصل 6/21 برواية النكت. الهمع 1/253 - حاشية الصبان 4/67 - الخزانة 7/379 - وذكر البغدادي أنه يروى (ستين عاما) و (تسعين عاما)، ولاشاهد فيه على هاتين الروايتين.

واللسان (فتا) 15/144.

قال الأعلم : "وكان الواجب حذف النون وخفض ما بعدها إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها ما تثبت نونه وينصب ما بعده.

(4) هو الأعور بن براء الكلبي كما جاء في فرحة الأديب. من شعراء بني أمية - كان مناوئا للشيعة، نسب إليه في معجم البلدان 2/478 - وانظر هامش الكتاب الطبعة المحققة 1/208.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/106 - 293 - شرح النحاس 70 وبه (أتيت عيرا) - شرح السيرافي 2/911 - 921 - شرح ابن السيرافي 1/263.

فرحة الأديب 25 - شرح المفصل 6/24.

اللسان (خنزر) 4/260 - عزا الإنشاد لسيبويه.

قال الأعلم : "هجا امرأة - وخنزرة موضع".



واعلم أن "مـائة" ناقـصـة بمنزلة "رئة"، فلذلك جـمـعت بالواو والنون، لأنهم يخصون المنقوص من المؤنث بهذا الجمع كثيرا.. وقد تجمع بالألف والتاء.

فأما قول الشاعر[1] :

206 - وحاتِمُ الطّائي وهّابُ المئي.[2]

- فقال بعضهم أراد جمع المائة على الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء فكأنه قال مائة ومِئي، ثم أطلق القافية للجر.

- وقال بعضهم أراد المِئي[3] وكان أصله المُئِيّ[4] على مثال فِعِيل فكسرت الميم لأن بني تميم يكسرون الفاء من "فعيل" إذا كانت العين أحد حروف الحلق، كقولهم: شعير ورحيم، ونظير هذا من الجمع بعير وكليب وعبيد. فمئيّ[5] على هذا القـول مشددة ويجوز تخفيفها في القافية المقيدة.

- وقال بعضهم إنما هو مئِين[6] فاضطر إلى حذف النون كقوله

17 - قواطِناً مكة مِنْ ورْقِ الحمِي.[7]

---

(1) وقع خلط في نسبة هذا البيت، حيث نسبه أبو زيد في نوادره لامرئ من بني عامر، وقال في موضع ثان لامرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن، وفي اللسان (مأى) للعامرية - ونسبة العيني لقصي ابن كلاب وقال البغدادي : وكيف يكون حاتم الطائي أبا لقصي مع أنه بعده بمدة طويله، وقافية الرجز تأباه"

(2) البيت ليس من شواهد الكتاب، وقد ورد في نوادر أبي زيد (91 - 322 - 324) - المسائل العسكرية 177 - الخصائص 311/1.
ما يجوز للشاعر في الضرورة (133 - 166) - الإنصاف 663/2 -
الخزانة 375/15 - 379 - المقاصد النحوية 565/1 - اللسان (مأى) 270/15 - وروى المأى في الأصل.
واختلف في تمامه بين من جعله صدرا ومن جعله عجزا واختلف في روايته.
الشاهد فيه على أن أصله عند الأخفش المئين فحذف النون لضرورة الشعر.

(3) في الأصل المأي.

(4) في الأصل : المأي والصواب من شرح السيرافي 915/2.

(5) في الأصل : المأي.

(6) في الأصل : مائتين.

(7) البيت للعجاج، وقد تقدم تخريجه والحديث عنه.
النكت 78 - 102 - 233 بنفس الرقم.
وانظر شرح السيرافي 916/2.



وأنشد سيبويه في ما يكون لفظه واحدا ومعناه (جمع)[1] قول علقمه[2] :

207 - بها جيفُ الحسْرى فأماعظامُـهَـــا

فبيضٌ وأمَّـا جلْدهـا فصليـبُ[3]

وقال آخر[4] :

208 - ولاَ تنكر القتـل وقـد سبينــــا

فـي حلقكـم عظـم وقـد شجـينـــا[5]

أراد علقمة وأما جلودها، فاكتفى بالواحد عن الجمع.

وصف فلاة قطعها وذكر بعدها فقال بها جيف الحسْرى، أي جيف /94/ الإبل المعيبة التي تركت في الفلاة لبعدها، فأما عظامها فبيض، أي : قد تفصلت وظهرت من اللحم، وأكلت الطيور والسباع ما عليها. وأما جلودها فقد سال ودكها عنها بوقوع الشمس وإحمائها عليها.

وأراد في البيت الثاني حلوقكم عظم، وكان هؤلاء قوما سبوا من عشيرة هذا الشاعر، وباعوا ما سبوا منهم ثم ثاب لعشيرة هذا الشاعر ظفر بمن سبى منهم فقتلوا منهم، فقال شاعرهم وهو المسيب بن زيد مناة الغنوي من القبيلة التي عاقبت وقتلت، يخاطب الآخرين الذين سبوا منهم لا تنكروا القتل وقد سبينا.

---

(1) زيادة من الكتاب.

(2) علقمة بن عبده شاعر فحل من بني تميم، جاهلي احتكم مع امرئ القيس إلى امرأته أم جندب فأنصفته فسمي بالفحل.
(الشعر والشعراء 1 218 - المؤتلف والمختلف 152)

(3) ديوانه 109 - المفضليات 394 - من قصيدة مدح فيها الحارث بن جبلة الغساني - الكتاب وشرح الأعلم 1 107 - المقتضب 2 170 - إعراب القرآن (1 42 - 55 - 3 848) - شرح النحاس 72.
شرح السيرافي 2 922 - شرح ابن السيرافي 1 134 - الخزانة 7 559 وبه (به جيف الحسرى).
الأعلم : الشاهد فيه وضع الجلد موضع الجلود لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جميعه فأفرد ضرورة لذلك".

(4) هو المسيب بن زيد مناة الغنوي أحد بني عبيد نسبه إليه الأعلم وابن السيرافي وابن منظور - ونسب في المحتسب 2 87 لطفيل
انظر الخزانة 559.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1 107 - المقتضب 2 170 - شرح النحاس 72
شرح السيرافي 2 922 - شرح ابن السيرافي 1 213 - شرح المفصل 6 22 - الخزانة 7 559 - اللسان (نهر) 5 237 - (سمع) 8 164 - (شجا) 14 423).



وقوله شجينا، أي شجينا نحن وفي حلقكم عظم، وهذا مَثَل. كأنه يقول : قد غصصتم بشدة[1] ما نزل بكم كأن في حلوقكم عظاما لا تنزل ولا تخرج. ومعنى شجينا : أي غصصنا نحن كما غصصتم أنتم بما أصابنا قبلكم من السبي.

وأنشد[2]

209 - كلوا في بعض بطنكم تعفُّوا

فإنّ زمانكم زمنٌ خميصُ[3]

أراد في بعض بطونكم.

ومعنى البيت أنهم في زمن مجاعة فيأمرهم أن يأكلوا بعض الشبع، فإن الزمان فيه جذوبة.

بابُ استعمال الفعْل في اللّفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز[4] والاختصار[5]

اشتمل هذا الفصل الذي في صدر الباب على أشياء تحتاج إلى تفسير.

- اعلم أن في الظروف ما يجوز أن يستعمل اسما كزيد وعمرو وكقولك : صمت اليوم على مثل : ضربت زيدا.

- واعلم أن المبتدأ إذا وقع الفعل على ضميره فنصبه جاز أن يسمى مفعولا على المعنى كقولك : زيد ضربته، يجوز أن يقال : زيد مفعول.

---

(1) في شرح السيرافي : لشدة.

(2) من الابيات التي لم يعرف قائلها وذكر البغدادي ومحقق الكتاب أنه من الخميس.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1 108 - الكتاب 2 210 الطبعة المحققة معاني القرآن 2 102 - المقتضب 2 170 - إعراب القرآن 3 390

- شرح السيرافي 2 926 - شرح ابن السيرافي 1 374 - شرح المفصل (6 21 - 5 8) همع الهوامع 1 25 - الخزانة (7 537 - 559) - وروى (كلوا في نصف بطنكم تعيشوا) في المقتضب ومعاني الفراء، قال البغدادي : " أنشده على أن فيه قيام المفرد مقام الجمع، وهو بطونكم، لأنه يريد بطن مل واحد منهم، وظاهره أنه غير ضرورة، ونص سيبويه على أنه ضرورة".

(4) في الكتاب وشرح السيرافي : وللايجاز.

(5) الكتاب 1 108 - شرح السيرافي 2/928.



- واعلم أن الاسم الذي يستفهم به إذا كان له موضع من الإعراب، فجوابه يكون على لفظ ما يستحقه الاستفهام، وعلى تقدير عامله الذي عمل فيه.

- واعلم أن الظرف[1] الذي يجوز إجراؤه مجرى الابتداء، يجوز أن يقام الفاعل مجازا لأنا قد جعلناه بمنزلة زيد كقولك : سير بزيد يوم طويل.[2]

- واعلم أن المقادير المضافة إلى الأنواع والمميزة بها، حكمها حكم الأنواع كقولك : سرت عشرة أيام، فعشرة ظرف لأنها مقدار أضيفت إلى أيام، وأيام ظرف، وكذلك : سرت عشرين يوما.

وجميع هذا تفسير للفصل الذي صدر به سيبويه. ومعنى قوله :

ولذلك[3] وضَعَ السائلُ كم غير ظرفٍ".

يريد أن الضمير الذي في "صيد" إذا قلت : كم صِيدَ عليه ؟ ضمير يعود إلى "كم" قد أقيم مقام الفاعل ولم يجعل ظرفا، فعبر بلفظ كم عن ضميره.

قال " **ومثال ذلك[4] بنوا فلان يطؤهم الطريق" يريد يطؤهم أهل الطريق.** وهذا مدح، والمعنى فيه أن بيوتهم على الجادة فالمارة /95/ تنزل عليهم ويضيفونهم، فجعل مرور أهل الطريق بهم وطأهم إياهم.

قال : " **وفي السَّعةِ مثْله[5] أنْتَ أكرم عليَّ من أن أضربك".**

---

(1) في الأصل : الظروف.

(2) قال المبرد : " فهذه الظروف من الزمان والمكان، ما كان يقع منها معرفة ونكرة ويتصرف فهو كزيد وعمرو، يجوز أن تجعله فاعلا ومفعولا مصححا وعلى السعة... فإن أجريته - إذا جعلته مفعولا - مجرى ما لم يسم فاعله قلت : سير بزيد يومان، وسير على فرسك ليلتان، أقمت ذلك مقام الفاعل كما تقول : دخل بزيد الدار" المقتضب 4/332 - وانظر شرح السيرافي 2/929.

(3) في الكتاب : ولذلك أيضا.

(4) في الكتاب : ومثل ذلك - وبعده (من كلامهم) وهذه العبارة غير واردة في الطبعة المحققة 1/213 ولا في شرح السيرافي.

(5) في الكتاب : ومثله في السعة - ونفس العبارة في شرح السيرافي.



والقول في هذا ما قاله الزجاج[1]، قال: إن قدّرته "أنت أكرم عليَّ من ضربك" لم يجز وهو ظاهر الكلام، فإن حمل المعنى عليه بطل. قال: وتهذيب هذا هو كأنّ قائلا قال: أنت تضربني، فنسب الضرب إلى نفسه، فقال الآخر: أنت أكرم علي من صاحب الضرب الذي نسبته نفسك، وليس لك.. فكأنه قال: أنت أكرم علي ممن يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته إلى نفسك.

(ونظير هذا قوله تعالى: ﴿أين شركائي﴾[2] فأضاف الشركاء إلى نفسه حكاية لقولهم وزعمهم أنهم له شركاء[3] والمعنى: أين شركائي على زعمكم[4]

وأنشد للنابغة الجعدي:

210 - كأن عذيرهم بجنوب سلَّى[5] نعام قاق في بلد قفار[6]

العذير: الصوت ههنا[7] والمعنى كأن صوتهم نعام، ثم حذف وقاق صوت.

وأنشد لعامر بن الطفيل:

157 - ولأبغيكم قنا وعوارضاً ولأقبلن الخيل لابة ضرغد[8]

أراد بقنا وعوارض، فحذف الباء، وأوصل الفعل. ومعناه لأطلبنكم بهذين المكانين.

---

(1) تجد رأي الزجاج في شرح السيرافي 2/933.
وهامش الكتاب 1/109.

(2) من الآية 62 من سورة القصص 28.

(3) في الأصل: شركائي.

(4) زيادة من الهامش، والآية وردت في شرح السيرافي 2/933 ضمن كلام الزجاج.

(5) في الأصل: سلمى.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1/109 - الكامل 2/322 وبه (غديرهم) بالمعجمة شرح النحاس 72 - شرح السيرافي 2/934 - شرح ابن السيرافي 1/308 فرحة الأديب 76 - الإنصاف 1/63 - اللسان (قوق) 10/325 (سلل) 11/343 - قال الأعلم: " الشاهد فيه حذف العذير من قوله عذير نعام وإقامة النعام مقامه اختصارا وإيجازا".

(7) قال السيرافي 2/934 - " وقال أبو العباس وحده العذير: الصوت وما فسره أحد سواه بذلك".

(8) تقدم تخريج الشاهد والحديث عنه 299 بنفس الرقم وانظر شرح السيرافي 2/934.



وأنشد للحطيئة :

211 ـ وشر المنايا ميت بين أهلـــه

كهلك الفتى قـد أسلـم الحـيّ حاضِـــره[1]

يريد وشر المنايا منية ميت مات بين أهله كموت الفتى وقد أسلم الحيْ حاضره. والحي هو الفتى قد أسلمه الحاضرون له من أهله، لأنه لا حيلة لهم في دفع المرض والموت عنه.

وأنشد للجعدي

212 ـ وكيف تواصل من أصبحـــت

خلالتـــه كأبـــي مـرحـــب[2]

يريد : كخلالة أبي مرحب[3] والخلالة : الصداقة.

---

(1) لم أعثر عليه في ديوانه وهو من شواهد الكتاب وشرح الأعلم 1/109 ورواية الأعلم (بين أهله) وفي الكتاب (وسط)موضع (بين) شرح النحاس 73 وبه (كهلك الفتاة أسلم) ـ شرح السيرافي 2/835 وبه (وسط أهله) ـ شرح ابن السيرافي 1/386 ـ الإنصاف 1/61 وبه (وسط) موضع (بين) وروى عجزه (كهلك الفتى أيقظ الحي..)

(2) ديوان النابغة الجعدي 26 ـ شرح القصائد السبع الطوال 451 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/110 ـ نوادر أبي زيد 188 ـ المقتضب 3/231 ـ مجالس ثعلب 1/21 شرح النحاس 73 ـ أمالي القالي 1/192 وبه (كيف تصادق).
شرح السيرافي 2/935 ـ شرح ابن السيرافي (1/94 ـ 354) فرحة الأديب 34 ـ دلائل الإعجاز 301 ـ المقتصد 1/370 ـ الإنصاف 1/62 ـ اللسان (رحب) 1/612 ـ (شرب) 1/492 ـ (برر) 4/25 ـ (خلل) 11/217.

(3) أبو مرحب كنية الظل وقيل هو كنيه عرقوب صاحب المواعيد، وقيل أبو مرحب الذئب ـ اللسان (خلل) 11/217 وحواشي دلائل الإعجاز 301.



هذا باب وقوع الأسماء ظروفا وتصحيح اللفظ على المعنى[1]

قال "**وتقول متى سير عليه ؟ فيقال[2] أمس وأول من أمس فيكون ظرفا. على أنه كان السير في ساعة منه[3] دون سائر الساعات ـ[4] ويكون أيضا على أن[5] يكون السير في اليوم كله**"

اعلم أن الظروف تنقسم قسمين :

- أحدهما يتضمن أجزاءه كلها الفعل.

- والآخر يتضمن جزءا منه الفعل، واللفظ يجري على الكل.

- فالأول كقولك : صمت اليوم.

- والثاني كقولك : ضحكت اليوم، وتكلمت يوم الجمعة. وإنما يعلم ذلك بما يعتاده الناس في الأفعال التي تتصل والتي تنقطع.[6]

فإذا كان الفعل يتصل حالٍ وينقطع في حال كالسير وما أشبهه جاز أن تنوي اتصاله بالظرف كله، واتصاله ببعضه، وسواء في ذلك أن تنصب الظرف أو ترفعه، فتقيمه مقام الفاعل.

---

(1) الكتاب 1 /110 ـ شرح السيرافي 2 /936.

(2) في الكتاب : فيقول.

(3) "منه" ليست من لفظ سيبويه.

(4) في الكتاب : دون سائر ساعات اليوم.

(5) في الكتاب : على أنه 1 /110.

(6) قال المبرد : " اعلم أن من الظروف ظروفا لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها، وإنما ذلك على مقدار القصد إليها. فمما لا يكون العمل في بعضه دون بعض قولك : أمسكت عن الطعام والشراب يوما، وكذلك سرت فرسخا وميلا، لأنك مؤقت، وإنما تريد أن تخبر بمبلغ سيرك وتقول: لقيت زيدا يوم الجمعة، فيكون اللقاء في بعض اليوم لأنك لست بمؤقت إنما أنت مؤرخ" المقتضب 4 /333.



واعلم أن "كم" استفهام // عن كل مقدّر من عدد أو غيره. ومتى استفهام عن الزمان فقط.

فإذا وقعت "كم" استفهاما عن الزمان، كان القصد فيها المسألة عن مقداره أو عدده.

و "متى" استفهام عن الزمان من غير اقتضاء مقدار أو عدد.[1]

والجواب عن "متى" واقع على زمان لأن القصد في السؤال إلى ذلك وأما "كم" فقد يكون جوابها معرفة ونكرة، وأيتهما كانت جوابا لها، فالفعل واقع فيها كلها.

فيقال : يوم الجمعة، والسير واقع في بعضه إذا كان المجيب مستكثرا للسير في الساعات التي وقع فيها من يوم الجمعة، فيجري اللفظ على الكل وهو يريد البعض، وهذا معلوم في كلامهم.

قال : **"وما أجري[2] مجرى الدهر والليل والنهار – يعني في أن يكون جوابا لكم[3] – المحرم وصفر" إلى قوله " ولو قلت شهر رمضان أو شهر ذي الحجة[4] لكان بمنزلة يوم الجمعة[5] ولصار جواب متى"[6]**

اعلم أن ظاهر كلام سيبويه الفصل بين أن تقول : شهرُ المحرم وبين أن تقول المحرم. وكذلك سائر الشهور، وهذه رواية رواها كأنهم جعلوا المحرم نائبا مناب قولهم : الثلاثون يواما. وهم لو قالوا : سير عليه الثلاثون يوما لكان السير في كل يوم منهن.

---

(1) قال سيبويه : "وأما متى فإنما تريد بها أن يؤقت لك وقتا ولا تريد بها عددا، فإنما الجواب فيه اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا." 111/1.
- وقال المبرد : " وإن قلت متى لقيت زيدا؟ فقلت شهرا، لم يجز لأن اللقاء لا يكون إلا في بعض الشهر، وإنما قال لك متى لتؤقت له فتعرفه..." المقتضب 333/4- وانظر شرح السيرافي 938/2.

(2) في الكتاب : " ومما جرى مجرى الأبد والدهر"، وما ذكره الأعلم موافق لما في الكتاب 217/1 الطبعة المحققة.

(3) ما بين العارضتين ليس من لفظ الكتاب.

(4) في الكتاب : " ذي القعدة" - ورواية الأعلم متفقة مع ما في الطبعة المحققة من الكتاب 217/1.

(5) بعده في الكتاب : "والبارحة والليلة".

(6) انظر نص الكتاب 11/1.



فأما إذا أدخلوا شهرا جعلوه اسما للوقت بعينه فصار بمنزلة يوم الجمعة.

فإن قال قائل : كيف اختلفا وهما بمعنى[1] واحد؟

قيل له : قد يجوز - وإن كانا بمعنى[1] واحد - أن يكون أحدهما يدل عليه من طريق الكمية، والآخر من طريق التوقيت، ألا ترى أنك إذا قلت : سير عليه يوم الجمعة، جاز أن يكون السير في بعضه، فإذا قلت سير عليه ساعات يوم الجمعة، لم يجز أن يكون السير في ساعة منها. وساعات يوم الجمعة في معنى يوم الجمعة.

وقال الزجاج : أراد أنك إذا عطفت على المحرم صفراً، فقلت سير عليه المحرم وصفر، فلا بد أن يكون السير في كل واحد من الشهرين.

ولو ذكرت أحدهما لجاز أن يكون السير في بعضه فالمحرم وشهر المحرم عند الزجاج بمنزلة واحدة[2].

قال سيبويه : "وبعضُ ما يكون في "كمْ" لا يكون في متى نحو : **الدهر والليل**[3]. **لأنّ كم الأول**[4] **يجعل**[5] **الآخر تابعا**[6] **لهُ**"

يعني أن الدهر والليل والنهار قد يكون جوابا لكم، لما فيه من التكثير[7]. ولا يكون جوابا لمتى لأنه لا دلالة فيه على وقت بعينه.

---

(1) في شرح السيرافي : "لمعنى".

(2) بعد هذا الكلام في الأصل هامش مقداره سبعة أسطر بنفس خط الناسخ يتخلله طمس يبدأ بقوله : " هذا قول الزجاج والقول الأول يدل عليه سياق كلام سيبويه لأنه لو أراد ما قال الزجاج لم يمثل المحرم وصفر بقوله الثلاثون...

والذي عندي أنهم أوقعوا المحرم إذا لم يذكر والشهر على الكمية" هـ ص 97 أصل وليس من كلام السيرافي.

(3) في الكتاب : " نحو الليل والنهار والدهر"، وما أورده الأعلم مناسب لما أثبت في الكتاب 1 218 الطبعة المحققة.

(4) في الكتاب : " لأن كم هو الأول" وما ذكره الأعلم موافق لما في الكتاب الطبعة المحققة.

(5) في الكتاب : "فجعل".

(6) في الكتاب : "تبعا".

(7) في الأصل : "التنكير" - وصوابه من شرح السيرافي 2 943.



(وقوله) : [1] **"لأن كم الأول"** [2].

يعني لأنه دلالة على المقدار في الزمان وغيره، ويقع تحته المنكور والمعروف لوقوع التقدير عليهما، فجعل الآخر وهو" متى" تبعا له.

قال **"وتقول ذهبت[3] الشتاء وانطلقت الصيف"**.

وأنشد لابن الرقاع[4]//

213 ـ فقصرن الشتاء بعد عليه وهو للذود أن يقسمن جار[5]

يصف نوقا قصرت ألبانها على فرس، وذلك الفرس جار للنوق (من)[6] أن يغار عليهن فيقسمن، ويجوز أن يكون الشتاء جوابا لكم، فيكون قصر ألبا نهن في أيام الشتاء كلها، ويجوز أن يكون في بعض الأيام على جواب متى.

قال **"وتقول سير عليه يوم[7] على حد قولك يومان"**.

يعني على أن تجعله جوابا لكم لأن اليوم مبهمٌ، واعلم أن غدوة وبكرة تجريان مجرى هذه الظروف في الرفع والنصب وإن كانتا غير منصرفتين.

والذي منعهما من الصرف أنه كان الأصل في غدوة : غداة منكورة، ثم غيروا لفظ النكرة ليجعلوها علما فصارت غدوة معرفة علامة التأنيث فامتنعت من الصرف لذلك.

---

(1) زيادة من الهامش.

(2) في الكتاب : "لأن كم هو الأول".

(3) في الكتاب : " وتقول ذهب" ـ وما ذكره الأعلم موافق لما في الكتاب 1 219 ـ الطبعة المحققة.

(4) هو عدي بن الرقاع العاملي من شعراء العصر الأموي، وأحد الشعراء المحسنين كان أبرصا وهاجى جريرا توفي 95 هـ الشعر (الشعر والشعراء 2 618 المؤتلف 116 ـ جمهرة الأنساب 300) ونسب البيت في الخصائص واللسان إلى دؤاد الإيادي يصف فرسا.

(5) الكتاب وشرح الاعلم 1 111 ـ شرح النحاس 114 وبه (تقسمن)
شرح السيرافي 2 944 ـ شرح ابن السيرافي 1 180 ـ 181)
الخصائص 2 265 ـ اللسان (قصر) (5 98 ـ 998)
قال الأعلم : " الشاهد فيه نصب الشتاء على الظرف جوابا لما فيه من التوقيت لأنه زمان بعينه أو جوابا لكم لما فيه من الكنية المعلومة لأنه فصل يقتضي ربع العام"

(6) زيادة من الهامش

(7) في الكتاب : (يوم فترفعه).



وبكرة محمولة عليها لأنها على لفظها ومعناها. غير أنها لم تغير عن نكرة كانت لها لتعرف.[1]

هذا بابُ ما يكون فيه المصدرُ حيناً لسعة الكلام والاختصار[2][3]

قوله في هذا الباب: **"إذا كان غدٌ فأتني... ومن العرب من يقول: إذا كان غدا فالقني"**[4]

أما الرفع فعلى أن في كان معنى وقع وحدث.

وأما النصب فعلى إضمار وحذف، والمعنى إذا لم يحدث لك مانع

- أو حال تعذر[5] في التخلف لحدوثها - فالقني. وذلك أن مواعيد الناس إنما تقع على بقاء الأحوال التي هم عليها، فإن تغيرت تلك الأحوال لم ينسب صاحب الوعد إلى جملة المخلفين الكاذبين، لأن وعده كان متعلقا بسلامة الأحوال وإن لم

---

(1) قال المبرد "أما بكرة ففيها قولان: قال قوم لأنا إذا أردنا بها يوما بعينه فهي نكرة، لأن لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد. وقال قوم لانصرفها لأنها في معنى غدوة كما أنك تجري كلهم مجرى أجمعين... وكلا القولين مذهب والقائل فيها مخير أعني في جعل بكرة - إذا أردت يومك - نكره إن شئت، ومعرفة إن شئت -" المقتضب 4 380 - وانظر شرح السيرافي 2 947.

(2) الكتاب 1 114 - شرح السيرافي 2 950.

(3) قال ابن يعيش: "اعلم أنهم قد جعلوا المصادر أحيانا وأوقاتا توسعا وذلك نحو خفوق النجم بمعنى مغيبه، وخلافة فلان وصلاة العصر فالخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جعلا حينا توسعا وإيجازا فالتوسع يجعل المصدر حينا وليس من أسماء الزمان، والإيجاز والاختصار بحذف المضاف، ويكون التقدير في الأمثلة المتقدمة وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر، فحذف المضاف إليه مقامه" شرح المفصل 2 44 - 45.

(4) تصرف الأعلم في نص سيبويه، والنص كما في الكتاب 1 114 "وتقول إذا كان غد فأتني، وإذا كان يوم الجمعة فالقني. فالفعل لغد واليوم كقولك إذا جاء غد فأتني وإن شئت قلت إذا كان غدا فأتني وهي لغة بني تميم".

(5) في الأصل: "تقدر" - وصوابه من شرح أبي سعيد.



يكن ملفوظا به، فكأنه قال إذا كان ما نحن عليه من السلامة، أو من الحال التي نحن عليها غدا فالقني قال سيبويه **"وحذفوا كما قالوا حينئذ الآن"**[1]

يريد : حذفوا المرفوع بكان في قولهم : إذا كان غدا فأتني، كما حذفوا في حينئذ الآن. وتقديره : كان هذا حينئذ واسمع إليّ الآن، كأن رجلا سمع آخر يذكر شيئا قد مضى لا يهم ولا يعني، فأراد أن يصرفه عن ذلك ويخاطبه عما يعنيه.

قال **" فإن قلت : إذا كان الليل فأتني لم يجز ذلك"**.

يعني أن الليل اسم الليالي التي تكون أبدا فلا يتعلق[2] الوعد بها لأنها غير منقضية ولا موجودة في وقت واحد، فسبيلها سبيل الدهر. وأجازها على وجه آخر وذلك أن يكون مع رجل في شيء، فقال : إذا كان الليل فأتنا فعلمت بالحال التي أنتما فيها أنه يعني ليل ليلته التي تجيء.

ويجوز فيه النصب والرفع كما جاز في غد[3].

واعلم أن "سحر" إذا أردت به سحر يومك فهو غير منصرف ولا متصرف والذي منعه من الصرف أنه معدول عن الألف واللام ومعناهما فيه، وغير عن لفظ ما فيه الألف واللام وهو معرفة، فاجتمع فيه التعريف والعدل فلم ينصرف.[4]

---

(1) قال سيبويه : " وإنما يريد حينئذ واسمع إلى الآن"
قال الزمخشري : " ومنه قولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم زمانه حينئذ الآن، أي كن ذلك حينئذ واسمع الآن ،يضمر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به".
انظر شرح المفصل 2 46 - 47.

(2) في شرح السيرافي : "تعلن".

(3) يقصد "غد" في قوله : إذا كان غد فأتني، وإذا كان غداً فالقني..."

(4) قال المبرد : " فأما مالا ينصرف فنحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وسحر إذا أردت سحر يومك.. " المقتضب 4 353 - وقال أيضا " وأما سحر فمعدول لا ينصرف، وإنما عدل عن الألف واللام كآخر وكذلك إذا صغرته فقلت : سير به سحيرا، صرفته، فإن نكرته انصرف وجرى على الوجوه لأنه في بابه، فقلت : سير عليه سحر أي سحر من الأسحار . ويجوز نصبه على الظرف..." المقتضب 4 356 بتصرف.
- وقال ابن يعيش : " والذي منع سحر من الصرف أنه يعرف من غير جهة التعريف لأن وجوه التعريف خمسة. "
وليس التعريف في سحر واحدا منها، فلما تعرف من غير جهة التعريف المعهود خرج عن نظائره فمنع من الصرف، فإن صغرته وأنت الرفع والجر ولايكون إلا منصوبا" . شرح المفصل 2 42.



والذي منعه من التصرف، وقصره على الظرف خاصة أنه عرف من /98/ غير وجه التعرف، لأن وجوه التعريف خمسة : الإضمار، والإشارة والعلم والألف واللام والإضافة إلى هذه الأربعة.

وإنما صار سحر معرفة بوضعك إياه هذا الموضع كما صار أجمع وأجمعون وجمع معارف بوضعك (إياهن هذا الوضع وهو أنك لا تصف إلا معرفة، فإن صغرت)[1] سحر من يومك انصرف ولم يتصرف.

أما انصرافه فلأنهم يضعوا المصغر مكان ما فيه الألف واللام فيكون معرفة أو معدولا. وإنما وضعوه نكرة ينوب عن المعرفة كما فعلوا بضحوة وعتمة وعشاء، فلم يتصرف كما لم يتصرفن لقلة تمكنهن حيث جعلن - وهن نكرات - بمنزلة المعارف المعينة المخصوصة[2].

قال : **"ومثل المعارف ذلك : سيرَ عليه ذات مرة.... وبعيدات بين... وسير عليه بكرا"**[3]

أما ذات مرة و "بعيدات بين" فلا يستعملان إلا ظرفين، والذي منعهما من التصرف أنهما استعملتا في ظروف الزمان وليستا من أسماء الدهر، ألا ترى أنك تقول ضربتك مرة ومرتين، يعني ضربة وضربتين.

"وبعيدات بين" ليست باسم لشيء من الأوقات وإنما هي جمع "بعد" مصغرا و"بعد" و "قبل" لا يتمكنان، وإنما استعملا في الوقت للدلالة على التقديم والتأخير.

فلما استعملت "ذات مرة" و "وبعيدات بين" في الدهر وليست من أسمائه ضعفتا ولم تتمكنا.

وأما "بكرة" من التصرف لأنه وضع - و هو نكرة - موضع المعرفة فعلته كعلة "عتمة" و "صحوة" وما أشبه ذلك.

---

(1) زيادة من الهامش.

(2) قال ابن الحاجب : " ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة و ضحوة وبكرة، وبكر وسحر وسحير... وأعني بالتعيين أن تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وسحره..." شرح الكافية 1 171 بتصرف.

(3) نص الكتاب : " ومثل ذلك سير عليه ذات مرة نصب لا يجوز إلا هذا ألا ترى أنك لا تقول : إن ذات مرة نصب لا يجوز إلا هذا ألا أنك لا تقول : إنما لك يوم، وكذلك إنما يسار عليه بعيدات بين لانه بمنزلة ذات مرة ومثل ذلك سير عليه بكرا". 1 115.



ومثله : سير عليه ذات يومٍ، وذات ليلة، لأن "ذات" ليست من أسماء الزمان، وإنما هي منقولة إليها فلم تتمكن.

وكذلك سيرَ عليه ليلا ونهارا إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك يعني أنك إذا أردت الليل من ليلتك التي تلي يومك، والنهار الذي أنت فيه فهو يجري مجرى ضحوة وبكرة من يومك.

وذكر سيبويه أنه قد جاء في لغة لخثعم : ذات مرة وذات ليلة.[1]

قال "**وأما الجيدة العربية. فأن تكون[2] بمنزلتها**"يعني طرفا

وأنشد[3]

214 ـ عزمت على إقامة ذي صباح لشيء ما يسود من يسود[4]

فجعل سيبويه " ذا صباح بمنزلة ذات مرة؛ و "ذات ليلة" واستدل بتمكن "ذي صباح" وحفظه في هذه اللغة على تمكن " ذات مرة وذات ليلة" فيها ـ يصف أنه أقام في الصباح وهو وقت الغارة لقوته وإدراكه لمطلوبه فهو لا يعتر عدوا بل يجاهره.

قال "**وليس[5] يجوز في[6] هذه الأسماء التي لم تمكن[7] من المصادر التي وضعت للحين وغيرها من الأسماء أن تجرى مجرى يوم الجمعة وخفوق النجم ونجومهما**".

---

(1) قال سيبويه : " وذو صباح بمنزلة ذات مرة، تقول : سير عليه ذا صباح أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم مفارقا لذات مرة، وذات ليلة، وأما الجيدة العربية فأن يكون بمنزلتها" 1/115.

(2) في الكتاب : "يكون".

(3) نسب في الكتاب وشرح السيرافي وشرح ابنه لرجل من خثعم والبيت لأنس بن مدركة الخثعمي كما جاء في فرحة الأديب والخزانة وهو شاعر جاهلي من خثعم، وأشار البغدادي إلى التحريف الذي وقع فيه حيث أثبت : أوس بن مدرك عند ابن خلف، وإياس بن مدركة عند الجاحظ. وفي اللسان أنس بن نهيك.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/116 ـ المقتضب 4/345 ـ شرح النحاس 115، القطع والائتناف 128 ـ شرح السيرافي 2/960 ـ شرح ابن السيرافي 1/388 ـ الخصائص 3/32 ـ فرحة الأديب 91 ـ المفصل 268 ـ شرح المفصل 3/12 الهمع 1/197 ـ الخزانة 3/87 ـ قال الأعلم : "الشاهد فيه جر ذي صباح بالإضافة اتساعا ومجازل والوجه فيه أن يستعمل ظرفا لقلة تمكنه وإذا جاز أن يضاف إليه فيجر جاز أن يخبر عنه فيرفع فيقول سير عليه ذو صباح وذات مرة، وهذا قليل لم يسمع إلا في هذه اللغة".

(5) في الكتاب : "فليس" وكذا في شرح أبي سعيد.

(6) "في" ليست من لفظ الكتاب

(7) في الكتاب : "لم تتمكن"، وفي شرح السيرافي : "لم تمكن"



إن قال قائل : هل ذكر سيبويه مصدرا غير متمكن في ما تقدم من الكتاب[1]؟

ففي ذلك جوابان : //

ـ أحدهما عن المبرد أنه لم يذكر مصدرا غير متمكن ولكنه قدم هذا ليعلمك أن المصادر إذا لم تتمكن لا يتسع فيها نحو "سبحان" لا يجوز جئتك زمن سبحانه، كما تقول : جئتك زمن تسبيحه.

ـ والجواب الثاني أن يكون عني[2] صباح مساء لأنه من لفظ المصدر فهما بمنزلة الإصباح والإمساك كما كان الكلام بمنزلة التكليم.

قوله فيما انتصب من صفات المصادر إذا حذفت المصادر : **"فالنصب في ذا على أنه حال" إلى قوله "لأنه ليس بحين يقع فيه الأمر"**[3]

يعني أنك إذا قلت : سير عليه شديدا، فالوجه أن تنصبه على الحال من السير وهو مضمر في سير ولا يحسن رفعه لأنك لم تأت بالموصوف فضعف.

ومعنى قوله **"وليس بحين يقع فيه الأمر"** يعني صفة المصدر قوله "وليس بحين يقع فيه الأمر" يعني صفة المصدر ليست بمنزلة : ملى[4] وقريبٍ.

---

(1) في شرح السيرافي : "الكلام"

(2) في الأصل : "عنا".

(3) نص الكتاب بتمامه : "فالنصب في ذا على أنه حال، وهو وجه الكلام لأنه وصف السير. ولا يكون فيه الرفع لأنه لا يقع موقع ما كان اسما، ولم يكن ظرفا لأنه ليس بحين يقع فيه الأمر 1 112ـ 117.

(4) في الأصل : "مليٌ".



هذا بابُ ما يكونُ من المصادر مفعولاً فيرتفعُ كما ينتصبُ إذا شغلْتَ الفعلَ به ينتصبُ إذا شغلتَ الفعلَ بغيره[1]

معنى هذا الكلام أنك إذا قلت : سيرَ بزيدٍ سيراً شديدا، فقد شغلت الفعل بزيدٍ فانتصب المصدر لاشتغال الفعل بغيره، وترتيب الكلام : " فيرتفع إذا شغلت الفعلَ بغيره[2]، يعني أنه مصدر مفعول في حال الرفع، كما أنه في حال النصب.

قال : **"وتقول على قولِ السائل: كم ضربةً ضُربَ بِهِ؟" إلى قوله "فتقول ضرب به ضربتان"**[3]

تقدير هذا الكلام : كم ضربةً ضرب بالسوط؟ والهاء كناية عنه أو[4] عن غيره مما يضرب به. والكلام مجاز لا حقيقة، وذلك لأنه جعل كم لمقدار[5] الضرب، وجعل ضميره في ضرب مُقاماً مقام الفاعل كأنه قال أَعشرُون ضربةً ضُربَ بالسوطِ؟ فجعل الضرب مضروبا على السعة كما تقول نهارُكَ صائمٌ، والنهار لا يصوم.

قال : **"وتقولُ ضُربَ به ضربتينِ، أي قدر[6] ضربتينِ من الساعات كما تقولُ سيرَ عليه ترويحتين".**

يعني أنك تنصب الضربتين على الظرف إذا أردت الوقت كأنك قلت: ضرب به وقت ضربتين.

---

(1) الكتاب 1 117 - شرح السيرافي 2 967 -.

(2) في شرح السيرافي : "به".

(3) تمام النص : "وتقول على قول السائل كم ضرب به؟ وليس في هذا إضمار شيء سوى كم. والمفعول كم، فتقول ضرب به ضربتان" 1 117.

(4) في الأصل : "و" وصوابه من شرح السيرافي.

(5) في الأصل : "بمقدار".

(6) في الأصل : "قد" والراء ساقطة.



قوله : "وما يجيء توكيدا وينصب قولك[1] سير عليه سيراً" إلى قوله ذهب به مشيا وقتل صبرا"[2]

يعني أنك تنصب سيرا على المصدر المؤكد به كقولك : ضربت ضربا، وعلى الحال تأكيدا أيضا كأنك قلت : سير عليه مسيرا، على حد قولك قتل الحال به صبرا، أي مصبورا، فهذان (الوجهان)[3] يرجعان إلى معنى واحد من جهة التوكيد.[4]

ومثل الوجه الثاني أن تقول : قام زيد قائما، على الحال المؤكد بها. وربما استوحش من هذا بعض النحويين[5] فيقول : ما الفائدة في قولك (قام)[6] زيد قائما، وأنت تعني في حال قيامه؟

(قيل له)[6] إنما يذكر هذا تأكيدا، (ونظير هذا قوله عز وجل ﴿**وأرسلناك للناس رسولا**﴾[7] فجرى قولك رسولا - وهو حال في التوكيد - مجرى قوله إرسالا.)[8]

---

(1) في الكتاب وشرح السيرافي : "قوله".

(2) نص الكتاب بتمامه : "ومما يجئ توكيدا وينصب قوله : سير عليه سيرا وانطلق به انطلاقا، وضرب به ضربا، فينصب على وجهين، أحدهما على أنه حال على حد قولك ذهب به مشيا، وقتل صبرا" 1/118.

(3) زيادة من الهامش.

(4) قال أبو نصر القرطبي : "يعني أنك إذا قلت : سيرا ونصبته على الحال فإنه تعدى إليه هذا الفعل الظاهر، ويكون السير في معنى الصفة، كقولك : ذهب به مشيا، أي يتعدى إليه، لأن فيه مصدرا مضمرا يقوم مقام الفاعل..."

وقال ابن يعيش متحدثا عن كلمته مشافهة وقتله صبرا وأشباههما "فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصب على الحال كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو قم قائما، والأصل قم قياما"

شرح المفصل 2/59.

(5) قال السيرافي : "وربما استوحش من هذا بعض النحويين البصريين ممن لا يفهم..." 2/972.

(6) زيادة من شرح السيرافي.

(7) من الآية 79 من سورة النساء 4.

(8) ما بين المعقوفتين زيادة من الهامش - مثبت في شرح السيرافي بلفظ مخالف.



وأنشد لذي الرمة[1] :

215 ـ نظارة حين تعلو الشمس راكبها

طرحا بعيني لياح فيه تحديد[2]

ويروى : تجديد. والياح واللياح : الثور الوحشي، ومن قال تحديد أراد في بصره، وناظره تحديد. ومن قال تجديد أراد في لونه. والجدة الطريق في الجبل[3] تخالف سائر لونه.

والشاهد في[4] البيت قوله : طرحا وهو مصدر فعل لم يذكر ولكن نظارة قد دلت عليه، لأنه إذا قال : نظارة، فقد علم أنها تقلب طرفها وناظرها في جهات، لأن النظر إنما هو تقليب الناظر في الجهات فقد طرحته فيها، فكأنه قال : تطرح نَظَرَها طرحا.

وأنشد لجرير مستشهدا على أن المزيد في أوله الميم من المصادر بمنزلة غيره:

216 ـ ألم نعلم مسرحي القوافي

فلا عيا بهن ولا اجتلابا[5]

أراد : تسريحي، والقوافي في موضع نصب وأسكن الياء ضرورة.

وقوله : فَلاَعِيا بهن، أي لا أعيا بهن عيا وقوله : ولا اجتلابا، أي : لا اجتلبهن مع شعر غيري اجتلابا، أي لا أسرقهن.

---

(1) إليه نسبه ابن السيرافي والغندجاني، وهو في الكتاب وشرح الأعلم للراعي.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 118 ـ شرح النحاس 115 وبه (بعين) ـ شرح السيرافي 2 972 ـ شرح السيرافي 1 167 ـ فرحة الأديب 164.

(3) في شرح السيرافي : "في الشيء".

(4) في الأصل : "من".

(5) ديوان جرير من قصيدة يهجو بها العباس بن يزيد الكندي ورواية الديوان (ألم تخبر بمسرحي القوافي) الكتاب وشرح الأعلم 1 119 ـ 169 ـ ورد في الموضع الثاني شاهدا على حذف الفعل الناصب لقوله عيا واجتلابا، وسيكرره الأعلم ص 440 من النكت، وورد الشاهد في المقتضب (2 119)ـ الكامل 1 201 ـ شرح النحاس 112 ـ شرح السيرافي 2 976 ـ المسائل البغداديات 208 وبه (ألم تخبر مسرحي) ـ شرح ابن السيرافي 1 97 ـ الخصائص (1 367، 3 294).



وأنشد[1] :

217 ـ تداركن حيا من نمير بن عامرٍ

أُسارى تسام الذل قتلا ومحربا[2]

يريد حربا، أي سلبا.

ويجوز أن يكون حربا في معنى غذظاً.

قال سيبويه في شيء قدم ذكره : **"وهو[3] بمنزلةِ قولك : ذُهب به السوقُ"**

إن قال قائل : لم أسقط حرف الجر من السوق وليس بظرف، وقد زعم سيبويه أن قولهم ذهبتُ الشامَ شاذ[4]؟

فالجواب أن هذا وإن لم يكن ظرفا، فإن العرب تتسع فيه لعلم المخاطب فتضمر، فيكون التقدير ذُهِبَ بِهِ مكان السوق، ويحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه.

وأنشد لحميد بن ثور

218 ـ وما هي إلا في إزار وعلقةٍ

مغار ابن همام على حي خثعما[5]

---

(1) هو ابن أحمر الباهلي ـ (تقدمت ترجمته).

(2) ديوان ابن أحمر 40 ـ شرح القصائد السبع الطوال 426 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 119 ـ شرح النحاس 112 ـ شرح السيرافي 2 977 شرح ابن السيرافي (1 159 ـ 335).

(3) في الكتاب وشرح السيرافي : "وإنما هو".

(4) قول سيبويه في الكتاب 1 15 ـ 16، قال : "وقد قال بعضهم ذهبتُ الشامَ، شبه بالمبهم إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام...".

(5) البيت غير موجود في ديوان حميد، وقد أثبته عبد السلام هارون مفردا في استدراكه على محقق الديوان ص 173 نقلا عن رواية الكتاب ـ ونسبه الغندجاني للطرماح بن عامر قال وهو غير الطرماح ابن حكيم الطائي.

ورد الشاهد في الكتاب وشرح الأعلم 1 120 ـ الكامل 1 201، المقتضب (2 120 ـ 4 343) ـ إعراب القرآن ((1 87 ـ 2 493 ـ 2 748 ـ 3 792) ـ شرح النحاس 117 ـ شرح السيرافي 2 979 ـ شرح ابن السيرافي 1 347ـ الخصائص 2 208 ـ فرحة الأديب 84 ـ اللسان (علق) 10 268.

قال الزجاج : " فهو أيضا على حذف المضاف. المعنى وما هو إلا في إزار وعلقة وقت إغارة ابن همام، ألا ترى أنه قد عداه بعلى إلى حي خثعما فإذا عداه ثبت أنه مصدر إذ أسماء الزمان والمكان لا يتعديان فهو من باب خفوق النجم... وإنما حسن ذلك في المصادر لمطابقتها الزمان في المعنى". إعراب القرآن 1 87 ـ وانظر شرح الأعلم للشاهد 1 120.



والشاهد فيه مغار ابن همام.

وزعم الزجاج أن سيبويه أخطأ في ذكر هذا البيت في هذا الموضع، وذلك أنه قدر "مغار" زمانا والزمان لا يتعدى.

وإنما "مُغار" مصدر، قال: والدليل على ذلك أنه قد عداه[1] وإنما تقديره: زمان إغارة ابن همام على حي خثعم"[2]

وهكذا قال أبو العباس[3].

وقد غلطا في الرد عليه لأن المصادر التي جعلها سيبويه ظروفا إنما هي مضاف إليها الزمان، ويحذف الزمان فتكون نائبة عنه، فمغار بتلك المنزلة.

ومعنى البيت أنه وصف امرأة وذكر أنها في إزار وعلقةٍ، وهي البقيرةُ وهي قميص بلا كمين. يريد أنها (كانت)[4] في وقت إغارة ابن همام في هذا الزي، فإما أن تكون صغيره، أو بمعنى آخر.

ويقال أن ابن همام كان لا يغير إلا وهو عريان وهو الذي ينساق على تأويل الزجاج، كأنه شبه عريها بعري ابن همام.

---

(1) في الأصل: "عراه".

(2) هو عمرو بن همام بن مطرف من الخلعاء، كانت خثعم قتلت أباه فأغار على ناس من هذه القبيلة فأخذ منهم إبلا ورقيا.
الخبر مفصل في الأغاني 5/ 175 عن حواشي شرح ابن السيرافي 1/ 348.

(3) قال المبرد في الكامل 1/ 202 "يريد زمن إغارة ابن همام". وانظر المقتضب 4/ 343.

(4) زيادة من تقدير المحقق.



هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبه من الفعل[1] لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض[2]

وذلك[3] قولك : قد علمتُ أعبدُ الله ثم أم عمرو... وأما/101/ ترى أي برقٍ ههنا"

اعلم أن هذه الأفعال التي يقع الاستفهام بعدها، إنما هي أفعال القلوب من ظن وعلم وفكر وخاطر. ولا يجوز أن يقع في موضع[4] ذلك فعل مؤثر، لا يجوز : ضربت أيهم في الدار.

وقال أبو عثمان المازني قوله **"أما ترى أي برق ههنا"**

يريد به رؤية العين، لأنه أراد أن يقول انظر إليه ببصرك. وجاز هذا في هذا خاصة لأنها محكية ولا يقاس عليها.

وقال غيره : الصحيح أنه يريد الرؤية في معنى العلم[5] وإليه يرجع هذا الكلام لأن الإنسان إذا قال أماترى أي شيء ههنا إنما يريد به رؤية العلم.

وقد يقول القائل[6] : اذهب فانظر زيدٌ أبو من هو؟ وليس يريد اذهب فأبصره بعينك إنما يريد اعلم ذلك.

---

(1) بعده في الكتاب : (الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره).

(2) الكتاب 1 120 ـ شرح السيرافي 2 981.

(3) في الكتاب وشرح السيرافي : " وهو قولك"

(4) في شرح السيرافي : "موقع".

(5) صاحب هذا الرأي هو السيرافي قال في شرحه 2 983 :
" والقول الصحيح أنه يريد الرؤية التي في معنى العلم".

(6) في الأصل : "القال".



قال "وتقول[1] قد علمت لعبد الله خير منك" إلى قوله " ولا تحيل على علم غيرك"[2]

يعني أن الأصل : لعبدُ الله خير منك، غير زنك لو تكلمت بهذا جاز أن يكون على سبيل التظني منك، كما أنك إذا قلت : قد علمت أزيد ثم أم عمرو؟ ثم أدخلت "علمت" لتبين أنك قد استقر في علمك الكائن منها.

قوله " ولو لم تستفهم ولم تدخل لام الابتداد لأعلمت علمت كما تعمل عرفت[3] وذلك قولك : قد علمت زيدا خيرا منك، قال الله عز وجل[4] ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت﴾[5]"

قال المبرد : ذكر علمت التي في معنى عرفت ليبين لك وجوه علمت[6]. وقال غيره : إنما استشهد بعلمت التي في معنى عرفت لأنه قال قبل[7] هذا "ولو لم تستفهم ولم تدخل لام الابتداء لأعلمت علمت كما تعمل عرفت"

فتعديه إلى مفعولين.[8]

ثم استدل على جواز إعمال علمت عمل عرفت بما ذكر من الآيات وهو قول قريب[9].

قال "وتقول قد عرفت زيدا أبو من هو"

---

(1) في الكتاب وشرح السيرافي : "ومن ذلك".

(2) نص الكتاب كاملا : " ومن ذلك قد علمت لعبد الله خير منك فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام لأنها إنما هي لام الابتداء وإنما أدخلت عليه علمت لتؤكده وتجعله يقينا قد علمته ولا تحيل على علم غيرك." 1/120.

(3) في الكتاب : "عرفت ورأيت".

(4) في الكتاب : "كما قال".

(5) من الآية 65 من سورة البقرة 2 - وانظر القطع والائتناف 145.

(6) قال المبرد : " وكذلك إذا أردت بعلمت عرفت فهو من باب ما يتعدى إلى مفعول كما قال عز وجل ﴿لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾ إنما هو لا تعرفونهم الله يعرفهم".
المقتضب 3/189 - وانظر رأيه في شرح السيرافي 2/986.

(7) في الأصل : " قيل ".

(8) قال السيرافي : " فتعديه إلى مفعول واحد إذ أدخلتهما فلا يجوز أن تعديه إلى مفعولين" 2/986.

(9) قال أبو سعيد : " والأجود عندي أن سيبويه إنما استشهد بدخول علمت على ما ليس فيه ألف الاستفهام، ولا لام الابتداء، أعلمه فيه سواء كان في معنى عرفت أو في غير معناها" 2/986.



"فزيد" منصوب بعرفت، وأبو من هو "عند المبرد حال[1] وهو غلط لأن الجملة إذا كانت في موضع الحال، جاز أن تدخل عليها الواو كقولك : مررت بزيد وأبوه قائم" وأنت لا تقول "عرفت زيدا وأبو من هو" فقد بطل الذي قال من الحال. والصواب[2] أن تكون الجملة بدلا من زيد، وموضعها نصب، كأنك قلت : عرفت أبو من هو.

وقد يخرج قول المبرد لأن الجملة المستفهم عنها فضلة مفيدة بعد معرفة، فوقعت موقع الحال (فقدها)[3] موضعها وإن لم يصلح الواو فيها. (وامتناعها)[4] من الواو أن الواو لا تدخل إلا على الجمل التي هي أخبار لا استخبار إذ كانت عبارة عن الزمان، والزمان لا يفسر إلا بالأخبار. فمن حيث لم يجز قد عرفت زيدا إذا أبو من هو "كما جاز" عرفت زيدا إذ هو أبوك" لم يجز : "قد عرفت زيدا وأبو من هو " كما جاز" عرفت زيدا وهو أبوك" فاعلمه.

قال **"وإن شئت قلت : قد علمت زيد أبو من هو، كما تقول ذاك في ما لا تتعدى إلى مفعول كقولك[5] اذهب فانظر زيد أبو من هو؟"**

يريدأنك إذا رفعت زيدا بعد علمت لأنه في المعنى مستفهم عنه - فقد صارت علمت بمنزلة مالا يتعدى، وهو قولك : انظر زيد أبو من هو، وأنت لا تقول : نظرت زيدا إلا في معنى انتظرت زيدا. وكذلك "اسأل زيد أبو من هو؟ فالسؤال لم يقع بزيد فتنصبه، وإنما المعنى اسأل الناس زيد أبو من هو. وحكم "انظر" و "اسأل" أن يتعديا بحرف جر فالمعنى المقصود بهذا الكلام كأنك قلت انظر في كنية زيد، وسل عن كنية زيد.

قال سيبويه ممثلا للاسم المبتدأ قبل الاستفهام حين كان مستفهماعنه **/102/** في المعنى :

---

(1) انظر رأي المبرد في شرح السيرافي 2 987- والهمع 1 156.

(2) في شرح السيرافي : "والصواب عندي".

(3) غير واضح بالأصل.

(4) مابين المعقوفتين مزيد من الهامش. وليس من كلام السيرافي.

(5) في الكتاب : " وذلك قولك".



"ومثل ذلك :[1] إن زيدا فيها وعمرو... ـ ترد عمرا على موضع زيد لأنه في المعنى مبتدأ[2] ـ ولكنه أكد[3] كما أكد، فأظهر زيدا وأضمره".

يريد أكد "بإن" كما أكد في قوله : علمت زيد زبو من هو بإظهار زيدٍ وإضماره، فلم يخرج زيد من معنى الاستفهام كما لم يخرج اسم إن من معنى الابتداء.

قال : **"وتقول أرأيتك زيدا أبو من هو... فلم يجز في زيد[4] إلا النصب"[5]**

فإن قال قائل : فهلا أجاز رفعه لأنه في المعنى مستفهم عنه كما أجازه في الذي قبله؟

فجواب سيبويه عن هذا أن "أرأيتك" لا تشبه "علمت" لأن فيه معنى أخبرني، وأخبرني فعل لا يلغى، فلم يلغ "أرأيتك".

ثم عقب سيبويه بما بين أرأيتك وبين أخبرني من الفرق في التعدي وإن كانا بمعنى واحد فقال : **"فدُخولُ هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني".**

يعني دخول معنى أخبرني في أرأيتك لم يمنعه من أن يمنعه من أن يكون له مفعولان كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى أخبرني، ومنعه هذا من أن[6] يلغى وجرى مجرى علمت في التعدي إلى مفعولين.[7]

قال : **"وتقول قد علمت أي حين عقبتي"[8]**

---

(1) كذا في شرح السيرافي - وفي الكتاب : "كما جاز لك أن تقول".

(2) ما بين العارضتين ليس من لفظ سيبويه.

(3) في الكتاب : " أكد بإن". ورواية الأعلم موافقة لما في الطبعة المحققة من الكتاب 1/238.

(4) في الكتاب : " لا يحسن فيه".

(5) قال أبو نصر القرطبي في شرح هذا الكلام : " يعني أنك إذا قلت أرأيت زيدا أبو من هو، فمعناه أخبرني عن زيد أبو من هو، فلا بد لأخبرني في هذا المعنى من مفعولين أحدهما ضمير المتكلم والثاني أبو من هو ولم يكن سبيل إلى رفع في زيد لأنك لا تقول أرأيك أبو من هو". شرح عيون الكتاب 107. وانظر همع الهوامع 1/155.

(6) في الهامش : (يكون هذا معنى كلامه وقياسه صحيح (الاحجزان) يعلق أرأيتك بجملة تقع موقع مفعولين) لا وجود لهذا الكلام في شرح السيرافي.

(7) قال السيرافي : " وقال بعضهم في النسخ غلط وإنما أراد أن يقول بمنزلة رأيت في الاستغناء وذلك أنك قد تقول رأيت أبو من زيد. في معنى علمت" 2/993.

(8) لفظ سيبويه : " وبعض العرب يقول علمت أي حينٍ عقبتي وبعضهم يقول : لقد علمت أي حين عقبتي" 1/122.



والعقبة بمعنى في الركوب، يريد أي حين يصيبني حظي من الركوب.

وأنشد[1]

219 - حتى كأن لم يكن إلا تذكـــره

والدهـر أيتما حالٍ دهـــاريـــرُ[2]

فأيتما ظرف، كأنه قال: كل مرةٍ. ومعناه: أن الدهر مختلف لا يثبت على (حال)[3] واحدة، أي فيه خير وشر. والدهارير: أول الدهر ولا واحد له من لفظه. والمعنى أن الدهر متجدد أبدا كلما مر دهر أتى دهر، فكأنه أول، ومنه سمي الدهر الجديد، وقيل أبلاه الجديد أن، يراد الليل والنهار.

ويقال الدهارير: الدواهي واحدها دهرور. وقيل هو جمع دهر على غير قياس بمنزلة ذكر ومذاكير، وقبل هذا البيت:

وبينما المرء في الأحياء مغتبطـــا

إذ صار[4] في الرمس تعفـوه الأعاصيـــر

وذكر أن الفرزدق حضر جنازة رجل غريب قد كان عرفه، فلما دفن إذا رجل في حاشية القبر ينشد أبياتا منها هذان البيتان، فقال الفرزدق أتعرفون قائل هذا الشعر؟ قالوا: لا، قال الموضوع في حفرته.

---

(1) وقع اختلاف في نسبة هذا البيت، فقد نسبه ابن السيرافي لحريث بن جبلة العذري وقال الغندجاني إنما هو لجبلة بن الحويرث العذري ونسبه القزاز القيرواني، لعثمان بن لبيد. ونسب في اللسان (دهر) وشرح شواهد المغني لعثير بن لبيد العذري، وفي اللسان (غبط) لعش بن لبيد العذري.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 122 - مجالس ثعلب 1 220 - شرح النحاس 117 - أمالي القالي 2 177 - شرح السيرافي 2 994 - شرح ابن السيرافي 1 359 - فرحة الأديب 86 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 181 -

شرح شواهد المغني 1 245 - اللسان (دهر) 4 293 - (غبط) 7 360 وبه (أيتما حين).

قال الأعلم: "الشاهد فيه نصب أيتما على الظرف والعامل فيه الدهارير والتقدير والدهر دهارير".

(3) زيادة من تقدير المحقق.

(4) في الأصل: "إذا صار".

وانظر البيت المصادر السابقة واللسان (رمس) 6 101.



هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث[1]

اعلم أن هذا الباب مشتمل على أشياء وضعت موضع فعل الأمر، ولا يجوز أن يذكر الفعل معها وهي مشتقة من لفظه، ومنها ما لم يشتق، وليست بالمصادر المعروفة للفعل كقولك: ضربا زيدا في معنى اضرب زيدا.

قال **"ومنها قول العرب حي هل الثريد"**[2]

جعلوا "حي" و"هل" بمنزلة شيء واحد **/103/**[3] وفتحوهما وأقاموهما مقام اسم الفعل، وجعلوهما بمنزلة ايتوا الثريد.

وربما اكتفت العرب بحي فعدوه بحرف الجر فقالوا: حي على الصلاة. وربما اكتفوا بهل كقول الجعدي.

220 - ألا حييا ليلى وقولا لها هلا[4]

قال **"وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام[5] لئلا يخالف (لفظ)[6] ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهي"**.

يعني أنها جعلت مفردة غير مضافة. كما أن النجاء مفرد غير مضاف حتى لا ينخفض ما بعدها وينتصب كما ينتصب ما بعد الأمر والنهي.[7]

---

(1) الكتاب 1/ 122 - شرح السيرافي 2/ 995.

(2) بعد هذا في الكتاب: "وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول حيهل الصلاة" 1/ 123.

(3) قال سيبويه " وأما حيهل التي للأمر فمن شيء يدلك على ذلك حي على الصلاة" 2/ 52.
- وقال المبرد متحدثا عن أسماء الأفعال: " ومن هذه الحروف حيهل فإنما هي اسمان جعلا اسما واحدا وفيه أقاويل فأجودها حيهل بعمر، فإذا وقفت قلت: حيهلا فجعلت الألف لبيان الحركة وجائز أن تجعله نكرة فتقول حيهلا يافتى." المقتضب 3/ 205.
- وانظر لغات حيهل المخصص 14/ 89 وشرح المفصل 4/ 45 وشرح السيرافي 2/ 996- 997

(4) شعر النابغة الجعدي 113 وعجزه (فقد ركبت أمرا أغر محجلا) - والبيت ليس من شواهد الكتاب انظره في شرح السيرافي 2/ 997 شرح المفصل 4/ 74 - شرح الكافية 2/ 71 - الخزانة 6/ 237 - أسماء الأفعال وأسماء الأصوات 102 اللسان (هلا) والشاهد فيه أن هلا اسم فعل معنى اسرعي، والمعروف أنها زجر للدابة لتذهب، فتكون من أسماء الأصوات" (عن الخزانة).

(5) بعده في الكتاب: "نحو النجاء".

(6) زيادة من الكتاب.

(7) في شرح السيرافي: " حتى لا ينخفض ما بعدها الأمر والنهي ولا ينخفض" 2/ 1001.



هذا باب متصرف رويد[1]

تقول : رويدا[2] زيدا، أي[3] أرود زيدا، قال الهذلي[4] :

221 - رويد عليا جدما ثدي أمهم ... إلينا ولكن بغضهم متماين[5]

فنصب "عليا" برويد، وعلى : قبيلة. وجد قطع، وهذا مثل.

يريد قطع نسبهم إلينا بالعقوق، وبغضهم متماين أي متكاذب، أي أبغضونا على غير ذنب، فبغضهم كذب إذ كان على غير أصل. والمين : الكذب.

قال "وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر"

قال أبو العباس : هذا رجل مدح رجلا، فقال الممدوح للمادح هذا القول، أي لو أردت الدراهم لأعطيتك، فدع الشعر لا حاجة بك إليه.

---

(1) الكتاب 1 123- شرح السيرافي 2 1002.

(2) في الكتاب : "رويد".

(3) في الكتاب : " وإنما تريد".

(4) نسبه محقق الكتاب للمعطل الهذلي 1 243 ونسبه ابن السيرافي لمالك بن خالد الخناعي.

(5) ديوان الهذليين 3 46- الكتاب وشرع الأعلم 1 124 - المقتضب (3 208 278) - شرح السيرافي 2 1002- شرح ابن السيرافي 1 100 - شرح المفصل 4 40- اللسان (جدد) 3 111 و (رود) 3 189- (مأن) 13 396 (مين) 13 426- وروى (ولكن ودهم متماين) في المواضع كلها.



هذا ضربٌ من الفعل[1] سمي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلا الفعل الحادث[2]

اعلم أن هذا يخالف ما قبله لأنه اشتمل على ظروف وحروف جر تجري مجرى الظروف، ومصادر مضافات.

والفرق بينه وبين الذي قبله أن هذا مضاف والذي قبله مفرد، وينقسم هذا قسمين : قسم يتعدى وقسم لا يتعدى.

- فأما ما يتعدى فقولك : عليك زيدا ودونك زيدا وعندك زيدا فهذه كلها بمنزلة: خذ زيدا[3] والكاف فيهن في موضع جر.

وذكر عن المازني أنه كان يقول : الأصل في عليك زيدا خذه من فوقك[4] وكذلك عندك زيدا ودونك زيدا، أي خذه من ندك، وخذه من أسفل من موضعك.

وتحصيل هذا : خذ من دونك زيدا، وخذ من عندك زيدا وخذ من عليك زيدا، كما تقول : خذه من فوقك ثم حذف حرف الجر وحذف فعل الأمر وهو خذ اكتفاء واستخفافا.

قال **"وأما تعدي المنهي إلى منهي عنه فقولك[5] حذرك زيدا"** ورد عليه أبو العباس هذا اللفظ من وجهين[6] :

---

(1) في الكتاب : " وهذا باب من الفعل".

(2) الكتاب 1 126.

(3) قال المبرد : " ومن الحروف التي تجري مجرى الفعل ما يكون أشد تمكنا من غيره فإن سأل عن اختلافها قيل هي بمنزلة الأفعال التي منها ما يتعدى ومنها ما لا يتعدى ومنها ما يتعدى إلى مفعولين" المقتضب 3 205.

(4) قال ابن يعيش متحدثا عن هذه الأحرف : " وتكون متعدية وذلك إذا كانت أسماء لفعل متعد نحو رويدك زيدا أي أمهله وعليك بكرا بمعنى الزمه وخذه من فوقك ودونك بكرا أي تناوله من تحتك" شرح المفصل 4 46.

(5) في الكتاب : " فنحو ذلك" ـ وما ذكره الأعلم موافق لما في الطبعة المحققة من الكتاب 1 249.

(6) انظر رد أبي العباس ـ شرح السيرافي على هامش الكتاب 1 126.



- أحدهما أن قولك : حذرك إنما هو احذر، وهذا أمر قد جعله سيبويه نهيا.

قال أبو العباس : فإن قال قائل فمعنى احذر لا تدن، قيل له فكذلك عليك، معناه : لا يفوتنك، وكل أمر أمرت به فقد نهيت عن خلافه.

وإذا نهيت عن شيء فقد أمرت بخلافه، فإذا كان ذلك فلا (حاجة)[1] للتفصيل الذي فصل سيبويه بين الأمر والنهي.

- والوجه الآخر : أنه وضع في هذا الباب ما لم /104/ يؤخذ من أمثلة الفعل وحذرك مأخوذ من الحذر، فهو خارج من هذا الباب، لأن هذا باب عليك ودونك.

وليس الأمر على ما ورده أبو العباس في الوجهين جميعا :

- أما الوجه الأول فإن من الألفاظ للأمر ألفاظا الأكثر في عادة الكلام المشهور أن يقال نهي، وإن كان بلفظ الأمر كقولك : تجنب فلانا واحذر فلانا، فجرى سيبويه على اللفظ المعتاد.

- وأما الوجه الآخر فإنما أراد سيبويه في هذا الباب تفصيل المضاف من المفرد الذي قبله، لأنه قد ذكر ظروفا وأسماء كلها مضافات[2]، وقد ترجم الباب بقوله "**بأسماء مضافة**".

قال "**فأما حي هلك وهاأك وأخواتها فليس فيها إلا ما ذكرنا لأنهم لم يجعلوهن مصادر**"[3]

يعني أن الكاف في هذه الأشياء لا موضع لها وإنما هي للخطاب ففرق بين رويدك وبين حيهلك لأن كاف رويدك مرة بمنزلة كاف حيهلك - للخطاب خاصة - ومرة في موضع جر بمنزلة الكاف في عليك وحذرك.

---

(1) مطموس في الأصل.

(2) في الأصل : "مضافا" - التاء من زيادة المصحح.

(3) في الكتاب : " لأنهم لم يجعلن".



هذاباب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره...[1]

اعلم أن الإضمار على ثلاثة أوجه :

- وجه يجب فيه الإضمار ولا يحسن فيه الإظهار.

- ووجه لا يجوز فيه الإضمار.

- ووجه أنت مخير فيه بين الإظهار والإضمار.

- فأما ما لا يجوز فيه الإضمار، فأن تقول مبتدئا : زيد، من غير سبب يجري ولا حال حاضرة دالة على معنى، لأنه لا يدري ما أضمرت من الأفعال.

- وأما ما يجوز إضماره وإظهاره فأن ترى رجلا يضرب أو يشتم، فتقول زيدا، تريد اضرب زيدا، ويجوز إظهاره.

- والوجه الثالث قولك : إياك والأسد معناه اتق إياك ولا يحسن إظهار ما نصب إياك[2].

واستشهد سيبويه على تمثيل إظهار الفعل المضمر في هذا الباب بقول جرير :

222 ـ خل الطريق لمن يبنى المنار بـه   وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر[3]

فأظهر الفعل كما ترى.

---

(1) الكتاب 1 128ـ شرح السيرافي 3 1.

(2) انظر وجوه الإضمار في شرح السيرافي (3 1 ـ 2) وهامش الكتاب 1 128.

(3) ديوان جرير 1 284ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 128ـ شرح السيرافي 3 1 شرح ابن السيرافي 1 222 ـ فرحة الأديب 51ـ شرح المفصل 2 3ـ الخزانة 2 299 ـ المقاصد النحوية 4 307ـ اللسان (برز) 5 310ـ.



يقول هذا (لعمر بن لجأ الخزرجي)[1]، وكان قد اعترض جريرا فأراد مهاجاته ومفاخرته، فقال هذا. (وبرزة إحدى جداته فعيره بها)[2][3]

واستشهد سيبويه على جواز الحذف الذي عقد به الباب بقول العرب في مثل من أمثالها (اللهم ضبعا وذئبا)[4] أراد بذلك الدعاء على غنم رجل.

قال أبو العباس : سمعت أن هذا دعاء له لا دعاء عليه، لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا يتقاتلان[5] فأفلتت الغنم.

وقال : أما ما وصفه سيبويه فإنه يريد ذئبا من ههنا وضبعا من ههنا.

واستشهد على إضمار الفعل بقول الشاعر[6]

223 ـ أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح[7]

يريد الزم أخاك. إلا أن هذا مما يجوز إظهاره لأنهم كرروا جعلوا أحد الاسمين كالفعل، والاسم الآخر كالمفعول، ومنه قول العرب (أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك)[8].

أي عليك أمر مبكياتك واتبع أمر مبكياتك ومعناه ابتع أمر من ينصح لك فيرشدك وإن كان مرا عليك صعب الاستعمال، ولا تتبع أمر من يشير عليك بهواك، لأن ربما أدى إلى العطب.

---

(1) غير واضح بالأصل. يتخلله طمس. وصوابه من شرح الأعلم لشواهد الكتاب 1/128 وبه (عمر بن لجأ التيمي) وهو شاعر أموي كانت بينه وبين جرير مهاجاة وعداوة ترجمته " الشعر والشعراء 2/280 ـ الخزانة 2/299).

(2) غير واضح بالأصل وفي شرح السيرافي واللسان (برز) : برزة أم عمر بن لجأ وقال الغندجاني : " هي إحدى جداته المغنيات".

(3) ما بين المعقوفتين مزيد من الهامش وهو من صلب النص مقداره أربعة أسطر لا وجود له في شرح السيرافي.

(4) الكتاب 1/129 ـ شرح السيرافي 3/3 وهامش الكتاب وانظر تعليق محقق الكتاب على المثل 1/255.

(5) في شرح السيرافي : "تقاتلا".

(6) هو ابن هرمة القرشي نسبه إليه الأعلم، واسمه إبراهيم من شعراء الغزل المدنيين وهو آخر من يحتج بشعره على بعض الأقوال توفي 176 هـ (الشعر والشعراء 2/753 ـ طبقات ابن المعتز 20). ونسبه ابن السيرافي والغندجاني وابن جني والبغدادي إلى مسكين الدارمي.

(7) ديوان ابن هرمه 263 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/129 ـ شرح النحاس 122.
شرح السيرافي 3/3 ـ شرح ابن السيرافي 1/126 . الخصائص 2/380 ـ فرحة الأديب 40 ـ مجمع الأمثال 1/23 ـ أوضح المسالك 3/115 ـ الهمع 170 ـ الخزانة 3/65 ـ المقاصد النحوية 4/305.

(8) الكتاب 1/129 ـ شرح السيرافي 3/4 ـ مجمع الأمثال 1/30 ويروى بالرفع.



ومنه (الظباء على البقر)[1] والمعنى في المثل أنك تنهاه عن /105/ الدخول بين قوم يتشابهون ويتكافأون في شر غيره، لأن الظباء وبقر الوحش متشابهات من حيث كانت وحشيات. ونصب الظباء على تقدير خل الظباء على البقر.

هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في[2] غير الأمر والنهي[3]

وذلك إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج... فقلت : مكة ورب الكعبة كأنك قلت : يريد مكة".

فهذا الباب يشتمل على ما يجوز إظهار الفعل فيه وإضماره لحاله حاضرة ودلالة بينه، ولا يجوز أن تقول : زيد وأنت ليضرب زيدا، وليضرب زيد[4]، لأنك إذا فعلت ذلك فلا بد من أن تقدر للمخاطب فعلا كأنك قلت له : قل ليفعل كذا وكذا، فضعف هذا عندهم لإضمار فعلين لشيئين مع ما يدخل فيه من اللبس، لأن المخاطب لا يعلم أنك أردت : قلت له ليضرب زيدا، أو أردت لا تقل له ليضرب زيدا ونحو ذلك من الأفعال المتضادة.

[وإنما جاز إضمار فعل الغائب في قولهم : أراد مكة ونحوه من الخبر لأنك لا تضمر للمخاطب المخبر فعلا آخر كما أضمرت في أمر الغائب. فاعله][5].

---

(1) مجمع الأمثال 1 444 وانظر المثل في شرح السيرافي 3 4. قال الميداني " يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصداقة، وكان المثل يعني في الجاهلية الطلاق ونصب الظباء على معنى اخترت أو أختار الظباء على البقر".

(2) في الكتاب : " من" ورواية النكت موافقة لما في الطبعة المحققة من الكتاب 1 257.

(3) الكتاب 1 129 - شرح السيرافي 3 4.

(4) في شرح السيرافي : "وليضرب زيد عمرا".

(5) ما بين المعقوفتين مزيد من الهامش - وليس من كلام أبي سعيد.



هذا باب ما يُضمر فيه الفعلُ المستعملُ وإظهاره بعد حرفٍ[1]

وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر[1]

اعلم أن هذا الباب يجوز فيه أربعة أوجه :

- الرفع في الشرط والجواب، كقولك : إن خير[2] فخير.

- والنصب فيهما.

- والنصب في الأول والرفع في الثاني.

- والرفع في الأول والنصب في الثاني.

وقد فسر سيبويه جميع هذه الوجوه[3].

وأنشد لهذبة :

224 - فإن تك في أموالنـا لا نضق بهـا

ذراعا وإن صبر فنصبـر للصبـر[4]

أي وإن كان منا صبر[5]. والصبر في هذا الموضع : الأمر الذي يجب الصبر عليه، ويكون كرما وهو قتله.

---

(1) الكتاب 1 130 - شرح السيرافي 3 5.

(2) في الأصل : " إن خيرا " - وصوابه من شرح السيرافي.

(3) انظر الكتاب 1 130 - 131 - وشرح السيرافي 3 5 والخزانة 4 10 قال سيبويه : " والرفع أكثر وأحسن في الآخر لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن يقع بعدها الأسماء". وقال في جواز النصب : " وإنما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه لأنه يجزم كما يجزم، وأنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر فشبهوا الجواب بخبر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حال."

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 131 - الكامل 3 85 - شرح السيرافي 3 8 مغني اللبيب 1 398 - برواية (إن العقل في أموالنا...) وعجزه (... وإن صبر...) - شرح شواهد المغني بنفس الرواية 2 715 وفي 1 276 برواية الكتاب. قال الأعلم : " الشاهد فيه حمل ما بعد إن على إضمار فعل مع جواز النصب والرفع فيه، وتقدير الرفع : وقع صبر وتقدير النصب : إن كان الذي يقع ويجب صبرا".

(5) قال سيبويه : " والنصب فيه جيد بالغ على التفسير والرفع على قوله : وإن وقع صبر، أو إن كان فينا صبر فإنا نصبر" 1 131.



وكان قد قتل ابن عمه فقال :

(فإن تَكُ في أموالنا) ـ يعني الدية ـ (لا نضق بها ذراعا) أي لا نضعف عن أدائها (وإن صبر) أي وإن وقع قتل يجب الصبر عليه لما في ذلك من الكرم للصبر.

وأنشـــد[1] :

225 ـ قد قيل ما قيل إن حقا وإن كذبــا ٭ فما اعتذارك من قول إذا قيــلا[2]

ويجوز : إن حق وإن كذب، على معنى :

إن وقع حق وإن وقع كذب.

قال : **"ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها[3] (إلا حظية فلا ألية)[4]**

أصل هذا المثل، أن رجلا تزوج امرأة، فلم تحظ عنده، ولم تكن مقصرة فيما يحظى النساء عند أزواجهن، فقالت لزوجها (إلا حظية فلا ألية) أي إن لم تكن لك حظية من النساء، لأن طبعك لا يلائم طباعهن فإني غير مقصرة فيما يلزمني للزوج.

وقوله : **"ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلا نصبا"**

يعني إن كان التقدير في قولها " إلا حظية" : إلا أكن حظية، فالنصب لا غير.

وأنشد[5] **/106/**

---

(1) هو نعمان بن المنذر في الكتاب وشرح ابن السيرافي والخزانة والمقاصد النحوية.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 131 ـ شرح النحاس 123 ـ شرح السيرافي 3/ 8 شرح المفصل (2/ 97 ـ 8/ 101) وبه (من شيء) موضع (من قول) ـ مغني اللبيب 1/ 86.
شرح ابن عقيل 1/ 294 ـ شرح شواهد المغنى 1/ 189 ـ الهمع 1/ 121 ـ حاشية الصبان 1/ 242 ـ الخزانة 4/ 10 ـ المقاصد النحوية 2/ 66.
قال الأعلم : " الشاهد فيه نصب حق وكذب بإضمار فعل يقتضيه حرف الشرط لأنه لا يكون إلا بفعل والتقدير إن كان ذلك حقا وإن كان كذبا ورفعه جائز".

(3) في الكتاب : " أمثالهم".

(4) انظر المثل في الكتاب 1/ 131 ـ شرح السيرافي 3/ 8 ـ أساس البلاغة (حظي) 88 ـ برواية النصب. اللسان (حظى) 14/ 185 ـ نقله ابن منظور عن ابن سيده بالنصب

(5) هي ليلى الأخيلية كما في الكتاب وشرح ابن السيرافي... وفي أمالي القالي قالت ليلى الأخيلية أو حميد بن ثور.



226 ـ لا تقربن الدهر آل مطرفٍ

إن ظالما أبدا وإن مظلوما[1]

فهذا لا يجوز فيه إلا النصب، لأنك إنما تريد : إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما.

والمعنى لا تقربهم على حال، فإنهم لا يرشدونك إن كنت ظالما ولا ينصرونك إن كنت مظلوما.

وفي الأمثال (انصر أخاك ظالما أو مظلوما)[2]، هكذا فسره بعضهم. والبيت من قصيدة يمدح بها قومه[3]، وبعدها[4] مايدل على ذلك والمعنى على هذا : لا تقربنهم ظالما لهم ولا مظلوما منهم.

ويروى آل مطرف[5] وهو أصح، يريد لا تقربنهم ظالما لهم فإنك لا تستطيعهم ولا مظلوما فيهم فإنك لا تنتصر منهم.

وأنشد أيضا[6] :

227 ـ وأحضرت عذري عليه الشهو د، إن عاذرا لي وإن تاركا[7]

---

(1) ديوان ليلى 108 ـ ديوان حميد بن ثور 131، وبه (تغزون الدهر) و (لا ظالما ـ ـ ولا مظلوما) ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 132.
شرح النحاس 123 ـ أمالي القالي 1 245 ـ شرح السيرافي 10/3،
شرح ابن السيرافي 345/1 ـ فرحة الأديب 83 ـ همع الهوامع 1 121، المقاصد النحوية 2 47

(2) ورد المثل في مجمع الأمثال 2 334. قال المؤلف : " قال المفضل أول من قال ذلك جندب بن العنبر من بني تميم"
وهو حديث لرسول الله عليه الصلاة والسلام، ورد في صحيح البخاري باب الإكراه 9/29 ـ وسنن الدرامي 2 311. وتمامه : " فقال رجل يارسول الله انصره إذا كان مظلوما أفرأيت إذا كان ظالما كيف أنصره قال تحفزه أو تمنعه من الظلم فإن ذلك نصره"
ـ قال الميداني : " قوله انصر أخاك يجوز أن يكون ظالما أو مظلوما حالين من قوله أخاك، ويجوز أن يكونا حالين من الضمير المستكن في الأمر،يعنف انصره ظالما إن كنت خصمه أو مظلوما من جهة خصمه أي لا تسلمه في أي حال كنت"

(3) البيت لليلى الأخيلية، وترتيب الكلام على هذا : "تمدح بها قومها".

(4) يقصد : بعده أي : البيت.

(5) في الأصل : إل مصرف
والإل العهد والحلف، اللسان (ألل) 11 25.

(6) هو ابن همام السلولي نسب إليه في الكتاب، واسمه عبد الله.

(7) الكتاب وشرح الأعلم 1 132 ـ شرح النحاس 123.
شرح السيرافي 3 10 ـ شرح ابن السيرافي 1 299.



هذا رجل يخاطب أميرا في شيء قذف به عنده وعذره حجته. وأراد إن كنت عاذرا لي أيها الأمير وإن كنت تاركا، فنصبه لأنه عني الأمير المخاطب، ولو رفعه على معنى : إن كان له في الناس عاذر أو تارك جاز ومعنى تارك غير عاذر.

قوله في "عند" : **"ولا يجوز [بعد إن][1] أن تبنى [عندنا][1] على الأسماء. ولا الأسماء تبنى على "عند" كما لم يجز[2] أن تبنى بعد "إن" الأسماء على الأسماء".**

يعني لا تجعل "عند" خبرا للاسم إذا جئت بإن لأن :إن" لا يليها إلا الفعل، ولا تجعل الاسم مرفوعا بعند، لأنه ليس بفعل.

قال : **"ولا يجوز أن تقول[3] عبد الله المقتول وأنت تريد كن عبد الله المقتول".**

لأنه ليس في الحال دلالة عليه إذ كان يجوز أن يكون على معنى قول عبد الله وأخيه[4] وما أشبه ذلك.

قال "ومن ذلك قوله[5] :

228 ـ من لد شولا فإلى إتلائها[6]

اعلم أن "لد" إنما تضاف إلى ما بعدها من زمان أو مكان إذا اقترنت بها "إلى"، كقولك : جلست من لد صلاة العصر إلى المغرب" وزرعت [7] من لد الحائط إلى الأسطوانة".

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من الكتاب مثبت في شرح السيرافي.

(2) في الكتاب : "كما لم يجز لك"

(3) في الكتاب وشرح السيرافي : (واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول).

(4) في الأصل : "واجبه" ـ وما أثبت من شرح السيرافي.

(5) في الكتاب : "ومن ذلك قول العرب" وما أثبته الأعلم موافق لما في شرح السيرافي والبيت من الرجز المشطر وهو من شواهد الشعر الخمسين التي لا يعرف قائلها ولا تتمتها، انظر الخزانة.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1 134ـ شرح السيرافي 3 16 ـ شرح المفصل (4 101 ـ 8 35) مغني اللبيب 2 551 ـ شرح ابن عقيل 1 295 الهمع 1 194 ـ شرح شواهد المغني 2 836 ـ حاشية الصبان 1 194، المقاصد النحوية 2 51.
قال الأعلم : " الشاهد فيه نصب شول على إضمار كان لوقوعها في مثل هذا كثيرا والتقدير عنده من لد كانت شولا... إلى أن صارت متلية".

(7) في الأصل : "ذرعت" ـ وصوابه من شرح السيرافي ولاسطوانة السارية.



فلما كان الشول جمعا للناقة الشائلة[1]، لم أن يكون زمانا ولا مكانا. والإتلاء أن تلد فيتبعها ولدها ويتلوها، فلم يجز أن يقول من شول فأضمر ما يصلح أن يقدر زمانا، من لد أن كانت شولا، وإن كانت بمعنى الكون.

والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة كقولك: جئتك مقدم الحاج وما أشبهه، وقد جره قوم على سعة الكلام، ويحتمل ذلك وجهين:

أحدهما أن تجعل شولا مصدرا صحيحا، كقولك: شالت الناقة شولا إذا ارتفع لبنها، فيجوز على هذا أن تجعله وقتا، ويجوز أن يكون قد حذف المضاف وأقيم إليه مقامه، فيكون التقدير من لدُ كونِ الشول.

قال "وأما قول الشاعر[2]

229 ـ لقد كذبتكَ نفسكَ فاكذِبْنْها   فإن جزعا وإن إجمال صبرِ[3]

فهذا على معنى[4] إما، ولا يكون على الجزاء"[5]

اعلم أنك إذا قلت: أكرمك إن جئتني، فإن للجزاء /**107**/ وجوابها مما قبلها، فإن أدخلت عليها الفاء أو ثم، بطل أن يكون ما قبلها مغنيا عن الجواب، لا يجوز

(1) في شرح السيرافي: "الشائل".

(2) هو دريد بن الصمة في شرح الأعلم والخزانة.

(3) الكتاب (1/134 ـ 6/67) وشرحه الأعلم في الموضعين الأول والأخير ـ الكامل 1/289 ـ المقتضب 3/28 ـ شرح النحاس 124
شرح السيرافي 3/18 ـ المسائل البغداديات 321 ـ شرج ابن السيرافي 1/209 ـ شرح عيون الكتاب 112 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 159 ـ فرحة الأديب 129 ـ شرح المفصل (8/101 ـ 104) ـ الجني الداني 534 الخزانة (11/93 ـ 109) ـ المقاصد النحوية 4/148
ـ قال البغدادي: "وهذا تحريف من النساخ وإنما الرواية فاكذبيها بالياء والكافان مكسورتان لأنه خطاب مع امرأة والمصراع الثاني فيه التفات من خطابها إلى التكلم".
ـ قال الأعلم: الشاهد فيه قوله فإن جزعا وإن إجمال صبر، والمعنى إما جزعا وإما إجمالا فحذف مامن للضرورة ولا يجوز أن تكون إن هنا شرطا لوقوع الفاء قبلها. يقول معزيا لنفسه عن أخيه عبد الله بن الصمة، وكان قتل."
ـ قال البغدادي: "ولما لم يقف الأعلم على الأبيات وسببها ظن أنه خطاب لمذكر". الخزانة.

(4) لفظه (معنى) ليست من كلام سيبويه وهي مثبته في شرح السيرافي.

(5) في الكتاب (وليس على أن الجزاء)



أن تقول "أكرمكَ إن جئْتنِي"، "ولا" أكرمكم إن جئتني حتى تأتي بالجواب، فتقول : أكرمك وإن جئتني زدتُ في الإكرامِ، فلذلك بطل أن يكون " فإن جزعا" على معنى المجازاة وصارت "وإن" بمعنى إما[1] لأنها تحسن في هذا الموضع.

وأنشد للنمر بن تولب مستشهدا بحذف "ما" من "إما" :

230 ـ سفته الرواعد من صيف وإن من خريفٍ فلن يعدَمَا[2]

وأنكر الأصمعي هذا على سيبويه، وزعم أن "إنْ" هنا للجزاء[3] وإنما أراد : وإن سقته من خريف فلن[4] يعدم الري، وحذف سقته لذكره في أول البيت.

وإنما يصف وعلا، وابتداؤه[5] :

فلوْ أن منْ حتفه ناجيا لكان هو الصدع الأعصما[6]

يصف أنه ـ وإن كان في الجبل ـ لا يعدم معاشا يعيش به.

والقول قول سيبويه في بيت النمر، وذلك أنه لا ذكر للري، وإنما المعنى سقته الرواعد إما في الصيف وإما في الخريف فلن[7] يعدم السقي أي هو يسقى من الصيف ومن الخريف، ولا تحذف "ما" من "إما" إلا في الشعر.

---

(1) في شرح السيرافي : "إلا".

(2) شعر النمر 104 وبه (سقتها) ـ الكتاب وشرح الأعلم (1/ 135 ـ 171) ـ المقتضب 3/ 28 ـ شرح النحاس 124 ـ شرح السيرافي 3/ 19 المسائل البغداديات (323 ـ 329) ـ المنصف 3/ 115 ـ الخصائص 2/ 441 ـ شرح القرطبي 113 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 159
شرح المفصل 8/ 102 ـ مغني اللبيب (1/ 84 ـ 87) ـ شرح شواهد المغني 1/ 180 ـ الخزانة (11/ 93 ـ 109) ـ المقاصد النحوية 4/ 151.
قال الأعلم : " وتقديره عند سيبويه سقته الرواعد إما من صيف وإما من خريف فلن يعدم الري، فخفف إما في أول البيت ضرورة لدلالة إما الثانية عليها لأنها لا تقع إلا مكرر... ثم خالف سيبويه في هذا التقدير للأصمعي وغيره " بتصرف.

(3) قال البغدادي : "قال الأصمعي وتبعه المبرد إن "إن" فيه شرطية والشرط محذوف، أي وإن سقته من خريف، فحذف لدلالة ما قبله عليه، وجملة فلن يعد ما هي الجزاء..."

(4) في الأصل لم ـ وما أثبت من شرح السيرافي والأعلم.

(5) في شعر النمر، هذا البيت يأتي بعد الشاهد، وليس قبله وفي شرح الأعلم : "وبعده".
قال محقق السيرافي : " المقصود بقوله ابتداؤه ابتداء الحديث عن الوعل" 3/ 19.

(6) انظر شعر النمر 104 وشرح شواهد المغني 1/ 180.
ورواية الأعلم فيه (فلو كان من حتفه).

(7) في الأصل لم ـ وما أثبت من شرح السيرافي والأعلم.



قال : "ومن ذلك قولك (أو فرقا خيرا من حب)"[1]

هذا كلام تكلم به رجل عند الحجاج، وكان قد فعل له فعلا فاستجاده فقال له الحجاج أكل هذا حبا[2]؟ أي فعلت هذا حبا لي. فقال الرجل مجيبا له : [أو فرقا خيرا من حب] ؟، أي لو[3] فعلت هذا فرقا فهو أنبل[4] لك وأجل [وقد قيل هذا الرجل عصبان بن القبعثري][5].

قال "ومثل ذلك أن ترى رجلا قد أوقع أمرا أو تعرض له [فتقول متعرضا[6] (العنٍ لم بعنه)[7]، كأنه قال فعل[8] هذا متعرضا][9].

والعَنَنُ : ما عن لك، أي عرض، والمعنى دخل في شيء لا يعنيه ولا ينبغي له التشاغل (به)[10].

ومثله[11]

231 ـ مواعيد عرقوب أخاه بيثرب.[12]

عرقوب رجل وعد وعدا فأخلفه، وله قصة طويلة[13] فضرب به المثل في الخلف.

---

(1) الكتاب 1 136 وانظر شرح السيرافي 3/22 ـ وعلى هامش الكتاب.

(2) في شرح السيرافي : " أكل هذا حبا لي؟"

(3) في شرح السيرافي : "أو".

(4) في الأصل : " أقبل"، وصوابه من شرح أبي سعيد.

(5) ما بين المعقوفتين مزيد من الهامش.

(6) لفظه (متعرضا) مطموسة في الأصل صوابها من الكتاب.

(7) مجمع الأمثال 2 320 ـ والرواية به (معترضا لعنن) يضرب للمعترض في ما ليس من شأنه، والعنن شوط الدابة وأول الكلام"، وانظر شرح السيرافي 3/23. واللسان (عنن) 13 290.

(8) في الأصل : "فعلى".

(9) ما بين المعقوفتين زيادة من الهامش لا وجود لها في شرح السيرافي.

(10) زيادة من تقدير المحقق مثبته في شرح أبي سعيد.

(11) هو الشماخ في شرح ابن السيرافي وهامش الخصائص، وفرحة الأديب وشرح المفصل، ونسب في شرح "بانت سعاد" لعلقمة الأشجعي وكذلك في الخزانة واللسان(ترب)

(12) الكتاب 1 137 ـ لم يشرحه الأعلم. شرح السيرافي 3/23 ـ الخصائص 2 217 ـ مجمع الأمثال 2 311 وبه (بيترب) ـ شرح المفصل 1/113 ـ الخزانة 1 58 ـ اللسان (ترب 1 231 (عرقب) 1/595 ـ فهرست النفاخ 69.
وقد اختلف في صدر هذا البيت، والشائع أنه
(وعدت وكان الخلف منك سجية)

(13) انظر هذه القصة في مجمع الأمثال 2 311.



قال أبو عبيدة إنما هي يثرب[1]، وأنكر يثرب لأن عرقوبا رجل من العماليق، وكانوا بالبعد من يثرب ويترَب بالتاء وفتح الراء موضع عندهم .

قال : "**ومثله (غضب الخيلِ على اللجُم)**[2] وذلك إذا رأيت رجلا غضب غضبا لا يضارى (قلت له)[3] : غضبتَ كَغَضَبِ الخيلِ على اللجُمِ. (والظباء متروكة على البقَرِ)، [فالرفع فيهما جائز على غضبُك غَضبَة الخيلِ، والظباءُ متروكةٌ على البقرِ][4]

هذا باب ما يكون منصوبا[5] على إضمارِ

الفعل المتروكِ إظهارهُ استغناءً عنه، وسأمثلهُ لك مظهرا لتعلم ما أرادوا به[6] إن شاء الله)[7]

هذا الباب ترجمة لأبواب تأتي بعده مفصلة.

---

(1) نص البغدادي على أن روايته بالتاء المثناه وفتح الراء، وهو موضع قريب من اليمامة، انظر معجم البلدان 8/498. وقد أنكر الغندجاني رواية يترب وعده خطأ فاحشا، ورد على ابن السيرافي روايته. وقال ابن منظور (ترب) : "هكذا رواه أبو عبيدة بيترب وأنكر بيثرب".

(2) شرح السيرافي 3/24 - مجمع الأمثال 2/26.

(3) زيادة من تقدير المحقق.

(4) ما بين المعقوفتين زيادة من الهامش.

(5) في الكتاب وشرح السيرافي : " هذا باب ما ينتصب".

(6) (به) ليست من كلام سيبويه.

(7) الكتاب 1/138 - شرح السيرافي 3/24.



هذا باب ما جرى[1] على الأمر والتحذير

وذلك قولك[2] إياك، كأنك قلت : إياك نح، وإياك باعد"[3]

اعلم أن هذا الفعل الناصب لإياك /108/ (لا يحسن)[4] إظهاره وذلك أن العرب اكتف بإياك عن الفعل[5] وكان موضعه غير مشكل.

وإذا قلت :إياك والأسد، فإنك تضمر فعلا تنصب به إياك وتعطف الأسدَ عليه، كما تقول زيدا فاضرب وعمرا.

فإن قال قائل : فإذا جعلت الأسد عطفا على إياك بالواو فقد شاركه في معناه، فإذا جعلت الأسد عطفا على إياك بالواو يشارك المعطوف عليه، ألا ترى أنك تقول : ضربتُ زيداً وعمراً، فيشتركان في الفعل، فينبغي أن يكون الأسد مشاركا لإياك فيكون المخاطب محذورا مخوفا، كما أن الأسد محذور مخوف.

قيل له : لا يستنكر أن يكون التخويف واقعا بهما جميعا وإن كان طريق التخويف مختلفا، ألا ترى أنك تقول خوفت زيدا الأسد، فزيد مخوف والأسدُ مخوف، وليس معناه واحدا، لأن الأسد مخوف على معنى مخوف منه، وزيد مخوف على معنى أنه يجب أن يحذر، ولفظ خوفت قد تناولهما جميعا.

وكذلك (**إياك والأسد**) المعنى الناصب لهما واحد وإن كان طريق التخويف مختلفا فيهما.

وأما (إياي والشر)، فليس يخاطب نفسه ولا يزرها، وإنما يخاطب رجلا

---

(1) في الكتاب : " ما جرى منه".

(2) في الكتاب : " وذلك قولك إذا كنت تحذر".

(3) الكتاب 1 138 ـ شرح السيرافي 3 25.

(4) مطموس في الأصل، صوابه من شرح أبي سعيد.

(5) قال المبرد : " فلما كان إياك لا تقع إلا اسما لمنصوب كانت بدلا من الفعل دالة عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر، لأن كله لا يكون إلا بالفعل، وذلك قولك : إياك والأسد يافتى، وإنما التأويل اتق نفسك والأسد وإياك منصوب بالفعل لأنه والأسد متقيان" 3 212.



يقول إياي من الشر[1]، فينصب إياي بباعد وما أشبهه، ويحذف حرف الجر من الشر ويوقع الفعل المقدر عليه فيعطفه على الأول.

ومثله **"إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب"** يعني يرميه بسهم أو ما أشبهه، والمعنى أنهم حذروا أن يأتوا فعلهم إلى المتكلم الناهي لهم.

قال **"ومثل ذلك (أهلك والليل)[2] كأنه قال بادر أهلك قبل الليل"**

وتحقيق المعنى أنه عطف الليل على الأهل وجعلهما مبادرين ومعنى المبادرة، مسابقتك الشيء كقولك : بادرت زيدا المنزل[3] فكأن الليل والرجل المخاطب يستبقان إلى أهل الرجل، فأمره الآمر أن يسابق الليل إليهم ليكون عندهم قبل الليل.

(قال)[4] : **"وقال بعض العرب[5] : (ماز رأسكَ والسيفَ)[6]"**

كثير من النحويين من يقول إنه أراد ترخيم مازن، ولم يكن اسم الرجل الذي خوطب بهذا مازنا، ولكنه كان من بني مازن، واسمه خدام[7] أسر بجير القشيري، فجاء قعنب اليربوعب ليقتله فمنعه المازني منه فقال للمازني : (مازِ رأسكَ والسيفَ).

---

(1) في شرح السيرافي : "إياك باعد من الشر".

(2) مجمع الأمثال 1 52 - وانظر المثل في الكتاب 1 128 - المقتضب 3 215 - الخصاص 1 279 - قال الميداني : " اذكر أهلك وبعدهم عنك واحذر الليل وظلمته فهما منصوبان بإضمار الفعل، ويضرب في التحذير والأمر بالحزم".

(3) في شرح السيرافي : " (ومعنى المبادرة مسابقتك الشيء إلى الشيء كقولك : بادرت زيدا المنزل كأني سابقته إليه).

(4) زيادة في شرح السيرافي.

(5) كذا في شرح السيرافي، وفي الكتاب : (ومن ذلك قولهم).

(6) مجمع الأمثال 2 279 - ومما ورد فيه قول الليث، قال : فقد جعل ماز بمعنى أخرج رأسك وأنكره الأزهري بهذا المعنى إلا أن يكون مايز، فأخر الياء فقال ماز وأسقطها في الأمر" بتصرف.
وانظر المثل الكتاب 1 138 - المقتضب 3 215 - شرح السيرافي 3 29.
شرح المفصل 2 26.

(7) في شرح السيرافي : " كدام كشداد : ابن بجيلة المازني".
وهو كذلك في تاج العروس (كدم)
وفي شرح المفصل اسمه كرام.



وترتيبه[1] على أحد وجهين :

- إما أن يكون سماه بمازن إذ كان من مازن وقد تفعل العرب هذا في بعض المواضع - ثم رخمه على ذلك.

- وإما أن يكون ترخيما بعد ترخيم، كأنه رخم "مازينا"، فصار "مازنا" ثم رخم "مازنا" فصار "مازِ" ومثله مذكور في الترخيم.

قال[2] : وإذا قلت الطريقَ الطريقَ، لم يحسن إظهار الفعل لأن أحد الاسمين قام مقامه، فإن أفردت الطريق حسن الإظهار.

وأنشد في ذلك :

222 - خل الطريقَ - لمن يبني المنار به
وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر[3] /109/

قال "ومن ثم قالَ عمرو بن معد يكرب"[4]

232 - أريد حباءه ويريد قتلي   عذيرك من خليلك من مرادِ[5]

وقال الكميت[6] :

233 - نعاء جذاما غير موتٍ ولا قتلِ   ولكن فراقا للدعائمِ والوصلِ[7]

---

(1) في شرح السيرافي : "وترخيمه".

(2) الضمير يعود على أبي سعيد، والكلام كلامهو وقد ظنه الأعلم لسيبويه، لذا صدره بقال.

(3) البيت لجرير، وقد تقدم تخريجه والحديث عنه ص 377 بنفس الرقم

(4) نسب إليه في الكتاب، وشرح الأعلم، وزاد الأعلم ويقال إنه لعلي ابن أبي طالب قاله في ابن ملجم، وذكر محقق الكتاب أنه ينسب لقيس بن مكشوح 1 /276 والصواب أنه لعمرو بن قيس بن مكشوح.

(5) ديوان عمرو 65 - الكتاب وشرح الأعلم 1 /139.
الكامل 3 /198 - شرح النحاس 125 - شرح السيرافي 3 /31.
شرح ابن السيرافي 1 /295 - شرح القرطبي 114 - فرحة الأديب 75 - شرح المفصل 2 /26 - اللسان (عذر) 4 /548.
ورواية الأعلم (أريد حياته) قال الأعلم : " الشاهد فيه نصب عذيرك ووضعه موضع الفعل بدلا منه والمعنى هات عذرك وقرب عذرك".

(6) هو الكميت بن معروف الأسدي، يكنى أبا أيوب وهو مخضرم (ترجمته المؤتلف 170 - جمهرة الأنساب 196) ونسب في الإنصاف للكميت بن زيد.

(7) الكتاب وشرح الأعلم 1 /139 ورواية الكتاب (والأصل).
شرح النحاس 125 - شرح السيرافي 3 /31 - شرح ابن السيرافي 1 /297 - شرح عيون الكتاب 115 - الانصاف 2 /539 - شرح المفصل 4 /51 - اللسان (جذم) 12 /89 - (نعا) 15 /334.



يريد انع ومعنى البيت أن جُذاما من أسد بن خزيمة فانتقلوا إلى اليمن فيقول انعهم من غير موت، ولكن لفراقهم أصلهم وهم أسد بن خزيمة.

وقال ذو الإصبع[1] :

234 ـ عذير الحي من عدوا ن كانوا حية الأرض[2]

ولا يظهر الفعل الذي نصب "عذيرا" ولا الفعل الواقع على "نعاء" لأن ذلك قام مقام الفعل، ودخول فعل على فعل محال.

وقوله "حية الأرضِ" أي يخاف منهم كما من الحية.

واعلم أن العرب تقول : "من يعذرني من فلان" ويفسر على وجهين :

ـ أحدهما : من يعذرني في احتمالي إياه.

ـ والآخر : من يذكرُ لي عذرا فيما يأتيه.

وقوله " عذيرك من خليلك من مراد" يخرج على وجهين :

ـ أحدهما من يعذرني في احتمالي إياه، وإن لم يذكر لي عذرا فيما يأتيه.

ـ والآخر من يذكر لي عذره فيما أتاه. واختلفوا في "عذير" فقالوا هو في معنى عاذر كشاهد وشهيد، وقادر وقدير.

وقال بعضهم : هو مصدر بمعنى العذر، وقد رد هذا القول[3] وضعف لأن المصادر على فعيل لا تأتي إلا في الأصوات نحو الصهيل والزئير.

وسيبويه يقدر "عذير" تقدير عاذر[4]، وقد أفصح به في غير هذا الموضع[5].

---

(1) ذو الإصبع العدواني واسمه حرثان بن حارثة، قيل له ذو الإصبع لأن أفعى ضربت إبهام رجله فقطعتهاو وهو أحد الشعراء الحكماء المعمرين (الشعر والشعراء 2 /708 ـ المؤتلف 118 ـ الخزانة 5 /282).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 /139 ـ شرح النحاس 126 ـ شرح السيرافي 3 /32

شرح ابن السيرافي 1 /298 ـ شرح عيون الكتاب 115 ـ الخزانة 5 /282).

اللسان (حيا) 14 /220 ـ (عدا) 15 /43.

قال الأعلم : "وصف ما كان من تفرق عدوان بن عمرو بن سعد بن قيس عيلان وتشتتهم في البلاد".

(3) المراد هو المفصل بن سلمة اللغوي، ضعف أن يكون بمعنى العذر مصدرا، انظر شرح السيرافي 3 /33.

(4) في الأصل : "عذر"، وصوابه من شرح السيرافي.

(5) انظر الكتاب 1 /109.



ومن جعل عذيرك بمعنى عاذرك، فكأنه قال : هَات عاذرك وأحضر[1]، عاذرك، وكذلك أحضر عاذر الحي من عدوان.

هذا باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ويكون معطوفا على المفعول[2]

أنشد لجرير :

235 ـ إياك أنت وعبد المسيـــح   أن تقربـا قبلـة المسجـــد[3].

فعطف "عبد المسيح" على :إياك"، ولو رفعه عطفا على المضمر المقدر المؤكد بأنت لجاز.

وأنشد أيضا[4] :

236 ـ إياك إياك المـــراء فإنــه   إلى الشر دعاء وللشر جالب[5]

غيرُ سيبويه يقدره على حذف "من" كأنه قال : من الراء، وسيبويه يذهب إلى أن المراء منصوب بفعل غير الفعل المقدر لإياك[6]، كأنه أضمر بعد إياك : اتق المراء.

وذكر سيبويه في هذا الباب أشياء من كلام العرب وأشعارها حذفوا فيها الفعل، فمن (ذاك)[7] قول العرب : (هَذَا وَلاَ زَعَمَاتِكَ)[8] معناه /**110**/ أن المخاطب

---

(1) في شرح السيرافي : " أو أحضر".

(2) الكتاب 1/ 140 ـ شرح السيرافي 3/34.

(3) لم يرد في ديوان جرير. وهو من شواهد الكتاب وشرح الأعلم 1/140 ـ المقتضب 3/ 213 ـ شرح النحاس 126 ـ شرح السيرافي 3/ 35 ـ شرح ابن السيرافي 1/ 390 ـ المقتصد 2/ 1047.

(4) هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابنه القاسم (الخزانة).

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 141 ـ المقتضب 3/213 ـ شرح النحاس 126 ـ شرح السيرافي 3/ 36 ـ الخصائص 3/ 102 ـ شرح عيون الكتاب 116 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 222. شرح المفصل 2/ 25 ـ الخزانة 3/23 ـ المقاصد النحوية (4/ 113 ـ 308).

(6) قال سيبويه : " كأنه قال إياك ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر فقال اتق المراء" 1/ 141.

(7) مطموس في الأصل وهو من تقدير المحقق.

(8) الكتاب 1/ 141، وهذا المثل وارد تحت باب " ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم...) ولم يذكر الأعلم ترجمته على عادته.



كان يزعم زعمات، فلما ظهر خلاف (قوله) قال له قائل : هذا الحق ولا زعماتك، أي لا أتوهم ما زعمت.

قال : "ومنه قول ذي الرمة"[1]

237 - ديار ميةَ إذ مي تُساعِفُنَا ولا يرَى مثلها عُجمٌ ولا عرب"[2]

كأنه قال : اذكر، ولكنه حذف لعلم السامع.

قال : "ومن ذلك قول العرب (كِلَيهِمَا وتَمرا)"[3] التقدير اعطني كليهما وتمرا، كأن إنسانا خير آخر بين شيئين فطلبهما جميعا : المخير وزيادة عليهما فقال : اعطنيهما وتمرا.

وأنشد[4]

238 - اعتاد قلبُكَ من سلمَى عوائده وهاج أهواءَكَ المكنونةَ الطللُ

ربع قواء أذاع المعصرات به وكل حيران سارٍ ماؤه خضلُ[5].

أراد ذلك ربع، أو هو ربع.

---

(1) في الكتاب (ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرمة وذكر المنازل والديار).

(2) ديوان ذي الرمة 3- الكتاب 1/ 141 برواية (مساعفة) و 1/ 333، برواية (تساعفنا)، وذكره الأعلم في الموضعين من شرحه نوادر أبي 32- الكامل 3/ 41 - شرح النحاس 127 - شرح السيرافي 3/ 38 شرح ابن السيرافي 1/ 548 - دلائل الإعجاز 147 - الهمع 1/ 168 الخزانة 3/ 339- اللسان (عجم) 12/ 386- وسيكرره الأعلم 716 بنفس الرقم.
قال الأعلم : " الشاهد فيه نصب" ديارمية" بإضمار فعل ترك استعماله وقامت بما تقدم دلالته فحذف".

(3) مجمع الأمثال 2/ 151 - والرواية فيه (كلاهما وتمرا) وذكر قصة المثل مفصلة - وقال السيرافي 3/ 39: "وأول من قال ذلك عمرو بن حمران الجعدي لرجل عطشان جائع" - وانظر شرح المفصل 2/ 27.

(4) لعمر بن أبي ربيعة في شرح شواهد المغني، وانظر حواشي الخصائص 1/ 296 - والكتاب الطبعة المحققة 1/ 281.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 142 - إعراب القرآن 3/ 887.
شرح النحاس 127 - شرح السيرافي 3/ 41- شرح ابن السيرافي 1/ 391، الخصائص (1/ 296 - 3/ 226)- مغني اللبيب 2/ 784 شرح شواهد المغني 2/ 924- اللسان (ذيع) 8/ 99 ورواه النحاس من "ليلى" موضع من "سلمى" وعجز الأول (هاج أهوالها) قال الأعلم : " الشاهد فيه رفع الربع على إضمار مبتدأ".
وقال السيرافي : "ويجوز أن يكون (ربع قواء) بدل من الطلل كأنه قال وهاج أهواءك ربع قواء". 3/ 41، وهامش الكتاب 1/ 142.



ولو نصب على معنى اذكر لجاز.

القواء : القفر. ومعنى أذاع فرق ونشر.

والمعصراتُ : السحاب وقيل الرياح وأراد بالحيران السحاب إذا كان يمطر في موضع واحد يدور عليه كالحيران.

والخضلُ : الغزير.

وأنشد أيضا[1] :

239 - هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا

كما عرفت بجفن الصيقل الخللا.

دار لمية إذ مي وأهلهم بالكناسية ترعى اللهو والغزلا[2]

ولو نصب دارا على "اذكر" لجاز.

والخلل : الأغشية التي يغشى بها جفن السيف، واحدتها خلة. شبه بها رسوم الدار، لأنها كانت موشية والكناسية : موضع. والغزل : الطرب إلى النساء.

وأنشد لعمر بن أبي ربيعة :

240 - فواعديه سرحتي مالك أو الربا بينهما أسهلا[3]

فنصب "أسهلا" بإضمار فعل لأنه قال : واعديه دل على أنها تقول له : ائت مكان كذا وكذا "وأسهل" على وجهين.

---

(1) نسبا في الكتاب لعمر بن أبي ربيعة، ونسبهما ابن السيرافي إلى عوج بن جذام الطائي.

(2) ملحقات ديوان عمر 479 والبيتان مفردان فيه.

الكتاب وشرح الأعلم 1 142 وبه (الكانسية) وبهما (دار لمية إذ أهلي وأهلهم) - شرح النحاس 128 وبه (الكامسية) "وأهلها" موضع "أهلهم" شرح السيرافي 3 41 وبه (ديار لمروة) - وقال السيرافي : " ويروى بالكامسية" - شرح ابن السيرافي 1 199 (الكامسية) - اللسان (كنس) 6 199 قال الأعلم " الشاهد فيه رفع دار على إضمار مبتدإ".

(3) ديوان عمر 160 - والرواية فيه : (وواعديه سدرتي مالك * أو ذا الذي بينهما أسهلا) الكتاب وشرح الأعلم 1 143.

إعراب القرآن (1 20 - 45) - شرح النحاس 129 - القطع والائتناف 279 - شرح السيرافي 3 44 - شرح ابن السيرافي 1 428 - الخزانة 2 120 - اللسان (وعد) 3 462 - ويروى (سلمى عديه..)



- أحدهما مكانا سهلا فيه رمل وليس بخشن.

- والآخر أن يكون مكانا بعينه بين سرحتي مالك[1] والربا.

وقيل : المعنى يكن ذلك أسهل لك.

قال "**ومثلُ ذلك قولُ القطامي**"[2]

241 - فكرت تبتغيه فوافقته ... على دمه ومصرعه السباعا[3]

ومثله أيضا[4] :

242 - لن تراها ولو تأملت إلا ... ولها في مفارق الرأس طيبا[5]

قال "**ومثل ذلك قول ابن قميئة :**

243 - تذكرت أرضا بها أهلها ... أخوالها فيها وأعمامها

---

(1) رسمت الكلمة في الأصل ملك.

(2) هو عمير بن شييم التغلبي توفي 130 هـ كان حسن التشبيب رقيقه (طبقات ابن سلام 179 - الشعر والشعراء 2 723 - جمهرة الأنساب 305).

(3) ديوان القطامي 45 - من قصيدة في مدح زفر بن الحارث الكلابي وروايته (فكرت عند فيقتها إليه * فألفت عند مريضه السباعا). الكتاب وشرح الأعلم 1 143 - نوادر أبي زيد 204 وبه (فكرت عند فيقتها) وذكر أن رواية سيبويه من تغيير النحاة - شرح النحاس 129 شرح السيرافي 3 44 - شرح ابن السيرافي 1 18 - الخصائص 2 426 - ما يجوز للشاعر في الضرورة 207. قال الأعلم " الشاهد فيه نصب السباع على إضمار الموافقة لما جرى من ذكرها في صدر البيت والتقدير فكرت تبتغبه فواقته ووافقت السباع على دمه ومصرعه. وقد رد البيت على سيبويه وغلط في تأوله فيه.." قال الأعلم: " والحجة لسيبويه أن الشعر موضع ضرورة يحتمل فيه مالا يحتمل في غيره، فإذا جاز الحمل في الكلام على المعنى مع التمام جاز في الشعر ضرورة مع النقصان، مع أخذه هذا عن العرب وروايته له عنهم، وغير سيبويه يرويه :

(فكرت ذات يوم تبتغيه ... فألفت فوق مصرعه السباعا) - بتصرف

(4) هو عبيد الله بن قيس الرقيات نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم.

(5) ديوان ابن الرقيات 176 - الكتاب وشرح الأعلم 1 144 - شرح النحاس 129 - شرح السيرافي 3 45 - الخصائص 2 429 - شرح المفصل 1/125.

قال ابن جني : " وهذا هو الغريب من هذه الأبيات، ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ففي ذلك شيئان :

- أحدهما : أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقنعة وهذه تذلة وتطرح لا توصف به الخفرات ولا المعشقات.

- والآخر : أن معنى الابتداء، فوجب أن يكون تقديره لن تراها إلا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشم فتأتي بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدر خبرا عنه فاعرف ذلك" الخصائص 2 429.



لما رأت ساتيدما استعبرت لله در - اليوم - من لامها[1] /111/

نصب السباع في البيت الأول و "الطيب" في البيت الثاني، لأنه حين قال "صادفته"[2] و "لن تراها"[3] علم أن "السباع" و "الطيب" قد دخلا في الرؤية والمصادفة. ونصب الأحوال والأعمام حين دخلوا في التذكير.

وأنشد أيضا[4] :

244 - إذا تغنى الحمام الورق هيجني

ولو تغربت عنها أم عمار[5] -[6]

فنصب أم عمار "بإضمار فعل دل عليه هيجني، كأنه قال : هيجني فذكرني أو فتذكرت أم عمار[7] .

---

(1) ديوان عمرو بن قميئة 78 - الكتاب وشرح الأعلم 1 144 - شرح النحاس 130 - شرح السيرافي 3 45 - شرح ابن السيرافي 1 368 - الخصائص 2 427 - شرح المفصل 1 126 - الخزانة 4 407. الخصاص 2 427 - شرح المفصل 1 126 - الخزانة 4 407. ويروى البيتان بغير هذا الترتيب (الأول قبل الثاني) وقد تقدم البيت الثاني النكت رقم 307، انظر مصادر تخريجه هناك.
قال الأعلم : " الشاهد - في البيت الأول - هو نصب الأخوال والأعمام بإضمار فعل، وهذا جائز عندهم بإجماع لأن الكلام قد تم بقوله تذكرت أرضا بها أهلها ثم حمل ما بعده على معنى التذكر ولو نصب الأهل على ما نصب عليه السباع والطيب لجاز على بعد" بتصرف.

(2) الرواية التي ذكرها الأعلم في البيت "وافقته" وما ذكره هنا رواية أخرى في البيت.

(3) في الأصل : " ولو تراها". والصواب ما أثبت.

(4) هو النابغة الذبياني كما في جمهرة أشعار العرب 189 وروايته (ذكرني). موضع (هيجني) و (إن تغربت) موضع (لو تغربت).

(5) في الأصل : "صبار" - وقد تردد الناسخ بين عمار وصبار.

(6) جمهرة أشعار العرب 189 - الكتاب وشرح الأعلم 1/144 - شرح النحاس 130 وبه (ولو تعزيت) - شرح السيرافي 3/45 - الخصائص 2/424 - اللسان (هيج).

(7) قال المبرد بعد إنشاد البيت : "لأن الرؤية قد اشتملت على الطيب وهذا البيت أبعد مامر لأنه ذكره من قبل الاستغناء، وإنما جاز نصبه على رأيت لأن المعنى لن تراها إلا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيبا فهذا على الإضمار" المقتضب 3 284.



وقد ورد بعض هذه الأبيات المبرد، وذكر في قوله : " في مفارق الرأس طيبا "[1] أي مثل هذا لا يجوز لأنه لا يُحمل على المعنى إلا بعد تمام الأول.

وكذلك قوله : " على دمه ومصرعه السباعا "[2] قال : فلما لم يتم ما قصده ـ لأنه أراد فصادفته على حال ما، ولن تراها إلا في حالة ما وكان تمام الكلام المقصود ذكر الحال ـ لم يجز أن يحمل النصب على إضمار معنى اللفظ الأول.

فرد هذا الزجاج وذكر أن القصد في قوله : فصادفته، إنما هو إلى الولد، وذلك لأن الوحشية طلبت ولدها فصادفته وصادفت على دمه السباعا فلما كان المعنى يدل على هذا ـ واحتاج الشاعر إلى إيقاع المصادفة على الولد المطلوب ـ أضمر للسباع فعلا دل عليه أول الكلام، كأنه قال صادفته وصادفت السباع على دمه.

وقوله "لن تراها ولو تأملت" إنما يصفها بأن الطيب لا يفارقها وقد علم ذلك من مقصده، فجاز استغناؤه باللفظ الأول فأضمر إلا رأيت.

وأنشد سيبويه :

49 ـ قد سالم الحيات منه القدما   الأفعوان والشجاع الشجعما

وذات قرنين ضموزا ضرزما[2]

الضمور : الساكتة. والضرزم : المسنة وهي أخبث الحيات. والأفعوان وما بعده حيات، وهي منصوبة والحيات الأولى[3] مرفوعة[4]

وإنما حمل الأفعوان على المعنى، وذلك أنه يصف رجلا بخشونة قدميه

---

(1) لم يرد الشاهد في المقتضب أو الكامل ونقل ابن جني في الخصائص 2/426 أن المبرد رد رواية البيت وجعل الرواية الصحيحة (فكرت عند فيقتها إليه * فألفت عند مصرعه...) ولعل المبرد ذكر هذا الكلام في نقده للكتاب. انظر رأيه في شرح السيرافي 3/46.

(2) الأبيات للعجاج وقد تقدم تخريجها والحديث عنها ص 29 بنفس الرقم وسيكرر الأعلم الأول والثاني ص 421 بنفس الرقم.

(3) في الأصل : "الأول" ـ وما أثبت من شرح السيرافي.

(4) يروى البيت بنصب الحيات وهي رواية الكوفيين وقيل البغداديين. الخزانة 11/411.



وصلابتهما، وأن الحيات لا يعملن فيها، وأنها قد سالمتها، فإذا سالمت الحيات القدم فالقدم أيضا قد سالمت الحيات فكأنه قال : "سالمت القدم الأفعوان"[1]

وأنشد سيبويه لأوس[2] :

245 ـ تواهق رجلاها يداها ورأسه لها قتب خلف الحقيبة رادف.[3]

وكان وجه الكلام تواهق[4] رجلاها يديها[5] ، والمواهقة : المتابعة والمسابقة، فحمله على المعنى لأنه إذا واهقت الرجلان اليدين، فقد واهقت اليدان الرجلين على مؤخرة الأتان إذا غشيها مسابقا لها، والحقيبة ما (يعلق في)[6] مؤخر الرحل وأراد بها مؤخر الإنسان.

---

(1) قال السيرافي : " وحكى عن الفراء أنه قال القدما بمعنى القدمان وهي رفع" ـ شرح السيرافي 3/48. وانظر تاج العروس (ضرزم).

(2) أوس بن حجر بن عتاب شاعر جاهلي فحل روى عنه زهير، وهو زوج أمه توفي 2 ق هـ (الشعر والشعراء 1/202 ـ الخزانة 4/679) ونسب للمساور بن هند في الصحاح (انظر حواشي شرح ابن السيرافي)

(3) ديوان أوس 73 وبه (يديه ورأسه) بالنصب.
الكتاب وشرح الأعلم 1/145 ـ المقتضب 3/285 ـ شرح النحاس 134، أمالي القالي 3/25 ـ شرح السيرافي 3/49 ـ شرح ابن السيرافي 1/273 ـ الخصائص 2/425 ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة 107 ـ اللسان (وهق) 10/386.
وروى البيت في أمالي القالي (تواغد رجلاها يديه) و (لها نشز فوق...) وروى أيضا (تواهق رجليها يداه).
قال الأعلم : " الشاهد فيه رفع اليدين حملا على المعنى".

(4) في الأصل : "تتواق".

(5) قال المبرد : "فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ، لأن الكلام لم يستغن، ولو جاز ضارب عبد الله زيد، لأن من كل واحد منهما ضربا" المقتضب 3/285.
وقال الأعلم : " وقد غلط سيبويه في جواز هذا لأن الكلام غير تام دون اليدين فيحملان على المعنى، ولأن المواهقة لا تصح إلا للرجلين لأنهما التابعان لليدين، وقد بينت التباس فعل بعضهما ببعض فلذلك جاز ما ذهب إليه سيبويه على بعده". 1/145 بتصرف.

(6) زيادة من الهامش.



وأنشـــد[1] :

246 ـ ليبك يزيد ضارع لخصومـــةٍ

ومحتبط مما تطبح الطوائح[2] /112/

فرفع ضارعا بإضمار فعل دل عليه "ليبك" كأنه قال ليبك ضارع.

والضارع : الذليل، والمحتبطُ : الطالب المعروف، ومعنى تطيح : تهلك وتذهب، يقال أطاحه فهو مطيح والجمع مطاوح ولكنه بني قوله الطوائح على حذف الزيادة كقوله عز وجل ﴿وأرسلنا الرياح لواقح﴾[3] أي ملا قيح

وأنشد في الحمل على المعنى :

50 ـ وجدنا الصالحين لهم جـــزاءً وجنات وعينا سلسبيـــلاَ[4]

لأن الوجدان مشتمل على الجزاء، فحمل الآخر على المعنى، وموضع قولهم "لهم جزاء" موضع نصب على الحال أو على المفعول الثاني إذا أردت "بوجدنا" معنى علمنا.

---

(1) وقع تضارب في نسبة هذا البيت، فقد نسب في الكتاب للحارث بن نهيك وإليه نسبه ابن يعيش، ونسبه النحاس والأعلم للبيد وقال ابن السيرافي للحارث النهشلي، وقال اللبلى إنه لضرار النهشلي وحكى الزمخشري أنه لمزود أخي الشماخ، قال البغدادي والصواب أنه لنهشل بن حري وإليه ذهب العينب. انظر الخزانة 1/303.

(2) الكتاب 1/145 ـ 183 ـ 199 وشرحه الأعلم في الموضع الأول المقتضب 3/283 ـ شرح النحاس 131 ـ شرح السيرافي 3/49 ـ شرح ابن السيرافي 1/110 الخصائص (2/353 ـ 424) ـ المقتصد 1/354 ـ شرح المفصل 1/80 ـ أوضح المسالك 1/342 مغني اللبيب 2/807 ـ الهمع 1/160 ـ الخزانة 1/303 ـ المقاصد النحوية 2/454 اللسان (طيح) 2/536 ـ قال البغدادي : " استشهد به سيبويه على رفع ضارع بفعل محذوف وهذا على رواية ليبك بالبناء للمفعول وقد روى بالبناء للفاعل فيكون يزيد مفعولا به، وضارع الفاعل ولاحذف في الكلام واعتبر العسكري هذه الرواية هي الصحيحة والرواية الأولى من تغيير النحويين.
وقد رواه الأصمعي وغيره بالبناء للفاعل وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى لجواز أن يكون يزيد منادى وضارع نائب الفاعل". الخزانة 1/303 (بتصرف)

(3) من الآية 22 من سورة الحجر 15.

(4) تقدم تخريج الشاهد والحديث عنه ص 98 بنفس الرقم وهو لعبد العزيز الكلابي وانظر شرح السيرافي 3/50.



وكلام سيبويه دال على أن "وجدنا" بمعنى "أصبنا" بقوله : " **لأن الوجدان مشتمل على الجزاء**[1]

ولو كانت بمعنى علمت لم يكن مصدرها الوجدان.

وأنشد[2] :

247 ـ أسقى الإله جنبات الوادي

وجوفه كل ملث غادي

كل أجش حالك السواد[3]

رفع كل الأخير ونصب الذي قبله لأنه حمله على معنى سقاها كل أجش لأن فيما تقدم من قوله دليلا على سقاها كل أجش. والأجش من صفة السحاب. والملث: المقيم، وهو أيضا من صفات السحاب. ويروى (عدوات الوادي)[4] والعدوة : الجانب وأصله من عدا يعدو إذا جاوز.

---

(1) في الكتاب: "مشتمل في المعنى على الجزاء".

(2) هو رؤبة بن العجاج، نسبه إليه العيني.

(3) ملحقات ديوانه 172 ـ الكتاب وشرح الأعلم 146/1 ـ شرح النحاس 133 ـ شرح السيرافي 51/3 ـ شرح ابن السيرافي 384/1،
الخصائص 425/2 ـ حاشية الصبان 50/2 ـ المقاصد النحوية 475/2.

(4) جميع المصادر التي أوردت البيت أوردته بهذه الرواية باستثناء الأعلم.



هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي

وذلك قولك أخذته بدرهم فصاعدا،[1]

معنى هذا أن يشتري أشياء بأثمان مختلفة أدناها درهم. فإذا قلت : أخذت كل ثوب أو غيره من الأشياء بدرهم فصاعدا، كان أدنى الثمن صاعدا فصار بعضها بدرهم وبعضها بدرهم وقيراط[2] وبعضها بدرهم ودانق[3] وهذا معنى قوله **"ثم قروت[4] شيئا بعد شيء"** مأخوذ من قروت الأرض إذا أنبتت[5] قطعة منها بعد قطعة على جهة التتبع لشيء فيها، ولا يحسن أن تقول أخذته بدرهم فصاعد من جهتين :

- أحدهما أن صاعدا نعت ولا يجوز أن تعطف على الدرهم إلا المنعوت

- والجهة الأخرى أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء لأن الثمن يقع جملة عوضا من المبيع، فلا يتقدم بعضها على بعض، وإنما لم يعطف بالواو لأنها للجمع. وإنما هو على ما فسره[6] سيبويه أنك أخذت بعضه بثمن، ثم زاد الثمن في بعض، وتقديره فزاد الثمن صاعدا.

قال **"ومن ذلك قول العرب : من أنت زيدا"**[7]

---

(1) الكتاب 1/147 - شرح السيرافي 3/52.

(2) القرّاط والقيراط من الوزن نصف دانق - اللسان (قرط) 7/375.

(3) الدانق والدانق من الوزن هو سدس الدرهم والدنانير اللسان (دنق) 10/105.

(4) في الأصل : "قررت" وكذا في بعض أصول الكتاب التي اعتمدها محققه 1/291، والصواب ما أثبته، وهو كذلك في الكتاب الطبعة السلفية وسيذكره الأعلم صوابا.

(5) في الأصل : "أتيت" وصوابه من شرح السيرافي.

(6) في شرح السيرافي : "على ما فسرته لك".

(7) انظر شرح السيرافي 3/53 - شرح المفصل 2/28 - شرح الكافية 1/117.



أصل هذا أن رجلا غير معروف بفضل، كأنه سمي بزيد، وكان زيد معروفا بشجاعة وضرب من ضروب الفضل التي يذكر بها الرجل، فلما /113/ تسمى الرجل المجهول بزيد الذي هو معروف بالشجاعة والفضل عن ذلك وأنكر عليه فقيل له : من أنت زيدا؟ أي من أنت ذاكرا زيدا ومعروفا بهذا الاسم؟

وقد يجوز الرفع. والنصب أقوى،لأنك إذا رفعت فتقديره:كلامك زيد أو ذكرك زيد على معنى ذكرك ذكر زيد، وكلامك اسم زيد فيكون على سعة الكلام.

وقد يجوز أن تقول لمن ليس اسمه بزيد من أنت زيدا؟ على المثل الجاري كما قالوا : (أطرى إنك ناعلة)[1] و (الصيف ضيعت اللبن)[2] فتخاطب الرجل بهذا وإن كان اللفظ للمؤنث. لأن المعنى أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا.

ويجوز أن يذكر غير زيد باسمه، كأن رجلا ذكر عمرا وذكر ملابسة بينه وبينه أو سؤالا عنه وكأن منزلة عمرٍو ترفع عند بكر إن يسأل عنه مثل هذا الرجل السائل، فقال له : من أنت عمرا؟ كأن في سؤاله عن عمرو ما يتشرف به أو يكتسب به حالا فيها فخر فقال من أنت سائلا عن عمرو مفتخرا به؟

وأما ما حكاه من قول القائل لرجل سأله لم يذكر ذلك الرجل " من أنت فلانا"[3] فيجوز أن يكون على معنى التعريض لأنه ليس بموضع يذكر معه غيره قال: **"ومن ذلك قولُ العرب أما أنت منطلقا انطلقت معك...** وقال الشاعر[4]

---

(1) مجمع الأمثال 1/ 430 - وفي الكتاب (أطرى إنك فاعله واجمعي) 1/ 147. قال أبو عبيدة معناه اركب الأمر الشديد فإنك قوي عليه قال وأصله أن رجلا قال لراعية كانت ترعى في السهولة وتدع الحزونة أطري أي خذي طرر الوادي وهي نواحيه ويروى أُظري بالظاء المعجمة أي اركبي الظرر وهو الحجر المحدد - ويستوي فيه خطاب المذكر والمؤنث والجمع والاثنين على لفظ التأنيث كذا قاله المبرد وابن السكيت". مجمع الأمثال 1/ 430 وانظر شرح السيرافي 3/ 54 وشرح القرطبي 116 - وشرح المفصل 2/ 28 اللسان (طرر) 4/ 500.

(2) انظر المقتضب 2/ 145 وشرح السيرافي 3/ 54 وشرح المفصل 2/ 28 قال ابن يعيش : "فتخاطب الرجل بهذا وإن كان اللفظ للمؤنث، وإنما يقال للرجل وذلك على معنى أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا

(3) الكتاب 1/ 147 قال سيبويه : " سمعنا رجلا منهم يذكر فقال لرجل ساكت لم يذكر ذلك الرجل من أنت فلانا ؟"

(4) هو العباس بن مرداس نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم.



248 ـ أبا خراشة أما أنت ذا نفــرٍ   فإن قومي لم تأكلهم الضبــع[1]

قال : **"فإنما هي "أن" ضمت إليها "ما" للتوكيد[2] ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل"**

اختلف البصريون والكوفيون في قولهم (أما أنت منطلقا)[3]

فقال الكوفيون هو بمعنى إن وأن المفتوحة فيها معنى إن التي للمجازاة عندهم، وعلى هذا يحملون ﴿**أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى**﴾[4] وهي قراءة حمزة.

وأما البصريون فالتقدير عندهم لإن كنت منطلقا أنطلق معك/أي لانطلاقك في الماضي أنطلق معك، ولذلك شبهها سيبويه بـ "إذ" وجعلها كشيء واحد.

وإذا ولي "أن" الفعل الماضي فهو ماض لا غير كما إذا وليها المستقبل فهو للاستقبال لا غير. ومن أجل أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب في قوله : (فإن قومي لم تأكلهم الضبع) والضبع ههنا السنة الشديدة.

---

(1) ديوان العباس 128 ـ الكتاب وشرح الأعلم 148/1 ـ شرح النحاس 137 شرح السيرافي 54/3 ـ الخصائص 281/2 ـ المنصف 116/3 ـ الإنصاف 71/1 ـ شرح المفصل (99/1 ـ 132) ـ الجني الداني 528 ـ مغني اللبيب (54/1 ـ 572/2، 911) ـ شرح ابن عقيل 297/1 همع الهوامع 122/1 ـ شرح شواهد المغني (166/1 ـ 179) الخزانة 13/4 ـ المقاصد النحوية 55/2 ويروى (إما كنت ذانفر) ولا شاهد فيه على هذه الرواية. قال الأعلم : "الشاهد فيه حمل ذانفر على إضمار كان والتقدير لإن كنت ذانفر فحذف كان وجعلت ما لازمه لأن عوضا من حذف الفعل بعدها ومعنى الكلام الشرط لذلك دخلت الفاء جوابا لأما وقد بينت هذا على مذهب سيبويه في كتاب النكت".

(2) كذا في شرح السيرافي وفي الكتاب : "وهي ما التوكيد".

(3) انظر الخلاف الإنصاف 71/1 وشرح السيرافي 56/3 وهامش الكتاب 148/1 والجني الداني 522 إلى 535 (باب أما) ومغني اللبيب 84/1.

(4) من الآية 282 من سورة البقرة 2 ـ قال الفراء : "تقرأ الآية بفتح أن وتكسر، فمن كسرها نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة مما قبلها ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير." معاني القرآن 184/1 ـ وقال النحاس في القطع والإئتناف 205 : "وكسرة الهمزة قراءة حمزة" وقال مكي القيسي ـ مشكل إعراب القرآن 117/1 : "موضع أن نصب والعامل فيه الخبر المحذوف وهو "يشهدون" على تقدير لأن من كسر إن وهي قراءة حمزة جعله شرطا وموضع الشرط وجوابه رفع لأنه نعت لامرأتين".



قال "**ومثل ذلك قولهم : إما لا**"[1] الأصل فيه أن الرجل قد يمتنع من أشياء يلزمه أن يفعلها ويسومه إياها سائم، فيقنع منها بالبعض فيقول له "إما لا"[1] على معنى إن كنت لا تفعل غير هذا فافعل هذا ثم زيدت ما كما تزاد في حرف الجزاء[2] ثم حذف الفعل لكثرة هذا في كلامهم وصار "إما" مع "لا" كالشيء الواحد عندهم.

وقولهم : آثرا ما"[3] معناها من قولك آثرا أن تفعل كذا وأنت تريد افعل هذا أول شيء /**114**/ أي أول ما يؤثر يقدم في الفعل)[4]

قال : "**ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا. وإن تأتني فأهل الليل (وأهل)[5] النهار**".

(وتقدير)[6] الناصب في هذا : أتيت رحبا[7] وأهلا وإن تأتني[8] فتأتي أهل الليل، وأهل النهار، على معنى أنك تأتي من يكون لك كالأهل بالليل والنهار.

وقد قدره سيبويه برحبت بلادك وأهلت وهذا التقدير إنما قدره بفعل، لأن الدعاء إنما يكون بالفعل فقدره بفعل[9] من لفظ الشيء المدعو به وإن لم يكن المعنى على ذلك، ألا ترى أن الإنسان الزائر إذا قال له المزور : مرحبا وأهلا، فليس يريد : رحبت بلادك وأهلت، إنما يريد : أصبت رحبا وسعة وأنسا، لأن الإنسان إنما يأتي بأهله ومن يألفه.

---

(1) لفظ سيبويه : " ومثل أن في لزوم ما قولهم : إما لا فالزموها ما عوضا"، 1 148 - وانظر المنصف 1 124.

(2) في شرح السيرافي : " حروف الجر".

(3) جاء في اللسان : (أثر) 4 9 : "قال المبرد كأنه يريد أن يأخذ منه واحدا وهو يسام على آخر فيقول خذ هذا الواحد آثرا أي قد آثرت به "وما" فيه حشو".
قال ابن الأعرابي : ويقال افعل هذا آثرا ما ولقيته آثرا ما - وأثرت ذات يدين وذي أي أول كل شيء بتصرف

(4) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل ومقداره كلمة واحدة، وما زدته من شرح السيرافي

(5) ما بين المعقوفتين ليس من لفظ الكتاب - وهو مثبت في شرح السيرافي.

(6) مطموس في الأصل : صوابه من شرح السيرافي.

(7) في شرح السيرافي : "مرحبا".

(8) في الأصل : "تأتي" : وصوابه من شرح أبي سعيد.

(9) في شرح أبي سعيد : "فرده إلى فعل".



قال : **"ومنهم من يرفع فيقول : أهل ومرحب[1]. وأنشد :[2]**

249 ـ وبالسهب ميمون النقيبة قولــه

لملتمس المعـروف : أهـل ومرحـب[3]

أي : هذا أهلٌ ومرحبٌ"

وحقيقته : هذا أهل مثل أهلك.

والسهب : موضع مستمر. يصف أنه بذلك الموضع رجل ميمون النقيبة، والنقيبة : الخليفة.

وأنشد أيضا[4] :

250 ـ إذا جيت بوابا قال : مرحبا   ألا مرحبٌ واديكَ غيرُ مضيقِ[5]

كأنه قال : ألا مرحب، أو لك مرحب، ولو نصب أيضا لجاز.

---

(1) نص سيبويه كما ورد في الكتاب : "ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمر هو ما أظهر"، 1 149.

(2) هو طفيل الغنوي، نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم.

(3) ديوان طفيل 19. وبه (الخليفة) موضع (النقيبة) ـ الكتاب وشرح الأعلم 149 المقتضب 3 219 ـ شرح النحاس 137 ـ شرح السيرافي 3 61 ـ
شرح ابن السيرافي 1 184 ـ فرحة الأديب 44 ـ شرح المفصل 2 29.

(4) هو أبو الأسود الدؤلي. نسب إليه في الكتاب.

(5) ديوان أبي الأسود 109 وبه (ألا مرحبا) وبهذه الرواية يسقط الشاهد ـ وصدره (ولما رآني مقبلا قال: مرحبا * ألا مرجبا...)
شرح القصائد السبع الطوال 189.
الكتاب وشرح الأعلم 1 149 ـ المقتضب 3 219 ـ شرح النحاس 138 ـ شرح السيرافي 3 61ـ شرح ابن السيرافي 1 101.



هذا بابُ ما يَظهرُ فيه الفعلُ وينتصب[1] الاسم لأنه مفعولٌ معه ومفعول به...

وذلك قولك : ما صنعت وأباك... ومثلُ ذلك : ما زلت وزيدا حتى فعل[2] وقال الشاعر :[3]

251 ـ فكونوا أنتم وبني أبيكم   مكان الكليتين من الطحال[4]

وقال آخر[5] :

252 ـ فكان وإياها كحران لم يفق   عن الماءِ إذ لا قاه حتى تقددا[6]

فنصب "بني أبيكم" على أنه مفعول معه.

وقوله : "فكان وإياها" بتلك المنزلة.

ومذهب سيبويه أنك إذا قلت : ما صنعت وأباك؟ أن الأب منصوب "بصنعت"، وكان الأصل فيه : ما صنعت مع أبيك؟.

ومعنى "مع" والواو متقاربان لأن معنى "مع" : الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمه إليه، وأقاموا الواو مقام "مع" لأنها أخف في اللفظ. والواو حرف لا يقع عليه الفعل ولا يعمل في موضعه، فجعلوا الإعراب الذي

---

(1) في الكتاب : " وينتصب فيه" وكذا في شرح السيرافي.

(2) الكتاب 1 150 ـ شرح السيرافي 3 62.

(3) هو الأقرع بن معاذ القشيري في أمالي القالي، ونسبه الغندجالي إلى شعبة بن قمير المازني.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 150 ـ مجالس ثعلب 1 103 ـ شرح النحاس 139 ـ أمالي القالي 2 274 ـ وصدره (وأنا سوف نجعل مولبينا) شرح السيرافي 3 63 ـ شرح ابن السيرافي 1 429 ـ شرح المفصل 2 48 ـ شرح قطر الندى 233 ـ أوضح المسالك 2 54 ـ الهمع 1 221 ـ المقاصد النحوية 3 102.

(5) نسبه الأعلم إلى كعب بن جعيل، والمعروف كعب بن جعيل، ولعله سهو من الناسخ.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1 150 وبهما (وكان) ـ شرح السيرافي 3 63 ـ شرح 3 63 ـ شرح ابن السيرافي 1 431 ـ معجم شواهد العربية 94.



كان في "مع" من النصب في الاسم الذي بعد الواو، إذ لم تكن الواو معربة ولا في (موضع)[1] معرب كما قالوا : " ما جاءني أحدٌ إلا زيد"، و "جاءني القوم إلا زيدا" فإذا جئت " بغير" غير زيد" و "جاءني القوم إلا زيدا " فإذا جيت "بغير" أعربتها بإعراب الاسم الذي يقع بعد "إلا" فقلت : ما قام أحد غير زيدٍ"، وما جاءني غيرُ زيدٍ" و "جاءني القوم غير زيدٍ" فإذا جعلوا إلا مكان غير تجاوز /115/ الإعراب الذي كان في "غير" إلى ما بعد "إلا"[2] لأنها حرف غير عامل.

وكذلك ما زلت وزيدا، لما كانت "الباء" عاملة في قولك : ما زلت بزيد، لم يكن للفعل الذي قبلها عمل في (ما بعدها)[3] لأن الباء في موضع نصب فإذا قلت : ما زلت وزيدا، تجاوز النصب الذي كان يقدر في الباء إلى ما بعد الواو.

وكان الزجاج يقول : إذا قلت : ما صنعت وأباك فإنما تنصب بإضمار فعل، كأنه قال : ما صنعت ولا بست أباك. قال : من أجل أنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو[4]

والقول قول سيبويه، لأنك تقول : "ضربت زيدا وعمرا"، فتعمل ضربت في زيد دون واسطة إذ كان الكلام مستغنيا عنها لعمله في عمرو بواسطة حرف عطف، فقد عمل الفعل في مفعوله وبينهما حرف. وكذلك : "ما ضربت إلا زيدا"، فتعمل ضربت في زيد وبينهما إلا.

---

(1) زيادة من شرح السيرافي.

(2) في الأصل : "لا".

(3) مطموس في الأصل معظم حروفه.

(4) قال السيرافي بعد إيراد رأي الزجاج : "وهذا قول فاسد لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول". شرح السيرافي 3/64 - 65.

- وقال ابن يعيش : " وكان الزجاج يقول : إنك إذا قلت : ما صنعت وزيدا، وإنما تنصب زيدا بإضمار فعل كأنه قال : ما صنعت ولا بست زيدا، قال : وذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في مفعول وبينهما الواو.

وذهب الكوفيون في المفعول معه إلى أنه منصوب على الخلاف، وكان أبو الحسن الأخفش يذهب في المفعول معه إلى أنه منصوب انتصاب الظرف قال : وذلك أن الواو قول: قمت وزيدا واقعة موقع مع، فكأنك قلت : قمت مع زيد..." شرح المفصل 2/49.

وانظر الإنصاف 2/555.

وانظر الجني الداني 155.



واعلم أن الواو لا يذهب بها إلا معنى "مع" حتى يكون فيها معنى غير العطف المحض. والعطف المحض : أن توجب لكل واحد من الاسمين الفعل من غير أن يتعلق فعل أحدهما بالآخر كقولك : "قام زيد وعمرو" و "ما صنع زيد وعمرو" إذا أردت أن كل واحد منهما فَعَلَ فِعلا لا يتعلق بالآخر.

فإن أردت : ما صنع زيد مع عمر ؟ - على معنى إلى أي شيء انتهيا فيما بينهما من خصومة أو مواصلة أو غير ذلك - جاز النصب.

هذا بابٌ معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول

إلا أنها تعطف الاسم ههنا على ما لا يكون ما[1] بعده إلا رفعا على كل حال. وذلك قولك : أنت وشأنك... وما شأنك وشأن زيدٍ؟ وما أنت وعبد الله؟)[2]

قال الشاعر : [3]

253 - يازبرقان أخا بني خلــفٍ   ما أنتَ - ويب أبيك - والفخــرُ[4]

وقال آخر : [5]

---

(1) في الأصل : "وما" - والواو ليست من لفظ الكتاب، ولا معنى لزيادتها.

(2) الكتاب 1/145-151 - شرح السيرافي 3/66 (مع اختلاف في ترتيب الأمثلة).

(3) هو المخبل السعدي في الكتاب واللسان (ويل) ونسبه الآمدي في المؤتلف إلى المتنخل السعدي، ونسبه الكوفي إلى ربيع بن ربيعة السعدي.
قال البغدادي : "والصواب أنه للمخبل".

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/151 - شرح السيرافي 3/66 - المؤتلف 179.
شرح ابن السيرافي 1/211 - 362 - المقتضب 2/1059. شرح المفصل 1/121 - 2/51 - الخزانة 91/6 - اللسان (ويل) 11/740.
قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع الفخر عطفا على أنت مع ما في الواو من معنى مع، وامتناع النصب فيه إذ ليس قبله فعل يتعدى إليه فينصبه كما كان في الباب الذي قبله".

(5) هو جميل بن معمر كما في الكتاب وشرح الأعلم.



254 ـ وأنت امرؤٌ من أهلِ نجدٍ وأهـنَـا

تهامومـا النجدي والمتـغـور[1]

وقال :[2]

255 ـ وكنت هناك أنت كريمَ قيسٍ فما القيسي بعدك والفخارُ[3]

إن قال قائل : نحن متى عطفنا شيئا على شيء بالواو، دخل[4] الآخر في ما دخل فيه الأول، واشتركا في المعنى وكانت الواو بمعنى "مع" كقولنا : قام زيد وعمرو، فكيف اختصصتم هذا الباب والذي قبله بمعنى "مع"؟

قيل له : قولنا : قام زيد وعمرو، ليس أحدهما لا بسا للآخر[5] ولا بينهما فرق في وقوع الفعل من كل واحد منهما على حدة.

وإذا قلنا : ما صنعت وأباك؟، أو ما أنت والفخر؟ فإنما تريد : ما صنعت مع أبيك؟ وأين بلغت في فعلك به وفعله بك؟ وما أنت مع الفخر في افتخارك وتحققك به.

ويدلك على صحة هذا المعنى أن قائلا لو قال : زيد وعمرو، وهو يريد: خارجان أو قائمان، لم يجز حذف الخبر لأنه /116/ بمنزلة قولك : زيد معرى من الخبر.

---

(1) ديوان جميل 91 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/ 151 ـ (فما النجدى) الكامل 1/ 333 ـ شرح النحاس 140 ـ شرح السيرافي 3/ 66 ـ شرح ابن السيرافي 333 ـ شرح ابن السيرافي 1/ 400 ـ فرحة الأديب 182 ـ 184 ـ الخزانة 3/ 144 ـ اللسان (غور) 5/ 34.

قال ابن السيرافي : "الشاهد فيه على رفع المتغور عطفا على النجدي. ولو نصب المتغور من قصيدة منصوبة لجاز كما تقول : ما أنت وقطعة من ثريد."

(2) لم أعرف قائله ـ وقال محقق الكتاب إنه من الخمسين التي لم يعرف قائلوها 1/ 300.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 151 ـ شرح النحاس 140 ـ شرح السيرافي 3/ 66.

شرح ابن السيرافي 1/ 431 ـ شرح المفصل 2/ 52.

قال الأعلم : "الشاهد فيه رفع الفخار عطفا على القيسي.

يرثي رجلا من سادات قيس".

(4) في شرح السيرافي : "فإن قال قائل : نحن ما عطفنا شيئا على شيء بالواو ودخل .." 3/ 66.

(5) قال السيرافي : "قيل له : نحن متى عطفنا شيئا على شيء بالواو دخل في معناه.." 3/ 66.



ويجوز أن تقول : أنت وشأنك، فتكتفي بهذا اللفظ وتضمر الخبر، وتقديره : أنت وشأنك معروفان لأن الواو إذا كانت بمعنى "مع" دلت على ذلك.

وأجاز سيبويه أن تقول : ما أنت وعبد الله؟ وكيف أنت وعبد الله؟ وقدره على معنى : ما كنت وزيدا، وكيف تكون وزيدا؟

وأنكر المبرد لفظه في تقدير الناصب، وقال : لم جعل "كيف" مختصة بتكون، و "ما" مختصة بكنت؟.

ولم يذهب سيبويه في ذلك إلى اختصاص "كيف" بالمستقبل و "ما" بالماضي، وإنما أراد التمثيل على الوجه الذي يمكن أن يمثل به.

واستدل سيبويه على أن قولهم : "ما أنت وزيد؟"[1] وهم يريدون معنى مع.

وأنشد :[2]

256 - تكلفني سويقَ الكرمِ جَـرمٌ ... وَمَا جرمٌ وما ذاك السـويـقُ[3]

استكثر لها شرب الخمر.

وبعد هذا البيت :

وما عرفته جـرم وهـو حـل ... فلما أنزل التحريمُ فـيـهَـا

وما غالى بهـا إذ قـامَ سُـوقٌ ... إذا الجرمَى عنهـا لا يفيـقُ[4]

يريد أنه لم يكن محل جرم أن تعرف الخمر في الجاهلية ولا تشربها. وإنما ذكر "عرفته" لأنه رده إلى لفظ "السويق". وسويق الكرم : الخمر. فسماها بذلك لانسياقها في الحلق. وبذلك سمي السويق لأنه يشرب ولا يؤكل.

---

(1) في الأصل : " ما أنت وما زيد؟". وما أثبت مناسب لما في شرح السيرافي.

(2) لزيادة الأعجم نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم وابن السيرافي...

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/152 - الكامل 1/333 - شرح النحاس 140 - شرح السيرافي 3/70 - شرح ابن السيرافي 1/307 - اللسان (سوق) 10/170.
قال الأعلم : "الشاهد فيه إظهار "ما" في قوله : وما ذلك السويق، ولو حذفها لا ستغنى عنها كما استغنى في الأبيات التي قبله عنها".

(4) المصادر السابقة - ورواية الأول في شرح ابن السيرافي على الإقواء :
(فما شربوه وهو لهم حـل ... ولا غالبوا به في يوم سـوق)



وأنشد لبعض الهذليين[1] :

257 ـ وما أَنَا والسيرَ في متلفٍ يبرحُ بالذكرِ الضابطِ[2]

كأنه قال : ما كنتَ مع السير؟

ومعنى يبرح : يشق عليه ويجده. والضابط : القوي الشديد. يصف جملا.

وأنشد[3] :

258 ـ فمن يكُ سائلاً عني فإنّي وجروة لا تَرودُ ولا تُعارُ[4]

فعطف "جروة" على المنصوب "بإن" والمعنى مع، فاستغنى عن ذكر الخبر لذلك، وهو كقولك العرب (إنكَ وما[5] وخيرا)[6]، يريدون إنك مع خير، و "ما" زائدة، والخبر محذوف، وقد بينت جواز حذفه.

أنشد[7] :

259 ـ أزمانَ قومِي والجماعَةَ كالذي مَنَعَ الرِّحالَةَ أنْ تَميلَ مَميلاَ[8]

---

(1) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي عند ابن السيرافي والأعلم وعند ابن السيرافي (ابن عبيد).

(2) ديوان الهذليين 2/195 وبه (يعبر) موضع (يبرح).
الكتاب وشرح الأعلم 1/153 ـ وبهما (فما أنا) ـ شرح النحاس 141 وبه (ما أنا والسير) ـ شرح السيرافي 3/71 ـ شرح ابن السيرافي 1/128 ـ شرح المفصل (أنا والسير) ـ شرح السيرافي 3/71 ـ شرح ابن السيرافي 1/128 ـ شرح المفصل 2/52 ـ همع الهوامع 1/221 ـ المقاصد النحوية 3/93.
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب السير بإضمار الملابسة لأن معنى ما أنا والسير، مالي ألابس السير وأتثبت به، وقدره سيبويه : ما كنت والسير وكيف أكون والسير. يسهل نصبه بذكر الفعل لأن الواو لا ينصب ما بعدها على معنى مع حتى يكون قبلها الفعل أو يشتمل الفعل على معناه ـ ولو رفع السير هنا عطفا على أنا لكان أجود".

(3) هو أبو عنترة العبسي كما في الكتاب وشرح الأعلم وابن السيرافي.

(4) ديوان عنترة 65 الكتاب وشرح الأعلم 1/152 ـ أنساب الخيل 22 ـ شرح النحاس 141 وبه (ومن يك) و (لا تزار) ـ شرح السيرافي 3/70 ـ شرح ابن السيرافي 1/357 ـ الصاحبي 184.

(5) في الأصل : "إنك ما" من غير واو.

(6) مجمع الأمثال 1/51 يضرب في يوضع البشارة بالخير وقرب نيل المطلوب.
وانظر المثل في شرح السيرافي 3/71.

(7) هو الراعي النميري كما في شرح النحاس والاعلم والقرش في جمهرته من قصيدة له في مدح عبد الملك بن مروان ـ قال الأعلم ويروى للأعشى.

(8) جمهرة أشعار العرب 743 ـ وبه (أيام قومى) و (لزم الرحالة).
الكتاب وشرح الأعلم 1/154 ـ شرح النحاس 142 ـ شرح السيرافي 3/71 ـ شرح ابن السيرافي 1/70 ـ الهمع 1/122 ـ 2/56 حاشية الصبان 2/138 ـ الخزانة 3/145 ـ المقاصد النحوية 2/95
قال الأعلم :"الشاهد فيه نصب الجماعة . وصف استقامة الزمان قبل قتل عثمان".



أراد: أزمان قومي كان مع الجماعة، وحذف «كان» لأنهم يستعملونها كثيرا في مثل هذا الموضع، ولا لبس فيه ولا تغير معنى.

وأنشد عن أبي الخطاب[1] عن بعض العرب[2]:

260 - أَتُوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجْلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ العِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنٌ وعمْرٌو والجِيَادَا[3] /117/

فنصب الجياد على تقدير: وما حضن وعمرو مع الجياد. وأشابات: أخلاط. ونصبهم على الذم، وإن شئت كان مفخوضا على البدل من القوم.

وأنشد فيما حمل على المعنى[4]:

261 - فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِ بَعْدَمَا كدت أَفْعَلَهْ[5]

أراد: كدت أن أفعله، فحذف «أن» ضرورة بعد أن قدرها مستعملة للضرورة. وغير سيبويه يقول: إنهم أرادوا: بعد ما كدت أفعلها فحذفوا الألف وسكنوا الهاء، وألقوا[6] حركتها على اللام. وقد جاء مثل ذلك في كلامهم، وبعضهم يقول[7]: أراد فعلته، فحذف النون وبقيت اللام مفتوحة.

---

(1) هو عبد الحميد بن عبد المجيد المعروف بالأخفش الأكبر، توفي 177هـ. روى عنه سيبويه. وهو أستاذ أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي.
ترجمته (طبقات الزبيدي 40 - بغية الوعاة 74/2).

(2) هو شفيق بن جزء بن ريلح الباهلي عند ابن السيرافي والغندجاني.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 153/1 - شرح النحاس 142 - شرح السيرافي 72/3 - شرح ابن السيرافي 196/1 - فرحة الأديب 47 - اللسان (حضن) 124/13.

(4) هو عامر بن جوين الطائي في الكتاب وشرح الأعلم ... ويروى لامرىء القيس.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 155/1 - شرح السيرافي 73/3 - شرح ابن السيرافي 337/1 - ما يجوز بشاعر في الضرورة 185 - فرحة الأديب 80 - 82 - الإنصاف 561/2 - مغني اللبيب 839/2 - شرح شواهد المغني 931/2 وبه (حباسة) بالحاء المهملة - اللسان (خبس) 62/6.
قال القزاز: "ومما يجوز له: الحذف والقصر على قول الكوفيين في قول الشاعر (البيت)".
وقال الفراء: "أراد: أفعلها فحذف الألف وفتح اللام ليدل على أنه حذف الألف لأن الفتحة من جنس الألف، وهذا يفسد عند سائر الناس لأن الفتحة يجب أن يدخله، ولا يكون دليلا فيه لأن الهاء حائل بينهما" ما يجوز للشاعر في الضرورة 185. وانظر الإنصاف 561/2.

(6) في الأصل: "وقبلوا" - وما أثبت من شرح السيرافي.

(7) قال أبو سعيد: "وهذا يخرج في مذهب البصريين على طرح النون الخفيفة ..." شرحه 74/3



كما قال[1] :

262 ـ اضْرِبْ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[2]

فحذف النون من «اضربن».

ومعنى الخباسة[3] في البيت : الظلامة، ومنه يقال: رجل خبوس، أي : ظلوم.

هذا بابُ ما[4] يُضمِرُونَ فيه الفِعلَ لقُبْحِ الكَلَامِ

إذا حُمِل آخرُه على أوَّلِه، وذلك قولُك : مالَكَ وزَيْداً، ومَا شأْنُكَ وعمراً[5]

قال الشاعر[6] :

263 ـ فَمَا أنَا والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ

وقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بالرِّجَالِ[7]

---

(1) هو طرفة بن العبد في نوادر أبي زيد واللسان (نون).
قال أبو حاتم : " أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة"، وقال أبو علي في المسائل البغداديات : " وهو مجهول، فهذا فاسد لا يعرج عليه وليس من كل مهم" ـ وقال ابن بري : " إنه مصنوع عليه ".
والبيت لا أثر له في ديوان طرفة.

(2) ليس من شواهد الكتاب ـ نوادر أبي زيد 13 ـ شرح السيرافي 74/3 ـ المسائل العسكرية 196 ـ المسائل البغداديات 437 ـ الخصائص 126/1 ـ الإنصاف 568/2 ـ شرح المفصل 44/9 ـ مغني اللبيب 842/2 ـ شرح شواهد المغني 933/2 ـ اللسان (قنس) 183/6 (هول) 311/11 ـ (نون) 429/13 ـ ويروى بالسيف موضع بالسوط.

(3) في الأصل : " الخباسة بالحاء والسين المهملتين والباء الموحدة كالظلامة وزنا ومعنى، ورجل حبوس أي ظلوم" .

(4) في الكتاب وشرح السيرافي (منه) موضع (ما) .

(5) الكتاب : 155/1 ـ شرح السيرافي : 75/3 .

(6) هو مسكين الدرامي في الكتاب وشرح الأعلم ..

(7) الكتاب وشرح الأعلم 155/1 ـ شرح السيرافي 75/3 ـ شرح المفصل 50/2 ـ والرواية بهم (فمالك والتلدد) وانفرد الأعلم بهذه الرواية .



وقال آخر[1] :

264 ـ فَما لَكُم والفَرْطَ لاَ تَقْرَبُونَـــهُ   وقَدْ خِلْتُهُ أَدْنَى مَرَدٍّ لِعَاقِـــلِ[2]

التلدد : الذهاب والمجيء كالتخير. وأصله من الديدين، وهما صفحتا العنق.

ونصب التلدد بإضمار الملابة، وكذلك نصب الفرط في البيت الذي بعده.

واستدل سيبويه على أنه لا يحسن عطف «عمرو» على «الشأن» بأنك لو قلت: ما شأنك وما عبد الله؟ لم يحسن لأن الشأن ليس يلبس بعبد الله كالتباس «جرم» «بالسويق» إذا قلت : ما جرم وما ذاك السويق»، وإنما التباس عبد الله بالكاف إلا أنه لا يعطف عليها لأنها ضمير مجرور، ولو كان اسما ظاهرا لعطف عليه.

هذا بابُ ما يُنْتَصبُ[3] من المصادر على إضمار الفعْلِ غيرَ المُستعْمَلِ إظْهَارُهُ[4]

وذلك قولك : سَقْياً لَكَ وجُوعاً ونوعاً ورَعْياً.

قال الشاعر[5] :

265 ـ تَفَاقَرَ قَوْمِي إذْ يَبِيعونَ مُهْجَتِـي   بِجَارِيَّةٍ بَهراً لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْــرا[6]

---

(1) هو عبد مناف بن ربيع الهذلي نسبة إليه ابن السيرافي، ومحقق الكتاب 308/1.

(2) ديوان الهذليين 46/2 من قصيدة يرثي بها دبية السلمي . الكتاب وشرح الأعلم 155/1 ـ شرح السيرافي 75/3 ـ شرح ابن السيرافي 130/1 ـ وبه (مراد) موضع (مرد) . والرواية المشهورة (ومالكم والفرط) قال الأعلم :"الفرط هنا : اسم جبل ـ والعاقل : الصاعد فيه ".

(3) في الكتاب : "ينصب" . ورواية الأعلم موافقة لما في شرح السيرافي .

(4) الكتاب 156/1 ـ شرح السيرافي 79/3 .

(5) هو ابن ميادة في الكتاب وشرح الأعلم واللسان (بهر) و (فقد) ـ ونسب في إحدى نسخ الكامل لابن مفرغ (حواشي الكامل 245/2) .

(6) الكتاب وشرح الأعلم 157/1 ـ الكامل 245/2 ـ شرح النحاس 143 ـ شرح السيرافي 80/3 ـ شرح ابن السيرافي 266/1 ـ فرحة الأديب 67 ـ الإنصاف 241/1 ـ اللسان (فقد) 337/3 ـ (بهر) 82/4 ـ الأعلم :"الشاهد فيه قوله بهرا وهو بدل من اللفظ بالفعل ".



معنى بهراً : قهراً، أي: غلبوا غلبا من قولك: بهرني الشيء، أي غلبني. ومنه القمر الباهر إذا تم ضوؤه وغلب.

ومعنى قولهم : جُوعاً وبوعا[1]، أي : جوعا وعطشا، وقيل : هو إتبا ع وأنشد لأبي زبيد يصف أسدا :/118/

266 ـ أَقَامَ وأَقْوَى ذَاتَ يوم وخَيْبَةٌ

لأوَّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ[2]

(أراد)[3] : أقام الأسد. وأقوى: لم يأكل شيئا. والقواء[4] : فناء الزاد.

وخيبة لأول من يلقى الأسد المقوى الجائع. وليس هذا على معنى الدعاء عليه ولكنه متوقع كما أن المدعو به متوقع منتظر في حال الدعاء، فلذلك استشهد (به)[5] سيبويه.

قال[6] : ومثله في الرفع[7] :

267 ـ عَذِيرُكَ مِنْ مَوْلَى إذَا نِمْتَ لَمْ يَنَمْ

يَقُولُ الخَنَا أوْ تَعْتَرِيكَ زَنَابِرُهْ[8]

فرفع عذيرك، والأكثر نصبه. والذي يرفعه يضمر خبره. أراد بالزنابر: ذكره إياه بالسوء واغتيابه.

(1) ذكر الأعلم اللفظة قبل أسطر بالنون . والنوع والبوع بمعنى .

(2) الكتاب وشرح الأعلم 157/1 ـ شرح المفصل 114/1 ـ اللسان (يسر) 297/5 . قال الأعلم :"الشاهد فيه رفع خيبة بالابتداء، وهي نكرة لما فيها من معنى النصب على المصدر المدعو به ".

(3) مطموس في الأصل .

(4) في شرح السيرافي : "والاقواء".

(5) زيادة من تقدير المحقق .

(6) الضمير يعود على أبي سعيد، والكلام كلامه، ظنه الأعلم لسيبويه ـ ولفظ سيبويه "وهذا شبيه رفعه ببيت سمعناه ممن يوثق بعربيته يرويه لقومه " 158/1 .

(7) قائله مجهول .

(8) الكتاب وشرح الأعلم 158/1 ـ شرح النحاس 144 ـ شرح السيرافي 82/3.



قال: «ومثْلُهُ قَوْلُ حَسَّانَ :

268 ـ أَهَاجَيْتُم حَسَّانَ عِنْدَ ذَكَائِــه

فَغَــيٌّ لأَوْلَادِ الحِمَــاسِ طَــوِيــــلُ»[1]

فهذا دعاء من حسان عليهم، لأنه هجا رهط النجاشي، ورفع كما رفع ما تقدم، وفيه معنى الدعاء. والذكاء: انتهاء السن.

هذا بابُ ما أُجْرِيَ[2] منَ الأسماء مَجْرَى المَصَادِرِ التِي يُدعَى بِهَا، وذلك قولُك: تُرْباً وجَنْدَلاً[3]

اعلم أن هذا الباب يدعى فيه بجواهر لا أفعال لها، وعبر عنها سيبويه «بأفعال» على جهة التمثيل لوقوعها موقع المصادر المدعو بها. والرفع فيها أقوى من الرفع في المصادر.

وأنشد[4]:

269 ـ لَقَدْ أَلَبَ الوَاشُونَ أَلْباً بِجَمْعِهِــمْ

فَتُــرْبٌ لأَفْـوَاهِ الوُشَــاةِ وَجَنْــدَلُ[5]

---

(1) ديوان حسان 358 ـ وروايته : (هاجيتم ... غي لمن ولد الحماس...)، الكتاب وشرح الأعلم 158/1 ـ شرح النحاس 144 ـ شرح السيرافي 82/3 ـ شرح ابن السيرافي 311/1 وروايته مثل رواية الديوان ـ قال محقق الكتاب 314/1 : " وهذه الأبيات من الكامل وقد أورد سيبويه البيت محرفا فأتى به من بحر الطويل". قال الأعلم :"الشاهد فيه قوله : فغي، ورفعه وهو نكرة لما فيه من معنى المنصوب ـ والحماس : حي من بني الحارث بن كعب وهم رهط النجاشي ـ وكانت بينه وبين حسان مهاجاة".

(2) في الكتاب :"هذا باب ما جرى".

(3) الكتاب 158/1 ـ شرح السيرافي 83/3 .

(4) لم أعرف قائله .

(5) الكتاب وشرح الأعلم 158/1 ـ وبهما (لبينهم) موضع (بجمعهم) ـ المقتضب 222/3 ـ شرح النحاس 145 ـ شرح السيرافي 84/3 ـ شرح ابن السيرافي 383/1 ـ شرح المفصل 122/1 ـ همع الهوامع 194/1 .

قال الأعلم :"الشاهد فيه فترب لأفواه الوشاة، ورفعه بالابداء وهو نكرة لما فيه من معنى المنصوب"



معنى ألب: جمع. وكنى بالترب والجندل عن الخيمة.

فتا: «ومثله: (**فاهَا لفيكَ**[1] **يُريدُ فا**[2] **الدَّاهِيَة**[3]» فجعل فاها منصوبا بمنزلة تربا، كأنه قال: تربا لفيك، وإنما يخصون في مثل هذا: الفم، لأن أكثر المتالف فيما يأكله الانسان أو يشربه من السم وغيره.

وجعل سيبويه هذا بدلا من اللفظ بقولك:

"**دهاكَ اللَّهُ**" تقريبا لأنه في معنى الدعاء به.

وأنشد[4]:

270 - تَحَسَّبَ هَوّاسٌ وَأَقْبَلَ أَنَّنِي بِهَا مُفْتَدٍ مِنْ واحِدٍ لاَ أُغَامِرُهُ

فَقُلْتُ لَه: فَاهَا لَفِيكَ فإنَّهَا قَلُوصُ امْرِئٍ قارِيكَ ما أَنْتَ حَاذِرُهُ[5]

يصف أسدا[6]. والهواس: من أسماء الأسد. وتحسب: تحسس. ويجوز أن يكون بمعنى اكتفى. والمعنى أنه عرض لناقة له فحكى عن الأسد أنه توهم أنني أدع الناقة وأفتدى بها من الأسد. وواجه[7] هو الأسد.

---

(1) مجمع الأمثال 71/2 - "قال أبو عبيدة: أصله أنه يريد: جعل الله تعالى بفيك الأرض، وقال: ومعناها الخيبة لك، وقال غيره: فاها كناية عن الأرض... ويقال هنا كناية عن الداهية. أي جعل الله فم الداهية ملازما لفيك "مجمع الأمثال (بتصرف)".

(2) في الأصل: "فاداهية"

(3) لفظ سيبويه: "ومن ذلك قول العرب: فاها لفيك وإنما تريد فالداهية" 159/1.

(4) هو أبو سدرة الهجمي في الكتاب. وفي شرح السيرافي وابن السيرافي لأبي سدرة الأسدي - واكتفت بعض المصادر بذكر: رجل من بلهجيم مثل نوادر أبي زيد وشرح المفصل، وجمع ابن منظور هذا الإختلاف قال: "لأبي سدرة الأسدي ويقال إنه هجيمي، ويقال إنه لرجل من بني الهجيم". ورد الغندجاني الأسدي، وقال إنه هجيمي.

(5) الكتاب وشرح الأعلم 159/1 - نوادر أبي زيد 189 - شرح النحاس 145 وبه (أغايره) موضع (أغامره) أمالي القالي 236/1 - شرح السيرافي 84/3 - شرح ابن السيرافي 261/1 وبه (صاحب) موضع (واحد). فرحة الأديب 64 - مجمع الأمثال 71/2 - شرح المفصل 122/1 - الخزانة 116/2 - اللسان (حسب) 317/1 - (يقن) 457/13 - (فوه) 528/31 - ويروى (أيقن) موضع (أقبل).
قال الأعلم: "الشاهد في قوله: فاها لفيك. أي فم الداهية لفيك ونصبه على إضمار فعل، والتقدير: ألصق الله فاها بفيك".

(6) في أمثال الميداني 71/2 - "يخاف ذئبا قصد ناقته".

(7) في الأصل: "والواحد هو..." وصوابه من شرح السيرافي.



وقوله «لا أغامره» أي: لا أردُ معه غمرات الموت. ويروى: «وأقبل أنني» فيكون تحسب على هذا بمعنى ظن. وقوله: «فاها لفيك» دعاء عليه بإصابة الداهية له، وهو على وجه التهدد.

قال : «**والدَّليلُ**[1] **عَلَى أنَّهُ يُريد**[2] **الدَّاهِيَةَ قَوْله**[3] :

271 ـ وَدَاهِيَةٍ مِنْ دَوَاهِي المَنُـــو نِ يَرْهَبُهَا النَّاسُ لاَ فَا لَهَــا[4][5] 119.

المعنى أنها لشناعتها وعظيم أمرها، لا يدري الناس كيف يأتونها ويتوصلون إليها.

---

(1) في الكتاب : "ويدك". وما ذكره الأعلم موافق لما في شرح السيرافي.

(2) في الكتاب : "يريد به".

(3) نسبه الأعلم للخنساء ـ ونسب في الطبعة المحققة من الكتاب 316/1 ـ لعامر ابن الأحوص ـ ونسبه ابن السيرافي والبغدادي إلى عامر بن جوين الطائي .

(4) في الأصل :"لا قبالها".

(5) الكتاب وشرح الأعلم 159/1 ـ شرح النحاس 146 ـ شرح السيرافي 86/3 ـ شرح ابن السيرافي 203/1 وبه (يحسبها الناس) ـ شرح المفصل 122/1 ـ اللسان (فوه) 528/13 .



هذا بابُ ما أجْريَ مَجْرَى المَصَادر المَدْعُوِّ بهَا مِنَ الصِّفَاتِ وذَلِكَ[1] : هَنيئـاً مَرِيئـاً[2]

وليس في الباب غير هذين الحرفين، وإنما أفرد لهما بابا لأنهما صفتان يدعى بهما. ألا ترى أنك تقول: هذا شيء هنيء[3] مريء، كما تقول: هذا رجل صبيح[4] جميل.

واستدل سيبويه على أنهما بدل من الفعل باستعمال الفعل مكانهما.

وأنشد[5]:

272 ـ إِلَى إِمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُـهُ أَضْفَرَهُ اللّهُ فَلْيَهْنِىءْ لَه الظَّفَـرُ[6]

فجعل «فليهني»[7] بمنزلة: هنيئا له الظفر.

وأنشد[8]:

---

(1) في الكتاب: "وذلك قولك".

(2) الكتاب 159/1 ـ شرح السيرافي 86/3.
قال المبرد: "وتقول هنيئا مريئا، وإنما معناه: هنأك هناء، ومرأك مراء، ولكنه لما كان حالا، كان تقديره: وجب ذلك لك هنيئا وثبت لك هنيئا". المقتضب 312/4.
وقال أبو العلاء: "هنيئا ينتصب عند قوم على قولهم: ثبت لك هنيئا، وقيل: هو اسم فاعل وضع موضع المصدر..." هامش المقتضب 312/4.

(3) في الأصل: "مبنى".

(4) كذا في شرح المفصل 122/1 ـ وفي شرح السيرافي: صحيح.

(5) هو الأخطل نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم.

(6) ديوان الأخطل 110 من قصيدة في مدح عبد الملك بن مروان ـ والبيت من شواهد الكتاب وشرح الأعلم 160/1 ـ الكامل 72/4 ـ المقتضب 312/4 ـ شرح النحاس 146 وبه (تفادينا نوافله) و (فليهني) بالتخفيف ـ شرح السيرافي 4 87 ـ شرح ابن السيرافي 1 172 ـ شرح المفصل 123/1 ـ اللسان (هنا) 180/1 ـ وروى: (تغادينا ـ تعادينا ـ تفادينا ـ تعدينا).
قال الأعلم: "أراد بالامام عبد الملك بن مروان ـ أراد أظفره الله بقيس عيلان وكانوا من أشياع ابن الزبير".

(7) روى البيت بالتخفيف، ورسمت اللفظة في البيت بالألف (فليهنا).

(8) هو أبو الغطريف الهندي، قاله في وقعة كانت بينه وبين ابن أحمر ـ ذكر هذا ابن السيرافي.



273 ـ هَنِيئاً لأَرْبَابِ البُيُوتِ بُيوتُهُم   ولِلْعَزَبِ المِسْكِينِ مَا يَتَلَمَّسُ[1]

فجعل «هنيئا» بدلا من هنأه ذلك.

هذا بابُ ما أجْري[2] مَن المَصَادر المُضافَة مُجْرَى المصَادر المُفْرَدَة المَدْعُوِّ بِهَا[3]

وذلك قَوْلُكَ : وَيْحَكَ وَوَيْسَكَ.

ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها، ولم يجز «سقيك»[4] لأن العرب لم تدع به.

ولم يجعل هذا قياسا يتبع، لأنها أشياء وضعت موضع الفعل دون أن يذكر معها فلا يجوز تجاوزها إلى غيرها لأن الإضمار والحذف اللازم ليس بمستمر.

قال : «**وهَذا حرفٌ لا يُتَكَلَّمُ بِهِ مفرداً... وهو قولُك : ويْلَكَ وعَوْلَكَ**»[5]

وهذا كالإتباع الذي لا يؤتى به إلا بعد شيء يتقدمه.

فإن قال قائل : عَوْلَك لا يجري مجرى الإتباع لأمرين :

ـ أحدهما: أن فيه الواو، والإتباع المعروف لا يكون بعد الواو.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 160/1 ـ شرح النحاس 146 ـ شرح السيرافي 87/3 ـ شرح ابن السيرافي 192/1.

قال ابن السيرافي : " الشاهد فيه نصب هنيئا بإضمار فعل، وهو دعاء، كأنه قال : ثبت لهم ما حصل بأيديهم هنيئا، ونصب على الحال وهو مما لا يضمر الفعل فيه".

وقال النحاس : " نصب هنيئا على معنى : هناه الله على المصدر" .

(2) في الكتاب : ماجرى .

(3) الكتاب 160/1 ـ شرح السيرافي 88/3 .

(4) نص سيبويه " وذلك ويلك وويحك وويسك وويبك، ولا يجوز سقيك، إنما تجري ذا كما أجرت العرب" 160/1 .

(5) لفظ سيبويه : :وهذا حرف لا يتكلم به مفردا إلا أن يكون على ويلك وهو قولك : ... " 160/1 .



ـ والآخر : أن «عولك» معنى معروف لأنه من عال يعول كما تقول: جار، يجوز،

قيل له : إنما أراد سيبويه أنه لا يستعمل في الدعاء ـ وإن كان مفعول المعنى ـ إلا عطفا، ولم يرد باب الإتباع الذي هو بمنزلة أجمعين أكتعين.

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ عَلَى إِضْمَار الفعل المتروك إِظْهَارُهُ من المصادر في غير الدُّعَاءِ. ومن ذَلِكَ قولِكَ : حَمْداً وشُكْراً[1].

اعلم أن هذه المصادر أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه وليست بدعاء، ولكنها ضارعت الدعاء لاستعمال المضمرة.

ومعنى قوله : «**ولاَ كَيداً ولاَ هَمّاً**»، أي : لا أكاد أفعل ذلك كَيْداً، ولا أهم به هَمّاً تبعيدا لما بقى أني يفعله.

قال : «**وقَدْ جَاءَ بعضُ هَذَا رَفْعاً**».

وأنشد لبعض مذحج[2]:

274 ـ عَجِبْتُ[3] لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامِ ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[4]

---

(1) الكتاب 160/1 ـ شرح السيرافي 92/3 .

(2) وقع اضطراب في نسبة هذا البيت، فهو في الكتاب لرجل من مذحج اسمه هني بن أحمر الباهلي، وعند ابن السيرافي لزرافة الباهلي، وعند النحاس لجرير، وعند الآمدي لابن أحمر الكناني، وفي حماسة البحتري لمنقذ بن مرة الكناني، وعند المرزباني لعمرو بن الحارث الكناني، وعند التبريزي لصمام أخي جساس بن مرة، وفي اللسان (حيس) لهنى وقيل لزرافة ـ رجح الغندجاني نسبته لعمرو بن الغوث بن طيء، ونسبه ابن يعيش لرؤبة ـ ورجح البغدادى نسبته إلى ضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل .

(3) روى البيت في مصادر كثيرة : عجب ـ وروى في فرحة الأديب : عجبا .

(4) الكتاب وشرح الأعلم 161/1 ـ شرح النحاس 147 ـ شرح ابن السيرافي 93/3 ـ المؤتلف والمختلف 38 ـ معجم الشعراء 215 ـ 489 ـ شرح السيرافي 231/1 ـ فرحة الأديب 56 ـ شرح المفصل 114/1 ـ شرح شواهد المغني 921/2 ـ الخزانة 34/2 ـ اللسان (حيس) 61/6 .
قال الأعلم :"الشاهد فيه رفع "عجب" على إضمار مبتدأ والتقدير أمرى عجب ويجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء وإن كان نكرة لوقوعه موقع المنصوب، ويتضمن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب فيستغني عن الخبر لأنه كالفعل والفاعل".



كأنه قال : أمر عجب.

يصف قضية غير مرضية بتعجب منها. وقبل هذا 120 :

أَمِنَ السَّوِيّة أنْ إذَا أَخْصَبْتُم   وأَمِنْتُمْ فأَنَا العُبَيْدُ الأَجْنَبُ

وإذَا تكونُ كريهةٌ أدْعَى لَهَا   وإذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

هَذَا وَجَدُّكم الصغَارُ بِعَيْنِهِ   لاَ أُمَّ لِي إنْ كَانَ ذَاكَ ولاَ أَبُ[1]

ثم قال :

عجبا[2] لتلك قضية...

قال[3] : ومثل هذا في الرفع قوله[4] :

275 ـ فَقالَتْ حَنَانٌ : مَا أَتَى بكَ هَهُنَا

أذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحَيِّ عَارِفُ[5]

كأنها قالت : أمرنا حنان، ولم ترد الفعل. ولو أرادته لقالت: حنانا. والحنان: الرحمة.

---

(1) المصادر السابقة، وروى البيت الأخير (هذا لعمركم الصغار) ـ وسيعيده الأعلم ص 221 برقم 526 وانظر الأبيات مجموعة ـ فرحة الأديب 56 ـ الخزانة 38/2 .

(3) الضمير يعود على أبي سعيد السيرافي، والقول قوله. ظنه الأعلم لسيبويه .
قال السيرافي : ومثل هذا ... 93/3 .
ولفظ سيبويه : "وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه..." 161/1 .

(4) هو المنذر بن درهم الكلابي نسبه إليه ابن السيرافي والغندجاني .

(5) الكتاب 161/1 ـ ومصدره في 175 ـ شرحه الأعلم في الموضع الأول . وسيكرره في النكت ـ الكامل 199/2 ـ المقتضب 225/3 ـ شرح النحاس 147 ـ شرح السيرافي 94/3 ـ شرح ابن السيرافي 235/1 وبه (يقول حنان) ـ فرحة الأديب 57 ـ 58 شرح المفصل 118/1 ـ أوضح المسالك 153/1 ـ الهمع 189/1 ـ الخزانة 112/2 ـ المقاصد النحوية 359/1 ـ اللسان (حنن) 129/13
الأعلم :"الشاهد فيه رفع حنان بإضمار مبتدأ، والتقدير أمرنا حنان".



ومثله قول الشاعر[1]:

276 ـ يَشْكُو إليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى

صَبْرٌ جَمِيلٌ فكلانَا مُبْتَلَى[2]

والنصب في هذا أجود، لأنه يأمره بالصبر لما تشكّى إليه طول السرى.

هذا باب[3] منَ المصادر يَنْتَصِبُ على إضمار[4] الفعْلِ المتروكِ إظهارُهُ، ولكنَّهَا وُضِعَتْ[5] موضعاً

واحداً لا تتصرف... وذلك قولُك: سُبْحَانَ اللَّهِ ومَعاذَ اللَّهِ، ورَيْحَانَهُ وعَمْرَكَ اللَّهُ[6]، وقعْدُكَ اللَّه إلاَّ فَعَلْتَ كَذَا وكَذَا[7])[8].

فصل سيبويه هذا الباب مما قبله من المصادر لأنه منصوب لا يتصرف تصرف غيره.

وأنشد[9]:

---

(1) هو المبلد بن حرملة، نسبه إليه ابن السيرافي ـ وقال الغندجاني معقبا: سئل أبو عبيدة عن قائله فقال: هو لبعض السواقين.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 162/1 ـ معاني القرآن 45/2 ـ 153 ـ 156 وبه (صبرا جميلا) بالنصب ـ شرح النحاس 147 ـ شرح السيرافي 94/3 ـ شرح ابن السيرافي 317/1 قال وفي شعره (يكو إلى فرسي وقع القنا) ـ فرحة الأديب 179 ـ المقتصد 300/1.

قال الاعلم: بعد أن بين موضع الشاهد:

"والقول عندي أنه مبتدأ لا خبر له لما فيه من معنى الفعل والفاعل".

(3) في الكتاب وشرح السيرافي: "هذا باب أيضا".

(4) كذا في شرح السيرافي، وفي الكتاب: "باضمار".

(5) في الكتاب: "ولكنها مصادر وضعت".

(6) في الكتاب: "وعمرك الله الا فعلت"

(7) كذا وكذا: "ليست من لفظ الكتاب".

(8) الكتاب 162/1 ـ شرح السيرافي 95/3.

(9) هو الأحوص الأنصاري. نسبه إليه ابن السيرافي والبغدادي.



277 ـ عَمَّرْتُكِ اللَّهَ إلاَّ مَا ذَكَرْتِ لَنَــا   هَلْ كُنتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَــمِ[1]

وأنشد أيضا[2] :

278 – عمَّرْتُكَ اللَّهَ الجَليـلَ فإنَّنِــي   أَلْوِي عَلَيْكَ لَوْ أنَّ لُبَّكَ يَهْتَــدِي[3]

فعمرتك الله بمنزلة : عمرك الله. ومعناه ذكرتك الله تذكيرا.

وأما سُبحان الله : فإنه يستعمل مضافا وغير مضاف، وإذا لم يضف، ترك صرفه لأنه معرفة وفي آخره زيادتان، فهو كعثمان ونحوه.

قال الأعشى:

279 – أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْــرُهُ   سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَـةَ الفَاخِــرِ[4]

أي: براءة منه. وقد ينون في الشعر.

قال أمية[5] :

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم 163/1 ـ الكامل 77/4 ـ المقتضب 628/2 ـ شرح النحاس 148 ـ شرح السيرافي 96/3 ـ 99 ـ شرح ابن السيرافي 275/1 ـ الخزانة 13/2 ـ اللسان (عمر) 602/4 .
قال الأعلم :"الشاهد فيه قوله : عمرتك الله ووضعه موضع عمرك الله، فاستدل به سيبويه على أن عمرك وضع بدلا من اللفظ فلزمه النصب بذكر الفعل مجردا في البيت .... وذو سلم موضع بعينه ـ و "ما" بعد إلا زائدة للتوكيد وإلا جواب لقوله عمرتك بمنزلة اللام في قوله : الله لتفعلن، وقد بينت علة دخولها في مثل هذا على اللام في كتاب النكت".

(2) هو ابن أحمر في الكتاب وشرح ابن السيرافي .

(3) ديوانه 60 ـ الكتاب وشرح الأعلم 163/1 ـ المقتضب 328/2 ـ شرح النحاس 148 ـ شرح السيرافي 96/3 ـ 99 شرح ابن السيرافي 156/1 ـ المنصف 132/3 ـ شرح المفصل 120/1 ـ الخزانة 15/2.

(4) ديوانه 103 ـ الكتاب وشرح الأعلم 163/1 ـ المقتضب 218/3 ـ مجالس ثعلب 216/1 ـ شرح النحاس 148 ـ شرح السيرافي 96/3 ـ شرح ابن السيرافي 157/1 ـ الخصائص 197/2 ـ 435 ـ شرح المفصل 120/1 ـ الهمع 190/1 ـ الخزانة 397/3.
قال الأعلم : " الشاهد فيه نصب سبحان على المصدر ولزومها للنصب من أجل قلة التمكن، وحذف التنوين منها لأنها وضعت علما للكلمة فجرت في المنع من الصرف مجرى عثمان ونحوه".

(5) نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم وشرح السيرافي واللسان (سبح) و (جمد) و (جود) ـ ونسبه ابن السيرافي ليزيد بن عمرو بن نفيل وهو له في اللسان (حدد) ـ ونسبه البغدادي لورقة بن نوفل قاله لكفار مكة حين رآهم يعذبون بلالا على السلامة.



280 ـ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً يَعُودُ لَهُ وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُــدُ[1]

أي : براءة له بعد براءة، وتنزيها مما نسب إليه المشركون والملحدون.

والجود والجمد : جبلان معروفان. وأما رَيْحَانه ففيه معنى الاسترزاق، فإذا دعوت به كان مضافا وهو متصرف في الكلام متمكن.

وذكره سيبويه في جملة ما لا يتمكن[2]، ولعله أراد إذا ذكر مع سبحانه، فقيل: سبحان الله وريحانه، كان غير متمكن كسبحان.

فأما : «عمرك الله» فهو مصدر 121 ونصب على تقدير فعل، فمنهم من يقدر: أسألك بعمرك الله»، وبتعميرك[3] الله، أي: وصفك الله بالبقاء.

ومنهم من يقدر أنشدتك بعمرك الله، أي : أسألك. وهم يستعملون أنشدتك في هذا المعنى فيقولون : أنشدتك بالله، فإذا حذفوا الباء وصل الفعل، ويصرفون منه فعلا، فيقولون : عمرتك الله بمعنى ذكرتك الله وسألتك به.

وأما نصب[4] اسم الله بعد عمرك، فإنه منصوب بالمصدر فكأنه قال: أسألك الله، وبوصفك الله بالبقاء.

وأجاز الأخفش رفعه[5] على أن الفاعل للتذكير هو الله، كأنه قال: أسألك بما ذكرك الله به.

---

(1) ديوان أمية 30- الكتاب وشرح الأعلم 1/164 - المقتضب 3/217 - شرح النحاس 149 - شرح السيرافي 3/97 - شرح ابن السيرافي 1/194 - شرح المفصل 1/160 - الخزانة 3/388 - اللسان (سبح) 2/417 - (جمد) 3/132 - (وجود) 3/138 - (حدد) 3/143.
قال الأعلم : " الشاهد فيه قوله سبحانا وتنكيره وتنوينه ضرورة والمعروف فيه أن يضاف إلى ما بعده أو يجعل مفردا معرفة، ووجه تنكيره وتنوينه أن يشبه ببراءة لأنه في معناها".

(2) قال سيبويه بعد ذكر هذه المصادر : "ولكنها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام..." 1/182.
وانظر شرح السيرافي 3/97 - واللسان (روح) 2/459.

(3) في الأصل : "وبعميرك"، وأثبت ما في شرح أبي سعيد.

(4) في الأصل : "وأما اسم نصب اسم".

(5) انظر رأي الأخفش بتفصيل في شرح ابن السيرافي 1/156 - قال : "قال الأخفش في عمرك الله برفع لفظ الجلالة وهو فاعل والكاف مفعول به والمعنى يذكرك الله بالبقاء".
وانظر شرح السيرافي 3/99.



وأما قِعدك الله : فبمعنى[1] : عمرك الله وفيه لغتـان : قِعْدَكَ الله، وقَعِيدك الله، وتقديره : أسألك بقِعدِك وبِقَعِيدك، ومعناه: بوصف الله عز وجل بالثبات والدوام، مأخوذ من القواعد التي هي الأصول لما يثبت ويبقى. ولم يتصرف منه فعل فيقال: قَعَّدْتُك الله كما يقال : عَمَّرْتُك الله، لأن العمر معروف في كلام العرب، وهي كثيرة الاستعمال في اليمين[2]، فلذلك تصرف.

وجواب هذه الأشياء يكون بستة[3] وهي:

الاستفهام والأمر والنهي، وإن، وإلا، وإما، لأن هذه الأشياء كلها في معنى الطلب، ومعناها : سألتك بالله، وطلبت منك به، وهذه الستة تصلح أن تتعلق بالسؤال على معنى الجواب.

ومن هذه المصادر قولهم : «سَلَاماً» أي: براءة منك وتسليما، وقد يضاف.

قال أمية :

281 - سَلَامَكَ رَبَّنَا في كلِّ فَجْرٍ بَرِيئاً مَا تَغَنَّثُكَ الذُّمُومُ[4]

أي : تنزيها من السوء. ومعنى ما تعنثك، أي: ما تلصق بك صفة ذم. وتغنثك بالثاء المنقوطة ثلاث نقط.

---

(1) في الأصل : "فمعنى"، وما أثبت من شرح السيرافي.

(2) في الأصل : "اليمن".

(3) في شرح أبي سعيد : "بخمسة".

(4) ديوان أمية 54 وبه (بريئا ما تليق بك...)
الكتاب وشرح الأعلم 1/164 - شرح السيرافي 3/101 - شرح ابن السيرافي 1/305- اللسان (غنث) 2/174 - (ذمم) 12/220 - (سلم) 12/291.
قال الأعلم : "الشاهد فيه قوله : سلامك ونصبه على المصدر الموضوع بدلا من اللفظ بالفعل، ومعناه : البراءة والتنزيه".



هذا بابٌ يُخْتَارُ فيه أنْ تَكُونَ المَصَادِرُ مُبتدآتٍ مَبْنياً عَليها مَا بَعْدَهَا...[1]

وذلك قولك : الحمدُ للّهِ والعَجَبُ لَكَ) وما أشبه ذلك.

اعلم أن العرب اختارت رفع هذه المصادر، لأنهم جعلوها كالشيء اللازم الواجب فأخبروا عنها فجعلوها مبتدآت وما بعدها خبر عنها، وصارت بمنزلة قولك: الغلام لزيد.

ثم ذكر سيبويه أن مواضع الابتداء للمعرفة، ثم بيّن قبح ابتداء النكرة، ووصل ذلك بأشناء قد ابتدأت العرب فيها بالنكرة.

فوجه لها وجها، وذلك قولك: (شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ)[2] و«شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)[3] فذكر أنه حسن ذلك معناه : ما جاء بك[4]، وجرى مثلا فاحتمل.

ومعنى هذا : كأنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهرفي مثله إلا لسوء، ولم يكن غرضهم الإخبار عن شر، وإنما يريدون أن الكلب أهره شيء[5].

وكذلك قولهم : «شيْءٌ مَا جاءَ بِكَ» يقوله[6] الرجل لرجل جاءه، ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت، هذا.، ومعناه : ما جاءَ بِكَ إلا شيء حادث لا يعهد مثله.

---

(1) بعده في الكتاب (وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات).
الكتاب 1 165 - شرح السيرافي 3 104.

(2) الكتاب 1 166 - شرح السيرافي 3 106.

(3) مجمع الأمثال 1 370 - يقال : أهره إذا حمله على الهرير وشر رفع بالابتداء وهو نكرة، وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها، وإنما جاز ذلك لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر. وانظر شرح السيرافي 3 106 وشرح المفصل 1 65 واللسان (هرر) 5 260
وقال ابن يعيش : "الابتداء فيه بالنكرة حسن لأن معناه : ما أهر ذا ناب إلا شر".

(4) قال سيبويه بعد المثل . "فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء" 1 166.

(5) في شرح السيرافي وشرح المفصل : "شر".

(6) في الأصل : "يقول". وصوابه من شرح السيرافي.



ثم قال : 122، «**وقدْ ابتُدِئَ المنكورُ**[1] **في الكلامِ على غَيرِ الوَجْهِ الذي ذُكِر**[2] **وعلى غَيْرِ مَا فيهِ مَعْنَى المنْصُوبِ**».

وهو قـولهم : (أمْتٌ في الحَجَـر لاَ فِـيكَ)[3]، ومـعناه : اعـوجـاج في الحـجـر لا فيك، فحمله على أنه إخبار محض، وجاز ذلك لأنه مثل.

وقال المبرد : أريد به معنى الدعاء، كأنهم قالوا: جعل الله في الحجر أمتا لا فيك[4].

هذا بابٌ من النكرة يَجْري مَجْرَى مَا فيهِ الألفُ واللاَّمُ مِنَ المَصَادِرِ والأسْمَاءِ

وذلك قولُك: «لامٌ عَلَيْكَ، ولَبَّيْكَ، وخَيْرٌ بَيْنَ يدَيْكَ...)[5]

المراد في هذا : قوله : «خَيْرٌ بَيْنَ يدَيْكَ» ولكنه ذكره مع لبيك على ما استعملته العرب.

وجملة ما في هذا الباب قد تقدم في تضاعيف الأبواب المتقدمة.

وأجاز سيبويه النصب في هذا الباب وأنشد[6] :

---

(1) لفظه "المنكور" ليست من لفظ سيبويه.

(2) في الكتاب : "على غير ذا المعنى".

(3) الكتاب 1/166 وبه (حجر) موضع الحجر ورواية الأعلم موافقة لما في الطبعة المحققة من الكتاب 1/329 - وانظر شرح المفصل 1/86.

قال ابن يعيش : "فهذه الأشياء كلها، إنما جاز الابتداء بها لأنها ليست أخبارا في المعنى إنما هي دعاء أو مسألة، فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة، والتقدير : ليسلم الله عليك وليلزمه الويل" وانظر شرح السيرافي 3/107 - واللسان (أمت) 2/5.

قال ابن منظور : "ومعناه أبقاك الله بعد فناء الحجارة وهي ما يوصف بالخلود والبقاء".

(4) انظر رأي المبرد في شرح السيرافي 3/107 - وهامش الكتاب 1/166.

(5) الكتاب 1/166 - شرح السيرافي 3/108.

(6) هو جرير في شرح السيرافي وابنه وابن يعيش.



282 ـ كَسَا اللُّؤْمَ تَيْماً خُضْرَةً في جُلُودِهـــا
فَوَيْــلاً لِتَيْمٍ مِــنْ سَرَابِيلِهــا الخُضْــرِ[1]

قال: «وَيقولُ الرَّجُلُ: يا وَيْلاهُ، فيقولُ الآخر: نعم[2] وَيْلاً كَيْلاً».

وربما قالوا: ويل كيل، يعني أن الذي قال: نعم ويلا كيلا، يضمر مبتدأ وخبرا، ويجعل ويلا كيلا في موضع الحال[3]، كأنه أظهر، فقال: لك الويل ويلا كيلا أي: كثيرا، ثم جعل «نعم» دليلا على الإضمار، لأن «نعم» تحقيق لكلام يتكلم به وذلك الكلام الذي تحقيقه «نعم» هو قولهم: لك الويل، وما أشبهه.

وقوله: «وإنْ شَاءَ جَعَلَهُ عَلَى قَوْلِه: جَدْعاً وعَقْراً».

أي: إن شاء نصب «ويلا» و«كيلا» بإضمار فعل فجعله كأنه مصدر له[4]، لأن جدعا وعقرا على معنى: جدعك الله وعقرك عقرا.

---

(1) ديوان جرير 1/212 من قصيدة في هجاء عمرو بن لجأ التميمي. وروايته (كما الله تيما... فيا خزي تيم...) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
وانظر البيت الكتاب وشرح الأعلم 1/167 ـ شرح السيرافي 3/112. شرح ابن السيرافي 1/151 ـ 230 ـ شرح المفصل 1/121.
قال الأعلم: "الشاهد فيه قوله: فويلا بالنصب، والأكثر في كلامهم رفعه بالابتداء وإن كان نكرة".

(2) لفظة "نعم" ليست من نص الكتاب.

(3) قال ابن يعيش: "والفرق بين النصب والرفع أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك واستقر، وفيها ذلك ـ أعني الدعاء ـ كما أن حسبك فيه معنى النهي وإذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل في إثباته فاعرفه". شرح المفصل 1/121.

(4) في الأصل: "كأنه مصدر" ـ و "له" مزيدة من شرح السيرافي.



هذا بابٌ منه[1] استكرهَهُ النَّحويُّون وهو قبيحٌ فوَضَعُوا الكلامَ فيه على غَير ما وضَعَتْهُ[2] العربُ وذلك قولُك : ويْحٌ لَهُ، وتَبٌّ وتَباً لــه[3] وَوَيْحــاً[4]

أما قوله : «استكرَهَهُ النَّحْويُّونَ»

فيعني أنهم جمعوا في الدعاء بين شيئين لا تجمع العرب بينهما، وقاسُوا كلام العرب. والشيئان.

- أحدهما : ويح لك وما جرى مجراه مما يكثر رفعه في كلامهم.

- والآخر : تبا لك. والاختيار نصبه في كلامهم.

فإن جمعوا بينهما، فقدموا الذي يستحق الرفع حملوا الثاني عليه، وكان يستحق النصب، وإن قدموا المستحق للنصب أتبعوه المستحق للرفع فنصبوه.

وسيبويه يختار أن يحمل كل واحد منهما على وجهه إذا أفردَ. فإن قالوا: تبّاً له وويحاً فلم يأتوا بخبر للآخر، وافقهم سيبويه على النصب لعدمه الخبر، لأن العرب لا تقول : ولا ويل إلا مع خبرها.

---

(1) "منه" ليست من لفظ سيبويه، وهي مثبته في شرح السيرافي.

(2) كذا في شرح السيرافي - وفي كتاب : "وضعت".

(3) في الكتاب : "وتبالك" - وفي شرح السيرافي : "وتبا وويحا".

(4) الكتاب 1 197 - شرح السيرافي 3 113.



هذا بابُ ما يَنْتَصبُ فيه المصدرُ 123 كانَ فيه الألفُ واللاّمُ، أو لم يَكُونَا[1] فيه... وذلك قولُك : ما أنتَ إلاَّ سَيْراً... وما أنْتَ إلاَّ ضَرْباً[2]

هذا ونحوه يقال لمن كثر منه الفعل وواصله واستغنى عن إظهار الفعل بدلالة المصدر عليه ولك أن ترفع فتقول: إنّما أنت سيرٌ على معنى إنما أنت صاحب سير.

وأنشد لجرير :

216 ـ أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوافِـــي فلاَ عِيّاً بِهِنَّ وَلاَ اجْتِلاَبَـــا[3]

كأن قائلا قال : هو عيا بهم واجتلابا لهن على معنى يعيى بهن عيا، ويجتلبهن اجتلابا، فأدخل «لا» على التقدير. والفاء في قوله «فلاعيا بهن» دخلت لمعنى الاتصال، أي : إذا سرحت القوافي، اتصل بتسريحي لها أن لا أعيى ولا اجتلب.

وأنشد للخنساء في الرفع :

283 ـ تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حَتَّى إذَا اذكَرَتْ فإِنَّمَا هيَ إقْبَالٌ وإِدْبَـــارُ[4]

---

(1) كذا في شرح أبي سعيد، وفي الكتاب : "لم يكن".

(2) الكتاب 1 168 ـ شرح السيرافي 3 114.

(3) تقدم تخريج الشاهد والحديث عنه ص 361 بنفس الرقم.
وانظر شرح أبي سعيد 3 115.

(4) ديوانها 48 ـ من قصيدة في رثاء أخيها صخر. الكتاب وشرح الأعلم 1 169، ورواية الكتاب (ما رتعت) ـ الكامل 1 287 ـ المقتضب 3 230 ـ مجالس العلماء 260 ـ شرح السيرافي 3 116 ـ شرح ابن السيرافي 1 282 ـ
الخصائص 2 203 ـ 3 189 ـ المنصف 1 197 ـ دلائل الاعجاز 300.
شرح المفصل 1 115 ـ الخزانة 1 431 ـ اللسان (رهط) 7 305. (قبل) 11 538 ـ (سوا) 14 410 ـ
وروايته في معظم المصادر (ترتع مارتعت).
قال الأعلم : " الشاهد فيه رفع إقبال وإدبار على السعة.. فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ولو نصب على معنى فإنما تقبل إقبالا وتدبر إدبارا ووضع المصدر مكان الفعل لكان أجود..."



أي : ذات إقبال وذات إدبار[1].

تصف[2] ناقة فقد ولدها فهي ترتع ما غفلت عن ذكره حتى إذا ذكرته، ألهاها ذلك عن الرعي فأقبلت وأدبرت.

وأنشد لمتمم :

284 ـ لَعَمْرِي وما دَهْرِي بِتَأْبِينِ هَالِكٍ ولاَ جَزَعٍ ممَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا[3]

أي : بدهر تأبين مالك، وجعل الدهر هو التأبين مجازا. والتأبين: الثناء على الرجل بعد موته.

وأنشد للعجاج :

285 ـ أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ[4]

كأنه قال : أتطرب وأنت قِنَّسْرِيّ، ينكر عليه الطرب مع هذه الحال. والقِنَّسرِيّ: المسن في هذا الموضع.

---

(1) قال السيرافي : " والنحويون يقدرون مثل هذا على تقديرين :
ـ أحدهما : أن يقدروا مضافا إلى المصدر وهو الاسم الأول، ويحذفون كما يحذفون في ﴿**واسأل القرية**﴾ كأنها قالت :صاحب إقبال وصاحب إدبار.
ـ والوجه الثاني : أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل من غير إضافة فيكون إقبال في موضع مقبلة..." ـ شرحه 3 116.

(2) في الأصل : "يصف".

(3) المفضليات 265 من قصيدة في رثاء أخيه مالك بن نويرة اليربوعي. الكتاب وشرح الأعلم 1 169 ـ شرح السيرافي 3 117 ـ المسائل البغداديات 207 ـ اللسان (دهر) 4 294.

(4) ديوان العجاج 66 ـ الكتاب 1 170 ـ 485 ـ شرحه الأعلم في الموضع الأول.
المقتضب 3 228 ـ 289 ـ شرح النحاس 149 ـ شرح السيرافي 3 118 شرح ابن السيرافي 1 152 ـ المقتصد 2 955 ـ شرح المفصل 1 123.
مغني اللبيب 1 26 ـ 2 892 ـ شرح الشواهد المغني 1 48 ـ الهمع 1 192 ـ الخزانة 11 274 ـ وبعده (والدهر بالإنسان دواري).
الأعلم : "الشاهد فيه نصب طرب على المصدر الموضوع موضع الفعل، والتقدير أتطرب طربا" ـ وفيه شاهد آخر هو أن همزة الاستفهام فيه للانكار



قال : «**ومثلُه**[1] **قولُ بعضِ العربِ ـ وهو يُعزى إلى عامرِ بنِ الطُّفَيْل**[2] **ـ (أغُدَّةً كغُدَّةِ البَعِيرِ ومَوْتاً في بَيْتِ سَلُولِيَّة)**»[3]

يقول هذا حين أصابته الغدة، وهو داء إذا أصاب البعير لم يلبثه حتى يموت، وكان قد أتى النبيَّ صلى الله عليه و سلم هو وأربد بن ربيعة[4] أخو لبيد ليغتالاه، فأطلعه الله على ذلك ودعا عليهما فقال: «اللَّهُمَّ اكْفِنِي عَامِراً وأَرْبَدَ)[5]، فأصابت أربد صاعقة، وأصابت عامرا الغدة.

وأنشد لجرير :

286 ـ أَعَبْداً حَلَّ في شَعَبَى غَرِيبـاً؟ أَلُؤْماً لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَـا؟[6]

الشاهد في قوله : أَلُؤْماً.

وبَّخه على ما يأتيه من اللؤم مع غربته. وشعبي: اسم موضع.

قال : «**ومثلُ ما تَنصِبُه في هذا الباب وأنتَ تَعْنِي نَفْسَكَ قولُ الشَّاعِرِ**[7] :

---

(1) في الكتاب : "ومن ذلك". وكذا في شرح السيرافي.

(2) ما بين العارضتين ليس من لفظ الكتاب. مثبت في شرح السيرافي.

(3) مجمع الأمثال 2/57 وبه (غدة كغدة البعير وموت) بالرفع.

(4) قال محقق شرح السيرافي 3/118 : "أربد بن قيس أخو لبيد بن ربيعة العامري لأمه وليس "ابن ربيع" كما توهم ذلك السيرافي".
أقول : وقد تبعه في ذلك الأعلم. وانظر مجمع الأمثال 2/57.

(5) روى الحديث في صحيح مسلم (باب الزهد) 73 ـ ومسند أحمد 17.
وروى مع الخبر في مجمع الأمثال 2/57.
ويروى الحديث بلفظ آخر (اللهم أكفنيهما بما شئت).

(6) ديوان جرير 1/62 ـ من قصيدة في هجاء العباس بن زيد الكندي.
الكتاب وشرح الأعلم 1/170 ـ معاني القرآن 2/297 ـ شرح النحاس 149 ـ
شرح السيرافي 3/119 ـ شرح ابن السيرافي 1/98 ـ فرحة الأديب 163 ـ أوضح المسالك 2/40 ـ
الخزانة 2/183 ـ المقاصد النحوية 3/49 ـ 4/215 اللسان (شعب) 1/503.
قال البغدادي : "أنشد سيبويه هذا البيت على أن لؤما واغترابا منصوبان بفعل محذوف على طريق الإنكار التوبيخي، كأنه قال : أتؤم لؤما وتغترب اغترابا؟.
قال البغدادي : ويجوز أن يكون التقدير : أتجمع لؤما واغترابا فتنصبهما بفعل واحد مضمر، وهذا أحسن لأن المنكر إنما هو جمع اللؤم والغربة".

(7) لم أعرفه ولم ينسب في المصادر لدي.



287 ـ سَمَاعَ اللَّهِ والعُلَمَاءِ أَنِّي   أَعُوذُ بَحقْوِ رَأْسِكَ يَا ابْنَ عَمْرِو»[1].

كأنه قال : أُسمِعِ الله هذا، كما تقول: أُشهِد الله بهذا على نفسي. ولو نَوَّن سماعا لنصب «الله» و«العلماء» فقال : سماعا الله، بمعنى : إسماعا الله كما تقول: أعطيته عطاء بمعنى إعطاء.

هذا بابُ ما يَنْتَصبُ من الأَسْماء 124 التي أُخِذَتْ من الأَفْعَالِ انْتِصَابَ الفِعْلِ، اسْتَفْهَمْتَ أو لَمْ تَسْتَفْهِمْ

وذلك قولك : أَقَائِماً وقَدْ قَعَدَ النَّاسُ، وأَقَاعِداً وقَدْ سارَ الرَّكْبُ)[2].

وهذا الباب مثل الذي قبله، غير أن الأول مصدر وهذا اسم فاعل. وقدره سيبويه في العمل تقدير المصدر فقال : «**كأنَّه**[3] **لَفَظَ بقوله : أتقومُ قائماً؟ وأتَقْعُدُ قاعداً؟ ولكنَّهُ حَذَفَ استغْنَاءً**».

وهذا ينكره بعض الناس[4] لأن لفظ الفعل لا يكاد يعمل في اسم الفاعل الذي من لفظه، فإذا جاء ذلك صرف إلى أنه مصدر لا اسم فاعل.

---

(1) الكتاب وشرح الأعلم (1/170 ـ 173 ـ وروايته (بحقو خالك)
شرح النحاس 149 ـ شرح السيرافي 120/3 ـ شرح عيون الكتاب 123.
اللسان (سمع) 163/8 ـ (حقا) 189/14.
الأعلم : "الشاهد فيه قوله : سماع الله ونصب على المصدر الموضوع موضع الفعل".

(2) الكتاب 131/1 ـ شرح السيرافي 120/3.

(3) في الكتاب : "فكأنه".

(4) قال ابن يعيش متحدثا عن تقدير سيبويه : "وقد أنكره بعض النحويين وقال : الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظ الفعل لعدم الفاعل لعدم الفائدة إذ قد علم أنه لا يقوم إلا قائما، ولا يقعد إلا قاعدا لأن الفعل قد دل عليه، وإذا ورد شيء من ذلك فتأوله بالمصدر. وهو رأي المبرد "شرح المفصل 123/1.
ـ وقال المبرد : " وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقائما وقد قعد الناس، فإنما جاز ذلك لأنه حال. والتقدير :أتثبت قائما، فهذا يدلك على ذلك المعنى" المقتضب 229/3.
ـ وقال محقق المقتضب : " ويبقى الخلاف بين سيبويه والمبرد في تقدير عامل الحال المحذوف، فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف، أي : أتقوم قائما، والمبرد يقدر العامل أتثبت" ـ هامش المقتضب. وانظر شرح السيرافي 180/1 ـ وهامش الكتاب 171/1.



والقول فيه[1] ما قاله سيبويه، أنه حال لا مصدر لأنه قد تكون الحال توكيدا، كما يكون المصدر تأكيدا وإن كان الفعل قد دل عليه، قال الله عز وجل: ﴿وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[2].

واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قائما زيد مبتدئا بهذا من غير حال تدل عليه، لأنه يجوز أن يكون التقدير: أثبت قائما، وتكلم قائما، وشبهه مما لا يحصر.

فأما قوله «**عائِذاً باللّهِ مِنْ شَرِّهَا**».

فإنما جاز ذلك لأنه رأى شيئا يتقى فصار عند نفسه في حال استعاذة حتى صار في منزلة الذي رآه في حال قيام أو قعود، فقال: عائذا بالله، كأنه قال: أعوذ بالله عائذا.

وأنشد لعبد الله بن الحارث السهمي من الصحابة:

288 - أَلْحِقْ عَذَابَكَ بالقَوْمِ الذِيـنَ طَغَـوْا

(و) عائِذاً بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونِـي[3]

فنصب «عائذا» على الحال المؤكدة بها كأنه قال: أعوذ بك عائذا.

ومثله[4]:

289 - أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وحِرْصـا و عِنْدَ الحَقِّ زَحَـاراً أُنَانَـا[5]

كأنه قال: زحيراً وأنيناً، هذا قول سيبويه[6].

---

(1) السيرافي: "والقول عندي".

(2) من الآية 89 من سورة النساء 4.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/131 - شرح النحاس 150 - شرح السيرافي 3/122. شرح ابن السيرافي 1/381 - اللسان (عوذ) 3/468.

(4) هو المغيرة بن حنباء يخاطب أخاه صخرا، نسبه إليه ابن السيرافي وابن بري في اللسان (أنن).

(5) الكتاب وشرح الأعلم 1/171 - شرح النحاس 150 - شرح السيرافي 3/122 شرح ابن السيرافي 1/204 - اللسان (زحر) 4/320 (أنن) 13/28. ويروى (عند الفقر) عند ابن السيرافي ورواه أيضا (كيف جمعت...). قال الأعلم: "الشاهد فيه وضع زحار وهو تكثير زاحر موضع الزحير بعد أن قدر الزحير بدلا من اللفظ بتزحر فانتصب لذلك".

(6) قال سيبويه "كأنه قال: أتزحر زحيرا وتئن أنينا" 1/172.



فأجرى زحّاراً مجرى زاحر في أنه حال، والعامل فيها الفعل المضمر على ما تقدم.

ويجوز أن تجعل أننا مصدرا[1] للفعل الذي يعمل في «زحار» أو «لزحار» نفسه، فيكون التقدير: تزحر أنينا، لأن معنى تزحر وتئن متقاربان فهو كقولك: تَبَسَّمْتُ وَمِيضَ البرق.

هذَا بابُ ما جَرَى مِنَ الأسْماءِ التي لم تُؤْخَذ من الفعلِ مَجْرَى الأَسماءِ التي أُخِذَتْ مِنَ الفِعْلِ

وذلك قولُك : أَتَمِيمياً[2] (مَرَّةً)[3] وَقَيْسِيّاً أُخْرَى[4].

هذا الباب مثل الذي قبله إلا أن الاسم هنا ليس بمأخوذ من فعل، فأحوج إلى تقدير فعل يعمل فيه من غير لفظه مما شاهده في حاله[5].

قال سيبويه : «**وحدَّثَنا بعضُ العرب أنَّ رجُلاً مِنْ بَنِي أَسَدٍ قالَ يومَ جَبَلَة ـ واستقْبَلَهُ بعيرٌ أعورُ فتَطَيَّر (منهُ)[3] فقال : (يا بَنِي أَسَدَ أَعْوَرَ وذَا نَابٍ)**»[6].

فنصب كأنه قال: تستقبلون أعور، وحذف الفعل للحالة الدالة عليه.

ويوم جبلة: يوم لبني عامر على بني أسد وذبيان وتطير هذا الأسدي على قومه 125 من استقبالهم هذا البعير الأعور فحقق حذره[7] وهزموا.

(1) قال السيرافي : "والأولى عندي أن يجعل أنانا مصدرا للفعل الذي يعمل..." 3 / 122.

(2) في الأصل : "تميمتا".

(3) زيادة من الكتاب.

(4) الكتاب 1 / 172 - شرح السيرافي 3 / 122.

(5) في شرح أبي سعيد : "من حالة".

(6) انظر المثل في الكتاب 1 / 172 - شرح السيرافي 3 / 123 وهامش الكتاب - واللسان (عور) 4 / 612.

(7) في الأصل : "حذرهم".



قال: «ومثلُ ذلك قول الشاعر[1]:

290 - أفِي السِّلْمِ أعْيَاراً جَفَاءً وغِلْظَةً

وفِي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ العَوارِكِ»[2]

هجاهم بما شاهدهم عليه من التنقل والتلون بكونهم في حال السلم مثل الحمير من قوتهم وغلظتهم على الأهل، وفي الحرب: مثل النساء الحيض من اللين والانقباض توبيخا لهم، لأنهم في الحالتين على طريق الذم.

وقال آخر[3]:

291 - أفِي الوَلاَئِمِ أَوْلاَداً لِوَاحِدَةٍ

وفي العِيَادَةِ أَوْلاَدَ لِعَلاَّتِ[4]

هذا أيضا ذم، لأنه وصفهم بالنهم والتواصل من أجل الطعام، فإذا كانوا في الولائم كانوا متآلفين كأنهم إخوة بنو أم واحدة، وفي قضاء حقوق بعضهم لبعض متقاطعين متهاجرين كأنهم أولاد علات، وهي الأمهات الشتى.

وأنشد للفرزدق:

292 - أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ[5] رَبِّي وإنَّنِي

لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِماً وَمَقَامِ

---

(1) هي هند بنت عبعبة العبثمية نسب إليها في الخزانة والمقاصد النحوية.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1 172 - الكامل 3 174 - المقتضب 3 265 - شرح السيرافي 3 124 - شرح ابن السيرافي 1 381 - وبه (وفي الحرب أمثال) الخزانة 3 263 - المقاصد النحوية 3 132 - اللسان (عور) 4 614 - (عور) 4 64 (عير) 4 620 - (عرك) 10 467 وبه (أمثال).

الأعلم: "الشاهد فيه نصب الأعيار بإضمار فعل وضعت موضعه بدلا من اللفظ به".

(3) قائله مجهول

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1 172 - الكامل 3 174 - المقتضب 3 265 - شرح النحاس 150 - شرح السيرافي 3 124 - شرح ابن السيرافي 1 382 - اللسان (علل) 11 470 وبه (في المآتم).

قال الأعلم: "الشاهد فيه نصب أولاد بإضمار فعل وضعت موضعه بدلا من اللفظ.

قال السيرافي: " كأنه قال: أتثبتون مؤتلفين في الولائم".

(5) في الأصل: هدت وأثبت (عا) في الهامش



على حَلَفٍ لا أَشْتِمُ - الدَّهْرَ - مُسْلِماً ولا خارِجاً مِنْ فِيَّ زورُ كَلامِ[1]

قال : «أرادَ ولاَ يخرجُ في مَا أَسْتَقْبِلُ».

قال : «ولَوْ حَمَلَه على أنّه نفَى شيئاً هُوَ فيهِ ولم يَحْمِلْهُ[2] على عَاهَدْتُ لَجَازَ»

وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى بن عمر في ما نرى لأنه لم يكن يحمله على عاهدت.

وفسره أبو العباس وأبو إسحاق الزجاج[3] بأنه جعل «لا أشتم» جواب يمين، إما يكون جواب حلفه، كأنه قال: عاهدت ربي على أن حلفت لا أشتم الدهر مسلما. أو يكون «عاهدت» بمعنى أقسمت فيكون أيضا جوابا له، ويكون التقدير ولا يخرج خروجا، عطفا على لا أشتم، وجعل خارجا في معنى خروجا.

قال المبرد[4] : «ومثله قم قائما، أي : قم قِياماً، وفسر قول عيسى أن خارجا حال معطوف على موضع لا أشتم، كأنه قال : لا شاتما مسلما ولا خارجا من فيّ...

وجعلا[5] العامل في الحال - على مذهب عيسى - عاهدت كأنه قال : عاهدت ربي لا شاتما الدهر مسلما والمعنى على نفس ذلك ومقدارا أن لا أفعله[6].

---

(1) ديوان الفرزدق 2 769 - وبه (قائم) و (على قسم) موضع (على حلفة) و (سوء كلام) موضع (زور كلام). قال الأبيات في آخر عمره عندما تعلق بأستار الكعبة وعاهد الله ألا يكذب ولا يشتم مسلما.
الكتاب وشرح الأعلم 1 173 - الكامل 1 120 - المقتضب 3 269، 4 313.
شرح النحاس 151 - شرح السيرافي 3 127 - شرح ابن السيرافي 1 170.
شرح المفصل 2 59، 6 50 - مغني اللبيب 2 529 - الخزانة 4 463، 1 233 - اللسان (رتح) 2 279.
قال الأعلم : "الشاهد في قوله : ولا خارجا ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل على مذهب سيبويه... ويجوز أن يكون قوله : ولا خارجا منصوبا على الحال، وهذا على مذهب عيسى بن عمر. وقد بينت الحقيقة في المذهبين في كتاب النكت" بتصرف.

(2) في الكتاب : "ولم يرد أن يحمله".

(3) انظر رأي أبي العباس في الكامل 1 120 والمقتضب 3 269، 4 313 - والرأيان معا في شرح السيرافي 3 127.

(4) قال المبرد : "وكان عيسى بن عمر يأبى ما فسرنا. ويقول : وإنما قال (البيتن) يريد : عاهدت ربي على أمور وأنا في هاتين الحالتين لا شاتما ولا خارجا من في مكروه" المقتضب 3 269 وانظر 4 313 - والكامل 1 120.

(5) يقصد :المبرد والزجاج.

(6) في الأصل : "أن أفعله" - وفي شرح السيرافي : "أن لا أفعله".



وكلام سيبويه يخالف هذا لأنه قال - يعني عيسى - : «**لَمْ يَكُنْ يَحْمِلُه على عَاهَدْتُ**»

ومعنى قول سيبويه : «**ولَوْ حَمَلَه على أنَّهُ نفى شيئاً هُوَ فيه**».

أي: نفى الحال، وهو قوله : لا أشتم الدهر ولا خارجا. وإذا لم يكن العامل في الحال «عاهدت» على ما حكاه سيبويه عن عيسى، فنصبه على أحد وجهين:

- إما أن يكون مفعولا ثانيا لقوله: ترني[1]

- وإما أن يكون محمولا على حلفة[2] كأنه قال: على أن حلفت لا شاتما ولا خارجا. والمصدر يعمل عمل الفعل في الحال وغيره.

(1) قال السيرافي : "فهذا وجه ذكره أبو بكر مبرمان".
قال : "ما يعجبني هذا لأن عاهدت في موضع المفعول الثاني فقد تم المفعولان بعاهدت وأجود منه أن يكون على حلفة... 3/128 - 129.

(2) قال السيرافي : "وكان الفراء يذهب مذهب عيسى بن عمر وينصب خارجا على الحال ويجعل لا أشتم في موضع نصب كأنه قال : لا شاتما مسلما ولا خارجا عطف عليه..." 3/129.



هذا بابُ مَا يَجْري[1] منَ المَصادر مُثَنّى مُنْتَصباً 126 علَى إضْمَارِ الفعلِ المَتْرُوكِ إظْهَارُهُ

وذلك قولك : حَنَانَيْكَ، كأنه قال : تَحَنُّناً بعد تَحَنُّن[2]

وقال الشاعر[3] :

293 ـ أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنَـا
حَنَانَيْكَ بَعْضُ الشَـرِّ أَهْـوَنُ مِـنْ بَعْـضِ[4]

اعلم أن التثنية في هذا الباب الغرض منها[5] التكثير، وأنه شيء يعود مرة بعد أخرى، ولا يراد بالتثنية اثنان فقط.

والدليل على التكثير بلفظ التثنية أنك تقول : ادخلوا الأول فالأول، وجاءني القوم رجلا، ولا تحتاج إلى تكريره أكثر من مرة واحدة[6].

وهذا المثنى كله غير متصرف، لا يكون إلا مصدرا منصوبا أو اسما في موضع الحال، وإنما لم يتمكن لأنه دخله بالتثنية معنى التكثير لا معنى التثنية، وخص بهذا دون غيره، فلم يتصرفوا فيه. وبعضه يوجد فيتصرف لأنه لم يدخله معنى غير الذي يوجبه اللفظ، وهو أصل الاسم الموضوع.

---

(1) في الكتاب وشرح السيرافي : "ما يجيئ".
(2) الكتاب 1/174 ـ شرح السيرافي 3/130.
(3) هو طرفة بن العبد.
(4) ديوانه 48 من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند.
الكتاب وشرح الأعلم 1/174 ـ الكامل 2/199 ـ المقتضب 3/224 ـ شرح النحاس 151 ـ شرح السيرافي 3/130 ـ شرح المفصل 1/118 ـ اللسان (حنن) 13/130.
قال الأعلم : "الشاهد فيه نصب حنانيك على المصدر الموضوع موضع الفعل، والتقدير تحنن علينا تحنن، وثنى مبالغة وتكثيرا".
(5) في الأصل : "الغرض فيها".
(6) في الأصل : "ولا تحتاج إلى أكثر من تكريره مرة واحدة".



قال الشاعر :

275 ـ فَقَالتْ حَنَانٌ : ما أَتَى بِـكَ هَـهُـنَـــا؟
أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالحَيِّ عَـــارِفُ[1]

فرفع لما أفرد.

وأما لبيك وسعديك فتثنية، ولا يفرد واحد منهما لما ذكرته لك من معنى التكثير.

ولبيك مأخوذ من قولهم: أَلَبَّ الرجلُ بالمكان إذا أقام به[2].

وسعديك مأخوذ من السعادة والمتابعة، وقد فسر سيبويه معنييهما بما أغنى عن التفسير ههنا[3].

قال[4] : «ومِنْ ذَلِكَ قولُهُم: دَوَالَيْكَ، قال عَبْدُ بَنِي الحَسْحَاس:

293 ـ إذَا شُقَّ بُرْدٌ بالبُرْدِ مِثْلُــه   دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لاَبِــسُ[5]

وهذا من فعل العرب في الجاهلية، إذا أراد الرجل (أن)[6] يقعد مع امرأة شق كل واحد منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة.

---

(1) البيت للمنذر بن درهم الكلابي، وقد تقدم تخريجه والحديث عنه بنفس الرقم.

(2) قال المبرد : "فأما تأويل قولهم : لبيك، فإنما يقال : ألب فلان على الأمر إذا لزمه وداوم عليه، فمعناه : مداومة على إجابتك ومحافظة على حقك، فإذا قال العبد لربه لبيك فمعناه ملازمة لطاعتك ومحافظة على أمرك" المقتضب 3/ 225.

(3) انظر الكتاب 1/ 175 ـ 177، حيث أفرد سيبويه بابا مستقلا لهذه المصادر هو (باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه). وانظر شرح السيرافي 3/ 132.

(4) القائل هو أبو سعيد والقول قوله ظنه الأعلم لسيبويه، أما لفظ سيبويه فهو (ومثله إلا أنه قد يكون حالا وقع عليه الفعل قول الشاعر وهو عبد بني الحسحاس) 1/ 175.

(5) ديوان سحيم 16 ـ والبيت من قصيدة كلها مجرورة ـ ورواية الضم إقواء وعجزه (دواليك حتى كلنا غير لابس). الكتاب وشرح الأعلم (1/ 175 ـ مجالس ثعلب 1/ 130 ـ شرح السيرافي 3/ 134 ـ الخصائص 3/ 45 ـ شرح المفصل 1/ 119 ـ الهمع 1/ 189 ـ الخزانة 2/ 99 ـ المقاصد النحوية 3/ 401 ـ اللسان (دول) 11/ 253 ـ وبه (حتى ما لذا الثوب لابس).
الأعلم : " الشاهد فيه قوله : دواليك ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال.

(6) زيادة من تقدير المحقق.



ودواليك مأخوذ من المداولة وهو في موضع الحال كأنه قال: فعلنا ذلك متداولين متعاقبين للفعل الذي فعلاه.

ومن التثنية: هَذَا ذَيْكَ: مأخوذ من هَذّ يَهُذّ ومعناه السرعة في القراءة وفي الضرب وغيره.

قال الراجز[1] :

295 - ضرْباً هَذَا ذَيْكَ وطَعْناً وخْضاً[2].

الوخض : التحريك. والهذّ: القطع بسرعة، وثناه لما أراد من معنى التكثير.

ومثل ذلك قولهم: «حَوالَيْك» بمعنى حوالك، وثنوه لأنهم يريدون الإحاطة من كل وجه، ثم يقسمون الجهات التي تحيط به إلى جهتين، ولا يريدون أن جهة من جهاته قد خلت، وقد يفرد فيقال حَوَالَكَ.

قال الراجز[3] :

296 - أهْدَمُوا بَيْتَكَ لاَ أَبَالَكَا

وزَعَمُوا أنَّكَ لاَ أخَا لَكَا

وأَنَا أمْشِي الدَّأَلَى حَوالَكَا[4]

فوحد حوالك.

---

(1) هو العجاج.

(2) ديوان العجاج 35 - الكتاب وشرح الأعلم 1/175 - مجالس ثعلب 1/130 - إعراب القرآن 3/789 - شرح النحاس 152 - شرح السيرافي 3/134.
شرح ابن السيرافي 1/315 - فرحة الأديب 178 - شرح المفصل 1/119.
أوضح المسالك 2/187 - الهمع 1/189 - الخزانة 2/106 - المقاصد النحوية 3/119 - اللسان (هذذ) 3/517 - (وحض) 7/250.

(3) لم أعرف قائله.

(4) الكتاب وشرح الأعلم 1/176 - وبهما (وحسبوا أنك لا أخا لكا).
الكامل 2/198 - شرح النحاس 153 - شرح السيرافي 3/135 - اللسان (حول) 11/187.



وزعم الجرمي عن أبي عبيدة أن العرب تقول: هذا بقوله اضب للحسل وهو ولده حيث كانت الأشياء تتكلم[1]، وإنما هذا على طريق المثل لا على الحقيقة.

ويقال مر يَدْأَلُ: إذا مر بحمل ثقيل.

وزعم يونس أن «لبيك» اسم واحد غير مثنى وأن الياء التي فيه كالياء التي في : عليك ولديك.

وخالفه 127 سيبويه وأنشد[2]:

297 ـ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْــوَراً فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْــوَرِ[3]

فجعل الياء في لَبَّى للتثنية[4] كالياء في يدي، ولو كانت كالياء في «عليك» لقال: فلبَّيْ يدي، كما تقول: على زيد مال.

---

(1) انظر هذا الخبر في الكامل 2/198 ـ شرح السيرافي 3/135.

(2) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني لأعرابي من بني أسد، وقال البغدادي : هذا البيت من الأبيات الخمسين التي لا يعرف لها قائل.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/176 ـ شرح النحاس 153 ـ شرح السيرافي 3/137.
شرح ابن السيرافي 1/379 ـ مغني اللبيب 2/753 ـ أوضح المسالك 2/191 ـ شرح ابن عقيل 3/53 ـ شرح شواهد المغني 2/910 ـ الخزانة 2/92 ـ المقاصد النحوية 3/381 ـ اللسان (لبب) 1/732 ـ (سور) 4/388 ـ (لبى) 15/239.
قال الأعلم : "الشاهد فيه قوله: فلبى يدي بإثبات الياء لأنها ياء التثنية، وإنما احتج به على يونس لزعمه أن لبيك اسم مفرد بمنزلة عليك وأن ياءه كيائها."
وانظر رأي يونس في الخزانة 2/92 ورد البغدادي عليه.

(4) في الأصل : "لتثنية" ـ بلام واحدة.



هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ فيه المَصْدَرُ المُشَبَّهُ به على إضْمَارِ الفِعْلِ المَتْرُوكِ إظْهارُهُ

وذلك قولك: مَرَرْتُ بِهِ فإذَا لَهُ صوتٌ صوتَ حِمَارٍ[1].

قال الشاعر[2]:

298 ـ لَهَا بَعْدَ إسْنَادِ الكَلِيمِ وهدْئِهِ ... ورَنَّةِ مَنْ يَبْكِي إذَا كَانَ بَاكِيا

هديرٌ هَدِيرَ الثَّوْرِ يَنفضُ رأْسَهُ ... يَذُبُّ بِرَوْقَيْهِ الكِلاَبَ الضَّوَارِيا[3]

يصف طعنة[4] لها خرير مما يجري من دمها. والكلم: المطعون. وإسناده: أن يسند. والرنة: صوت الباكي. وهدير الثور: خواره إذا قاتل الكلاب، شبه خرير الطعنة به.

واعلم أن النصب في هذا الباب على وجوه:

- منها أن يكون انتصاب الاسم بفعل يدل عليه «له صوت» لأن «له صوت» يدل على أنه يصوت كأنه قال: مررت به فإذا هو يصوت صوت حمار فيكون على هذا التقدير مصدرا.

وإن شئت كان حالا، وهوفي كلا الأمرين على معنى التشبيه"

– فأما المصدر: فتقديره: يصوت صوتا مثل صوت حمار.

---

(1) الكتاب 1 177 ـ شرح السيرافي 3 140.

(2) هو النابغة الجعدي، نسبه إليه الأعلم.

(3) ديوان النابغة 180 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1 178 شرح النحاس 154.
شرح السيرافي 3 140 ـ شرح ابن السيرافي 1 96.
قال الأعلم: " الشاهد فيه نصب هدير الثور على إضمار فعل دل عليه قوله لها هدير لأن معناه تهدر".
وانظر تعليق محقق الكتاب على الشاهد 1 355.

(4) قال النحاس: "وصف امرأة ترن على رجل كبير أسندوه أي: دفنوه، يقول: صوتها كهدير الثور" شرحه 154.



ـ وأما الحال: فتقديره: فإذا هو يصوت مشبها صوت حمار، أو مخرجا مثل صوت حمار، أو ممثلا صوت حمار.

ويجوز أن يكون نصبه بإضمار فعل، ويكون ذلك الفعل من لفظ الصوت، ويجوز أن يكون من غير لفظه.

ـ فإن كان من لفظه، فتقديره: له صوت يصوت صوت حمار، ويكون على هذا التقدير مصدرا وحالا على ما تقدم.

وإن كان الفعل المقدر من غير لفظه نصب على الحال لا على المصدر، فيكون تقديره: له صوت: يخرجه مشبها صوت حمار، ويمثله مشبها أو ما جرى مجراه.

واحتج سيبويه لإضمار الفعل بعد قوله بقول الشاعر[1]:

299 ـ إذا رأَتْنِي سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا   دَأْبَ بِكَارٍ شَايَحَتْ بكَارُهَا[2]

فنصب دأب بإضمار فعل دل عليه ما قبله، كأنه قال: دأبت دأب بكار.

ومذهب سيبويه أنه إذا جاء المصدر من فعل ليس من حروفه، كان بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر، فمن أجل هذا استدل على إضمار فعل ـ بعد قوله «له صوت» ـ بهذا الشعر، لأن قوله: «دأب بكار» منصوب وليس قبله فعل من لفظه. فأضمر: دأبت أو تدأب. وقوله «سقطت» دليل عليه، لأن المعنى أدامت النظر إليَّ.

والدأب هنا: دوام النظر، فكان في سقطت أبصارها «بالنظر إليه ما دلَّ على أنها دأبت ودامت، وينتصب على الحال /128/ وعلى المصدر.

وقيل المعنى إذا نظرت إليّ تسقط أبصارها هيبة لي، أي تغطي أبصارها دأب بكار، أي كعادة بكار، جمع بكر. شايحت، أي: حاذرت فأغضت أبصارها، كأنه يعني جماعة تهابه.

---

(1) هو حريث بن غيلان، نسبه إليه ابن السيرافي.

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 179 ـ المقتضب 5/ 204 ـ شرح النحاس 155
شرح السيرافي 3/ 143 ـ شرح ابن السيرافي 1/ 312 ـ شرح عيون الكتاب 125.
قال أبو نصر القرطبي: "يعني أن الفعل يتعدى إلى الحدث المشتق منه لدلالته عليه، ولا يتعدى إلى الحدث الذي هو في معناه من غير لفظه، وكذلك الحدث لا يتعدى إلى الحدث فلذلك أضمر فعلا بعد "له صوت". شرحه 125.



وكان أبو العباس يرد هذا من قول سيبويه ويقول: إنه يجوز أن يجيء المصدر من فعل ليس من حروفه إذا كان في معناه[1].

وذكر المازني في قولهم: «تبسمت وميض البرق» وجهين:

- أحدهما[2]: مثل قول سيبويه، أنهم يضمرون فعلا كأنهم قالوا: أوضمت وميض البرق.

- والثاني: أن يكون منصوبا بتبسمت.

قال سيبويه: «ومِمَّا[3] لا يَكُونُ حالاً ويكونُ على الفعْلِ [المُضْمَرِ][4] قَوْلُ رُؤْبَةَ:

300 - لَوَّحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وسَنَقْ　　　تَضْمِيرَكَ السَّابِقَ يُطْوَى لِلسَّبَقْ[5]

أراد أنك نصبت «تضميرك السابق»، ودل على ذلك لَوَّحَها، لأن معنى لَوَّحها: غيرها، وضمرها في معناه، ونصبه على المصدر، ولا يكون حالا لأنه مضاف إلى الكاف مُتعرِّف به.

والبُدْنُ: السمن. والسَّنَقُ: أن تكره الطعام والكلأ. ومعنى يطوي: يضمر للسباق.

وأنشد للعجاج:

---

(1) قال المبرد في تعليقه على الشاهد: "فكأنه قال: تدأب دأب بكار لأنه بدل منه" المقتضب 3/204 - وقال محققه: "من هنا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه وإن نسب إليه غير ذلك".
أقول: قد يكون هذا من قول المبرد في مصنف آخر من مصنفاته ومعظم مخالفاته لسيبويه إنما هي من نقده للكتاب، وكثيرا ما عدل عن بعضها في المقتضب والكامل.

(2) في الأصل: "إحداها".

(3) في الكتاب: "فمما".

(4) ما بين المعقوفتين ليس من لفظ الكتاب وهو مثبت في شرح السيرافي.

(5) ديوان رؤبة 104 - الكتاب وشرح الأعلم 1/179 - شرح النحاس 155.
شرح السيرافي 3/145 - شرح ابن السيرافي 1/322.
ويروى الثاني: (تلويحك الضامر يطوي للسبق).
قال ابن السيرافي: "الشاهد فيه أن تلويحك مصدر مضاف إلى معرفة لا يصح أن يكون حالا".
قال الأعلم: "وصف ناقة ضمرت لكثرة السير".



301 ـ نَاجَ طَوَاهُ الأَيْـنُ مِمَّا وَجَـفَا

- طَـيَ اللَّـيَالِـي زُلُـفاً فَـزُلَـفَا

- سَمَاوَةَ الهِلَالِ حتَّى احْقَوْقَفا[1]

«فسماوة» عند سيبويه مصدر ولا فعل له من لفظه، فصار بمنزلة «لوَّحها تضميرك» و«سقطت دأب بكار».

وكان المازني يرد هذا[2]، ويجعل «سماوة» مفعول طيّ، كأنه قال: كما تَطوي الليالي سماوةَ الهلال، وسماوة الشيء: شخصه، ويقال أعلاه، والليالي تطوي القمر وتضمره حتى يصير هلالا. واحقوقف على التفسير للهلال. ومعناه: تَقَوَّس. وعلى مذهب سيبويه: كأنه قال: سما سماوة الهلال إذا أضمر من لفظه، وإذا أضمر من غير لفظه، فكأنه قال: ضمر[3] سماوة الهلال.

وكان الزجاج يرد على المازني ويقول: لو كان سماوة يعمل فيه طيّ اللّيالي لكان حق الكلام أن يقول: سماوة القمر لأن الليالي تنقص القمر حتى يصير هلالا، ولا يقال: إن الليالي تنقص الهلال.

وللمحتج عن المازني أن يقول: قد ينسب الفعل إلى الاسم في منتهاه، وإن كان الفعل قد وقع قبل ذلك، كقول القائل: نسجت الثوبَ، والثوب لا ينسج، إنما ينسج الغزل فإذا انتهى صار ثوبا.

---

(1) ملحقات ديوانه 84 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/180 ـ الكامل 1/150 ـ 3/99
شرح النحاس 156 ـ شرح السيرافي 3/145 ـ شرح ابن السيرافي 1/319.
شرح عيون الكتاب 126 ـ اللسان (حقف) 9/52 ـ (زلف) 9/138. (وجف) 9/352. (سما) 4/400.
قال أبو نصر القرطبي: "يعني أن سماوة الهلال منصوب بالفعل الذي أخذ منه، كأنه قال: ناج سما سماوة الهلال، لأنه إذا قال طواه الأين فمعناه: سما أي: ضمرا وارتفع ارتفاع الهلال". شرحه 126

(2) قال أبو نصر: "والذي ذهب إليه المازني في تأويله أن الليالي طوت سماوة الهلال ضعيف في التأويل، لأن سماوة الهلال هي ارتفاعه، وهو لا ينطوي كما لا ينطوي الهلال أجمع، فإن أراد بالانطواء الضمور جاز ولم يبعده سيبويه وهو أسهل". شرحه 126.
وانظر شرح السيرافي 3/146.

(3) في شرح السيرافي: "صير".



ويجوز أن يكون احقوقف للحمل على الناجي[1] الذي طواه الأين، ويجوز أن يكون الهلال.

وأنشد أيضا لأبي كبير[2]:

302 - مَا إنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إلاَّ مَنْكِبٌ مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ[3]

فنصب «طَيَّ المِحْمَلِ»، وليس قبله فعل من لفظه، ولكن قوله: «مَا إنْ يَمَسُّ الأَرْضَ» دليل على معنى «طوى» فأضمر لدلالته عليه.

وجعل سيبويه هذا دليلا على ما ذكره من إضمار فعل غير المذكور. وقوى ذلك أيضا بقوله: «وإنَّمَا أنْتَ شُرْبَ الإِبِلِ».

فهذا لابد فيه من إضمار الفعل /129/ فإذا أضمر ههنا أضمر فيما قبله، والمحمل ههنا: حمالة السيف، وشبه طيَّ الرحل وضمره بطيِّ المحمل.

قال: «وزَعَمَ الخَلِيلُ - رحمه اللّهُ - أنَّهُ يجوزُ أَنْ تَقُولَ[5]: هَذَا رَجُلٌ أَخُو زَيْدٍ [على الصِّفَةِ][6] إذَا أَرَدْتَ أنَّه مِثْلُ أَخِي[7] زيدٍ».

واستضعفه سيبويه[8]، وقال: «لَوْ جَازَ هَذا لَقُلْتَ: هذا قَصِيرٌ الطَّوِيلُ، تُرِيدُ مِثْلُ الطَّوِيلُ». ولجاز أن تقول: جاءني زيد أخاك على الحال وهذا يقبح جدّاً.

---

(1) في شرح السيرافي: "للجمل الناجي"، وهو تصحيف.

(2) في الأصل: "لأبي كثير"، وهو تصحيف.

(3) ديوان الهذليين 2/ 93 - الكتاب وشرح الأعلم 1/ 180 - المقتضب 3/ 204 - 232 - شرح النحاس 156 - شرح السيرافي 3/ 148 - شرح ابن السيرافي 1/ 293 وبه (جانب) موضع (منكب) - الخصائص 2/ 309. شرح عيون الكتاب 127 - المقتصد 1/ 576 - الانصاف 1/ 230 - أوضح المسالك 2/ 42 - الخزانة 8/ 194 - المقاصد النحوية 3/ 54.

قال الأعلم في شرحه لحماسة أبي تمام 1/ 160 - : "وقوله طي المحمل أي هو مجدول الخلف مطوي البطن كطي المحمل، وهو حمالة السيف، ونصبه على إن يمس الأرض إلا منكبه وحرف ساقه فقد دل على أنه طيار نافي الجنب عن الأرض، فكأنه قال: طوى طيا مثل طي المحمل، فحذف المثل وأقام الطي مقامه في الإعراب".

(5) في الكتاب: "أن يقول الرجل".

(6) ما بين المعقوفتين ليس من لفظ الكتاب. مثبت في شرح السيرافي.

(7) في الكتاب: "إذا أردت أن تشبهه بأخي".

(8) قال سيبويه: "وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار" 1/ 181.



قال: «وهُوَ في الصِّفَةِ أَقْبَحُ لأَنَّكَ تَنْقُضُ مَا تَكلَّمْتَ بِهِ».

يريد أن الصفة والموصوف كشيء واحد، فلا يجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، والحال مع صاحبها ليسا كشيء واحد فصار في الصفة أقبح.

هذَا بابُ مَا[1] يُخْتَارُ فيه الرَّفْعُ
وذلِكَ قولُكَ: له عِلْمُ الفقَهَاءِ، ولَهُ رأْيٌ رَأْيُ الأَصَلاَءِ[2].

اعلم أن جميع هذا لا يكون فيه إلا الرفع لأنه لا يقال إلا لمن استقر فيه وثبت فَبَعُدَ[3] النَّصبُ فيه، إذ لم يكن في الكلام حالة تدل على الفعل.

فأمّا قولك: «له صوتٌ صوتُ حمارٍ»، فإنما هو معالجة للصوت وإخراجه. ولو أراد بقوله: له عِلْمٍ تَعَلُّمٍ وفهْمٍ لجاز النصب. ولكن المفهوم من كلام الناس وما جرت به عادتهم أن ذلك مدح للمذكور بخصال قد استقرت فيه من العلم والفهم وغير ذلك.

هذا بابُ ما يُخْتَارُ فيه الرَّفْعُ إذَا ذَكَرْتَ المصدَرَ الذي يَكُونُ علاَجاً...

وذلك قولُك: له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ)[4]

والرفع في هذا أحسن لأنك[5] ذكرت أسما هو الأول، فَحَسُنَ أن يكون محمولا عليه وصفاً أو بدلاً. وقد يجوز نصبه على معنى يُصوِّت صوتا حسناً على الحال وعلى المصدر.

---

(1) ما: ليست من لفظ سيبويه، ولا من لفظ السيرافي.

(2) الكتاب 1/181ـ شرح السيرافي 3/149.

(3) في الأصل: "فبعد"، وصوابه من شرح السيرافي.

(4) الكتاب 1/182ـ شرح السيرافي 3/151.

(5) في الأصل: "لا نكك".



وأنشد لرؤبة :

303 ـ فيهَا ازْدِهَافٌ أَيَّمَا ازْدِهَافِ[1].

وقبل هذا :

قَوْلُكَ أَقْوَالاً مَعَ التَّحْلاَفِ.

والازدهاف: الشدة والأذى. وحقيقته: استطارة القلب والعقل[2] من شدة الجزع والحزن. ونصب أيما على تقدير: تزدهف أيّما ازدهاف، ودلّ على الفعل قوله: فيما ازدهاف، فصار بدلا منه.

هذا باب ما الرفع فيه الوجه وذلك قولك: هذا صوت صوت حمار)[3]

الفرق بين هذا وبين «له صوت» أن الذي له صوت هو فاعل الصوت، ففيه دليل على أنه يصوّت[4] صوت حمار. وقولك: «هذا صوتٌ»، الثاني هو الأول، وليس في الكلام ذكر فاعل يفعل الصوت فبعُد من النصب.

قال[5]: ولو نصب لكان[6] وجها لأنه إذا قال: هذا صوت، فقد أحاط العلم أن مع الصوت فاعلا يفعله فتحمله على المعنى كما قال:

---

(1) ديوانه 100 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/ 182 ـ شرح النحاس 156 ـ شرح السيرافي 3/ 153 ـ شرح ابن السيرافي 1/ 289ـ الخزانة 2/ 41 -
اللسان (زهف) 9/ 142
قال البغدادي : "الشاهد فيه نصب أيما على إضمار فعل دل عليه ازدهاف الأولى، وزعم الجرمي أن نصبه على إضمار تزد هف قال : ولا يجوز نصبه بازدهاف لأن المصدر لا يعمل في المصدر".

(2) في الأصل :"والفعل" ـ وهو محرف.

(3) الكتاب 1/ 183ـ شرح السيرافي 3/ 154.

(4) في الأصل : "يصوب".

(5) القائل هو أبو سعيد السيرافي، وهذا النص لا أثر له في الباب من الكتاب، ظنه الأعلم لسيبويه.

(6) الاصل : "كان" ـ وما أثبته من شرح السيرافي.



49 - قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ مِنْهُ القَدَمَا الأفْعُوَانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا[1]

فنصب الأفعوان بفعل دل عليه المعنى، وقد تقدم شرحه /130/

هذا بابُ (ما)[2] لا يَكُونُ فيه إلاَّ الرَّفْعُ

وذلك قولُك: (لَهُ)[3] يَدٌ يَدُ الثَّور، ولَهُ رأسٌ رأسُ الحمَار[4]

هذا لا يكون فيه إلا الرفع لأنه جوهر وليس بمصدر يتوهم فيه فاعل يفعله كالصوت ونحوه.

هذا بابٌ (آخر)[5] لا يكونُ فيه إلاَّ الرَّفْعُ

وذلك قولُكَ: صَوْتُهُ صَوْتُ حِمارٍ... وَوَجْدِي بِهِ[6] وَجْدُ ثَكْلَى)[7]

فالرفع واجب في هذا، لأن قولك: صوته مبتدأ وصوت حمار خبره على معنى: مثل صوت حمار.

قال الشاعر[8]:

304 - وَجْدِي بِهَا وَجْدُ الْمُضِلِّ بَعِيرَهُ بِنَخْلَةَ لَمْ تَعْطِف عَلَيْهِ العَوَاطِفُ[9]

---

(1) البيتان للعجاج، وقد تقدم تخريجهما والحديث عنهما في موضعين بنفس الرقم.

(2) ليس من لفظ الكتاب، مثبت في شرح السيرافي.

(3) زيادة من الكتاب.

(4) الكتاب 1/183 - شرح السيرافي 3/155.

(5) ليس من لفظ سيبويه. مثبت في شرح السيرافي.

(6) في الكتاب: "ووجدي بها"

(7) الكتاب 1/184 - شرح السيرافي 3/157.

(8) هو مزاحم العقيلي في الكتاب وشرح الأعلم.

(9) الكتاب وشرح الأعلم 1/184 - نوادر أبي زيد 110 - المقتضب 3/348.
شرح النحاس 157 - شرح السيرافي 3/157 - شرح ابن السيرافي 1/40.
فرحة الأديب 29-30 - الخزانة 6/269 - اللسان (عطف) 9/249
قال الأعلم: "الشاهد فيه رفع: وجد المضل بعيره لأنه خبر عن الأول لا يستغنى عنه فلم يجز نصبه كما انتصب ما قبله".
قال ابن السيرافي: "تقديره: وجدي بها مثل وجد المضل".



فإن قلت: مررت به فإذا صوتُه صوتٌ حمار جاز النصب والرفع:

- فأما الرفع فعلى قولك: خرجت فإذا زيد قائم.

- وأما النصب فعلى أن تكون «إذا» خبرا يتم بها الكلام فتضمر قبل «صوت حمار» فعلا يعمل فيه. وإن شئت نصبته على الحال[1].

هذا بابُ مَا يَنْتَصِبُ منَ المَصَادرِ لأنَّهُ عُذْرٌ لِوقُوعِ الأمْرِ...

وذلكَ قَوْلُكَ: فعلتُ ذَاكَ حِذَارَ[2] الشَّرِّ، وفَعَلْتُهُ[3] مُخَالَفَةَ فُلانٍ، وادِّخارَ فُلاَنِ)[4].

قال حاتم[5]:

305- وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[6]

(1) انظر هذا الكلام بتفصيل أكثر - شرح السيرافي 3/ 157 وهامش الكتاب 1/ 184.

(2) في الأصل: "حذر" - وصوابه من الكتاب.

(3) في الكتاب وشرح السيرافي: "وفعلت ذاك".

(4) الكتاب 1/ 184- شرح السيرافي 3/ 158.

(5) حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي. الجاهلي من أهل نجد يضرب به المثل في الكرم (الشعر والشعراء 1/ 241- مجمع الأمثال 1/ 182)

(6) ديوان حاتم 108 - وبه (اصطناعه) موضع (ادخاره) و (أصفح) موضع (أعرض) - الكتاب وشرح الاعلم 1/ 184 - نوادر أبي زيد 110 - الكامل 1/ 291 - المقتضب 2/ 347- شرح النحاس 158 - شرح السيرافي 3/ 158- شرح ابن السيرافي 1/ 45- شرح المفصل 2/ 54- حاشية الصبان 2/ 189 - الخزانة 3/ 122 - المقاصد النحوية 3/ 75

قال الأعلم: "الشاهد فيه نصب الادخار على المفعول له، فحذف حرف الجر ووصل الفعل فنصب، ولا يجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله فيضارع المصدر المؤكد لفعله كقولك قصدته ابتغاء الخير...

فإن كان المصدر لغير الأول لم يجز حذف حرف الجر لأنه لا يشبه المصدر المؤكد لفعله." بتصرف

وجعل المبرد نصبهما من باب المفعول المطلق - الكامل 1/ 291

قال: "ادخاره أي: أدخره ادخارا، وأضافه إليه كما تقول: ادخار له، وكذلك تكرما، إنما أراد التكرم فاخرجه مخرج أتكرم تكرما".

وانظر الخزانة 3/ 122



وقال الحارث بن هشام[1]:

306 ـ فَصَفَحْتُ عَنْهُم والأَحِبَّةُ فِيهِمِ　　　طَمَعاً لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ[2]

ويروى «ففرت عنهم»[3]. والمعنى أنّه فرَّ عن أعدائه المحاربين له منهزما وأحبته فيهم طمعا أن يعيش فيعود عليهم بيوم يعاقبهم فيه. وهذا البيت من أحسن الاعتذار فيما يأتيه المرء من قبيح الفعل.

وقال الحجاج:

307 ـ يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ　　　مَخَافَةً وزَعَلَ المَحْبُورِ

والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ المَهْبُورِ[4].

العاقر: ما لا ينبت من الرمل. والجمهور: الكثير. والزعل: النشاط. والمحبور: المسرور. أي: يركب هذا الثور الموصوف، فأعظم من الرمل مرة لخوفه من الصائد، ومرة لنشاطه وسروره.

ويروى: «والهولُ من تهول المهبور» برفع الهول على الابتداء. والهبور: الخوف والجبن.

واعلم أن المصدر المفعول له إنما هو السبب الذي له يقع ما قبله وهو جواب لقائل قال: لِمَ فعلتَ كذا وكذا؟ فقال: لكذا وكذا، كرجل قال لرجل: لِمَ خرجت من منزلك؟ فيقول: لابتغاء رزق الله.

---

(1) الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي ـ أسلم يوم الفتح، وجاهد في الشام وهو أخو أبي جهل ـ (ترجمته: شرح الحماسة للأعلم 1/ 72. وانظر ابن السيرافي 1/ 46).

(2) الكتاب وشرح الأعلم 1/ 135 ـ شرح النحاس 158 ـ شرح السيرافي 3/ 159
شرح ابن السيرافي 1/ 46 (فصدفت عنهم) شرح حماسة أبي تمام للأعلم 1/ 72 ـ شرح المفصل 2/ 54 ـ وبه (فصدفت عنهم) الشاهد فيه نصب طمع على المفعول له كما تقدم.

(3) هي رواية النحاس. شرحه 158.

(4) ديوان العجاج 28 ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/ 185. شرح النحاس 159
شرح السيرافي 3/ 159 ـ شرح ابن السيرافي 1/ 47 ـ المقتصد ص 371.
شرح المفصل 2/ 54 ـ الخزانة 3/ 114.
قال الأعلم: "الشاهد فيه نصب مخافة وما بعده على المفعول له".
قال البغدادي: " وفيه رد على الجرمي في زعمه أن المسمى مفعولا هو حال فيلزم تنكيره".



وبعضهم يقدره «بِلَوْلاَ»، ومعناه: لولا ابتغاء رزق الله ما خرجت، وهو على ضربين:

- أحدهما: أن تفعل فعلا تجتذب به فعلا آخر كقولك: أحتملتك لاجتلاب[1] مودتك، فهذا معنى/131/ يجتذبه باحتماله.

- والوجه الآخر: أن توقع بالفعل الأول معنى حاصلا وتجتذب به معنى آخر كقولك: فعلت هذا حذار شر، كأن الحذار معنى حاصل يزيله بفعل ذلك الشيء، ويجتذب ضده من الأمر.

ويجوز أن يكون هذا المصدر معرفة ونكرة لأنه ليس بحال فيحتاج إلى لزوم النكرة.

هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ من المَصَادر لأَنَّهُ حالٌ وقَعَ فِيهِ الأمْرُ...[2]

وذَلِكَ قَوْلُكَ: قَتَلْتُهُ صَبْراً، ولقيتُهُ كِفَاحاً، ورأَيْتُهُ رَكْضاً وَعَدْواً وَمَشْياً)[3]

اعلم أن مذهب سيبويه في قولك:أتيت زيداً مشياً وقتلته صبراً، وما كان مثله أن المصدر في موضع الحال كأنه قال: أتيته ماشيا، وقتلته مصبورا، إذا كان حالا من الهاء.

وإن كان من التاء فتقديره صابرا. والصبر هنا: الحبس على القتل وليس بقياس مطرد[4] لأنه شيء وضع في غير موضعه.

---

(1) في شرح السيرافي: "اجتذاب"

(2) الكتاب 1/186 - شرح السيرافي 3/162

(3) تصرف الأعلم في كلام سيبويه وقفز على بعض أمثلته.

(4) قال سيبويه: "وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع الموضع لأن المصدر ههنا في موضع فاعل..." 1/186.



وكان أبو العباس يجيز هذا في كل شيء يدل عليه الفعل، فأجاز[1]:

أتانا سرعةً، وأتانا رجلةً، ولم يجز أتانا ضرباً، ولا أتانا ضحكا، لأن هذا ليس من ضروب الإتيان، والسرعة والرجلة من ضروب الإتيان.

وكان يقول: إن نصب «مشياً» إنما هو بالفعل المقدر كأنه قال: أتانا يمشي مشيا[2].

وكان الزجاج يذهب إلى تصحيح قول سيبويه أنه على الحال وهو الصواب[3] لأن قول القائل: أَتَانَا زَيْدٌ مَشْياً، يصح أن يكون جوابا لقائل (قال)[4]: كيف أتاكم زيد؟

ولو كان على ما قاله المبرد - أن الناصب للمصدر: الفعل المضمر، وأن ذلك الفعل في موضع الحال - لجاز أن يقول: أَتَانَا زيدٌ المَشْيَ، وهو لا يجيز[5] هذا، وعلى قياسه يلزمه، وذلك أن الفعل[6] يعمل في مصدره معرفة ونكرة.

وأنشد لزهير:

---

(1) في الأصل: "فلما جاز" وما أثبت من شرح السيرافي.

(2) قال المبرد: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده فيكون حالا، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبرا إنما تأويله: صابرا أو مصبرا، وكذلك جئته ماشيا، التقدير: أمشي مشيا. ولو قلت جئته اعطاء لم يجز لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعيا. فهذا جيد لأن المجيء يكون سعيا" - المقتضب 3/234- وانظر حواشيه 3/234- 236.
ونقل رأي أبي العباس السيرافي في شرحه 3/163 وهامش الكتاب 1/186.
وشرح المفصل 2/59.
قال ابن يعيش: "وكان أبو العباس - يجيز هذا في كل شيء يدل عليه الفعل، فأجاز أن تقول: أتانا رجلة... ولا يقال أتانا ضربا ولا أتانا ضحكا لأن الضرب والضحك ليسا من ضروب الاتيان".

(3) قال ابن يعيش: "والصحيح مذهب سيبويه وعليه الزجاج، لأن قول القائل: أتانا زيد مشيا يصح أن يكون جوابا لقائل قال: كيف أتاكم؟
وقد ذهب السيرافي إلى جواز أن يكون قولك: أتانا زيد مشيا مصدرا مؤكدا والعامل فيه "أتانا" لأن المشي نوع من الاتيان ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل نحو أعجبني، وكرهته بغضا.
وهو قول إلا أن كونه لم يرد إلا نكرة يدل على ضعفه إذ لو كان مصدرا على ما ادعاء لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه فاعرفه". شرح المفصل 2/60 بتصرف.

(4) زيادة من شرح السيرافي وشرح المفصل.

(5) كلمة غير واضحة بالأصل.

(6) في شرح السيرافي: "يلزمه ذلك لأن الفعل"



308 ـ فلأْياً بِلأْيٍ مَا حَمَلْنَا وَلِيدَنَا   عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِمَاءٍ مَفَاصِلُه[1]

فالتقدير فيه: فلأْياً بِلأْيٍ حملنا. «وما» زائدة. ولأْياً: بُطئاً وجهداً، وهي في موضع الحال، كأنه قال: حملنا وليدنا مبطئين أو جاهدين، ويقال: الْتَأَتْ عليه الحاجة: إذا بطأت.

والمحبوك: الشديد الخلق. والظماء: القليلة اللحم الضئيلة، يعني قوائمه ومفاصله.

وأنشد أيضا[2]:

309 ـ وَمَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ الْتِقَاطاً[3].

أي فجأة. وتقديره: ملتقطة.

---

(1) ديوان زهير 52 (صناعة الأعلم).
الكتاب وشرح الاعلم 1/186 ـ شرح النحاس 159 وبه (غلامنا) موضع (وليدنا) ـ شرح السيرافي 165/3 ـ أساس البلاغة (لأي) 401 وبه (غلامنا) موضع (وليدنا) و (شديد مراكله) موضع (شديد مفاصله).
قال الاعلم: "الشاهد فيه قوله: لأيا بلأي ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال. والتقدير حملنا وليدنا مبطئين".

(2) لنقادة الأسدي. نسب إليه في اللسان (فرط ـ لقط).

(3) الكتاب وشرح الاعلم 1/186 ـ شرح النحاس 159 ـ شرح السيرافي 165/3
اللسان (فرط) 367/7 ـ (لقط) 394/7.
وبعده: لم أر إذ وردته فراطا
إلا الحمام الورق والغطاطا.
قال الاعلم: "الشاهد فيه التقاطا. والمعنى وردته ملتقطا أي مفاجئا"
قال النحاس: "ومعناه أنه ضل الطريق فهجم على ماء غير أن قصد إليه فصار لقطة".



وهذا بابٌ منهُ[1] في الألف واللّام
وذلك قولُكَ: أَرْسَلَهَا العِرَاكَ[2]

وقال لبيد :

310 ـ فأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْهَا ولمْ يُشْفِقْ علَى نَغَصِ الدِّخَالِ[3]

فنصب العراك وهو مصدر عارك يعارك: إذا زاحم. وجعل العراك في موضع الحال وهو معرفة، وجاز هذا لأنه مصدر، ولو كان اسم فاعل لم يجز. يصف أنه وجه الإبل ولم يرتبها /132/ فأرسلها مزدحمة على الماء، ولم يشفق على بعض الدخال.

والدخال: أن يقعُ الضعيف بين قويين فيتنغص عليه شربه، أي: أرسلها مزدحمةً ولم يشفق على الماشية منها.

ومثل هذا قول أوس بن حجر:

311 ـ فأَوْرَدَهَا التّقْرِيبَ والشَّدَّ مَنْهَلاً قَطَاةَ مَعيدٌ كَرَّةَ الوِرْدِ عَاطِبُ[4]

أي: فأوردها تقريباً وشداً في معنى: مُقَرَّباً وشادّاً.

---

(1) في الكتاب : "وهذا ما جاء منه" وفي شرح السيرافي : "هذا باب ما جاء منه".

(2) الكتاب 1/187 ـ شرح السيرافي 3/165

(3) ديوان لبيد 86 ـ الكتاب وشرح السيرافي 3/165 ـ شرح ابن السيرافي 1/20 المقتضد 1/678 ـ الإنصاف 2/822 ـ شرح المفصل 2/62، 4/55.
شرح الكافية 1/185 ـ شرح ابن عقيل 2/248 ـ الهمع 1/239 ـ الخزانة 3/192 ـ المقاصد النحوية 3/219 ـ اللسان (نغص) 7/99 (عرك) 10/465 ـ (دخل) 11/243.
نقل البغدادي في البيت جملة مذاهب :
ـ مذهب سيبويه أنه مصدر وقع حالا.
ـ مذهب ابن الطراوة وهو أن العراك نعت مصدر محذوف وليس بحال، أي : فأرسلها الإرسال العراك.
ـ وزعم ثعلب أن الرواية (وأوردها العراك) وأن العراك مفعول ثان لأوردها وأما قولهم : أرسلها العراك، فهو عند الكوفيين مضمن أرسلها معنى أوردها، وهو مفعول ثان لأوردها ـ بتصرف.
انظر هذه المذاهب الخزانة 3/192
وانظر الخلاف في الانصاف 2/822.

(4) ليس من شواهد الكتاب، وهو في ديوان أوس 69 ـ شرح السيرافي 3/166 ـ المخصص 14/227.
الشاهد فيه نصب التقريب وهو مصدر في موضع الحال، والحال لا يكون معرفة. وجاز هذا لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة.
قال ابن يعيش : "وهذا شاذ لا يقاس عليه". شرح المفصل 2/62.



هذَا بابُ ما جُعلَ منَ الأسْمَاء مصدراً كالْمضافِ فيَ البَابِ الذي يَلِيه...

وذلك قولُك مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ... ومَرَرْتُ بِهِم ثَلاَثَتَهُمْ)[1]

ومثل ذلك قول الشماخ:

312 - أَتَتْنِي تَمِيمُ قَضُّهَا بِقَضِيضِهَا   تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبَقِيعِ سِبَالَهَا[2]

هذا البيت منسوب في النسخ إلى الشماخ، هو لأخيه مزرد[3].

والنحويون يروونه[4] في الاستشهاد منصوب اللام من سبالها، وهي مرفوعة لأن سائر الأبيات كذلك، ويتصل بهذا:

يَقُولُونَ لِي احْلِفْ، قُلْتُ: لَسْتُ بِحَالِف   أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لَعَلِّي أَنَالُهَا[5]

ومن روى الأول بالنصب ينشد «لكَيما أنالها»، والمعنى أتتني سليم[6] منقضين عليّ: أي مجتمعين. وهو مأخوذ من القض، وهو الكسر. وقد يستعمل الكسر في موضع الوقوع على الشيء بسرعة، كما يقال: عقاب كاسر، أي: منقضه.

والمعنى أنه كان عليه دين، فوصف أنهم جاءوا عليه وهم يهيئون لحاهم[7].

والبقيع: موضع.

---

(1) الكتاب 1 187 - (وقبل هذا باب لم يقف الأعلم عنده). شرح السيرافي 3 167.

(2) ديوان الشماخ 20 وبه (سليم) موضع (تميم) - الكتاب وشرح الأعلم 1 188 طبقات ابن سلام 112 - شرح النحاس 160 - شرح السيرافي 3 168 - شرح المفصل 2 63 - الخزانة 3 194 - اللسان (قضض) 7 221.

قال الأعلم: "الشاهد فيه نصب قضها على الحال وهو معرفة بالإضافة لأنه مصدر"

(3) هو مزرد بن ضرار الغطفاني. اسمه يزيد ولقب مزردا ببيت قاله. وهو أسن من الشماخ كان هجاء خبيث اللسان (الشعر والشعراء 1 315 - المؤتلف 190 - معجم الشعراء 496).

(4) في الأصل: "يرونه".

(5) ديوان الشماخ 20 - وروايته في الخزانة.

(يقولون لي: يا احلف ولست بحالف   أخادعهم عنها لكيما أنالها).

وأورد البغدادي القصيدة منصوبة.

(6) رواية البيت عند الأعلم بـ (تميم) وفي شرحه ذكر رواية الديوان (سليم).

(7) قال الأعلم في شرح الشاهد: "يمسحون لحاهم تأهبا للكلام".



هذَا بابُ ما يُجعَلُ منَ الأسْمَاء مصدراً كالمَصْدَرِ الذي فيهِ[1] الألفُ واللاَّمُ نَحوُ: العِرَاك.

وهُوَ قَوْلُكَ[2]: مَرَرْتُ بِهِم الجَمَّاءَ الغَفيرَ)[3].

اعلم أن الجماء هي اسم والغفير نعت لها. وهو بمنزلة قولك: الجم الغفير، أي: الكثير، لأنه إنما يراد به الكثرة. والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم. من قولهم[4]: غفرت الشيء، أي: غطيته، ونصب على الحال وهو اسم مشبه بالعراك، كأنك قلت: مررت بهم الجُمُومَ الغُفُر[5]. على معنى: مررت بهم،وذكر بعضهم أنه يستعمل على غير حال.

وأنشد للأعشى:

313 ـ صَغيرُهُم وَشَيْخُهُمْ سَوَاءٌ   هُمُ الجَمَّاءُ في اليَوْمِ الغَفِيرِ[6]

وأما قاطبة وطُرّاً وما أشبهها، فمحمولة على المصدر، لأن المصادر قد تخرج على التمكن فتلزم طريقة واحدة، فلا يتجاوز بقولك: طُرّاً وقاطبةً الحال، كما لم يتجاوز بما تقدم من المصادر موضعه.

وبيّنَ سيبويه ويونس خلاف فيما ذكره سيأتي في الباب الذي يليه إن شاء الله /**133**/.

---

(1) في الكتاب: "كالمصادر التي فيها".

(2) في الكتاب: "وذلك قولك".

(3) الكتاب 1/188 ـ شرح السيرافي 3/169.

(4) في شرح السيرافي: "من قولنا".

(5) في الأصل: "الغفير"، وصوابه من شرح السيرافي.

(6) ليس من شواهد الكتاب.
شرح السيرافي 3/170 ـ مجمع الأمثال 2/271 ـ المخصص 3/124.



هذا بابُ مَا يَنْتَصِبُ لأَنَّهُ حالٌ وقَعَ[1] فِيهِ الأمْرُ

وذلك قولُكَ : مَرَرْتُ بِهِم جَميعاً وعامَةً وجَمَاعَةً)[2]

اعلم أنك إذا قلت: مررت بهم جميعا[3]، فله وجهان:

ـ أحدهما : أن تريد: مررت بهم وهم مجتمعون،كما قال الله عز وجل ﴿نحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ﴾[4].

ـ والآخر: أن تريد: مررت بهم فجمعتهم بمروري وإن كانوا[5] متفرقين في مواضع.

فإذا أردت الوجه الأول فهو حال لا وجه له غيره.

وإن أردت الوجه الثاني، جاز أن يكون في موضع المصدر، كأنه قال: جمعتهم جمعا في مروري.

وإن صيرته حالا، فعلى نحو قوله عز وجل:

﴿وأرْسَلْنَاكَ للنَّاسِ رَسُولاً[6]﴾، وقولك: قُمْ قَائِماً.

وعامة وجماعة بمنزلة جميع.

وجعل سيبويه «الجَمَّاءَ الغَفيرَ» بمنزلة: العراك، وجعل «طُرّاً» و«قاطِبَةً» إذ لم يكونا صفتين معروفتين بمنزلة «الجميع[7]» لأن القطب في الأصل ضم الشيء

---

(1) في الكتاب : "يقع".

(2) الكتاب 1 188 ـ شرح السيرافي 3 172.

(3) في الهامش (قال الشيخ : ماقاله من أن جميعا مصدر على ما ذكر لا يظهر).

(4) من الآية 44 من سورة القمر 54.

(5) في الأصل "كان".

(6) من الآية 79 من سورة النساء 4.

(7) في شرح السيرافي : "الجمع".



وجمعه. والطر مأخوذ من أطرار الطريق وهي جوانبه، فصار طرّا وقاطبةً في معنى جميعا، وصار نصبهما كنصب مررت بهم جميعا[1].

وحكى عن المازني أنه قال: يقال طررت القوم، إذا مررت بهم جميعا. وإذا صَحَّ هذا لم يوجب تمكن «طر» لأنه يكون مأخوذا من لفظ طر كما أخذ سَبَّحَ من لفظ: سبحان الله، وهلَّلَ من لفظ: لاَ إله إلاَّ اللّه.

ومذهب يونس أنّ الجمّاء الغفير اسم لأنه في[2] موضع المصدر، وأن الألف واللام في نية الطرح[3].

ورد هذا سيبويه وألزمه أن يجيز مررت به القائم، وجعل يونس «قضهم» «وحده» بمنزلة كلمته فاه إلى فيّ. فرد عليه سيبويه بأن قال «فَاهُ إِلَى فِيَّ[4] غَيْرُ الأَوَّلِ».

و«وَحْدَهُ» عند يونس هو الأول.

ومعنى ذلك أن يونس يجعل وحده بمنزلة متواحدا[5] أو منفردا. ويجعله للمرور به.

وقوله: «كَلَّمْتَهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ» معناه المشافهة.

---

(1) قال المبرد: "واعلم أن هذه المنتصبات على المصادر في موضع الأحوال، وليست بأحوال ولكنها موافقة وموضوعة في مواضع غيرها لوقوعها معه في المعنى، وكذلك جاءني القوم قاطبة وطرا، إنما معناه جاءني القوم جميعا إذا أخذته من قولك: جمعوا جمعا..." المقتضب 3: 238ـ شرح السيرافي 3: 172.

(2) في الأصل: "لا في" ـ وصوابه من شرح السيرافي.

(3) قال سيبويه: "وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده وأن خمستهم والجماء الغفير وقضهم، كقولك: جميعا وعامة وكذلك طرا وقاطبة بمنزلة وحده، وجعل المضاف بمنزلة كلمته فاه إلى في. وليس مثله، لأن الآخر هو الأول عند يونس في المسألة الأولى وفاه إلى ههنا غير الأول، وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل على حياله..." الكتاب 1: 189.

ـ قال المبرد: "وأما طرا فقد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة، وإن لم يقع إلا حالا، ويقال طررت القوم، أي: مررت بهم جميعا، وقال النحويون سوى يونس في موضع المصدر الذي يكون حالا..." المقتضب 3: 298.

(4) في الكتاب: "فاه إلى في ههنا".

(5) في شرح السيرافي: "متوحدا".



وفي قول يونس وجه آخر، قال: إذا قلت: مررت به وحده، فمعناه على حياله، وعلى حياله في موضع الظرف، وإذا كان الظرف صفة أو حالا قدر فيه مستقر ناصب للظرف، ومستقر هو الأول.

وأما مذهب سيبويه في «وَحْدَهُ» فالذي قال أبو العباس أنه يحتمل أن يكون للفاعل والمفعول به.

- أما كونه للمفعول فهو أن تقول: مررت وحده، أي: منفردا في مكانه، لم يكن معه غيره[1].

- والآخر أن تجعل قصدك إليه دون غيره، فتقول مررت به وحده، أي: لم أعتمد غيره.

وكان الزجاج يذهب إلى أن «وحده» مصدر وهو من الفاعل[2] دون المفعول. فإذا قلت: مررت به وحده فكأنك قلت: أفردته إفرادا، ثم إن سيبويه جعل يونس - في جعله طرا وقاطبة اسمين لا مصدرين - أعذرَ منه في الجماء الغفير، لأنهما نكرتان. وهما اسمان، غير أنه لا يقول بقوله من أجل أنه لو كانا اسمين يوصف بهما لجاز أن يستعملا متمكنين لأن هذا سبيل الصفات التي تستعمل أحوالا.

قال: «وتَقُولُ هوَ نَسِيجُ وَحْدِهِ».

فهذا مدح، وأصله أن الثوب إذا كان رفيعا لا ينسج على / **134**/ منواله غيره، فكأنه قال: نسيج إفراده، ويقال للرجل إذا انفرد بالفضل.

---

(1) الكتاب 1: 189 - قال المبرد "أما قولك : مررت بزيد وحده فتأويله : أوحدته بمروري إيحادا كقولك : أفردته بمروري إفرادا، وقولك : وحده، في معنى المصدر، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب..." - المقتضب 3: 239.
وانظر شرح المفصل 2: 63 حيث نقل كلام الأعلم بالحرف، وكلاهما متفق مع ما في شرح السيرافي 3: 173.

(2) في شرح السيرافي وشرح المفصل : "للفاعل".
قال ابن يعيش " وكان الزجاج يذهب إلى أن وحده مصدره، وهو للفاعل دون المفعول، فإذا قلت : مررت به منفردا قلت أفردته بمروري إفرادا...
وليونس قول آخر : أن وحده معناه على حياله..."
شرح المفصل 2: 63، وانظر حواشي الكتاب 1: 398 الطبعة المحققة حيث نقل رأي الرماني في هذه القضايا.



وأما: «عُيَيْرُ وَحْدِهِ، وجُحَيْشُ وَحْدِهِ»

فهو تصغير عير وهو الحمار. وجحيش وهو ولد الحمار، ويذم بهما الرجل، وهو الذي ينفرد برأيه ولا يخالط أحدا في مشورة ولا معونة، ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه، ويقال: عيير نفسه وجحيش نفسه على ذلك المعنى.

هذَا بابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ المصادرِ توكيداً لما قبلَه

وهوقولك: هو[1] عبدُ اللّهِ حقّاً، وهذا عبدُ اللّهِ[2] لا البَاطِلَ، وهذا زيدٌ غيْرَ مَا تقُول)[3].

اعلم أنّ «حقّاً» وما بعده مصادر، والناصب لها فعل - قبلها يؤكد الجملة وذلك الفعل أحق - أو ما جرى[4] مجراه، وذلك أنك إذا قلت: هذا عبد الله جاز أن يكون كلامك قد جرى على يقين منك وتحقيق، وجاز أن يكون على شك.

فإذا قلت: «حَقّاً»، أكَّدتَ وبيّنتَ.

وإذا قال: «الحقَّ لا الباطلَ» فالباطل عطف على الحق «بلا». وإذا قال هذا زيد (أقول)[5] غيرَ ما تقول، فكأنه (قال)[6]: هذا زيد قولاً غيرَ ما تقول، فجعل قول المخاطب باطلا، وحقق قوله. فكأنه قال: أقول الحق.

ومثله في الاستفهام: أجِدَّكَ لا تَفْعَلُ كَذَا وكَذَا. وأصله من الجد، كأنه قال: أجد[7]، غير أنه لا يستعمل إلا مضافا حتى يعلم من صاحب الجد، فيجري في لزوم الإضافة مجرى لبيك ومعاذ الله.

---

(1) في الكتاب وشرح السيرافي: "وذلك قولك هذا...".
(2) في الكتاب: "وهذا زيد".
(3) الكتاب 1/189 - شرح السيرافي 3/174.
(4) في الأصل: "وما جرى"، وما أثبت من شرح السيرافي.
(5) زيادة من شرح السيرافي.
(6) زيادة من تقدير المحقق مثبتة في شرح السيرافي.
(7) في شرح السيرافي: "آحدا"، وهو تصحيف.



وهذَا[1] بابُ يكونُ[2] فيهِ المصدَرُ[3] توكيداً لنفسِهِ[4]

وذَلِكَ قولُك: لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرْفاً، ومثلُ ذلك قولُ الأَحْوَصِ:

314 ـ أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكِ الصُّدُودَ وإِنَّنِي قَسَماً إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ[5]

يخاطب بهذا البيت منزل محبوبته، وكان يعرض عنه ويتجنبه لئلا يفطن له.

واعلم أن الفرق بين هذا الباب والذي قبله، أن الباب الأول توكيد[6] لما قبله، وهذا توكيد لنفسه. فإذا قلت: هذا عبد الله حقّا. فقولك: هذا عبد الله ـ من قبل أن تذكر حقا ـ يجوز أن يظن ما قلته حقا وأن يظن باطلا، فتأتي بـ «حقا» لتجعل الجملة مقصورة[7] على أحد الوجهين المختلفين عند السامع.

وقولك: (له)[8] عليَّ أَلفُ درهم، وهو اعتراف منك حقا كان أو باطلا، فصار هذا توكيدا لنفسه إذ كان الذي ظهر فيه هو الاعتراف. وسمى سيبويه ـ أيضا ـ الباب الأول توكيدا عاما لأنه سمى هذا توكيدا لنفسه من حيث كان توكيد الاعتراف الذي هو معنى الكلام الظاهر، وهو لفظ اختصاص، فجعل الآخر عاما.

---

(1) في الكتاب: "هذا".

(2) في الكتاب: "باب ما يكون".

(3) في الكتاب: "المصدر فيه".

(4) الكتاب 1/190 ـ وبهما (إني لا منحك الصدود).

(5) ديوان الأحوص 153 ـ من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز.
الكتاب وشرح الأعلم 1/190 ـ وبهما (إني لا منحك الصدود).
المقتضب 3/233 ـ 267 ـ شرح النحاس 161 ـ شرح السيرافي 3/177
شرح ابن السيرافي 1/277 ـ شرح المفصل 1/116 ـ الخزانة 2/48 ـ 9/162
قال الاعلم: "الشاهد فيه نصب قوله قسما على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم لأنه لما قال: إني لأمنحك الصدود وإني إليك لأميل علم أنه محقق مقسم فقال: قسما مؤكدا".

(6) في الأصل: "توكيدا" ـ وفي شرح السيرافي: "في جعله الباب الأول توكيدا".

(7) في الأصل: "المقصورة" ـ وصوابه من شرح أبي سعيد.

(8) زيادة من تقدير المحقق.



وأنشد لرؤبة :

315 ـ إنَّ نِـزَاراً أَصْبَحَتْ نِزَارَا   دَعْـوَةَ أَبْرَارٍ دَعَـوْا أَبْـرَارَا[1]

ومعناه أن نزاراً[2] وهو أبو ربيعة ومضر، لما وقع بين ربيعة ومضر تباين وحرب بالبصرة /135/ وصارت ربيعة مع الأزد في قتال مضر، وكان رئيسهم مسعود بن عمرو الأزدي[3]، فقتل مسعود، ثم إن ربيعة صالحت مضر، فلما اجتمعت ربيعة ومضر بعد أن افترقت قال الشاعر:

... أَصْبَحَتْ نِزَاراً[4].

ونزار يجمع ربيعة ومضر لأنه أبوهما.

والمعنى: أصبحت مجتمعةَ الأولاد إذا دعا بعضهم بعضا إلى النصرة قال: يا لَنزار.

وفي حال التباين والعداوة والحرب كان يقول المضري منهم: يالَمضر ويقول الربيعي يالربيعة، لأن أحد الفريقين لم يكن ينصر الآخر.

فقوله: «أصبحت نزارا»[5] بمنزلة دعاء بعضهم بعضا بهذا اللفظ، ثم جاء بالمصدر وهو: «دعوةَ أبرارٍ» توكيدا لذلك، وأضافه إلى الفاعل تبيينا وتخصيصا.

وأنشد للراعي:

316 ـ دَأَبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظلُّ بَعْدَمَا   تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الآلِ يَمْصَحُ

وَجِيـفَ المطَايَـا ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِـي   وَلَمْ يَنْزِلُـوا: أَبْرَدْتُمُ فَتَرَوَّحُـوا[6]

---

(1) لم يرد في الديوان ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/191 ـ شرح السيرافي 3/180. شرح المفصل 1/117.
قال الأعلم : "الشاهد فيه الدعوة على المصدر المؤكد به ما قبله".

(2) جمهرة الأنساب : 10.

(3) جمهرة الأنساب : 381.

(4) في الأصل : "نزار".

(5) في الأصل : نزار.

(6) غير وارد في ديوانه ـ الكتاب وشرح الأعلم 1/191 ـ 192. الكامل 1/276. معاني القرآن 3/883 ـ شرح السيرافي 3/181 ـ المقتصد 2/1083. الانصاف 1/231.



فنصب «وجيفَ المطايا» على نحو ما مضى في الباب لأن دأبت قد دل على أنه بمعنى سرتُ سَيْراً شَدِيداً دائما، فصار بمنزلة قولك: أوجفت، فجعل أوجيف المطايا توكيداً لأوجفت الذي هو في ضميره[1].

ومعنى قوله : «إلى أن ينبت الظل»، أي: إلى وقت الزوال إذا زال الظل.

ومعنى يمصح : يذهب. والوجيف: سير سريع. والإبراد : إقبال برد العشي والدخول فيه.

هذا بابُ مَا يَنْتَصِبُ منَ المَصَادر لأَنَّهُ حالٌ صارَ فِيه المَذْكُورُ

ذلك قولُك: أمَّا سِمَناً فَسَمِين، وأَمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ... وأَمَّا نُبْلاً فَنَبِيلٌ[2])[3]

قال أبو اسحاق الزجاج: هذا الباب لم يفهمه أحد إلا الخليل وسيبويه[4]، ومعناه أن رجلا يُدعى أو تُدعى له أشياء فيعرف ببعضها فتدخل «أما» على ذلك، كأن قائلا قال: أنا عالم وأنا دين وأنا شريف، فأنكر السامع بعض ما قال وعرف بعضا، فقال: مهما تذكر من شيء فأنت الرجل لعلم، وحذفت اللام ونصب.

وكذلك إذا قال : هذا الفرس سمين وجواد، قيل له: مهما تذكر، فهو سمين من أجل سمن أو بسمن[5].

---

(1) في الأصل : "ضمنه" ـ وصوابه من شرح السيرافي.

(2) وأما نبلا فنبيل " ليست من لفظ سيبويه في هذا الموضع. وقد وردت في الصفحة اللاحقة هكذا (أما النبل فنبيل) ولعل الأعلم قاسها على نظيراتها.

(3) الكتاب 1 192 ـ شرح السيرافي 3 181

(4) قال أبو سعيد : "هذا الباب فيه صعوبة، ونقل كلام النحويين من البصريين والكوفيين. وكذلك قال الزجاج : هذا باب لم يفهمه إلا الخليل..." 3 182
وانظر هامش الكتاب 1 384 الطبعة المحققة.

(5) قال السيرافي : "ثم اختار أبو العباس ثعلب بعد ذلك نحو مذهب البصريين الذي يرتبونه ويتكلمون عليه فقال : القياس وكلام العرب أن تكون "أما" جزاء حذفت الأفعال معها وبقيت الأسماء فعربت بما يكون بعد الفاء لأن العرب تكتفي بما ظهر مما ترك" شرحه 3 183



واعلم أن «أما» عند سيبويه قد نابت عن شرط الجزاء، والفاء وما بعدها جواب. والشرط الذي نابت عنه «أما» يجوز فيه وجهان:

- أحدهما: أن يحذف جميعه ويقدم اسم ما[1] بعد الفاء (من اسم)[2] أو ظرف أو شرط فيكون تقديم ذلك على الفاء عوضا من المحذوف.

- والآخر: أن يكون ما قبل الفاء جزاء من الشرط المحذوف.

فأما الاسم فقولك: أما زيداً[3] فضربت، والتقدير مهما يكن من شيء فقد ضربت زيدا.

وأما الظرف فقولك: أما يوم الجمعة فلا تخرج[4]، والتقدير: مهما يكن من شيء فلا تخرج يوم الجمعة.

- وأما الشرط، فقولك[5]: أما إن جاء زيد فأكرمه، لأن التقدير: مهما يكن من شيء فإن جاءك زيد فأكرمه.

فهذا تمثيل ما تقدم مما بعد الفاء.

وأما ما يكون قبل الفاء جزاء من الشرط المحذوف بعضه المُبَقَّى بعضه، فقولك: «أما علما فلا علم عند /136/ زيد».

فالعلم منصوب، بما دل عليه «أما»، وتقديره: مهما يذكر زيد علما، أي: من أجل علم أو لعلم فلا علم عنده.

فلا يجوز أن يكون العامل في «علما» ما بعد الفاء لأنه لا يعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لو قلت: «لا علم عند زيد» لم يحسن أن تقول: عند زيد لا علم.

---

(1) في الأصل: "مما"، وصوابه من شرح السيرافي.
(2) زيادة من شرح السيرافي.
(3) في شرح أبي سعيد: "أما زيد".
(4) في شرح أبي سعيد: "فلا تخرج فيه".
(5) في الأصل: "قولك".



واعلم أن الظاهر من كلام سيبويه أنه ينصب هذه المصادر على الحال، وقد دل على ذلك بترجمة الباب[1].

وكذلك قولُك : «أنتَ الرَّجلُ علْماً ودِيناً وفَهْماً وأَدَباً».

ثم عقب في الباب بأن جعل هذا التقدير في مذهب بني تميم دون أهل الحجاز[2]، لأن بني تميم إذا أدخلوا اللام على المصدر لم يجروه مجرى الأول ورفعوه، وأهل الحجاز يجرونه مجرى الأول فينصبونه، فدل ذلك عنده على أن أهل الحجاز يذهبون في نصب ذلك إلى أنه مفعول له، والمفعول له يكون معرفة ونكرة. وأن بني تميم يذهبون به مذهب الحال، والحال (لا) تكون[3] إلا نكرة.

فإذا قالوا: أما العلم فأنا عالم، رفعوا العلم بالابتداء، وتقديره: مهما يكن من شيء، فالعلم أنا عالم به، فإذا قالوا: أما العلم فأنا عالم بالعلم فهو على ضربين:

- إن جعلت العلم الأول هو الثاني، رفعته كأنك قلت: فأنا عالم به.

- وإن جعلت الأول غير الثاني، نصبت الأول ويكون تقديره: أما العلم فأنا عالم بزيد، فنصبه المصدر، كأنك قلت: مهما يكن من شيء فأنا عالم بزيد العلمَ، ثم قدمته على هذا الوجه.

ومعنى قوله: «إنَّ العلْمَ الأَوَّلَ غَيْرُ العلْمِ الثَّاني»[4] مفهوم لأن الإنسان قد يقول: فلان عالم بالفقه أو بالنحو أو غير ذلك، فتكون منزلة الفقه، وإن كان علما من العلوم بمنزلة «زيد» في قولنا: هو عالم بزيد. فإذا جاز أن تقول هو عالم بزيد علما - والعلم غير زيد - جاز أن تقول: هو (عالم)[5] بالفقه علما، والعلم غير الفقه.

---

(1) قال : (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور) 1/ 196.

(2) قال سيبويه : "وأما علما فلا علم.... وقد يرفع هذا في لغة بني تميم، والنصب في لغتهم احسن لأنهم يتوهمون الحال. فإذا أدخلت الألف واللام رفعوا؛لأنه يمتنع من أن يكون حالا، وتقول : أما العلم فعالم بالعلم 1/ 192.

وقال : " وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام لانهم يتوهمون في هذا الباب غير الحال،وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره، فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام وتركوا القبح..." 1/ 193

(3) مطموس في الأصل.

(4) لفظ سيبويه : " لم تجعل العلم الثاني العلم الأول" 1/ 192.

وما ذكره الأعلم منسوبا لسيبويه من كلام السيرافي، قال أبو سعيد "إن العلم الاول غير العلم الثاني..." 2/ 189

(5) زيادة من تقدير المحقق، مثبتة في شرح السيرافي.



وأما قول سيبويه «فَعَمِلَ[1] فِيهِ مَا قَبْلَهُ ومَا بَعْدَهُ» بعد ذكره: «وأَمَّا سِمَنًا فَسَمِينٌ».

فمعنى «ما قبله»: ما تتضمنه الجملة التي تدل عليها «أمّا» كأنه قال: مهما يذكر زيد سِمَناً فهو سمين، لأن هذا الكلام إنما جرى على إنسان مذكور، وحذف ذكره استغناء. وأما «ما بعده»، فيعني به: سمين، أنه قد عمل في سمن فنصبه.

وأنشد سيبويه[2]:

317 - أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ عَامِرٍ سَبِيلٌ؟ فَأَمَّاالصَّبْرَ عَنْهَا فَلاَ صَبْرَاً[3]

فالناصب للصبر ما قبل الصبر من التقدير، لأنه ليس فيما بعده ما يعمل فيه، فكأنك قلت: مهما ترضَ الصبر وتذكر الصبر فلا صبرا. وبنو تميم يقولون: أما الصبرُ عنها بالرفع كما قالوا: أما العلمُ فعالمٌ على إضمار الهاء، وعلى مذهب أهل الحجاز يكون الصبر مفعولا له كأنه قال: مهما تذكر الشيء للصبر فلا صبر.

وأنشد تقوية لبني تميم[4]:

318 - أَلاَ يَا[5] لَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئِينَا فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ[6].

---

(1) في الكتاب: "وعمل".

(2) لابن ميادة كما في شرح ابن السيرافي والغندجاني والسيوطي.

(3) الكتاب وشرح الأعلم 1/193 - وبهما (إلى أم معمر) - شرح النحاس 161 شرح السيرافي 3/190 (أم معمر) - شرح ابن السيرافي 7/269 وبه (إلى أم جحدر)، وهي رواية فرحة الاديب (67-69) - أوضح المسالك 7/141 مغني اللبيب 2/650 - شرح شواهد المغني 2/876 (أم جحدر).
قال ابن السيرافي: "ويروى:
فيارب هل تدني نوى أم جحدر إلينا فأما الصبر عنها فلا صبرا
قال الأعلم: "الشاهد فيه نصب الصبر على المفعول له. والتقدير: مهما ذكرت للصبر ومن أجله فلا صبر لي. ولو رفع بالابتداء لكان حسنا".

(4) لعبد الرحمن بن حسان. نسب إليه في الكتاب وشرح الأعلم وشرح ابن السيرافي

(5) (يا) ساقطة في الاصل.

(6) الكتاب وشرح الأعلم 1/163 - شرح النحاس 161 - شرح السيرافي 3/190 همع الهوامع 1/116
قال الاعلم: "الشاهد فيه رفع الجود بالابتداء، وخبره فيما بعد على إرادة الضمير الراجع عليه وحذفه. والتقدير أما الجود منك فليس لنا منك به جود".



أيْ: «لَيْسَ[1] لَنَا مِنْكِ جُودٌ».

وتصحيح الكلام أن الجود مبتدأ ،ولابد من عائد إليه، فالتقدير :أما الجود/**137**/ منك، فليس لنا جود له[2]، أو من أجله أو نحو ذلك.

قـال: «[ومـثْلُ ذَلكَ منَ الصِّفَـات][3]: أَمَّـا صـديقـاً مُـصـافِـيـاً فليْسَ بصـديق مصافٍ... وأَمَّا عالماً فَعَالمٌ».

ثم قال: «والرَّفْعُ لاَ يَجُوزُ هُنَا[4] لأَنَّكَ قَدْ أَضْمَرْتَ صَاحِبَ الصِّفَةِ».

يريد أن قوله: أما صديقاً مصافياً فـهو حال، وقد أضمر الذي منه الحال كأنه في التقدير: أما صديقا مصافيا فليس زيد بصديقٍ مصافٍ.

ومعنى قوله: «أَضْمَرْتَ صَاحِبَ الصِّفَةِ».

أي: أضمرت زيداً الذي هو صديق مصافٍ، وهو يُسمّي الحال صفة.

وقال المبرد: العامل في «صديقاً مصافياً» هو ما يقدر قبل الفاء مما يدل عليه أما[5]، كأنه قال:

مـهما تذكر زيدا صديقاً مـصافياً فليس بصديق مصاف ولا يعمل فيه عنده «بصديق» لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها.

وخالفه غيره من النحويين، قالوا: يجوز عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، لأنها هـهنا زائدة، دخولها كخروجها.

وظاهر كلام سيبويه أن رفع الصفة المذكورة لا يجوز البتة، وهو جائز على ضعف، وقد حكى مثله في الباب الذي بعده وهو قوله:

---

(1) في الكتاب: "فليس".

(2) في شرح السيرافي: "به".

(3) ما بين المعقوفتين ليس من لفظ الكتاب - وفي شرح السيرافي (ومما ينتصب من الصفات: اما صديقا)

(4) في الكتاب: "ههنا".

(5) قال المرادي: "ومنها أن "أما" قد تعمل في الظرف والجار والمجرور، قيل: والتحقيق أن العمل للفعل الذي نابت عنه فإذا قلت: أما علما فعلم، فعلما حال وعاملها فعل الشرط المحذوف وصاحبها هو المرفوع بفعل الشرط".
الجني الداني 3/191.



«أَمَّا ابْنُ مُزَنِيَّةٍ فَأَنَا ابْنُ مُزَنِيَّة»[1]

فهذا وصف نكرة كما ترى، وجعل بمنزلة المعرفة في الابتداء، فلا يبعد فيما كان من الصفات نكرة أن يجري مجراه، وإن كان هذا أقوى من غيره لاختصاصه بنوع معروف.

واعلم أن الدليل القاطع على أن المصدر النكرة في هذا الباب يكون حالا وعلة: أن العربَ تضع موضع ما لا يكون إلا حالا البتة أو علة البتة. كقولك أما عالما فعالم، فقولك «عالماً» لا يكون مفعولا له، لأن اسم الفاعل لا يقع علة لغيره، كما يقع المصدر، فلما وقع قولك: أما علما فعالمٌ موقعَ؛ أما عالما فعالم، علمنا أن المصدر حال لوقوعه موقع ما لا يكون إلاّ حالاً.

وأما الدليل على أن المصدر في هذا الباب يكون علة لا حالاً. فوقوع «أن» مع الفعل موقعه في قولك: أما أن يعلمَ فعالمٌ. فإنّ «يعلم» علة - لوقوع الفعل - لا حال، ألا ترى أنك لو قلت: جئتك أن أركب، على معنى جئتك راكبا لم يجز، كما تقول: جئتك مشياً وعدواً، أي: ماشياً وعادياً.

فإن قلت: جئتك أن تعطيني وتحملني جاز على معنى: جئتك لهذا، ومن أجل هذا.

فلما وقع «أنْ يَعْلَمَ» موقع «علم» في قولك: «أما أن يعلم فعالم»، علمنا أن «علما» الواقع موقعه: علة مثله، ولذلك جاز نصبه مع الألف واللام لأن العلة تكون معرفة ونكرة، فقف على هذا فإنه ملاك الباب.

---

(1) الكتاب 1/193 والنص وارد تحت باب (ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جمع اللغات).





الفهارس العامة :



1. فهرس موضوعات الدراسة:





2. فهرس الأبواب المشروحة:

(*) اعتمدت في بيان هذه الأبواب على شرح السيرافي - الجزء الأول: تحقيق سعيد شرف الدين - رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأزهر محفوظة بمكتبتها تحت رقم 1929، وبهذا الباب ينتهي الجزء الأول ويليه الجزء الثاني.



(*) بهذا الباب ينتهي الجزء الثاني من شرح السيرافي (رسالة مقدمة لجامعة الأزهر) ويليه الجزء الثالث.







تاريخ الارجاع

نموذج رقم ٩ مكتبات

رقم الإيداع القانوني : 1999/1342

مطبعة فضالة

زنقة ابن زيدون ـ المحمدية (المغرب)

الهاتف: 32.46.45 (03) الفاكس: 32.46.43 (03)

